علم الإجتماع السياسي

قضايا العنف والحرب والسلام



الاستاذ الدكتور

" محمد توهيل " فايز ابو هنطش



info.daralbedayah@yahoo.com

خبراء الكتاب الأكاديمي

info.daralbedayah@yahoo.com

علم الاجتماع السياسي

قضايا العنف والحرب والسلام

الاستاذ الدكتور

محمد ابو هنطش

الطبعة الأولى

2013 م / 1434 هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2013)
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

الطبعة الأولى

2013 م / 1434 هـ



دار البداية ناشرون وموزعون
عمان - وسط البلد
هاتف: 4640679 6 962+ تلفاكس: 4640597 6 962+
ص.ب 510336 عمان 11151 الأردن
Info.daralbedayah@yahoo.com
مختصون بإنتاج الكتاب الجامعي

الاهداء

الى أبنائي وبناتي

وجدي . . . وليد . . . لبنى . . . ديمه . . . آيات . . . أماني

والى أمهم الغالية . . . هناء

محمد

قالوا في سوسيولوجيا الحرب :

" إذا ربحت فستربح كل شيء وإذا خسرت فلن تخسر شيئا ... إن اقتراحنا هو في القوة التي لا نهاية لها ، عندما يكون هناك متناهي ينبغي المقامرة به ... في لعبة فيها مصادفات مماثلة للربح والخسارة ... وربح اللامتناهي " .

باسكال

(من كتاب : الفكر والحرب)

" الحرب لا تنتمي الى عالم الفنون والعلوم بقدر ما هي جزء من الوجود الاجتماعي للإنسان " .

كارل فون كلاوزفتز

(من كتاب : عن الحرب)

" الحرب كامنة في العلاقات بين الأمم في يومنا هذا وفي العصور القديمة أو العصور الوسطى ... وهي ما تزال قاعدة الحقوق الدولية ومعيار إستقلال الأمم ومسوغة " .

غاستون بوتول

(من كتاب : هذه هي الحرب)

الباب الأول

المدخل

1.مقدمة ألمؤلف
2.مقدمة ألكتاب
3.لماذا هذا ألكتاب ؟

1. مقدمة المؤلف :

لا يحمل عنوان هذا الكتاب أسم علم يجرى تدريسه في العالم العربي ، نظرا لتأخر الباحثين العرب في هذا المضمار ، ولكون الجامعات العربية ما زالت تراوح مكانها في قضية الانطلاق نحو المستقبل . ومع ذلك فإن مضمونه ليس بمقطوع الجذور أو الصلة . وربما كانت أفضل طريقة لتحديد موضعه بين العلوم القريبة منه هو أن نحدد الإطار العام الذي ينبثق عنه ، ألا وهو علم الاجتماع السياسي أو ما يسمى بسوسيولوجيا السياسة . واذا ما عدنا بذاكرتنا ثلاثين عاما إلى الوراء ، فسوف نجد أن تدريس علم الاجتماع السياسي وما ينبثق عنه من فروع ابرزها سوسيولوجيا الحرب والسلام ، كان مقسما إلى أجزاء مبعثرة بين علوم شتى (نجدها خصوصا في علوم التاريخ والسياسة والقانون والاقتصاد والاعلام السياسي وغير ذلك) ، وكان تلقيها قاصرا على عدد محدد من طلبة الدراسات العليا ، لكن السوسيولوجيا أصبحت مجالا واسعا للدراسة والبحث وأثبتت وجودها في الجامعات الراقية بل وفي جامعات العالم الثالث ، رغم الخوف الذي تبديه بعض الانظمة السياسية من بروز هذا العلم على الساحتين الاكاديمية والجماهيرية . صحيح أن "ألقطيع البشري" قد لا يستوعب مفردات هذا العلم ، لكن قضايا الحياة الاجتماعية تفرضه على ساحة النقاش . كما ان الاستقرار النسبي ، الذي بدا أنه ساد العلم بعد صدمة الحرب العالمية الثانية ومعاناة الحرب الباردة وموجة التحرر من الاستعمار ، مالبث ان اصبح مع بداية السبعينات ، مجرد ذكرى . كما ادت الازمة الاقتصادية التي اصابت المجتمعات الصناعية في الصميم ، وفشل سياسات التنمية في دول العالم الثالث ، وتصاعد التوتر في العلاقات بين الدول ، إلى أثارة أهتمام قطاعات متزايدة من المثقفين بالمشكلات الاجتماعية والدولية . وترتب على هذا خروج تلك المشكلات من الدائرة الضيقة للمختصين إلى الدائرة الاوسع للرأي العام مما عقد الامور امام الباحثين والذين عادة ما يطلب اليهم كتابة "وصفات" لمعالجة اوضاع عاجلة ليس لهم ادنى سيطرة عليها . فما هي الاتجاهات الرئيسة التي يمكن ان تقود خط البحث في موضوع السوسيولوجيا السياسة وقضايا الحرب والسلام ؟

لو كان عالم الاجتماع الراحل سبينوزا حيا ، فلربما قال عن العلوم التقليدية أنها قد حرصت "على التقوقع داخل الذات" كل منها يحاول في دأب ليس فقط ان يشق لنفسه طريقا خاصا وأنما أيضا توسيع نطاق إختصاصه وفرض سيطرته أو أحتكاره حتى وأن إقتصرت

هذه العلوم في أغلب الاحيان على تغيير العناوين دون ان يستتبع ذلك تغيير في جوهر المادة المنتجة . والواقع ان الابحاث المتخصصة هي التي أدت إلى تقدم كبير في مخزون المعرفة . فالدراسات الخاصة بعلاقات التوتر أو بالتخلف أو بالاستراتيجية أو بالصراع وخلفياته اضافت قدرا كبيرا إلى كمية المعلومات المتاحة فحفزت على التفكير والاضافة . وتزداد بانتظام أعداد المؤلفات والمقالات التي تكتب عن هذه الموضوعات ، كما تظهر دوريات متخصصة جديدة في الوقت الذي تحافظ فيه الدوريات القديمة على مواقعها ، وقد أشرت في ثنايا هذا الكتاب إلى هذه المراجع المختلفة والتي صدرت في معظمها باللغة الانجليزية أو الالمانية . وهناك بعض المراجع القيمة التي صدرت باللغة الفرنسية .(1)

واذا كان ذلك كذلك فلماذا الحديث اذن عن "سوسيولوجيا الحرب والسلام" ؟؟

كما سبق لي وذكرت فإن التطورات المتلاحقة في المجتمعات المعاصرة فرضت علينا ظاهرة التفكير في ما لا يجوز التفكير فيه والدخول في ما لا يريح . وربما يعود الفضل في هذه المخاطرة لكوني تعلمت في المدرسة الالمانية التي لا تضع خطا فاصلا بين الاجتماع والسياسة والتاريخ . وارجو بهذه المحاولة المتواضعة أن أنقل السوسيولوجيا العربية من مرتع التخلف الذي غاصت فيه إلى قمة الانطلاق نحو آفاق جديدة تساهم في تنوير العقل العربي ضد قوى التقوقع التي فرضت نفسها على الجامعات العربية وحالت بينها وبين احراز التقدم المنشود . إن ولوج الباحث في قضايا الحرب والسلام من باب علم الاجتماع يمكن ان يلقي باضواء جديدة على طبيعة هذه الظواهر ويبرز جانبا من سماتها التي يمكن ان تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الاخرين .

ولا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية والسياسية والصراعية التي تدور على مستوى العالم . فعلى العكس قد يساعد اقتراب علم الاجتماع من هذا الميدان على تجديد قضية وجدانية "علم اجتماع" بقي لفترة طويلة اسيرا لتأمل هذا الموضوع . ولا يستطيع المرء ، في مواجهة تراكم الابحاث المخصصة لدراسة السلوك السياسي والسلطة والدولة ، سوى أن يعبر عن دهشته تجاه الابتعاد شبه المنظم عن دراسة البعد الدولي لتلك الظواهر المبحوثة ، كما لو كان في الامكان فهم بنية واداء المجتمع السياسي بعيدا عن الاطار الذي تشكله البيئة التي يولد ويتطور فيها هذا

المجتمع . واذا ما نظرنا إلى القضية بزاوية اكثر تواضعا واكثر تحديدا في الوقت نفسه ، فسوف نكتشف أن تطبيق علم الاجتماع على قضايا الحرب والسلام والعلاقات الدولية المتغيرة يمكن ان يكون مفيدا لأنه يتيح القاء ضوء منتظم على كم ضخم ومعقد من الاحداث والظواهر التي لا يمكن فهمها على نحو صحيح اذا درسناها بطريقة معزولة عن بعضها البعض .(2)

لقد حان الوقت لخروج علم الاجتماع من البوتقة التقليدية التي وضعها فيه بعض الباحثين العرب ، وكانه كتب على هذا العلم أن يبقى عنوانا للتخلف العربي . ومع ذلك فإن كتابي هذا لا يزعم تقديم اجابات عن الاسئلة التي تؤرق الباحثين المعاصرين بحق حول قضايا الحرب والسلام وقضايا مستقبل البشرية . فالتنبؤ اليومي عملية محفوفة بالمخاطر ويغلب عليها طابع المغامرة خصوصا اذا احتكمنا إلى الاخطاء في التقدير التي ترتكب من جانب اكثر الناس علما ببواطن الامور , اما التنبؤ متوسط الاجل الذي نادى به روبرت ميرتون في ابحاثه حول "نظرية اجتماعية متوسطة الاجل" ، فهو ينطوي على قدر أقل من المخاطرة ويتمتع بمزايا افضل خصوصا عندما يوظف بطريقة المصباح الكاشف الذي تضئ الاشعة الصادرة عنه جوانب الحاضر بأكثر مما تحاول ان تستكشف خطوط المستقبل في الواقع .(3) وربما كان من الافضل والاهم أن نطرح اسئلة جيدة بدلا من أن نحاول البحث عن اجابات لاسئلة رديئة ، وان نتحسس مواطن القوة والضعف في الابنية بدلا من أن نشغل انفسنا بتحديد اماكن وتواريخ انهيار تلك الابنية مستقبلا . وباختصار يطمح هذا الكتاب الجديد من نوعه في العالم العربي إلى ان يكون تحليلا (analyse) وتركيبا (synthése) في الوقت نفسه . تحليلا لجوهر العلاقات بين المجتمعات من خلال مختلف الدوافع والظروف المحركة لسلوكها ، وتركيب يبرز توجهات هذه السلوكيات ونتائجها الظرفية أو تلك النتائج التي تحمل صفة ((بعيدة المدى)) فقضايا الحرب والسلام تحمل في طياتها اسباب الظاهرة وكينونتها ومظاهر اندفاعها وما قد يتمخض عنها من مفاجئات وحتميات . وهنا نتعامل مع واقعين :

- واقع الظاهرة المبحوثة .
- وكذلك واقع التورط الذي نجد نفسنا فيه .

من هنا اتصور أنه من الضروري ان اعطى المنهجية وتساؤلات الكتاب أولوية قبل الولوج في قضايا الكتاب الساخنة . وكما قال بيكون : "اذا بدأنا باليقين فسننتهي بالشك أما إذا بدأنا بالشك دون أن نتعجل الخروج منه فسننتهي باليقين" .(4)

وختاما أقول : كل كتاب يبدأ حلما وتصورا في ذهن الكاتب ثم يستغرق وقتا حتى يختمر مشروعا واضحا ومنهجيا متكاملا . واخيرا يولد كائنا طبيعيا كما يولد الانسان الحي السوي - إذا جاز التعبير- تلك القاعدة الاساسية العامة التي تصح على كل كتاب ، كائنا ما كان ، إذا استحق شرف الاسم ونال احترام القارئ واكتسب فضل التداول ومجد البقاء . وهي أيضا بتبسيط واختصار قصة هذا الكتاب الذي يضم بين دفتيه قضايا اشغلت اذهاننا ومازالت تعيش معنا ولا نملك فكاكا منها . وأرجو من النقاد أن يترفقوا بانتقادهم ، فأنا لا أدعي الكمال ، إذ لازلت أحبو في مدارجه وأنشد الوصول إلى بعض مراتبه . والباحث مهما عانى من أمر الدراسة ، ومهما بذل من جهد ، فمثله كمثل باسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه .

والله ولي التوفيق

أ. د. "محمد توهيل" فايز أبو هنطش

2. مقدمة ألكتاب :

منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية والمسألة الاقتصادية لشعوب الارض هي الفاصلة . ذلك أن مجتمعاتنا العالية المتطورة والمصنعة وكذلك دول العالم الثالث هي الان بين أمرين : فهي إما أن تتغلب على صعوباتها الاقتصادية واما ان تتقاذفها يد الاضمحلال . ويزيد الطين بلة ان هناك احتمالات قوية للغاية وسط حسابات معقدة ان تندلع حربا عالمية ثالثة ... تكون كافة الاسلحة المتوفرة ، بما فيها الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ، ادواتها . فإذا فاتنا التغلب النهائي على هذا الخطر الرابض تحت الرماد ، لم يكن معنى ذلك نزول الاضمحلال بنا ، بل اصابتنا بالتدمير العاجل . ولعل القارئ يوافقنا على هذا القدر معاجلا غير متردد .

على ان منع حرب شاملة كشيء يختلف ويتميز تماما عن تنكبها الوقتي أو ارجاء شبوبها ، مسألة أصعب كثيرا جدا مما يدركه الناس حتى في هذه الايام من اواخر القرن العشرين . حقا ان كثيرا من الناس لا ينون عن ترديد قولهم بأن السلام قد أصبح شيئا لا مندوحة منه بعد هذا التطور الهائل الذي ألم بالاسلاحة الذرية والهيدروجينية . بيد ان أولئك الذين يقدرون الصدق حق قدره قد يخفي عليهم أن الحرب من أشد النظم البشرية تأصلا . وكأني بهم لا يدركون أنهم حين يسألون البشر الاستغناء عن الحروب ، انما يسألونهم في الحق شيئا لم يسألوه من قبل . هذا من ناحية ومن ناحية الاخرى ، قد يعمد ذووا المزاج الواقعي -كما يعتبرون انفسهم- ممن نظروا في السجل التاريخي بامعان ، إلى تجاهل حقيقة لا نزاع فيها ، هي ان تسوية المنازعات بين الدول القومية بطريقة الحرب التي أضفى عليها القدم ((مسحة القداسة)) قد اصبحت مدمرة بصورة لا يقبلها العقل . وما يستطيع احد أن يلوم البشرية ، إذا فاتها منذ البداية على الاقل مواجهة تلك المعضلة التي أوقعنا في حبائلها التقدم التكنولوجي وتقدم العلوم الطبيعية . ولكن الحقيقة المرة هي أن الحرب ضرورة لا مندوحة منها لعالمنا المكون من دول ذات سيادة كاملة ، ولكنها صارت شيئا رهيبا لا يطاق .

من هنا كانت الحاجة الان امس منها في أي وقت مضى إلى القيام بدراسات شاملة وواقعية اكثر في طبيعة الحرب بوجه عام ، وفي احتمالات الحرب الشمولية بوجه خاص .

وعندي أن الظن بأن في الامكان احراز السلام بغير دراسة الحرب -دراسات تشجيعية يواصل عدة أفراد القيام بها في مدى عدة سنوات ، أشبه الاشياء بأماني الحالمين أو من يظنون أن في الامكان التغلب على السرطان دون الحصول على فهم يزداد كل يوم وضوحا للحالة السقيمة للانسجة المصابة . ولقد أعجبني كتاب لديل هارت الحاوي لمجموعة مقالات نشرها بعنوان "الردع أو الدفاع" ، والذي نبذ فيه بحق ذلك المثل الروماني المبتذل "ان شئت

السلام فاستعد للحرب" ، وكان ما يعنيه الرومان هو : ان شئت النصر فاستعد للحرب" . وهو يكتب المثل بعبارة من عنده جاعلا اياه : "ان كنت ترغب في السلام فافهم الحرب" .[5] وهذا في تقديري هو المطلوب منا جميعا . إذ لن نستطيع أن نسمو فوق الحرب إلا متى بدأنا نفهم طبيعتها بمجموع نواحيها العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية .

إن في الوضع الحاضر مشكلتين سياسيتين أساسيتين : مشكلة الحرب ومشكلة تزايد عدد السكان . ومصير البشرية متعلق بحل هاتين المشكلتين ، وعليها أن تختار بين مواصلة الفوضى وما يترتب عليها من حروب همجية وبين التصدي العملي لمختلف المشاكل وما يترتب عليها من تصحيح لأوضاع الإنسانية جمعاء ، وكل ما عدا ذلك يأتي علاوة . وكما هو معلوم فإن الدراسات السوسيو -سياسية تتطلب أن يتسم تحليل معطيات الواقع واتجاهات الأحداث من جهة والطريقة المنهجية المتبعة من جهة أخرى بطابع الدقة والموضوعية . إلا أن الغاية من هذه الأداة تكتسي صيغة معيارية في جوهرها ، إذ هي استجلاء للمرامي والأهداف والأغراض . وتتأتى الجدية في الدراسات السوسيولوجية -السياسية من صياغة تلك الأغراض في إطار ابتكار وإبداع انساق قيم اجتماعية وفكرية ، وترجمة تلك الأغراض إلى مخطط عملي في شكل اختيارات بديلة وسيناريوهات ممكنة . فقد اصبح واضحا أن المجتمعات الإنسانية المعاصرة قد أخطأت في تقديراتها للأوضاع في عالم اليوم ، إذ تجد نفسها أنها مازالت تعيش بعد أكثر من خمسين سنة من القاء أول قنبلة ذرية على البشر ، في متناول تهديد الحروب . ولا نعرف فترة من فترات التاريخ كان الناس فيها يخشون الحروب خشيتهم منها الان . ولهذا السبب سيكون لكتابي هذا أهمية بالغة باعتباره أول محاولة من نوعها تستهدف استجلاء كينونة الحرب والسلام ودوافع كل منهما ومعطياته وافاقه واثاره في اسلوب علمي منهجي يستند إلى المنهج التاريخي والتحليل الوصفي . واني على يقين ان النتائج والتحليلات التي توصلت اليها قد تصبح بعد سنوات بحاجة إلى تعديل خاصة مع ظهور المزيد من الابحاث العلمية المتطورة .[6]

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه الحرب "مدرسة للشعب" واصبح التطلع إلى السلام يشكل محورا اساسيا في السلوك الاجتماعي والسياسي للافراد والحكومات . ورغم ذلك فقد بقيت الحرب حقيقة سوسيولوجية متجذرة قال عنها الباحث الالماني ايكهارت كرينـدورف "بانها شر لا بد منه" وانها (Ultima ratio) واقع اجتماعي – سياسي بغيض يتجه في حركته نحو حل الصراعات بالقوة ، طالما انه لا توجد وسيلة اخرى لحلها .[7] والغريب أن البحوث الاكاديمية في هذا الاطار مازالت تحبو في مضمار البحث العلمي ولم تتمكن حتى نهايات القرن العشرين من وضع تصوراتها لبدائل الصراعات المدمرة . صحيح أن الصراع قد

يكون في بعض الاحيان باعثا على التقدم والابداع بفعل عنصر التحدي الكامن في ثناياه ، ولكن ماذا لو خرج الصراع عن اطار العقلانية ؟ لقد ادركت المدارس السوسيولوجية الاوروبية اهمية هذا التساؤل وطفق الباحثون فيها إلى اجراء الدراسات المعمقة . واسوق هنا ابرز المعاهد التي تتعاطى أبحاث الحرب والسلام والتي حققت تقدما ملحوظا في هذا السياق :

1. معهد دراسات الحرب والسلام في السويد والذي برز فيه الباحث جون غالتونغ . وقد اصدر هذا المعهد مجلة بحوث السلام ((Journal of Peace Research)) .
2. منظمة اليونسكو العالمية التي اصدرت مجلة بعنوان
((International Repertory of Peace and Disarmament Institutions))
كما اصدرت مجلة اخرى بعنوان
((International Programs of behavioral Science Research in Human Survival))
3. المنظمة الدولية لبحوث السلام في النرويج والدنمارك :
((International Peace Research Association))
4. معهد دراسات الحرب الذي اسسه غاستون بوتول (Polemologie) في فرنسا وشارك فيه رايموند آرون .
5. معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن الذي يتابع قضايا التسلح الدولي .
6. معاهد الدراسات الاستراتيجية في سويسرا والولايات المتحدة وكندا ، وقد اسهم العديد من الباحثين في نشاطاتها ، من بينهم ديفيد سنجر جورج ميدو كرين برنتون كارل دويتش ولويس كوزر وكوينسي رايت وكينيث بولدنغ وهيربرت ماركوزي وبيتر كوبر . اما في المانيا فقد تبلورت مدرسة جديدة في دراسات الصراع والحرب والسلام برز فيها الباحثون ديتر سنجها س وجيرهارد برانت وايكي هينتغ وهانز ديتربوريس وميه كلارك وهانز مورغن تاو .[8]

اما في المحيط العربي فإن البحوث التي صدرت ما زالت قليلة للغاية وفي أغلبها ترجمات لكتب اجنبية ، وربما يعود السبب إلى ان الذهنية السياسية العربية مازالت تفتقر إلى الشجاعة لتبني هذا التوجه العلمي الهام .(9)

يلاحظ الباحث هولستي فيما يتعلق بخبراء قضايا الحرب والسلام بأن العديد من مناقشاتهم النظرية حول الملامح الجوهرية لهذا الفرع من فروع المعرفة السوسيولوجية - السياسية هي في الحقيقة مناظرات حول التفاؤل والتشاؤم ، أي نظرتنا العامة إلى العالم الذي نعيش فيه .[10] وثمة قضية دائمة في حقل الاجتماع السياسي (السوسيولوجيا السياسية)

تجعل النزعة إلى التفاؤل والتشاؤم تظهر عند معظم من يلج هذا الحقل ، وهي تتعلق بالدور المستقبلي الذي تلعبه الحروب في صقل الحياة الانسانية وبقاء المجتمعات البشرية . ويمثل كتاب ((الوهم الكبير)) للباحث نورمان أنجل احدى أقدم البحوث المهمة التي تتسم بالتفاؤل في القرن العشرين ، وقد صدر الكتاب في عام 1913 .

ويشكل صرح انجل امتدادا للمقولة الليبرالية الكلاسيكية بان التجارة الحرة قد تجعل الحرب شيئا من الماضي .(11) ويؤكد ألباحث الكبير هانز مورغنتاو أنه تولدت قناعة لدى القوى الرأسمالية بأن الحرب لا تفيد وانها لا تنسجم مع المجتمع الصناعي وأن مصالح الرأسمالية تتطلب السلام لا الحرب .(12) وقد اسفرت الحربان العالميتان عن عدد من المقترحات لجعل العالم اكثر سلاما ، وعن احياء الامال في أن تحقق تلك المقترحات النجاح المطلق ، أي التخلص من الحروب العالمية نهائيا . وقد ظهرت في هذا السياق دراسات قيمه أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. دراسة فوكوياما عن "نهاية التاريخ" في عام ، 1992 .
2. دراسة مولر بعنوان " الابتعاد عن يوم القيامة" ، 1989 .
3. دراسة فورستر بعنوان "ديناميكية العالم المعاصر" ، 1972 .
4. دراسة شفارتزن بيرغر بعنوان " سياسات القوة" 1964 .
5. دراسة نيرلش أفوي بعنوان "الحرب والسلام في المجتمعات المعاصرة" ، لسنة 1966 .

وغيرها من الدراسات التي أشير اليها في الهوامش .(12)

وقد تبلور عن هذه الدراسات ظهور علم أجتماع العلاقات الدولية أو ما يعرف باسم "Sociology of international relations" ولكي نتعرف على هذا العلم الجديد التوأم لعلم الاجتماع السياسي ، لابد من فهم منهجيته وموضوعاته لان التعرف بأي علم من العلوم لا يعني أكثر من التعرف بمادة العلم ، أي بالظواهر التي يتناولها، وبمنهجه أي بطبيعة العمليات الذهنية التي ينتهجها الباحث سعيا وراء حقيقة تلك الظواهر . والعلاقات ، يقصد بها الروابط المختلفة وكونها علاقات دولية ، فهي علاقات وعمليات تفاعلية بين مجتمعات مختلفة . أما ألعلاقات الدولية من الناحية السوسيولوجية فهي علم حديث انبثق عن علم الاجتماع السياسي وهو يدرس الظواهر ذات الطابع الاجتماعي في العلاقات بين المجتمعات وأثارها القريبة والبعيدة .(14)

لماذا هذا الكتاب ؟

ان حياة البشر وتاريخ المجتمعات عبارة عن جوهر تتداخل في إطاره الأحداث ، وتمتد الظواهر وتتشابك وتتفاعل عبر علاقة الناس بعضهم ببعض . ولهذا اصبح لدى العلم مهمة مقدسة في ان يحلل ظواهر الحرب والسلام باعتبارها هي "تاريخ الشعوب" . (15)

لقد أظهرت الأحداث المتتابعة منذ نهاية الحرب الكونية أن النظام الدولي المستقر نسبيا منذ ذلك الوقت يدخل بين الحين والآخر فترة من التغيرات السياسية الغامضة . ولقد ازدادت المخاوف أخيرا في ان يكون العالم يسير طواعية نحو خوض حرب عالمية ثالثة ، لا تكون بعدها حرب لانه لن يكون هناك من يخوضها .

ان كل حرب ننظر إليها منفردة تبدو لنا اختيارية يمكن اجتنابها . ويبدو انها لا تخضع الا لحكم أعملنا فيه التفكير طويلا وانضجناه . وهذا الاعتقاد بالذات في صفة الحروب الارادية والواعية دون غيرها هو منشأ العقبة الاساسية التي تحول دون دراستها العلمية ، مما يعزز نزعة "الوهم القضائي" . ذلك ان رجال القضاء على رغم الاف التكذيبات التاريخية مازالوا يتمثلون الحرب في فهمهم "مشاجرة بين افراد أو جلبة أو مقاتلة أو مبارزة" . وقياسا على عقود الحقوق الخاصة أو قانون العقوبات نرى بين فترة واخرى بعث مشروعات للمواثيق الدولية وللمحاكم وللقوانين الدولية . ومع هذا لم يحل النشاط التشريعي والجزائي دون قيام علم للجريمة .(16)

ان بعضهم يريد ان يمنع الحرب بنوع من نظام الشرطة ، وآخرون يريدون ان ينظموا الحرب – وهم يقبلون بها تنظيما مضبوطا على طراز قانون الشرف لدى المتبارزين المهذبين أو على طراز القواعد التي تنظم مباراة ملاكمة أو كرة قدم . ان التخبط في عدم فهم الحرب واسبابها "وحتميتها البشرية والتاريخية"، هو الذي دفعنا إلى تطوير علم الاجتماع السياسي ليشمل قضايا الحرب والسلام، بهدف ايجاد ضروب من المعالجة قبل معرفة المرض ، وبهدف ان نسرع في الاعتقاد قبل المعرفة .

ربما كان القاسم المشترك الوحيد في كافة الحروب الرئيسية التي حدثت حتى الان هو انها لم تحدث أبدا – كما تم توقعه أو التنبؤ به لمسارها من قبل المخططين العسكريين والسياسيين والمفكرين الاخرين . فمثلا في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يتوقع أحد نشوب هذه الحرب بالاستناد إلى الالام التي خلفتها الحرب الكونية الاولى . لكن الحرب اندلعت وبشكل مأساوي شمولي . والآن ونحن نعيش نهايات القرن العشرين الذي شهد اتساعا في الصراعات الدموية وشهد سقوط سياسة الاحلاف المتصارعة ، نعود لطرح السؤال القديم الجديد : هل تندلع الحرب العالمية الثالثة ؟

ربما يكون "الردع النووي" قد حال حتى الآن دون اندلاع الحرب الشاملة ، لكن حربا عالمية حقيقية تدور رحاها منذ عام 1945 وحتى نهايات القرن العشرين على اراضي دول العالم الثالث ، حيث أصبحت شعوب هذه الدول "مختبر فئران" لاسلحة الدول الصناعية .(17)

ويحضرني هنا ما قرأته على لسان أحد الأطباء الفرنسيين الذي نقل عنه قوله بأن حربا عظيمة ستنشب قبل نهاية القرن العشرين ، وتصل هذه الحرب إلى أوجها وعظم تدميرها للبشرية في عام 1999 . وأسم هذا الطبيب ميشيل نوستردام ، الذي ولد عام 1503 ميلادية في بلدة "سان ريمي دوبرافنس" . والغريب أن هذا الطبيب الفرنسي الذي مضى على وفاته حوالي 500 سنة ، تنبأ في ذات الوقت بظهور زعيم الماني رهيب اسمه هتلر . يومها كتب شعرا يقول فيه :

في جبال النمسا قرب الراين
ستحصل ولادة لابوين بسيطين
لرجل سوف يقهر بولونيا وهنغاريا
لكن مصيره لن يكون مؤكدا

قائد الشعب الالماني العظيم
الذي سيأتي ليمد يد المساعدة الزائفة
سيوسع حدود المانيا
وستقسم فرنسا إلى جزئين بناء على ذلك
وسيعم الموت والنار في كل مكان
وستتحول المدن إلى رماد

ولقد أكد هذا الطبيب بأن الحرب العالمية (النهائية) ستكون وبالا على البشرية حيث سيغطي الدم الارض . وفي نهاية الستينات من القرن العشرين تنبأت العرافة الامريكية ديكسون بأن حربا عالمية ثالثة ستندلع في عام 1999 ، وهو نفس العام الذي وصفه الطبيب الفرنسي بأنه نهاية العالم .(18)

واقع الحال أن القرن العشرين شهد صراعات مسلحة وحروب أهلية وايدولوجيات جنونية دفعت بالعالم إلى وضع خطير ، لكن حربا عالمية ثالثة ما زالت مؤجلة وهي ليست مستحيلة بطبيعة الحال .

والان لقد توقفت الحرب الباردة قبل قدوم عام 2000 بسبب عدم وجود مقاتلين وكان من الطبيعي أن يتلوها السلام المكتوب . وفي الحقيقة توقفت عدة نزاعات كان التنافس الشديد

بين الشرق والغرب هو السبب في إشعالها ، ولكن لاسباب متشابكة فـي معظم الاحيـان تسـتمر التوترات ، والجديد في الموضوع ان هذه التوتـرات أصبحـت تهـدد وحـدة الـدول . كمـا يطـرح تضاعف أعداد الحروب الاهلية سؤالا معقدا : ما هـو الحـق الـذي تملكـه الهيئـات الدوليـة لكـي تتدخل لصالح السكان المدنيين ضحايا اعمال العنف ؟ وان كـانت حـرب البوسـنة والهرسـك قـد انتهت في عام 1996 فهناك حوالـي خمسـين صراعـا مسـلحا مسـتعرا علـى الكـرة الارضيـة : من الجزائر إلى السودان .. إلى فلسطين ... إلى جنوب لبنان ... وجنوب تركيا .. وقبرص .. واقليم كوزوفـو ومشـاكل الاكـراد وافغانسـتان وكشـمير وسـريلنكا والمكسيك وتميـور الشـرقية وسير اليون وبيرو وغواتيمالا وغيرها . و لا يوجد في أي من هذه الصراعـات مواجهـة بيـن دولة وأخرى . ولجميع هذه الصراعات خاصية مشتركة : الحرب تجرى داخل البلاد .

ونظرا لكـون هـذه الحـروب تقـع داخـل الـدول ، يصبـح مـن الصعـب علـى المجموعـة الدولية ادارتها . فمنذ عام 1945 فرضت الامم المتحدة عرفا قضائيا . وبناء على هذا العـرف تمتنـع المجموعـة الدوليـة عـن التدخـل فـي الشـؤون الداخليـة لدولـة مـا إذا لـم تحصـل مـن هذه الدولة على موافقتها ولو كانت ضمنية . ولقد أكدت الامم المتحـدة فـي بيـان لهـا علـى أن هذه النزاعات من النوع الجديد تضع العاملين في مجال حـفـظ السـلام لـدى الامـم المتحـدة امـام مشاكل لم تحدث من قبل منـذ عمليـة الكونغـو عـام 1960 ، والتـي قتـل فيهـا داغ هامرشـولد وباتريس لومومبا .

فالامم المتحدة تواجه ألآن ليس جيوشـا نظاميـة فقـط وانمـا أيضـا مليشـيات ومدنييـن مسلحين قليلي الانضباط وذوي قيادات غير محددة جيـدا... انهـا حـروب عصابـات مـع جبهـات قتال متحركة . ويبدو في معظم الاحيان ان السيطرة على المدنيين هي الهدف الاساسي للحرب .

في الحرب العالمية الثانية كان عدد الضحايـا مـن المدنييـن بالمقارنـة مـع العسـكريين بنسبة 50٪ . ولقد ارتفعت هذه النسبة إلى 90٪ فـي هـذه النزاعـات الجديـدة . فـالعنف يـزداد حدة ويتعين علـى المنظمـات الدوليـة التـي تهتـم بالشـؤون الانسـانية ان تتفـاوض مـع سـلطات متقلبة غير ثابتة لا تحترم أي نظام سلوكي ، فهي تستخدم الضحايا المدنيين وتحول المسـاعدة الانسانية التي ترسل لاغاثة المدنيين ، إلى مخابئها . وبعض المجموعات التي كـانت قـد بـدأت كفاحها لصالح الثورة الاجتماعية اصبحت الان تسرق الفلاحين (مثل جبهة الوحدة الثوريـة فـي سيراليون) . انـها حروب تستخدم فيها الاسلحة الخفيفة التي جـرى شـراؤها غالبـا مـن السـوق السوداء والتي يصعب السيطرة على تجارتها غير المشروعة . كما تستخدم فيهـا أيضـا الالغـام المضادة للبشر بشكل مبالغ به ، وهذه الالغام تحصد السـيقان وتـزرع المـوت بعد سنوات مـن انتهاء الحرب . وكما هي العادة المألوفة تختفـي الهيئـات العامـة مـن الـدول التـي تجـري فيهـا

الحروب ، فتترك فراغا مؤسسيا خطيرا جدا : يتوقف جهاز الشرطة عن العمل ويميل لاحد المعسكرين المتواجدين وتختفي السلطة القضائية وتتوقف الحكومة (ان كانت ثمة حكومة) عن السيطرة على البلاد بكاملها . وتطبق قوانين جديدة لم يصوت عليها أحد على المناطق التي تجري فيها الحرب وتنتشر الفوضى الاجتماعية واللصوصية ذات الصفة السياسية أو الدنيئة ويدمر المتحاربون كافة البنى التحتية " الطرق والجسور والسدود ومحطات الكهرباء والسكك الحديدية والمطارات "، مما يؤدي إلى تسارع التراجع الاقتصادي وتصعب عملية اعادة البناء . وكما نلاحظ في هذه الصراعات فأن الاطراف المتحاربة تمارس غالبا دبلوماسية متوحشة لا قيمة فيها للكلمة ولا للأنظمة الاساسية للسلوك الحسن . وفي العادة تتوقف الحرب بعد وقف اطلاق النار الذي يتم التفاوض بشأنه على عجل وتستأنف غالبا بعد انتهاك الاتفاقات ويبدأ كل شيء من جديد ، حيث تحرق المجموعات المتحاربة المحاصيل وتلغم الحقول وتحاول السيطرة على الطرق ... ويكون القتل شموليا ويتم استخدام الاطفال بشكل خاص كمدافع بشرية .(19)

هذه الصراعات الجارية داخل الدول تلقى الضوء على فراغات قضائية كبيرة مثلا : هل تستطيع المجموعة الدولية الاستمرار في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما جاء في ميثاق الامم المتحدة في حين ينتهك عدد منها دون عقاب حقوق الانسان ؟ لا توجد في ذلك مسؤولية تقع على المجموعة الدولية لعدم مساعدتها لشعب يتعرض للخطر ؟

أسباب الصراعات الحالية عديدة : الصراع على السلطة أو من اجل الاراضي هي اسباب واضحة ، ولكن حروب نهاية القرن تبدو معقدة فيما يتعلق بجذورها ومظاهرها وشرعيتها . وحول هذه النقطة قال البروفسور مايكل كلاري " الاستاذ في جامعة أمهيرست " ان هناك :

1. صراعات اقليمية مثل الصراع الموجود تقليديا بين الهند وباكستان أو الصراع الذي تواجهت فيه ايران والعراق قرابة عشر سنوات (1980 – 1988) .
2. الحروب في سبيل المصادر الطبيعية مثل الحروب الكامنة الان على مصادر المياه بين عدة دول في الشرق الاوسط أو من أجل السيطرة على البترول .
3. الحروب الانفصالية والقومية : عندما تحاول المجموعات العرقيه – القومية " حرب البوسنة والشيشان والتاميل الخ " ان تشكل دولة خاصة بها .
4. الحروب الهادفة إلى ضم مناطق اخرى : ترغب المجموعات العرقية – القومية في توسيع حدود دولتها لتضم مناطق اخرى تعيش فيها طوائف تنتمي لهذه المجوعات " مشاريع صربيا الكبرى وهنغاريا الكبرى والبانيا الكبرى الخ ".
5. الصراعات العرقية والدينية والقبلية : عندما تتواجه المجموعات التي تعيش في دولة واحدة من اجل امتلاك الارض والمصادر كما يحدث في الصومال ورووندا .

6. الحروب الثورية والاصوليه : عندما تحاول مجموعات ان تفرض الايديولوجية الخاصة بها أو رؤيتها الخاصة للعالم على جميع المواطنين في البلاد كما يفعل اليمين المتطرف في المانيا والولايات المتحدة وفرنسا .

7. ألصراعات من أجل الديموقراطية ولمكافحة الاستعمار ومن اجل مطالب السكان المحليين كما يفعل مثلا مقاتلو "زاباتا" في شياباس في المكسيك .(20)

في الحقيقة ورغم ان هذا التصنيف مفيد ومثير للاهتمام فهو ليس كاملا تماما لان النزاعات معقدة لدرجة انها تعكس احيانا وجود تداخل لفئتين أو ثلاث فئات من النزاعات حيث نلاحظ مثلا وجود علاقة بين الاضطرابات البيئية "ندرة احد المصادر بسبب النشاط البشري" ، والنمو الديموغرافي بحيث يتعين توزيع المصدر النادر على عدد اكبر من الاشخاص والتوزيع غير المتساوي للمصادر "تسيطر نخبة وطنية أو اجنبية على استخدام هذا المصدر" ، وتسبب نماذج الانتاج المطبقة في هايتي والفلبين في مجال الزراعة دمار البيئة وحدوث هجرات داخلية وازدياد الفقر وحدوث ثورات هي في الوقت نفسه كفاح ضد الامبريالية ولصالح الديموقراطية.

في رواندا مثلا نجمت مذبحة عام **1994** عن عدة عوامل مشتركة مثل توزيع غير عادل للارض وعدم وجود فرص عمل في القطاع الزراعي ونتائج برنامج التصحيح البنيوي وفساد النظام السياسي وسيطرة العصابات والشلل وفئات الارتزاق وتردد النظام السياسي في الانتقال إلى الديموقراطية والتلاعب بالهوية العرقية بالنسبة لقبائل الهوتو والتوتسي .

اضافة إلى كل هذه العناصر هناك فعالية السوق الدولية للاسلحة التي استطاعت ان توفر ادوات الموت لجميع المتحاربين في افريقيا السوداء وعدم فعالية الامم المتحدة .

ومن ناحية اخرى فأن أسبابا اقتصادية واحتكارات لعينة وقفت ومازالت وراء الصراعات والحروب في افريقيا كما كان الحال في انغولا . أضف إلى ذلك بعض الايديولوجيات التبريرية ، فالباحث مارك غرنسماير يؤكد ان القومية الدينية "الفاشية الكليريكالية" أيضا ليست سوى أيديولوجية نظام تطرح تفسيرا متماسكا للعالم يتجاوز الحقيقة اليومية ، وهي سلطة تجعل النظام السياسي والاجتماعي عقلانيا . فالصراعات في الهند وسيرلانكا ومصر وايران واسيا الوسطى هي من هذا النوع .(21)

فالرؤية الدينية تطرح مبررات قوية جدا للشرعية ، والنشطاء السياسيون يستغلون لغة "الجهاد" بسهولة ويسعون إلى جعل القضايا العادية قضايا شرعية مقدسة ، فيما هم منهمكون في جني الاموال والاملاك . إن العنف الصوفي بذا هو الآخر يأخذ حيزا في علم

الحرب والسلام ولابد من تحليله في كافة جوانبه الواضحة والغامضة . وباعتقادي فإن المهام الكبرى لعلم الاجتماع السياسي أن يبادر إلى تناول هذه الظواهر التي تتمرس خلف القدسية الزائفة لسلوك أولئك الذين يحملون قناديل الأكاذيب لتسويقها ليلا ونهارا . وتلك هي قناعتي على كل حال ، والناس الآخرون أحرار في قناعاتهم . فلا لوم ، ولا اعتراض ، ولا جدال ولا خلاف . فالحرب عمل من أعمال العنف وهي صراع مسلح بين وحدات سياسية وتشكل قمة الهيجان في العلاقات بين المجتمعات . وعليه فان استخدام كلمة الحرب اصبح مرادفا لكلمة (الصراع) ، سواء أكان هذا الصراع مسلحا أم غير مسلح . أليست الحرب الاقتصادية حربا غير مسلحة ؟

إن معلومتنا المتوفرة عن الحروب البدائية وتلك التي نشبت في عصور ما قبل التاريخ "قبل اختراع الكتابة " ما زالت محدودة . ويبدو ان وظيفة الحرب في عصور ما قبل التاريخ بين البشر كانت تختلف نوعا ما عن وظيفتها بالنسبة لما بين المخلوقات الأخرى فبدلا من ان يكون هدفها الرئيسي المحافظة على النوع ومن ثم المحافظة على حياة الفرد، يبدو ان الحرب بين المجتمعات البدائية كانت توظف بشكل رئيسي للحفاظ على التكتل والوجود الاجتماعي بزيادة تماسكه وتضامنه. كما يبدو أنها كانت تخدم أيضا وتشبع حاجات مادية معينة للأفراد . فقد كانت تستخدم في هذه الحرب أسلحة بدائية جدا ، وتصاحبها طقوس معينة في أغلب الأحيان الآمر الذي أدى إلى الإقلال من الأضرار التي كانت تسببها . كما ان حالات نشوبها وتكرارها كانت متغيرة ما بين قوم واخر تبعا لميل ذلك القوم إلى السلام أو إلى الحرب. وبتطور المجتمعات البشرية وظهور الحضارات وتقدمها التدريجي ازدادت حالات نشوب الحروب كما ازدادت شدتها وكلفتها . ذلك ان تأسيس المدن الأولى في التاريخ صاحبه ظهور الجيوش المحترفة الأولى أيضا التي أخذت حجومها بالتزايد بشكل مطلق أو بشكل متناسب طرديا مع مجموع السكان . ولقد تطورت فنون الحرب أيضا وتوسعت رقعتها الجغرافية واتسع نطاقها ، كما ان فترة استمرارها أصبحت اكثر تحديدا فقصرت المدد ، مما أدى إلى إمكانية التمييز بشكل اكبر وضوحا بين فترات السلام وفترات الحرب . وكانت الحروب في هذه المرحلة تشن بشكل رئيسي من اجل احتلال الأراضي أو من اجل الهيمنة على شعوب أخرى أو من اجل تجنب محاولات الهيمنة من قبل الدول الأخرى . كما أدت الاختراعات العلمية والتكنولوجية في القرنين الخامس والسادس عشر ، ولاسيما تلك المتعلقة بتطور المفرقعات وأساليب معالجة المعادن ، إلى زيادة ملحوظة في تقنيات الأسلحة . وظهر ان نشوب الحروب قد أتخذ له دورة تصل ذروتها كل خمسين عاما . ولقد كانت فترات هذه الحروب قد أصبحت مختلفة طولا وقصرا ، إلا أنها وصلت ذروتها في الطول في القرن العشرين عندما تجاوزت مددها الأربعة أعوام مستمرة كالحربين العالميتين الأولى والثانية .(22)

أما حجم القوات فقد أستمرت زيادتها التدريجية ، ففي القرن السادس عشر ألذي امتاز بوجود قوات المرتزقة "البروسية أم السويسرية أم غيرها" قلما تجاوزت حجوم الجيوش الـ 20000 – 30000 رجل . أما خلال القرن السابع عشر ، وعندما ظهرت الجيوش الوطنية للدول ، فقد تضاعفت هذه الحجوم وأصبحت ثلاثة أضعاف . ولقد تزايدت أعداد الجنود مع ازدياد عدد السكان . ولقد استمر تصاعد كلفة الحروب "البشرية والاقتصادية" بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 . فقد اندلعت حروب عديدة أدت إلى هلاك الملايين من البشر ، وصرفت الدول المليارات على التسلح ومازال سباق التسلح مستمرا ويمكن ان تندلع الحروب في أي وقت خاصة في بؤر الصراع التقليدية . (23)

الباب الثاني

قضايا المنهجية (الميثودولوجيا)

1.المدارس والمذاهب المختلفة في دراسة الحرب والسلام
2.منهجية الكتاب وتساؤلاته

المدارس والمذاهب المختلفة لدراسة الحرب والسلام :

قد يكون من الصعب تحديد تاريخ ظهور مصطلح سوسيولوجيا الحرب والسلام ، وان كان هذا التعبير قد ظهر عمليا بعد الحرب العالمية الأولى حين تشكلت جمعيات للدفاع عن السلام بين الأمم . فالتميز بين الحرب والسلام يبدو مرتبطا بتكوين المجتمعات المنظمة . غير أن مستوى التنظيم يختلف اختلافا كبيرا ، وفي الفترة الزمنية نفسها ، من قارة إلى أخرى .

قضية الحرب والسلام شغلت أذهان الناس منذ القدم ولكنها لم تتحول إلى علم مستقل إلا مع بدايات القرن العشرين . ومع ذلك فإن جذور هذا العلم تمتد إلى أعماق التاريخ الذي منه خرجت الشعوب وفيه ذابت . فعلى حين يمكن استرجاع التاريخ الفرعوني حتى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، نجد أنفسنا عاجزين عن تبين ما حدث بدقة في معظم الأقاليم الأخرى خلال آلاف السنوات الأولى منذ فجر البشرية . وإذا كان التاريخ القديم لحضارات حوض البحر المتوسط هو تاريخ معروف لنا جيدا ، حيث تشكل الكتابات المتعلقة بالحروب والعلاقات السلمية بين المدن والإمبراطوريات التي سيطرت على هذا الجزء من العالم مراجع مفيدة ، فإن غياب المصادر المكتوبة والمفصلة عن حياة المجتمعات الإفريقية والأمريكية والآسيوية التي شهدت بدورها ، وفي نفس الوقت ، أنماطها التنظيمية والاتصالية الخاصة يقف عائقا أمام مزيد من البحث العلمي .(1) ولما كان من المستحيل أن نحيط بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر (وهي محاولة تبدو ، على ضخامتها عديمة المعنى) ؛ فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث ، وهي اللحظة التي تتطابق مع مولد المجتمعات السياسية والتي أصبحت الدولة العصرية هي وريثتها المباشرة ، كنقطة انطلاق . ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوي على بعض التحكم سواء من حيث الزمان أو المكان . فقد شهدت العصور الأوروبية الوسيطة أنواعا من المشكلات والصراعات أدت إلى ظهور عدة مدارس ومذاهب تعاملت مع الصراعات الاجتماعية والحروب ، وكان لكل مدرسة أو مذهب معطياته وتصوراته الخاصة في السطور اللاحقة :

1) المدرسة الأخلاقية :

تتوجه الضرورات الأخلاقية نحو ألمبادئ وتخاطب سلوك الأفراد في الأساس ، لكنها تمس في الوقت نفسه حياة المجتمع ، بما في ذلك علاقاته مع المجتمعات الأخرى في حالات الحرب والسلم . فالقاعدة التي تتضمنها الوصايا العشر والتي تنهى عن اللجوء إلى القتل لا تنطوي فقط على تحريم تلك الجريمة ولكنها يمكن ان تقود أيضا إلى إدانة الحرب . من هنا فلم يكن من المتصور أن يقف الاخلاقيون موقفا سلبيا في مواجهة الفوضى الكامنة في العلاقات بين الزعماء أو الشعوب أو الدول .

كانت الأديان ، ومازالت ، مصدرا للعديد من المبادئ في هذا الميدان ، غير أن الأخلاق ليس حكرا على الأديان . فالأسس الأخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة ، بل وببساطة شديدة " في عبادة العقل " والواقع أن السلطات الدينية أو الدنيوية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب إساءة استخدامها عند مباشرتهم لها . وعلى سبيل المثال فإن الكنيسة الكاثوليكية بذلت جهودا ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء إلى القوة المسلحة أو على الأقل للحد من آثارها . فنظرية " الحرب العادلة "[2] التي تناقلها القدماء وشرحها توما الاكويني في كتابه (La Somme theologique) في القرن التاسع عشر أخضعت شرعية استخدام القوة لشروط ثلاثة : عدالة الأساس القانوني (Le juste titre) وعدالة القضية (La juste cause) وسلامة القصد (I'intention droite) . وإذا كان صحيحا أن الشروط الثلاثة تخاطب ضمير الحاكم وحده ، فإن الشرط الأول قصد به تحريم العنف الفردي وقصر استخدام السلاح على السلطة القائمة على أساس شرعي .[3] ولم يحل هذا الشرط ، الذي أكد عليه القانون الوضعي فيما بعد ، من قيام حروب عديدة في الواقع ، ورغم ذلك يعود الفضل إليه في مصادرة حق الأفراد في الاقتصاص لانفسهم على نحو مباشر. أما الشرط الثاني (عدالة القضية) فقد أدى في الماضي ولا يزال يشكل في الحاضر موضوعا لجدل عنيف يصعب حسمه طالما بقي المجتمع الدولي خاليا من سلطة عليا يكون لها حق الفصل في المسائل المتنازع عليها وفي تحديد القانون الواجب التطبيق على الأطراف المتصارعة والتي يدعى كل منها دائما استناده للقانون في مطالبه . وقد استغرقت الفكرة القائلة بعدم أهلية رجل الدولة في أجازة الحرب على أساس تقديري وقتا طويلا قبل ان تفرض نفسها ، ومع ذلك فإنها تستخدم اليوم كأساس للتمييز بين الحروب الدفاعية (التي أجازتها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) والحروب العدوانية التي حرمها العديد من القوانين الوضعية . وفي عصر اكتشاف العالم الجديد ، ندد عدد من الاسقافة من أمثال لاس كازاس (Las Casas) بوحشية الغزاة الفاتحين .[4] كما قام عدد من علماء اللاهوت الاسبان بوضع حدود " لحق الاستعمار " (Droit de Colonisation) . ويعتقد فيتوريا (Vitoria) أن الحق الطبيعي للاجتماع والاتصال يجيز لمواطنيه حق الإقامة في أراضي الهنود والتجارة معهم . ولكنه في الوقت نفسه ، تحفظ بشدة على " حق الوصاية " أي على حق أسبانيا في ضم أراضي الهنود إليها .[5] أما عن التعاليم الأولى التي وجهها البابا إلى البعثات التي استقرت في البلاد التي لا تدين باديان سماوية فقد تضمنت ضرورة بقاء رجالها بعيدا عن الإدارة الاستعمارية . وإذا كان صحيحا أن يقظة الكنيسة الكاثوليكية قد انطفأت على مدى قرنين من الزمان ، إلا أن البابوية عادت ، بعد أن تحررت من عبودية السلطة الزمنية ، تحمل راية الكفاح من أجل السلام والعدالة . ففي عام 1917 وجه الباب

بنوا الخامس عشر (Benoit XV) إلى المتورطين في الحرب العالمية الأولى "دعوة نصوحة من أجل السلام" . وأما البابا بي الثاني عشر (Pie XII) فقد وجه أثناء الحرب العالمية الثانية نداءات متكررة من أجل السلام ، ولكن دون أن يحدد فيها بصراحة من هو المعتدي . وفي رسالته البابوية (Pacen in terris) عام 1963 طالب البابا جون الثالث والعشرون (Jean XXIII) بأن تصبح الفضائل الأخلاقية في العلاقة بين البشر هي نفسها أساس العلاقات بين المجتمعات والدول .(6) وذهب في ذلك إلى حد المطالبة بما سبق للفيلسوف دانتي ان طالب به والمتمثل في تشكيل سلطة عامة ذات صلاحيات عالمية (حكومة عالمية) .(7) وفي 4 أكتوبر 1965 صاح البابا بول السادس (Paul -VI) من على منبر الأمم المتحدة بأن لا حرب بعد الان .(8) ولكنه أكد في الوقت نفسه على الأهمية العاجلة للتنمية التي وصفها في رسالته البابوية (Populorum Proqressio) في عام 1967 بأنها " التسمية الجديدة للسلام " .(9) أما جون بول الثاني فقد أكد في رسالته البابوية (Redemptor Hominis) في عام 1979 على هذه المعاني في إطار آخر حين أوضح أن السلام ينحصر في احترام حقوق الإنسان وعدم المساس بها .(10) ولا يجب ان تفضي بنا هذه النماذج إلى استخلاص نتيجة مفادها ان الكنيسة الكاثوليكية تحتكر الفضيلة أو الأخلاق الدولية فقد ذهب مجلس الكنائس أبعد من هذا بكثير حين قرر مساعدة حركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ، وهي حركات تستخدم السلاح عادة ، مساعدة مالية ومادية ومعنوية .(11) .

ان إدانة الحرب ، ونقد الاستعمار، والنضال من أجل إلغاء الرق والعبودية والمعارك من أجل توزيع اكثر عدالة للثروة في العالم ليست في الواقع حكرا على الكنائس أو حتى على الأديان فعلى طول التاريخ دافع عن هذه المعاني فلاسفة ورجال سياسة ومناضلون لم يستلهموا أفكارهم من العقائد الدينية وكانوا في اغلب الأحوال ملحدين . واليوم فإن الدفاع عن حقوق الإنسان والنضال ضد مخاطر الحرب تفجر تيارات إنسانية أو سلمية تتجاوز الحدود وتفصح عن دينامية أخاذة " ويظهر هذا في نشاط منظمة العفو الدولية في الدفاع عن المسجونين السياسيين على سبيل المثال " . وعندما تتجمع الحشود داخل الحرم الجامعي في برلين لمعارضة التسلح النووي فإن ذلك يؤكد على أن منطق الدولة (Raison d' Etat) وحسابات الخبراء لم تتمكن حتى الآن من خنق صوت الضمائر . وعلى هذا فإن البعد الأخلاقي لمشكلات الحرب والسلام لا يمكن نسيانه أو تلافيه أو تجاهله .

ولكن هل يعني ما سبق ذكره إمكانية الاكتفاء بالأخلاق ؟ الواقع ان الامور ليست بهذه البساطة . فربما كان من الممكن ان تكون عملية تطبيق المعايير الأخلاقية اكثر سهولة في حالة وجود اتفاق عالمي حول مضمون الأخلاق بصفة عامة أو حتى حول نظام خلقي بعينه .

لكن التجربة أثبتت ان الامر ليس كذلك لسوء الحظ ، إذ ترتبط الإرشادات النمطية بعقائد متعددة ومتناقضة على وجه الخصوص وكذلك برموز ثقافية شديدة التباين ، ومن ثم يقوم جدار من عدم الفهم بين الأديان بعضها البعض بل وداخل المذهب الديني الواحد أحيانا . وقد شهد التاريخ عددا من الحروب الدينية والحروب الصليبية . ولا يوجد ما يبعث على الاعتقاد بأن هذه الظواهر قد اقتربت من نهايتها : فانفصال باكستان عن الهند ثم استمرار العداء بينهما بعد ذلك ، خاصة في كشمير حيث يقاتل الثوار المسلمين ضد الاحتلال الهندوسي لارضهم ، هو مثال حي . أضف إلى ذلك الحرب الأهلية الدائرة في ايرلندا الشمالية منذ عشرات السنين ، حيث يقاتل الكاثوليك ضد الإنجليز البروتستانت باعتبارهم محتلين لايرلندا الشمالية . وفي الشرق الأوسط تدور الحرب بين العرب واليهود للسيادة على فلسطين ، ورغم ان الصراع يحمل صفة سياسية كما يظهر ، إلا انه في حقيقته حرب دينية لها خلفيات تاريخية . وهذا ما أبرزته الأحداث فوق ارض فلسطين . من هنا فأنه لامفر من الاعتراف بأن الحوار بين الأديان ، مهما عظمت أهميته وضرورته ، يمثل عملية طويلة الأمد لا تؤتي أكلها إلا بعد فترات تقاس بالقرون وليس بالسنين . ومن الطبيعي ان تضيق فرص التقارب حين يعتقد أحد الأطراف بأنه مهدد ، ومن ثم يلجأ إلى إعلان الجهاد المقدس في مواجهة الخصم .[12] والواقع ان المبادئ التي يبثها كل دين وكل كنيسة بقصد وضع ضوابط السلوك الفردي والممارسات الاجتماعية للمؤمنين بها ، تصب في اتجاهات جد متباينة . بل إننا نجد عادة ان المبادئ التي يتعين الدفاع عنها والتي تمس الأوضاع الاجتماعية ، بما في ذلك ما يتصل منها بالعلاقات بين المجتمعات ، لا تحظى باتفاق عام في إطار الدين الواحد . يدل على ذلك الجدل الدائر الان على المستوى العالمي بين ما يسمى بالقوى الرجعية والقوى التقدمية داخل كل بلد . وفي الإسلام احتدم الخلاف بين السنة والشيعة طوال السنين الماضية ، بل ان هذا الخلاف تفجر في حالة حرب دموية بين العراق وإيران استمرت زهاء 8 سنوات (1980 – 1988) .[13] وفي العالم المسيحي نشاهد انقسامات ذات طابع ديني حيال قضايا الحرب والسلام . وإذا كان الحال كذلك في الدائرة المتجانسة والمتماسكة نسبيا للجماعات ذات الانتماءات الدينية ، فكيف يمكن أن نتصور إمكانية إقامة نظام عالمي أخلاقي (une morale universelle) يمكن ان ينضوي تحت لوائه رأسماليون واشتراكيون ، مسلمون ومسيحيون ، ملحدون ومؤمنون ، رجعيون وتقدميون ... الخ . وهذا يعني بدوره انه لا توجد أخلاق واحدة ، ولكن توجد أخلاقيات عدة تتصارع على المسرح الدولي ، وفي الواقع اليومي المعاصر لكل دولة ، وفي الحياة الخاصة للأفراد على السواء . وحتى إذا أفترضنا انه لا توجد سوى أخلاق واحدة (une seule morale) فلن يضع ذلك حدا نهائيا للمشكلة . فالقواعد قد تتصادم داخل قانون القيم الواحدة . وربما يقبع السر الأساسي الكامن وراء تلك المأساة (التراجيديا) في ان البطل يصبح بلا دور أو فضيلة إذا كان الخيار المطروح أمامه هو خيار واضح بين الحق والباطل أو بين الخير

والشر . و وتبدأ المشاكل كلها ، على المسرح كما في الحياة ، منذ اللحظة التي يتعين فيها ان نضحي بحق ما لكي نتمكن من إحقاق حق آخر . وهذا هو الوضع السائد غالبا في العلاقات بين المجتمعات .فالسلام والعدل هما فضيلتان محترمتان إلى أبعد الحدود ولكن يصعب التوثيق بينهما في كل الظروف والأوقات على نحو دائم . فتفضيل السلام ، رغبة في تحقيق الأمن والاستقرار في العلاقات بين الشعوب ، قد يعني التضحية بالعدل حين يؤدي السلام إلى دعم وتجميد حالة عدم التكافؤ القائمة . وعلى العكس من ذلك فإن تفضيل العدالة ، أملا في إشباع المطالب المشروعة ، ربما يفضي إلى السماح بمشكلات قد تعرض السلام ، طبقا للمفهوم السابق ، للخطر .

إنها إذن دائرة الشطيان التي أطبقت على حياة المجتمعات المعاصرة ، وليس لدى الأخلاقيين الحل النهائي لهذه القضية رغم سمو موقفهم . فالأخلاق قد تسهم في إلقاء بعض الضوء على الخيارات السياسية ، لكنها بالقطع لا تستطيع ان تحل محلها . فعالم الواقع المتجذر هو عالم مركب من حقائق صعبة لا تخضع لمقتضيات الضمير وإنما لمقتضيات المصلحة . ومن قلب هذه الحقائق ينبت العنف بجميع أشكاله (الجسدية والعسكرية والأيديولوجية والثقافية والدينية والاقتصادية) . حول هذه الحقيقة السوسيولوجية قال زيسلوميلوز : "ان القول بأن القوة لا تكفي كحجة هو قول يتجاهل طبيعة السياسة التي تنطوي كل معركة منتصرة أو خاسرة فيها على اثار مرتجعة (effects retroactifs) . وإذا أمكن التخلي عن السياسة فسوف تبقى قيم الحقيقة والأخلاق وحدها في الميدان . لكن ذلك أمر مستحيل ونحن لا نستطيع في أحسن الظروف ، سوى ان نعمل على الإبقاء على هذه القيم ومحاولة استيعابها في إطار السياسة . أنني المس هنا معضلة جوهرية تبلغ صعوبتها حدا فشل معه كل المعاصرين في إيجاد حل لها" .(14) وأخيرا فربما يكمن العيب الجوهري في ان المدرسة الأخلاقية لا تفسر شيئا بالنسبة للباحث ولا تسهم بأكثر من تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار تحملهم مسئولية الخطايا المتفشية في العالم . وحين يتحدث الاخلاقيون عما يجب ان يكون عليه العالم فإنهم يكونون على صواب ، لكنهم يعجزون عن تفسير الحالة التي وصل إليها العالم . ويعد هذا التفسير شرطا أوليا لاكتشاف الطرق المؤدية إلى التغيير وتحسين الوضع القائم . ومن هذا المنطلق استطاع كارل ماركس ، بما لا يدع مجالا للشك ، تعرية وكشف الفلسفة الأخلاقية والمثالية التي اعتنقها من سبقوه من الفلاسفة . غير ان كثرة الترديد الأعمى لمقولة أن " الفلاسفة لم يفعلوا شيئا اكثر من تفسير العالم بأشكال وطرق مختلفة " وان المهم هو تغييره ، قد أوقع الكثير من الماركسيين في نفس المأزق الذي وقع فيه أولئك الذين تصوروا بسذاجة ان مجرد الرغبة في تغيير العالم تغني عن محاولة تفسيره . ومن ثم فأيا كانت ضرورة الأخلاق ، فإنها لا يجب ان تصرفنا عن البحث .

2) المدرسة السياسية :

يعتبر نيقولا ميكافيلي زعيم هذه المدرسة الواقعية التي تفسر الأحداث من خلال منظار الواقعية فقط . فقد أوضح ميكافيلي عن عزمه على توضيح وبيان القواعد التي يقوم عليها الحكم السياسي . ولم يستعن في مهمته تلك بالاستناد على المنطق أو العقل (Raisonnement) وحده ، وإنما أيضا بالخبرة الطويلة والممارسات الفعلية والقراءة المتصلة لتاريخ المجتمعات . وقد تطرق ميكافيلي في مؤلفاته إلى قضية الحرب ونصح الحاكم ان لا يسقط فكرة ممارسة الحرب مطلقا من اعتباره، حيث ان الأنبياء جميعا ينتصرون حين يكونوا مسلحين ويهزمون عندما يسقط السلاح من أيديهم. لكنه في الوقت نفسه يرى ان الخصومة قد تكون ضارة أو نافعة حسب الأوقات ، وهي عندما تفيد في شئ فإنها تضر بشيء أخر . وفي كتابه "فن الحرب" قال ميكافيلي : " يتعين على الرّجال حين يتصدوا لمشروع معين ، ان يتهيأوا له بكافة الوسائل كي يكونوا على أتم استعداد حين تدق ساعة العمل " ومن هذا المنطلق يعتقد ميكافيلي ان كل الوسائل مشروعة طالما أنها تؤدي إلى تحقيق الهدف ، وحينئذ لا يجب ان يقف أي معيار أخلاقي حائلا في وجه البحث عن أقصى قدر من الفاعلية .(15) فالغاية تبرر الوسيلة . وقد اصبح هذا الشعار مسيطرا على أصحاب التوجه السياسي الواقعي . وعلينا ان نعترف ان مفاهيم ميكافيلي ما زالت تسيطر على سلوك المجتمعات والدول ، ولدينا مئات الأمثلة في حياة المجتمعات التي تجسد سيطرة الميكافيلية في شؤون الحياة والعلاقات بين المجتمعات . أما العلامة بوسيوية (Bossuet) فقد ذكر في كتابه "حديث عن التاريخ العالمي" :

(Discours Sur L'historie Universelle)

والصادر في عام 1681 ان العناية الإلهية تدير شئون العالم من أعلى وتتعمد تحطيم الإمبراطوريات بهدف إذلال الحكام الذين لا يمتثلون لأرادتها ورغم ذلك فقد انطوي كتابه على تنازل له مغزاه من وجهة النظر الميكافيلية ، عندما كتب يقول : " مع انه إذا نظرنا إلى المصادفات الخاصة فقط نجد ان الثروة تبدو وكأنها وحدها الباعث على قيام وسقوط الإمبراطوريات ، فما يحدث فيها شبيه بما يحدث في المباريات حيث نجد ان اللاعب الأكثر مهارة هو الذي يكسب على المدى الطويل . وفي هذه اللعبة الدموية حيث تتصارع الشعوب من أجل الإمبراطوريات والقوة ، فإن البعيد النظر والمثابر المتمرس في الأعمال الكبرى والذي عرف اكثر من غيره متى يبذل الجهد ومتى يدخره طبقا لظروف المواجهة ، هو الذي يكون له السبق في النهاية ويوظف الثروة توظيفا جيدا لخدمة أهدافه ".(16) وعليه فإن السياسة هي ظاهرة صراعية أبدية قد تهدأ أحيانا وقد تنفجر أحيانا أخرى . وقد ايد هذا التوجه كل من جورج شفارتسن بيرغر والاستيربوخان .(17)

وهناك آخرون من أمثال هانز مورغنتاو سعوا إلى بناء نظرية للواقعية السياسية في العلاقات بين المجتمعات . فنراه يقول : (تقوم النظرية أساسا ، في مفهوم الواقعية ، على ملاحظة الحقائق (Faits) ومنها دلالة عقلانية . وتفترض هذه الواقعية انه لا يمكن تحديد سمة سياسة خارجية ما الا من خلال فحص التصرفات السياسية التي كانت قائمة والنتائج المرئية لهذه التصرفات . وبهذه الطريقة نستطيع ان نكتشف ماذا فعل رجل الدولة حقا ، وبناء على النتائج المرئية لتصرفاته تلك نستطيع ان نستنبط الأهداف الكامنة وراءها) [18]. وإذن فإنه يمكن عن طريق تتابع الأسباب والنتائج ومن خلال العلاقة بين الغايات والوسائل ، ان نأمل باكتشاف العقلانية (ratironality) التي يفترض ان تقوم عليها تصرفات الحكام في حالات الحرب والسلم والصراع .

ان سياسة القوة (Power - Politics) والواقعية السياسية (Real - Politik) لا يمثلان التياران الوحيدان الباقيان على قيد الحياة والموروثان عن ميكافيلي . فهناك فرع يتصل بالاستراتيجية وينبثق عن الميكافيلية مباشرة ، وهو الفرع الذي وضع الاستراتيجي الالماني كلاوزفيتز قواعده منذ القرن التاسع عشر عندما اكد بحق على ان الاستراتيجية العسكرية ، التي تهدف إلى شل أرادة الخصم بقوة السلاح لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية السياسية . "فالحرب لا تنتمي إلى ميدان العلوم والفنون ولكن إلى ميدان الوجود الاجتماعي ، انها صراع بين مصالح كبرى يحسم بالدم . ولذا فهي تختلف ، من هذا المنطلق وحده ، عن باقي الصراعات . وفي هذا الاطار فليس من الملائم مقارنتها باي فن من الفنون وانما بالتجارة التي هي صراع بين مصالح وأنشطة انسانية . فالحرب شديدة الشبه بالسياسة التي يمكن اعتبارها بدورها ، على الاقل في جانب منها ، فن للتجارة على نطاق واسع" .[19]

ان المقولة الشهيرة عن " ان الحرب ليست شيئا اخر سوى استمرار للعلاقات السياسية بالاستعانة بوسائل اخرى " قد اثارت كثيرا من الجدل . وكان ريمون آرون على حق بالفعل حين اكد على ان الحرب ، في فكر كلاوزفيتز كما في فكر ميكافيلي ، تبقى خاضعة لغاية عليا هي السياسة .[20] فهل السياسة هي حرب تباشر بوسائل اخرى ؟ الواقع ان جماع الفكر الاستراتيجي اللاحق على كلاوزفيتز ينضوي تحت لواء الافاق التي فتحتها الميكافيلية . فحتى مع افتراض ان القوة والمجد لا يشكلان الغايات النهائية ، فإن هموم البقاء في حد ذاتها تدفع إلى العمل على اخذ جميع احتمالات الموقف الصراعي في الحسبان والبحث عن انسب الردود على تهديدات الخصم . كما برزت في سياق الواقعية السياسية "نظرية المباريات" "Game theory" التي تطرح نفسها باعتبارها علما قائما على حساب الاحتمالات . وتحاول هذه النظرية ، انطلاقا من الدراسة المتعمقة للمواقف العملية ، بناء نماذج صورية تهدف إلى

تعليم صناع القرار كيف يستطيعون ، في مواجهة اية حال من حالات الازمات ، تعظيم مكاسبهم إلى الحدود القصوى وتقليل خسائرهم إلى الحدود الدنيا ، وكان الاقتصاديون قد تمكنوا ، منذ امد طويل ، من صياغة أدوات من هذا النوع . واكتشف العسكريون ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، ينابيع البحث العلمي الحسابي أو ما يسمى بعلم الحساب السياسي (Political calculation) . وعادة ما يلجأ الخبراء الحكوميون إلى الاستخدام المكثف لتكنيك (السيناريوهات) المعقد بصورة أو باخرى . من هنا يستحيل علينا سواء على صعيد النظرية أو على صعيد الممارسة ان نتفادى البعد السياسي لمشكلات الحرب والسلام .[21] وعموما يمكن القول ان السياسة الواقعية الميكافيلية لا تأخذ في اعتبارها سوى الجانب العقلاني في إدارة الامور . وكان من الممكن لها ان تكون بمثابة اداة لا تشوبها شائبة لو كان البشر يتصرفون بلا أهواء أو رغبات جامحة احيانا . فعلى حين تمكن بعض رجالات الدول من امثال ريشيليو ومازارين وتاليراند وميترنيخ وبسمارك وتشرتشل وديغول ... الخ من السيطرة على مشاعرهم بالقدر الذي جعلهم يتصرفون كفاعلين عقلانيين ، يمكن التساؤل عما اذا لم يكن نابليون وهتلر وستالين ضحايا لأهوائهم الجامحة ؟ ويصبح السؤال أكبر تعقيدا حين نقبل ان ندخل في الاعتبار مسائل من قبيل لعبة المصالح الخاصة مثل تقلب مشاعر الجماهير وعنف الاقليات وغير ذلك . ان صناع القرار يواجهون ضغط القوى الكامنة (Les Forces Profondes) بما يضع عقلانيتهم امام اختيار بالغ الصعوبة كل يوم . وسوف تبقى الحياة الاجتماعية اسيرة ظاهرة المصالح المتصارعة على كل صعيد وبكل الاساليب المتوفرة . وفيما يبدو فإن الصراع المستمر هو قانون الحياة وليس حتمية السلام كما يشير بذلك قساوسة المحبة والاخوة والسلام في عالم اليوم الملئ بالمتناقضات والمشبع بروح العدوان والتسلط .[22]

3) المدرسة الفلسفية :

خرجت اول محاولة جزينة في هذا السياق من المفكر الانجليزي توماس هوبس (Thomas Hobbes) ، الذي انطلق من مقولة مفادها ان الانسان يميل دوما إلى الصراع مع اقرانه من البشر مدفوعا في ذلك اما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد . وترتبط هذه الحالة الطبيعية ، في ذهن توماس هوبس بغياب السلطة المنظمة : "فطالما يعيش البشر بلا غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها ، فإنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحرب ، وهي حرب كل فرد في مواجهة أي فرد آخر . فالحرب لا تتمثل في المعارك والقتال الفعلي فقط ولكنها تعني ايضا ، اذا ما اخذنا عامل الزمن في الاعتبار ، توفر وثبوت إرادة المواجهة وخوض المعارك" . وانطلاقا من هذا فإن الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم

والجماعي للعنف تكمن في اقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام . ذلك هو موضوع العقد الاجتماعي والذي بموجبه يتخلى كل فرد عن حريته في مقابل تمتعه بالحماية التي تكفلها له سلطة مركزية بلا حدود في يد الحاكم المطلق ، لان "العقود التي لا يحميها حد السيف تصبح مجرد كلمات تفتقر إلى القوة القادرة على تحقيق ادنى قدر من الامن والامان للبشر" . وبهذه الطريقة فإن النظام الذي يسود داخل الدول ليس نظاما تحكميا لانه يحظى بموافقة الرعايا والراغبين في تحقيق امنهم . اما العلاقة بين الدول فهي محكومة باستمرارية الصراع والتوتر لانه لا وجود لسلطة عليا تستطيع ان تفرض أرادتها عليها . " فالملوك والاشخاص الذين يقبضون على زمام السلطة السيادية هم ، بسبب استقلالهم ، في حالة تشكك دائم وفي وضع التأهب للمصارعة شاهرين سلاحم وعيونهم ترقب الاخرين ، انني اتحدث هنا عن التحصينات والاسلحة والحشود التي يدفعون بها على حدود ممالكهم وعن الجواسيس الذين يجندونهم لدى جيرانهم ، عن كل تلك الاشياء التي تثير نزعة الحرب " (23) ويترتب على هذا الوضع نتائج حتمية توضح بدقة ذلك التناقض القائم بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة . ومن هذه النتائج يؤكد توماس هوبس على اثنتين منها بصفة خاصة :

الاولى هي انه في حالة الطبيعة ، أي في حالة العلاقات بين الامم "ليس هناك شئ غير عادل" "Rien ne Peut etre injuste" .

ويضيف هوبس : " لا محل هنا لمفاهيم من قبيل الشرعية أو عدم الشرعية ، العدالة أو الظلم . فحيث لا توجد سلطة مشتركة ، ينتفي القانون . وحين ينتفي القانون لا يكون هناك ظلم . فالعنف والخديعة هما ، في زمن الحرب ، عماد الفضائل " . وهكذا فإن لكل وحدة ساسية ذات سيادة الحق في ان تتصرف كما يحلو لها ، في مواجهة الوحدات السيادية الاخرى وذلك للدفاع عن مصالحها . وهي في تصرفاتها تلك لا تخضع لاي قانون لانه لا توجد سلطة تضمن تطبيق ذلك القانون . اما النتيجة الثانية التي يؤكد عليها هوبس فهي انه ، وبسبب غياب قواعد تقبلها الوحدات السيادية قبولا جماعيا "تنتفي ادعاءات الملكية أو الامبراطورية على اية رقعة كانت ، فكل شخص يمكن ان يمتلك وان يحوز ما استطاع الاحتفاظ به" . أي أن القانون الوحيد الذي يسود حالة الطبيعة هو قانون ألغاب . وفي وضع يتسم بمثل تلك الفوضى العارمة تخول كل جماعة ذات سيادة لنفسها الحق في فرض حقوقها الخاصة بالبقاء والدفاع الشرعي لا يحدها في ذلك سوى قدرة الجماعات السيادية الاخرى على فرض نفس هذه الحقوق . وعلى كل طرف ان يتحمل تبعة ما يفعل . ومن جهة اخرى فقد دعا هوبس إلى عقد التحالفات بين الدول ذات الرؤيا والمصالح المشتركة ضد هيمنة دولة اخرى ذات اهداف عدوانية أو توسعية ، ونصح بتأسيس جهاز للاستخبارات والتجسس لمعرفة نوايا الطرف

المعادي .[24] وجاء المفكر سبينوزا (Spinoza) بعد ذلك ليقول بأن "الأفراد هم ، في الظروف الطبيعية ، في حالة عداء . ويخضع أولئك الذين لا ينتمون إلى نفس الدولة ، لحالة الطبيعة وقانونها ويبقون اعداء في مواجهة بعضهم البعض . ولهذا فإنه عندما ترغب الدولة في شن الحرب على دولة اخرى بقصد اخضاعها ، فمن حقها أن تفعل ذلك ، لان الدولة لا تحتاج ، لكي تشن الحرب ، سوى ان تتوفر لديها الرغبة في ذلك".[25] اما جان جاك رسو فقد كتب يقول : "اذا كان الافراد يخضعون في علاقاتهم للقوانين وللبشر فإن المجتمعات تحتفظ في علاقاتها باستقلال الطبيعة" ، ويتساءل روسو : اليس من الافضل انشاء مجتمع مدني (Societe Civile) واحد بدلا من هذه المجتمعات التي تتعدد في العالم ؟ ".[26] ويشير المفكر كانط إلى نفس هذا المعنى حين يقول ان "حالة السلم السائدة بين الافراد الذين يعيشون معا ليست هي حالة الطبيعة لان هذه الأخيرة هي اقرب إلى حالة الحرب التي ان لم تكن معلنة دوما فهي منذرة ومتوعدة دائما .[27] اما الفيلسوف هيجل فيقول عن العلاقة بين التجمعات السياسية : "فلأن الهدف الاساسي في علاقة الدول بعضها بالبعض هو السيادة فالنتيجة هي انهم يصبحون في مواجهة بعضهم بعضا في حالة الطبيعة ، وبالتالي فإنهم لا يحصلون على حقوقهم من خلال ارادة عالية تجسدها سلطة يخضعون لها ، ولكن تكمن حقيقة العلاقات الخاصة بينهم في ارادة كل منهم الذاتية " . [28]

ولا نعدم بين الباحثين المعاصرين ايضا من يتشيع لنظرية حالة الطبيعة . اذ يشير بيرجسون (Bergson) اليها ضمنا في كتابه عن أصول الاخلاق والدين (1932) ، عندما يقارن بين المجتمع المغلق ، الذي تمثله الدولة ، والمجتمع المفتوح الذي تمثله البشرية يقول بيرجسون : "... ولن ننتقل ابدا من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح أو من المدينة La Cite إلى الانسانية (L'humanite) بشكل آلي لانهما من جوهر مختلف . " [29] اما جورج بوردو فيطعن في الجزء الاول من مؤلفه الكبير "علم السياسة" ، في مفهوم المجتمع الدولي لانه لا يوجد مجتمع الا حيث توجد فكرة مشتركة من القانون . وفي غياب هذا البرهان الأساسي عن وجود الالفة الاجتماعية (Sociabilite) فإن الفوضى وحدها هي التي تحكم العلاقات بين الامم .[30] كما يخلص الباحث جوليان فرويند إلى نتيجة مشابهة في كتابه "جوهر السياسة".[31]. اما ريمون آرون ، والذي خص العلاقات داخل المجتمع الدولي بجانب كبير من اعماله ، فيعد النموذج الاكثر وضوحا من بين المؤلفين المعاصرين حين يقول في كتابه الهام "السلام والحرب بين الامم" : "سوف يستمر الفرق الجوهري بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما لم تتمكن البشرية من ان تتوحد في دولة عالمية واحدة . وبينما تنزع السياسة الداخلية نحو احتكار القائمين على السلطة الشرعية لممارسة العنف ، فإن السياسة الخارجية تقبل تعدد مراكز القوى . فالسياسة ، من منظور التنظيم الداخلي للجماعات ،

تهدف إلى اخضاع البشر للقانون ، ولكنها ، من منظور العلاقات بين الدول ، تهدف فيما يبدو إلى المحافظة على البقاء في مواجهة التهديد النابع من وجود ومطامع الدول الاخرى " . أي ان الدول لم ولن تخرج في علاقاتها ببعضها البعض عن طوق حالة الشك والتوتر والصدام . وعندما حاول ريمون آرون ، ان يتصدى للانتقادات التي اثارتها كتاباته ، فإنه عاد يؤكد من جديد تمسكه بنظرية حالة الطبيعة : "لقد بحثت عن خصوصية العلاقات بين الامم أو بين الدول فوجدت انها تكمن في واقع الامر ، في شرعية وقانونية اللجوء إلى القوة المسلحة من جانب معظم لاعبيها . وفي الحضارات الكبرى فإن هذه العلاقات هي وحدها من بين جميع اشكال العلاقات الاجتماعية ، التي تقبل العنف وتعتبر اللجوء اليه مسألة عادية . ويعتقد ريمون آرون ان الفرق بين النظام الداخلي والفوضى الدولية قد بلغ من العمق حدا جعله يذهب في وصف المجتمع الدولي إلى حد انكار سمته الاجتماعية . فالمجتمع الدولي بالنسبة له " لا اجتماعي" (asociale) أي لا يستحق حتى ان نصفه بالمجتمع".(32)

لقد ابدى العلماء اعجابهم بنظرية توماس هوبس ولا زالت نظريته تمثل المدخل الميثودولوجي لدراسة الحرب والسلام والصراع , وقد حاول الباحثون ايجاد اجوبة اكثر عمقا على تساؤلات هوبس . وقد تمثل الحل الأول في محاولة البحث عن توازن القوى الفاعلة على الساحة وذلك لعرقلة محاولات السيطرة التي تبذلها القوى العظمى وتقليل مخاطر المواجهة المسلحة . وفي سبيل التوصل إلى حالة التوازن تلك ، والتي قال عنها الفقيه الفرنسي جون بودان (Jean Bodin) انها " تقبع كثقل مضاد ومساو للقوة"(33)، فإن الدول لا تكتفي فقط بالاعتدال في طموحاتها ، ولكنها تقوم ايضا بعقد التحالفات الضرورية فيما بينها . وقد طغت هذه المفاهيم على سياسات دول اوروبا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر . كما استمرت كنموذج يحتذي من جانب رجالات الدولة في القرن التاسع عشر ايضا . ولم يهدف العلاج إلى استئصال حالة الفوضى وانما اكتفى بمحاولة التخفيف من اضرارها وبالطبع فقط اختلفت الاراء في تقويم فعالية هذا العلاج . فبينما اعتقد فولتير " ان الامم الاوروبية تتفق فيما بينها على تلك السياسة الحكيمة والتي تتمثل في ضرورة العمل قدر المستطاع على تحقيق توازن متكافئ في القوة واللجوء إلى المفاوضات باستمرار ، حتى في وقت الحرب ، وتبادل السفراء وكذلك الجواسيس لمتابعة وكشف الخطط التي تحاك كي يمكن تحذير اوروبا وفي الوقت نفسه تجنيب القوى الصغرى مخاطر الغزو الخارجي الذي تخطط له القوى الكبرى دوما وتستعد للاقدام عليه في كل وقت " (34)، نجد ان لدى المركيز دي ميرابو (de Mirabeau) ، والذي عاصر فولتير تقويما قاسيا لتلك السياسات : " فالتوازن شرك ممدود إلى الدول الضعيفة في مواجهة الدول الاقوى وذلك منذ مائة وثلاثين عاما . فبأي شئ افاضت عليها تلك الفكرة ألجميلة ؟ ان القوى الكبرى لم تكف يوما عن ابتلاع الدول الصغرى ... وبهذا فقد ثبت من التجربة ان الجهود الرامية إلى التوازن لم تحقق شيئا للدول الصغرى .

ولكن ماذا حققت للدول الكبرى ؟ لا شئ سوى حروب طحنت شعوبها وافقرتها جميعا دون استثناء ... ان التوازن ، في مفهومه القائم حتى الان ، ليس سوى خرافة خطرة . فهو يعني ان تنضوي أوروبا كلها أو جزء منها تحت لواء القوة الارجح في مواجهة القوة المسيطرة ، وهكذا يتحول العالم كله إلى لعبة تخضع لاهواء وطموح وغيرة حفنة من الافراد ... " (35) .

وكان من شأن التناقض الواضح بين وجهتي النظر تلك اثارة الشك في النفوس لو لم نكن نواجه المشاكل ذاتها في عالم اليوم ولكن على نطاق مختلف تماما . فالواقع ان ما اسماه منظرو الردع اصطلاحا " توازن الرعب " في الستينات والسبعينات من القرن العشرين ، يستند في أساسه بالضبط إلى نفس المبدأ السياسي الذي قامت عليه دبلوماسية العهد القديم مع هذا الفارق الهام ، اذا ما وضعنا في الاعتبار تلك القدرة التدميرية للقوى الموجودة على الساحة الان ، وهو ان القضية الموضوعة في الميزان ليست اكثر أو اقل من فناء البشرية أو بقائها . ومن المؤكد ان تنخفض مخاطر المواجهة طالما بقي هذا التوازن ، اذ ان التوازن يقوم هنا بوظيفة استمرارية . ونظرا لاننا لا نستطيع ان نعثر على مثال تاريخي واحد لبقاء و سمرار حالة التوازن لفترة طويلة ، فسوف يكون من التهور حينئذ ان نسلم بأن هذا النموذج هو وحده القادر على تحقيق السلام والامن في العالم . (36)

واخيرا ماذا يقول أصحاب هذا المذهب بعد سقوط مبدأ ثنائية القطبية في بدايه التسعينات وما رافق ذلك من سقوط النظام الشيوعي الدولي وانتصار النظام الرأسمال الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ؟

لقد نادى العديد من المفكرين بضرورة وقف التدهور نحو الحرب من خلال ابرام ما يشبه العقد الاجتماعي بين الدول ، تماما كما فعل الافراد حين قبلوا هذه الصيغة من اجل التعايش المشترك . والواقع ان التاريخ مليء بالعلماء الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن قضية السلام من خلال " ابرام عقد اجتماعي على المستوى الدولي " . ففي مشروعه العبقري ، والذي أستلهمه من بعده اولئك الذين صاغوا العديد من المواثيق الدولية فيما بعد ، تنبأ سان بيير " بأنه منذ الان فصاعدا سيكون هناك مجتمع واتحاد دائم وابدي بين كل الحكام الموقعين عليه ، واذا امكن ، بين كل الحكام المسيحيين من اجل عدم تعكير صفو السلام في اوروبا . ومن هذا المنظور ايضا فان الاتحاد سوف يعمل ، ان امكن ، على ابرام معاهدات دفاعية وهجومية مع جيرانه من الحكام الذين يدينون بالديانة المحمدية (يقصد الاسلام) وذلك حفاظا على سلامة الجميع داخل حدوده ، وتبادل ما أمكن من ضمانات الامن . وسوف يمثل الحكام بصفة دائمة في مجلس دائم للنواب (Congres) أو للشيوخ (Senat) يقام في مدينة حرة ". (37)

وقد رد جان جاك روسو على هذا المشروع ، بعد نصف قرن من الزمان ، طارحا حججا من شأنها تعرية مثل هذه الرؤى المثالية . يقول روسو : " انه ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد ، مثلما فعل سان بيير ، بأنه كان من الممكن ، حتى وان حسنت النوايا ، توافر ظرف ملائم لاقامة مثل هذا المشروع . فلكي يكون ذلك ممكنا ، فانه يتعين الا تطغى المصالح الشخصية على المصلحة العامة . وان يعتقد كل فرد بأن تحقيق الصالح العام يحقق له في الوقت ذاته كل ما يأمل به من نفع شخصي . وهذا يتطلب قدرا هائلا من التآلف بين عدد ضخم من المصالح وهو مالا يمكن للصدفه وحدها ان توفر الظروف الملائمة لتحقيقه . فاذا لم يوجد هذا التآلف فان القوة تصبح البديل الوحيد ، وحينئذ فلا مجال للاقناع وانما للعنف أو الاكراه ، وهو ما يقتضي إستنفار الجند بدلا من تأليف الكتب . وهكذا فأنه على الرغم من ان المشروع كان بالغ الحكمة ، الا ان وسائل تحقيقه قد أفصحت عن سطحية المؤلف . اذ انه قد تصور ببساطة انه يكفي تشكيل مؤتمر أو جمعية وصياغة مواد وبنود تطرح للتوقيع عليها لكي نصل الى ما ينبغي تحقيقه . ولا خلاف على ان هذا الرجل الامين قد أدرك بعمق ما يمكن ان يتحقق من نتائج في حالة قيام هذا المشروع ، لكنه كان في براءة الاطفال حين تعلق الامر ببحث وسائل اقامة مثل هذه المشروعات ..." (38) .

ويمكن ان يوجه مثل هذا النقد أيضا إلى المشروعات التي طرحها عمانويل كانط والذي أكد ، بعد ان ندد بمساوئ حالة الطبيعة (الفوضى) ، على ان " حالة السلم يجب ان تقوم على هياكل مؤسسية ، لان الكف عن الصراع أي توقفه ، ليس ضمانا في حد ذاته . فحين لا يتمكن جار من الحصول على هذا الضمان من جاره (وهو ما لا يمكن ان يتم الا في اطار قانوني) فأنه قد يتعامل مع هذا الجار على أساس انه عدو عندما يشعر بأنه مهدد " . (39)

فهل ادى خلق وتكاثر المنظمات الدولية الحكومية إلى حل مشكلات الضمانات هذه ؟ لقد كان التوقيع على ميثاق عصبة الامم عام 1919 يمثل ، بالمقارنة مع بعض الهيئات الفنية التي أنشئت في القرن التاسع عشر (مثل اتحاد البريد واتحاد السكك الحديدية ...الخ) ، انجازا رمزيا ذو ابعاد هائلة . فقد بدت الدول وكأنها قد انتقلت بهذه الخطوة إلى مرحلة الاقتناع بضرورة ابرام هذا " العقد الاجتماعي " الشهير والذي من شانه ان يضع حد لهذا الانفراط في الوحدات السيادية . والسؤال هنا : هل نجحت هذه الخطوة في وضع حد لحالة التوتر والفوضى أو ما يسمى بالحالة الطبيعية ؟ الواقع ان أي مراقب جاد لم يتوصل بعد إلى مثل هذه النتيجة المتفائلة . ذلك ان فشل عصبة الامم ،والصعوبات التي تواجهها الامم المتحدة للحفاظ على السلم والامن في العالم ، وعجز معظم المنظمات الاقليمية (جامعة الدول العربية ، منظمة الدول الامريكية ، منظمة الوحدة الافريقية) عن تسوية النزاعات القائمة بين أعضائها

سلميا ، هي كلها شواهد تؤكد على ان الدول لا تزال في الواقع غير مستعدة للتنازل عن حريتها أي عن سيادتها تحت عباءة التضامن المشترك . ذلك لا يعني عدم جدوى المنظمات الدولية . فالواقع ان تلك المنظمات تقوم ، كما سيأتي لاحقا في سياق الكتاب ، بوظائف حيوية لا يمكن الاستغناء عنها . لكن تمسك الدول بعدم الاعتماد الا على قدرتها الذاتية أو التنسيق مع حلفائها بالنسبة للامور التي تتعلق بأمنها وسلامتها ورفضها لان توكل تلك المهمة إلى جهاز جماعي ، يعني في حد ذاته اننا لم نتخط بعد تلك العتبة التي تفصل بين حالة الطبيعة (الفوضى) وحالة المجتمع . وعلى هؤلاء الذين ينتظرون ان يأتي الخلاص عن طريق ابرام المواثيق الرسمية ان يتأملوا هذا التحذير لجون لوك : " لا تنتهي حالة الطبيعة بمجرد ابرام أي نوع من الاتفاقات ولكنها تنتهي فقط من خلال ذلك الاتفاق الذي تصبح فيه ، وبمحض أرادتنا جزءا من نسيج المجتمع مشكلين بذلك جسدا سياسيا واحدا . اما أي نوع اخر من الالتزامات أو المعاهدات التي يستطيع الأفراد إبرامها فإنها تبقى عليهم في حالة الطبيعة " (40) .

من جهة اخرى فان هشاشة التوازنات وكذا استمرار وجود ثغرات في الادارة المؤسسية للعلاقات بين الدول لا تترك مجالا كبيرا للامل في امكانية التغلب على حالة الطبيعة (الفوضى) في المستقبل القريب . ولكن مازال بعض الباحثين يعتقدون في ان ابواب الامل في المستقبل لم توصد كلها بعد . فاذا أخذنا البعد التاريخي في الاعتبار وقبلنا ان نعترف بأن الاوضاع الصراعية للعنف يمكن ان تحمل في أحشائها معالم نظام جديد على المستوى الكوني ، فان الافق يصبح بالقطع أكثر وضوحا .

تلك هي وجهة النظر التي يدافع عنها هيجل ، والذي يعتبر الدولة ليست هي الشكل النهائي والتام للتنظيم الاجتماعي . وعلى العكس من المفكر الألماني فيشته (Fichte) الذي يؤكد بالحاح على حقوق العنصر الجرماني ويتغنى بتلك " الشعلة الملتهبة للوطنية الراقية والتي لاترى في الامة سوى تجسيد للمبدأ الخالد "(41) . فان هيجل يؤكد من ناحية ، على ان " المبادئ الروحية لاي شعب هي في جوهرها محدودة بسبب الخصوصية التي يجدها فيها افراد هذا الشعب حقيقتهم الموضوعية ووعيهم بذاتهم كأفراد موجودين " .

ومن هنا فانه لا يحق لاية دولة أو لاي شعب ان يدعي لنفسه أي تفوق على الاخرين . بل اكثر من ذلك فان التفاعل بين تلك الخصوصيات هو وحده الذي يستطيع ان يعطي للعالمية معنى ، " فأقدارهم وسلوكهم المتبادل تعبير ظواهري أو ما يسمى بالاصطلاح الفرنسي "Manifestation phenomenale" عن جدلية الأرواح (أو العقول) باعتباره متناهي . ومن داخل هذه الجدلية تنبع الروح العالمية أو روح العالم باعتباره (لا متناهي) أو لا محدود .

وفي الوقت نفسه تمارس هذه الروح حقها التاريخي عليهم (وهو الحق الاعظم) باعتبارها محكمة للعالم " . هكذا يقول هيجل . (42)

تاريخ العالم ينطوي اذن على معنى ، وليست الفوضى الكامنه في حالة الطبيعة نتاج الصدفه الخالصة . فمن خلال الازمات بين الوحدات السيادية يتكشف الحجاب عن اتجاه التاريخ وعن معناه وتتقدم الروح العالمية في زحفها المنتصر على الخصوصيات القومية . تلك هي بعينها الاطروحة التي يدافع عنها الباحث الفرنسي برودون (prodhon) ولكن بطريقة اخرى . ففي كتابه " الحرب والسلام " يعترف برودون بأن مبدأ التضاد "Le principe d'antagonisme" هو "القانون العالمي للطبيعة وللبشرية " وان الحرب هي التي شكلت المجتمع" ولكنه يعتقد في ذات الوقت ان هذا التضاد يطوي في احشائه سر تحوله ذاته ، فمنطق المصالح (raison d' interet) هو الذي يحكم اكثر فأكثر منطق الدولة (raison d' Etat) وتنزع العلاقات الدولية نحو التحلل في اطار العلاقات الاقتصادية الخالصة ، وهو ما يحملنا على استبعاد فرضية الولاية القضائية للقوة ويخلص برودون إلى نتيجة متفائلة مفادها ان قوة القانون ، سوف تنتصر على قانون القوة : " فلن تستطيع ميتافيزيقية الفلاسفة أو تلفيقية فقهاء القانون ، أو تقنية رجال الصناعة أو بروتوكولات الدبلوماسيين ، أو الدساتير التي يمنحها السلاطين ، ان تمدنا بالوسائل اللازمة لتحقيق هذا الامل السامي . ان حكمة الافراد ، والمدارس والكنائس ومجالس الدولة هي حكمة عاجزة في هذا المقام . فالحرب ، مثلها في ذلك مثل الدين والعدالة والعمل والشعر والفن ، ليست سوى التعبير الظاهري عن الضمير العالمي " .(43)

ان الرؤية الجدلية للتاريخ والتي يزودنا بها كارل ماركس تسمح بالخروج من المأزق وتتنبأ بقدوم نظام عالمي يخلو أخيرامن العنف في نهاية حقبة من التطور تتسم بالصراعات الدموية . (44)

لكن هذه الرؤية تحيط بها مخاطر ان تتلقفها في الطريق شعوب حريصة على ان تمسك بناصية التاريخ وان تتملكه لحسابها وتبرر بها ، من خلال الرغبة في اقامة نظام عالمي جديد ، تطلعها نحو القوة والسيطرة . الا ان ذلك لا ينبغي ان يقلل من اهمية تلك النظرية وقدرتها على تقديم رؤية عن حالة الطبيعة اقل قتامة وسطحية من التفسيرات السابقة .

وهكذا فأن نظرية " حالة الطبيعة " لا تشكل كتلة متجانسة . فعلى الرغم من انها تنطلق من مسلمة واحدة ، الا انها تنطوي على تأويلات عديدة تتأرجح بين الواقعية الخالصة والمثالية الخيالية ، ومن التشاؤم الجانح إلى التفاؤل العقلاني . فهل يعد هذا التنوع دليلا على مصداقيتها ام شاهدا على ضعفها ؟

لما كانت نظرية "حالة الطبيعة" تقوم على مسلمة فانه يصعب ، من هذه الزاوية ، إثباتها أو نفيها . والحقيقة ان انصار هذه النظرية ، وفي مقدمتهم توماس هوبس ، لم يشيروا مطلقا إلى أي وضع تاريخي محدد يمكن ان يمتد من فترة لاخرى أو قابل للتكرار من وسط اجتماعي إلى اخر . فحالة الطبيعة هي نوع مثالي ، بالمعنى الذي يقصده ماكس فيبر ، أو نموذج توضيحي لا يمكن اثبات مصداقيته الا من خلال التطبيقات المنهاجية والعملية التي يقود اليها . ومن هذا المنطلق نستطيع القول ان نظرية "حالة الطبيعة" تسمح بتفسير عدد من التصرفات لمجتمعات العالم ، لكنها لا تستوعب كل ملامح السلوكيات في العلاقات بين المجتمعات . ان نقاط الضعف البارزة في هذا المدخل النظري هو انه يقدم تصورا لما يمكنه ان تكون الاحوال عليه منطلقا من تصور ميتافيزيقي ومحاولا تبرير ما يجب ان يكون من خلال هذا التصور . انها محاولة جريئة لفهم سلوكيات البشر ، ولكنها ركزت على الجانب الاسود في السلوك واهملت احتمالات الوجه الاخر .

4. المدرسة الاقتصادية

هل اهتم الاقتصاديون بمشكلات المجتمع الدولي وبالذات بمشاكل الحرب والسلام ؟ الواقع ان منافسة حادة من اجل الاستحواذ على الثروة وزيادتها قد بدأت تظهر حين انفتحت الحدود الأوروبية على العالم الخارجي . وقد أثار نمو التبادل الدولي مشكلات جديدة طرحت اولا ، وبشكل ملموس ، في اطار المجتمعات السياسية القائمة أي داخل الدول المستقلة وذات السيادة .

لقد اتجه تفكير الاقتصاديين في المراحل الأولى نحو محاولة قوة الدولة أملا في تحسين الأحوال المعيشية للشعوب ، لان هذا التحسن يزيد من فرص التوجه نحو السلام . (45)

انطلقت المذاهب التجارية (Le mercantlisme) من مقولة ان الدولة يجب ان تصبح هي اطار واداة تراكم الثروة ، وان على الدولة ان تهيأ الارضية لاقامة علاقات اقتصادية قوية مع المجتمعات الاخرى وجعل الاقتصاد اداة للتفاهم بدلا من ان يكون اداة للصراع والقتال . لكن الوقائع جاءت عكس ما تصوره البعض ، فقد اصبحت التجارة مصدرا للتنافس وجلبت معها صراعات دموية على كل صعيد ، رغم انها قامت على مبدأ احترام قواعد المنافسة الحرة . (46)

وفي هذا السياق ظهر المذهب الليبرالي بزعامة ادم سميث والذي قال ان بعض الدول تسعى إلى تجويع جيرانها من خلال سياسة "الجزرة والكرباج" . فقد كان هم الدول ومازال ان

تحقق اكبر قدر من المكاسب في تجارتها مع الدول الاخرى بغض النظر عما قد ينتج عن ذلك من عداوات . وهكذا فقد اصبحت التجارة ، والتي كان من الممكن ان تكون رابطة تحقق الوحدة والالفة بين الامم والافراد على السواء ، مصدرا خصبا للعداوة والبغضاء . ولهذا دعى المذهب الليبرالي إلى تسهيل المعاملات التجارية بين الدول وفق مبدأ العدالة بهدف تحقيق اعلى درجات الاستقرار السلمي بين الشعوب .

وحول العلاقة بين التجارة والسلام كتب العديد من الباحثين الالمان عدة دراسات قيمة ومن ابرزهم :

- راينهارد روي في بحثه "التجارة والسلام" والمنشور في عام 1984
- لويس باودين في بحثه "التجارة الحرة وتحقيق السلام"
- ديتر سينجهاس في كتابة "ابحاث السلام"
- ألبرث هيرشمان في بحثه القيم حول " القوة الذاتية وبنية التجارة الحكومية " .
- هانزديتر ياكوبسون : حرب اقتصادية ام دعوة إلى التعاون ؟

وقد أجمع هؤلاء ان دور التجارة في السلام محدود للغاية ، لان التجارة لا تستطيع الغاء التناقض القائم بين اطماع الدول ولكنها (أي التجارة) تشكل مدخلا مفيدا لتحقيق السلام ، وخاصة في حالة اقتناع الاطراف المعنية ان الخسائر المترتبة على قبول التجارة كمبدأ وطريق للتعاون الدولي وتحقيق السلام هي اقل بكثير من اللجوء إلى الحرب مع ما يترتب عليها من خسائر فادحة في الارواح والمعدات . (47)

لكن التاريخ البشري يبين ان التجارة والموضوع الاقتصادي كانا من أهم العوامل الدافعة لاندلاع الحروب . وربما شهد القرن العشرين اندلاع حربين عالميتين لاسباب تجارية ، اذ ان التنافس الاقتصادي بين المانيا ودول اوروبا والسعي الدؤوب لتوسيع المستعمرات والسيطرة على المواد الخام تسببت كلها في دفع المجتمعات المعنية إلى حمل السلاح في محاولة مكشوفة للهيمنة ، ونهب مقدرات الشعوب وزيادة القدرات الاقتصادية الذاتية وتحقيق التفوق العسكري تبعا لذلك . هذا ويمكن تلخيص التوجهات النظرية الاقتصادية حيال قضايا الحرب والسلام ، كما يلي :

أ- الغنى والفقر والصراع :

بقيت النظرية السياسية الخاصة بالموارد الطبيعية مهيمنة لسنوات طويلة في مجال علم الاجتماع السياسي . لكن هذه النظرية اصطدمت بتناقض أساسي : فمن جهة اولى يبدو الغنى في الموارد الطبيعية مصدرا للقوة ووسيلة للتنمية والتقدم ، ومن جهة ثانية يؤدي هذ

الغنى نفسه إلى تراخي الطاقة . وقد مال المؤلفون القدماء غالبا نحو الاتجاه الثاني . فالعلامة مونتسكيو مثلا يعتبر ان خصوبة الاراضي ووفرة الأموال تؤدي إلى العبودية . في حين ان الفقر في الموارد الطبيعية يساعد على قيام حرية المواطنين ، واستقلالهم تجاه القوى الاجنبية. " سكان الريف الذين يشكلون القسم الرئيسي من الشعب ، غيورين على حريتهم ، لانهم مشغولين جدا بشؤونهم الخاصة . وان الريف الغني بالأموال يخشى السلب والجيوش " . اما في البلاد الفقيرة " فان الحرية هي المال الوحيد الذي يستحق ان يدافع عنه الانسان . كما ان جدب الاراضي يجعل الناس جسورين وأذكياء واقوياء وشجعان ومستعدين للحرب ، لان عليهم ان يؤمنوا لانفسهم ما بخلت عليهم به الطبيعة . اما خصوبة البلاد فتؤدي ، نظرا لما يرافقها من ضمان ، للتكاسل والتقاعس والبلادة وكذلك إلى التمسك بالبقاء ومن ثم إلى رفض فكرة الحرب . الا ان النظريات الحديثة القائلة بالتطور المتوازي للديموقراطية وللوفرة الاقتصادية ، تتعارض بشكل مباشر مع هذه الاتجاهات . فهي ترى ان الفقر عامل لزيادة حدة الصراع وانه يزيد من صعوبة سير عمل الحكومات الحرة . اما الغنى فانه ، وبالعكس ، يؤدي إلى تخفيف الصراع ويساعد على قيام وتوطيد الحرية . الا ان التنافس الدولي يتداخل هنا مع الخصومات الداخلية . لهذا يمكن للغنى ان يؤدي إلى تنمية التصارع بدل ان يساعد على تخفيفه . ان التسابق للحصول على المواد الاولية له أهمية بالغة في هذا الصدد . وهو يفسر عددا من الصراعات والمؤامرات بين الدول المختلفة وعددا لا بأس به من الاضطرابات الداخلية . (48)

ب- الصراع من أجل المواد الاولية :

مع نمو التبادلات الدولية والتصنيع أصبحت مسألة المواد الاولية مسألة اساسية . ففي القرن التاسع عشر ، على سبيل المثال . سميت بريطانيا " ورشة العالم " وكانت تتلقى من مختلف انحاء العالم المواد الاولية التي تحولها إلى منتجات مصنعة تبيعها في كل مكان . ان نظاما كهذا لم يكن ممكن لو لم تكن مصادر المواد الاولية متوفرة دوما . وفي الوقت الراهن تستهلك الولايات الولايات المتحدة الامريكية أكثر من 55٪ من المواد المتوفرة في العالم ، لهذا فان وصولها لمصادر المواد الاولية (البترول مثلا) يعتبر قضية اساسية بالنسبة لها . ولقد اثبتت حرب الخليج عام 1990 / 1991 ان البترول يشكل بالنسبة لها خط أحمر . ان المواد الاولية تشكل عصب التصنيع بالنسبة للدول الصناعية الكبرى . وبسبب ذلك تنشب المنافسات والخصومات بين هذه الدول رغم اعلانها عن وجود اتفاقات للتفاهم .

ان السباق على المواد الاولية يفسر كثيرا من الحروب والتحالفات والمؤامرات الدولية . وطالما ان العالم يعيش بدون قانون دولي اقتصادي ملزم ، فان خطر اندلاع الحروب بخلفيات اقتصادية سيبقى قائما . (49)

5- المدرسة الجغرافية :

قد تستحق النظريات القديمة حول تأثير المناخ والموارد الطبيعية على السلوك السياسي ان تدرس هنا بعناية لما فيها من معطيات جوهرية . فقد ظهرت نظريات عنصرية تزعم ان عدم المساواة بين الأعراف ناتجة عن عوامل متأصلة في هذه الأعراف . من جهة اخرى يقول علماء الجغرافيا السياسية ان تأثير العوامل المناخية قد وضح تماما من خلال المقارنة بين المستويات التي وصلت اليها شعوب المناطق الباردة وتلك المستويات التي مازالت تئن تحتها الشعوب المتخلفة .

وهناك من الباحثين من يبرز تأثير المدى الجغرافي على قضايا الحرب والسلام . فهناك حضارات بشرية شكلت الأساس لعدة تحالفات سياسية . كما ان الجبال ، اكثر من الانهار ، تشكل حواجز طبيعية . افلا نرى ان هناك في كثير من الحالات ، حضارات تكونت حول هضبة ما شكلت نقطة جذب للسكان المحيطين بها ؟ فشعوب الباسك شمال اسبانيا تقدم مثالا لشعوب توحدت بفضل الجبال ولم تنفصل عن بعضها البعض بسببها . كما ان دولة سويسرا ولدت من الجبال وقامت وحدتها بسببها . ويجب ان نميز هنا بدون شك بين شعوب السهول التي تعيش في جانبي الهضبة والتي يفصل الجبل بينها وشعوب الجبل التي تسكن في شعابه وأوديته الداخلية والتي يوحد الجبل فيما بينها . الا ان هذا التمييز ليس واضحا في أغلب الحالات . ولاشك ان للحواجز الجغرافية " تأثيرا سياسيا " .

وها هو العلامة مونتسكيو يقول : " ان شعوب الجزر تميل للحرية اكثر من الشعوب القارية " ..." فالبحر يفصل الجزر عن الامبراطوريات الكبيرة بحيث لا يستطيع الطغيان ان يمد يده لها " ... " ان البحر يوقف الغزاة ويحمي سكان الجزر من الاحتلال ويمكنهم من الحفاظ على قوانينهم بصورة أسهل " .

ويقال غالبا بأن عزلة الجزر البريطانية سمحت لها بالاستغناء عن اقامة جيش دائم وذلك حتى القرن العشرين ، في حين ان فرنسا كانت مضطرة لتأسيس مثل هذا الجيش منذ ايام شارل السابع وذلك لتتمكن من الدفاع عن نفسها . الا ان احداث التاريخ لم تدعم هذا التوجه النظري تماما ، فقد حدثت عمليات عسكرية على المستوى الدولي تشكل نقيضا لهذا الموقف المذهبي . فلا السهول ولا الجبال ولا البحار وقفت عائقا امام الغزوات والحروب . ذلك ان التقدم الهائل في الوسائل العسكرية قد جعل من العامل الجغرافي أمرا جانبيا .

بالمقابل اكد العالم الجغرافي الانجليزي ماكندر على بروز ظاهرة الخصومة بين الشعوب القارية والشعوب البحرية . وكانت هذه الخصومة قد أثارت انتباه الكثير من المؤرخين

وعلماء الاجتماع والجغرافيا قبل ذلك ، وبخاصة راتزل الذي وضع في عام 1898 كتابا عن البحر باعتباره مصدرا " للقوة السياسية " واستخدمت لتبرير ارادة التوسع البحري لدى الامبراطور غليوم الثاني . ويرى ماكندر ان وسائل القوة السياسية والعسكرية تختلف بالنسبة للدول البحرية وللدول القارية ، الا انها تتوازن . ولكي تتمكن دولة ما من السيطرة على دول اخرى ، عليها ان تجمع في نفس الوقت القوة البحرية والقوة القارية . وبهذا نفسر جهود "الدب الروسي" خلال القرن العشرين للحصول على قواعد في البحار الدافئة ، وجهود الدول البحرية الكبرى لمنعه من تحقيق ذلك .

وفي اطار العالم الجغرافي ظهرت مدرسة المانية قبل ظهور النازية تحدثت عن " المجال الحيوي " ويقول هؤلاء ان القوة السياسية لشعب ما يتعلق بعنصرين جغرافيين : الموقع من جهة ، والمجال الذي تتمتع به من جهة اخرى . فبعد الحرب العالمية الاولى قام معهد الجيوبوليتك (Geo - politik) في جامعة ميونخ الذي كان يرأسة الجنرال كارل هوسهوفر ، الذي اصبح فيما بعد مستشارا للفوهرر ادولف هتلر ، بتطوير نظرية " المجال الحيوي " . ورغم غموض هذه النظرية ، فقد اعتبرت فعالة من الناحية السياسية والصراعية . وترى هذه النظرية ان لكل شعب الحق بالاستيلاء على المدى الضروري له وذلك ليتمكن من الانطلاق بشكل كامل بما في ذلك " ضمان الامن الغذائي والموارد الطبيعية الضرورية لبقائه وتطوره " .

فالشعوب التي تتمتع " بحاسة المجال " لها الحق بالتوسع على حساب الشعوب التي لا تمتلك هذه الحاسة والتي لا تستطيع بالتالي توفير المدى اللازم لها . ولقد ضم هذا المعهد إلى جانب بعض علماء الجغرافيا عددا من علماء الاستراتيجيات الذين كانت تحركهم شهواتهم السياسية والتوسعية . ولهذا اصبح المعهد مركزا للدعاية الضرورية لتغطية إرادة التوسع الالمانية في شرق اوروبا ، وقد استند هتلر إلى مفاهيم هذه المدرسة في حملاته العسكرية لاحتلال شرق اوروبا وبالذات روسيا . فالتوسع هو مفتاح البقاء .(50)

6- المدرسة العلمية المنهجية :

شهدت بداية القرن التاسع عشر في اوروبا مولد مدرسة فكرية ادت إلى تعديل محور البحوث المتعلقة بقضايا الحرب والسلام واعادت تعريف موضوع الدراسات التي يشملها هذا الميدان . وقد جاء التحديد اولا على صعيد المنهج المستخدم والذي مثل قطيعة مع المناهج المستخدمة من قبل : فبدلا من معالجة الظواهر الاجتماعية باعتبارها مسائل تدخل في اطار الاخلاق أو الفنون أو الفلسفة أو القانون أو حتى الاقتصاد ، اتجه الامر نحو مضاهاتها

بالظواهر الطبيعية ومحاولة اخضاعها لنفس طرق الملاحظة والوسائل التجريبية التي ثبت بالفعل نجاحها في الميدان العالمي . وقد جاءت نقطة الانطلاق على طريق هذا التحول على يد المفكر السوسيولوجي المعروف هنري سانت سيمون حين قصد ابتكار الفيزياء الاجتماعية (La phisique Sociale) . وقد الهمت كتابات سان سيمون تيارا فلسفيا بأكمله هو تيار الوضعية (Positivisme) والعلمية (Scientisme) والتطبيقي (Practiciens) الذين حاولوا تطبيق المذهب السان سيموني على ارض الواقع . وقد كانت هذه الثورة الفكرية من العمق بحيث كان من الطبيعي ان تكون بداياتها مترددة وان يكون ميراثها متباينا . فقد اعتقد سان سيمون ان حركة المجتمعات ، شأنها شأن الكواكب ، تأتي استجابة للقانون العالمي للجاذبية . ثم جاء العلامة اوجست كونت (Auguste Conte) ليعتقد ان بأمكانه اقامة فلسفة وضعية ، على انقاض العصر اللاهوتي والعصر الميتافيزيقي ، تبنى على مبادئ العلم وحده . وحمل الراية من بعده على نفس الطريق اميل ليترى (Emile Littre) ، ومن المقارنة مع ظواهر الطبيعة توصل المفكرون إلى نتائج شديدة التباين . فبينما وجد داروين (Darwin) في الصراع الشرس بين الفصائل المتنوعة نموذجا يصلح لتفسير المواجهة العالمية بين الاجناس ، نجد ان هيربرت سبنسر (H. spencer) قد اعتقد ، على العكس من ذلك ، ان بأمكانه البرهنة على الاداء الطبيعي والمتناسق للمجموعات الاجتماعية من خلال التقريب بين علم الاحياء (biologie) والعلم الاجتماعي (La science sociale) . والسؤال هنا : ما هي صلة هذا التحول المنهاجي بقضايا الحرب والسلام ؟ تنبت الصلة اولا من ان هذا النهج الجديد يشير إلى أن البعض حاول ان ينتشل دراسة العلاقات بين المجتمعات من هؤلاء الذين احتكروها أو تنازعوا احتكارها . فالعلاقات بين المجتمعات أو الدول باعتبارها ظواهر اجتماعية، لا تستطيع ان تفلت اكثر من غيرها بعيدا عن مناهج البحث العلمي . وتأتي هذه الصلة ثانية ، وبصفة خاصة ، من حقيقة ان المجتمع الدولي قد أصبح الموضوع المفضل للبحث والمشروعات التجريبية من جانب العلماء الذي اكتشفوا وجود المجتمع الدولي . فمنذ عام 1814 صاغ سان سيمون مشروعا طموحا "لأعادة تنظيم المجتمع الدولي وبالذات المجتمع الاوروبي " . وهو مشروع لا يخرج عن كونه ، بمستوى العصر الذي ولد فيه ، تصورا مسبقا (Prefiguration) للحكومة العالمية المستقبلية . كما لحقه اوجست كونت وبلور مشروع اللجنة الوضعية الغربية (Comite Positif occidental) وقد يبدو للوهلة الاولى ان هذا الاتجاه يمثل احياء للتيار الطوباني والذي سوف يجد في المناخ الرومانسي للنصف الاول من القرن مصادر الهام جديدة . ولكن الدراسة المتأنية للمصطلحات المستخدمة والبواعث السكانية وراء هذه المشروعات ، تشير إلى ان الاسس التي قامت عليها لم تكن اخلاقية أو قانونية بقدر ما كانت علمية . فقد اراد سان سيمون ان يعيد تنظيم اوروبا على

اسس عقلانية معتمدا على مقدرة الكفاءات (التجار ، العلماء ، القضاة الاداريين) وتكليفهم بمسئوليات عالمية . وقد ذكر انفانتان Enfantin احد تلامذة سان سيمون - ، ان اثر العصر الحالي هو اثر تنظيمي وان عهد السياسة العالمية الذي يبدأ هو عهد الاتصال مع الافارقة والاسيويين ، مع المسحيين والمسلمين " أما العلامة ليتريه (littre) فقد استطاع من خلال سلسلة من المتواليات المنطقية ان يبرهن على انه " ليس هناك سوى علم عظيم واحد هو علم البشرية الذي يتضمن كل شيء ويلخص كل شيء " . (51)

اما في النصف الثاني من القرن العشرين فقد خرجت مدارس جديدة علمية اهمها المدرسة السلوكية (behaviorlisme) والمدرسة الوظيفية(Functionalism) التي تزعمها تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وكارل دويتش وجبرائيل الموند وغيرهم . وقد حاولت المدرسة العلمية تطبيق قواعد المنهج العلمي الحسابي على قضايا الحرب والسلام . وانوه هنا بانجازات جيمس ديفز وميدلارسكي وريتشاردسون وكبلان وبندكس . (52)

وختاما اقول ان كثرة المدارس والمذاهب تؤكد حيوية هذا الموضوع المتعلق بقضايا الحرب والسلام وبالتالي بمصير الانسانية وبقاءها . وسوف يتواصل البحث والتنظير في مجال العنف والحرب والتوتر والعدوان والسلام ، فهذه العناصر الخمسة هي الشغل الشاغل لاذهان الناس في مختلف العصور ، وسوف يبقى الوضع على حاله للازمان القادمة ، لان البشرية لا تملك جوابا على هذه التحديات بل تملك فقط ان تطرح الاسئلة ... والمزيد منها في كل مناسبة .

2- منهجية الكتاب وتساؤلاته :

لو ان مجمل الظواهر التي يمكن ان تندرج تحت اسم " سوسيولوجيا الحرب والسلام " كانت تشكل موضوعا واضحا للدراسة يقر به كل المراقبين من اصحاب النوايا الطيبة ، لأمكن الاكتفاء بطرح تعريف عادي يلقى قبولا عاما ، ثم انطلاقا من هذا التعريف ، نحاول بعد ذلك استنباط النتائج من خلال عملية تبويب وتنسيق المعارف المطلوب اكتسابها حول المحاور الرئيسية التي يتضمنها هذا التعريف ، كما نفعل عادة بالنسبة لفروع المعرفة الاكثر رسوخا . لكن تلك مسألة مستبعدة لسوء الحظ ، فقد وضح من فوضى تناول هذا الموضوع ان قضايا الحرب والسلام قد بلغت من التعقيد حدا يمكن معه ان تتعدد طرائق دراستها وفهمها . وفي الوقت نفسه فقد ادت المحاولات التي بذلت للتخفيف من حدة هذا التعقيد ، عن طريق تبسيط المدركات ، إلى تعريفات متعددة ومختلف عليها .

ان حساسية وخطورة الموضوع تطرح عدة تساؤلات من بينها على سبيل المثال لا الحصر :

ما هي الاسباب التي تقف وراء هذه الشرور في حياتنا ؟ ومن هي القوى المحركة والدافعة إلى العدوان ؟ وهل صحيح اننا ننحو في حالتنا الطبيعية إلى تفضيل حالة حرب الكل ضد الكل وحرب الفرد ضد الفرد ؟ كما يقول توماس هوبس في مقولته الشهرة "Bellum omnium contra omnis" وهل حب الدمار والقتل والابادة يفوق في صدورنا حب البناء واحترام حياة الانسان ؟ واذا كان الجواب بنعم ، فما هي اسباب ذلك يا ترى ؟ وماهي طبيعية الاثار المترتبة على خوض غمار الحرب في المجالين الاجتماعي والسياسي ؟ وهذا يدفعنا إلى طرح السؤال الهام حول العوامل الكامنة للصراع والياته وميكانيزماته واهدافه . وحتى تتضح الصورة فان الكتاب يتطرق إلى انواع الحروب ونظرياتها المختلفة ، سواء كانت نظريات كلاسيكية أو نظريات حديثة ومعاصرة . وهذا كله في اطار شرح مستفيض لظاهرة الحرب وحتميتها ، اضافة إلى شرح مفهوم السلام وآلياته وفلسفته واثاره في سياق علاقة السلام بالحرب وهل هما بالفعل وجهان لعملة واحدة ، كما يقول كربندورف ؟ (53) .

ولعل هذا يدفعنا إلى تناول موضوع السمات المشتركة لسلوكيات الدول من خلال التطرق إلى قضية " قرار الحرب أو قرار السلام " وظروف كل منها . فهل يمكن ان نرجع شرور العالم كلها إلى فجوة القوة التي تفصل بين الاقوياء وبين الضعفاء ؟ اليس صحيحا ان الاقوياء يأخذون ما يردون كيفما يشاؤون ومتى يرتأون ذلك ؟ وهل صحيح ان الضعفاء لا يملكون الا الاستسلام لقدرهم طالما ان السنتهم أطول بكثير من اذرعتهم ؟ وهل تصح مقولة قائد الثورة الروسية لينين بأن الامبرياليين كالاسود يبحثون عن لحومهم حيث استطاعوا إلى ذلك سبيلا . ومع سؤال لينين نطرح سؤالا هاما يقول : على أي اساس يمكن ان يلتقي هؤلاء الذين يرون ان الاقتصاد هو الدافع الوحيد للحركة التاريخية ، واولئك الذين يضعون آمالهم كلها في تمجيد علاقات القوى القائمة بالوسائل الاستراتيجية والدبلوماسية الناجعة ؟ وهل تقتضي المصلحة في تحقيق السلم والتنمية المتناسقة بين مجتمعات العالم تقوية دور الحكومات والدول ام ان هذه المصلحة تقتضي ان يوجه الاهتمام اساسا إلى تلك القوى الكامنة المتشعبة والمتمثلة في المعتقدات والاساطير وايضا في الاديان واللغات والاجناس والفلسفات والتي تشكل بنيان الحرب والسلام ؟ . (54)

كثيرة هي الاسئلة التي سنحاول هنا الاجابة عليها ، وكثيرة هي الاسئلة التي لا يمكن الاجابة عليها بوضوح وصراحة ، الا عن طريق اهمال أو استبعاد جانب من الحقيقة بسبب وجود سيف ديموقليس المسلط على رقاب الباحثين عنها .

ان استعراض تاريخ الافكار يكفي لاثبات ان قضايا الحرب والسلام كانت على الدوام تشكل السؤال المركزي لحياة البشر . ولهذا ركزت في كتابي هذا على عرض مجمل الافكار الاجتماعية – السياسية حيال هذه الظاهرة . وبهذه الطريقة يمكن ان تتضح أمام أعيننا الكيفية

التي تكونت من خلالها ، وعلى نحو مشابه لعملية الترسب في طبقات الارض ، الاطروحات والمناظرات الكبرى التي لا تزال حتى يومنا هذا تثير الجدل بين كبار المتخصصين المعاصرين . وطالما اننا هنا نتصدى لمشكلات اجتماعية – سياسية معاصرة ، فان قضية المنهجية في تناولها تعد مسألة جوهرية ، رغم انني لا ارى سببا لتضخيم قضية المنهجية ، وكأن المنهجية مفتاح سحري لفهم وتحليل الظواهر . صحيح ان هناك تقنيات بحثية معروفة منتشرة انتشارا واسعا في الدراسات السوسيولوجية والسياسية والاستراتيجية ، لكنني ارتأيت ان اسير وفق منهجية تجمع بين اسس المنهج التاريخي والتحليل الوصفي لاعتقادي بان هذا يحقق الهدف المنشود .

ان الرؤيا الواعية والسليمة للحياة الانسانية المتوترة والمتأرجحة بين الامل والضياع لايمكن ان تتم بمعزل عن فهم الماضي البعيد والقريب ، ولا بمعزل عن خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالرؤيا السليمة للسيرة الجارية هي الرؤيا ذات البعد التاريخي المستندة إلى عدة معطيات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . والمنهج التاريخي من المناهج الاساسية في الدراسات السوسيو- تاريخية أو السوسيو- اجتماعية أو السوسيو اقتصادية أو السوسيو – سياسية ، حيث يتم التعرف على معالم الظاهرة المبحوثة من خلال تتبع مصادرها وتطورات المواقف نحوها . فنحن نستفيد من دروس الماضي بما يفتح لنا خفايا الواقع ، ويلقى ضوءا على معطيات الحاضر وتنبؤات المستقبل .

يمنح المنهج التاريخي للباحث امكانية متابعة التطورات تاريخيا ، أي بالتسلسل التاريخي الزمني ، مما يساعد بدوره على تقديم عرض منسق ومنتظم يتيح للقارئ ان يمسك بخيوط الموضوع منذ بداياته وحتى نهايته فلا يفقد الاتصال مع الاحداث والمفاهيم . وهذا يعني ان ترتيب الاراء والمواقف يخضع لمنطق المنهج التاريخي ، حيث يتمكن الباحث من الكشف عن المتغيرات والثوابت في تطور المسألة التي يبحث فيها . فالمنهج التاريخي قادر بلا شك على توضيح الاتجاه البحثوي لنا اذا ما حصل وضللنا الطرق وسط البحث والتدقيق . ومع ذلك فان السرد التاريخي لتطور المعضلة لا يعني ان المؤلف سيقف بعيدا عن تقديم تحليل ناقد لها ، مع ادراك مؤلف هذا الكتاب ان السرد التاريخي دون نقد وتحليل سيحول الدراسة إلى مجرد سرد قصصي " لواقعة معينة لا تضيف إلى مفاهيم القارئ شيئا جديدا" . كما ان الحصول على ترتيب الوقائع شيء سهل ، لكن الوظيفة الكبرى لاي باحث هي تسليط الاضواء على هذه الظواهر ومحاولة رؤية الاشياء وراء الاشياء . وقد يعترض البعض على اعتماد المنهج التاريخي باعتباره يحمل في طياته اخطاء تتمثل في ان الوقائع التاريخية قابلة للتزوير والتحريف .

هذا صحيح في حد ذاته ولكن ليس مهمة الباحث ان يبدي القدرة على التمييز بين الصحيح والخطأ ؟ . (55)

لقد اقتنع العلماء اقتناعا واعيا مدروسا ان التاريخ قد ينطوي احيانا على احتمالات غير اكيدة ، وبدائل غير محسومة ولا مطلقة ، ومتغيرات غير محسوبة ولا يمكن حسابها حسابا دقيقا كاملا مسبقا ، وان العوامل النفسية والشخصية قد تتدخل تدخلا كثيرا أو قليلا ، قويا أو ضعيفا ، في بعض القرارات التي يتخذها الانسان ، أو المواقف التي يختارها أو الاحكام التي يصدرها .

ان الانسان قادر على اكتشاف الحقيقة بالاحتكام إلى حقيقة الانسان وحقيقة التاريخ وحقيقة الكون . ولاشك ان مهنة المؤرخ والمحلل الاجتماعي تعتبر مهنة شاقة صعبة قاسية ، لعلها من اشق وأصعب واقسى المهن التي يختارها الانسان محورا لنفسه ومدارا لمصيره وقدرا لعمله ، لانها تتطلب اكثر من جمع للمعلومات ، بحيث يرى الباحث نفسه ملزما بالمتابعه المكثفة والمطالعة الدائبة والمراجعة الواعية المستمرة وربما يسأل سائل : ما فائدة التاريخ للانسان ؟ هل ينفعه بالفعل ؟ وكيف يمكن ان يكون عونا له وليس قيدا عليه ؟ انني في الحقيقة اميل إلى وضع اولوية الاهتمام ونبرة التأكد على هذه الناحية . واستعين في الجواب بعبارة اوردها المؤرخ البريطاني ليدل هارت على لسان المفكر بركهاردت الذي افاد ذات يوم ان اقصى ما نتمناه ونأمله من التجربة ليس ان تجعلنا اقدر وامكر (في المواجهة المتكررة مع تجربة اخرى من نفس النوع في المرة القادمة) بل ان تجعلنا اذكى واحكم (في المواجهة المستمرة مع جميع التجارب المختلفة والمتعددة إلى الابد) .

تلك هي مدرسة التاريخ التي تعلمنا فلسفة شخصية وحكمة عملية ، وتفيدنا في السلوك والتصرف والتدبير ، في السراء والضراء ، على حد سواء . وقبل اكثر من الفين من السنين ، بدأ بوليبيديوس ، أعظم وأحكم المؤرخين اليونانيين القدماء على الاطلاق ، كتابه عن التاريخ بالعبارة التالية : " ان الوسيلة المثلى ، بل الطريقة الوحيدة التي تعلمنا لماذا وكيف ينبغي ان نواجه غوائل الدهر وشدائد الزمان بالصبر والوقار والهدوء والاتزان ، هي ان نتذكر دائما ، ولا ننسى لحظة واحدة ما أصاب الاخرين من ويلات وحروب وكوارث وفواجع واهوال ومحن).

فما هي اذن الغاية التي يتوخاها التاريخ ؟ أجيب على هذا السؤال بكلمة واحدة بسيطة واضحة هي " الحقيقة " ويبدو ان هذه الكلمة أو الفكرة قد أصبحت سلعة بائرة وتجارة خاسرة في الحياة المعاصرة . لكن الاعتقاد باستحالة الوصول إلى الحقيقة ، تترتب عليه وتنجم عنه

نتائج اسوأ بكثير من تلك التي تنشأ من الاعتقاد بأمكانية الوصول إلى الحقيقة . ويمكن القول بتحفظ وحذر : ان غاية التاريخ هي معرفة ماذا حدث بالفعل في سياق محاولة معرفة لماذا حدث ما حدث كما حدث . أو ، بعبارة اخرى ، انها السعي إلى اكتشاف وادراك الروابط العلية والعلاقات السببية بين الوقائع والاحداث التي يتألف منها ويقوم عليها التاريخ . ولكن للتاريخ حدودا بأعتباره دليلا وهاديا ومرشدا . لانه قد يعيننا ويساعد بالتعرف على الاتجاه الصائب أو الاهتداء إلى الطريق الصحيح أو التوصل إلى الموقف السليم . ولكنه لا يقدم لنا ولا يعرض علينا التفاصيل الدقيقة والمعلومات الكاملة عن الظروف والاوضاع التي تكتنف الاتجاه وتحيط بالطرق أو الموقف . ويبدو ان التاريخ لا يمنحنا القدرة على ان نختار ونقرر ما هو صحيح ، لكنه يكشف لنا ما غمض من الاحداث والاقوال فيمهد الطريق امامنا لبذل الجهود نحو تحليل الاحداث بالقياس والمنطق . فالتاريخ كاشف لكافة الاخطاء التي ارتكبتها الاجيال المتعاقبة والمختلفة ، وهكذا يساعدنا التاريخ على فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال كشفه لتطوراتها وصورها الماضية تاركا لنا مهمة التحليل الاجتماعي والسياسي لها . وبهذا المعنى فان للنهج التاريخي أهمية ممتازة وللتاريخ نفسه فائدة عملية . فقد افاد زعيم المانيا الراحل بسمارك ذات يوم بقوله " يزعم الحمقى انهم يتعلمون من تجاربهم ، اما انا فقد وجدت من الافضل ان أتعلم من تجارب الاخرين " (56) .

وقد كرر ليدل هارت هذا المعنى ايضا في كتابه (الاستراتيجية : نظرية ومنهجية الاقتراب غير المباشر) عن بسمارك .(57)

وكان المضمون واحدا ، وان جاء التعبير مختلفا . فنسب إلى بسمارك قوله " ان المجانين فقط يتعلمون من تجاربهم ، اما العقلاء فيتعلمون من تجارب الاخرين " .

وقديما قال العرب : " العاقل من يتعظ بغيره " . ويمكن ان يقال ان التجربة الانسانية تنقسم بوجه عام إلى نوعين : نظرية وعملية . وتنطوي حكمة بسمارك على دلالة باقية وقيمة عالية واهمية فائقة . فقد كشف اولا عن نوعين من التجربة العملية : التجربة المباشرة والتجربة غير المباشرة . وقرر ، ثانيا ، ان الثانية افضل من الاولى لانها اوسع نطاقا واكثر تنوعا . وتلك هي التجربة الشاملة التي يمثلها ويحفظها التاريخ ، لانها لا تقتصر على فرد واحد أو عصر معين ، بل تمتد إلى حضارات كاملة واجيال متعاقبة وامم عديدة وظروف مختلفة . ولكن تلك الحقيقة ليست مقصورة دراستها على المؤرخ ، بل يدرسها عالم الاجتماع والسياسة ، تماما كما فعل ابن خلدون في كتابه " كتاب العبر " عن اخبار العرب والعجم والبربر . فهو اول كتاب في علم الاجتماع السياسي يتصدر البحوث الانسانية في هذا السياق . (58)

تتوقف الفائدة التي نتوخاها من المنهج التاريخي على الافق الواسع والنظر العريض والفكر المرن والبحث المتوازن . وكلما كان منهجنا اوسع واعرض ، كلما كان بحثنا أدق واكمل واصوب واقرب إلى الواقع الذي ندرسه والهدف الذي نقصده . ومن حسن التدبير وتمام القصد وكمال التدريب الضروري للباحث الاجتماعي – السياسي ان يستقصي الجذور ويسبر الاغوار ويستطلع الاعماق لاي ظاهرة يبحثها . ولكننا ان استقصينا الجذور وسبرنا الاغوار واستطلعنا الاعماق ، فينبغي مع ذلك ان لا نغوص في الرمال المتحركة ، وان نضيع في المتاهات المتشعبة للفروع والتفاصيل والجزئيات ، بالانصراف عن الصور الاساسية العريضة المتكاملة والابتعاد عن المقارنات الواسعة الواضحة الدقيقة ، والامتناع عن الوصول إلى النتائج الشاملة للظواهر المتكررة أو اللامتشابهة . وتلك هي الطريقة الوحيدة والمثلى للتعرف على الفائدة العملية والاهمية الحقيقية للحقائق التي استخلصناها واستخرجناها واكتشفناها . وبعكسه ، من المحتمل احتمالا عاليا قويا ان الباحث " سيرى الاشجار ، ولكنه سوف لا يرى الغابة " .

من المعلوم ان التكيف مع الظروف المتغيرة يعتبر شرطا للبقاء . ويتوقف هذا التكيف على حقيقة بسيطة ولكنها اساسية هي طبيعة الموقف الذي يتخذه الانسان ، والمنهج الذي يختاره ، والمقياس الذي يعتمده . ونحن في امس الحاجة إلى التغلب على المشاكل المتولدة عن الحياة العصرية وإلى فهمها فهما موضوعيا واضحا ، وتحليلا علميا دقيقا . ويتطلب هذا الوضع ان نتجرد من الهوى ونبتعد عن التعصب مع الحرص الفائق على النظرة الموضوعية المتوازنة الرصينة . وليس في وسعنا ان نأمل في الوصول إلى أحكام دقيقة صائبة متوازنة ، الا اذا امتلكنا القدرة على ادراك أو تمييز جميع العوامل المتعددة والاسباب الحقيقة والجوانب المختلفة ، ذات الصلة بقضية معينة ، واستقراء مقدماتها واستخراج نتائجها وحسم تناقضاتها وتحديد اوزانها الموضوعية بميزان العدل والحياد . وربما تكون القدرة على الإدراك أو التمييز نوعا من الموهبة . وكذلك النظرة المتوازنة التي تعني وضع الشيء في مكانه الصحيح المناسب وفي ضوء ارتباطه بالاشياء الاخرى .

لقد طالعت عشرات الكتب الاجنبية حول ظاهرة الحرب والسلام ووجدت ان مؤلفيها استسلموا في بعض الاحيان وخاصة في حديثهم عن حروب الاسلام مع القوى المعادية ، إلى الذاتية البغيضة .

ولدهشتي فاني أفتقد ابحاثا حول الموضوع في المجال العربي والاسلامي ، وهذا ليس بهدف الرد على الاخرين ، وانما الهدف الاساسي هو في تقصي الحقائق المجردة وعرضها أمام الباحثين والمتخصصين . وحتى أستطيع دعم المنهج التاريخي ، فقد استعنت بمنهجية

البحث الوصفي بهدف وصف الظاهرة المدروسة وتقييم عناصرها . فالاسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا . فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها . اما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة . وكما هو معلوم فقد كان الاسلوب الوصفي مرتبطا منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الانسانية ، ومازال هذا الاسلوب هو الاسلوب الاكثر استخداما في الدراسات الانسانية حتى الان وذلك نتيجة لصعوبة أستخدام الاسلوب التجريبي في المجالات الانسانية . ولا يقتصر الاسلوب الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها بل لا بد من تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك للوصول إلى فهم العلاقات القائمة بين الظاهرة المبحوثة وغيرها من الظواهر الاخرى المؤثرة فيها والمتأثرة بها .

إن هدف تنظيم المعلومات وتصنيفها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعدنا في تطوير مفاهيمنا حول الواقع الذي ندرسة ، وبالتالي نحقق من خلاله قفزة نوعية في مضمار البحوث التي نحن هنا بصددها .

ولما كانت قضايا العلاقات بين المجتمعات وبالذات قضايا الحرب والسلام هي عبارة عن وقائع اجتماعية (Faits Sociaux) فأنها تخضع بالتالي إلى مناهج البحث التي تمت بلورتها والتي تطبق بالفعل في حقل العلوم الاجتماعية . ولو صح ما ذكره ريمون أرون من " ان علم الاجتماع هو وسيط بين النظرية وبين الحدث " ، فأن هذه الوساطة تقتضي اللجوء إلى أدوات ادراكية تناسب موضوع الدراسة . ذلك ان التاريخ مصنوع من مجموعة أحداث وأن هؤلاء الذين يعتقدون ان بالامكان تجاوز الحدث (Sortir de L' evenement) هم في الواقع ضحايا خطأ خطير . واذا كانت وظيفة المؤرخ تقوم على معالجة الاحداث ، فأن عالم الاجتماع أو عالم السياسة يهتمان اكثر بدراسة الظواهر . وأقصد بالظواهر مجموعة الاحداث التي تشكل ، بسبب تكرارها الزمني أو تزاوجها المكاني ، واقعا اجتماعيا قابلا بذاته للتقصي والبحث .

فاذا كانت جميع العلوم الاجتماعية تعالج ظواهر ولا تعالج احداثا ، فأننا لا نستطيع ان نفهم لماذا تصبح قضايا الحرب والسلام أستثناء من هذه القاعدة . ان اندلاع واستمرار حرب هي أحداث أو سلسلة من الاحداث التي تتعلق بالقطع بمناهج بحث المؤرخ ، لكن الحرب والردع والوفق والسلام والتفاوض والتخلف والتكامل والقومية ... كلها ظواهر لا يمكن

أختزالها إلى مجرد الرقم الذي يعبر عن الاحداث ، بل هي ظواهر ذات طابع شمولي عميق ومتجذر في السلوك الانساني . وعلينا طبقا لذلك ان نحدد منهجيتنا . (59)

تدرس الحرب من قبل المؤرخ والسياسي والعسكري والجغرافي والباحث النفسي والاجتماعي باعتبارها ممارسات قتالية تصدر عن السلوك والعقل الجمعي للمجتمع قصد الدفاع عن النفس أو الحصول على مكاسب مادية ومعنوية لمواكبة نمو الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . بيد ان الفرق الجوهري بين الباحث الاجتماعي وبقية الباحثين في هذه العلوم الانسانية هو ان يدرس الحدث الاجتماعي المتكرر الوقوع والظهور في عدة مجتمعات انسانية أو في عدة مراحل زمنية في مجتمع واحد مشخصا أسبابه وآثاره الاجتماعية وعلاقته بوجود المجتمع الانساني من خلال التعرف على صفات الطبيعة البشرية ، في حين يهتم المؤرخ بالحدث الواحد الفريد الذي يقع في فترة زمنية محدودة ، مثبتا أشخاصه البارزين ووقائعه من خلال مصادر موثوق بها أو عن طريق الملاحظة الدقيقة . فهو يدرس الحرب مثلا التي تقع بين مجتمعين مشخصا زمنها وموقعها الجغرافي وأبطالها وقادتها وقوتها العسكرية وخطتها القتالية دون الوصول إلى مستخلصات حول طبيعة الحروب ومتغيراتها . ويهتم الباحث السياسي بأيديولوجيات المجتمعات وعملية اتخاذ القرارات في الهيئات الرسمية وتحليل العلاقات والاحلاف الدولية ودراسة الحرب من خلال النظام السياسي القائم في المجتمع وعلاقته بالانظمة السياسية الاخرى . ويهتم الباحث العسكري بدراسة قوة الجيش المشترك في الحرب ودرجة تنظيمه وتوقيت أوامره وخططه الاستراتيجية الدفاعية والقتالية والروح المعنوية لافراد الجيش ونوع الاسلحة وقدرتها على القتال . ويهتم الباحث الجغرافي بدراسة الطبيعة المناخية والجيولوجية والتضاريسية لمنطقة المعركة وأثرها على سرعة تحرك الجيش أثناء الحرب . (60)

ويهتم الباحث النفسي بدراسة الاساليب السيكولوجية المؤثرة قبل الحرب وأثناءها وبعدها عند المجتمعين المتحاربين وعلاقة ذلك بمعنويات الجيش ، ويهتم أيضا بدراسة وسائل الاتصال غير المباشرة المؤثرة على المجتمعات الاخرى غير المشتركة في الحرب قصد معرفة أساليب التأييد والتأليب المتبعة من قبل الاطراف المشتركة في الحرب . وعلاوة على ذلك فهناك نوع اخر من الدراسات الاجتماعية تتناول حرب الدولتين فقط لمعرفة اثارها على بنائهما الاجتماعي . الا ان نتائج هذه الدراسة لا يمكن تعميمها على بقية الحروب التي تحصل بين المجتمعات لاختلاف الظروف والمعطيات بين مختلف المجتمعات والدول . من هنا أصبح لزاما علينا ان نتناول ظاهرة الحرب بشكل شمولي مع التركيز على الابعاد الاجتماعية لها وتفسيرها سوسيولوجيا مما يستلزم بدوره مزيدا من التعمق والتمحيص والمقارنة والتحليل . ذلك ان

تاريخ الانسان مليء بالحروب بينه وبين جنسه ، وقد أختلفت في منطلقاتها وتبعياتها وحجومها ومدتها ومواقعها وضراوتها وبأسها . وتوضح الدلائل التاريخية على انه كلما تقدم الانسان في تحضره وتمدنه وامتلاكه للاشياء المادية والمعنوية وزيادة وعيه وادراكه بقوته التسلطية ، مال إلى التصادم في السلطة والتسلط والنفوذ الاجتماعي والامتلاك المادي والعيش بمستوى اجتماعي اقتصادي مرفه والحصول على مكانة اجتماعية عاليه بين المجتمعات . ولا تقف الحالة عند هذه الوضعيه بل تتغير حال تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الانسانية ، أي حال تبدل معايير القوى الدولية ، فيخوض المجتمع الذي أصبح قويا حربا ضد غيره من المجتمعات لتغيير الاوضاع لصالحه ، وهكذا تستمر الحروب على هذه الوتيرة . فالحرب أداة ناجعة إذا إمتلك مجتمع ما الوسيلة لذلك ، واالسلام أداة – لامهرب من اللجوء اليها – في حالة السلم . وكما هو معلوم فان الاقوياء يأخذون بالحرب مايستطيعون الوصول اليه ، والضعفاء يستسلمون عادة لما يعطى لهم من قبل الاقوياء . وعموما فان دراسة الحرب سوسيولوجيا يجب ان تنطلق من مفهومين رئيسيين : هما الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الغريزية . حدد الاول من قبل عالم الاجتماع أميل دوركهايم الذي اوضحها بأنها تعني ممارسات اجتماعية تنشأ بنشأة الاجتماع وهي أيضا أسلوب من أساليب العمل موجودة خارج شعور الفرد كحقيقة دائمة منفصلة عن تجسداتها الفردية وانها ليست من صنع الفرد وحده بل من صنع المجتمع وتظهر بوحي من العقل الجمعي للمجتمع . وهكذا فان الحرب طبقا لهذا الموقف النظري هي " ارادة اجتماعية مجتمعية " . وحدد العلامة غاستون بوتول المفهوم الثاني على انه محفز فطري وراثي يعمل كمحرك خصوصا اذا اجتمعت مع بعض المؤثرات الخارجية . ومن أنواع هذه الغرائز هي : غريزة المقاتلة التي تعني انه عندما يدرك الانسان نفسه ازاء عائق يمكن التغلب عليه ، ويقف في سبيل تحقيق الرغبات في هذا المجال ، يشعر الانسان بالخطر وتحدث لديه تغييرات فسيولوجية ملائمة فينزع إلى تهشيم العائق والتخلص منه عن طريق الهجوم عليه ومقاتلته أياه . (61)

وسوف لا أقتصر في بحثي المستفيض هذا على هذين المفهومين ، بل ان الامر سوف يتعدى ذلك لتناول الحرب من عدة وجوه متلاصقة بحيث يصعب علينا رؤية زاوية دون اخرى . وهذا يعني ان الامر ليس بهذه البساطة ، وان الوقت قد حان لتثروير العقل ودفعه للتعامل مع الاعماق .... فالحقيقة رابضة هناك .

الباب الثالث

حول ظواهر العنف والعدوان والحرب

1.حول ظاهرة الحرب
2.هل الحرب ظاهرة حتمية ؟
3.ماذا عن العنف البشري ؟
4.سوسيولوجيا العدوان .
5.ظاهرة الثورة والعصيان

1) حول ظاهرة الحرب :

الحرب ظاهرة انسانية ، والصراع الدموي عملية ارتبطت بظهور البشرية ، وهي وان كانت تعتبر من الويلات التي تصيب البشرية وحرمتها لذلك تشريعات الانسان الوضعية وقبلها الرسالات السماوية ، الا انها لم تحرم تحريما مطلقا ، لان ما حرم منها هي الحروب العدوانية فقط ، اما "الحروب الدفاعية" فقد قيل عنها بأنها "استخدام مشروع للقوة" . كما أن الحروب لم تحرم تحريما مطلقا ، فإن مصائبها ليست امورا مطلقة ، اذ لا تخلو في نظر بعض المفكرين من أوجه وجوانب تؤدي في نتيجتها إلى "فوائد" للبشرية ، كالتقدم العلمي والتقني مثلا ، أو خلقها حالة من التماسك والانصهار بين طبقات المجتمع وبلورة خصائصه الاصلية ، وامور كثيرة اخرى لسنا في مجال الخوض فيها الان ، حيث ليست الغاية من هذا الكتاب بيان فوائد الحروب لجعل هذه الظاهرة المخيفة محببة للقلوب ، فالحروب تدار عادة من قبل قادة الدول وفئات المصالح المتصارعة ، لان الامر برمته يتعلق بالبقاء وبالمصالح الحيوية المشروعة للجماعات والدول .[1] فالمبدأ الطبيعي للانظمة القائمة -كما يرى الفيلسوف عمانويل كانط- هو ذلك الصراع التصادمي الذي يجده متأصلا في السلوك الانساني . والمدهش أن كانط يرى في هذا الصراع طريقا للتقدم والابداع . ويوضح فكرته مقررا أن البشر لو كانوا كلهم اجتماعيين مسالمين ، لترهلوا وجمدوا . لذا فإن من الضروري ان يكون هناك مزيج معين من المنافسة والصراع ، كي يتمكن النوع البشري من البقاء والنماء . فلولا هذه "الانانية" لعاش البشر حياة يسودها تناغم تام وقناعة وحب متبادل ، وفي هذه الحالة ستبقى مواهبهم خبيئة إلى الابد . فالصراع هو الذي يستحث الانسان ويدفعه إلى مزيد من الجهد وإلى المزيد من تطوير قدراته الشمولية .[2] وهكذا فإن العلاقات الدولية بين الدول لا تحددها المبادئ والمثل العليا ، وانما تحددها ، وبشكل قاس ، مصالح كل دولة في تعاملها مع الدول الاخرى ... فالمصلحة هي النور الذي ينير الطريق امام كل دولة في سيرها على طريق السلام الملئ بالغام الحرب . فالحرب اذن صورة مجسدة للسلوك البشري وهي المحور الاساسي الذي من حوله تدور تكتيكات العمل السياسي بصوره المختلفة .[3] ولقد وصف غاستون بوتول الحرب بانها" أروع الظاهرات الاجتماعية بلا خلاف" .[4]

واذا كان علم الاجتماع ، كما قال العلامة اميل دوركهايم ، " التاريخ مفهوما على صورة ما " ، استطعنا ان نقول : ان الحرب هي التي ولدت التاريخ . فالتاريخ بدأ في الواقع بكونه تاريخ المعارك المسلحة دون غيره ، ولعله سيبقى دوما " تاريخ المعارك " . وذلك بأن الحرب هي في الوقت نفسه ابرز المعالم التي نستند اليها في التأريخ ، وهي الحدود التي تدل على المنعطفات الكبرى للحوادث شئنا ام ابينا . فبالحرب كادت كل الحضارات المعروفة تزول ،

وبالحرب كادت كل الحضارات الحديثة تشق طريقها ، وبالحرب تقوم أو تثبت ضروب التفوق التي تضع مجتمعا ما على هامة الانسانية زمنا متفاوتا في الطول . والحرب في الوقت نفسه هي العامل الاساسي من عوامل ذلك التقليد الجماعي الذي يؤدي دورا عظيما جدا في ضروب التحول والتقدم .(5)

اما العلامة برودون فيقول : "ما من قارئ في حاجة إلى ان يقال له ما هي الحرب من الوجهة الطبيعية أو الاختبارية ، فالناس جميعا يملكون عنها فكرة ما ، طائفة منهم لانهم كانوا شهودها ، والاخرون لانه كان لهم علاقات كثيرة بها ، وعدد لابأس به لانه خاض غمارها".(6) وعليه فإنه لا يمكن الانكار بأن الحرب امرا متأصلا في السلوك السياسي ، حتى ان المجهود الحربي اصبح سباقا مستمرا ومتواصلا ، يشمل كافة الميادين . واي دولة في العالم يدفعها حب البقاء والاستمرارية للتفاعل مع الانظمة المحيطة ، لا بد وان تتصرف تلقائيا أو عن تخطيط مسبق لتحقيق البقاء . وان كل ما تقوم به الدولة في هذا السبيل هو انعكاس للتفاعل بين مفهوم الامن القومي للدولة وللظروف أو التهديدات التي تحيط بها .

ان الدولة القوية في النظام الدولي الغلوبالي لا ترضى بما تمتلكه ، بل تسعى إلى تعظيم ما بين يديها ، وهو المفهوم الذي تستند عليه نظريات الحرب في عدة دراسات حديثة صدرت في ألمانيا وفرنسا . وتبعا لذلك فإن اختيار الشعوب ينحصر بين "المدافع" و "الزبدة"، وينتهي عادة في اختيار "المدافع" ... طريقها إلى مزيد من الزبدة .(7) وربما تكون هذه الحقيقة وراء نظرية توماس هوبس حول الحرب الدائمة وحرب الكل ضد الكل وحرب الفرد ضد الفرد ، كما عبر عنها في مقولته الشهيرة "**bellum omnium contra omnes**".(8) ان وجهات النظر المختلفة هذه ادت إلى اقتراح تعريفات عديدة للحرب . فقد عرف كنسي رايت (**Quincy Wright**) الحرب معتمدا على مظهرها الحقوقي قائلا : "ان الحرب هي الشرط القانوني الذي يتيح لرهطين حاقدين أو اكثر ان يقودوا معركة بالقوى المسلحة"(9) . واذا ما اعتبرنا مقاصدها وجدنا كلاوسيفتز يقول : "الحرب فعل عنف هدفه تحطيم الخصم لتنفيذ ارادتنا"(10) . اما العلامة الفرنسي غاستون بوتول فقد وصف الحرب بأنها "تضال مسلح ودموي بين جماعات منظمة ... وان الحرب شكل من العنف له صفة اساسية هي انه شكل منهجي ومنظم يتعلق بالجماعات التي تقوم بها والصور التي تديرها بها. وفيما عدا ذلك ، فأن الحرب محددة في الزمان والمكان وخاضعة لقواعد حقوقية خاصة تتغير وتتبدل على حسب الامكنة والفترات تغيرا وتبدلا لا حد لهما . ويميزها بالطبع انها دامية تهلك الحرث والنسل ، لانها حينما لا تسلك سبيل ابادة الكائنات الانسانية لا تكون الا نزاعا أو فعلا متبادلا من التهديد والانذار والوعيد . ولذلك لا تعتبر "الحرب الباردة" حربا حقيقية .(11)

ربما لم يكن العالم بكل تعقيداته وهمومه وعجائبه مهما بالنسبة للأغلبية العظمى من البشرية . فبالنسبة لهؤلاء الغارقين والمنهمكين في روتين الحياة اليومية يبدو العالم غامضا وبعيدا عن قضاياهم ومعاناتهم الشخصية والحياتية ، بل انه حتى بالنسبة لنا جميعا يبدو العالم في أغلب الاحيان كأنه مجرد ومضات وتصورات لا تدوم طويلا . ونود احيانا ان يكون هذا العالم الغامض والمليء بالاحداث العنيفة والمزعجة والمثيرة ، نود لو لم يكن له حضور ووجود مؤثر في وعينا ومن حولنا ، نود احيانا لو يتركنا هذا العالم كليا ، أو نتركه ، ويكف عن تدخلاته في شؤوننا وفي عالمنا اليومي الخاص الذي نشعر فيه بالقلق امام المجهول تارة أو نشعر فيه بالاطمئنان والامان والوضوح تارة اخرى . بيد أنه ، وفي احيان اخرى ، يبدو لنا العالم مهما ، ولسبب ما يبدو كأنه جزء منا أو اننا جزء منه ... رغم حجم المعاناة .

هكذا هي في العموم علاقتنا بالعالم متضاربة ، فنحن احيانا في قلبه ، واحيانا نكون على هامشه ، واحيانا نصنع احداثه ، واحيانا تصنعنا أحداثه ... ولكن مهما كان الشعور غامضا أو واضحا ، فإننا شئنا أم أبينا جزء لا يتجزأ من هذا العالم الغريب المجنون ... فالعالم من حولنا هو قديم قدم التاريخ ، وهو اكبر حقيقة من حقائق الوجود ... والتاريخ بدوره هو تاريخ الحروب ليس اكثر . ولقد تدرج الانسان عبر التطور التاريخي وعايش الحروب بكل قسوتها وبلغ الان طور الوعي بمخاطر الحرب وبأولوية البقاء . والبشرية تواجه اليوم مصيرا مشتركا ومصلحة مشتركة ، وأصبح البقاء والفناء قضايا عالمية مشتركة ، فإما أن تغرق البشرية سويا في بحر صراعاتها وتناقضاتها المزمنة ، واما أن تجد مخرجا موحدا لتفادي حدوث كارثة بالجنس البشري والحضارة الانسانية . ونحن نلاحظ في عصرنا النووي هذا ان الحرب قد أصبحت "كونية" . فقد كبرت الامكانات بحيث أصبحت تشمل جميع المنطقة اليابسة من الكرة الارضية ، كذلك البحار والمحيطات وما تحتها ، والمجال الجوي المحيط بالكرة الارضية ، بل أن الفضاء الكوني الخارجي قد أصبح الان ميدانا لعمليات حربية متطورة .

ذلك أن امتلاك القدرة والموارد في الفضاء وما تحت البحار قد اعطى ابعادا جديدة لاهداف وغايات الحرب ، حيث أصبح في مقدور منظومات الأسلحة الحديثة القضاء على أجناس بشرية كاملة في المراحل الاولى من الحرب بحيث لا يبقى أي منهم حيا للابتهاج بحلاوة النصر ، أو للحزن بسبب الهزيمة . ولم تعد الحرب مقصورة على العسكريين والسياسيين فقط سواء كانت حربا عامة أو محدودة ، حيث أن الدور الحاسم للحرب قد أصبح ايضا امرا جماهيريا . ففي اية حرب مقبلة ستواجه الحكومات أو الأحلاف التي لا تتمتع بتأييد جماهير الشعب حتمية السقوط وسوف تواجه قواتها المسلحة الهزيمة مهما كانت قوتها

العدوانية وتفوقها النوعي بالأسلحة . ان البشرية كانت ومازالت وستبقى تبحث دوما عن السلام ، في الوقت الذي تستعد فيه للحرب .(12)

ان الحرب –لا ريب– بغيضة مذمومة لما فيها من ازهاق النفوس وتخريب العامر من البلاد ، لكنهم يقولون انها سنة من سنن الاجتماع البشري ، وانها اكبر مظهر من مظاهر تنازع البقاء الذي هو وصف طبيعي ملازم لجميع الكائنات الحية لا ينفك عنها .(13)

قال ابن خلدون مؤيدا لهذا الرأي : "ان الحرب أنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله . واصلها ارداة انتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبية ، فإذا تذامروا لذلك وتوافقت الطائفتان فأن احداهما تطلب الانتقام والاخرى تدافع وعندها تكون الحرب ، وهو امر طبيعي في البشر لا تخلو منه امة ولا جيل . وسبب هذا الانتقام في الاكثر اما غيرة ومنافسة ، واما عدوان واما غضب لله ودينه ، واما غضب للملك وسعي في تمهيده".(14) وهذا الموقف يتطابق مع ما جاء في القرآن الكريم ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم في الارض مستقر ومتاع إلى حين ﴾ . {سورة البقرة ، 36} . ويدعم هذا الرأي ايضا ما قرره علماء النفس من وجود غريزة المقاتلة في النفس التي توجه سلوك الانسان ، فتنبعث في الحياة الاجتماعية بشكل التنازع الجماعي المجرد من أي تعاون ، فتكون الحرب . ولما كان حب الذات وصفة الانانية متأصلان في نفوس البشر كان ذلك سببا لتنازع المصالح في المجتمع . والفلاسفة عموما انقسموا في شأن الحرب قسمين : قسم جعلها ضرورية لا بد منها بين البشر ، وقسم اعتبرها ضربا من الوحشية والهمجية تتناقض مع الطبيعة البشرية .

اما ابن خلدون فقد ربط من جانبه بين الحرب والظلم الاجتماعي ، وقال : "ان العدوان على الناس في اموالهم ذاهب بامالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من ان غاياتها ومصيرها قد ذهبت من ايديهم " فالعدوان مؤذن بخراب العمران ويستعجل عمر الدولة قبل الاوان "ولا تحسبن الظلم انما هو اخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم اعم من ذلك . وكل من أخذ ملك احد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه . فجباية الاموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة والناهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، غصاب الاملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدول بخراب العمران ... " . ويضيف ابن خلدون فيقول : "وأعلم أن الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه . وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري ، لان هذا النوع لا يبقى ويزدهر

الا اذا قام الشرع بتحقيق وظائفه على أكمل وجه وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . ومن هنا جاءت الحكمة في تحريم الظلم وحظره والادلة على ذلك من القرآن والحديث اكثر من ان يأخذها قانون الضبط والحصر" . من هنا يبدو واضحا حرص ابن خلدون على تحقيق السلام الاجتماعي الذي هو فرضية اساسية للسلام بين الشعوب .(15)

وللحرب تعريف تقليدي عند رجال القانون الدولي ، وهو "ان الحرب صراع مسلح بين فريقين أو أكثر ويكون الغرض منه الدفاع عن مصالح الطرف المتورط في هذه الحرب" . فالحرب أذن يلجأ اليها البعض لأغراض مادية تدعوا اليها مصلحة الدولة التي تشهرها على غيرها بمحض تقديرها ، وفي سبيل نفعها الذاتي القائم على الهوى وحب التسلط وتدعيم الاقتصاد . وهي وسيلة من وسائل العنف تلجأ اليها الدول لحل ما يقوم بينها من منازعات أو سعيا وراء تحقيق غاية أو مطمع سياسي أو اقليمي , وهكذا فإن الحرب تهدف إلى تحقيق هدف سياسي ولا يعتبر مجرد استخدام القوة حربا ما لم يكن مقرونا بهذا الهدف .(16)

اما كلاوزفتز فيعرف الحرب بأنها اداة من أدوات السياسة ويقول انها عمل من أعمال العنف ، الغاية منه تركيع العدو .(17) وأيا كانت التعريفات والمفاهيم فإن الحرب حالة اجتماعية تجسد العنف بمختلف اشكاله ومظاهره . وهي حالة يكون فيها الكلام الفيصل للسلاح باعتباره اقوى ادوات الحوار قسوة ، وتلجأ الدول اليه بغية حسم النقاش والخلاف حول نقطة أو نقاط جوهرية ومصيرية . والدول تدخلها عادة للوصول إلى درجة "الحسم الاستراتيجي" باتجاه تحقيق الاهداف الذاتية . والحرب كما يعرفها العلماء هي النزاع المسلح المفتوح بين الاقطار وهو عبارة عن حوار يجريه الفرقاء المعنيين بواسطة السلاح ومع ان الحرب تمثل "مركبا ثقافيا" (Cultural Complex) لاعتمادها على التخطيط والتنظيم ، الا انها كما يعتقد بعض السوسيولوجيين تتصل في بعض عناصرها بميول الانسان الفطرية . وفي مقدمة هذه الميول " الكراهية العفوية" (Antipathy) التي تطغى على علاقات الجماعات البشرية المتباينة في تراكيبها الثقافية والفكرية ، وهذا بعكس "التعاطف التلقائي" (Sympathy) الذي يؤدي إلى الانجذاب العاطفي والذهني المتبادل بين الجماعات التي تلتقي وتنسجم انماطها الفكرية والثقافية . وغالبا ما تظل الكراهية محصورة في نطاق المشاعر المكبوتة والمستوردة نتيجة لسيطرة قوانين المجتمع حيث يمنع العنف بحكم تهديده لاستقرار العلاقات الاجتماعية . وقد تتحول الكراهية من شكلها الذهني والانفعالي المكبوت إلى مواقف فعلية تتخذ صيغة العداء أو النزاع الجماعي المسلح كما في الحروب الاهلية التي تعرضت لها مجتمعات متعددة عبر التاريخ ، أو الحروب الدولية التي حصلت بين اقطار أو نظم سياسية مختلفة . وتختلف الثقافات البشرية في درجات تحديدها لأشكال وأساليب التعبير عن الكره والعداء . ولهذا فإن

أنماط الشخصية الانسانية تتنوع تنوعا واسعا بين النموذج الودود المسالم والنموذج العدواني الحاقد .(18)

ويفرز الباحثون السوسيولوجيون الحرب عن غيرها من اشكال النزاع . وهم يعتقدون انها تعتمد على عدة عناصر من بينها :

1. الدوافع الجماعية بدلا من الدوافع الفردية .
2. السلطة التي تمارس حق الامر والضبط والتوجيه .
3. الحركات التكتيكية المصممة لدعم ظروف المقاتلين .
4. القدرة على صد الهجمات المضادة حتى يتحقق الهدف النهائي من الحرب .

اما دوافع الحرب فقد اختلفت عبر تاريخ الانسان ، ويرى الباحثون السوسيولوجيون على ضوء المتراكم من الثقافات البشرية البسيطة والتقليدية أنها تتدرج مرتبيا بالشكل أو التسلسل الهرمي الاتي :

1. الاخذ بالثأر : فالدوافع عند كثير من المجتمعات البسيطة من وراء الحروب التي أعلنتها وخاضتها ضد اعدائها لم تكن اقتصادية أو استقلالية بل كانت نتيجة الرغبة بالانتقام . وعلى اساس هذه الملاحظة أجمع السوسيولوجيون على ان الحروب البدائية والتقليدية كانت حروب ابادة اكثر من كونها حروب استغلال واستثمار أو استعمار . وكثيرا ما تكون الاسباب التي تخلق الكراهية أو الحقد الذي يدفع إلى الرغبة بالانتقام في هذا العنف من المجتمعات اسباب غير موضوعية معتمدة على تصورات غيبية ، كما في الحروب التي وقعت نتيجة لبعض المعتقدات الغيبية التي سيطرت على شطر كبير من حياة هذه المجتمعات .
2. المفاهيم الدينية والسحرية كما يستخلص من البحوث الاجتماعية والانثروبولوجية والاثنوغرافية كانت الدافع الثاني في أهميته في وقوع الحروب بين المجتمعات البسيطة والتقليدية .
3. تحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة وحب المغامرة . فبعض المجتمعات لا تمنح رجالها المكانة اللائقة باعضائها المحترمين الا بعد مشاركتهم في المعارك ضد اعدائها التقليديين ، حيث ان هذه المشاركة تمنحهم اعلى درجات الشرف وتؤهلهم للتمتع بالحقوق الاجتماعية حسب درجات إبداعهم وانجازهم في مجالات القتال .
4. دافع التوسع والثراء ، ويبدو ان هذا هو أقل الدوافع بروزا في الحروب التي وقعت بين المجتمعات البدائية والتقليدية . وقد تبلور بشكل متميز في الامبراطوريات القديمة التي ظهرت في امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية خصوصا امبراطورية " الازتكس " الهندية

التي نشأت نتيجة لهذا التوسع الجغرافي وكذلك امبراطورية " انكا " (Inca) في جمهورية بيرو الحالية . وإذا كانت ثقافات المجتمعات البشرية عبر القرون الطويلة التي امتدت عبر حوابي 55 ألف سنة منذ أزمنة انسان (النياندرتال) قد جعلت الحرب الاداة المثلى للتعبير عن الاحقاد وحسم النزاعات وتحقيق الاهداف العدوانية الغيبية والاقتصادية التوسعية ، فإن حضارات هذا العصر ترفض مبدأ الحروب بحكم تناقضه مع الاهداف الانسانية المعاصرة التي تتمحور حول اشاعة الرخاء والتقدم . غير ان عبقرية الانسان التي خطت خطى عملاقة في كافة مجالات الاختراع والاكتشافات العلمية والتقنية ظلت عاجزة عن ابتداع الوسائل الكفيلة بمنع وقوع الحروب . ولهذا فإن مستقبل البشرية الحضاري سيظل متوقفا على نجاح الكائن البشري في تحقيق هذا الهدف .(19)

2) هل الحرب ظاهرة حتمية ؟

كتب الباحث الاستراتيجي (هومر لي) في كتابه " شجاعة الجهل " يقول :

" ان معتقدات الانسان ، وهي متباينة كالملايين من الناس الذين تزدحم بهم الارض ، لا تبقى أكثر من ثانية من الزمن ، ومع ذلك فإنها في هذه اللحظة القصيرة المتقطعة لا تكف عن الشك والتأكيد والانكار . ان هذا التباين الشاسع غير المستقر في وجهة نظر الانسان هو الذي ملأ العالم بمثل هذا الجدل والخطأ الكثير ، وأقام أو هدم هذه المثل العابرة السريعة الزوال ووضع القوانين والدساتير " .(20)

ويضيف الباحث فيقول : " ... ان تحليل تاريخ البشر يدل على أنه من قبل المسيح بخمسة عشر قرنا حتى اليوم ، وهي دورة طولها ثلاثة آلاف وأربعمائة سنة ، لم يشمل العالم منها سلام ، الا مائتين واربعا وثلاثين سنة ، وتعاقبت الامم واحدة بعد الاخرى في تشابه ممل من حيث قيامها وانحدارها وسقوطها ، فكل منها اقامها مهندسون كانوا قادة ، وبناءون كانوا جنودا ، ومن احجار كانت أنقاض دول انهارت ، وكانت سنين عظمتها تنطبق تماما على براعتها العسكرية الفائقة ، وعلى التوسع المترتب عليها ... "(21)

وقد يكون " لي " خياليا بعض الشئ ، لكن الذي لا سبيل إلى انكاره هو ان تاريخ الحضارة الغربية هو تاريخ الحروب ، فبظهور الاسلحة الجديدة وصلت سلسلة الحروب إلى أقصى اهميتها للانسان . وقد ذكر الفيلسوف (ك . م. جود) C. M. Joad ان أوروبا لم يمر بها خمسون عاما بغير حرب ، ونحن لسنا من الحكمة ولا من الفضيلة بحيث نتوقع ان تمضي خمسون سنة اخرى بغير حرب .. اننا لا نستطيع ان نتوقع ان نفعل خيرا مما فعل اسلافنا ،

ويبدو من المؤكد اننا لو دخلنا حربا اخرى فإن القنبلة الذرية ستدمر حضارتنا .. وهذه هي المشكلة الحقيقية والتحدي الحقيقي لعصرنا هذا ... ".[22] وعلى العكس ، نحن نعرف تماما ما يفيد عدم الحرب ، فالانسان لا يولد مخربا ، والتخريب ليس بذرة تورث . وقد كانت روث بينيدكت من أوائل من أشاروا إلى ذلك بقوة ، ففي كتابها " أنماط الثقافة " تقول : "... ان الحرب مبدأ اجتماعي آخر ، قد يعمل وقد لا يعمل به في اية ثقافة ... " ولكن من ناحية يستحيل على بعض الشعوب ان تتصور امكان وجود حالة من السلام ، فذلك في تصورهم معادل لاقرارهم بان تدخل القبائل المعادية لهم في فصيلة الادميين مع انها ، في تعريفهم ، ليست كذلك ، حتى إذا كانت هذه القبائل المعادية من نفس عنصرهم وثقافتهم ...".[23]

"... ومن ناحية اخرى ، قد يكون مستحيلا على شعب ما ان يتصور امكان قيام حالة سلام ... ان فكرة ان تقوم قرية من الاسكيمو بحرب مع قرية اسكيمو اخرى ، أو قبيلة ضد قبيلة ، أو حتى قرية تدخل في حرب مشروعة ، فكرة غريبة عليهم ، فالقتل كله يدخل تحت عنوان واحد ، لا كما نفصله نحن إلى أنواع ، احدهما قتل مشروع ، والاخر جناية كبرى ..." "... ولقد حاولت بنفسي أن اتحدث عن أعمال الحرب إلى بعثة من الهنود في كاليفورنيا ، لكن استحال ذلك ، فإن سوء فهمهم لاعمال الحرب كان مطبقا . لم يكن لهم في ثقافتهم الاساس الذي يمكن ان يقوم عليه الرأي . ومحاولتهم تعليل الحرب خففت من الحروب الكبيرة التي نستطيع أن نكرس انفسنا لها بحماسة خلقية ، إلى حد وضعها في مستوى الشجار البسيط ..." وتضيف قائلة : "... ان الحرب ، كما اجبرنا على ان نعترف بذلك في مواجهة مكانتها الضخمة في حضارتنا ، هي سمة انانية غير اجتماعية ...".[24]

من جهة اخرى اشار كوينسي رايت إلى ان الحرب ليست تعبيرا عن غريزة حب القتال والخصام . فغريزة حب القتال في الانسان صغيرة في التركيب الانساني إلى درجة انها لا تستطيع ان تعطي أي تعبير لها في العلاقات بين القبائل ، لكنها حين تعطي صفة رسمية فإن الشكل الذي تتخذه يتبع مسالك اخرى من الفكر غير المسالك التي تتبعها في الدافع الاصلي ...".[25] وقد خلصت جماعة دولية من علماء الاجتماع ، كلفتها منظمة اليونسكو بدارسة الميل إلى الحرب ، إلى انه ليس ثمة دليل يقطع بأن الحروب نتائج ضرورية وحتمية لطبيعة البشر .[26] وقالت جماعة العلماء هذه ، في بيان من اثنتي عشر نقطة ما يلي :

اولا : ليس ثمة دليل موجود يثبت ان الحروب نتائج حتمية لطبيعة البشر .

ثانيا : ان التوترات بين الشعوب لا يمكن السيطرة عليها الا باجراء تغيرات أساسية في التنظيم الاجتماعي وفي طرق التفكير .

ثالثا : ان القلق والإحباط والظلم ، تؤدي إلى الصراع ، كما ان استخدام الموارد المادية وقوى الإنتاج لتخفيف هذه العوامل يسهم في السلام .

رابعا : إن الأساطير والرموز التي تجسد الكبرياء القومي تساعد على إحداث الحرب .

خامسا :أن التعليم الذي تنمي القدرة على القيام بتحليل منظم لمختلف أشكال الحياة الاجتماعية ، يسهم في السلام .

سادسا : إن الطرق الحديثة في سرعة الاتصال تستطيع أن تساعد على وحدة العالم ، لهذا يجب على المنظمات الدولية أن تستخدم هذه الوسائل (استخداما حكيما) .

سابعا : إن الاستغلال الاستعماري وظلم الاقليات لا يتمشيان مع السلام الدائم .

ثامنا : إن العلماء الاجتماعيين ، كغيرهم من الناس ، يمكن الانتفاع بهم في الأغراض السياسية .

تاسعا : إن هناك حاجة ماسة إلى بحث دولي جاد في شؤون الحرب والسلام .

عاشرا : إن إنشاء معاهد عالمية وجامعة دولية ، يستطيع أن يتعرف على مصادر التوتر ، وتنمية الطرق لتوجيه عقول الشباب نحو السلام .

حادي عشر : إن الاستخدام البناء للمستحدثات العلمية والفنية يمكن تنميته ورعايته بدراسة القوى التي تسيطر على بني الإنسان .

ثاني عشر : للعلوم الاجتماعية والسياسية دور حيوي تلعبه في تحليل السلوك البشري وتوجهاته ودوافعه .

هذا ويستنكر الباحث الأمريكي المعروف جون كولير في كتابه "هنود أمريكا" ميل البعض نحو التفكير الذي يسبب الدمار ، وهو يلوم الغرب على قبوله عزلة الفرد اساسا . ويقول : إن الغرب لم يحاول أن يفهم ، ولم يحاول أن يفعل شيئا مناسبا أو متواصلا في ذلك الجوع القاتل لأرواحهم التي بين جنوبهم بسبب ذلك التآكل المرير في الحياة الإنسانية ، ذلك التآكل الذي يقضي في سكون وصمت ، على مجتمعنا ، وعلى كل المجتمعات الغربية ويلقى بها في بحار من الليل الذي لا نهاية له ... " . [27] وفيما يرى البعض أن الحرب تغني البعض بالذهب ، يقول الباحث جوليان هكسلي : "... إنه على أساس البيئة البيولوجية وبصرف النظر عن قانون الطبيعة العام أو حتى الحدث العام ، تعتبر الحرب استثناءا نادرا جدا بين الأحياء ، وحيثما تحدث فهي تكون مصحوبة بظاهرة أخرى نادرة أيضا ، هي إما الثروة المكدسة واما حقوق الأرض ... " .[28] ويقول جوليان هكسلي أيضا : "ماذا يستطيع عالم الأحياء أن يقوله لأولئك الذين يزعمون أن الحرب شيء لا بد منه ؟ ما داموا يقولون أن الحرب نتيجة طبيعية لطبيعة البشر ، وان طبيعة البشر لا يمكن تغييرها . ان من الحقائق المشاهدة ان الحرب تحدث في ظروف معينة ، ولا تحدث في غيرها ، وليس ثمة دليل على أن إنسان ما قبل التاريخ قد شن حربا ، لأن كل أدواته كما يبدو ، صممت للصيد أو الحفر أو لقطع الجلود . ونستطيع أن نجزم أنه لو صح أن حروبا قد نشبت بين جماعات في مرحلة الصيد من مراحل حياة الإنسان ، فإنها كانت نادرة وبسيطة ، والحرب النظامية لا يمكن أن تكون قد بدأت قبل مرحلة استقرار

الحضارة ، والأمر في الانسان كما هو في النمل فالحرب بمعناها الجاد ترتبط بوجود ثروات مكدسة يحارب من أجلها ".[29]

ويقول عالم الانثروبولوجيا "فرانتس بواز" : "ان الحرب بصرف النظر عن نتائجها العديدة يجب ان تعتبر صورة من صور النشاط الاقتصادي ، فمعظم الحروب والغارات بين الشعوب البدائية تشن للحصول على مال أو لتدمير انتقامي بما في ذلك القيم الكامنة في حياة الإنسان ...".[30] .

ولئن كان الأمريكيون يقولون أنهم يحبون السلام ، فإن روزفلت ، بعد أن تحدث عن الحروب الأوروبية المتتابعة ، علق ساخرا بقوله : "إننا لا نغالي في مديح أنفسنا .. أليس كذلك ؟ ... لقد كانت هناك الثورة ضد بريطانيا في سنة 1800 ، وحرب سنة 1812، والحرب المكسيكية في سنة 1848 والحرب الاهلية الأمريكية في سنة 1860 وما بعدها... والحرب الأسبانية الأمريكية في سنة 1898 ، ثم الحرب العالمية الأولى في سنة 1917 ... حقا أننا شعب محب جدا للسلام ... ألسنا كذلك ؟".[31] كذلك نجد أن كتاب كوينسي رايت المشار إليه أنفا وهو بعنوان "دراسة عن الحرب" هو الآخر يتناول بالتحليل ظاهرة الحرب . ويرى كوينسي انه لا داعي للتفاؤل بإقامة سلام دائم . فبعد دراسته لمعظم الأسباب التقليدية للحرب في تفكير المجتمعات ، ينتهي إلى أنه "بقدر ما يصل له الأفراد في دول العالم من تقدير لمصالحهم وارتباط بالمجتمع العالمي ، بقدر ما تخلق النظم المناسبة لأن يقوم المجتمع العالمي بوظائفه ، وإنشاء قوة تمكنها من مواجهة مسئولياتها الخطيرة"[32] . ويقول الباحث موريس ديفي في كتابه المعنون "تطور الحرب" ما يلي : "... ان مسألة ما إذا كانت الحرب ستتوقف يوما ما ، إنما تعتمد في التحليل الأخير على ما إذا كانت الوسيلة التي تحسم بها الخلافات الداخلية يمكن أن تمتد إلى العلاقات بين الدول ، بحيث يسود السلام وتصبح الحرب مفارقة تاريخية لا تتفق مع روح العصر" .[33] ويقول "ليدل هارت" أن الطريق الواضح إلى السلام هو عن طريق إنشاء ولايات متحدة في العالم ، على أنه ما دام التاريخ لا يشير إلى تحقيق اي تقدم في الطريق الواضح ، فإنه يجب ان يسبق نظام نزع السلاح في العالم إنشاء اتحاد عالمي . وقبل تحقيق نزع السلاح هذا ، يجب أن يوضع قانون للأخلاق .[34] ويشير ألفريد فاجتس بأنه إذا لم يكن هناك استرشاد محقق ومطلق يسترشد به المستقبل من الماضي ، فإن هناك دروسا محددة ومحدودة ، يجب استيعابها ، من بينها "الحقيقة المؤكدة المتمثلة في أن سياسة القومية هي سياسة حربية ، مهما يكن جمال العبارات التي تصاغ بها"[35] .

ان قدرا كبيرا من الفلسفة القانونية يؤكد أن القانون يقوم على أساس الاجتماع في الرأي ، وأنه بغير تأييد الرأي العام لا يكون القانون فاعلا . وفي مناقشة العلاقة بين القانون والسلام يردد "هانزكلسن" مطلبا قديما كان سائدا في عام 1942 لهذا الوضع فيقول "من دراستنا لهيكل القانون الدولي في ضوء إدراكنا للعلاقة الوثيقة التي تسود بين تطوره الفني وبين سير النظام الدولي ، تبرز نتيجة هي أن القوى التي تعمل لسلام العالم يجب ألا توجه إلى أهداف لا يمكن بلوغها اليوم إزاء الحالة الحاضرة من العلاقات الدولية . ويجب ألا تبذل أية جهود نحو الإصلاح يكون مصيرها الفشل ، فمهما يكن حسن نية أنصار هذه الجهود والحكومات ، فإن الفشل يزيد من تسمم المناخ الدولي ، ويعرض للخطر فكرة السلام ، وهي الأمل الوحيد لدينا لمستقبل أفضل للعالم ... فلنركز ونحشد طاقات أولئك الذين يؤيدون فكرة السلام لإنشاء محكمة دولية ذات تشريع ملزم ، وهكذا نوفر ونعد المتطلبات التي لا غنى عنها لتحقيق أي تقدم جيد ... " . (36)

وفي فترة الحرب الباردة بين امريكا وروسيا، كانت فرص السلام بعيدة بشكل خاص ، وفيما يلي صورة مقال ظهر في الصفحة الأولى من جريدة ، (دنفر بوست) في اخر يوم من شهر فبراير سنة 1948 "... ان واحدا من كل خمسة من مواطني "دنفر" يؤيدون ضرب روسيا بالقنابل الذرية فورا ، طبقا لاستفتاء أجراه مكتب البحوث لجريدة دنفر بوست" وقد كان السؤال ونتيجته كما يلي : متى تؤيد استعمال القنبلة الذرية ضد روسيا ؟ ... ألآن ؟ أم حين نهاجم فقط ؟ أم لا تؤيد ذلك على الإطلاق ؟

" الان "	=	18٪
" حين نهاجم "	=	54٪
" لا يؤيد مطلقا "	=	28٪

وقد استخلص العلماء الأمريكان من هذا الاستبيان ان الشعب الأمريكي يرفض المغامرات وهو محب للسلام . (37) وحول نفس الموضوع يرى روبرت غلبن أن السعي الدؤوب نحو الحرب متعلق أساسا برغبة القوى الكبرى بالسيطرة والهيمنة على غيرها من المجتمعات . فهذه القوى الكبرى تعتبر الحرب "آلية طبيعية" لا بد منها لأنها تهدف إلى إعادة ترتيب الوضع العالمي القائم لصالحها وذلك بخوض "حرب باردة أو ساخنة" ، أو قد تتورط في نزاعات ثانوية محدودة هنا وهناك على شكل "حروب بالنيابة" بقصد خدمة مصالحها الأمنية والاقتصادية الحيوية . وتتميز جميع هذه المحاولات بغياب العامل الأخلاقي والقيم الإنسانية النبيلة طالما كان الهدف النهائي هو إيجاد وضع جديد يعزز مصالح الأطراف المهيمنة . وعليه فإن حتمية الحرب أو عدمها متعلقة بكيفية تحقيق المصالح الذاتية . فالمصالح تقود المبادئ في التعامل بين الشعوب والدول .(38) ومن جهة أخرى فقد أدت الاختراعات العلمية والتقنية في القرون الماضية إلى زيادة ملحوظة في تقنية الأسلحة . وظهر أن نشوب الحروب قد أخذ طبيعة دورية بدورة تصل ذروتها كل خمسين عاما . ولقد كانت هذه الحروب مختلفة طولا

وقصرا ، إلا إنها وصلت ذروتها في الطول في القرن العشرين عندما تجاوزت مددها لعدة أعوام كما حصل في حروب العالم الأولى والثانية وفي حروب الشرق الأوسط وبين العراق وإيران وحرب فيتنام .(39)

3) ماذا عن العنف البشري ؟

تعتبر مشكلة العنف من أبرز المشاكل الكبرى التي تناولتها النظريات الاجتماعية والسياسية . وهي مشكلة يرجع تاريخها إلى ظهور المجتمع المتناقض . ومنذ ذلك الحين ما تزال ظواهر العنف ومظاهره المتعددة موضع التأملات الفلسفية والبحوث الاجتماعية السياسية .

فماذا يمثل العنف الاجتماعي السياسي . وما هي طبيعة هذه الظاهرة ووظائفها ودورها في الحياة الاجتماعية ؟ ان حدة الجدل النظري المثار حول هذه المسائل لا يحددها فقط تعقد عملية المعرفة العلمية لهذه الظاهرة ذات الوجوه المتعددة والتي هي ظاهرة العنف الاجتماعي ، والقوانين الخاصة لعملها ، وحركة وتعدد مظاهرها في حياة المجتمع ، وتنوع ارتباطها بظواهر الحياة الاجتماعية الأخرى . ان الأمر قبل كل شئ هو أن مشكلة العنف الاجتماعي لا تبدي طابعا أكاديميا فقط ، وانما سياسيا أيضا ، ففيها تتقاطع وتنعكس أكثر المواضيع السياسية حدة في السياسة والاقتصاد والأخلاق والقانون والتاريخ وعلم النفس والموازين العالمية والثورة العلمية والتكنولوجيا . وترتبط مشكلة العنف على نحو وثيق بممارسة الصراع الطبقي واستراتيجية وتكتيك حركة التحرير الثوري . وهي تمس مباشرة المصالح الأساسية للطبقات والأمم والدول ، وتخص مصير كل شخص وكل البشرية في مجموعها وتكتسب مشكلة العنف معنى خاصا في ظروف تناقض الأنظمة الاجتماعية الاشتراكية والليبرالية والرأسمالية ، والتطور المتلاحق للثورة التكنولوجية، وخصوصا في ميزان إنتاج النماذج الحديثة لأسلحة الدمار الشامل ، وسباق التسلح الذي لا يتوقف ، ومحاولات الأوساط الفوضوية عرقلة سير التاريخ بشتى الوسائل بما فيها تهيئة الأرضية والمناخ لمزيد من العنف بغض النظر عن الخلفية الأيديولوجية لهذا الفكر أو ذاك ، واثبت هذا الفكر أن ظاهرة العنف الاجتماعي والسياسي ليست بابا غير قابل للتغيير ، وشيئا ثابتا متحجرا على الدوام ، فهي في تطور مستمر مع تطور الحياة الاجتماعية ذاتها ، وتتبدى في محتواها وأشكال تظاهراتها تغييرات كمية ونوعية . وربما لهذا السبب نلاحظ تدفق سيل هائل من المؤلفات حول العنف والصراع المعاصر . واتساع الأبحاث في هذا المجال وغزارتها في الجامعات الأوروبية والأمريكية جعلا عالمي الاجتماع لوس ورايفا يلاحظان بشيء من الدعابة أن "الاوضاع العنيفة والمتأزمة تشكل موضوعا احتل على الدوام ويحتل الان افكار البشرية اكثر بالطبع من اية مسألة اخرى ، اللهم الا مسألة الله والحب " . وقد خصص العديد من المؤلفات والاعداد

الخاصة من المجلات لمشكلة العنف ، وكذلك مناقشات طلابية ومقالات صحفية وأصبحت هذه المسالة موضوع جدل مؤتمرات علمية خاصة واجتماعات عالمية . وقد ظهر في اوروبا في السنوات الاخيرة علم جديد هو " علم العنف " أو ما يعرف بالإنجليزية (Violencologie) . وحسب رأي مؤسسيه ، تتألف وظيفته من دراسة الاشكال المتعددة لمشكلة العنف ، ومصادر والية ايضاح هذه الظاهرة ، وطرق ووسائل تلافيها . وقد كتب عالم الاجتماع الامريكي نيبورغ (Nieburg) يقول : " ترتبط مشكلة العنف السياسي بأية قضية هامة في علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية ، كما ترتبط بأية مشكلة في الحياة الاجتماعية والسياسية ... " ، ومع ذلك ، وحتى زمن قريب لم تعر العلوم الاجتماعية بشكل ظاهر أي اهتمام ولم تتخذ أية دراسة جدية حول الحيوية السياسية ونمو ظواهر العنف ، معتبرة التصرف العنيف كفعل خارج عن العادة وغير سوى أي فعل ينم عن تحريض .(41)

ويقول نيبورغ مفسرا : "ينجم عن قصر تفكيرنا العلمي الذي يستخف بمعنى هذه الظاهرة الحقيقي ودورها ، قلقنا وشعورنا بالخطر المشاهد اليوم امام موجة العنف المتزايدة" .(42)

ولقد طرح العلماء المعاصرون العديد من التساؤلات حول ظاهرة العنف : ماذا تمثل ظاهرة العنف ؟ قانون الحياة ام انتهاك هذا القانون ؟ اهي عدوة الانسان والتقدم والنظام ، ام هي على العكس اساس هذه الامور الضرورية ومصدرها ؟

أهي وسيلة عقلانية للعلاقات السياسية ام أداة أفناء ذاتي ؟ أهي نتيجة العادات المكتسبة والثقافة ام تقررها بعض الغرائز الطبيعية والفطرية ؟ هل العنف انعكاس للمرض ام هو أرادي للسلوك البشري ؟ ام هو ارتكاس عادي واعي ارادي يستطيع فاعله ان يتحمل نتائج ما يترتب عليه ؟ وهل يستطيع المجتمع ان يستدرك ويزيل أسباب ومصادر العنف من الممارسة الاجتماعية ام انها سوف تتلاشى من تلقاء نفسها ؟ (43) .

هذه الاسئلة مجتمعة تسببت في بروز اختلافات شديدة في الواقع النظري (المنظور السوسيولوجي) وتبعا لذلك برزت عدة تفسيرات ومدارس الخصها فيما يلي :

1. التفسير الماركسي – اللينيني للعنف الاجتماعي والسياسي :

كان كارل مارس اول من صاغ المفهوم العلمي الديالكتيكي المادي للعنف الاجتماعي ، ولطبيعته ودوره . شاركه في الصياغة فريدرش أنجلز . . وقد قام الاثنان بإجراء التحليل النظري للعنف المرتبط عضويا بمجموعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في مجتمع تحت الدرس ، في الشروط الملموسة لعصور محددة . وبفضل المدخل الاجتماعي التاريخي

لدراسة العنف ، المعتبر كوسيلة حل المتناقضات الطبقية ، فقد أصبح بأمكانهما اكتشاف قوانين وألية عملها . ان وصف الاشكال الخارجية والاعراض الصريحة للعنف ، الذي كان سائدا في أفكار ونظريات ما قبل الماركسية ، قد حل محله تحليل موضوعي فعلا لمكان ودور العنف في الامتداد التاريخي . ومما يميو ايضا المنهج الماركسي في دراسة مشكلة العنف هو ان تحليلها يتم من وجهة نظر موقف اكثر الطبقات ثورية ، البروليتاريا ، وكذلك مصالح التقدم الاجتماعي .

كان كارل ماركس يرى التاريخ من وجهة نظر هؤلاء الذين يصنعونه ، وكان يربط عضويا الابحاث النظرية بمهمات وغايات الطبقة العاملة السياسية . وبهذا ولد علم الفلسفة الماركسية وتطور متلاحما مع السياسة ، وكأساس لنضال البروليتاريا .

ان الرؤية الماركسية لظاهرة العنف ترتكز على منهج اتحاد التاريخ والمنطق ، المجرد والملموس ، الذاتي والموضوعي . وقد كرس كارل ماركس وانجلز وكذلك من بعدهم لينين ، أعظم الاهتمام لمشكلة العنف في أعمالهم الفلسفية والاجتماعية ، ودرسوها قبل كل شيء في اطار نظرية الاساس والتركيب ، وقوانين التطور الاجتماعي والصراع الطبقي والثورة الاجتماعية والدولة والسلطة السياسية ، وديكتاتورية البروليتاريا والدفاع عن المكاسب الاشتراكية ضد الثورة المضادة الداخلية والخارجية ، وربطها بشكل جذري باستراتيجية وتكتيك حركة التحرير الثورية .(44)

لم يكن أي واحد من مفكري العصور الماضية بقادر على اكتشاف قوانين الحياة الاجتماعية والتقدم التاريخي ، بالنتيجة اعطاء تفسير نظري صحيح لمشكلة العنف ، لانه فور وصول البحث عن القوانين والظواهر إلى أسس عميقة بشكل أو بآخر ، يدخل الباحث حتما في تناقض مع المصالح الوثيقة للطبقة الحاكمة . وعليه فأن التحليل النظري للعنف ، ولطبيعته ودوره ومكانه بين بقية الاحداث الاجتماعية تملي ضرورة اعداد مفهوم شامل لهذه الظاهرة قبل أي شيء ، وتحديد مناهج ومقاييس تصنيف مظاهرها المختلفة والقيام بدراسة جهاز التعليم وألية عمل العنف في الممارسة الاجتماعية – السياسية . ويتطلب أيضا فحص هذه المشكلة من زاوية الديالكتيك الماركسي وفي إطار دراسة العلاقات المباشرة والمعكوسة بين ظاهرة العنف وسائر الظواهر الاجتماعية . ومع أنه غالبا ما يستخدم " العنف الاجتماعي " و "العنف السياسي" مترادفين في الحياة اليومية وحتى في المؤلفات العلمية ، فأنهما مختلفان بعض الشيء عن بعضهما البعض .

ان لمفهوم "العنف الاجتماعي" معنى ومحتوى لفظا أكبر بلا شك من معنى "العنف السياسي" . وعمليا تتعلق بالاول كل مظاهر القوة والقمع في الحياة الاجتماعية ، بما فيها العنف السياسي وقد فرق كارل ماركس بين العنف الاجتماعي والعنف السياسي من خلال

تحليله لجوهر الدولة . فالعنف السياسي يظهر مع ظهور الدولة ويدوم بدوامها. اما بالنسبة إلى العنف الاجتماعي المتخذ صفة القمع ، فقد كان يوجد قبل ظهور الدولة وسيبقى بشكل أو بآخر بعد زوالها ، فاقدا بالطبع طابعه الطبقي . وقد كتب لينين يقول : "تمارس سلطة القمع في كل جماعة بشرية" مظهرا ان العلامة الفارقة للدولة ليست في القدرة على القمع وانما في "...وجود طبقة خاصة من الافراد الذين يمسكون بالسلطة" .

ان العنف السياسي قبل كل شيء هو عنف منظم ، يتبع غايات سياسية محددة على الصعيدين الداخلي والخارجي ويرتكز على العمليات الارهابية أو تدخلات عسكرية كثيفة لحل المشاكل السياسية العالقة (45) .

لقد نظرت الماركسية – اللينينية إلى العنف السياسي كعنف اجتماعي تاريخي وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المتناقض ، شارحة العلاقات الملموسة والتناقضات والصراع الطبقي . وقد ظهرت في مرحلة معينة من التطور التاريخي ، مع ولادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، كشرط أساسي لاستغلال الانسان ، ومع تقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة ، وتشكل الدولة واجهزة سلطتها مثل الجيش والشرطة والقوانين والمحاكم وغيرها . والعمل الاساسي لسلطة الدولة ذات المجتمع المتناقض هي حماية وتقوية النفوذ السياسي والاقتصادي للطبقات المسيطرة ، وحماية امتيازاتها ضد اعتداءات الطبقة المسحوقة ، وسلب واستعباد البلدان الاخرى .

كتب لينين يقول : "كل الطبقات القامعة تحتاج لتحافظ على سيطرتها إلى وظيفتين اجتماعيتين : "الجلاد والكاهن" .

وأشار لينين إلى ان كل آلية سلطة الدولة في أي مجتمع معدة بشكل خاص لكي "تستعمل العنف بصورة تلقائية وترغم الناس على الخضوع لها" . والعنف الاجتماعي هو النتاج الطبيعي والحتمي للمجتمع القائم على الاستغلال والارهاب الرسمي . وكما هو معلوم فأن العنف الذي يولد مع ظهور الطبقات والدولة ، يصبح العنصر الملازم للعلاقات الاجتماعية والحياة السياسية . وقد أشار ماركس إلى الطبيعة الطبقية لكل الحكومات المستغلة ، وقال : "كانت الدولة قديما وقبل كل شيء دولة ملاكي العبيد لقهر العبيد ، كما كانت الدولة الاقطاعية جهاز النبلاء لاذلال الفلاحين الارقاء المسخرين ، والدولة الرأسمالية الممثله للقوى البورجوازية هي أداة أستغلال البروليتاريا" .

لقد تعاظم دور ومعنى العنف بشكل فائق مع التعقيد المتزايد للتنظيم الاجتماعي – السياسي المستغل للمجتمع ، ومع أتساع المجال وضخامة النشاط لسلطة الدولة حارسة

مصالح الطبقات المسيطرة ، مع التمايز الاجتماعي المتصاعد للمجتمع ، ومع زيادة التناقضات والصراع الطبقي ، ومع التقدم العلمي والتقني وفي ميدان الانتاج واستعمال مختلف انواع الاسلحة ، وكذلك مع تطور وسائل الاتصال الكبيرة . وبالنتيجة فأن كانت تناقضات اجتماعية معينة قد أملت الظهور الحتمي للعنف ، فمن الطبيعي اذن ان نفترض انه بسبب نفس الضرورة التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة في التاريخ كوسيلة لحل التناقضات الطبقية والصراعات الاجتماعية – السياسية ، فأنها يجب ان تختفي حتما بعد تصفية أخر تشكيل متناقض اقتصادي واجتماعي ، أي الرأسمالية ، ونشوء العلاقات الاجتماعية الشيوعية وبناء المجتمع عديم الطبقات . (46)

ان العنف الاجتماعي مفهوم معقد بشكل خارق للعادة ، في مواصفاته الخارجية (الكمية) والداخلية (النوعية) . فهو يحتوي في ذاته على مظاهر القوة في الحياة الاجتماعية والغايات والمحتوى الطبقي والاتجاهات . وانطلاقا من التحليل الديالكتيكي والمادي للممارسة الاجتماعية السياسية التاريخية ، وشروط وأشكال عملية التحرير الثوري ، يمكن تعريف "العنف الاجتماعي" في الدرجة الاولى "كأداة للدكتاتورية الطبقية" تؤلف وسائل الدفاع عن مصالح وبلوغ غايات الفئات الاجتماعية المسيطرة ، وحل التناقضات بين الطبقات والدولة ، والنزاعات الحربية والسياسية ، وفي الدرجة الثانية يمكن تعريفه كأداة للصراع الطبقي من أجل الديموقراطية عموما ، تضطر الجماهير الشعبية للالتجاء اليها في انتفاضها ضد قوى الطغيان والقمع والاستغلال ، للدفاع عن مصالحها وحقوقها وحريتها واتمام الضرورة التاريخية للمد التقدمي للمجتمع .

لقد وجد العنف الاجتماعي تعبيره الملموس في العمل أو في تهديد العمل من قبل مجموعة أو طبقة أو دولة أو جهاز اجتماعي محدد ، متعدد الاشكال والمناهج ووسائل الظلم المباشرة وغير المباشرة ، والقمع (سياسية ، اقتصادية – عسكرية – قانونية الخ ..) بالنسبة لمجموعات اخرى وطبقات ودول واجهزة اجتماعية ، لتأمين الاستيلاء والمحافظة على السيطرة السياسية والاقتصادية ، والحصول والحفاظ على الاستقلال والسيادة والحقوق والامتيازات المختلفة ، وارضاء الغرور القومي وسواها ، وتحديد مصالح الجزء المعارض ، وخضوع البعض لارادتها . وهكذا يطبق العنف السياسي في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والروحية . ويمكن ان يطبق على أفراد (يمثلون مجموعات اجتماعية معينة) أو طبقات أو امم أو حكومات أو اجهزة اجتماعية عالمية . وإذا انطلقنا من الاشكال الخارجية لمظاهر العنف في الحياة الاجتماعية ، متخذين مناهج ووسائل أستعماله كقاعدة ، فأن العنف الاجتماعي يمكن ان ينقسم أصطلاحا إلى مجموعتين كبيرتين : العنف المباشر ،

المترافق باستعمال القوة الفوري (حرب ، عصيان مسلح ، اضطهاد سياسي) والعنف غير المباشر (المخفي) دون الاستعمال الفوري للقوة (عدة أشكال من الضغط الفكري والنفسي والتدخل السياسي والحصار الاقتصادي) ، أو عندما تكتفي السلطة بممارسة التهديد بأستخدام القوة (الضغط السياسي ، والانذار الدبلوماسي) .

لقد تغيرت أشكال الاستغلال والقمع عبر التاريخ ، ولكن طبيعة هذا العنف بقيت على حالها . فسلاح القوة كان ينزل إلى الشارع لحسم الصراع القائم داخل المجتمع .

تأخذ مظاهر العنف الاجتماعي ، بمحتواها وموضوع تطبيقها ، منحنى سياسيا عسكريا اقتصاديا ايديولوجيا اداريا . وتتميز كل من هذه الاشكال بدورها عن الاخرى بمناهج خاصة وإشكال ملموسة لاستعمال العنف في الحياة الاجتماعية . ولكن المقاييس الرئيسية لتصنيف العنف وتمييز أشكاله المتعددة ليست طبعا خصائصه الحاسمة المتعددة الانواع ، وسماته وعلاماته الخارجية ، ولكن تفريق هذه الظاهرة الذي يتعلق قبل كل شيء بطبيعتها الطبقية الاجتماعية . وكان لينين قد رفض التفسير المجرد للعنف الذي وضعه علماء أوروبا ، وأوضح ان كل مظاهر العنف تتعلق بسياسة الطبقات وطبيعة النظام الاجتماعي . وأخذ على سبيل المثال أحد أشكال العنف كالحرب ، فكتب يقول "توجد هناك حروب وحروب ، يجب ان نعرف كيف نحدد الظروف التاريخية التي تنتج منها الحرب ، والطبقات التي تقودها والغاية التي تهدف اليها ...والا فأن أعتباراتنا حول الحرب لن تكون سوى احاديث جوفاء لا محالة ، ومجالات عقيمة ولفظية خالصة " . (47)

وحسب النظرية الماركسية فانه لا وجود للعنف الاجتماعي خارج العلاقات الطبقية وخارج السياسة . وإذا كانت السياسة هي التعبير المركز للمصالح الاقتصادية ، فأن العنف الاجتماعي بدوره هو التعبير الاكثر تركيزا للعلاقات السياسية، ووسيلة تحقيق السياسة نفسها . وفي أحكام العنف الاجتماعي تتجلى مصالح الطبقات وادراكها وارادتها ، ولها دوما اتجاه اجتماعي محدد بالنتيجة . وان الاداة الرئيسية للكفاح من أجل السلطة هي استعمال مختلف وسائل وأشكال الضغط المحدد بالشروط التاريخية الملموسة ، والتوازن الفعلي للقوى الطبقية ودرجة حدة نضالها . وهكذا فالعصيان المسلح مثلا هو إحدى الطرق الممكنة للثورة الاجتماعية التي تمثل نقطة الذروة في الصراع الطبقي ، غايتها انتقال السلطة من طبقة إلى أخرى . وعليه فان النظرية الماركية تؤمن بأن التغير الاجتماعي لا يتم الا بواسطة السلاح الذي يحسم الاجابة على السؤال : من يأخذ ماذا وكيف ولماذا ومتى ؟ فالرجال يصنعون تاريخهم بأيديهم من خلال الاحتكام إلى السلاح بإعتباره "اله العدالة" .

لقد أكد منظرو الماركسية ان الحرب واعمال العدوان والعنف وتهديد حرية الشعوب ، تنبع من سياسة الامبريالية التي تنبثق من حقيقة وجود "الصراع الطبقي الدولي" . وخلف كل مظاهر العنف الثوري توجد أيضا قوى اجتماعية حقيقية – طبقات ثورية ، صفوف اجتماعية تقدمية ، جماعات تعبر بمختلف الاشكال عن احتجاجها على تناقضات النظام الرأسمالي ، وترد بالعنف على عنف البورجوازية الرأسمالية . من هنا يقول الماركسيون ان العنف الثوري الممارس ضد قوى الاستغلال والقمع والاضطهاد على كافة المستويات هو حق مقدس لكل شعب يقود معركته من أجل تقرير مصيره اجتماعيا وسياسيا .

ان الصراع الطبقي والحركات الثورية والثورات والعصيانات والحروب وسائر مظاهر العنف الاجتماعي تنتج في النهاية عن ظاهرة التناقضات . وقد كتب ماركس يقول : " ان الثورات هي قاطرات التاريخ المحركة" . كما قال أنجلز ، متحدثا عن الحتمية التاريخية والدور البناء للعنف الذي تلجا اليه الطبقات التقدمية في صراعها لقلب العلاقات الاجتماعية الهرمة ، أنه في هذه الحالات بالتحديد يصبح العنف "الاداة التي تنتصر الحركة الاجتماعية بفضلها وتمزق الاشكال السياسية المتحجرة والميتة ..." اما بخصوص العنف في العلاقات بين الدول والمجتمعات فقد اكد لينين : " الحروب الوطنية ضد القوى الامبريالية ليس فقط ممكنة ومحتملة ، انها حتمية ومطردة وثورية ..." (48)

ان الناظر للواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية يلاحظ اندلاع العديد من الثورات المسلحة أو ما يسمى بحرب العصابات الشعبية التي استطاعت ان تحقق النصر على القوى الإمبريالية مثل ثورة كوبا والصين وفيتنام والجزائر وأفغانستان وغيرها . ولكن المد الثوري تراجع تماما بعد سقوط المنظومة الاشتراكية في عان 1990 وعادت الهيمنة الإمبريالية تتجسد من جديد في سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مقاليد السياسة العالمية .

لقد فشلت الشيوعية في سياستها الاجتماعية والثورية لانها أخفقت في فهم الديالكتيك لاحداث التاريخ والحياة الانسانية . اذ لا يكفي ان نبرز مظاهر الظلم والظالمين وان نتصدى بقوة السلاح ، بل من الواجب خلق الارضية لمجتمع الكفاية والعدل ، وهذا الهدف فشلت الشيوعية في تحقيقه ، فتراجعت واختفت من التاريخ المطل على القرن الحادي والعشرين وأصبحت ذكرى .

ان ميزان القوى (اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا) هو الذي يحدد نتائج الصراع والاصطدام بين أرادتين . أما الحديث عن المثل العليا والاكتفاء بلعن الاخرين فلن يقود إلى

الا في حالة أمتلاك البديل الاجتماعي والاقتصادي القادر على حل التناقضات القائمة .

ومن هنا نتسائل : هل العنف ظاهرة حتمية ؟

لقد حلمت أجيال بشرية عديدة بمجتمع دون عنف ، دون نزاعات والصراع ، دون حروب وصدامات . وظهرت عدة نظريات وفلسفات وايديولوجيات ومذاهب حول هذا الموضوع ، أشرت إلى بعضها في ثنايا كتابي هذا . ولقد انكبت أفضل العقول البشرية على دراسة حل هذه المشكلة الازلية . ومع ذلك بقيت هذه الاحلام طويلا أوهاما عقيمة . وكانت قوانين الحياة الاجتماعية للانظمة الاستعبادية الاقطاعية والرأسمالية والديكتاتورية التسلطية أقوى من الطموحات البشرية ، وعبثا حاول الناس السيطرة عليها واخضاعها لأرادتهم . وبقيت الحروب وأشكال العنف الاجتماعي الاخرى رفيق البشرية الملازم لها . وقد كتب انجلز يقول : "ان ربة التاريخ هي أكثر الالهة دموية ، تدور عربتها فوق بحار من الدم وتلال من الجثث" (49) . لقد آمنت جميع المجتمعات ومارست إيمانها عمليا بان المشاكل لا تحسم الا بالقوة . ورغم هذا الكم الهائل من النظريات والمواقف فقد بقي العالم منقسما إلى انظمة اجتماعية متصارعة ومتعارضة ، حيث ما زال هناك قامعون ومقموعون وطبقات وقوميات مقهورة ، ولا يبدو في الافق ان هناك حلا للصراع اللهم الا محاولات الهروب إلى الامام واشعال نيران الحروب لتكتوي بها الشعوب حتى تشعر بأهمية السلام فتعمل من أجله ولو إلى حين ، لتعود الكره ثانية ، وهكذا دواليك إلى ما لانهاية .

ان التجربة التاريخية – التي لا يجوز تجاهلها بحجة ضرورة نسيان الماضي – تشهد بأن سياسة "توازن القوى" تساهم في التوتر الدولي وسباق التسلح ، وانها لا تبعد خطر حرب جديدة بل تجعله اكثر احتمالا . لقد أصبح أختلال نظرية "توازن القوى" ونظامه واضحا بصورة خاصة في الظروف الحالية (القرن العشرين) . ويعترف علماء الاجتماع والسياسة "بأن مفهوم توازن القوى قد عفى عليه الزمن ولايلبي مطلقا حاجات البشرية المعاصرة الحقيقية ... ان الخطأ الاساسي لسياسة "توازن القوى" هو أنها قد أخفقت مرارا وآلت إلى حرب شاملة" . وحتى سياسات الانفراج الدولي لم تكن اكثر من فترة لالتقاط الانفاس تمهيدا للاستعداد لجولات جديدة من الحروب . .

لقد أعد عالم الاجتماع الامريكي غيتنغ (Getting) جدولا إحصائيا جديدا ، قارن فيه بين عدد الحروب وعدد القتلى في مختلف الحقب التاريخية . وتبعا للمعطيات التي حصل عليها ، يمكن وضع قانون يقول بأن عدد الحروب وضحاياها يتعاظم أثناء عملية تطور الحضارة . ولقد أسمى غيتنغ هذا القانون "عملية حلزون الموت" .

وهكذا ، ففي في الاعوام (1820 - 1859) قتل خلال 92 حربا حوالي 800 ألف انسان، أي واحد بالألف من عدد سكان الارض الذي كان في ذلك الحين (حوالي مليار انسان) . وفي الاعوام (1860 - 1899) مات 4.6 مليون انسان في 106 حروب ، أي أربعة بالالف من السكان (الذين بلغوا في تلك الفترة 1.3 مليار انسان) .

وفي عام 1900 - 1949 قتل خلال 117 حربا 82 مليون انسان أي حوالي 4٪ بالمئة من السكان (أكثر من 2 مليار شخص) . (50)

وفي الفترة من (1950 - 1990) قامت عدة حروب قتل فيها حوالي ثلاثون مليون أنسان وخاصة قتلى الثورات الجماهيرية . وإذا ما قامت حرب نهاية القرن العشرين فمن المتوقع ان يموت مئات الملايين من البشر في سياق الاعتماد على القنابل الذرية والهيدروجينية والنيوترونية . فهل يكون القرن الحادي والعشرين هو قرن الحروب النووية وبالتالي نهاية العالم ؟ سؤال هام سوف يشغل بال البشرية اعتبارا من بدايات القرن الحادي والعشرين .

طبعا يمكن ان ينظر إلى هذا النوع من التوقعات بصور مختلفة ، لكننا نعتقد انه ينبغي على أية حال لمعاصرينا ان يدركوا ان السياسة التي تزيد من التهديد باستخدام السلاح النووي واعداد استخدامه تصبح خطرة أكثر فاكثر على البشرية .

4) سوسيولوجيا العدوان

ان جعل الظواهر والعمليات الاجتماعية في الحياة البشرية "بيولوجيه" في مجملها أحد الاتجاهات التقليدية في الفكر الاجتماعي الغربي ، كما يلاحظ القارئ في حديثنا عن العنف . وأنطلاقا من مواقع المثالية البيولوجية ، فأن عددا لا بأس به من علماء الاجتماع الغربيين يوضحون ان نمو المجتمع وكل الفعالية الاجتماعية للاشخاص يتعلق قبل كل شيء بالطبيعة الفيزيائية للانسان ، وخاصة الانثروبولوجية (المتعلقة بعلم الاجناس) .

وهم يفسرون عدم كمال التنظيم الاجتماعي والسياسي والخصومات والنزاعات الطبقية والصدامات والصراع في الميدان العالمي ، قبل كل شيء بعدم كمال الطبيعة البيولوجية للانسان الذي لايزال ذا علاقة وثيقة وراثية مع مملكة الحيوان التي أفلت منها في زمن حديث نسبيا . فالطبيعة البشرية التي لا تناسب المستوى الحالي لتطور الحضارة وشروط الحياة الاجتماعية هي أصل كل الكوارث في الحياة الاجتماعية . انهم يعتبرون أن أحد أخطر مظاهر عدم التلاؤم في الوسط الاجتماعي والسمات الحيوانية الموروثة التي يفترض ملازمتها للانسان ، نشاط المورثات التي تحدد رد فعله بسلوك عدواني ، وحاجته الجامحة إلى العنف وإلى

السيطرة على الرجال الاخرين ، وهما العاملان المعكران للانسجام الاجتماعي والسلام . فالانسان بالنسبة لهم مخلوق "لا-أجتماعي" (asozial) . [51]

ان التعطش للعنف والعدوان غريزة فطرية للطبيعة البشرية والمنبع الاساسي لكل النزاعات الاجتماعية في الحقبة المعاصرة . هذه هي النظرية الاساسية لهذا المفهوم المنتشر بشكل واسع في علم الاجتماع الاوروبي والامريكي .

ويبين مؤلفوها أن الرجال يشنون الحروب ويقودون الكفاح الثوري ويقومون بعصيانات وثورات وانقلابات وأعمال عنف أخرى ، فقط لان غريزة العدوان الموروثة هذه والتي لا تخمد هي التي تقودهم إلى ذلك .

وايد هذا التوجه العديد من الباحثين من امثال مارغريت ميد وبيتر كوبر وفيرنر ليفي وديتر سينغهاس وكارل لورنتس وغيرهم .

أن هذا المنهج الذي يجمع بين سلوكيات الانسان والحيوان هو منهج ضعيف لان المقارنة لاتأخذ بعين الاعتبار الفروق البيولوجية كما انها تبسط الامور بشكل بدائي وغير مقبول .

بحسب النظرية التي صاغها عالم الانثروبولوجيا النمساوي اوردري (R. Ardrey) عن الحتمية الاقليمية ، فأن أصول كل مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية بما فيها الحرب من أجل الدفاع عن الملكية وعن الارض أو من اجل الحصول عليها ، هي واضحة في وراثة الطبيعة البيولوجية البشرية . ويبين أردري ان الانسان مستعد وراثيا للقيام بأعمال عدوانية عنيفة ، وهو عاجز امام غزائر طبيعته الخاصة التي تعود بشكل غير قابل للعكس إلى النزاعات الاجتماعية وإلى الصراع . وأن الرجال مهما بلغت قوتهم لا يستطيعون ممارسة رقابة منطقية وفعالة على مظاهر عدوانيتهم . " عندما ندافع عن ملكيتنا أو سيادة بلادنا ، فدوافعنا هي نفسها دوافع الحيوانات الادنى وليست بأقل فطرية منا" . ويدافع عالم سوسيولوجيا الحرب (بوليمولوجي Pelemolgie) أ لكهك عن مبدأ "الحتمية الاقليمية" باعتبارها عاملا اساسيا للحروب وسائر النزاعات السياسية في العالم المعاصر ، ويذكر أن القيمة القومية الاساسية في عيون الناس هي الارض التي يقطونها وان من المناسب أن نأخذ هذا العامل كنقطة انطلاق في دراسة سلوك البشر العدواني واصل كل انواع النزاعات في الحياة الاجتماعية . ويؤكد عالم الحيوان الانجليزي موريس (Morris) ان " السيطرة هي الغاية الحقيقية للسلوك العدواني ، وفي ضوء هذا التقرير لا يمتاز الانسان في شئ عن كل الكائنات الحية الاخرى" . وللبرهنة على وجود غريزة قاهرة في الطبيعة الانسانية هي الاستيلاء على ارض ما والدفاع عنها ضد اعتداءات الغير ، يستعين انصار وجهة النظر هذه

بوقائع مثل وجود حدود وطنية وفصل الملكيات الارضية الخاصة ، وحتى الميل الملاحظ لدى الاطفال إلى تحديد المناطق التي تخصهم في اماكن اللعب المشتركة . اما عالم الاجتماع الامريكي وايت فيفسر مفهوم "الارض" من وجهة نظر نفسية سيكولوجية فقط باعتبارها "رمز قومي" وباعتبارها عنوان لكرامة الشعب وعزته . (25)

إنطلاقا من الغريزة العدوانية (Agression) يصرح انصار الايتولوجيا الاجتماعية انه لما كانت الوسائل الفطرية التي تخرج من خلالها الميول العدوانية إلى الخارج في شروط معينة ، وبغض النظر عن التغييرات الاجتماعية والتقدم الثقافي تحافظ على نفسها بدون تغيير ، فإن كل محاولات تلافي مظاهر العنف في تاريخ البشرية كانت حتى الان عديمة الجدوى وباءت بالفشل الذريع وعلى كل صعيد .

كتب العالمان زنيبرغ وفيلمان يقولان : " ان المحاولات الدورية لمنع الحرب لم تحصل على نجاح ملحوظ ، لانها كانت تنطلق عادة من الزعم ان نتيجة معاهدات السلام واتفاقات نزع السلاح وبعض تجديدات التشريعات الاقتصادية أو العسكرية كانت قادرة على حل هذه المشكلة الازلية . وبنفس الوقت كانوا يمنحون أهتماما بسيطا جدا لكون الطبيعة البشرية نفسها ، وبشكل مستقل عن كل العوامل الخارجية ، تملك عنصر تدمير ، وان من غير الممكن فهم جوهر ومحرك هذا التدمير الا على أساس دراسة هذه الطبيعة ذاتها ، وانه فقط بهذه الوسيلة يمكننا أيجاد طريقة ناجعة للقضاء على كل مظاهر العنف في حياة المجتمع " . (53)

ولكن من أين تأتي "غريزة العدوان" عند الانسان المعاصر؟

بحسب رأي علماء الاجتماع الغربيين ان الناس يرثونها من أجدادهم القدماء ، بشكل ثابت تقريبا ، وتنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل . ويعود منطق تفكيرهم في الخطوط العامة ، إلى ما يلي : بما ان من المعروف عالميا أن الانسان آت من عالم الحيوان وأن اجداده الاولين مروا بمرحلة طويلة من التطور ، فالانسان يملك حتما اذن السمات والدلائل الملازمة للحيوانات ، بما فيها القاعدة البيولوجية لدوافع سلوكه العدواني . ويعلن ديفيد بيل : "ان الخلاف الاساسي للوجود البشري والطبيعة المزدوجة للانسان (العدوانيه التلقائية والتعطش للنظام) ، غريزة التخريب والطموح إلى الترتيب ...هذه كلها لم تختلف ولم تتغير" . وهكذا فأن طبيعة الانسان ذاتها هي سبب أنعدام الشخصية في ظروف الرأسمالية المعاصرة وأساس كل الاعمال البشرية المعادية للمجتمع ، وكل مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية . وفيها تستقر "غريزة العدوان" القاهرة التي يقال أنها تمثل مظهرا طبيعيا للفعالية الحيوية لكل

فرد . فالعدوان هو الوسيلة الطبيعية لتخطي العراقيل على طريق أرضاء حاجات معينه للانسان الفرد ، وسيلة ليست فقط فطرية وطبيعية ولكنها جزء عضوي من الحياة الانسانية وبواسطة العدوان يعتقد الانسان أنه ل ابد محقق آماله ورغباته على حساب الغير حتى وان ادى ذلك إلى سفك الدماء . فالانسان هو بالطبيعة حيوان قنص ... غريزته الطبيعية هي القتل . وها هو عالم الاجتماع الامريكي فولن (wolin) يقول : "الانسان ليس هو الممثل الوحيد لعالم الحيوان الذي يلجأ إلى العنف ، لكنه الوحيد الذي أبتكر مجموعة كبيرة منقطعة النظر من مناهج ووسائل العنف ، وكذلك نظاما بارعا لاستخدامها ، بهدف السيطرة على الاخرين وضبط سلوكهم الاجتماعي . كما أستطاع الانسان أبتكار نظام بارع من القيم الدينية والمبادىء السياسية والخرافات العلمية التي شرعت العنف وبررت إستعماله بشتى الوسائل وعلى مر العصور ، وبمساعدة الايمان والافكار المسبقة التقليدية والمعتقدات المنطقية ، ساترة ببراعة كل الجوانب المظلمة والخسارة الناجمة عن أستعمال العنف" . (54)

ان "الهاوية المحتومة" بين القوة المادية والتقنية للانسان التي حصل عليها بفضل تقدم المدنية ، وبين طريقة تفكيره وسلوكه "المتوحشة" والموروثة التي سببها عدم تغير الطبيعة البشرية ، هذه الهاوية تميل إلى الاتساع بسرعة ومتناسبة تناسبا مباشرا مع التقدم . وقد كتب عالم الاجتماع كارل لورنتس يقول : "لقد فقدت البشرية المعاصرة أتزانها نهائيا ، لانها تملك بين يديها القنابل العلمية والتقنية وتكامل التكنيك العسكري وارادة العدوان والبطش ..." . ومن الواضح أن مشكلة العنف والعدوان تبدو في التفسير البيولوجي الوراثي كمشكلة تناقضات غير قابلة للحل . ويطلق انصار الايتولوجيا الاجتماعية اكثر التوقعات تشاؤما حول امكانية تلافي الحروب وباقي مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية :ان مظاهر العدوانية الغريزية في الصواريخ النووية الحرارية تضع البشرية على حافة كارثة حيث يعتقد البعض ان تلافيها مستحيل عمليا . لقد هاجم الماركسيون هذا التوجه النظري البيولوجي ، على أساس ان هناك اختلاف جذري بين الانسان والحيوان ، وذلك ان الانسان هو نتاج مجتمعه في حركته وسلوكه وعواطفه وغرائزه. فالاشتراك الديالكتيكي بين "الاجتماعي والبيولوجي" عند الانسان يعني ان طموحاته واعماله هي بنفس الوقت نتاج الظروف الاجتماعية لحياته ولمميزاته البيولوجية . من جهة اخرى فقد اكد علماء الاجتماع ان الظروف السيكولوجيه (النفسية) للانسان تقف وراء عدوانه وحبه لممارسة العنف والقتل .

ويقول انصار التفسير السيكولوجي لظاهرة العدوان في مؤلفاتهم ان جذور كل مظاهر العنف الملاحظة في الزمن الحاضر ، لايجب ان نبحث عنها في المجال الاقتصادي المادي ولا في ظروف الحياة الاجتماعية ولكن فقط في علم النفس الفردي ، وفي العالم الداخلي الذاتي للشخصية . وهكذا فان مشكلة العدوان والعنف في الظروف المعاصرة تبدو لهم لا كمشكلة

اجتماعية ولكن كمشكلة نفسية سيكولوجية. ويصرح عالم الاجتماع الانجليزي ويلسون أنه إذا كان البؤس وعدم التساوي الاجتماعي في الماضي ، الحاضن الرئيسي للعنف في المجتمع ، فقد تغير الوضع الان جذريا . وهو يرى اننا نلاحظ في العالم الرأسمالي المعاصر افراطا في الديموقراطية والحرية ، ومستوى مرتفعا من الرفاهية وكمية كافية من الوقت للتسلية في متناول كل أفراد المجتمع ، وهذا يؤدي مع تدني مستوى وعي الاشخاص ومسؤوليتهم الاجتماعية إلى ضياع الاستقرار الداخلي وإلى انفجار العنف والعدوان . كتب ويلسون يقول : 'يتميز العنف في عصرنا نوعيا عن العنف في القرون الماضية بأنه يمكن ان يعرف في مفاهيم وأبواب علم النفس ... اني لا أقول ان معظم المجرمين هم مرضى نفسيون ... وأنما أقصد أننا لكي نفهمهم ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نفسية انسان القرن العشرين ...' . (55)

وقد أمسك الماركسيون بهذه الاراء وقالوا ان تحول الانسان "إلى أنسان آلي عديم الشخصية ذيل لآلية الانتاج التقنية والجهاز الحكومي ، والتفاقم المتواصل للازمة بين الشخصية والمجتمع الذي يعارضها كقوة هائجة وحتى عدائية ، ويسبب بالتالي لدى الناس شعورا متزايدا بالعزلة والتشكيك والعجز والخيبة تجاه القيم الروحية والاخلاقية التقليدية . وعليه فان أيديولوجية الثورة حسب تفكيرهم وسيكولوجية الاحتجاج تنجمان حتما عن كل ظروف الوجود الاجتماعي للانسان المعاصر وعدم مقدرته على التكيف . كتب عالم الاجتماع الفرنسي ادغار موران يقول : 'دخلت حضارتنا أزمة عنيفة تؤدي إلى تكثيف لم يسبق له مثيل لمظاهر الغرائز الطبيعية الانسانية ولتعقيد الاوضاع النفسية" ، فالانسان حامل للعقد النفسية السيئة . اما العلامة فرويد فقد أشار إلى ان الانسان يختزن في ذاته 'حب الفناء والتخريب والعدوان وحب الذات' . وهذا ما يسميه فرويد بالعدوان الغريزي . ويعتقد فرويد ان الدول مثل الافراد لديها هذا التوجه السيكولوجي . ويقول عالم الاجتماع الارجنتيني غارما (Garma) أن نظرية الغرائز عند فرويد تنطبق على الشعوب والامم بنفس الدرجة التي تنطبق فيها على الافراد...' . ويؤكد أنه توجد في كل شعب 'غرائز كابحة" ذات طابع تخريبي ذاتي إلى جانب "الغرائز الحيوية المتقدمة ، ويحاول غارما الرجوع إلى المبادئ الاساسية لمذهب التحليل النفسي أن يستخلص مظاهر العدوانية وخصوصا أندلاع الحروب . أما الماركسيون فقد رفضوا هذا الموقف النظري وقالوا أن صراع المصالح وصراع الطبقات هو الذي يمهد الطريق للعنف والعدوان والحرب . (56)

وفي كتاب أحدث ضجة في الغرب بعنوان " لم يكن أحد يريد الحرب" لعالم الاجتماع الامريكي وايت ، تعتبر الخصائص النوعية للوعي والسلوك البشري كمنبع للصدمات الاجتماعية والعسكرية المعاصرة . وفي مقدمة هذا الكتاب ، صاغ المؤلف المهمة التي وضعها لنفسه بالطريقة التالية : "ان هدف الكتاب هو البحث عن العوامل النفسية التي تجعل الحرب ممكنة بوجه عام ، برغم ان السلاح النووي والعوامل الكيماوية والبكترولوجيه قد جعلت الحرب حاليا خطرة إلى درجة لم يكن يتصورها أجدادنا . ولكي نتقي حربا عالميَّة ثالثة علينا

أن نفهم الاسباب التي تولد ظاهرة الحرب " . اذن كيف يحاول وايت هذه المشكلة ، وبأية طريقة يحاول أن يجد لها حلا ؟ في رأيه أنه ليست هناك علاقة بين طابع النظام الاجتماعي والسياسة التي تتبعها أوساط اجتماعية معينة وبين مشكلة الحرب والعنف الاجتماعي بوجه عام . ولقد كتب أن أغلبية الناس الداخلين في اتخاذ قرارات مؤيده للحرب في العالم المعاصر -الزعماء واتباعهم- يتخذون القرار بصنع الحرب ليس لانهم يريدونها حقيقية ... إنهم يقومون بذلك لأسباب نفسية نوعية . ولكن ما هي هذه الاسباب النفسية التي تدفع البشرية للقيام بحروب إبادة ؟ إن الحروب تولد كما يظهر ، فقط بسبب سوء تفاهم متبادل بين طرفي الحرب . ويعيد العلامة وايت اندلاع الحرب إلى "الاستنتاجات المغلوطة" لدى أطراف الحرب.(57)

5) ظاهرة الثورة والعصيان :

دراسة الثورة عمل جذاب ، طالما أستمع به الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع والسياسة قرونا طويلة . فمجرد دراما حركة الجماهير كانت كافيه دائما لاثارة أهتمام أو خزع هؤلاء الذين يعملون بدراسة الاحداث الاجتماعية الكبرى وتحديد أسباب حدوثها .

ومن المدهش أنه حدد منذ أرسطو - للمرة الاولى - منابع الثورات ومصادرها فأن المنظرين والمفكرين المتعاقبين عليه قد طرحوا من الاسئلة حول طبيعة هذه الاحداث اكثر مما قدموا من اجابات . (58)

لقد اختلف العلماء في تحديد أسباب حدوث الثورات . فكارل ماركس مثلا يرى الثورات نتيجة لبناء المجتمع ، والثورات بهذا المعنى ، ظواهر سوية ، لانها تقوم بحل التناقضات الاساسية الكامنه في النظم الاجتماعية والسياسية . وهؤلاء الذين تابعوا كارل ماركس وتبنوا وجهة نظره عن المجتمع ، يختلفون فقط حول متى وأين يزيد احتمال قيام الثورة . وتعارض هذا المفهوم الماركسي مدرستان مترابطتان في الفكر الاجتماعي - السياسي . المدرسة الاولى هي المدرسة الوظيفية (Functional) ، التي تهتم بدراسة العوامل المساعدة على ثبات الانظمة الاجتماعية - السياسية لفترة طويلة من الزمن أي بدراسة عوامل السلام الاجتماعي الداخلي والسلام الدولي الغلوبالي . والمدرسة الثانية هي مدرسة ((نظرية مجتمع الجماهير)) التي ترى امكانية حدوث انتفاضة جماهرية في حالة فشل النظام القائم في تلبية رغبات الشعب . وإلى جانب هاتين المدرستين هناك التفسير السيكولوجي الذي يرى ان الثورة تندلع تحت وطأة القهر سواء كان قهرا داخليا ام قهرا خارجيا يتمثل في الاحتلال أو الضغوط . (59)

لقد درج بعض العلماء على وصف الثورة بأنها "عملية دموية لاعادة بناء المجتمع والدولة" . وقال عنها العلامة كرين برنتون بأنها "عملية تغير جذرية للنظام القائم مع كل

قواعده واسسه وقيمه" ويتميز العمل الثوري بالعنف الدموي الذي قد يطول وقد يقصر طبقا للظروف والأحوال السائدة ، يرى برنتون ان الثورة تغير كاسح للاوضاع الفاسدة أو هي رفض لوجود القوى التي تحاول فرض الهيمنة .[60]

اما الماركسيون فيقولون ان الثورة هي المعبر أو مرحلة التحول من حقبة تاريخية إلى اخرى اي زوال نظام متناقض يحل محله نظام خال من التناقضات ، وذلك من خلال استعمال السلاح . فقد كتب ماوتسي تونغ يقول : " ... لا يمكن ان تكون الثورة حفل عشاء أو كتابه مقال أو رسم لوحة ... لا يمكن ان تكون بهذه الرقة واللطف ... لا يمكن ان تكون رحميه ولطيفة ودمثة ومهذبة ... فالثورة انتفاضة جماهيرية مسلحة وعمل عنيف جدا تطيح بواسطته طبقة البروليتاريا بطبقة المستغلين" .[64]

وهكذا فان الثورة تعني بشكل عام عملية ابدال عنيفة ودموية للقيم الاجتماعية والبناء الاجتماعي السياسي ولكافة المؤسسات ولأركان النظام السياسي والاداري . وفيما نلاحظ ان ماركس حصر أسباب الثورة في وجود الصراع الطبقي ، نلاحظ ان هيربرت ماركوزي وفرانتز فانون لا ينطلقون من منطلقات ماركس ، ويرون ان منتسبي مختلف فئات المجتمع يمكن ان يشاركوا في العمل الثوري ، طالما "توفر الوعي الثوري" لديهم .[62]

وفي اعتقادي ان الرغبة في المساواة الاجتماعية تشكل القاسم المشترك الذي يحرك الجماهير نحو الثورة . ذلك ان الأحقاد المتأججة ضد ظاهرة "عدم العدالة في توزيع الخيرات" قد تدفع بالمجتمع نحو الثورة . وعليه فأن وجود نظام سياسي عادل هو ضمان لعدم أندلاع الثورة . فإذا اختفت العدالة ، تعالت الرغبة إلى العنف الثوري . وهذه الرغبة نحو الثورة تتأثر عادة بثلاثة عوامل رئيسية : يتعلق أولها بمسائل نفسية حيث يرى علماء الاجتماع والسياسة ان الثورة كامنة في وضع نفسي مختزن في نفوس المواطنين ، أي ان هؤلاء يلمحون إلى وجود نوع من الوعي الطبقي الذي يشعر بعض الناس من خلاله على انهم ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية المسحوقة أو ذات الحظوظ القليلة أو إلى الطبقة الاجتماعية المتميزة التي تعتقد انها تستحق امتيازات اكثر مما تتمتع به ، ولذا يصبح الضعفاء ثوريين من أجل تحقيق المساواة . وان مايزيد من حدة الصراع الطبقي هو عناصر الحرمان كالمال والجاه والشرف والكرامة[63] .

ربما يشعر المسحوقون انهم لا يتمتعون بمعاملة مناسبة في اطار هذه العناصر ، بينما من الممكن ان يشعر افراد الطبقة العليا انهم لا يحصلون على كل شيء يتناسب مع جاههم وقدراتهم . وهنا تدخل بعض العوامل العرضية لتلهب نار الثورة لدى الجانبين . وتتجم

هذه العوامل العريضة غير المتوقعة عن عوامل متعددة كالشعور بالخوف أو التفوق أو عن نوع من الظلم الناجم عن سياسة معينة أو حدث معين . ويمكن ان تنجم الظروف العرضية هذه اما عن بعض العيوب التركيبية أو عن طريق الصدفة . فالتركيب الدستوري مثلا يمكن ان يعطي شعورا بالخوف لدى فئة من الناس إذا ما كان يعكس مصالح طبقة واحدة ، كما تشكل الضرائب التي تفرضها القلة الغنية على الكثرة الفقيرة احدى هذه العيوب . ومن الممكن ايضا ان تتمخض عيوب تركيبية إذا ما منح الدستور امتيازات متوازنة للطبقات الاخرى , مثال استخدام العلماء والمفكرين من قبل الطبقة الحاكمة لخدمة اغراضها دون منحهم مكافآت تتناسب مع خدماتهم .

ويرى علماء الاجتماع السياسي ان على الدولة ان تبادر إلى الاصلاح في الاجهزة الادارية والسياسية إذا دب فيها الفساد ، لان عواقب ذلك ان يزداد التوتر داخل المجتمع . وعلى الدولة ان تتبنى فلسفة التغيير الايجابي ، لان الاستاتيكية طريق معبد نحو الثورة .(64)

من هنا يمكنني تعريف الثورة بأنها تغير مفاجيء في النواحي السياسية والاجتماعية في بلد ما تنتجة ضرورات اقتصادية قد تتسم بالعنف أو حدوث تغيير جذري في المجتمع كالتغييرات الصناعية والثقافية والعلمية التي لا تتسم بالعنف . ولا تحدث فجأة وتستغرق فترة زمنية معينة , فهي اذن تحول جذري للمجتمع ، أي انقلاب شامل في الحياة بما في ذلك الغاء كل إستغلال من الانسان للانسان وتحطيم الفروق الطبقية التي تزرع التسلط والقهر ، إلى جانب تحرير العلاقات الانسانية عن طريق احلال المساواة المعنوية والمادية ، مع السعي لردم الهوة بين الاغنياء والفقراء من خلال اغناء الفقراء دون افقار الاغنياء . وهناك عدة انواع للثورات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. الثورة الاجتماعية ويقصد بها عملية تغيير واسعة في المجتمع من جهة العلاقات التي تحكم افراده والقيم والضوابط والمعايير التي يخضع لها المجتمع . كما انها تنعكس على العلاقة بين الانتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية وتفسح المجال للتقدم في المجالات السياسية .
2. ثورة ادارية : وهي سلسلة من التغييرات تطرأ على طريقة ادارة المؤسسات في النظام الرأسمالي تحول بموجبها القرار والسيطرة من أصحاب رؤوس الاموال إلى المدراء المحترفين. وقد نتجت هذه الثورة الادارية بسبب نمو الشركات وضخامة رأس مالها وصعوبة ادارتها , كما ان الفساد الاداري يقود إلى الثورة .
3. ثورة اشتراكية ، وهي تتجه نحو تحطيم علاقات الانتاج والغاء ظاهرة الملكية الفردية لوسائل الانتاج ونقل المجتمع من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي .

4. الثورة البورجوازية : وتعني حل التناقضات بين القوى الانتاجية وبين النظام الاقطاعي السياسي أو شبه الاقطاعي ، ومهمة الثورة البورجوازية هي التخلص من المشاكل والعقبات التي تقف امام التطور الرأسمالي ، وهي لا تمس المجتمع البورجوازي بل تمس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وقد انتشر هذا النوع من الثورات بين أبناء الطبقة الوسطى في المدن في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر . وبهدف تحرير الاقتصاد من معوقات نموه في المرحلة الرأسمالية والصناعية .

5. ثورة بورجوازية ديمقراطية : وهي ثورة تشارك فيها الطبقة العالمية والفلاحين بدرجة فعالة ، وذلك بهدف الاصلاح الاساسي للارض ، كما ان مطالب هذه الثورة تختلف عن مطالب الثورات وفي العادة تؤدي إلى اقامة ديموقراطيات وطنية مستقلة .

6. ثورة بورجوازية كبيرة : وهي ثورة يقودها البورجوازيون بدون مشاركة الشعب فيها ، ولا تؤدي إلى تغييرات اجتماعية عميقة الجذور .

7. ثورة بيضاء : تعبير يطلق على الانقلاب السياسي وتغيير النظام القائم وتحقيق أهداف الوصول للسلطة سلميا دون اللجوء لاستخدام القوة واراقة الدماء .

8. ثورة تجارية : وهي التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في غرب أوروبا في اواخر العصور الوسطى وابتداء العصر الحديث ، حيث تمت إزالة النظام الاقطاعي وتحرير الشعب من ارتباطه بالارض ، وتوسع المدن وزيادة التجارة الدولية والتبادل التجاري بين المناطق المتخصصة في أنواع مختلفة من السلع ونمو السوق المفتوحة مع زيادة الثروة الممثلة في رأس المال وليس في الارض ، وقد ترتب على الثورة التجارية ظهور طبقة التجار التي أصبح لها نفوذ اقتصادي وسياسي .

9. ثورة ثقافية : هي عملية تغيير واسعة تشمل عنصري الثقافة المادية والمعنوية لتصبح هذه العناصر اكثر تمشيا مع التطورات والمستجدات والمتطلبات في مجتمع ما ويتم بموجبها وضع خطط تربوية واقتصادية واجتماعية جديدة ، وابرز مثال على ذلك الثورة الثقافية الصينية في عهد ماوتسي تونغ ومعه زملاءه شوان لاي ولين بياو .

10. الثورة المستمرة (Permanent Revolution) وهي تعبير أبتدعه الشيوعي تروتسكي ويقضي بمواصلة الثورة ضد القوى المعادية للعمال وللشعوب . كما سبق ان نادى بذلك كارل ماركس ، حين حض العمال على الاستمرار في النضال وعدم التوقف من اجل القيام بالثورة البروليتارية العالمية وانتصارها في العالم اجمع .

11. ثورة التحرير ، ويقصد بها قيام الشعب بحمل السلاح لطرد المحتلين من ارضه ونيل استقلاله وحريته كما حدث في ثورة الجزائر .

12. ثورة مضادة ، وهو مصطلح سياسي يطلق على الحركات السياسية التي تهدف إلى القضاء على ثورة قامت، وتدمير انجازاتها واحياء المؤسسات السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة وذلك باستخدام السلاح لاسترداد الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة وإعادتها إلى مراكز السلطة . (65)

الباب الرابع

الفكر الإنساني وقضايا الحرب والسلام

1. الفكر الاجتماعي والديني وقضايا الحرب والسلام
2. فلسفة الحروب في الجاهلية والإسلام
3. تاريخ فكرة الحرب

1) الفكر الاجتماعي والديني وقضايا الحرب والسلام :

أكد القديس أوغسطين الذي يعتبر في مقدمة المفكرين المسيحيين الأوائل أهمية قضايا الحرب والسلام . فقد وضع كتابه المشهور " مدينة الله " في فترة شهدت العديد من الحروب المدمرة (354 – 430م) . وتحدث في كتابه عن مدينتين هما : مدينة الإنسان وهي مدينة الحرب ومدينة الله وهي مدينة السلام . فالمدينة السماوية تجتذب إليها المواطنين المحبين للعدالة والإنسانية والسلام ، فهي لا تشتتهم ولا تضيعهم ، بل تربط بهم سبيلا قائما ما بين السلام على هذه الأرض والسلام في السماء . ويتساءل أوغسطين : ماذا يمكن أن تكون الممالك المنعدمة العدالة ، أكثر من عصابات لصوص كبيرة ؟ كما أن عصابات اللصوص ليست سوى ممالك صغيرة ، إنها عبارة عن حفنة من الناس تقف تحت إمرة زعيم ، تتحول من جراء لقائهم ومواعدتهم إلى نوع من العشيرة لتقسيم السرقة . وإذا ما استطاع هذا الكيان السيء أن يكبر بفعل دخول الناس إلى حظيرته ويؤسس المستوطنات ويغزو المدن ويستعبد الشعوب ، فلا شك أنه يطلق عليه عندئذ اسم المملكة التي تتصف بالطمع والعدوان ... " .[1]

وعن أهمية السلام وحيويته كتب أوغسطين يقول : "من يرفض السلام ؟ وحتى أولئك الذين ينشدون الحروب ويسعون لتحقيق الانتصارات يطمحون من خلال الحروب أن يصلوا إلى سلام ذائع الصيت . إذ ما هو النصر إن لم يكن كسر شوكة المقاوم ؟ فإذا ما تحقق النصر جاء السلام . الحرب تدور إذن بغية إحلال السلام ، وبهذا يكون السلام هو النهاية الحتمية للحرب ، وحتى أولئك الذين يريدون أن يزعزعوا السلام الذي يعيشون في ظله ، لا يكرهون السلام بحد ذاته وانما يريدون سلاما من نوع أخر ، يتمشى ورغباتهم . وهذا لا يعني أنهم لا يريدون سلاما على الإطلاق ، وإنما يريدون سلاما يناسبهم . وحتى عندما يكون هناك جبار طاغية يقتل ويفتك بالآخرين ، فإنه يعقد مع أولئك الذين لا يستطيع أن ينتقم منهم شبه سلام ..." .

أما الفيلسوف دانتي فقد تناول قضية السلام من زاوية خاصة ، ألا وهي زاوية توحيد العالم المتصارع في إطار إمبراطورية واحدة . فكتب يقول : " هل كانت الملكية الزمنية ضرورية لسعادة العالم ؟ " ولقد عرف الملكية الزمنية بأنها السلطة التي تحكم جميع المخلوقات الدنيوية .

ويرى دانتي أن أي اتحاد تقيمه جماعة من الناس إنما يعمل لغاية من الغايات ، لذلك أتى بسلسلة من الحجج تشبه تلك التي ساقها أرسطو للتدليل على أن دولة المدينة أفضل من الأسرة ومن القرية . وخلص دانتي من هذه الحجج إلى أن المكانة الأولى بين المجتمعات كافة إنما تكون للإمبراطورية العالمية . وما دام العقل هو الصفة المميزة للإنسان ، فإن غاية الإنسان أو وظيفته هي السعي لتحقيق حياة مطابقة لأحكام العقل ، ويمكن تحقيق هذا إذا كان

هناك سلام عام . فالسلام هو خير وسيلة للإنسان تمكنه من تحقيق أهدافه . ويحتاج كل مشروع تعاوني إلى توجيه وإرشاد ، ولذلك يجب أن يكون لكل مجتمع حاكم يحكمه . وقد أثبت دانتي بهذه الطريقة أن الجنس البشري كله يكون مجتمعا واحدا تحت رئاسة حاكم واحد ، وشبه سيطرة هذا الحاكم بسيطرة الله على الطبيعة " . ... " ولما كانت الأخيرة قد بلغت الكمال بسبب وحدتها ، وجب على الأولى كي تبلغ الكمال ، أن تشمل الناس جميعا في ظل سلطة واحدة . فكلما زاد إدراك القوم للحقيقة قوي اتحادهم ، وكلما قوي اتحادهم كانوا خير الناس وعلاوة على ذلك فإنه من المستحيل أن يستتب السلام بين الناس إلا إذا وجد قاضي عظيم يترفع عن الطمع والهوى ، ويستطيع أن يقضي في المشاحنات التي تقوم بين الملوك والأمراء . وكذلك لا يمكن أن تكون هناك حرية ، الا إذا وجدت في العالم قوة تسمو على الظلم والاضطهاد .[3] وأما المفكر مارسيليوس فون بادوا فقد تحدث عن ظاهرة السلام في إطار حديثه عن ظاهرة الدولة . ففي مؤلفه السياسي " المدافع عن السلام " يرفض مارسيليوس سيطرة البابا على شئون المجتمع والدولة ، لأن ذلك سيقود حتما إلى الصدام المسلح ونشوء حالة " اللاسلم ". وبهذا يقول مارسيليوس أن إدخال الدين في اللعبة ألسياسية سوف يؤدي إلى تفاقم الصراع السياسي والاجتماعي .[4]

لم يقتصر الأمر في معالجات قضايا السلام على مفكري أوروبا ، بل تناول المفكرون العرب هذه الظاهرة ، فقد تحدث الفارابي عن مدينة التغلب التي يتطلع أهلها دوما إلى النضال وحب الحرب . وتحدث ابن خلدون عن عوامل سقوط الدولة ومخاطر الظلم والعدوان .[5]

عالج رجال الفكر في أوروبا مع بدايات القرن الخامس عشر قضية السلام واكن ابرزهم مارتن لوثر الذي دعا المسيحيين إلى الابتعاد عن إشعال الثورات وحركات التمرد . واعتبر مثل هذه الأحداث بأنها أعمال إجرامية خطيرة . ونادى بحكم الله في الأرض لأن ذلك يحول دون الفوضى والإبادة واستفحال الصراعات . وقال أن الإيمان بالدين وممارسته يحول بين المرء وممارسة العدوان . وحول العلاقة بين الناس والحكومة كتب لوثر يقول : "ليس من الصواب بأي حال أن يقف أي مسيحي ضد حكومته ، سواء أكانت عادلة أم جائرة . وليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم . ولهذا السبب أيضا فالعصيان خطيئة أكبر من القتل والدنس والسرقة وخيانة الأمانة ..." . ومن أجل تكريس السلام الاجتماعي رفض مارتن لوثر فكرة " العين بالعين والسن بالسن " ودعا إلى نشر المحبة والسلام بين الجميع .[6]

أما جان بودان فقد أكد أن تمسك الدول بالسيادة المطلقة يقف وراء فشل المساعي للتعايش الدولي ، وطالب باعتماد المرونة في العلاقات بين الشعوب .[7] بالمقابل تحدث الفيلسوف توماس هوبس عن السلام بعد أن حلل بنظريته الرائعة طبيعة السلوك البشري

ووحشيته . وأشاد بدور العقل في صنع السلام ، وبدور العقل في تنظيم الحياة الإنسانية . فعلى قوة العقل التنظيمية يتوقف الانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة الحضارة والاجتماع .

وهذا الانتقال يتم وفقا لقوانين الطبيعة والمعني بها ظروف المجتمع أو ظروف " السلام البشري " . وقد دعا هوبس إلى وجود سلطة عليا قاهرة ذات سيادة مطلقة تملك القدرة على حفظ السلام وتطبيق العقوبات الضرورية للحد من ميول الناس العدوانية والمتوفرة فيهم بالفطرة .

من حيث الجوهر فإن جميع قوانين توماس هوبس هي للسلام والتعاون ونبذ للعنف والصراع المدمر . فالسلام يتطلب الثقة المتبادلة وعلى كل إنسان أن يسعى وراء السلام بقدر ما يأمل في بلوغه . وعليه فإن الدافع الفعال الذي يحمل الناس على تحقيق السلام هو الخوف من العقاب والموت . ولا يتحقق السلام إلا بوجود السلطة المطلقة القادرة على ردع العدوان والعنف بعد أن يتفق الناس فيما بينهم على التنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية ليوكلوا أمرها للمهيمن الأعظم .(8)

وعلى نفس النظرة سار المفكر بندكت دوسبينوزا حيث قال "إن مجتمعا لا يقوم السلام فيه إلا على أسس من طاقة أفراده ، يقاد أفراده كالقطيع ولا يمارسون إلا حياة العبودية ، إن مجتمعا كهذا ، لا يمكن أن يسمى مجتمعا حقا ، بل هو عزلة"(9) .

فيما بعد تبنى الفيلسوف عمانويل كانط فلسفة الصراع من اجل السلام . فهو يرى في الصراع خيرا للسلام ، لأن الناس إذا نبذوا فكرة الصراع ، عاشوا مترهلين كسالى ، وهذا ليس في صالح بقاء المجتمع الذي يحتاج إلى الصراع من أجل تجديد العقول والإمكانيات . ويرى كانط أن التاريخ يتجه بالأمم إلى التخلص من حالة العنف والحرب والعدوان وإلى دفعها نحو التعاقد فيما بينها لحفظ السلام ووضع حد للاعتداء . ويقول في ذلك : "إن معنى التاريخ وحركته بأكملها ، هما أبدا المزيد فالمزيد من فرض القيود على المشاحنة والعنف ، والتوسع المتزايد والمستمر لمنطقة السلام" . أما الصراع الإيجابي فهو ضروري داخل المجتمع بهدف تعزيز البناء والتقدم . ويتوسع كانط في موضوع السلام في كتاب نشره في عام 1795 ميلادية وهو في الحادية والسبعين من عمره ، وفيه يشكو من أن الحكام لا يملكون المال لأنفاقه على التربية والتعليم ، لأنهم قد رصدوا جميع مواردهم للحرب ، ويرى أن الشعوب لن تبلغ فعلا المدنية ما لم تسرح جميع الجيوش الدائمة وتلغيها . ويبدو أن حملته على هذه النزعة العسكرية التي سادت أوروبا في زمنه إنما كان الباعث عليها ذلك التوسع الأوروبي في أمريكا وأفريقيا وآسيا ، وما نشأ عنه من مصادمات دموية على المغانم والأسلاب . ويقارن

سلوك الدول الأوروبية التجارية التي اقتحمت رأس الرجاء الصالح وجزر التوابل ، بما ضربته عصور البربرية من أمثلة في القسوة تملأ القلوب هولا ورعبا .[10]

أما هيغل فقد ربط بين إقرار السلام وإقرار الحرية ، فالتاريخ هو التقدم في وعي الحرية ، لأن هذا الوعي يعني صناعة الحياة الإنسانية السعيدة في ظل سلام يقود إلى البناء ورخاء البشرية .[11] وأخيرا ربط كارل ماركس بين سيطرة البرولتياريا على الحكم وبين قيام السلام ، بل إنه اشترط قيام الشيوعية الأخيرة ليحل السلام بين الناس . [12] وفي العصر الحديث تعددت المدارس حول قضية السلام وارتبطت هذه المدارس باختلاف المذاهب الأيديولوجية والمواقف السياسية والمصالح الذاتية . وارى من الضروري هنا وقد تحدثنا عن الفكر الاجتماعي حيال قضايا السلام والحرب أن أعرض بشيء من الإيجاز لمواقف الرسالات السماوية من هذه الظواهر قياسا على ما جاء على لسان المفكرين . كما نعلم فقد شغل الفكر الاجتماعي والقانوني طيلة أحقاب طويلة في عمر البشرية بقضية السلم والحرب ، فمن دعاة كثيرين للحرب ، إلى دعاة قلة للسلام والأمان . فمنذ هبط آدم عليه السلام على هذه الأرض والمنازعات مستمرة والحروب متوالية . فإذا ما قلبنا صفحات التاريخ لا نجد أمة من الأمم تكاد تخلو من الحروب مع الأمم المجاورة أو فيما بين أفرادها وبالذات في ممالك وإمبراطوريات العالم القديم كقدماء المصريين والهكسوس والحثيين والآشوريين وأهل بابل وفينيقيا والفرس والإغريق وشعوب أوروبا من الجرمان والنورمان والرومان واليونان والقوطيين والتتار . وعلى هذا فتاريخ الحرب قديم جدا ومعروف منذ الأزمنة الأولى . وأقدم ذكر لفن الحرب في الشرق يوجد في العهد القديم من الكتاب المقدس . وقد اشتهر الفرس في العهد الأول بكثرة جيوشهم وفرسانهم ومركباتهم المسلحة بالمناجل وأشتهر الهنود بأفيالهم ، ومن آسيا أنتقل هذا الفن إلى أوروبا عند اليونان والرومان ثم عند البرابرة في القرون الوسطى .[13]

كان اليونان يعتبرون أنفسهم عنصرا ممتازا فوق الشعوب الأخرى من حقه إخضاع هذه الشعوب والسيطرة عليها ، ومن هنا كانت علاقاتهم بهذه الشعوب تحكمية لا ضابط لها ، وكانت في الغالب علاقات عدائية ، وحروبا مشوبة بالقسوة لا تخضع لأي قواعد ولا تراعى فيها أية اعتبارات إنسانية . وكان هناك صراع عنيف بين أثينا وإسبارطة بسبب الغيرة والحسد ، حتى أدى ذلك إلى انقسام بلاد اليونان إلى عصبتين ، ووقوع الحروب الشهيرة بين أثينا وأمم شبه جزيرة (بيلوبونيزه) بتحريض إسبارطة ، وهي المسماة بحور (بيلوبونيزة أي موره) وذلك بتاريخ 431 – 404 ق.م . ثم نشبت بينهم حروب صقلية 415 – 413 ق.م . وكانت إسبارطة (الواقعة في شبه جزيرة مورة جنوب اليونان) قد وضعت لنفسها برنامجا حربيا هائلا سخرت له كل موارد الدولة ، ووجهت إليه الأفكار وأقامت التعليم الذي يناسبه ، أي أنها كانت تربط الناحية العسكرية في الأمة بمختلف نواحي الحياة فيها ، وكان لأسبارطة أسطول

ضخم حورب به في سنة 480 ق.م العجم (الفرس) . وفي سنة 405 ق. م إستولت إسبارطة على أثينا فصيرتها من مستعمراتها . وقد ذهب ضحية هذه الحروب الداخلية الآلاف المؤلفة ، وحارب اليونان مملكة طروادة (تقع على شاطئ آسيا الصغرى) ، وفي هذه الحرب الضروس نظم هوميروس الشاعر قصيدتيه : الإلياذة والاوديسا . ويرى المؤرخون أن تلك الحرب استمرت من سنة 1193 ق.م إلى 1184 ق.م . ثم لا ننسى حروب فيلبس وولده اسكندر المقدوني المشهورة في آسيا وغيرها (334 ق.م – 323 ق.م) حتى إن الاسكندر تمكن من إخضاع بلاد العالم لسيطرته بالقوة . من هذا يتبين لنا أن الحروب عند الإغريق كانت قائمة على قدم وساق ، وإنها كانت حروبا شديدة الضراوة والعنف .

أما الرومان فلا يختلفون كثيرا عن اليونان في نظرتهم إلى ماعداهم من الشعوب . وكانت صلاتهم بها في الغالب صلات عدائية ، وحدثت سلسلة من الحروب أوحت بها سياسة روما العليا للسيطرة على العالم ، وتم ضم أكبر عدد ممكن من الأقاليم إلى الإمبراطورية الرومانية التي دامت عشرة قرون فرضت فيها روما نفسها على العالم المتمدين القديم بالسيف والقوة ، وصارت مركزا لأعظم دولة قديمة ظهر فيها التاريخ يحميها جيش قوي دائم تحت السلاح . واستمرت حروب الرومان حتى كونوا إمبراطورية واسعة الأرجاء عن طريق التوسع والفتح حتى وصلوا إلى شمال أوروبا ، وضموا تحت لوائهم بلاد الشرق ، غير أنهم لم يعرف عنهم في حروبهم عنف اليهود وقسوتهم . ومن هذه الحروب : حروبهم مع إيطاليا التي استولوا فيها على جميع الأراضي الإيطالية ، وحروبهم مع اليونان التي احتلوا فيها سائر الممالك اليونانية ، ومعاركهم مع سكان قرطاجنة التي عرفت بالحروب البونيقية الشهيرة في التاريخ وهي ثلاثة : الأولى والثانية والثالثة (264 – 241 – 218 – 146 ق.م) أنتصر الرومان فيها في النهاية في واقعة "زامة" ثم اتجهوا لفتح البلاد الشرقية ففتحوا الشام وبلاد آسيا الصغرى . وكانت كل هذه الحروب شديدة الوطأة قوية المراس . وأثناء غزو الشرق نشبت حروب طويلة بين الرومان والفرس من أجل السيطرة على الشرق . وقد أخبرنا القرآن الكريم عن بعض هذه المواقع . قال تعالى : ﴿ الم . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ...﴾ {سورة الروم 1 – 5} .(14)

والخلاصة : لقد عظم الرومان الحرب حتى نصبو لها الإله "مارس" وعظمها اليونان فنصبوا لها الإله "زيوس" وقدسها المصريون القدماء فصنعوا لها ألاله "حورس" ابن الإله "أوزوريس" . وإذا نظرنا في أمر الحرب بالنسبة للديانات لم نجد حربا أقسى وأعنف مما هو معروف في الديانة اليهودية التي تعتبر الحرب فيها حرب إبادة واستئصال لكل معالم العدو . فقد جاء في الإصحاح الثالث عشر من تثنية الاشتراع في العهد القديم : "فضربا تضرب سكان

تلك المدينة بحد السيف وتحرقها بكل ما فيها مع بهائمها بحد السيف ... " تجمع كل أمتعتها إلى وسط ساحتها وتحرق بالنار المدينة وكل أمتعتها كاملة للرب إلهك فتكون تلا إلى الأبد لا تبنى بعد". وجاء في الإصحاح العشرين :" إذا خرجت للحرب على عدوك ورأيت خيلا ومراكب ، قوما أكثر منك ، فلا تخف منهم لأن معك الرب إلهك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرب فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف . وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها فتغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك . هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جدا التي ليست من مدن هؤلاء الامم هنا . وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبا فلا تستبق منها نسمة ما بل تحرمها تحريم الحثيين والأموريين والكنعانيين والغزريين والحويين واليبوسيين كما أمرك الرب إلهك . لكي لا يعلموكم أن تعملوا حسب جميع أرجاسهم التي عملوا لألهتهم ، فتخطئوا إلى الرب إلهكم " . وهكذا فأسفار اليهود المتداولة طافحة بأنباء القتال والإهلاك والسبي ، فهي تقرر شريعة القتال ، ولكن في أقسى صورها حيث تحكم بقتل كل ذي حياة ... ولو كان طفلا أو إمراءة أو بهيمة . وفي سبيل نشر اليهودية يعتبر اليهود أنفسهم أنهم شعب الله المختار الذي أختاره الله خادما ، ورسمه لإعلان حقائقه في أسر الإنسانية ونشر اليهودية رغم ما يلحقهم من امتهان واستخفاف في سبيل الرسالة الإلهية "وقد قال أوسكار ليفي "نحن اليهود لسنا إلا سادة العالم ومفسديه ، ومحركي الفتن فيه وجلاديه ..." . (15)

وأما الديانة المسيحية ، فيرى المسيحيون أنه ليس فيها جهاد بالمعنى المفهوم في الشرع الإسلامي . ونحن نرى معهم أنه ليس هناك تنظيم ديني للجهاد في المسيحية إذ لم يكن السيد المسيح عليه السلام فيما يتناوله من مبادئ الدين والدنيا (كالزواج والطلاق) مشرعا يضع قواعد ملزمة للمجتمع ، لا في نطاق القانون الداخلي ، ولا في النطاق الدولي . ولكن السيد المسيح عليه السلام دعا إلى السلام ودعا إلى الجهاد الروحي أيضا . فمن دعوته إلى السلام والمحبة ما جاء في الإصحاح الخامس من إنجيل متى : "طوبى للودعاء لأنهم يرثون الأرض "... "طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون"..." وقد سمعتم أنه قيل للقدماء : لا تقتل ، ومن قتل يكون مستوجب الحكم" ... "وقد سمعتم انه قيل : عين بعين وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الأخر أيضا . ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا ، ومن سخرك ميلا واحدا فاذهب معه أثنين ... من سألك فأعطه ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده ... " سمعتم أنه قيل : تحب قريبك وتبغض عدوك ... وأما أنا فأقول لكم : أحبو أعدائكم ... أحسنوا إلى مبغضكم" وقد عملت هذه التعاليم المثالية على تلطيف ومنع العادات الهمجية التي كانت متبعة في حروب

القرون الوسطى . وأدى نشاط رجال الدين المسيحي من أجل السلام إلى توطيد دعائمه والعمل على تجنيب العالم ويلات الحروب ، لأن من يستخدم السيف يهلك به ...فمن يعش بالسيف ... فبالسيف يقتل . وقال القديس بولص : "لا تصبوا جام انتقامكم أخوتي الأعزاء على الغير ودعوا الغضب يذهب عنكم بترك المجال له ليتبخر" لهذا يردد المسيحيون بأن المسيحية والسلام توأمان ، لا يفترقان . وظلت فكرة السلام هي السائدة في المسيحية ، وأنها دين يقوم في الأصل على فكرة السلام الخالصه طيلة ثلاثة قرون ، إلى أن جاء القديس "أوغسطين" في ابتداء القرن الرابع الميلادي ، وفسر الدين في مؤلفين أخرجهما على أساس الاعتراف بمشروعية الحرب باعتبارها من أعمال القضاء العادل المنتقم ، ولأنها لصالح المنهزمين ، ومن أجل ضمان السلام . وبذلك أنهى الصراع القائم بين الدين المسيحي والإمبراطورية الرومانية ، وسوغ للمسيحيين جواز القيام بأداء الخدمة العسكرية أو الانخراط في الجيش الروماني . ويلاحظ أن القديس " أوغسطين" أباح الحرب الدفاعية وحرب الاعتداء معا ، وهذه النظرية تتعارض تماما مع أسس الدين المسيحي الأصيل . وأباح أيضا فكرة الحروب الصليبية من قبل أن يظهر الإسلام بثلاثة قرون وأخيرا فقد تبلورت فكرة الحرب في المسيحية ، وقرر علماء اللاهوت أن الحرب لا تشرع عندهم إلا للدفاع عن الجماعة ، وهي ما أطلقوا عليها "الحرب العادلة" . وحدد المسيحييون ، الحرب العادلة بأن يعلنها الأمير وأن تكون عادلة ، واشترطوا فيمن يعلنها أن يكون سليم النية صادقا بلا طمع ولا وحشية . ويلاحظ أن القديس أوغسطين "ميز أيضا بين الحرب الظالمة والحرب العادلة وأوجب ألا تعلن الحرب إلا للضرورة(16) وهي النظرية التي صاغها القديس توما الاكويني وغيره من كتاب العصور الوسطى ، فأثروا بدورهم في نظريات القانون الطبيعي التي ظهرت في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وظهرت بالتالي في أوروبا فكرة التفرقة بين الحرب العادلة وهي مباحة والحرب غير العادلة وهي محرمة . وهكذا فقد اهتدى رجال الدين المسيحي إلى مبادئ ، هي أشبه شيء بالقواعد الإسلامية للحرب المشروعة والحرب العادلة : وهي أن تكون للدفاع عن النفس أو لنصرة المظلوم أو لمنع الفتنة في الدين . ويدل على هذه المعاني أنه قد وردت في الإنجيل عبارات على لسان السيد المسيح عليه السلام يفهم منها أن من شأن المحافظة على العقيدة أن يعقب ذلك ضرورة الصبر وتحمل المشاق والكفاح الروحي والمادي إذا اقتضى الأمر . فاعتناق الدين الجديد والاهتمام بالتوحيد وجوهر الدين لا بالمظاهر فقط سوف يسبب إيجاد خلاف بين الأسرة نفسها كالأب والابن فلا بد حينئذ من عدم الالتفات إلى هذا التفريق ، وإنما الواجب هو جهاد النفس ومتابعة المسيح نفسه والوقوف أمام المعتدين على دعوته ، والثبات على مبدئه والقيام بالدفاع عنه . ونحن نورد هنا عبارات السيد المسيح التي جاءت في الإصحاح العاشر من أنجيل متى : "لا تظنوا أني جئت لألقي سلاما بل سيفا ... فاني جئت

لأفرق الإنسان ضد أبيه والإبنة ضد أمها "والكنة" ضد حماتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته . من أحب أبا أو أما أكثر مني فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني فلا يستحقني ... من وجد حياته يضيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي يجدها" . وقال حسب ما جاء في إنجيل لوقا في الإصحاح الثاني عشر : " جئت لألقي نارا على الأرض . فماذا أريد لو اضطرمت . ولي صبغة أصطبغها وكيف أنحصر حتى تكمل . أتظنون أني جئت لأعطي سلاما . كلا أقول لكن بل انقساما ." (17)

من هذا يظهر أن المسيح كما دعا إلى السلام في صورة مبدأ مثالي وكمال خلقي مطلق ، كذلك أقر المسيح الجهاد في سبيل العقيدة . وقد أراد المسيحيون بالحرب القضاء على الإسلام في الحروب الصليبية طيلة ثلاثة قرون وفي غيرها في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وفي شرق أوروبا . ففي الأندلس مثلا لم يكن رائد الأسبان في جهادهم الطويل لإخراج المسلمين من الجزيرة سوى عواطف دينية يشوبها تعصب عميق لم تألفه الجماعات الإسلامية . وقد لقي المسلمون واليهود أشد العذاب وأنكر الظلم من محاكم التفتيش التي كانت تأمر بتعميد العرب كرها ، ثم بحرق من يرفض منهم ترك دينه الإسلامي . ونصح كردينال طليطلة الذي كان رئيسا لمحاكم التفتيش بقطع رؤوس جميع من لم "يتنصر" من العرب رجالا ونساء وشيوخا وولدانا . وأراد شارلمان أن يستأصل شأفة الإسلام تأييدا لهيبة الكنيسة وأن يسحق دولة الأندلس المستقلة احتفاظا بكبرياء الفتح والظفر . وعقد مسلمو غرناطة معاهدة التسليم والأمان مع الملكين الكاثوليكيين "فردناند وايزابيلا" اللذين نكثا بالعهود والمواثيق ، فكبد هذا المسلمين فقدان ما يقارب ثلاثة ملايين من بني جلدتهم ، واليهود نحو مليون منهم أعمل الكاثوليك في رقابهم السيف تنكيلا وانتقاما . وبالحرب أيضا نشر المسيحيون عقيدتهم في عشرة قرون كاملة ، ثلاثة منها قبل ظهور الإسلام وسبعة أخرى بعد مجيء الإسلام . فحينما أعترف الإمبراطور الروماني قسطنطين في سنة 312 ميلادية بالمسيحية دينا رسميا للدولة ، وأعلن حرية العقيدة ما لبث المسيحيون أن فسروا حرية العقيدة بمعنى حرية الديانة المسيحية ، واستخدموا القوة في سبيل المحافظة عليها وإرغام المسيحيين على الدخول فيها ، وأقاموا ديكتاتورية الكنيسة بمقولة : "إن السلطة التي مصدرها الإرادة الإلهية لا يمكن أن تكون لها حدود ، أو أن تفرض عليها قيود ... . ثم تبنى الغربيون مهمة نشر النصرانية بالإكراه والقوة العسكرية ، ففرض الإمبراطور شارلمان المسيحية على السكسونيين بحد السيف ، وكان ملكه يشمل معظم أوروبا المعروفة في ذلك الوقت ، وقام الملك النرويجي "أولاف تروجسون" بوحشية وبشاعة بفرض المسيحية قسرا على أحد رؤساء القبائل المجاورة . ولما رفض هذا اعتناقها هدده بثعبان سام خطر سدده إلى عنقه . وفي أوائل عهد وصول الأوروبيين إلى الهند وقعت حوادث شنعاء تدل على قسوة البرتغال وتعصبهم ، فروي بأنهم كانوا يرقبون سفن

الحجاج في عودتها من أرض بيت الله الحرام ليفتكوا بمن فيها ، وأنهم ذبحوا ركاب سفينة عن بكرة أبيهم وهم يقدرون بالمئات بعد أن مثلوا بهم أفظع تمثيل ، ثم علقوهم في السواري ووجهوا السفينة إلى سواحل الهند . وفي سنة 1454 اصدر البابا مرسوما منح فيه "هنري البحار البرتغالي" الحق في أن يغزو وأن يحتل ويخضع جميع الشعوب والأقاليم التي يسودها حكم أعداء المسيح ، وأن يحتل ويحوز البحار اللازمة للقضاء على انتشار "طاعون الإسلام" . وكان مما جاء في هذا المرسوم البابوي ما يلي : "إن سرورنا لعظيم أن نعلم أن أبننا المحبوب "هنري" أمير البرتغال قد سار في خطى أبيه -الملك جون- بوصفه جنديا قديرا من جنود المسيح ليقضي على أعداء الله ، وأعداء المسيح من المسلمين والكفرة ..." . فهذا يدل على شدة التعصب الديني لقطع دابر الإسلام والهجوم عليه من الخلف .وكان القوط في بلاد الأندلس بعد تحولهم إلى دين النصارى يجبرون اليهود على "التنصر" ، ومن رفض منهم ذلك ساقوه إلى ساحات الإعدام . والخلاصة تقول أنه قد سفكت باسم المسيحية وفي سبيل المسيحية دماء أغزر مما سفك في سبيل أية دعوة أخرى في تاريخ البشرية . بل إن القارة الأوروبية التي هي مقر المسيحية بقيت وكرا للحروب والدمار على طول الألف الأخيرة من السنين . فهل نستطيع أن نقول بعد كل هذا إن السلام في المسيحية كان حقيقة واقعة أو ان المسيحية سادت بالمحبة والسلام ؟!

ولكن الأنصاف يدفعنا إلى القول إن الديانات السماوية كلها ومنها المسيحية لا تقر بالعدوان ، فإذا ارتكبت أعمال منافية لديانة ما ، فإن الديانة تكون منها براء . ومع ذلك فإن علماء الاجتماع يشيرون إلى أن السيد المسيح قد ايد لاحقا فكرة الدفاع عن النفس بقوة السلاح لقوله عليه السلام : "من لا يملك سيفا فليبع ردائه ويشتريه ...".(18)

يجمع الله عقيدة القتال وشرعيته في الشرائع الكبرى الثلاثة في قوله تعالى ﴿ إن الله أشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ﴾ . في هذه الآية نص صريح على شرعية القتال وأن عقيدته هي انه في "سبيل الله" وأن هذا يشمل حكم الدين في الإسلام والمسيحية واليهودية . وسبيل الله معناها "العقيدة والوطن" ، فالقتال في سبيل الله معناه القتال من أجل أمن المؤمنين ليقيموا عقيدتهم على وطنهم ، دون عدوان منهم أو عليهم .(19)

واما بين الشعوب المسيحية فقد اتجهت الغالبية منها في أوروبا وأمريكا إلى معتقدات موضوعة لا تمت إلى أصول دعوة المسيح بصلة . وجذور هذه المعتقدات في الماضي هي الوثنية الإغريقية الرومانية . ومنذ العصور الوسطى تدخلت الغواية اليهودية وإيحاؤها الخفي في كثير من الفلسفات والقصص والجمعيات السرية وشركات الاحتكار وخطط الساسة التي

اتفقت فيها جميعا توجهات اليهود والاستعمار نحو السيطرة على العالم لإفساد معتقداته ونهب أمواله . وكانت عقيدة القتال للشعوب المسيحية الأوروبية الموجهة ضد شعوب آسيا وأفريقيا هي "حق الرجل الأبيض في خيرات الملونين... " وأما الشعوب العربية الإسلامية فقد بدأت تتلقى في أعقاب ضعف الخلافة العثمانية صدمة العدوان الأوروبي منذ القرن السابع عشر ، إلى أن فقدت حريتها واستقلالها ومواردها ، وتعرضت مقوماتها من اللغة والدين ومناهج التعليم للتحريف والتشويه والتجميد ، حتى خيم عليها ظلام دامس وأوشكت على الفناء ، لولا بزوغ عصر الشعوب من جديد حيث تقدم العلم وأندلعت الحركات القومية في كل مكان ، فهبت تطالب بتحرير أرادتها وبسيطرتها الكاملة على مواردها . وفي الشرق العربي بدأت اليقظة القومية في أوائل القرن العشرين ، حين اندلعت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي ضد القوى الطورانية التركية وضد احتمالات الاحتلالات الأجنبية ، وكانت عقيدة القتال هي "حرية الوطن العربي واستقلاله" أولا ثم تحقيق وحدة العرب وتقدمهم ورخائهم ثانيا تحت شعار : الوحدة والحرية والحياة الفضلى . وهذا يعني أن عقيدة القتال أخذت وجهة التكامل في تحرير الوطن العربي وتحرير المواطن العربي ، أي على أساس تحرير الوطن وتحرير عقيدة المواطن من الضغوط الرجعية والإمبريالية . وتوالت بعد ذلك ثورات العرب والمسلمين المعاصرة لتحقيق استقلال الدول العربية باستثناء فلسطين التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال الصهيوني – الصليبي ... الذي يجسده التحالف الاستراتيجي بين أمريكا ودول حلف الناتو وإسرائيل .(20)

2) فلسفة الحروب في الجاهلية والإسلام :

كانت النزعة السائدة في مجتمع الجاهلية هي نزعة الاعتداء ، وكانت القبائل في تجالد وتخاصم مستمر بسبب النظام القبلي السائد بينهم ، مما أرداهم في حمأة الفوضى وأقام علاقاتهم على العدوان والحروب الطاحنة ، أو المحالفة والمناصرة ظلما أو عدلا ، دون ان تنظم ذلك حكومة ، وانما القانون هو نظام الثأر . . حول هذا يقول غوستاف لوبون : "لم تكن جزيرة العرب قبل ظهور محمد ، سوى ميدان حرب دائم واسع لما تأصل في العرب من الطبائع الحربية" .(21)

وإذا تتبعنا أسباب الحروب عند العرب في الجاهلية نجدها تافهة ، فهي إما للتنافس على الكلأ والمرعى الذي يسيمون فيه أنعامهم ، أو للتزاحم على المورد الذي يطفئون به ظمأهم ، أو للرغبة في النهب والسلب والإغارة ، لأن أرزاقهم تحت ظل سيوفهم ، ومعاشهم في أيدي غيرهم . يقول المفكر الاجتماعي العربي أبن خلدون : "والعدوان أكثر ما يكون بين الأمم الوحشية الساكنين بالفقر والقفر كالعرب والترك والتركمان والأكراد وأشباههم ، لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ، ومعاشهم فيها بأيدي غيرهم ، ومن دافعهم عن متاعه آذنوه بالحرب . ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك وإنما همهم ونصب أعينهم غلب

الناس على ما في أيديهم ".[22] والطابع الذي كانت تتميز به الجاهلية هو القسوة والصرامة ، وإذا ما سعرت نار الحرب أمتد لظاها فشمل الكثيرين حتى تكاد تقضي على القبيلة بأجمعها . ومن أمثلة حروبهم حرب داحس والغبراء بين قبيلتي عبس وذبيان التي كانت ذات سبب تافه وغرض حقير . لذا ندد بها الشعراء ووصفوا لنا نتائجها الذميمة بصفات ثلاث : فهي فادحة ثقيلة ، وهي طويلة الأمد ، وهي وخيمة العاقبة . ومن حروبهم المشهورة حرب الفجار التي حضرها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم (وهو ابن عشرين سنة أو أربع عشر سنة) وشهد هولها ومجراها المدمر .[23]

والخلاصة أن العرب في الجاهلية كانوا يمدحون الحرب ويفخرون بالغلبة والانتصار وسفك الدماء . وباستقراء حياة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم منذ بعثه ، نرى أنه ظل في مكة ثلاث عشرة سنة ... مقتصرا على غرس عقيدة التوحيد بين أصحابه الذين آمنوا به ودخلوا دينه طواعية ورغبة ... فانصب التعذيب عليه وعليهم طوال هذه السنوات العديدة ... واستعمل فيها المشركون كل صنوف الإيذاء والتعنت ليفتنوا من أسلم عن دينه ، محاولين بذلك الحفاظ على روح الجاهلية بكل صورها السلبية . ولقد تصدت قريش بجاهليتها للرسول وأتباعه وخاضت الحروب الطويلة تجسيدا لذلك ، لكنها في النهاية لم تفلح . "يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ، والله متم نوره ولو كره الكافرون " .

ظل الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته بعد البعثة نحو أربعة عشر عاما يتحملون ألوان العذاب والأذى من قبل المشركين ، حتى أنهم طلبوا من الرسول أنواعا من الآيات وخرق العادات على وجه العناد ، لا على وجه طلب الهدى والرشاد .[24] ومن ذلك ما قصه القرآن الكريم : " وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا ، أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا ، أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا ، أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ، قل : سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا " .[25]

في هذا الجو من الصراع مع قريش ظل الرسول عليه الصلاة والسلام يدعو المشركين بالحكمة والموعظة الحسنة ، دون أن تلين له قناة ، أو يؤثر على صبره شيء ، أو يؤذن له بالقتال ورد العدوان . وإنما كان العكس وهو النهي عن القتال ، قال تعالى : " وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق ، وأن الساعة لآتية فاصفح الصفح الجميل " {سورة الحجر ،85} ، "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن".[26]

ثم كانت الهجرة فلم يكف المشركون عن سيرتهم العدوانية حتى ضجر المسلمون وترقبوا نزول الوحي ، فكان لا بد بعد الهجرة بنحو سنة من الأذن بالقتال بعد النهي عنه في نيف وسبعين آية ، وكانت الآيات القرآنية بشأن هذا الإذن تحمل في طياتها أسباب المشروعية : من دفع الظلم ، ومن الفتنة في الدين ، ورد الاعتداء على الدعاة إلى الله ، وحماية الموطن . ويجمع ذلك ما نسميه بمقتضيات الدفاع الوقائي . يقول الله تعالى : "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها أسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز" (27)

إن فكرة الرسول صلى الله عليه وسلم ونظرته إلى الحرب لم تكن رغبة في القتال أو إرادة لإزهاق الأرواح ... ومن أجل ذلك كان يوحي جنوده المؤمنين أن يتسموا بالرأفة والشفقة ، ويأمرهم ألا يتعرضوا للشيوخ والنساء أو الصبيان والضعفاء وكان ينهاهم عن هدم البيوت وإهلاك الحرث وقطع الشجر وإتلاف الثمر... بل يأمر المسلمين الا يشهروا سيوفهم الا عند الضرورة ... وحسبما تقتضيه ظروف المعركة . وهو وأن أباح لأصحابه أخذ الغنائم – فإنما فعل ذلك لما فيه من أضعاف لشوكة الكفار ، وتقوية لجانب المسلمين ، لا طمعا في مأرب شخصي أو غرض ذاتي وأكبر شاهد على ذلك أن معظم هؤلاء المجاهدين قد عاشوا فقراء ، وماتوا كذلك لا يملكون شيئا من عرض الدنيا . فذاك أحدهم مصعب بن عمير رضي الله عنه حين قتل في غزوة أحد ، كان من الفقر بحيث لا يملك سوى بردته التي غطى بها جثمانه . وعندما رآه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال :"قتل مصعب وهو خير مني فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة إن غطى بها رأسه بدت رجلاه ... وأن غطت رجلاه بدت رأسه . ولم لنا ينقل التاريخ ان الرسول ولم ينقل لنا التاريخ أن الرسول الكريم كان يبدي اهتماما للمظاهر الدنيوية ، كما ان الرسول عاش وقاتل من أجل مبادئ الاسلام التي ركزت على حقوق الانسان وتحقيق السلام . والتاريخ لم يحدثنا بأن الرسول وأصحابه الابرار قاتلوا الذين سالموهم أو عاهدوهم أو القوا اليهم السلام ... بل كانوا ملتزمين بقول ربهم عز وجل :
"لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين" . (28)

لقد كان الرسول الامين صلوات الله وسلامه عليه يوصي جنوده إذا أقدموا على معركة بألا يقاتلوا الا بعد دعوة اعدائهم إلى الاسلام أو ابرام معاهدة سلام وعدم اعتداء ، فإذا رفض الاعداء هذين العرضين ، كان القتال واجبا ، ولكن بعد ان يبدأ الكفار بالقتال . ويقول صلى الله عليه وسلم في وصيته لعلي بن أبي طالب : " إذا نزلت بساحتهم فلا تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم رجلا ... فأن قتلوا منكم قتيلا فلا تقاتلوهم حتى تريهم أياه ثم تقول لهم " هل لكم إلى ان تقولوا لا اله الا الله ؟ ولأن يهدي الله بك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت " . وبهذا السلوك القويم يعطي الاسلام دلالة واضحة على حرص الاسلام على حقن الدماء وايثار السلم ، وينأى بالمسلمين عن جميع مواطن الغدر والخيانة وأخذ الاعداء على غرة ، فيقي الناس ويلات الحروب ، ومماينجم عنها من نقص في الانفس والاموال والثمار . ولئن حدثنا التاريخ بأن المعارك الحربية التي دارت وتدور بين الامم ومختلف الدول كان لها

أهداف اقتصادية وجغرافية وسياسية ، وهي وان قامت على الغدر والخيانة والتسلط وسلب الاموال وهدر الكرامات وهتك الاعراض في تلك المعارك ، فان التاريخ يشهد بأن الفتوحات الاسلامية لم يكن القصد منها السلب أو النهب ... ولم يكن هدفها التوسع والاكتساب المادي ، اذ ان التاريخ لم يأخذ على الفتوحات الاسلامية ظلما أو عدوانا ، كما ان افراد المسلمين الفاتحين لم يرتكبوا تلك الحماقات التي تكون من غيرهم من الفاتحين من قمع للمغلوب أو تعذيب أو تمثيل أو ارهاب . فالاسلام "أمن وسلام" ... "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" . (29)

وفي هذا دحض لتلك الدعايات المغرضة التي انتشرت في الابحاث الاوروبية والامريكية والتي تصف الاسلام بانه دين بطش وفتك وأراقة الدماء . ومن الطبيعي ان تستمر الحملات على الاسلام ، طالما اننا لانبادر إلى مقارعة الحجة بالحجة .

لم تتوقف الحملات الغربية والشيوعية واليسارية عن الاساءة لمفهوم الجهاد في الاسلام ، بل تعدى الامر ذلك إلى اصرار الغرب على شطب "الجهاد" من قاموس العرب والمسلمين ، وكان لهم ما ارادوا في المؤتمر الاسلامي في داكار عام 1989. وما كان هذا لولا وجود امران :
أولهما : ذلك الرعب الذي ينتاب الغرب لسماع هذه الكلمة دون فهمها .
وثانيهما : تصرفات بعض المسلمين وسيطرة عضلة اللسان على سلوكهم .
فالنية في الجهاد مسألة معتبرة ورد فيها العديد من النصوص القرآنية والاحاديث النبوية التي تحض على اخلاصها لله سبحانه وتعالى بل والاكثر من ذلك ان الله تبارك وتعالى رتب ثمرة الجهاد في اعتبار من يقتل من المجاهدين شهيدا مقبولا عند الله من عدمه على مسألة النية . والاحاديث التي وردت في هذا المجال كثيرة محورها قول الرسول الكريم "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ... فهو في سبيل الله" .

أي ان الجهاد ليس وسيلة للاعتداء على الشعوب الاخرى أو الانتقاص من حقوقها ، ولكنه وسيلة لاحقاق الحق والعدل .

لقد صدرت الدراسات حول موضوع الجهاد في الاسلام في العديد من دول اوروبا وبالذات في المانيا ، وكانت النظرة إلى هذه الظاهرة سطحية للغاية تنم فقط عن "وجود سوء نية " تتطلع إلى مزيد من الصدام السياسي والعسكري بل والحضاري مع المسلمين . وانا لا انكر أخطاء المسلمين في تغذية هذه الصورة لدى الغرب ، ولكن هل حاول الغربيون ان يدرسوا ظاهرة الجهاد بعيدا عن التحامل والاثارة ؟ باعتقادي فان استمرار الغرب في طرح هذه التفسيرات السلبية للجهاد في الاسلام سوف تقود حتما إلى اندلاع الحرب بين الغرب والمسلمين . بل ان الخوف بلغ حدا ان اعتبرت بعض الدوائر الغربية الاسلام هو عدوها بعد سقوط الشيوعية وانهيار المنظومة الاشتراكية في عام 1990 . فهل ندخل القرن الحادي والعشرين بثنائية قطبية جديدة هي الاسلام والغرب ؟ ان هذا يتطلب من المسلمين مراجعة شاملة لاهدافهم وواقعهم وان يتسموا بالتواضع في وضع استراتيجية المستقبل وتكتيك العمل السياسي والتعبوي وسيبقى قوله تعالى " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من اللذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " سياسة ثابتة لاجيال العرب والمسلمين . (30)

لقد دعا الاسلام إلى السلام وحث عليه وعلى الاديان الاخرى ان تقتدي بالاسلام وتعاليمه السمحاء .

فالمعروف ان العالم كان يسير على قانون الغاب في علاقات الدول والقبائل مع بعض.. فكل دولة تبغي على الاخرى دون رادع يردعها ، الا ان تكون ضعيفة عاجزة لا تقوى على الاعتداء . ولعل هذا هو الامر في القرن العشرين . فأن العرف الدولي القائم يسير على أنه لا يكون سلما ثابت بين دولة واخرى الا بميثاق عدم اعتداء ... وان الميثاق يبقى ما بقيت القوتان متعادلتان . اما الاسلام فقد نظم قواعد السلام على المستوى الداخلي والدولي . فدبلوماسية المسلمين رفعت شعار السلم ونادت به واعتبرته القاعدة الثابتة والحرب هي الاستثناء والدليل على ذلك ان كلمة الاسلام نفسها مشتقة من كلمة السلم . قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة . وقال عز من قائل : " هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام ". والجنة سميت بدار السلام في اكثر من آية ، لقوله تعالى : " لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون ... (31)

فمبدأ وان جنحوا للسلم في الاسلام هو الدبلوماسية ، وعبر عنها بعضهم بقوله "هي الزمالة الانسانية بين جميع افراد البشر يعتبرونها أملا مرجو التحقيق تتصايح لتنميته وتزكيته جميع التعاليم السماوية ... " .

ولهذا نجد ان لفظة " السلم " وما اشتق منها ، وردت في القرآن الكريم فيما يزيد على (133) آية بينما لم يرد لفظ الحرب كله الا في (6) آيات فقط من القرآن .

ان الضرورة تقتضي من المسلمين مد الجسور بينهم وبين غيرهم . فالامم والشعوب غير الاسلامية تتعامل اليوم بعضها مع بعض من زاوية مصلحتها ، فاولى بالامة الاسلامية ان تتعامل هي الاخرى بوازع مصلحتها وضرورتها الدينية باعتبارها جاءت للناس كافة ، وهادية للبشرية ، فانتهاج جميع الوسائل المشروعة لتحقيق هذه المصلحة لاتمانعها الشريعة الاسلامية .

ان ايصال الدعوة الاسلامية للناس بالاقناع والبرهان يشكل دبلوماسية عقلانية ، ونجاح المسلمين فيها يعني نجاح رسالتهم . فالاسلام اعتبر الحرب هي الاستثناء وركز على السلام واهمية السلام . وقد ذكر الشيخ أبو زهرة : " ان الاصل في علاقات المسلمين مع غيرهم هو السلم " . (32)

3) تاريخ فكرة الحرب (نظريات كلاسيكية) :

الحرب قديمة قدم البشرية ، بل أنها بدأت في الصراع الدموي بين قابيل وهابيل (أبناء آدم أبو البشرية جمعاء) . وهذا يعني ان القتل والقتل المضاد ظاهرة متأصلة في النفس البشرية ، وليست وليدة تطورات اقتصادية كما زعم الفكر الماركسي الالحادي . والدارس للحضارات البشرية يكتشف المكان العظيم الذي تحتله الحرب فيها ، اضافة إلى طابع المدح العظيم للنشاط الحربي الذي تزاوله الآلهه وتشجعه وتحميه . وما من شيء اكثر دلاله على ما نذهب اليه من معبد (البانثيون) (Pontheon) الجرماني وهو ما يعرف باسم الـ (Walhalla) الذي شيد على مقربة من مدينة Regensburg على صورة ولاتم يبتهج فيها المحاربون بعد غزوة ظافرة . ومن خلال النظرة المفعمة لاودين (odin) اله المعارك ، يشرب السعداء

المنتصرون – وهم محاطون بالغنائم والعبيد والاسرى – شراب العسل في جماجم أعدائهم ويأكلون ماشيتهم ويتقاسمون اسلابهم التي تتجدد كل يوم وتتقطع اربا اربا . [33]

وإذا كانت جملة الأساطير الصينية اكثر نزوعا إلى السلم والبوذية معادية للحرب ، كانت الهند البراهمية على النقيض محبة للحرب حبا عجيبا . وفي بعض الكتب الدينية كالتوراة والانجيل ان هي الا معارك بين الالهة والآلهات والجن والعفاريت والمردة ...يشترك فيها كذلك أناس وقرود وحيوانات وطيور اخرى احيانا . ان قصة هذه الاخبار تملأ كتب الفيدا (Vedas) . والملاحم الشعرية العظمية كالرمايانا (Ramayana) مقصور معظمها على ذكر هذه الوقائع الاسطورية . فهي تضج بأوصاف المعارك . وان المعابد الهندوسية مغطاة بالنقوش التي تصور هذه المعارك . فالالهة إندرا (Indra) وميترا (mithra) ، وفارونا (Varouna) ومن ثم براهما (Brahma) ، وفيشنو (Vichnou) وسيفا ، والالهة كالي (Kali) يتكسرون على عرباتهم الحربية . [34]

اما الاساطير اليونانية فترينا (Zeus) زوس والالهة يقاتلون التيتان (Titane) والعفاريت المردة والتيفة (tiphee) . فكرونوس (Chronos) يقاتل أوفيونة (ophionee) . والاله مارس (Mars) محاط بألهة الشقاق والخوف والرعب ، كما ان أبولو (Appolon) نفسه ذو سهام قاتلة .. والمعروف ان تقديم القرابين بكثرة إلى الالهة مألوف في الحضارات المعروفة كلها ، قبل المعارك وبعد الظفر ، اما بذبح اسرى واما بترك جزء من الغنيمة للمعابد . ولقد كان المسجونون لدى الاشوريين والمصريين والازتيك يذبحون بالالاف في دخان اللبان واهازيج الفرح .

والشيء العجاب ان شعائر المآتم التي كانت تسبق المعركة في اليابان في غابر الزمان بقيت جلية واضحة حتى زماننا هذا . وقد زاولها اليابانيون في حرب 1940 : فالطيارون الفتيان المتطوعون الذين ينتحرون في طائرات الانتحار (Kamikaze) كانوا يحضرون ليلة الانطلاق وليمة مأتمية . وكانوا يكتسون بالابيض لون الحداد . وهكذا كانوا يتجردون من كل ممتلكاتهم الارضية تجردا رمزيا . وكان كل واحد منهم يتسلم غداة الغد علبة صغيرة بيضاء على أرض الطيران تمثل القارورة التي يفترض أنها تحوي رمادهم . ومما يلفت النظر ان نقرر انه حينما ولد التوحيد ، لم يعد لهذه الالهة المزعومة أي قيمة حربية مطلقة . فقد جاء في العهد العتيق (سفر تثنية الاشتراع–الفصل السابع) (فقرة 21) : "... والرب الهك يستأصل اولئك الامم من بين يديك قليلا ..." . (وفي الفقرة 24) نقرأ : " فلا ترهبهم لأن الرب ألهك في ما بينكم إله عظيم رهيب" وفي الفقرة (22) نقرأ : "ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحوا أسماءهم من تحت السماء". [35]

وكما هو معلوم فقد قدس اليهود القتل والحرب ، لكنهم كانوا يخافونها حين تكون الغلبة لاعدائهم . أما المسيحية فقد اتخذت بادئ الامر موقفا سلبيا من الحرب ، بل انها نادت بضرورة ان يحب المرء أعداءه واكدت مرارا ان من أخذ بالسيف أخذ بالسيف .

كما ان القديس أمبرواز (Ambroise) رفض استخدام العنف رفضا كليا أيا كان هدفه. ومع ذلك سرعان ما وجدت الكنيسة نفسها مرغمة على التآلف مع الحرب واستعمال القوة . فقد أنشأ القديس اوغسطين لاهوتا اعتبر الحرب مشروعة على قدر ماتملك ان تكون

التعبير عن الارادة الالهية . فقد كتب اوغسطين يقول : " إذا ما امر الرب بالقتل بتنزيل خاص أضحى القتل فضيلة ". ولكن الحروب الصليبية بوجه خاص هي التي وضعت الحذاقة الجدلية للاهوتيين من بعد على حجر المحك . فقد كتب ريمون داجيل (Raymond dagiles) كاهن كنيسة بوي الجامعة (puy) في موضوع استيلاء جحافل الصليبيين على القدس فقال : " رأيت اشياء تثير الاعجاب ... كنت أرى في الشوارع وعلى ساحات المدينة اكوام من الرؤوس والايدي والارجل . ولقد كان الناس والفرسان يجوسون خلال الجثث من كل جانب ... وفي الهيكل والرواق كان الفرسان الصليبيون يمشون ممتطين صهوات جيادهم يخوضون في دماء المسلمين حتى ركب الفرسان وأعنة الخيل ... " . (36)

ولقد صاغ القديس توماس الاكونني في نظريته الشهيرة عن الحرب المشروعة الشروط التي في وسعها ان تجعل النشاط الحربي مشروعا يرضى به الرب . وهاؤم أياها :

1. سلطة الامير
2. سبب مشروع
3. الهدف الحنيف

ان لبس هذه الشروط يفسر ضروب تردد الكنيسة حينما يتعلق الامر باتخاذ موقف في صراع ما . ولقد كانت الكنيسة ايضا حتى نهاية القرن التاسع عشر ترى ان الحرب التي تدور رحاها بين متحاربين لا تملك ان تكون مشروعة الا من طرف واحد . وهي تقول اليوم بأن الحرب تملك أن تكون مشروعة من الطرفين معا " اذ يغلب على ظن كل واحد من الخصمين بعد الشورى ان الحق حقه ". (37)

اما الاسلام فقد وقف موقفا مغايرا من الحرب . فالحرب العدوانية ممنوعة في الاسلام ، أما الحرب الدفاعية فمشروعة . كما أن الحرب ضرورية لاستئصال شأفة الكفر لقوله تعالى : " قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الاخر ولايحرمون ماحرم الله ورسوله ولايدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ". (السورة 9 ، التوبة الآية 29) . ويقول تعالى : " وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله " كما حث الاسلام على الجهاد في سبيل الله ، بقوله تعالى : " ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حق في التوارة والانجيل والقرآن ، ومن اوفى بعهده من الله ، فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم ". وقد وعد الله المجاهدين جنات عرضها السموات والارض ، بقوله تعالى : " لكن الرسول والذين أمنوا معه جاهدوا بأموالهم وانفسهم وأولئك لهم الخيرات واولئك هم المفلحون أعد الله لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك هو الفوز العظيم ". (السورة 9 ، التوبة الايتان 88-89) .

هذا ويمكن تلخيص اهم المذاهب الفلسفية في تفسير الحروب على الشكل التالي :

1. الفلسفة الصينية :

ان الفلسفة الصينية هي الفلسفة الوحيدة التي دأبت خلال القرون على عدم مدح الحرب . وقد قال الفيلسوف كونفوشيوس قولا غريبا هو " ان قائدا عظيما حقا لايحب الحرب

ولا يكون محبا للانتقام ولا متحمسا " . وقد فاخر الصينيون ، حتى فترة حديثة ، بضعفهم الحربي ، وجسدوا اعتقادهم باستعلائهم على الحضارات الاجنبية من احتقارهم للقيم الحربية . وكان الجندي -في تدريجهم التقليدي للمراتب- في أحط درجة، قبل اللص أو قاطع الطريق. (38)

2. الفلسفة اليونانية :

لا نجد في الفلسفة اليونانية موقفا اخلاقيا جديدا حقا نحو مسألة الحرب . فهم يعدونها جزءا من نظام الرب على وجه العموم . والحرب في نظر الفيلسوف (Heraclite) آلة هذا النظام الالهي ، لانها تجعل الناس والآله أصنافا وترتبهم بطبقات : " فالحرب ام جميع الاشياء فهي تجعل من بعضهم آلهة – ومن الاخرين عبيدا أو رجالا أحرارا " . ومع أن أفلاطون وارسطو لايجدان تسويقا لها ويستنكرانها حين اللزوم يسلمان بمشروعيتها تسليما تاما سواء في صورتها الهجومية أم في صورتها الدفاعية حينما تكون ضرورية لخير المدينة . وهما يعدانها بوجه خاص حادثا ايجابيا لا نزاع فيه : فالمدينة قبل كل شيء كائن عضوي دفاعي وقلعة جماعية . (39)

3. الفلسفة الرومانية :

يبدأ حق الحرب لدى الرومان في الفترة القديمة منذ البداية . وهو شديد التمسك بالاشكال وثمة مجمع خاص للقسيسين يسهر على تطبيق القواعد . والشيء الجوهري اعلان الحرب على حسب الشعائر الدينية ، وليس هاما ان يعرف سبب قيام الحرب وموضوعها . وإذا ما أحترمت أشكال أعلان الحرب احتراما دقيقا كانت مشروعة . والا فأن عدم المحافظة على الشعائر الدينية يجعل منها ظلما ، فتصبح مشؤومة ومحكوما عليها بالخيبة والشقاء .

كانت القاعدة السائده عند الرومان تتمثل في تقتيل المغلوبين وبيع الناجين من الموت عبيدا . فقد قتل القائد الروماني سيلا (Sylla) أربعة الاف من الطليان القدامى المحبوسين في ساحة " مارس " وهو مرتاح البال والضمير . وفي قرية ريغوم (Rheggium) تم تمرير السكان جميعا على حد السيف . وأثناء الحروب القرطاجية أمر الرومان الذين استولوا على معسكر أسد روبال (Asdrubal) كل القرطاجيين على حد السيف ، وقتلوا كل مساعديهم الغاليين الذين كانوا ينامون سكارى منطرحين على القش . أما البلاد التي افتتحتها روما فقد كانت تخضعها على درجات متنوعة . وكان حق الفتح المطلق ينتج من التسليم الذي تشهد عبارته بأن المغلوب كان يذعن عن طيب خاطر : " أنني أهب الشعب الروماني نفسي ومدينتي وأرضي والماء المهراق وآلهتي الخاصة ومعابدي وأمتعتي وأثاثي وكل ما يتعلق بالالهة من أشياء ".

كان الرومانيون يحافظون في المعاهدات على روح حقوقية شكلية جدا ودقيقة . ويقول الفيلسوف فيكو : " كانوا يحافظون على أحكام البطولة باحترام دقيق للكلمات يجسده التعبير القديم (Religio Verborum) . ومن العبارات المشهورة التي عقدت في إطارها المعاهدات تعبير : الويل للمغلوب (Vehe Victims) ". (40)

4. الفلسفة اليهودية والمسيحية :

تؤكد التوراة حق الحرب . وها هو الفيلسوف اليهودي ابن ميمون يؤكد من جانبه أن ثمة نوعان من الحروب لدينا : الحروب الضرورية والغزوات الارادية . فالاولى للدفاع عن ارض الوطن ، والاخرى لتوسيع الحدود . يخوض الملك الحرب في الحالة الاولى بمحض ارادته ، وعليه في الحالة الثانية استئذان المحكمة العليا عند اليهود " . حتى في هذه الحالة لايكون المواطنون ملزمين جميعا بأن يشاركوا في المعارك. وثمة اسباب عديدة للاعضاء ذكرها سفر " تثنية الاشتراع ". فيعفى الذي غرس كرمة أو بنى بيتا أو تزوج من أمرأة جديدة من الخدمة الحربية لمدة سنة . ثم ان على المبشرين بالحرب قبل انطلاق الجيش ان يطوفوا بالصفوف ويدعوا إلى الانصراف عن الحرب كل أولئك الذين يخافون أولا يطمئنون إلى عدالة المعركة . (41)

أما الفكر المسيحي فقد شهد الاخر تحولا ايجابيا نحو الحرب وبدأت الواقعية تأخذ طريقها إلى هذا الفكر ، حيث أخذ البابوات يباركون الجنود الذاهبين إلى الجبهة ويعدوهم جنات في الخلود . كما أخذت الكنيسة تؤيد سياسيات الملوك والقياصرة في مسعى واضح منها للحفاظ على مكاسبها وسط تصاعد وتيرة " العسكرتاريا " في الحياة السياسية . (42)

5. مواقف الفلاسفة :

* نيقولا ميكافيلي : كلنا نعرف العبارة التي توجز نظرية ميكافيلي بوضوح : " تمسي كل حرب مشروعة منذ أن تصبح ضرورة ". وهو غالبا من أنصار " الحرب الواقية " التي يحكم بانها وحدها معقولة جدا . (43)

وقد أوضح ميكافيلي نفسه هذه الضرورة المبهمة قليلا ما ، فهو يقول : " على الانسان أن يدافع عن وطنه أما بشرف أو بغير شرف ، فكل الوسائل صالحة للدفاع عنه ، طالما أن الغاية تبرر الوسيلة . وللدفاع عن الوطن دفاعا جيدا ، يجب بدء القتال غالبا . وفي هذا السياق كتب ميكافيلي يقول : " حينما كان الرومان يواجهون عن بعد العقبات (المقبلة) ، سرعان ما كانوا يتداركونها ولا يدعونها تتفاقم أبدا لاجتناب وقوع حرب . وكانوا يعرفون ان الحرب لا يمكن تجنبها ، ولكن تأخيرها هو دوما لصالح العدو ". (44)

أما ما يتعلق بقواعد الانسانية فيبدو ميكافيلي واضحا بصددها : " فالأمير ... لا يستطيع أن يمارس كل الفضائل بلا عاقبة ، لان فائدة الحفاظ على نفسه ترغمه غالبا على خرق قوانين الانسانية والاحسان والدين " . (45)

* سان سيمون : ربط هذا المفكر ظاهرة الحرب بظاهرة الانتاج . فتراه يترقب نهاية الحروب من العصر الصناعي . " فالصناعة عدو الحرب "، وكل ما نربحه من قيمة صناعية نخسره قيمة عسكرية , وقد كانت الشعوب تقاتل في العصور القديمة وتملك عبيدا بعد أن تضع الحروب أوزارها لأقاتتهم . ولكن الشعوب الحديثة تنتج بنفسها . اذن تتعلق حالة الحرب أو السلم بالصناعة . والنظام الصناعي الذي يتغذى فيه الافراد بالانتاج في سبيله إلى أن يخلف ، بتطور تاريخي ، النظام العسكري القديم ، حيث كانت وسائل العيش تقوم على السرقة بعض القيام ". (46)

* أوغست كونت : ميز كونت بين الحالة العسكرية والحالة الصناعية . فليس للنشاط الإنساني إلا هدفان : الغزو أو التأثير في الطبيعة أي الإنتاج ، " فكل مجتمع ان لم ينظم تنظيما واضحا في سبيل تحقيق الواحد من الهدفين أو الآخر لا يكون الا جمعية فاسدة تفقد مقومات الوجود . وقد كان الهدف العسكري هدف النظام القديم والهدف الصناعي هدف النظام الجديد ". وهو يقيم قانونا في تطور الحرب موازيا لقانون الأحوال الثلاث الذي طوره كونت في فلسفته حول تطور المجتمع : (47)

أ- الحرب لنفسها ولحاجة : فلم تكن المجتمعات البدائية لتستطيع ان تتعلم في أية مدرسة اخرى غير مدرسة الحرب ، وقد سهلت الحرب العبودية وبها سهلت الصناعة ، فكانت النزعة العسكرية اذن لا غنى عنها ولايمكن تجنبها ايضا .

ب-وهي تبقى ولكنها تبقى منوطة بالنظام الصناعي الناشىء وتنقص كلما نمت الحياة الصناعية (يؤكد اوغست كونت أن الحروب الحديثة أقل قتلا من الحروب الماضية ، ذلك انها – وهي تزداد وضوحا – لا يشارك فيها مجموعة السكان مشاركة حقيقية ، وهكذا يرى في حلول الجيوش الدائمة محل الجيوش الاصطناعية تناقص الروح العسكرية) .

ج-والتصنيع ، في نهاية الامر ، آت على الغاء الحروب . (48) وحول أفكار أوغست كونت كتب غاستون بوتول يقول : "... ولا نستطيع أن نقر هذه التنبوءات التي كذبتها الواقعات اليوم كل التكذيب . ويبدو ان الصناعة في أيامنا وسعت الحرب وطوت بين جنحيها كل العالم . فقد أصبحت الصناعة خادمة النزعة العسكرية ، وهي تزداد كل يوم خدمة للحرب والاعداد لها بكل قوة ... " . (49)

* هيربرت سبنسر : يلاحظ هيربرت سبنسر طبيعة الخدمات التي تؤديها الحروب في تكوين العالم والشرور التي تجلبها اليوم في الوقت نفسه . ان كل شيء ينزع إلى هذا الهدف . فالذين لا يحاربون في مجتمع عسكري مرغمون على توفير حياة الرخاء للمحاربين ، وبذلك يخدمون الحرب ايضا . والنموذج العسكري ، وان يكن ادنى من نموذج المجتمع الصناعي ، كان ضروريا ايضا ، لان السلاح سبق الاداة ولم يكن ثمة أداة دون سلاح في الاصل . وسلوك الناس حددته القوة ، ولولاها لبقي البشر في حالة حرب همجية .

ويشير غاستون بوتول في كتابه " هذه هي الحرب " إلى نظرية هيربرت سبنسر ، فيقول : " بقي للحرب أثرها في اهلاك المجتمعات الضعيفة واخراج الضعاف من المجتمعات القوية ما دامت الحضارة في توحشها وطفولتها ، ولكن بعد مضي درجة ما من التطور اصبحت الحرب مصدر تأخر ، لان ثمة نزوعا إلى اصطفاء أحسن الناس بنية واقواهم وتعريضهم للحدث وترك أحط الافراد أجساما للنسل ". (50)

* جبرائيل تارد : الحرب في نظره طريقة مأساوية للجدل الاجتماعي لن يكتب لها الخلود . وهي نتيجة صراع بين قياسين جماعيين : " فالارادات المجتمعة في أمتين تنتهي بتجسدها في جيشين يسيران أحدهما نحو الاخر ". ويكفي شرط واحد حتى تستحيل المخالفات حربا : " حينما تطرح مسالة على عدد ما من الناس في آن واحد ، كل اولئك الذين يشاطرون الرغبة يشاطرونها معا ويكتسبون الشعور بهذه الهوية ، بهذه الصيرورة في آن واحد ". لكن المعارضة في حد ذاتها لا تخلق شيئا : " ليذكر الذاكرون معركة عظيمة ولدت تقدما فاصلا في

الفن العسكري ...ليس التقدم في كل الميادين ثمرة النضال أو المباراة أو المباحثة بل ثمرة سلسلة الافكار الممتازة التي ظهرت في أدمغة بارعة واعدت لزمانها : فهو ثمرة التلاؤم لا المعارضة ". وليس تقدم الفن العسكري نتيجة " المعارك بل نتيجة الاختراعات الصناعية أو الفنية على وجه الخصوص أو الاختراعات الاخرى التي لم تنتج الحرب منها شيئا ولم تيسرها ولم تدفع بها قدما بل عملت على اخفاقها وعلى افنائها غالبا واقتصرت على الاشارة بتطبيقها على التسلح ومن التعبئة هنا وهناك ... وقد ابتلعت المعارك المختصة بالسفن الحربية أساطيل لا تعد ولا تحصى في العصور القديمة والوسطى ، دون ان تغير طراز السفينة الرومانية ذات الصفوف الثلاثة من المجاذيف ". ولكن الحرب نفسها " تطورت كما تطور العمل على وجه التقريب اكثر من الحب والفنون الجميلة واكثر من الجريمة بمقدار كبير . فكل شيء متغير فيها من فترة إلى اخرى : الوسائل المستعملة والاهداف التي تسعى اليها ". (51)

* هيجل : يعد خالق الأعذار في تسويغ العنف والحرب بوجه عام اذ يجوز ان نسوغ لهيجل بعض اقواله المغالية إذا اعتبرنا انه ما فتيء يقر بظاهرة دون أن يستحسنها . وقد ظل أيضا يدافع عن الطابع " التمديني " للعنف . فهو مناسبة تحقق فيها الدولة شعورها الاسمى . ونابليون الذي كان مولعا به قبل هزيمته كان في نظره يمثل " الفكر الشمولي تمثيلا كاملا ". وان الحرب في نظره شر لابد منه يبلغ نهايته بتحقيق " الفكر المطلق ". يقوم مذهب هيجل السهل في القدرة على الانحناء السهل للضرورة المتجسدة بالظافرين وعلى توفر ذوق عاطفي للحلول المأساوية . (52)

* يوسف دومتر : لقد بحث فلسفة للحرب تكاد تكون أتباعية الان . وقد أضحت بعض عباراته الغنائية المغالية مشهورة . وأنا لنرى نظرياته تبعث بين الفينة والاخرى . وان جوهر مذهبه كامن في العبارات التالية : " حينما تفقد النفس الانسانية لولبها بالميوعة وقلة التصديق والرذائل المفسدة الخلق التي تتبع اسراف الحضارة ، لايمكن الا أن تغمس في الدم ... فالثمرات الحقيقة للطبيعة الانسانية والفنون والعلوم والمشروعات الكبرى والتصورات العليا وفضائل الرجولة تتعلق بحالة الحرب بوجه خاص ... حتى ليمكن ان يقال ان الدم سماد هذا النبات الذي يطلق عليه اسم العبقرية .

وثمة شيء غامض لا يمكن تفسره في القيمة العجيبة التي قرنها الناس بالمجد العسكري ... فالحرب اذن الهية في نفسها ذلك بأنها قانون العالم ... ولا يشعر الانسان بيد الله بقوة مثلما يشعر بها في الحرب ". (53)

* نيتشه : يعتبر نيتشه اكبر من قدس الحرب . وقد تعود " محبو الحرب " ان ينادوا ويقتدوا به . والواقع أن آثاره يزينها الكلام الذي فيه مدح للحرب ، وثناء عليها : " عليكم ان تحبوا السلم حب وسيلة للحروب الجديدة واقصر سلم اكبر من طوله ... تقولون "انما السبب المشروع يسوغ الحرب". وتبدو له الآلام التي تولدها الحرب مدرسة بارعة : "لكي تكون المحنة منتجة ، يجب ان تكون الحرب ضارية ومجردة من الشفقة . واقول لكم : انما الحرب الشديدة تسوغ كل سبب ... يا اخواني في الحرب .... " فالفضائل الوحيدة هي البأس والقسوة والجرأة والحيلة والذكاء ، وبكلمة واحدة القوة " . وتطلع القلب إلى السعادة يمنع الانسان من ان يكون عظيما ، فعليه ان يعرف العذاب والموت : " قامت الحرب والشجاعة

باشياء أعظم مما قام به حب القريب . فالحرب هي المحنة الجيدة ، والمسابقة النزيهة العادلة الوحيدة ، وإذا ما قلنا انها هي الشيء الوحيد الذي ممكن تصوره ، قلنا حقا " . وانما يجب ان نعود باسم الغريزة إلى الحرب التي يحاربها العقل ، لان الغريزة تدفع الانسان إلى كل ما يجعل حياته جديدا .

حول افكار نيتشه كتب غاستون بوتول يقول : " ألم يكن نيتشه يتكلم عن المعارك المعنوية تكلمه عن المعارك المادية حين يمجد الحرب ؟ لقد كان نيتشه فيلسوف الفكر النازي الداعي لحتمية الحرب " . (54)

* كارل ماركس : إذا ما حاولنا تلخيص نظريات كارل ماركس وتلاميذه التي تتعلق بالحرب ، وجدنا الفكرة الاساسية التي كانت حجر الاساس في دعوة غراكشو بابوف : " لم يكن ثمة حرب الا حرب خالدة ، تلكم هي حرب الفقراء على الاغنياء ". وسوف تكون هذه الحرب نضال الطبقات الدائم . فالتناقضات الاقتصادية هي السبب المباشر في الحروب عبر تاريخ البشرية : الصراع بين العبيد والاسياد ، ثم الصراع بين الفلاحين والاقطاع ، ومن بعدها الصراع بين البورجوازية والقوى الكادحة . انها حرب المالكين لكل شيء ضد المحرومين من كل شيء . (55)

كلاوسيفتز : (Clausewitz) يعتبر المفكر الالماني كلاوسيفتز من أكبر منظري الحرب في القرن التاسع عشر . فقد حلل الحرب وغايتها ووسائلها وكل مظاهرها وله فيها مشاهدات تكاد تصيب كبد الحقيقة . وما يسوغ الحرب لعيني العقل في نظره انما هو سعة القرابين التي تقام من أجلها : فينبغي اذن أن نقوم بها جميعا . والنتيجة ان العدو هو الذي يحكم لانه ينبغي للانسان دوما ان يكون مستعدا لتخطيه في القربان . وهو يقول : لا غنى عن وجود طبقة محاربة الا انه لا غنى أيضا ، على صورة أشد ، عن تكوين جنود " لان الروح العسكرية ربما تبقى بتقاليد أو تشريع ، الا أن الحرب وحدها قادرة على ايجادها " . اما الجيش فهو في نظره آلة للحرب . والواقع ان الحروب ... ان هي الا تعبير السياسة أو ظاهرتها . ولا معنى لأرادة اناطة وجهة النظر السياسية بوجهة النظر العسكرية لان العامل السياسي هو الذي قرر الحرب . فهو الذي يكون القوة المفكرة : والحرب انما هي آلته وليس العكس . فأناطة وجهة النظر العسكرية بوجهة النظر السياسية هي اذن الممكن الوحيد ".

فأهمية الجيش لا حد لها لأنه آلة السياسة وحد الحياة الاجتماعية : " تنمو الحرب في مخدع سياسة الدولة وتكون مبادئها كامنة فيه كما تكون خصائص الفرد كامنة فيه كما تكون خصائص الفرد الخاصة كامنة في الجنين ". اذن " ينبغي القيام بالحرب بكل ما تستطيع الامة من قوة ". وهكذا تتضح خطوط الحرب الكلية لدى كلاوسيفتز : ولذلك تماما " تكون الحرب فعلا عنيفا مدفوعا إلى أقصى حدوده ... وابتداء القتال بحظوظ متساوية بلادة خطيرة ... ان الميل إلى تدمير العدو لاصق بفكرة الحرب : فالظفر مرادف الاعدام ... ". (56)

اما المفكرون المتشائمون فانهم يتنبئون عن رضى بأن الحرب سوف تنمو وتجمل بلا انقطاع . فها هو المفكر شتاين ميتز المدافع العلمي عن الحرب يقول : لن تزول الحرب ويجب ان لا تزول . ويضيف : " يمنح النصر على حسب تركيب الشعوب الداخلي ساعة الحرب . والحرب هي الاسلوب الاساسي في الاصطفاء الجماعي ، فهذه الصورة للاصطفاء هي خاصة

الانسانية : " الحرب هي حجر محك الامم . وهي – ان شئتم – تثير العطف على الضعفاء ، ولكنها تجعل مكانا للاقوياء " . (57)

وإذا ما أتينا إلى المفكر ايزوليه (Isoulet) الفيناه يريد ان يبرهن على أن القوة مرادفه للفضيلة ، فالضعفاء أو الذين لا خلاق لهم يهلكون في الحروب ، فالحرب اذن اخلاقية بالضرورة . اما المفكر جورج سوريل فهو معجب بالحرب . وهذا الموقف أملاه عليه أملاء كبيرا بغضه للاخلاق المسيحية التي حكم عليها بأنها مخالفة لطبيعة الحياة والاحياء . هذا ويمدح جورج سوريل صراع الكتل والحرب المدنية التي تقتلع الرأسمالية من جذورها والحرب المزمنة التي ستجعل النصرانية أثرا بعد عين . وهو يعتبر ان جوهر مجتمع من المجتمعات اساطيره ، وتستخدم هذه الاساطير بوجه خاص في غرس الروح المحبة للحروب في الكتل . وليس ثمة فرق عظيم بين الحرب المدنية والحرب الاجنبية . (58)

مما سبق يتبين ان اكثر المفكرين قد دأبوا على مدح الحرب واعتبارها بحد ذاتها هدفا منشودا . لكن الحروب العالمية التي تلت اكدت خطورة هذا الفكر وان الثمن الذي قد يترتب على اندلاعها كبير للغاية . وربما لهذه الاسباب أخذ العلماء والمفكرون فيما بعد يتواضعون في صقل مفاهيمهم ونظرياتهم كما سنرى لاحقا في ثنايا هذا الكتاب .

الباب الخامس

الإطار النظري لظاهرة الحرب

1.نظريات الحرب السوسيولوجية المعاصرة
2.الاختلافات النظرية حول ظاهرة الحرب
3.العنف في مفهوم علماء الاجتماع الغربيين
4.مفاهيم المعتقدات المتصارعة

1) نظريات الحرب السوسيولوجية المعاصرة :

الحرب بشكل عام تبقى كظاهرة بشرية بحاجة إلى فهم من قبل المجتمعات ، ولذا فهي موضوع دراسة مستمرة . وقد ظهرت عن الحروب وفي أسباب نشوبها وأساليب إنهاءها وإمكانيات منعها كثير من البحوث والدراسات .

في المراحل الأخيرة من القرن العشرين ، وبعد حربين عالميتين والتهديد بنشوب حرب نووية أو كيماوية –جرثومية عالمية ، اعتبرت المحاولات المبذولة لفهم طبيعة الحرب من أجل صياغة نظرية تتناول أسبابها وكيفية إدارتها وإمكانية منعها ذات أهمية عظمى لأنها تصوغ وتؤثر على التوقعات والآمال الإنسانية وتؤثر على تصرفاتها . ويمكن تحليل الحرب إلى أقسام متعددة ، فلسفية وسياسية واقتصادية وتقنية واجتماعية وقانونية ونفسية . وتمثل هذه التقسيمات وجهة النظر أو نقطة الاهتمام التي يتم خلالها النظر للحرب ودراستها إلا أن معظم النظريات السوسيولوجية تناولت هذه الأقسام بشكل ممتزج ، ذلك لأن الحرب ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد لا يمكن دراستها وفهمها بشكل مجرد أو من جانب واحد فقط .(1)

مرت النظريات السوسيولوجية التي تناولت الحرب بالعديد من التبدلات خلال السنوات الماضية وهي تعكس بذلك التبدلات الكثيرة التي طرأت على النظم العالمية والدولية .فبعد انتهاء الحروب الدينية في العالم مع نهاية القرن التاسع عشر ، بدأت الحروب تنشأ من أجل مصالح الحكام ومن يسير في فلكهم ، لذا فإنها كانت محدودة في أهدافها وفي إطارها العام . ثم ازدادت أهمية فن المناورة التي أدت بدورها إلى تحديد دراسات الحرب ضمن أنواع الإستراتيجيات المختلفة المعروفة . ولكن عند اندلاع الثورة الفرنسية ، تبدل الموقف تبدلا جذريا بسبب تبدل حجم الجيش من جيش محترف صغير الحجم إلى جيش واسع كبير يعتمد على المجندين" التجنيد الإجباري (الإلزامي) " ، وتوسعت أهداف الحرب من أهداف محلية صغيرة إلى أهداف تتعلق بأهداف ومثل الثورة ، تلك المثل التي تجاوبت معها الجماهير التي مثلت مادة هذه الجيوش . وقد عادت نظريات الحرب في فترة ما بعد الحروب النابليونية في أوروبا إلى أعتبار الحرب أمرا عقلانيا وآلة من آلات تنفيذ السياسة القومية . "وقد عبر عن هذه الفكرة كارل فون كلاوزفتز" . فبعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى وتبين أنها كانت حربا شاملة عمت الدول " روح العسكرتاريا " وتم حشد الطاقات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية والمالية لكسب الحرب وتركيع الخصوم . وثبت أن الحرب لا يمكن أن تكون صراعا محدودا . ولم تعد النظريات السوسيولوجية تعتبر الحرب أداة معقولة من أدوات السياسة . فقد بين المنظرون السوسيولوجيون أن الحرب بشكلها العصري والشامل ، إذا ما أريد استخدامها كوسيلة لتنفيذ مصالح الدولة القومية ينبغي الا يتم اللجوء إليها إلا إذا كان الأمر يتعلق بأهم

مصالح الدولة الحيوية ، مما يهدد بقاء الدولة نفسها ، وفيما عدا ذلك فإن الحرب تشمل أيديولوجيات موسعة عريضة وليس المصالح الضيقة المحددة التعريف المتعلقة بدولة مستقلة معينة . وهكذا أصبحت الحرب ، شأنها في ذلك شأن الحروب الدينية في القرن التاسع عشر في أوروبا جزءا من أفكار كبرى مثل نشوء الدولة الاشتراكية البروليتارية أو نشوء الأفكار النازية المنادية بالتفوق العنصري .بل أن بعض المنظرين السوسيولوجيين ذهب إلى أبعد من ذلك حيث لم يعترف إطلاقا ببقاء أي سبب عقلاني لنشوب الحروب . وبالنسبة لهؤلاء تعتبر الحرب كارثة أو مصيبة اجتماعية سواء نشبت بين دولتين فقط أم كانت عامة بحيث تؤثر على البشرية جميعا .(2)

إن هذه الفكرة ليست بالجديدة ، فقد ظهرت في الجزء الأخير من رواية تولستوي "الحرب والسلام" التي كتبها بعد انتهاء الحروب النابليونية . وفي النصف الثاني من القرن العشرين اكتسبت هذه الفكرة زخما جديدا عندما لجأ إليها المنظرون في كتاباتهم ومزجوها مع آرائهم المطروحة في محاولة لمنع الحرب . وعليه فإن البحوث المتعلقة بالسلام تتركز حاليا في مجالين الأول هو تحليل النظام الدولي من أجل التوصل لنظام لا يسمح بالحروب ، والثاني الدراسة المعمقة لظاهرة الحرب ، سواء كانت صراع مسلح أو حرب اقتصادية أو حرب نفسية بل وحتى الحرب الزراعية والحرب الصناعية والتكنولوجية الخ . إذن فإن استخدام كلمة "الحرب" أصبح مرادفا لكلمة الصراع ، سواء أكان هذا الصراع مسلحا أو غير مسلح . والمعلوم أن التاريخ يسوق لنا منذ عدة قرون ، بل ومنذ ولادة البشرية أمثلة كثيرة على الصراع المتغير والمتعدد بين الإنسان والإنسان ، وبين الإنسان والطبيعة . فمنذ ولادة الكون البشري كما يقول علماء التاريخ كان صراع هابيل وأخيه قابيل مثلا وأنموذجا تاريخيا وبشريا لطبيعة كينونة الإنسان وطبائعه ونزعاته .

لكن الحرب الكلاسيكية والمعاصرة ارتبطت صراحة باستعمال السلاح من أجل "القتل" ، وهذه الصورة هي قمة الوحشية البشرية ، كما عرفناها الآن وقبل مئات وآلاف السنين . فمعلوماتنا المتوفرة عن الحروب البدائية وتلك التي نشبت في عصور ما قبل التاريخ مازالت محدودة . ويبدو أن وظيفة الحرب في عصور ما قبل التاريخ بين البشر كانت تختلف نوعا ما عن وظيفتها بالنسبة لما بين المخلوقات الأخرى . فبدلا من أن يكون هدفها الرئيسي المحافظة على النوع ومن ثم المحافظة على حياة الفرد ، يبدو أن الحرب بين المجتمعات البدائية كانت توظف بشكل رئيسي للحفاظ على التكتل والوجود الاجتماعي بزيادة تماسكه وتضامنه . كما أنها كانت تخدم أيضا وتشبع حاجات مادية معينة للأفراد , لقد كانت تستخدم في هذه الحروب أسلحة بدائية جدا ، وتصاحبها طقوس معينة في اغلب الأحيان الأمر الذي أدى إلى الإقلال من

الأضرار التي كانت تسببها . كما أن حالات نشوبها وتكرارها كانت متغيرة ما بين قوم وآخر تبعا لميل ذلك القوم إلى السلام أو إلى الحرب .(3)

وبتطور المجتمعات البشرية وظهور الحضارات وتقدمها التدريجي ازدادت حالات نشوب الحروب كما ازدادت شدتها وكلفتها ، وذلك توازيا مع تأسيس المدن التي أخذت حجومها بالتزايد بشكل مطلق أو بشكل متناسب طرديا مع مجموع السكان . ولقد تطورت فنون الحرب أيضا وتوسعت رقعتها الجغرافية واتسع نطاقها ، كما أن فترة استمرارها أصبحت أكثر تحديدا ، مما أدى إلى إمكانية التمييز بشكل أكثر وضوحا بين فترات السلام وفترات الحرب . وكانت الحروب في هذه المرحلة محدودة الأهداف ، لكنها في القرن العشرين لم تعد كذلك . هذا ويمكن تقسيم النظريات السوسيولوجية التي تناولت الحروب إلى مدرستين رئيسيتين : المدرسة السوسيولوجية الأولى تعزو سبب الحروب إلى عوامل ودوافع بيولوجية ونفسية فطرية معينة في الإنسان ، بينما تعزوها الأخرى إلى عوامل وعلاقات ومؤسسات اجتماعية معينة . وهذه المدارس هي :

أ. المدارس الأخلاقية :

يبدأ علماء الأخلاق موقفهم النظري بالمناقشة الاقناعية القائلة بأن دراسة الحرب التي تجري بين الحيوانات قد تساعد على فهم الحرب التي يلجأ اليها الانسان . فمثلا ، هناك بعض أشكال التماثل والتشابه الأساسية بين تصرفات القرود ، وهي في الأسر ، وبين تصرفات أطفال البشر وهم صغار . فمن السهل ملاحظة التصرفات العدوانية التي تؤدي إلى نشوب العراك تنبع عادة من الدوافع ، وهي الغيرة بسبب حب التملك أو دخول غريب في المجموعة ، أو الإحباط جراء فعالية ما . كما أن مواقف النزاع الرئيسة التي تؤدي إلى نشوب الأعمال العدائية بين الحيوانات ، لا سيما تلك المتعلقة بعلاقة الذكر بالأنثى أو السيطرة على إقليم أو منطقة معينة من أجل الغذاء والتكاثر ، تعود عادة إلى أنماط متعلقة بحب الهيمنة ، لكن هذه الاستنتاجات المستندة إلى تشبيه بعض تصرفات الحيوانات بتصرفات البشر والتي نادى بها بعض المفكرين وعلماء الاجتماع تعرضت لنقد شديد من قبل زملائهم الأكثر محافظة في آرائهم لا سيما فيما يتعلق مثلا بمصطلح العدوان الذي أستخدمه الأخلاقيون لوصف أمور تكاد تكون طبيعية في الحيوانات وتصرفاتها . لذا فبالإمكان الإفادة من مراقبة تصرفات الحيوان في الاستنتاجات وانما في إمكانية وضع بعض الافتراضات التي ينبغي أن تدرس ويتم التأكد منها من خلال دراسة التصرفات البشرية الحقيقية . وحيث لم تتم دراسة هذا الأمر حتى الآن بشكل معمق لذا فالافتراضات المقدمة تبقى بشكل افتراضات مثيرة للاهتمام فقط ومدعاة للبحث والاستقصاء . وهكذا لم يثبت أو ينفي لحد الآن القول بأن الميل للعدوان هو آمر بشري فطري

ام لا . على ان هناك أثنين من المواضيع الجديرة بالاهتمام التي قام الأخلاقيون بدراستهما هما تأثيرات المعيشة المزدحمة على الحيوانات وسلوك الحيوانات فيما يتعلق بالسيطرة على الإقليم . وبالرغم من أن الدراسات لم تكتمل بعد في الموضوعين إلا أن من الصعب إيجاد علاقة ما بينهما وبين تصرف الانسان في كلتا الحالتين .(4)

ب. المدارس النفسية :

تعتقد جماعة من علماء النفس أنه يمكن تفسير أسباب الحروب إذا ما درست طبيعة الانسان النفسية . وتتراوح دراسة هذه الأساليب النفسية ما بين أفكار عامة عريضة تؤكد على تأثير الطبيعة البشرية كسبب للحروب وبين دراسات معقدة وتحليلات مطولة تستخدم المفاهيم والأساليب التقنية الحديثة لعلم النفس المعاصر . إن القسم الأول من النظريات النفسية العامة يشمل مجالا واسعا من التعاليم الأخلاقية والفلسفية والنبوءات ، بما في ذلك أعمال مفكرين وفلاسفة مثل "سانت أوغستان" والفيلسوف الهولندي المشهور "سبينوزا" الذي عاش في القرن التاسع عشر .

أما الكتاب المعاصرون الذين يستخدمون الأساليب النفسية الحديثة فيؤكدون أهمية تأثير الأمراض أو الأعراض النفسية أو العقد التي قد تصيب صناع القرار في بلد ما وتجعلهم يشعرون بالحقد والغيرة تجاه شعب آخر وقادته ، فيبادرون إلى شن الحرب . ويدلل العلماء على سلوك بعض الزعماء في العالم الثالث . ويعتقد بعض منتسبي المدرسة النفسية أن سبب نشوب الحرب يعود إلى حب العدوان الفطري لدى الانسان ، بينما يركز آخرون على أهمية الرأي العام وتأثيره ولا سيما في حالات التوتر والانفعال , ويؤكد آخرون على أهمية صناع القرار والحاجة إلى انتقائهم وتدريبهم بشكل دقيق ، ويعتقد هؤلاء بأن تحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد سوف يقلل من شعورهم بالاحباط وبانعدام الامن والخوف وبالتالي يقلل من خطر نشوب الحروب . وهم يؤكدون على أهمية البحث العلمي والثقافة . وبالرغم من كل ذلك فإن معطيات هذه الأساليب إنما هي أساليب عامة ذات خطوط عريضة . يضاف إلى ذلك أن نظرة المدرسة النفسية للأمور ، المتشائمة منها أم المتفائلة ، ترى أنه ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار تأثير المؤسسات السياسية والاجتماعية على الإنسان والتي يمكن أن تؤمن له الفرص لممارسة تطلعاته المتفائلة أو المتشائمة أو تلك التي تفرض التحديدات عليه .[5]

هل الدولة سبب من أسباب الحرب ؟

في الوقت الذي نلاحظ فيه أن نظريات المدرسة النفسية للحرب هي الأقرب إلى الواقع ، الا أن ذلك ليس كافيا ، إذ أن البشر يتصرفون تصرفا يختلف باختلاف المحيط الاجتماعي . فقد ركز الباحثون دراساتهم في هذا المجال اما على التنظيمات الداخلية للدول أو على المنظومة

الدولية التي تعمل في إطارها هذه الدول . ويمكن ان نميز اتجاهين رئيسيين للنظريات التي تناولت الحرب ضمن هذا المفهوم وهما الاتجاه الليبرالي والاتجاه الاشتراكي .

أ. الاتجاه الليبرالي للتحليل :

فقد أوضح مفكرو هذا الاتجاه في دراساتهم ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وجود ثلاثة عناصر مهمة ، هي الفرد والمجتمع والدولة ، واعتبروا أن الدولة قد نتجت نتيجة التفاعل بين العاملين الأولين . كما افترضوا أن المجتمع كيان ذاتي التنظيم وبإمكان النظام الاقتصادي والاجتماعي العمل بشكل ملائم بأدنى حد من التدخل من الحكومة . ولقد كانت عوامل الاقتصاد واللامركزية الإدارية والتحرر من السيطرة الحكومية هي أهم ما عالجته الليبرالية التقليدية كما يتضح ذلك ، بشكل جزئي ، في مؤلفات "جون ستيوات ميل" . ولقد قبل علماء الليبرالية ، من حيث المبدأ ، ضرورة محافظة الدولة على دفاعها ، الا انهم افترضوا وجود نوع من التناغم والتوافق الأساسي في المصالح بين الدول ، ألامر الذي يقلل من احتمالات نشوب الحروب . ومن أجل تفسير الحروب التي وقعت فعلا فقد ركز الليبراليون على عدد من العوامل . فالحروب إنما تشن ضد رغبة شعوبها المحبة للسلام ولقد أصبح هذا الموضوع من القضايا الرئيسة للفلسفة الليبرالية التي تنادي بأنه لو أمكن التوصل إلى أسلوب عالمي للاستفتاء ، عندها يمكن منع نشوب الحروب ، اذ ان الشعوب المحبة للسلام سوف تحجب الثقة عن أية حكومة ذات نوايا وافكار عدوانية . ولقد ظهر الكثير من الكتاب والمفكرين ، كالكاتب الامريكي "توماس بين" ، الذين يمثلون مدرسة فكرية كبيرة ساندت فكرة الحكومات الجمهورية وركزت على التأثير السلمي للرأي العام . وبالرغم من أن أعضاء هذه المدرسة لم يتفقوا على سياسات معينة حقيقية ، إلا أنهم أكدوا على بعض الأفكار العامة التي تتناول العلاقات بين الدول بما يوازي فكرتهم في إطلاق الحرية الداخلية للدولة . فقد طرحوا "فكرة دعه يعمل" بالنسبة للدول في تعاملها ضمن المحيط والمنظمات الدولية التي ينبغي حصرها مع تحديد استخدام القوة عند الضرورة للرد على العدوان . كما ركزوا على أهمية الرأي العام وعلى الحكومات المنتخبة ديموقراطيا ، وحل النزاعات والصراعات بشكل عقلاني . الا أن دعاة هذه المدرسة أدركوا في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، أن ترك الحرية للدولة للتصرف في المحيط الدولي من دون أية ضوابط لم يؤد إلى الإقلال من نشوب الحروب . لذا فقد نادوا بضرورة إيجاد تنظيم دولي كإجراء تصحيحي على أفكارهم تلك . وهكذا كان ميلاد عصبة الأمم ومن ثم هيئة الأمم المتحدة .(6)

ب. الاتجاه الاشتراكي في التحليل :

في الوقت الذي أعتبر فيه الليبراليون أن التنظيمات السياسية هي السبب في لجوء الدولة إلى الحرب ، ركز الاشتراكيون على النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة باعتباره

العامل الأساسي . وفي بداية القرن العشرين بدأ تماثل واضح في هذين الاتجاهين للتحليل أثر تفسيرات المفكر الإنجليزي الليبرالي الراديكالي "جون هوبسون" لأسباب الحرب والتي تبناها فيما بعد المفكر الروسي لينين . أما المفكر الألماني كارل ماركس فقد عزا أسباب الحروب لا إلى تصرفات الدول بل إلى التركيب الطبقي للمجتمع . فالحروب إنما تقع لا لأنها أداة من أدوات تنفيذ سياسة الدولة ، بل نتيجة للصراع بين قوى المجتمع . ذلك لأن الدولة -في نظره- إنما هي بناء فوقي سياسي لا اكثر . اما العامل الاساسي فيكمن في الطريقة الرأسمالية في الانتاج التي أدت إلى ظهور طبقتين متصارعتين في المجتمعات ، هي الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية ، حيث تسيطر البرجوازية على المنظومة الحكومية بما يؤمن مصالحها الخاصة . وأن سبب دخول الدول الرأسمالية للحرب ضمن تعاملها الدولي يعود إلى أسلوب عمل نظامها الأساسي ، الا وهو حاجاتها المتزايدة والمستمرة للمواد الأولية والأسواق ، والحصول على الأيدي العاملة الرخيصة . فهي مثل الأسود تبحث عن لحومها حيث استطاعت إلى ذلك سبيلا . وعليه فإن الطريقة الوحيدة للتخلص من الحروب في نظر كارل ماركس تكمن في التخلص من أسبابها باستبدال النظام الرأسمالي للدول بنظام اشتراكي ، وبذا يقضى على كل من الصراع الطبقي (الحرب الأهلية) والصراع بين الدول (الحرب الدولية) . لكن الأحداث التي شهدها القرن العشرين أفشلت طروحات ماركس من حيث :

1. ان الانظمة الاشتراكية خاضت حروب دموية داخلية وخارجية .
2. أن الفكر الاشتراكي تساقط أمام عنفوان الرأسمالية وتساقط معه التوجه السياسي الاشتراكي ، فقد انهارت المنظومة الاشتراكية برمتها عام 1990 واتجهت الدول الاشتراكية نحو "فلسفة السوق الحر" آي الرأسمالية وقد وصف فوكوياما هذا الوضع بأنه " نهاية التاريخ" .بالفعل فقد بدأت مرحلة سياسية دولية جديدة أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القرار الدولي . (7)

كما برزت عدة توجهات هامة في دراسة الحرب أبرزها :

1. <u>تحليل كارل ماركس للحرب :</u> فقد عزا كارل ماركس أسباب الحروب لا إلى تصرفات الدول بل إلى التركيب الطبقي للمجتمع فالحروب إنما تقع لا لأنها أداة من أدوات تنفيذ سياسة الدولة ، بل نتيجة للصراع بين قوى المجتمع . ذلك لان الدولة إنما هي بناء فوقي سياسي لا أكثر . أما العامل الأساسي فيكمن في الطريقة الرأسمالية في الإنتاج التي أدت إلى ظهور طبقتين متصارعتين في المجتمعات ، هي الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية ، حيث تسيطر البرجوازية على المنظومة الحكومية بما يؤمن مصالحها الخاصة . وأن سبب دخول الدول الرأسمالية للحرب ضمن تعاملها الدولي يعود إلى أسلوب عمل نظامها الأساسي ، الا وهو حاجاتها المتزايدة والمستمرة للمواد الأولية والأسواق ، والحصول على الأيدي العاملة الرخيصة . وأن الطريقة الوحيدة للتخلص من الحروب تكمن

في التخلص من أسبابها باستبدال النظام الرأسمالي للدول بنظام اشتراكي وبذا يقضى على كل من الصراع الطبقي والصراع بين الدول . على أن العقيدة الماركسية لم تعط توجيهات واضحة فيما يتعلق بالفترة الانتقالية قبل الوصول إلى الشكل المطلق للدولة الاشتراكية . ولقد ثبت أن هذه الأفكار غير قابلة للتطبيق عندما نشبت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ، مما أضطر الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية لاتخاذ موقف معين محدد من هذه الحرب . فقد دعت هذه الأحزاب الطبقات العاملة في كل دولة إلى الضغط على حكومتها من اجل تجنب نشوب الحرب ومنعها . ولكن عندما نشبت الحرب اختارت هذه الأحزاب الوقوف إلى جانب حكوماتها وشاركت في الحرب باعتبارها حربا دفاعية . ولقد عزا لينين ذلك إلى انقسام التنظيمات البروليتارية وأنه يمكن التغلب على ذلك بإنشاء منظمة ثورية طليعية بروليتارية موحدة ومتماسكة في جميع أنحاء العالم . أما الاشتراكيون في الغرب فقد عزوا أسباب ذلك إلى التفسيرات الرجعية للماركسية وعادوا لمحاولاتهم من أجل مراجعة أساليب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، كل في دولته ، من خلال السياق الدستوري الإصلاحي موضحين أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها منع نشوب الحروب . أما في الاتحاد السوفياتي (السابق) فقد تغيرت النظرية الاشتراكية للحرب عندما استجابت الحكومة الشيوعية الجديدة لتأثيرات الظروف المتغيرة المحيطة بها . فقد ذكر المنظرون الروس أن هناك ثلاثة أنواع من الحروب هي :

أولا : الحروب بين الدول الرأسمالية

ثانيا : الحروب بين الدول الرأسمالية والاشتراكية .

ثالثا : الحروب ضد الاستعمار أو حروب التحرر الوطني .

وهم يرون أن أسباب نشوب الحروب بين الدول الرأسمالية يعود إلى المنافسة بينها بسبب الخلافات والأطماع الاستعمارية ومنها الأسباب التي أدت إلى نشوب الحروب العالمية .

2. <u>نظرية اللعبة في العلاقات بين المجتمعات (Game-Theory) :</u> لقد أثبت استخدام نظرية اللعبة في موضوع العلاقات بين الدول والشعوب والتي يتم بموجبها تحليل استراتيجية مواقف الصراع أنه أسلوب جديد ومفيد من أساليب التحليل . ففي العلاقات أو المعاملات بين الدول ، كما هو الحال في أي موقف آخر ، تعتمد إستراتيجية أحد الجوانب بشكل عام على توقعات ذلك الجانب لإستراتيجية ذلك الجانب الآخر . وإذا ما أرادت جميع أطراف الصراع (اللعبة) التمكن من أقصى الفرص للحصول على نتائج ملائمة ، يكون من الضروري وضع مجموعة متفق عليها من القوانين أو القواعد المعقولة للتصرف . ويمكن أن تطبق مجموعة القواعد العقلانية هذه على الدول المتنافسة ضمن المنظومة الدولية . ولقد بين أصحاب نظرية اللعب (Game - Theory) وجود حالتين من حالات "اللعبة" : الحالة الأولى هي حالة ناتج الصفر (Zero Sum) والحالة الثانية هي حالة (ناتج

اللاصفر) ويعبر عنه بالإنجليزية (No Zero Sum) . ففي الحالة الأولى فإن ربح دولة ما ، لا يمكن أن يكون إلا على حساب دولة أخرى ، ذلك لأن الفائدة (Payoff)تكون ثابتة ومحددة . ولكن حتى في هذه الحالة يمكن التوصل إلى توزيع عقلاني ومقبول للفائدة بين الدول اللاعبة على أساس مبدأ الحد الأدنى للفائدة القصوى (Mini - Max Payoff) ، حيث ينبغي على الجهة في موقف الفائدة أن تقتنع بالحصول على الحد الأدنى من الفائدة القصوى المقبولة وذلك لإدراكها بأن الجهة الأخرى ، وهي في موقف الضعف ، سوف تستجيب على أساس أنها ستصاب بأقل خسارة ممكنة ، إلا أنها سوف تعارض بعنف توزيعا آخر للفائدة يضر بها كثيرا ، أما في المواقف الأخرى وهي (مواقف اللاصفر) ، فإن الفائدة ليست ثابتة أو محدودة ويمكن زيادتها باللجوء إلى الأسلوب التعاوني ، ولا يكون الربح الذي يحققه جانب ما على حساب الجانب الآخر مدعاة للصدام . ومع ذلك يتعين على المتبارين أن يتفقوا على توزيع الربح الذي هو ثمرة تعاونهم . إن نظرية اللعبة هي أساس نظريات المساومة التي تحلل تصرفات الدول المنفردة في أية مساومة . والدبلوماسية المستندة على مثل هذه النظريات قلما تؤدي إلى نشوب الحروب . وصناع السياسة الذين يلجأون إلى مثل هذه الإستراتيجيات يديرون الصراع عادة من نوع (نتيجة الصفر) بحيث يمكن معه تجنب نشوب الحرب . ويمكن الذهاب لمدى أبعد . فمع شيء من المهارة يمكن تحويل الموقف إلى موقف (نتيجة اللاصفر) وذلك بإيجاد فوائد إضافية نتيجة التعاون في المعاملات والمبادلات الأخرى ، بشكل عام، بالإقلال من احتمالية نشوب الحرب، وبالتالي إنقاص الكلفة المطلوبة للاستعداد لها .(9)

ولقد شبه البعض نظرية اللعب ، التي تشبه صانعي القرارات باللاعبين المشاركين في لعبة الشطرنج أو لعبة البوكر أو لعبة البريدج، بأنه لعبة حرب الأعصاب . فكما أن لعب هؤلاء يخضع لقواعد وحسابات دقيقة فإن تصرف صانعي القرارات يخضع أيضا لقواعد وحسابات ، يمكن أن تدرس دراسة رياضية ، تؤدي إلى التنبؤ بما ستكون عليه قراراتهم ، وما ستكون عليه نتائج هذه القرارات . وتوجد بين المشاركين في هذه اللعبات والمشاركين في عملية التقرير السياسي وجوه متشابهة من التعاون والتنازع تسمح بالمقارنة بين اللعبتين أو بين العمليتين . فالمشاركين في لعبة البوكر مثلا يصطنعون طريقة الإيهام ، والمشاركون في لعبة البريدج يتبادلون الإشارات . ويتطلب الإيهام أو تبادل الإشارات معلومات تشبه المعلومات التي يحتاج إليها صانعوا القرارات في تعاونهم أو تنازعهم قبل أن يتوصلوا إلى قراراتهم . وللاعبي البوكر والبريدج حرية في الحركة تنتج من قدرتهم على الإيهام والتكتل والتواطئ والمساومة تشبه حركة صانعي القرارات السياسية , فكأن الفريقين يلعبان في نطاق نظام قدروي يتوقف نجاح اللاعب فيه على إتقانه وحسن استخدامه له .

وتجعل هذه الحرية نظرية ألعب أكثر أنطباقا على عملية التقرير السياسي من النظريات الطبيعية كنظرية الجاذبية وغيرها من القوانين الميكانيكية التي يحاول بعض العلماء أن يطبقوها على الظواهر السياسية بصورة خاصة والظواهر الاجتماعية بصورة عامة . وتتخذ نظرية اللعب مبدأ الاستراتيجية محورا لها . فالاستراتيجية متغير مشترك بين مختلف اللاعبين ، سواء أكانوا مشاركين في لعبتي البوكر والبريدج ، أو مشاركين في عمليات القرار السياسي أو العسكري . فاللاعبين أيا كانوا يمكن أن يوصفوا بأنهم استراتيجيون ويتطلب لعبهم جميعا إستراتيجيات معينة لتوزيع الأدوار ، ولتنميط المعلومات ، ولتقاسم القدرة ، ليتوصلوا من خلالها لتبني اختيارات معينة ، ولبلوغ أهداف معينة ، سواء أتوسلوا في ذلك أو لم يتوسلوا بتكوين تكتلات فيما بينهم . وقد برز العديد من العلماء في صقل هذا الموقف النظري وأبرزهم مارتن شوبيك وفون نيومان وجون ماكدونالد ومايلز كوبلاند وغيرهم .(10)

2) الاختلافات النظرية حول ظاهرة الحرب :

يقول بعض علماء الحرب والسلام إن الإنسان لم يولد حاملا معه صفة النزاع والصدام ، بل أكتسب ذلك من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها . ففي العصر الحجري الأول كان الإنسان يعيش على الطبيعة ولم يكن يعرف شيئا اسمه الحدود الطبيعية لسكناه أو لممارسة نشاطاته الاجتماعية عليها ، ولم يبتكر تفكيره أدوات خاصة لقتل أخيه الإنسان ، بل ابتكر بداية أدوات تساعده على صيد الحيوانات . ولما كانت ظروف الطبيعة قاسية عليه ولم يستطيع أن يقاوم برودتها وحرارتها القاسية ، اضطر إلى أن يتعاون مع بقية الأفراد لكي يحمي نفسه من هذه الأخطار بواسطة توفير وسائل حمايته وضمان عيشه . ثم جاءت ظروف طبيعية أخرى أقسى من الأولى كالزلازل والفيضانات (كوارث طبيعية) دفعت الإنسان إلى التعاضد مع الآخرين خوفا منها ، إضافة إلى عدم قدرة تفكيره على صدها أو إيقافها ... جميع ذلك دفع الإنسان إلى البحث عن أشياء في الطبيعة يستخدمها ليقي نفسه من أخطارها (أي أخطار الطبيعة) فاكتشف الحديد واستخدامه في الزراعة والصناعة وهذا بدوره عمل على ظهور الملكية عنده (ملكية الأرض والأدوات الزراعية) وأصبحت المصدر الرئيسي لعيشه واستقراره . إلا أن امتلاك الأفراد لهذه المصادر لم يكن متساويا ومتكافئا ، مما سبب فيما بعد نزاعات وتصادمات فيما بينهم . هذا التفسير النظري التاريخي عرضه كارل ماركس بعناية في مؤلفاته واستعمله كأساس لتبرير الصراع بين الأسياد والعبيد في مرحلة "العبودية" وتبرير الصراع بين الإقطاع والفلاحين في مرحلة "الإقطاع" ويفسر الصراع ذاته بين البرجوازية والطبقات الكادحة في عصر "البرجوازية" أو الكمبرادورية ، والوصول إلى نتيجة الصراع من خلال الحديث عن التصادم بين الرأسمالية والطبقة العمالية .(11)

أما الباحث المعروف كلايد كلوكهون فقد قال معلقا على ذلك : " أنه ليس من المؤكد أن الحروب وجدت في العصر الحجري القديم وأن الدلائل تشير إلى أن الحرب لم تكن معروفة أبان القسم الأول من العصر الحجري الحديث لا في أوروبا ولا في الشرق . فلقد كانت مراكز السكنى البشرية حينئذ تفتقد الكيانات التي تستطيع الدفاع عنها ضد الهجوم ، وكانت الأسلحة على ما يبدو محصورة بتلك التي تستعمل في صيد الحيوانات . لقد فهم بعض الانتولوجيين البارزين مما كتب عن الأزمة المتأخرة في بحوث أنها تشير إلى أن الحرب ليست داء مستوطنا مستقرا في الشعوب كلها بل هي انحراف عن الطبيعة البشرية . الحرب المنظمة الهجومية لم تكن معروفة في أستراليا الأصلية ويبدو أن بعض مناطق العالم الجديد كانت خالية تماما من الحرب في الفترة التي سبقت دخول الأوروبيين لها . "تستنتج مما تقدم أن التنازع بين أفراد المجتمع بدأ مع بداية امتلاك الإنسان للأرض التي يسكنها ومع أول ابتكار مادي أخترعه من أجل استغلال واستثمار الأرض التي يملكها . هذان العاملان خلقا مقومات اجتماعية ملتصقة بهما وهي السمعة والاعتبار والمكانة الاجتماعية لمالكها ، وهذا بدوره دفع الآخرين الذين لا يملكونها أن يقدموا الطاعة لمالكهما ، أي أصبحت هناك فئات اجتماعية غنية وأخرى فقيرة . وهناك رأي علمي آخر يقول أن المجتمع البشري قد تقدم حضاريا بسبب الحرب لأنها تتطلب الابتكارات والإبداعات التقنية والفنية من اجل الدفاع عن ممتلكاته المادية والمعنوية . فقد ذكر الباحث الأمريكي رايت كوينسي : " إن الحرب البدائية كانت عاملا من عوامل الحضارة المتطورة لأنها تعهدت خصال الشجاعة والولاء والطاعة وكونت مجموعات مترامية من الناس وطريقة لتوسيع رقعة الجماعات وكل هذه ما هي الا أمور كان لا بد منها لتكوين الحضارة التي أتت في أعقابها " ويقول الباحث ماريت "أنه من مبادئ علم الأجناس البشرية أن الحرب في مرحلة معينة من مراحل النشوء والتطور – أي في المرحلة المتوسطة على وجه التقريب – تعتبر من العوامل الرئيسة للتحضر والتمدن "أما الباحث بيتس فيقول : "أن الحضارة كانت وما تزال تواكب الحرب عادة سواء أكان ذلك نتيجة لعلاقة السبب بالمسبب أو لأية علة أخرى . إلا أن تطور عادات الحروب قد أوقف تقدم الثقافة وتطورها بقدر ما ساعدهما" . (12)

نستنتج من هذين الرأيين أن الحرب في بداية الأمر كانت نتيجة امتلاك الإنسان للأرض وابتكاراته المادية ثم أصبحت الحرب فيما بعد سببا من أسباب تقدمه حضاريا بسبب طموحه نحو امتلاك الماديات ، وهذا يتطابق مع مفاهيم عمانويل كانط بأن الصراع باعث على التقدم والإبداع . وهذا يعني في مجمله أن الحرب لم تظهر مع ظهور الانسان بل مع تملكه وما يملكه الاخرون من أشياء مادية ومعنوية من أجل العيش اقتصاديا بمستوى مرفه والحصول على مكانة اجتماعية واقتصادية وحربية عالية أمام الآخرين . فالحرب إذن أسلوب من أساليب العمل البشري ظهر نتيجة تجمع الأفراد على شكل مجتمع وامتلاكهم لوسائل الإنتاج الاقتصادية وما يتبع ذلك من مقومات اجتماعية لصالح المالك الذي يكون قويا (اقتصاديا

واجتماعيا) والذي يتحول فيما بعد إلى مركز طموح الآخرين للاستيلاء على مصادر قوته (الاقتصادية والاجتماعية) بعد ضعفه . ويبدو أن قضية الصراع البشري وجدليته قد أثارت العديد من الباحثين دون أن يكون هناك اتفاق بينهم حول الأسباب والدوافع . "فالتاريخ يسوق لنا منذ ولادة البشرية أمثلة كثيرةعلى الصراع المتغير والمتعدد بين البشر . فمنذ ولادة الكون البشري كما يقول علماء التاريخ كان صراع قابيل وهابيل مثلا وأنموذجا تاريخيا وبشريا لطبيعة كينونة البشرية وطبائعها ونزعاتها نحو المكتسبات التي قد يراها العنصر البشري مؤرقة له ودافعة طاقاته نحو الربح والخسارة والتحرر والسيادة والامتلاك والتحيز ، وهذه العوامل البنيوية في تركيبة العنصر البشري تجعله يعيش صراعا ثنائيا تارة مع الموجودات المادية وتارة أخرى مع الأحاسيس المناسبة وغير المناسبة التي تكون من نتائج عمليات معقدة للدفاع البشري. " ... .

"إن الإنسان لم يولد عدوانيا بالطبع وتلك مشيئة الخالق الذي أراد أن يخلفه الانسان على الأرض كما تقول الديانات السماوية ، بل أن الإنسان تواجد على سطح هذه البسيطة كي يقدم عطاءا معنويا وماديا متجانسا يبني من خلاله صروح الحضارات التي يورثها لابنائه وأحفاده . وليس من صلب البحث التعمق الكبير في التساؤلات حول اكتساب طبائع الاعتداء والعدوانية ، لأن ذلك سينسف لا محالة حجم هذا الكتاب وقدراتي على تناول الظاهرة بما يتناسب وحدود الجهد الإنساني . (13)

لقد كان للديانات السماوية دورا مهما في لجم الصراع ووضع ظاهرة الحرب في حدودها المعقولة . وقد ورد في ثنايا كتابي هذا حديث مستفيض حول موقف الأديان من قضايا الحرب والسلام ، بحيث يلاحظ القارئ أن الأديان السماوية (وبالذات الإسلام والمسيحية) قد عالجت هذه الظاهرة من خلال رسالة تهذيب النفس الإنسانية ونزع فتيل الانتحار في سلوكها . فالإرادة ألالهية هي دائما مع الحق والعدل والسلام من أجل البناء وتحقيق سعادة البشر ، لكن الأديان أدركت هي الأخرى مكامن الصراع وامتداداته على كل صعيد . وكما نعلم فإن فلاسفة الإغريق (وبالذات أفلاطون وأرسطو) سبق لهم قبل ظهور الأديان أن أسسوا أرضية خصبة لفعل الخير ونبذ العنف والصراع ، بهدف تكريس السلام كحقيقة اجتماعية في وجه ظاهرة الحرب . من جهة أخرى يرى بعض العلماء أن الحرب وقعت أيضا بين دعاة فعل الخير أنفسهم ؟ فلماذا يا ترى ؟

عموما يمكننا أن نصنف تفسيرات المفكرين التي أوضحت ظاهرة الحرب في المجتمع الإنساني إلى ثلاثة أنواع هي ما يلي :

النوع الأول : اعتبرتها ظاهرة اجتماعية طبيعية تحدث داخل المجتمع البشري وحول هذا النوع برز أمثال ابن خلدون ونيتشه وميكافيلي الذين استخدموا مفهوم القوة في تفسيراتهم . فأبن خلدون سماها بالملك (أي التغلب والحكم بالقهر) وسماها نيتشه بارادة القوة (أي السيطرة والتملك والتسلط والإخضاع) كما سماها ميكافيلي بالقوة عن طريق الائتلاف .

النوع الثاني : لم تعتبرها ظاهرة اجتماعية بسبب أجتماع الافراد بل غرائز حيوانية هدفها الاقتتال ، أمثال توماس هوبس الذي اعتبر ظاهرة الحرب دافعا غريزيا حيوانيا موروثا واعتبرها جورج زيمل ظاهرة غريزية قائمة على العاطفة الوجدانية .
النوع الثالث : تعتبرها ظاهرة دائمة الحدوث والوجود في المجتمع البشري ألا أنها تعتقد بإمكانية الإنسان في تقتينها وتطويق أبعادها المدمرة أمثال توما الاكويني وبيرتراند راسل .

ولتوضيح هذه الانواع الثلاثة نبدأ بالنوع الأول حيث يقول ابن خلدون مثلا : " أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه ، وقدمنا ان الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون متغلبا عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك . وهذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرئاسة انما هي سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر . وصاحب العصبية إذا بلغ رتبة طلب ما فوقها وإذا بلغ رتبة السؤدد والاتباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر لا يتركه لانه مطلوب للنفس ولا يتم اقتدارها عليه الا بالعصبية التي يكون متبوعا لها " . هنا يوضح ابن خلدون فكرة مفادها ان اجتماع أفراد المجتمع يحتاج إلى حاكم يقودهم ولكي يتم ذلك يجب ان يكون مالكا لعصبية اجتماعية قوية وإذا حصل ذلك طالب بالمزيد في الحكم الذي لا يأتي الا عن طريق القهر والتغلب . أي أن توسع سلطة الحاكم أو الرئيس لايتم الا عن طريق استعمال القوة والتغلب على الاخرين . اما الفيلسوف الألماني نيتشه فأنه يفسر الحياة الاجتماعية على أنها مستمرة في التغير والتغيير وأساس ذلك رغبتها في زيادة الاقتناء والاستيلاء على ما يملك الآخرون بواسطة القوة وتحدي من يقاومها . فقد قال " ان الحياة لاتستطيع ان تحيا الا على حساب حياة اخرى ، لان الحياة هي النمو وهي الرغبة في الاقتناء ، فأنها محتاجة إلى شيء آخر خلافها وخارجها كي تتحقق . فكأن الحياة إذن ارادة أستيلاء على الاخرين وارادة سطو واستغلال طابعها المميز هو الاغتصاب وهضم ما للآخرين . فهي اذن عنصر إفناء وهدم وإيذاء ولايمكن ان تفهم على غير هذا النحو ، الا ان الحياة لا تحيا على حساب الاخرين فحسب بل أيضا على حساب نفسها ، فالحياة لا بد ان تنتصر على نفسها بأن تطرح دائما على ذاتها شيئا يريد أن يفنى ويموت . ومعنى هذا كله أن الحياة (ارادة قوة) أي ارادة سيطرة واستيلاء وتملك وتسلط واخضاع . ولما كانت ارادة القوة لا يمكن ان تظهر الا بواسطة الكفاح ، فانها تبحث دائما عن كل ما يقاومها ".

نستدل من أقوال إبن خلدون ونيتشة انه عندما يحصل الإنسان على ملكية مادية أو معنوية يطالب بالمزيد منها لأنها دائمة النمو والزيادة ولانه لا حدود لرغبة الإنسان في اقتنائها وهذا لا يتم إلا عن طريق القوة والتغلب ، أي عن طريق قهر وهضم حقوق وملكيات

الآخرين وسلبهم إياها بواسطة الحرب . أما الفيلسوف الإيطالي نيقولا ميكافيلي فيرى ان خوف الإنسان على كيانه المادي والمعنوي يدفعه للجوء إلى التحالف مع ألقوي قبل دخول الحرب من اجل المحافظة على وجوده . أي أن ميكافيلي لم يفترض ديمومة قوة الإنسان واندفاعه للحرب بشكل مباشر بل التحالف والاتحاد مع قوى أخرى للمحافظة على كيانه . فقد كتب يقول : " ويلقى الأمير بالغ الاحترام إذا برهن على أنه أما أن يكون صديقا مخلصا أو عدوا لدودا ، وهذا يعني ان يعلن بلا تحفظ عطفه على إنسان ما وعداءه لإنسان آخر . ولا ريب في ان هذه لسياسة أفضل دائما من البقاء على الحياد . فإذا اشتبكت دولتان مجاورتان لك في الحرب عليك ان تقف منهما ذلك الموقف الذي يؤدي اما إلى خوفك من الدولة المنتصرة ام عدم خوف منها . وفي كلتا هاتين الحالتين يجدر بك أن تعلن موقفك بصراحة وان تخوض الحرب . إذ أن عدم خوضك إياها في الحالة الاولى يجعلك فريسة سهلة للمنتصر ، مما يبعث في نفس المهزوم الرضا والبهجة ولن تجد سببا أو مبررا للدفاع عن موقفك كما لن تلقى أحدا يرحب بك . اذ ان المنتصر أيا كان لا يرغب في اتخاذ اصدقاء لا يطمئن اليهم ولا يسارعون إلى مساعدته في وقت شدته . اما المهزوم فلن يرحب بك بدوره لانك لم تخض المعركة إلى جانبه دفاعا عن قضيته... " .

وبكلمات أخرى فان ميكافيلي يحذر الحاكم بخطورة اللعبة ، اذ ان الامير لن يكسب المنتصر وسوف يفقد صداقة الخاسر في آن . نأتي بعد ذلك إلى النوع الثاني من التفسيرات التي اعتبرت ظاهرة الحرب غريزة عدائية موروثة أمثال توماس هوبس الذي فسر ظاهرة الحرب من خلال شعور الإنسان بقوته وأهمية مايملك بحيث إذا زاد هذا الشعور مال إلى زيادة ملكه سواء كان ذلك بقوته أو دهاء فكره . فقد قال : " من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون وانما الاصل أو حالة الطبيعة ان الإنسان ذئب للانسان وان الكل في حرب ضد الكل وان الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على استئثار اكثر ما يستطيع الظفر به من خيرات الأرض وان أعوزته القوة لجأ إلى الحيلة ". ويرجع عالم الاجتماع جورج زيمل الحرب إلى الغريزة القائمة على العاطفة الوجدانية الموروثة التي تتغير ولا تكتسب بحيث تولد العداءات والخصومات والكراهية لدرجة يصعب إزالتها مما تكون بمثابة محفز تاريخي لاثارة خصومات مستقبلية الا أنه يزيد من التضامن الداخلي لكل طرف من الأطراف المتنازعة . (14)

مما سبق يتبين لنا أنه على الرغم من اعتبار كل من هوبس وزيمل الحرب ظاهرة غريزية الا أنهما فسروها بشكل مختلف الواحد عن الاخر . فالمفكر هوبس فسر سبب طموح الفرد في زيادة الاقتناء بالحاجة إلى الاقتناء بشعوره بالقوة وهذان العاملان يعتبران عاملين خارجيين يحفزان الغريزة العدائية عند الإنسان . اما العلامة جورج زيمل فقد اهمل جميع

العوامل المؤثرة الخارجية كالملكية والسلطة والنفوذ ، وارجع الحرب إلى الغريزة الوجدانية المقامة على الكراهية والحقد والحب واعتبرها أساس كل نزاع وحرب تحصل بين المجتمعات . اما النوع الثالث فمن دعاته توما الاكويني الذي قال " ان الجماعة عرضة للخطر الخارجي ، فالاستعداد للحرب وظيفة جوهرية ويجب ان تكون الحرب عادلة ، ولذلك ثلاث شروط : اولا ان تعلنها السلطة الشرعية وتباشرها بنفسها . وثانيا ان تعلنها لسبب عادل أي دفع لظلم قد وقع . ثالثا ان تمضي فيها بنية مستقيمة أي موجهة إلى أرغام العدو على قبول السلم لا إلى الإيذاء وحب التسلط والانتقام ". الا إنني أثير سؤالا بخصوص أقوال توما الاكويني وهو : هل حدث في تاريخ البشرية ان حصلت حرب في المجتمع دون ايذاء أو حب تسلط أو الانتقام ؟ وإذا حصل ذلك فلا يمكن تسميته بالحرب لانها (أي الحرب) تعني تغلب القوي على الضعيف عن طريق الاساليب القتالية وليست المفاوضات وما شابه . ومن انصار هذا النوع ايضا المفكر بيرتراند راسل الذي أوضح نظرته المقننة للحرب من خلال أطروحته التالية :

" ان الإنسان العلمي – ويعني بذلك الإنسان المعاصر – لن يعيش طويلا إذا ظلت الأوضاع الدولية الحالية قائمة تحت تصرف دول متفرقة . فطالما القوات المسلحة موضوعة تحت تصرف دول متفرقة أو مجموعات من الدول ليس لها سلطان لا راد له على الدنيا وطالما انه من المؤكد من نشوب حرب بين هذه الدول أو التكتلات عاجلا أو آجلا وطالما ان التكتيك العلمي موجود ، فأن الحرب ستكون مدمرة للبشرية كلها . ومن هنا دعا بيرتراند راسل إلى وضع أسلحة الدمار الهائلة وكل أسلحة الفناء الجماعي في يد سلطة واحدة حتى تصبح نتيجة لهذا الامتياز قوة بدرجة لا تنافس وان هذه القوة هي من شانها الحفاظ على استمرار الحياة في عالم تسوده التكنولوجيا والصناعة الهائلة ". استنادا إلى قول راسل نتساءل : لما كان راسل متوقعا نشوب حرب مدمرة واقترح بالوقت نفسه بأن تكون أسلحة الدمار الهائلة وكل أسلحة الفناء الجماعي في يد سلطة واحدة ، فما هو الضمان الكافي في عدم استعمال الدول لهذه الأسلحة ضد أي قوة تقف أمامها أو تنافسها ؟ سيما وان سنة الحياة التنافس والتغير وان الدولة القوية لا تبقى كما هي دائما بل تضعف مستقبلا وتتقوى دولة أخرى لتحل محلها عن طريق القوة والحرب . بل ان وضع أسلحة الفناء الجماعي في يد سلطة واحدة يولد تنافسا اكثر بين الدول والمجتمعات من أجل انتزاعه منها أو ابتكار أسلحة اكثر إفناء من التي تملكها تلك الدولة لكي تصبح اكثر سيطرة وسطوة . وهذا يعني ان هذه النظرة المثالية المقننة التي طرحها الاكويني وراسل ليستا بواقعيتين ولن تمنعا نشوب الحرب أو تقللا من ضراوتها ودمارها . (51)

3) العنف في مفهوم علماء الاجتماع الغربيين :

تناول علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا قضايا العنف الاجتماعي والسياسي المقرون باستعمال الأسلحة والمصادمات الدموية ، بكثافة تجسدت في العديد من مؤلفاتهم

ودراساتهم . وفي مقدمة هؤلاء العلامة الألماني رالف دارندورف ويورجن هابر ماس وتيودور أدورنو وغيرهم . (16)

فقد أبدع دارندورف في أبحاثه حول صراع الطبقات ولايقل عنه أهمية دراسات يورجن هابر ماس حول معضلة المجتمع المعاصر . اما تيودور ادورنو فقد تميز بأبحاثه النقدية لقضية التفاعلات والتوترات داخل المجتمع . وقد ميز هؤلاء في دراساتهم بين العنف الاتي من أعلى (أي الذي تستخدمه الأجهزة العسكرية والبوليسية والاستخبارات واجهزة التشريع والعقاب) وكذلك العنف الذي تمارسه الشعوب المستضعفة ضد الجلادين المستعمرين ، واخيرا نموذج العنف الذي بلغ حجما لم يسبق له مثيل في المجتمع الرأسمالي ، فهو يلازم أشكال الإجرام العام المختلفة والعصابات المنظمة . ولقد اثار علماء الاجتماع في المانيا وفرنسا (وخاصة ريمون آرون) قضية تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والبطالة الجماعية وضياع الشخصية التام وتدني الاعراف والقيم الادبية وشيوع روح المنفعة (البرجماطية) ومرض الاستهلاك ، مما تسبب في شيوع الاجرام المدني والسادية والقتل والسلب والنهب وتبادل إطلاق النار بين عصابات المجرمين في شوارع المدن ، والجرائم الناجمة عن السكر والإدمان . كما أثار نفس القضايا علماء الاجتماع في أمريكا والسويد من بينهم تالكوت بارسوتز وروبرت ميرتون ولويس كوزر وازموندر روزن وهيربرت ماركوزي وديتر سنغهاس وجين شارب وجون غالتونغ وغيرهم .

لقد انتشر العنف الاجتماعي والسياسي في أوروبا وأمريكا وظهرت عصابات " حرب المدن " وانتشرت جرائم القتل . وحسب ارقام الـ (F. B. I) وكالة التحقيق الفيدرالية الأمريكية ، فقد تم أقتراف حوالي 7 ملايين عمل اجرامي في الولايات المتحدة عام 1991 ، منها 22 الف جريمة قتل عدا ملايين الجرحى والمعتقلين واللصوص والمرتكبي حالات الاغتصاب والسرقة والاحتيال والتهريب وغير ذلك من أشكال الجرائم . (17)

وهذا الاجرام الجماعي حول المدن الاوروبيه (وخاصة في إيطاليا وفرنسا) إلى ساحات حرب حقيقية . حول هذه الظواهر كتب الباحث البريطاني جون بوستغيت يقول : " ان مآسي غابات الاسفلت هي اول أعراض عدم الاستقرار الاجتماعي الشامل للمجتمع . كل هذه الوقائع تجد تفسيرا لها في " اجتماعية العنف " الرأسمالية . والمنظرون الغربيون متشائمون للغاية حول الإمكانيات والامال لاقتلاع الجريمة أو على الاقل تحديد مقبول لنموها . ولقد تقبلوا صاغرين هذا المرض الاجتماعي ، لانهم ليسوا في حالة تقديم " وصفات ناجعة " وإجراءات لشفائه حتى ولو تكن جذرية . وان أغلبية علماء الاجتماع الغربيين يظهرون في بحوثهم الطابع " الحتمي " وحتى "الطبيعي" " للأجرام المدني في النظم الاجتماعية المختلفة ". (18)

وبعضهم يقدم هذه الظاهرة فقط كنتيجة " لسلوك مرضي " لبعض الافراد الثائرين على رقابة المجتمع ، وكميل غير قابل للإستئصال عند الرجل إلى العنف والعدوان وظلم الضعفاء . وبنفس الوقت ، تستخدم الاوساط الامبريالية الحاكمة تزايد ظواهر الأجرام وسفك الدماء والقلق في مجتمعاتها كذريعة لمضاعفة جهودها داخليا وخارجيا . ففي الداخل تلجأ الأنظمة السياسية للتعاون مع عصابات المافيا للقضاء على الحركات العمالية أو الطلابية المناوئة . وفي الخارج تقوم هذه القوى الامبريالية بالتدخل العسكري لاحداث انقلابات ضد الانظمة التي تفكر في الخروج على الطاعة . ولنا في التاريخ المعاصر أمثلة كثيرة حول هذه الممارسات . يلاحظ العديد من علماء الاجتماع في اوروبا وأمريكا ان المجتمع المعاصر يذكرنا اكثر بكثير بالدولة الطبيعية لتوماس هوبس ، مبدئه الاول الحياة الاجتماعية " حرب الجميع ضد الجميع ". ولقد كتب الباحث الأمريكي وولن (Wolin) يقول : " أصبح القرن العشرون شاهدا على قلزة لكل أشكال العنف لم يسبق لها مثيل ، وفي عدد الضحايا وضخامة التخريب وقوة وسائل العنف ، ولا يمكن ان يقارن العصر الحالي بأية حقبة اخرى لو بشكل تقريبي ". وأكد علماء آخرون أنه إذا تتابع العنف بنفس سرعته الحالية فيمكننا بكل تأكيد ان نشهد نهاية المجتمعات الديموقراطية " . وهكذا بملاحظة " وباء " العنف المنتشر في المجتمع الغربي ، يعطي العلماء الغربيون لهذه الظاهرة تفسيرا أيديولوجيا ونظريا محددا تماما . فهم يقولون ان انتشار ظواهر العنف ومظاهره يعود في الأساس إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية وحالات القلق المتصاعدة وإلى الاستهلاك الروحي والمادي للحضارة والوعود الكاذبة التي تغدقها السلطة السياسية على الجماهير. (19)

وقد كتب الباحث اردري (Ardrey) يقول : " إذا نظرنا إلى العنف كظاهرة لن يتمكن الانسان الحديث من الخلاص منها . وليس من الصعب ان نستخلص منها اننا سائرون إلى نهاية محتومة ، طالما اننا لا نطيق العيش معا... ". (25)

ان الميوعة العلمية والمنهجية والروح التبريرية لهذا النوع من إلقاء التبعات في تناقضات وخطايا المجتمع الملازمة للرأسمالية على كل المدنية المعاصرة ، لامر واضح تماما كما أن الميل إلى ترسيخ دور العنف في العملية التاريخية كقوة محركة واساسية للتطور الاجتماعي ، المنبع الاول للقانون والسلطة السياسية ، كان دوما شيئا خاصا بالمفكرين الاجتماعيين الغربيين ، وذلك منذ ميكافيلي وهوبس وسبينوزا وبودان وغيرهم . وحتى علماء الاجتماع المعاصرين اعتبروا القوة والنظام والقانون (Law and order) هي اساس بقاء المجتمع دون التمسك بقضية الاخلاق ، وهي قضية تراجعت امام سطوة الواقع الاجتماعي والسياسي . قبل القيام بتحليل مختلف المفاهيم والرؤيات المتعلقة بطبيعة العنف والمنتشرة في

الفكر الاجتماعي المعاصر ، يبدو لي من المناسب ان نستخلص بعض الميزات العامة وبعض الاتجاهات الجديدة الخاصة " بفلسفة العنف " عند مفكري الليبرالية - الرأسمالية في اوروبا وأمريكا . ان الفكر الاجتماعي الغربي الذي يراوح مكانه مع نهايات القرن العشرين ، لم يعد ينتج أفكارا ومفاهيم نظرية ومنهجية مبتكرة وبناءة ، رغم بعض المحاولات الجريئة التي تبنتها مدرسة فرانكفورت في المانيا . وأنني هنا لا أقلل من أهمية أفكار دارندورف وأدورنو وهابرماس ، ولكنني أعيب عليهم قيامهم بعملية استبدال المفاهيم الاجتماعية القديمة بألفاظ تعكس تمسكهم بما هو قديم ولا توضح نزوعهم إلى التجديد . كما انني اتفق مع التوجه بأن نظريات علماء الاجتماع الغربيين انما تهدف إلى خدمة السياسة الاوروبية والامريكية . وعليه فان علم الاجتماع الغربي ليس سوى أداة " للتبرير السياسي ". مثلا كتب فرويد مؤكدا ان الية السلوك العدواني للناس تحركه فقط بعض الغرائز الفطرية التي لا يمكن السيطرة عليها والموجودة في كل زمن في الطبيعة البشرية : " ان وجود هذا الميل للعدوان الذي نستطيع ان نلمسه في أنفسنا وبالتالي نستطيع التأكد من وجوده لدى الاخرين ، هو العامل الذي يفسد علاقاتنا بمن يجاورنا ويجبر المدنية على القيام باستهلاك جهد كبير . وبنتيجة هذه العدوانية البدائية والمتبادلة بين البشر ، يتهدد المجتمع المتحضر باستمرار بالفناء ". والافكار التي يقدمها انصار " الداروينية الاجتماعية " هي صدى لمفاهيم فرويد هذه في عدة نقاط ، وهي ايضا التي ترجع أصل كل الصدامات الاجتماعية ومظاهر العنف إلى عوامل بيولوجية بحته . ونحن نعرف ان الاتجاه الداروني الاجتماعي كان سائدا في الفكر الاجتماعي والفلسفي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وفي قاعدته كانت نظرية داروين عن " الاصطفاء الطبيعي والتنافس الحيوي " منقولة إلى ميدان العلاقات الاجتماعية .

لقد فسر الاجتماعيون الداروينيون جوهر المشاكل المطروحة في مذهب داروين بطريقة لاعقلانية ، وتناولوا مبادئه الاساسية من مدخل ميتا فيزيقي ، واقاموا انطلاقا من هذا المذهب نموذجا عاما لعملية التطور ،وحاولوا تطبيقه على المجتمع مستبدلين العضوية بزمرة اجتماعية ونقلوا مبادىء التعايش عند الحيونات إلى دراسة آلية التطور الاجتماعي واشكاله المركبة والمختلفة . كما أكدوا ان من المستحيل انهاء العداء والتخاصم بين الاشخاص والحكومات ، لان عمل قانون " الاصطفاء الطبيعي " العام يفترض تصادم المصالح وصراع الافراد ، فلا يمكن ان ينتهي اذن . وقد كانوا يرفضون أساسا امكانية السلام الاجتماعي وحتى الرغبة فيه ، ويقولون ان هذا يعني نهاية تطور المدنية . فقد كتب عالم الاجتماع النمساوي راتسنهوفر يقول : " ان الحرب كانت هي الشكل الأساسي لتطور المجتمع البشري " مؤكدا بذلك على " القيمة الاجتماعية للعنف ". (21)

وقد قدم هيربرت سبنسر (Herbert spencer) مفهوم الصراع الذي يعتبر فيه الحياة الاجتماعية على أنها فقط نتيجة أوضاع متناقضة وصراع بين أفراد وجماعات معزولة . (22)

لقد كان بقاء المجتمع بالنسبة له مرتبطا بوجود الصراع المتواصل وهذه الاصطدامات المتتالية ، الداخلية والخارجية . وثمة اخر من دعاة الدارونية الاجتماعية هو عالم الاجتماع النمساوي غمبلوفتز (Gumplowitz) كان يحاول هو أيضا ارجاع كل التناقضات الاجتماعية والصدامات إلى التناحر القديم بين القبائل والعروق البشرية ، وتقديم العنف كأهم عامل طبيعي للتطور التاريخي وتشكل الطبقات والدول . وفي رأيه ان التناقضات التي لا يمكن تجاوزها في العلاقات بين العروق ، " وصراع الأجناس من اجل السيطرة ، والسلطة ، هو المبدأ الدافع إلى الامام ، وعلى وجه التحديد هو القوة المحركة للتاريخ ". ولقد انتقد كارل ماركس في زمنه رؤيات دعاة الدارونية الاجتماعية ووصفها بأنها ليست علميه ، كما أدان نقلهم للقوانين البيولوجية إلى ميدان ظواهر الحياة الاجتماعية ، الذي لا يقتنع سوى " الجهل والكسل الفكري المتبجح المزهو الذي يدعى العلم ". وبرغم ان المواقف النظرية العامة لانصار التفسير البيولوجي والنفسي للظواهر الاجتماعية الحاليين ، بما فيها ظواهر العنف الاجتماعي والسياسي تبقى ثانية أساسا ، فإن البراهين العلمية البدائية المستخدمة لتبريرها اضيفت اليها مادة جديدة ، مشروحة بطريقة خاصة ، مأخوذة من ترسانة ميدان العلوم الطبيعية ، مثل علم الايتولوجيا (علم العادات والخصال والشيم) وعلم الوراثة والفيزيولوجيا العصبية . وتعود الفكرة الأساسية لهذه المفاهيم الاجتماعية الغربية إلى تأكيد ان سبب سلوك الاشخاص العدواني الرئيسي ، الذي هو المصدر الاول لكل اشكال العنف ، هو الاختلالات " الوراثية " وعدم تأقلم الإنسان كنوع حيوي . وبرأي العالم النمساوي كارل لورنتس (Karl lorenz) فان علم العادات والطبائع يملك اليوم معطيات شاملة حول الأصل الطبيعي وتاريخ ظاهرة العدوان . (23)

ان الخطورة في مثل هذه المفاهيم تتجلى في محاولات اثبات صحة الفكرة القائلة ان العدوانية ليست فقط غريزة متوارثة وطبيعية في النفس البشرية ، ولكن ايضا أداة نافعة جدا وضرورية حتى لتقدم الحضارة والحفاظ على الصلاحية الوراثية للنوع البشري . ويقول علماء الاجتماع الغربيين ان الحروب والجرائم والصراعات والنزاعات المدنية والاضطرابات بشتى أشكالها هي وسيلة هامة لتحديد زيادة سكان الارض والوقاية من الانفجار السكاني على البسيطة . (24)

من ناحية اخرى يرى علماء الاجتماع في فرنسا وفي مقدمتهم ادغر موران (Edgar morin) ان ظاهرة العنف بشكلها الحالي تبدي طابعا جديدا لم تعتد عليه العصور السابقة ، لانه نتاج مجتمع ذي طبيعة مختلفة النوعية ، أي مجتمع محدد بانه صناعي وما بعد

الصناعي . ويؤكد أخرون انه إذا كان من السهل نسبيا في العصور السابقة اكتشاف واظهار الاسباب الملموسة لاحد أعمال العنف ، بشكل اكثر أو أقل دقة ، فقد تغير الوضع الان جذريا ، لان العنف أتخذ اكثر فأكثر طابعا لاشعوريا تماما ، وغير منطقي أساسا ، وعفويا . وانه في حياة المجتمع المعاصر يصبح العنف غاية بحد ذاته ، يميل إلى تأكيد بعض الرموز والصور الحديثة ، وليس إلى ادراك غايات ثابتة .

كتب عالم الاجتماع الامريكي بوفن يقول : " ان تعاظم ظواهر العنف هو مقياس أو مجموعة مقاييس للحيوية البشرية الكاملة المهدورة في نشاطات كالمنازعات والتخريب والارهاب والثورة والانقلاب وحرب العصابات والحرب الاهلية ، الخ . والشواهد النوعية هي عدد الاموات وقائمة الخسائر المادية وعدد المشتركين والامتداد الجغرافي للحادث أو الحوادث ، وفترة استمرارها ، ومقاييس اخرى موضحة أو قابلة للإيضاح بشكل كمي... " . ويعبر عالم الاجتماع النرويجي جون غالتونغ (John Galtung) عن ظاهرة الحرب بقوله أنها ليست سوى العنف المنظم بين جماعات من الناس . (25)

وأخيرا ، فقد وجد الغرب انه من الضروري انشاء علم خاص يسمى بعلم اجتماع " العنف والحرب والسلام ".

Sociology of Violence , war and Peace

ويكون هدفه اكتشاف القوانين المتجذرة في السلوك الإنساني والتفاعل البشري ومحركاته وميكانيزماته وآلياته ودوافعه وتوجهاته . وبإعطاء هذا العلم الجديد الحق في الوجود باعتباره ابنا شرعيا لعلم الاجتماع السياسي (Political Sociology) ، يؤكد انصار هذا التوجه ان هذا العلم ذو مجال خاص به من حيث المنهجية والمحتوى والاهداف .

ولا جدال في أن دراسة جدية للعنف بمختلف صوره تتطلب اليوم دراسات شاملة للمعارف الملموسة وجهود العلوم المختلفة . والقضية هي أن مشكلة العنف تحتضن مجموعة واسعة جدا من المسائل ، ابتداء من تحريك السلوك الانساني وانتهاء بطرق التطور الاجتماعي المقبل للبشرية . وينبغي على الدراسة النظرية لقضايا العنف والحرب والصراع ان تقدم في مستوى المعرفة العلمية الحالي طابعا شاملا بدلا من التمترس وراء " الايديولوجيات ". فالشعار الذي رفعه الامريكان والقائل (better dead than red) (أي : الموت افضل من أكون شيوعيا) لا يجوز ان يقف حائلا امام إيجاد تفاعل بين النظرية الرأسمالية والنظرية الماركسية ، فهناك سمات ايجابية مشتركة بين الاتجاهين ، وربما يكون التزاوج بينهما طريقا لانعاش النظرية ومنحها حياة جديدة . (26)

لقد ثار المفكرون الاجتماعيون ، خاصة في أمريكا ، ضد العنف والحروب بوجه عام ، ولكن ليس ضد القوى المتسلطة التي تتحمل مسؤولية الاعمال العسكرية والعدوانية الثابتة وتكون المنبع الاول للنزاعات الاجتماعية في العالم . لهذا السبب وجدت ظاهرة العنف لديهم قبولا سلبيا للغاية . فاعتبروا العنف أيا كانت دوافعة نوعا من العدوان . وفي هذا السياق يوصي ليفن وكامبل بتقسيم العنف إلى نوعين : الاعتداء الجسدي – القتل ، العمليات العسكرية ، الاعتداء بالسلاح ، المنازعات الاهانات ، الاعمال ذات الطبيعة المسببة للآلام والخسائر الجسدية والمادية ... والاعتداء الشفهي بالتهديد وتشويه السمعة والسباب والخيانة المتعمدة .[27] وجرت ايضا محاولات في علم الاجتماع الغربي لتصنيف مظاهر العنف والصراعات الاجتماعية انطلاقا من الصفة الوظيفية للجماعات الداخلية فيها . فقد طرح مثلا تعريف كل أعمال عسكرية كالنزاعات بين الدول والامم ، والكفاح الاضرابي كمنازعات الانتاج ، والصدامات الطائفية كنزاعات دينية ، والصراع من أجل السلطة والانقلابات كنزاعات سياسية . ولكن بمثل هذا التناول يبقى المحتوى الطبقي والدور الاجتماعي لاية مظاهر عنف غير مكشوفين . وفي هذه الحالة يتجلى ميل علماء الغرب السوسيولوجيين إلى تحويل دراسة المسائل الاجتماعية والسياسية الحالية إلى مجال أكاديمي ضيق ، والانعزال عن المشاكل الملتهبة للحياة الاجتماعية الواقعية والتناقضات الاجتماعية . ولهذا السبب لم يتمكن علماء السوسيولوجيا في اوروبا وامريكا من الاجابة على أسئلة العنف : مم اذن تتألف الطبيعة الاجتماعية لظاهرة العنف ؟ وما هي أسبابها المحددة ؟ هذه الاسئلة وغيرها ستبقى معلقة في الهواء حتى يصل العلماء "إلى تكوين نظرية عامة للفعل الاجتماعي".[28] (General Theory of action) .

4) مفاهيم المعتقدات المتصارعة :

يمكن أن نعتبر ما يسمى " بالمعتقدات المتصارعة التي أشار اليها السوسيولوجيون في الغرب كشكل من التفسير النفسي التحليلي لطبيعة العنف الاجتماعي . ويتألف جوهرها من أنه في قاعدة السلوك العدواني للافراد المعزولين وكذلك الفئات الاجتماعية (طبقات ، أمم ، دول) يوجد أستنتاج مشوه للظواهر الواقعية ورد فعل مطابق لهذا الاستنتاج . وكما يظن عدد من علماء الاجتماع الغربيين فأن طراز الواقع الاجتماعي الذي يتشكل في الوعي في عملية الاستنتاج ، يبدي دوما ولاسباب مختلفة طابعا غير معادل للواقع المدروس . كما أنه بسبب الاختلاف بين الذكاء والنفسية البشرية ، واختلاف الصفات القومية والتقاليد التاريخية والثقافة والوضع الاجتماعي ، وفقدان الاعلام " الجدير بالثقة " وبعض العوامل الاخرى ، فان الافراد والشعوب جميعها تدرك وتقيم الظواهر والاحداث الاجتماعية بشكل مختلف . ويصرح أنصار مفهوم " الرأي الخاطىء " أن هذه الظروف هي التي تقرر بالدرجة الاولى التناقضات

والصدامات الايديولوجية والسياسية في المجتمع المعاصر . وهكذا تكون العوامل الذاتية الخالصة هي مشكلة العنف . وأن السبب الرئيس للصراعات الاجتماعية ومظاهر العنف هو كما يقال عدم كمال الوعي والنفسية البشرية وعدم التطابق بين معرفة الواقع الاجتماعي الحقيقي وتمثيله . والمسؤولون المباشرون على الاكثر هم اما الجماهير التي تفهم وتدرك بشكل خاطىء سياسة الاوساط الحاكمة ، أو بعض الزعماء السياسيين الذين يرتكبون أخطاء أو يبدون غير قادرين على أفهام الجماهير صحة الخطأ السياسي الذي يتبعونه ، واقناعها بموافقة هذا الخطأ للمصلحة العامة . وعليه فان الفهم الخاطىء لطرف ما قد يؤدي إلى تفاقم الصراع مع الطرف الاخر .(29)

في كتاب أحدث ضجة في الغرب اسمه " لم يكن أحد يريد الحرب " لعالم الاجتماع الامريكي وايت ، تعتبر الخصائص النوعية للوعي والسلوك البشري كمنبع للصدامات الاجتماعية والعسكرية المعاصرة . وفي مقدمة هذا الكتاب صاغ المؤلف المهمة التي وضعها لنفسه بالطريقة التالية : " ان هدف هذا الكتاب هو البحث عن العوامل النفسية التي تجعل الحرب ممكنه بوجه عام ، برغم ان السلاح النووي والعوامل الكيماوية والبكتريولوجية قد جعلت الحرب حاليا خطرة إلى درجة لم يكن يتصورها أجدادنا...ولكي نتقي حربا عالمية ثالثة علينا أن نفهم الاسباب التي تولد ظاهرة الحرب ". (30)

اذن كيف يتناول وايت هذه المشكلة ، وبأية طريقة يحاول أن يجد لها حلا ؟ في رأيه أنه ليست هناك علاقة بين طابع النظام الاجتماعي والسياسة التي تتبعها أوساط اجتماعية معينة وبين مشكلة الحرب والعنف الاجتماعي بوجه عام . ولقد كتب أن أغلبية الناس الداخلين في اتخاذ قرارات مؤيدة للحرب في العالم المعاصر يكتشفون أن الزعماء واتباعهم يتخذون القرار بشن الحرب ليس لانهم يريدونها حقيقة ، ... انهم يقومون بذلك لاسباب نفسية عميقة . ولكن ما هي هذه " الاسباب النفسيه " التي تدفع البشرية للقيام بحروب ابادة ؟ ان الحروب تولد كما يظهر ، فقط بسبب " سوء تفاهم متبادل " ولان كل طرف محارب يتصور بشكل غير واقعي البتة ما يفكر فيه الناس على الجانب الاخر للحدود " . ويحصل هذا كثيرا لان واقع الحياة ، كما يعتقد وايت ، متحرك اكثر من صورتها المرتسمة في ادراك الناس . وهكذا تتضاءل النزاعات الاجتماعية والعسكرية إلى نزاع أنماط تفكير متعاكسة ، وسوء تفاهم متبادل بين الاحزاب المتعارضة . ويعرف وايت مثل هذه الحالة من المعتقدات المتعارضة أو سوء الفهم بتعبير (misperception) الذي يعني لغويا " الاستنتاجات المغلوطة " . وبذكر أمثلة من تاريخ الحروب ، يؤكد العلامة وايت أن أيا من الاحزاب المتصارعة لا يمكنه أبدا أن يدرك بشكل صحيح ماذا يتم في أدراك الحزب الاخر الخصم ، ويصبح غير قادر على فهم الاحداث الجارية بنفس الطريقة التي يدركها بها الطرف الاخر . وبالتالي فان لكل من هذه الاطراف "

عالمه الواقعي الخاص به " الذي يعيش فيه ويدافع عنه بكل الوسائل . وبالاضافة إلى ذلك ، فأن كل طرف يعتقد دائما أن موقفه عادل ومبرر أخلاقيا ، وموقف خصمه غير عادل ولا أخلاقي ، ويعتبر نفسه ضحية والطرف الاخر معتديا . ولكن العلامه وايت يرى أنه إذا كان كل طرف يعتقد صراحة أنه هو المحق وان خصمه هو المخطىء ، فيحصل عندئذ أن يصبح كلاهما متساويين بصورة مستقلة عن حقيقة الامر ، أي انهما لا يتميزان عمليا في أي شيء عن بعض . وهذا التفسير يلغي مسألة المعتدي والضحية ، والحرب العادلة والظالمة ، واستخدام العنف المبرر وغير المبرر . وتتضاءل كل الاختلافات بين الاحزاب عند وايت إلى مقياس واحد فريد : إلى درجة "الاستنتاج المغلوط" المختلفة بين الاطراف المعنية في هذا الصراع ام ذاك ، اذ يمكن أن يخطىء أحدها بصورة اكبر والاخر بصورة أقل ، وهذا هو كل شيء . ومن الواضح أنه لا يمكن الحكم على أنسان عبر ما يظنه هو عن نفسه ، وانطلاقا فقط من رأيه الشخصي عن ذاته ، وكذلك لا يمكن الحكم على أطراف اجتماعية (طبقات ، احزاب ، هيئات الخ) فقط أستنادا إلى برامجها وتصريحاتها ، ولكن من الضروري الانطلاق من مقاييس واحداث واقعية موضوعية . ولا توجد حقيقتان في تقييم الصراعات العسكرية ودور الاطراف المعنية ، وانما يجب ان يتحمل المعتدي دوما المسؤولية الكاملة والتامة للحرب التي شنها ...هذه هي قواعد القانون الدولي . وهكذا لم يستطيع وايت أن يفهم الاسباب المولدة للحرب كظاهرة ، ولايمكن القبول بروايته من أن عوامل سيكولوجية تقف وراء اندلاع الحرب . فالموضوع أخطر واعمق من أن يجري تبسيطه بهذا الشكل .(31)

وهكذا فاننا نقف بالفعل أمام شبكة معقدة من النشاطات الانسانية تضعنا امام خيارات كثيرة وكلها ليست صحيحة وسليمة .

الباب السادس

الحروب البشرية : دوافعها وقواها الفاعلة وأنواعها

1.حول أسباب اندلاع الحرب
2.طبيعة القوى الفاعلة في الحرب
3.أنواع الحروب
4.الحرب النفسية في الحرب والسلم
5.الحرب والتغيير في السياسة الدولية
6.أثار الحرب على المجتمع

1) حول أسباب اندلاع الحرب :

كل الحروب تتطلب إعدادا وتهيئة ، حتى حينما تشنها بلاد فقيرة على بلاد أغنى منها رغبة منها في السيطرة على ثروتها ، فهي تتطلب استثمارا لرؤوس الأموال في بداية الأمر . فمن الواجب أعداد شتى أنواع الأسلحة ، واعداد حد أدنى من المؤن والذخائر لتمكين الجيش المحارب من الاجتماع والتدريب ثم التغذي حتى انتصاراته الأولى على الأقل وحتى يتمكن من العيش على حساب العدو . ولا يمكن القيام بالحرب دون رأس مال أول من اليد العاملة والمؤن والذخائر . فكل حرب إذن مشروع معاشي من ناحية ما ، فهي تبدأ بتكديس رأس مال أو نقد أو مواد . وكلما توسع ميدانها وأصبحت أوسع واكثر حاجة للمعرفة ، أصبحت الوسائل المعاشية المستخدمة واستثمار رأس المال اكثر اعتبارا . وحسب قول المفكر "بوهم بافريك" (Boehm - Bawrek) فان الحرب خاضعة للظاهرة العامة من إطالة لسلسة أفاعيل التهيئة والإنتاج . (1)

أن كل حرب تطرح إذن قبل كل شيء مسائل مالية أو مسائل إنتاجية وتكديسية على الأقل . وفي هذا الإطار يقول الماريشال الفرنسي دوساكس (Marechal desaxe) : لأقامة الحرب يجب توفر ثلاثة أشياء : "أولا : المال ، وثانيا المال ، وثالثا المال" . (2)

ففي كل الدول المنظمة ، يخصص جزء كبير من الدخل القومي للتسلح واعداد الرجال المحاربين برا وبحرا وجوا إضافة إلي إعداد الفنيين والخبراء والمهندسين .

هناك نظريات هامة جدا ترى أن العوامل المعيشية هي السبب الأول لكل الحروب . حتى أن بعض هذه النظريات يذهب إلى أن الأسباب الأخرى التي يمكن تقديمها خداعة أو ليست الا دوافع ظاهرة . ويبدو لي ان قليلا من الحروب يستجيب لهذا المفهوم . فقد أصبحت الحروب الحديثة معقدة ومتعددة الوجوه في أهدافها ودلالتها . كان كارل ماركس يرى أن الرأسمالية ، كلما عظم تركيز المشروعات ، تهزها أزمات تزداد عنفا ، فتكره على الحرب . وقد وصف لينين الرأسماليين بأنهم "كالأسود يبحثون عن لحومهم حيثما استطاعوا إلى ذلك سبيلا" . فهم يسارعون إلى حمل "حديدهم" أي أسلحتهم بهدف سلب غيرهم قوته وفلوسه وذهبه .

ويرتبط بهذا العامل الانفجار السكاني الذي يتسبب حتما بالهجرات الجماعية والإرسال إلى الحرب ، ذلك ان الحرب ان هي الا هجرة مسلحة ومنظمة إلى دار العدو تارة ، وإلى الدار الآخرة تارة أخرى . ولقد عالج علم الاجتماع المعاصر هذه الصيغة الانفجارية بشيء من التفصيل : هل تنعكس على سبيل المثال صيغة المجتمعات وتركيبها وتوازنها على أستعدادات أعضائها النفسية انعكاسا لا شعوريا ؟ أفلا تبعث فيهم بعض الدوافع الجماعية التي سوف تثور

بالظروف (التي تخلقها هي نفسها غالبا) وتصبح بعدئذ شعورية واعية خلال حجج وضروب من الاستدلال المسوغ ؟ بلى ، ولكن عن طيب نية لانهم غير شاعرين بطابعها الخداع .(3)

وفي هذا الإطار كتب العلامة غاستون بوتول يقول : 'ان الفتيان المتهيئين الذين لا عمل لهم ممهدون للطيش ، وهم يؤلفون قوة مخلة بالنظام . فعلى حسب النقاط التي مقاومتها أقل مقاومة والتي تقدم إليهم ، وعلى حسب الظروف التاريخية ، والأزياء المثالية الفكرية وضروب الإمكان السياسي والفني تتجه قابلياتهم وشهواتهم وطيشهم إلى حرب مدنية أو حرب مثالية أو هجرة أو حرب أجنبية . وكل ما في الامر هو أن نعرف كيف نفيد منهم . وذلك ما يفسر كيف أن الحكومات المحبة للحرب والتسلطية تدعوا إلى تضخم حقيقي في السكان . وان هذه الحكومات – بزيادات مالية وعقوبات من كل الأنواع – تكثر فئات الأطفال بالخوف والانباء بتعيين مبلغ لهم' .(4)

ويمكن لنا أن نسوق ألمانيا الهتلريه وإيطاليا الفاشية كأمثلة حية على ذلك . ان الخوف من الحرب والاهتمام بدفع العدوان يؤديان إلى توليد جنود للمستقبل . ولكن حتى هذا التكاثر يقلق الجيران في الخارج ويولد الدوافع الحربية في الداخل . والشيء المحقق على وجه العموم أن الفترات الطويلة للحروب المخربة تتبع فترات الازدهار الديموغرافي . فقد خلفت حرب المائة عام أوج السكان في بداية القرن الرابع عشر . ومن قبلها الحروب الصليبية . وخلفت حروب الثلاثين سنه والديانة الحد الأقصى الذي بلغ من جديد في القرن السادس عشر . وهكذا ترينا التجربة التاريخية أنه لا يمكن تصور أية حرب كبرى في خارج الجو الخاص الذي تخلقه الزيادة السكانية . ولا يمكن أن توجد حرب كبرى دون بناء ديموغرافي مناسب .(5)

لذلك تبدو الحرب وكأنها تعبير محموم عن اختلال التوازن الاجتماعي والديموغرافي بوجه أساسي . وهذه الحالة تكون إحدى الاستجابات المميزة لعلم النفس الاجتماعي والذي يعرف بأسم ' الدافع الحربي الجماعي ' . وهذه الضروب من الرجرجة هي التي تفسر كيف يمكن ان تبقى معارك قديمة بين أمم متجاورة أو منافسات بينها أمدا بعيدا في سبات عميق وسنة من النوم ثم تستيقظ في بعض لحظات التاريخ وتعود من جديد . وهذا ما أكده العديد من الباحثين في الحرب . فقد اعتبر المفكر كوينتون (Quinton) ان الحرب تستخدم في ' إدامة النوع بموت الأفراد ' ، وأنها تصطفي أحسن الناس واقواهم .(6)

ان الجماعات البشرية تنساق في بعض الاحيان بدفعات عدة من الدوافع الحربية . وهذه الدوافع تقوم – كما أسلفت – على حالة نفسية جماعية تدفع أفراد الجماعة إلى قبول فكرة الحرب وتنفيذها بكل قوة وحماس . والمجتمعات البشرية بلا استثناء تتوقع حدوث الحرب

دائما . ولكن هذا لا يعني انها تتمناها في كل لحظة . فأن من كان " حربي النزعة " في البارحة ، يمكن ان يطلب السلام اليوم ، وقد يسترجع يوما تعطشه للقتال الذي أخمد مؤقتا . ولكن ما هي ضروب التأكد والاستدلال التي ينشأ من خلالها في الشعور الجماعي الاقتناع بان حربا ما لا بد قائمة في لحظة معينة ؟ وكيف تنبعث الرغبة في الحرب لدى القادة والشعوب وفي أي الشروط تنبعث ؟

ان سلسلة من الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة تقوم مقام نقطة انطلاق في كتابنا هذا : فأنها تظهر العلاقات الوثيقة القائمة بين العدوان والحرمان . (7)

ان الشعور بالحرمان ينشأ حينما تعرقل عقبة ما تحقيق أمنية لنا أو تمنعنا من إصابة هدف . ونحن نشاهد ان الغضب الذي يسببه الحرمان والذي يترجم من نفسه بالعدوان لا يتجه دوما إلى المسبب للحرمان . وهكذا نرى أن التابع الذي وبخه رئيسه يفرغ جام غضبه على زوجه وأولاده .

أن الشعور بالإخفاق في مجالات معينة ، يدفع أصحاب الأمر إلى نقل الصراع المترتب عليه نحو خارج الحدود على شكل صدام عسكري . (8)

وبشكل عام فأن النصر الذي يحرزه الإنسان قابل في كل الظروف ان يضيع وينقلب إلى هزيمة ، ولذا لا بد من تعزيز هذا النصر بنصر جديد يثبت مكاسب النصر الأول . فهل تكون الحروب تبعا لذلك دوامة بلا نهاية ؟ أن الحرب في نظر رجل الدولة " حل سهل " قبل كل شيء . فحينما تلتبس الحالة الداخلية وتستعصي لا يمكن توضيحها الا بإعلان الحرب . فالحرب تعفي من بحث اتفاقات شاقة طويلة ومن توفيق منافع متعارضة . ويمكن ان نزيد الإيضاح بالقول بان الحرب تجسد نهاية الخصومات ... فيحدث القتال غالبا من شدة كرهنا " للخصام البارد "..... والحرب أولها كلام . (9)

يقال ان الحرب راحة الحكومات . وحتى حينما تكون الحكومات ديموقراطية تتيح الحرب لها فرض السكوت والخضوع والطاعة المنفعلة وانواع من الحرمان على مواطنيها الذين أصبحوا والحالة هذه تابعين ، فتعلق الانتخابات ويصبح الرؤساء لا يمكن عزلهم ... والحرب ايضا حل مغر للحكام . فما أن تعلن الحرب حتى يصبح أقل رجال السياسة شأنا ممن يلغوا السلطة نوعا من الكاهن الجليل المكلل بالنور ... فيموت المقاتلون بأسمه . والواقع أن ظاهرة " تبلور " تحدث من جانب هؤلاء : فيصبح الرئيس موضوع إعجاب وتعلق ، حتى لو كان قاسيا فاسقا مثل موسوليني أو محتالا عديم الشفقة مثل نابليون ، فأن النصر يكفل له حب جنوده العميق . وها هنا لا جدال أننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة دينية : فالحرب تقدس

الرؤساء . وفي روما القديمة ، كان الرئيس العسكري محاطا بالكهان والعرافين . وكان يقدس ويضحي هو نفسه في بعض الأحيان . وكان فارس المستقبل في العصور الوسطى يستغرق في التأمل في سهرات للسلاح تحف بها الأسرار . ثم ان ترقية الضباط الشبان في أيامنا هذه – حتى في الأمم التي تعلن العلمانية الرسمية – تحاط باحتفال تبجيلي مؤثر .

وبناء عليه فأن الطقوس الحربية تساهم هي الأخرى في إذكاء روح الحرب والعدوان وتهيئ الارضية للقبول الاجتماعي بالحرب باعتبارها " أقصر الطرق للخلاص الوطني " . وحين تخوض الشعوب الحرب ، فأنها تخوضها بكل قوتها لتحقيق النصر ـ لانه لا بديل عن النصر بالنسبة لأي طرف مشارك في الحرب . فما يترتب على الهزيمة شيء مخيف للغاية .

ان الفكر الإنساني ميال ميلا طبيعيا إلى أعتبار كل حرب هامة تختم مرحلة وتفتح مرحلة أخرى . وليس موقف المؤرخين الذين يفكرون على هذا النحو موقفا اعتباطيا ، فهم لا يقومون الا بمسايرة الفكر العام وتقليد مضت عليه آلاف السنين . فعندما يعود السلام يشعر الرجال بأنهم أتموا عملا هاما جدا وواجهوا وحلوا المسائل التي طرحت عليهم على صورة حادة وأجروا تصنيفا جديدا ، فأغلقوا مرحلة وفتحوا مرحلة جديدة . ولقد قال المفكر الألماني فون بيرنهاردي (Von Bernhardi) أن الحرب هي امتحان الشعوب . ولذلك نجد ان الشعور بالارتياح بعد الحرب من نوع استرخاء الطلاب المعروف الذي يتبع هذه الفترات العصيبة للسنة المدرسية . والامتحان انقضى ان خيرا أو شرا . ان هذا الشعور بأن الحرب امتحان للشعوب هو الذي جعلها تعتبر – سواء في نظر المحاربين أم المشاهدين الحياديين – مصدرا للتعليم . فثمة ميل عام لتتبع مدرسة الغالب على حين يستهان بمؤسسات المغلوب وطبعه فيحملونها مسؤولية الهزيمة . من وجهة النظر النفسية السيكولوجية ، فإن الفترة التي تعقب الحرب منتجة للعقد . وأخطر هذه العقد عقد القصور في الشعوب المغلوبة ، كما اصبح الحال في المشرق العربي غداة حرب الستة أيام في عام 1967. وهذه العقد الخطيرة تترجم عن نفسها غالبا على صورة مواقف تكفيرية . فتقرر " التوبة النصوح " كما كانت الحال في فرنسا بعد سنة 1940 . (10)

يمكن ان نعتبر هذه التوبات عودة لسلسة أفاعيل سحرية قديمة تشاهد في كل الأزمان وفي كل البلاد : فقد كان القدماء يقدمون للآلهة تضحيات تكفيرية ويفرضون على أنفسهم أنواعا من الحرمان بعد الانكسار . وفي الحضارات التي هي اقل قدما ، نجد التضحية ما تزال موجودة ولكن على صورة عقوبة : فينذر غداة انكسار أن لا يجري قتل بعض الرؤساء وطائفة من الناس أحيانا متهمين بالعصيان أو بالخيانة ، فيكونون بمثابة كبش الفداء الذي تطهر تضحيته بقية الأحياء . وهناك نتيجة أخرى للحروب بوجه خاص حينما تفضي إلى تسلط ثابت

المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده " .

وقد تكون الحرب أنجع صورة للاحتكاك العالمي . صحيح أن أي قطر يمكن أن يغلق حدوده زمن السلم ويغلو في كره الأجانب إلى حد الخرف والهذيان كالصينيين في القرن الثامن عشر ، ولكن هذا الموقف لا يمكن أن يصمد أو يتماسك أمام غارة من الغارات . فالحرب تقطع العزلة الثقافية والاقتصادية . لذلك يجب أن نفرق بين الحروب التي لم تكن الا مجرد حوادث عرضية تفضي إلى تعديل الحدود والحروب التي ولدت تغييرات في الوسسات والعقليات .

ان خمود الدافع الحربي بعد كل معركة يعطينا الوقت اللازم لاعادة بناء خسائر الحرب السابقة . كما ان أسوأ المجازر تعوض في بضع سنين . وهنا نرى المطالبات تستيقظ ، فتفكر الشعوب المغلوبة في الانتقام . ويخال الغالبون أن تضحياتهم كانت تستحق مكافأة أعظم في الغنائم أو ضم المناطق أو " خفض " الخصم . وهنا نجد الدورة قد أغلقت : والدوافع الحربية على استعداد لتتجلى من جديد . (11)

وانطلاقا مما سبق ذكره ، أرى ضرورة ترتيب هذه العوامل الدافعة إلى الحرب وفقا لأهميتها وفاعليتها . وسوف يلحظ القارئ ان الاختلافات بين العلماء حيال هذه القضية ما زالت تتفاعل وتتصاعد ، وان الاتفاق على سبب معين ما زال مستحيلا . وهذا يعني ان جميع العوامل مجتمعة تشكل محورا أساسيا لدراسات الحرب ولا بد من أخذها بكليتها بعين الأعتبار :

1. الانفجار السكاني :

ان الفكرة القائلة بان التوترات الاجتماعية والصراعات الداخلية والحروب تكون عنيفة وشائعة في البلاد المكتظة بالسكان هي فكرة قديمة قدم العالم . في حين ان الصراعات في البلاد القليلة السكان تكون اخف ، ويكون الحكام أقوى والسلام أوطد .

ذهب أرسطو وأفلاطون منذ القدم ، للقول بان التزايد السكاني المفرط يؤدي إلى اضطرابات وصراعات أجتماعية داخليا ، ويعزز الرغبة في شن الحرب . اما العلامة مونتاني (في الفصل الثالث والعشرين من كتابه مقالات " Essais " فيربط بقوة بين النظرية السكانية للحروب ونظرية الثورات ، معتبرا ان الحروب مفيدة للدولة ، فهي تطهر الجسم وتحميه من ان يصيبه الاضطراب بسبب ازدياد مقدار الدم فيه ، (وذلك وفقا للمعتقدات الطبية في ذلك العصر) . وكانت هذه الفكرة حينذاك شائعة . فكثير من كتاب عصر النهضة كانوا يفسرون اضطرابات العصر بالضغط السكاني . وقد كتب العلامة اولريش فون هوتن (Ulrich von Hutten) في عام 1518 يقول : " ان الحروب ضرورية من أجل أن يغادر الشباب

أوطانهم وان يقل عدد السكان " . اما المفكر سيبستيان فرانك (S. frank) فيؤكد في عام 1538 : " اذا لم تأت الحرب ويأت الموت لمساعدتنا ، فانه ينبغي أن نغادر أرضنا ونمضي كما يمضي البوهيميون ... " . وفي القرن الثامن عشر أوحت الفكرة القائلة " بأن الزيادة السكانية تولد الصراعات والحروب " إلى المفكر مالتوس بتقديم أراء واضحة : فقد ذكر مالتوس ان تزايد السكان الفقراء الذين يتزايد فقرهم بتزايد عددهم سيؤدي حتما إلى الصراع الطبقي مع الأغنياء ، الذي يحمل في طياته احتمالات الحرب الاهلية ونشوب العنف الشديد وبالتالي تهديم النظام الاجتماعي السياسي القائم . (12)

ويمكن لنظريات الضغط السكاني أن تستند إلى وقائع باهرة : فلقد تضاعف عدد سكان أوروبا بين عامي 1814 و 1914 ، فنشبت النزاعات والحروب الكبرى التي عرفها النصف الأول من القرن العشرين . ولعل فرنسا كانت في نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس إلى الموارد الطبيعية وإلى أساليب التقنية في ذلك العصر : فإذا بالثورة تتفجر سنة 1789 ثم تعقبها الحروب التي تلاحقت من سنة 1792 إلى سنة 1815 . وفي البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة وبمواقف قتالية في كثير من الأحيان . ولقد كانت المانيا واليابان بين عامي 1930 و 1940 مزدحمتين أزدحاما واضحا : فكان ميلهما إلى التوسع وكان ما أطلقه هذا الميل من حروب تستهدف أمدادهما " بالمجال الحيوي " الذي يعوزهما ، وعلى عكس ذلك نرى أن تخلخل السكان في الولايات المتحدة الأمريكية أبان القرن التاسع عشر وقدرة غير المكتفين فيها على الاتجاه نحو الغرب ، قد أضعفا التوترات الاجتماعية وقللا صراعات الطبقات كثيرا . وهكذا نفهم الآراء التي جاء بها غاستون بوتول حين قال ان الحروب تقوم في أيامنا هذه بوظيفة التعديل التي كانت تكفلها في الماضي الاوبئة الكبرى : فهي تؤدي إلى " انفراج سكاني " وهي اذن أشبه بصمام أمان . وتلك كانت فكرة العلامة مونتاني على وجه التقريب . ان نظريات الضغط السكاني بصورتها التبسيطية هذه ، قابلة للنقد . فالبلاد الأكثر ازدحاما بالسكان ليست الاكثر ميلا إلى الحرب ، والا لكانت هولندا اكثر بلاد أوروبا حبا في القتال بسبب كثافة سكانها . والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلدا مسالما جدا ، في حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة في بقاع واسعة من الارض في أمريكا الشمالية كانت تخوض حروب لا تنقطع ، وان عوامل أخرى كثيرة غير السكان قد أطلقت الثورة الفرنسية لعام 1789 .

كما أن الثورتين الروسيتين في عامي 1905 و 1917 حدثتا في بلاد قليلة السكان يستحيل أن نتحدث عن وجود ضغط سكاني فيها . وعلى كل فان مفهوم الضغط السكاني هذا يبقى غامضا جدا .

فالضغط السكاني لا يمكن أن يعرف على أساس كثافة السكان فقط . وقد أثار العلامة الفريد سوفي (Alfred Sauvy) إلى أنه ينبغي أن تؤخذ شيخوخة السكان بعين الاعتبار أيضا . وهذه الشيخوخة تزداد مع انتشار السكان الأمر الذي يقلل من الضغط . وللتصورات الجماعية أهميتها أيضا في هذا الصدد . ان فكرة " الخطر الأصفر " التي راجت منذ نهاية القرن التاسع عشر وعادت للظهور منذ عدة سنوات لا تستند إلى تحليل واقعي لقوة الآسيويين بقدر ما تستند إلى الصورة الغامضة عن تدافع جماهير واسعة مبطنة الأعين وتدفقها على الأمم البيضاء .(13)

واقع الحال أن البشر الذين يعيشون على سطح الكرة الأرضية إنما ينتمون إلى أجناس وحضارات متباينة ، فهم لا يتحدثون نفس اللغة ولا يدينون بنفس الدين اذا كانوا متدينين أصلا . وليست هذه الانتماءات المختلفة في الواقع سوى رواسب متراصة تماسكت تدريجيا على مر التاريخ الإنساني ولكنها لا تشكل بالضرورة قاعدة تصلح للانضباط في جماعات سياسية منظمة . فهؤلاء البشر مرتبطون أولا بدول معينة ، وهم وبصرف النظر عن عقائدهم أو لغاتهم ، رعايا هذه الدول ويحملون جنسيتها . وهنا يفرض تقسيم الحيز نفسه ويقود إلى البحث ، من خلال التوزيع الجغرافي للبشر ، عن خاصية جديدة وعن معيار جديد لقوة الدول التي ينتمون اليها . وبالفعل فأن المقارنات على هذا المستوى تبدو هامة لانها تظهر التباين الشديد بين الدول بكل ما يترتب عليه من عدم التكافؤ . فأي معيار مشترك يمكن أن نجده بين الصين بتعدادها البالغ مليار نسمة وقطر بتعدادها الذي لا يصل إلى مليون نسمة فقط ؟ أو بين الاتحاد السوفياتي بمساحته الممتدة ملايين الكيلومترات المربعة وبين سنغافورة التي لا تتجاوز مساحتها مساحة قرية ؟! ومع ذلك فأن المشكلة التي يطرحها التوزيع الجغرافي للبشر هي مشكلة تختلف بطبيعتها عن تلك التي يطرحها التقسيم السياسي للمجال . فالمجال هو أحد المعطيات التي لا تتغير عبر الزمن ، بصرف النظر عن المحاولات العابرة لاعادة ترتيب الخرائط السياسية . واما البشر فيهم يولدون ويتوالدون وينتقلون ويموتون . وأيا كانت الأهمية التي توليها الحكومات المختلفة إلى تلك الظواهر ، الا أنها تشكل قيودا بيولوجية وثقافية قد تؤدي إلى النمو أو إلى الضمور ، كما أنها تؤثر على حركة السكان .

أن مجموع هذه الظواهر ، والتي تعد موضوعا لعلم الديموغرافيا ، تشكل إذن عاملا مستقلا يؤثر من خلال أشكال عديدة من التدفقات ، على تصرفات وسلوك اللاعبين الدوليين . بل انه يمكن القول دون المخاطرة ان التدفقات الديموغرافية تشكل في الوقت الراهن أحد التحديات الأساسية لاستقرار العلاقات الدولية . لقد أثار مالتوس (Malthus) الدهشة والشك عندما أعلن عن قانونه الشهير والذي بمقتضاه يتزايد السكان طبقا لمتوالية هندسية بينما

تتزايد الموارد الغذائية طبقا لمتوالية عددية ، علما بأنه لم يستطيع البرهنة علـى ذلـك . ولانـه لم يكن بالإمكان تصور حل لهذه المعضلة (لان الهجرة ليست سوى تأجيل للمشكلة وليست حـلا لها) ، فقد ساد الاعتقـاد بـأن الحل الوحيـد ، لتجنـب المجاعـة ، يكمـن فـي التحديـد الاختيـاري للنسل . واستمر الجدل بين مؤيدي مالتوس ومعارضيه في ظروف مربكة اختلطت فيها الحـدود بين الليبراليين والاشتراكيين . والواقع أنـه لـم يوجـد أي دليل ، طـوال القـرن التاسـع عشـر ، يؤكد صحة توقعات مالتوس المتشائمة . (14)

صحيح أن عدد السكان في العالم كان في تزايد ، لكن معدل الـتزايد كـان بعيـدا تمامـا عن معدل المتوالية الهندسية التي تنبأ بها مالتوس . ويبين الجدول التالي هذه الحقائق بوضـوح :
تطور التعداد الكلي للسكان في العالم (بالمليون) (15)

المنطقة	1750	1800	1850	1900	1950	1990	2000(تقريبا)
أوروبا	140	187	266	401	576	700	895
أسيا	479	605	750	945	1389	1950	2985
إفريقيا	95	90	95	120	206	300	395
أمريكا الشمالية	1	6	26	81	167	300	355
أمريكا اللاتينية	11	19	33	63	162	400	275
استرالياونيوزلنده	2	2	6	13	16	60	65
الإجمالي	728	909	1172	1623	2516	3710	5170

ومع ذلك فأن هذا الانفجار السكاني الكبير أحيا هذا الجدل مـن جديـد ، وذلـك اعتبـارا من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية القـرن ، وبعثـت المخـاوف مـرة اخـرى مـن احتمالات الزيادة السكانية وما قد يترتب عليها من مأسي داخلية وخارجية . وهناك مجموعتان من الحقائق يتعين أخذها في الاعتبار :

أ- اذا فحصنا الأرقام الإجمالية لتعداد السكان في العالم فسوف نجد أن الاحصاءات تشـير إلـى وجود قفزة لم تحدث من قبل في التاريخ الإنساني . ويرجـع هـذا الـتزايد أساسـا إلـى انخفـاض معدل الوفيات العالمي وذلك بسبب تطور الخدمـات الصحيـة وانتشـار الوعـي الصحـي . وينتـج عن هذا استطالة عمر الإنسان في جميع دول العالم . فهل سيستمر هذا التطور إلى ما نهايـة ؟ الواقع ان رأي الخبراء حول هذه النقطة يتسم بالحذر . فعلى الرغم من أنه يمكن التنبؤ بـالطبع بثبات أو حتى انخفاض معدل تزايد المواليد في الدول التي ترتفـع فيهـا نسـبة الخصوبـة الا أن تحقيق هذا الهدف ليس بالسهولة التي يمكن تصورها . وحتى اذا اتجه منحنـى معدل المواليد

نحو الانخفاض بعد عام 2000 ، فان هناك عاملين يمكن أن يساعدا على استمرار تزايد عدد السكان في العالم ، اذ من الممكن ان تنخفض نسبة الوفيات إلى ما يقرب من النصف في عدد من البلدان التي لا تزال هذه النسبة مرتفعة فيها بشكل غير طبيعي ، وثانيا فأن ارتفاع نسبة الشباب في عدد من البلدان ، حيث تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن 20 عاما إلى ما يقرب من 50٪ ، من شانها أن تبقى على عدد المواليد مرتفعا لجيل أو لجيلين قادمين ، حتى ولو أنخفضت النسبة العامة للمواليد . وللظواهر الديموغرافية خصوصيات تتمثل في ان آثارها ، الإيجابية أو السلبية ، لا تظهر الا بعد مرور فترة من الوقت . فإذا ما أخذنا مختلف هذه الاعتبارات والعوامل في الحسبان ، فأن اكثر التوقعات تفاؤلا لا تسمح بالرهان على ثبات سكان العالم والذي سيتراوح ما بين 12 - 13 مليار نسمة قبل منتصف القرن الحادي والعشرين .(16)

ب- ان أقاليم العالم المختلفة تتأثر بهذه الاتجاهات العامة تأثرا شديد التباين . فقد أنخفضت معدلات الوفيات في هذه الدول بفضل تقدم الطب والحماية الاجتماعية إلى المستوى الذي يصعب تحقيق ما هو أفضل منه ، ولكن معدلات المواليد أنخفضت نوعا ما في الوقت نفسه . وتصيب هذه الظاهرة دول الشرق والغرب على السواء . أما في دول العالم الثالث فما زالت عملية إنتاج " الاولاد والبنات " مستمرة في تصاعد . وهكذا يتدحرج الثقل العالمي للسكان من الشمال في اتجاه الجنوب ومن الغرب في اتجاه الشرق . ويبعث هذا الخلل على القلق ، في الحاضر وعلى الأخص في المستقبل ، لان العجز السكاني يحدث في الدول التي تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ، بينما يقع الضغط الديموغرافي على الدول التي تواجه صعوبات جمه في تحقيق التنمية الاقتصادية . فهل تجد هذه الدول المخرج من هذا المأزق باللجوء إلى الحروب ؟!

والسؤال الان هو : ما هي النتائج المترتبة والمتوقعة على هذا الانفجار السكاني ؟ أول هذه النتائج ، والتي كثيرا ما يتم التنكر لها عادة ، هو ان البشرية في مجموعها تواجه ، لاول مرة في تاريخها ، تحديا ضخما . فأي جهاز لا يستطيع أن يضاعف من سعته لا بد وان يعاني معاناة شديدة ، ذلك إذا صح أن تؤدي التغيرات الكمية في مرحلة معينة إلى تحولات كيفية . ومن المؤكد أن إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن هذا النمو المفاجئ ليست عملية مستعصية بالضرورة ، حتى في المجال الغذائي ، ولكن هذه الحلول تتطلب نقلا سريعا وضخما للموارد ، والأيدي العاملة ، والتكنولوجيا ، ورأس المال ، وهو مما يتعذر تحقيقة بدون التأثير على مستويات المعيشة في الدول الغنية ، وبدون استيراد أنماط معينة قد يصعب على الدول المتخلفة تحمل أثارها والتكيف معها . بالإضافة إلى ذلك فلا توجد حتى الان سلطة قادرة على فرض هذا النقل . وتتمثل ثاني هذه النتائج في أن الضغط السكاني عادة ما يعوق النمو

الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لتقدم الدول الفقيرة . فالأجيال الجديدة تفترس المنتوج الغذائي والاستهلاكي ، مما يعني تدهور في مستويات المعيشة على المدى القريب والبعيد . وثالث هذه النتائج هو زيادة التوتر بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة حيث تهدد هذه الأوضاع باشتعال الصراعات بين الطرفين . ويرتبط بهذه الظاهرة هجرة الجياع من دول العالم الثالث إلى أوروبا وأمريكا واستراليا ، بحيث أصبحت البطون الجائعة " بمثابة صواريخ عابرة للقارات " تهدد السلام الاجتماعي الداخلي للدول التي ذهبت إليها . وقد تولد عن ذلك ظهور العداء العنصري للاجانب وبروز حركات محلية تطالب بطردهم . وان القراءة الديموغرافية للوضع العالمي تظهر حجم ونوعية التدفقات التي قد تغير تدريجيا من سمات الدول ، والتي تخترق الحدود وتخل بتوازن المجتمعات وتقوى أو تدعم في طريقها عملية التفاوت في الغنى وتنسج خيوطا للتضامن هنا بينما تبذر بذور الشقاق هناك . وعلى سطح الرقعة التي نسجها التاريخ باتساع الكرة الأرضية ، تتشكل هذه التدفقات وتنخرط في قوى شاردة لا سيطرة لاحد عليها .(17)

ان الزيادة البشرية المطردة أو ما يسمى بالتضخم السكاني لا تتناسب مع زيادة المصادر الاقتصادية الكفيلة بتوفير العيش ، مما يدفع المجتمع إلى الدخول في حرب مع مجتمعات أخرى للحصول على مصادر اقتصادية إضافية لكي يواجه الزيادة السكانية ، وهذا ما أشار إليه توماس مالتوس . اما الباحث رأيت كوينسي فيفند هذا السبب ويقول : " ان الحرب لم تؤثر تأثيرا كبيرا على نمو السكان . ففي خلال معظم حقب التاريخ كانت خسائر الأرواح الناجمة عن المعارك أقل أهمية مما أحدثه الشلل الاقتصادي الذي حاق بالبلاد المتحاربة أثناء الحرب ، وإذا انخفض معدل الولادات في أثناء الحرب كما يحدث عادة من جراء الاسر ، فالعجز الحاصل في الولادات يجب ان يدخل في حساب خسائر الأرواح الناتجة عن الحرب ، ولكن معدل الولادات قد يرتفع ارتفاعا يفوق الحد عقب الحرب مباشرة ، فيسد ذلك ثغرة في العجز الذي حصل أثناءها ". ويردف كوينسي فيقول : " انه يجب ان لا ننسى أن الصين والهند وماليزيا التي كانت تغص بالسكان في رقاعها الضيقة كانت من أكثر الشعوب المعاصرة مسالمة ، وحينما يزعم البعض بأن اكتظاظ السكان هو الباعث الحقيقي على الحرب ، فأن هذا الزعم يبدو كتبرير أكثر منه سببا حقيقيا ". (18)

2. التقدم التقني العسكري (التكنولوجيا) :

لو نظرنا إلى الحروب البشرية عبر التاريخ ، لوجدنا ان عنصر الاكتشافات في مجال الأسلحة كان له الاثر الكبير في تحديد مسار المعارك ، بل أنه حدد مصير حروب كثيرة . وكان التقدم الذي تم إحرازه في مجال التسليح قبل الحرب العالمية الأولى بطيئا ، لكنه ازداد شراسة

مـع بدايـات القـرن العشـرين ، بحيث اتسمت الحـرب الكونيـة الاولـى بـالوحشـية وبعـدد كبـير من القتلى . كما أن التسلح ازداد تقدما فيما بعد ، لتشهد الحرب العالمية الثانيـة بـروز أسـلحة معقدة وفتاكة ، أدت إلى قتل حوالي 65 مليون إنسان . وبعد هذه الحرب وفـي سـياق الصـراع بين الغرب والشرق (الحـرب البـاردة) تطورت الأسـلحة لتشـهد مـيلاد أنـواع تسـليحية رهيبـة أبرزهـا اختـراع القنبلـة الذريـة والهيدروجينيـة والصـواريـخ والاسـلحة الجرثوميـة والكيماويـة وغيرها . (19)

لقد جاء سباق التسليح ليشكل جدلية متواصلة من التصعيد والتصعيد المضاد : اذ كان من شأن كل ابتكار يضيف ميزة جديدة إلى ما يتمتع به طرف مـن الاطـراف ، اثـارة عـدد مـن ردود الافعال تمكن الطرف الاخـر ، وخـلال فـترة وجـيزة ، مـن اكتشـاف مـيزة مضـادة لإحبـاط مفعول الميزة الاولـى أو إعـادة التـوازن المختـل . وقد أعتقـد فريـدرش أنجلـز (Friedrich Engels) في معرض تحليله للحرب الفرنسية – الألمانية عام 1870 أي منذ اكثر من قرن ، ان بإمكانه أن يكتب قائلا : " لقد تقدمـت صنـاعـة السـلاح وأصبحـت مـن الدقـة بحيـث يسـتحيل تصور انقلاب جديد حاسم في هـذا الميـدان . فعندمـا تحتـوي ترسـانة السـلاح الان علـى مدافـع تستطيع ان تصب نيرانها على الكتيبة المعادية وبمجرد رصدها عن طريـق الرؤيـة المباشـرة ، وعلى بنادق تستطيع احراز نتائج مشابهة عندما تصوب علـى الإنسـان وهـي بنـادق يسـتغرق حشوها بالذخيرة وقتا أقل من الوقت اللازم للتصويب ، فأن أي تقدم يحدث بعد ذلـك فـي مجـال الاسلحة الارضية سوف لا يكون له تأثير يذكر . لقـد ولـى عصـر التطـور فـي هـذا الميـدان " . ولكي يتسنى لنا قياس المسافة التي قطعها التطور في هذا المجال منـذ تلـك النبـوءة الخائبـة ، يكفي أن نشير هنا لجانب من نص الخطاب المفتوح الذي وجهـه الحـزب الشـيوعي السـوفياتي إلـى اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي (مـارس 1963) فـي الوقـت الـذي كـان فيـه ماوتسي تونغ لا يزال يصف القنبلة النووية الامريكية بأنها " نمر من ورق " :

"ان القنبلة النووية لا تعير اهتماما إلى أي مبدأ طبقي ، ولا تشغل نفسها بمعرفـة مـن هو أمبريالي ومن هو كـادح ... فلقد غير السـلاح النـووي والصـواريـخ الناقلـة لـه والتـي تـم أختراعها خلال القرن العشرين كل الأفكار المسبقة عن الحرب" . (20)

ولقد أدى التطور الدقيق في مجال صناعة السلاح ، وحتى دون ان نأخذ فـي الاعتبـار التـأثيرات المحتملـة للأبحـاث الجاريـة لتطـور التقنيـات فـي هـذا الميـدان والتـي قـد تـأتي بنتائج وانقلابات يصعب التكهن بأبعادها ، أقول أدى هذا التطور بالفعل إلى ثلاث نتـائج نهائيـة لا رجعة فيها :

. تتمثل النتيجة الاولى في أن حجم المخزون الحالي والمتراكم لدى الدول النوويـة يكفـي لتدمـير العالم عدة مرات حسب قول جون كنيدي (الرئيس الامريكي الراحل) ، وقد علق رئيـس الحـزب الشيوعي السوفياتي السابق خروتشوف على ذلك بقولـه : "مـا لـدى روسيا مـن القنـابل يكفـي

لتدمير العالم مرة واحدة فقط ... وهذا يكفي " . وقد أفادت التقارير أن لدى روسيا خلال الفترة الممتدة من 1949 وحتى 1997 حوالي 22 الف قنبلة نووية وهيدروجينية ، أما ما لدى الولايات المتحدة فأنه يصل إلى 34 ألف قنبلة من نفس النوع . زد على ذلك ان دول نووية اخرى دخلت النادي النووي من بابه الواسع مثل اسرائيل وباكستان والهند وفرنسا وبريطانيا ، وهناك دول مؤهلة لبناء القنبلة مثل ايران والارجنتين ومصر والمكسيك .

2. تتمثل النتيجة الثانية في انه يمكن الان بسبب التطور الهائل في صناعة الصواريخ ووسائل أطلاقها برا وبحرا وجوا ، اصابة أي هدف للخصم وإزالته من الوجود .
3. تتمثل النتيجة الثالثة في بروز مخاطر الاقمار الصناعية والكواكب أو السفن السيارة في الفضاء ، حتى ان الولايات المتحدة تبنت لفترة طويلة فكرة " حرب النجوم " ، وهي الفكرة التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان بهدف الاجهاز التام على أعداء الولايات المتحدة وخاصة روسيا والصين وبعض الدول الاسلامية .

لقد قيل الكثير حول السلاح النووي ومخاطره . فهناك من يقول "أن من يملك سلاحا جديدا ... لابد أن يلقي به في الميزان يوما..." لكن المتفائلين يرون أن القنبلة الذرية ليست سوى سلاح سياسي وظيفته منع الخصم من استعمال سلاحه النووي بحجة ان أي استعمال للسلاح النووي سيؤدي إلى وجود مهزومين فقط . فهذا السلاح قد يجر البشرية كلها إلى عملية انتحار جماعي . وقد أشار المفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون لمثل هذه القضايا في كتابه المشهور بعنوان : "السلام والحرب بين الأمم" . وهناك خوف دائم من أن تتمكن دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من اكتشاف أسلحة أكثر فتكا وتدميرا من الأسلحة النووية ، فتصبح الدولة الوحيدة التي تملي ارادتها على جميع دول العالم . ويبدو ان الولايات المتحدة ترى في الصين الدولة العدوة القادمة في القرن الحادي والعشرين ، خاصة بعد انهيار المنظومة الشيوعية بقيادة روسيا في عام 1990 كما أنها ترى في بعض الدول الإسلامية "عدوا قادما" .

ان التقدم التقني في مجال " تكنولوجيا السلاح " قد يؤدي في غياب الرقابة الدائمة إلى حدوث فوضى قاتلة على الكرة الأرضية تعيد البشرية إلى عصر الإنسان الاول لنبدأ في المربع الاول من جديد . (21)

ورغم النداءات المتتالية بضرورة توظيف التكنولوجيا في سبيل رخاء الإنسان وتحقيق السلام ، الا ان الدول المالكة للتكنولوجيا ينتابها الخوف من أنها قد تؤخذ على حين غرة ، لهذا دأبت أخيرا على توظيف التكنولوجيا في سبيل إنتاج أسلحة الدمار الشامل . فهل تكون التكنولوجيا وبالا على الانسان ؟ انه مجرد سؤال أطرحه على الأجيال القادمة وأنا أراها تنقاد لمفاهيم التكنولوجيا الاجتماعية والسياسية وهي ليست بالضرورة طاهرة النوايا ؟!

3. المصالح المتصارعة

يقال في أروقة الدبلوماسية : " ليس هناك عداوات دائمة أو صداقات دائمة ... هناك فقط مصالح دائمة ..." .

ما ينطبق على الإنسان الفرد في هذه الحالة ينطبق على التجمعات بأشكالها المختلفة : طبقات اجتماعية ، جماعات مهنية ، دول أو مجموعات دولية . ففي عالم يفترض فيه أن تكون موارده المتاحة في لحظة ما محدودة ، والقدرة على الوصول إلى مصادر الثروة فيه موزعة بطريقة غير متكافئة بسبب المصادفات المزدوجة للجغرافيا والتاريخ معا ، يصبح من الطبيعي والضروري أن تتصادم المصالح على الساحة مع بعضها البعض . (22)

ان الدارس للعبة المصالح المستمرة منذ بدايات التاريخ وحتى الان ، يلاحظ أن التفاوت في ثروات الشعوب أدى بطريقة أوتوماتيكية إلى أندلاع الصراعات والحروب ، وان الصراع على هذه الثروات زاد من حدة العلاقات بين الدول . ويذهب المؤرخون إلى أن قضية التوسع والحصول على مزيد من المستعمرات كان وراء قرار أدولف هتلر بإعلان الحرب الشاملة . وقد وصف لينين الإمبرياليين بانهم كالأسود المتوحشة التي تبحث عن لحومها حيث استطاعت إلى ذلك سبيلا . أي أن القوة هي السلاح الفاعل في معركة الحفاظ على المصالح الذاتية . فعندما تتقوى إحدى الدول عسكريا وصناعيا وتجاريا وتصبح ذات شان فإنها تحتاج إلى مصادر اقتصادية لتمويل صناعاتها ، وإلى اسواق خارجية لتصريف بضائعها ومنتجاتها . وهذا ما حدث بالنسبة لاسبانيا والبرتغال في القرن الرابع عشر حيث أصبحتا من الدول القوية عسكريا وصناعيا وتجاريا ، فاستعمرت العديد من الدول الضعيفة من أجل تصريف بضائعها وصناعاتها وكذا حصل بالنسبة لبريطانيا مع الهند في القرن التاسع عشر .

بالمقابل فان أي دولة ضعيفة تصبح قوية فيما بعد ، فأنها تبادر إلى شن حرب الاستقلال ضد الدول المهيمنة ، كما حصل في حرب التحرير الجزائرية أو حرب فيتنام . فقد استطاع البلدان ان يحررا نفسيهما من الاحتلالات الاجنبية بعد أن دفعت الشعوب ثمنا باهظا من الدماء . (23)

4. الأهواء وجنون العظمة :

لايمكن الادعاء بأن المصالح الاقتصادية والانفجار السكاني والتقدم التقني هي العوامل الاساسية في اندلاع الحروب ، بل هناك عوامل سيكولوجية خطيرة تقود الشعوب والمجتمعات إلى الصراعات والحروب . اذ يخضع سلوك الجماعات ، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد ، لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية والسلوك البرجماطي . ومن بين

هذه المؤثرات : الاهواء (Passions) ، والعقائد (Croyances) ، الاساطير (Mythes) ، الأيديولوجيات (ideologies) أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية (Values) أو الثقافة (Culture) وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية .

ان اهتمامنا يجب ان ينصرف أولا إلى هؤلاء القادة الذين وضع القدر بين أيديهم مصائر شعوبهم وآلت اليهم مسئولية اتخاذ قرارات الحرب والسلم . اذ نجد أن من بين هؤلاء الابطال أو الزعامات " الكاريزماتية " من يمكن وصفهم " بالعقلانيين " ليس فقط لانهم حرصوا دائما على ان يوائموا بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه ، ولكن لانهم عرفوا أيضا كيف لا يتجاوزون حدود قدراتهم . ولكن كثيرون هم أولئك الذين أصيبوا منهم بجنون العظمة (Megalomanie) أو الموقف الهذياني (Paranoia) أو انفصام الشخصية (Schizophrenie) أو حتى بالاضطراب العقلي (Confusion mentale) ، مما أودى ببلادهم إلى التهلكة : فهل كان نابليون أو هتلر أو ستالين والميكادو نماذج للعقلانية أم للتهور ؟ وكم من ديكتاتور قاد بلاده إلى الهاوية ؟ (24)

واذا ما نحينا الافراد جانبا ونظرنا إلى الافعال (actes) فسوف نجد أن اثبات العقلانية مسألة ليست سهلة هنا . فكم من القرارات اتخذت بدافع الحرص على ألمكانة (Prestige) اكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة . والا كيف نفسر احداث عام 1967 في الشرق الاوسط ؟

بشكل عام عادة ما تبرز التصرفات السياسية أستنادا إلى مفاهيم من قبيل منطق الدولة (raison d' Etat) أو المصلحة الوطنية (interet national) فكثيرا ما أستخدم المفهوم الاول كغطاء لنزوات الحكام ، اما الثاني فقد حظي بسمعة أفضل نظرا لما له من صدى ديموقراطي ، لكنه في الواقع فخ خطير ، لان الديكتاتوريين لا يتورعون في استخدامه لتبرير تصرفاتهم . أما في الدول التي يسود فيها حرية الرأي والنقاش وتتصارع الاراء ، فنادرا ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة إلى الحد الذي يختلف فيه تعريف هذا المفهوم في كل مرة يحدث فيها تغير للاغلبية الحاكمة . (25)

أما المعطيات السيكولوجية فنجدها في مشاعر الاحتقار التي يبديها البعض ضد البعض الاخر سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي . ومن بين العناصر التي تسهم في تشكيل الاتجاهات الجماعية (attitudes collectives) نجد المعتقدات والأساطير والأيديولوجيات والطوباويات (utopies) . ونقصد بالمعتقدات "الصور المعزولة أو العرضية التي تتعلق بهذه الظاهرة أو تلك من ظواهر الحياة اليومية : كإدراك الخطر الخارجي الذي قد يهدد الامن القومي لشعب ما . وعندما يتدهور الوضع الدولي فأن الخوف

من الحرب يسيطر على المشاعر كلها . أما الاسطورة فهي مجموعة المعتقدات التي تنتظم حول محور مركزي جاذب أو منفر . وعلى عكس المعتقدات المعزولة والتي لا تتعلق سوى بفئة من الوقائع أو الأحداث والتي قد لا يكون بينها رابط بالضرورة ، تطرح الاسطورة تفسيرا أو حلا عاما انطلاقا من الميل التفضيلي إلى عنصر واحد ومحدد ، تم اختياره عن عمد . وقد يتمحور هذا العنصر حول مرحلة تاريخية أو شبه تاريخية تستخدم كإطار مرجعي (الايام الخوالي أو العصر الذهبي أو الخطر الأصفر أو أسطورة الثورة) . ومن بين الاساطير المستخدمة في العلاقات بين مجتمعات العالم المعاصرة يمكن ان نذكر اسطورة " العالم الثالث " وتفوق " الرجل لابيض " والشعوب المتخلفة الخ . كما ظهرت مصطلحات اخرى سياسية مثل "الاسترخاء الدولي" أو التعايش السلمي "أو الحرب الباردة" ، أما الايديولوجيات فهي ، على خلاف الاساطير ، مجموعة من التصورات تنطوي على رؤية متماسكة للدوافع من شأنها تفسير الظواهر على نحو شامل وفي الوقت نفسه تنخرط في اطار نظام قيمي من شأنه تبرير الالتزام بما تطرحه من برامج عمل . ويندرج تحت هذا البند : الليبرالية ، الشيوعية ، الفيدرالية والاشتراكية . ومن السهل أن نتصور لجوء الحكومات إلى الأيديولوجية لتستلهم منها ما من شأنه إضفاء الشرعية على خياراتها في السياسة الخارجية ، تماما كما فعل هتلر حين برر قرار الحرب " بحق الجنس الاري المتفوق أن يحكم الشعوب المتخلفة " . فقد طور النازيون أيديولوجية قومية اشتراكية متغرطسة (National Sozialismus) تولت وضع الخطط التوسعية لابادة الاجناس " المنحطة " مثل الجنس السامي والسلافي والزنوج والجنس الأصفر . كما أن المستعمرين استندوا في أيديولوجيتهم على تفوق الرجل الابيض (White man) في الحياة . (26)

ان كل شعب بحاجة إلى ايديولوجية يبرر بها مواقفه السياسية والاستراتيجية . فالأيديولوجيا تحرك جماهير الشعب من أجل الحرب وتقديم التضحيات . كما أن الدين لعب هو الاخر دور أساسي في تحريك الجماهير ، وألا كيف نفسر عدوان القوى الصليبية على العرب والمسلمين ؟

نعم ، ان الاهواء والحسابات يوجدان معا في قلب العملية العقلانية ذاتها وعلى نحو لايمكن فصمه . وعلى أي حال فليس هناك ما يمكن الاستناد اليه للطعن في صحة المبدأ الاساسي الذي طرحه الكاردنيال دي ريتز (Cardinal de Retz) والذي يقول : " يتمثل المبدأ الاساسي الاكثر صحة للحكم على مقاصد البشر بشكل صحي ، في بحث مصالحهم ، لان هذه المصالح هي القاعدة العادية جدا التي تحكم تصرفاتهم ، غير أن السياسة الدقيقة لا ترفض رفضا باتا أن تأخذ باعتبارها الظروف التي تنجم عن اهواء البشر لان هذه الاهواء والتصورات وجنون العظمة تختلط احيانا وبشكل مفتوح ، كما انها تنساب على الدوام تقريبا لتصب في نفس الآلة التي تحدد حركة القضايا الاكثر أهمية " .

ولهذا السبب فانه يتعين علينا أن نأخذ التدفقات السيكولوجية والثقافية والايديولوجيه في الاعتبار ضمن عوامل اندلاع الحروب . وباختصار يمكن القول أن هناك عدة عوامل تتشابك تتجه بالشعوب إلى دخول " دائرة الشيطان " .

5. عيش الافراد على شكل مجتمع :

طرح هذا العامل أو السبب المفكر جان جاك روسو الذي قال " خرج الإنسان من حالة العيش على الطبيعة بسبب المؤثرات الطبيعية (الجدب والبرد القارس والقيظ المحرق)ليتعاون مع غيره من ابناء نوعه تعاونا مؤقتا كان الغرض منه الصيد برا وبحرا ، وتربية الحيوان لتوفير القوت ، ثم اضطرتهم الفيضانات والزلازل إلى الاجتماع بصفة مستديمة فاخترعت اللغة وتغير السلوك وبرز الحسد ونشبت الخصومة ، ثم استكشف الانسان استعمال الحديد وهو شرط الزراعة والصناعة وشرط الحالة المدنية بما تقتضيان من تقسيم العمل والتعاون فيزداد التعاون والخصام ويتفق الاقوياء الاغنياء على تدعيم مكانتهم ، فيضعون أنظمة عامة تصون لكل ملكه وتوطد السلام ويذعن الفقراء الضعفاء لهذه القوانين كي يدفعوا الشر عن أنفسهم . هنا تبدأ الحالة المدنية المنظمة بالقوانين وتثبيت الملكية ويتوطد التفاوت ، وهكذا صار الانسان الطيب بالطبع شريرا بالاجتماع وبما أتاحه له الاجتماع من تقدم عقلي وصناعي . وان قيام دولة يستتبع قيام دولة اخرى ، فتنشب بينهما الحرب ".

لقد أدى التعاون الجماعي بين البشر منذ بدء الخليقة إلى أقامة حدود متعارفة بينهم تعين لكل من افرادهم وجماعاتهم حقوقهم وواجباتهم ، كانت في عهد البداوة بسيطة متعارفة بينهم ثم أصبحت في عهد الحضارة مركبة مدونة يتفاوت مستواها بمقدار تفاوت مستواهم في الحضارات . وقد اتيح للامم باكرا التمتع بقوانين وانظمة اجتماعية راقية بفضل شرائعهم التي أتى بها الانبياء والحكماء وما الحقوا بها من التفسيرات والتعليقات والاضافات في الاحكام المتفقة مع روح الزمان . اما الدول فإنها ظلت إلى وقت قريب محرومة من قبل هذه الشرائع التي تحدد كل واحدة منها واجباتها حيال الأخرى ، فاستمرت القوة دستورا لدولها والحرب حكما فيما بينها ، واذا تعاونت فأنما تتعاون دوليا على تأمين الانتصار على الاعداء وتحقيق المكاسب غير أن البشر كثيرا ما فكروا بالسلام في اعقاب الحروب التي ترهقهم . (27)

لقد اعتقد البعض ان ميل البشر إلى "الاجتماع" قد يخفف من غلواء تطلعاتهم إلى العدوان ، لكن هذا البعض اكتشف مع تلاحق الاحداث ان البشر وان كانوا اجتماعيين ، الا أنهم يختزنون في صدورهم وحشا أسمه حب العنف والعدوان والتسلط .

6. الملكية الإقليمية :

يرى بعض الباحثين ان الحرب بدأت مع استقرار بعض المجتمعات في العصر الحجري القديم الاعلى أو الحجري الاوسط بعد ظهور ملكية اراضي المجتمع والرغبة في

الحفاظ عليها أو توسيعها . حول هذه الفكرة كتب الباحث بيتس مارستون يقول : "ان الحرب في المجتمع الانساني كانت على شكل ما ناشئة عن دوافع إقليمية ولكن الفكرة تبدو مقبولة إذا اعتمدنا على الحجة الرئيسية ، وهي ان الإقليمية كانت من اهم دواعي القتال بين الحيوانات غير البشرية وغالب الظن انها قادت البشر في النهاية إلى المعارك الدموية التي تقوم بين الجماعات التي لم تكتسب عادة الاستعمال المتحضر للاسلحة الا منذ زمن قريب . ان هذا النوع من الاسباب يشير إلى ان الانسان حريص على ما ملك ، وامتلاكه لإقليم معين يعيش عليه لا يفرط به بسهولة ، لان ذلك يعني الاستحواذ على ملكيته التي يعيش عليها وبالتالي تشريده من مكان عيشه الاساسي ويعني ايضا عدم استقراره . ولكي يعيش الانسان باستقرار في أرض تعود اليه فأنه يدافع عنها ليحتفظ بها ويعيش عليها بشكل دائم ومستديم . وربما لهذا السبب نلاحظ تعاظم الشعور الإقليمي لدى كل مجتمع ، بل اصبحت الإقليمية "كنزا" حيويا لكل شعب يحاول من خلالها الحفاظ على مكاسبه . فاذا ما تسنى له ذلك وشعر بان الامور قد حسمت لصالحه ، أخذ يستعد لغزو غيره للاستيلاء على ما يملك من أراضي ، لاعتقاده أنه بذلك يكرس سيادته على وطنه الذاتي . فالأعداء يفاوضهم الانسان على ما يملكون ، حتى لا يجد نفسه مضطرا ان يفاوضه الاعداء على ما يملك . وهذا الموقف السياسي ما زال سائدا في تفكير الشعوب رغم المواثيق التي تعقد بين الدول والخاصة باحترام سيادة كل شعب على أرضه . الا ان تجارب التاريخ توضح أنه ما من شعب احترم ميثاقا مع غيره . فاذا ما تغيرت الظروف نراه يرفع شعار : "تعقد الاتفاقيات والمواثيق لكي تمزق" . أي أن احترام المواثيق أو عدمه مرهون بمدى استعداد كل طرف ان يقتنع الطرف الاخر بعدم جدوى التفكير في الحرب . وهذا بدوره يكشف صدق نيقولا ميكافيلي الذي اوضح ان العهود والوعود في غياب السيف لا تساوي شيئا على الإطلاق . وعليه فأن استمرار وتجديد بنيان القوة الذاتية كفيل بتحقيق "توازن الرعب" لدى كافة الاطراف المعنية . (28)

7. اختلاف وجهات نظر الشعوب :

يرى المفكر كلايد كلوكهون بأن الحرب عبارة عن صراع قوى ، ولكن ليس ضروريا ان تكون من أجل السيطرة على الاسواق والمواد اللازمة للصناعة . كما ان الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لا يعتمدان كما يصورهما الاعتقاد الشائع على القوة السياسية ، وقد كان مستوى المعيشة لكل من سويسرا والدنمارك على سبيل المثال أعلى من مستوى المعيشة في كثير من بلدان الدول الكبرى في الفترة التي توسطت الحربين العالميتين الاخيرتين . فيجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ان الحرب نشبت بسبب اختلاف وجهات النظر عند الشعوب حول شؤون الحياة واختلاف نمط وأساليب الحياة واختلاف نظرة تلك الشعوب للعالم .

يتضح من الاسباب المذكورة أعلاه أن ظاهرة الحرب تعيش في المجتمع البشري طالما كان هناك أفراد يعيشون على أرض ذات أبعاد محدودة ونظم اجتماعية وسياسية متباينة وتاريخ مختلف وعقول مبتكرة وقوى (بشرية واقتصادية وتقنية) متباينة وعدم رغبة الافراد في الخنوع والايضاح لقوى بشرية تعتبر أجنبية بالنسبة لهم واختلاف وجهات نظرهم في طريقة العيش والتفكير . ومهما كانت تبعات الحرب من دمار وخراب وتحطيم مدنية وحضارة المجتمع وافناء قسم من الجنس البشري ، فأنها موجودة بوجود الاسباب الانفة الذكر وليس بوجود نوازع أو غرائز موروثة عند البشر أو ان الاقتتال جزء من الطبيعة البشرية (كما يظن البعض) ، انما هو صنيعة البيئة الاجتماعية والحضارية والمدنية والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع التي أنشأها البشر أنفسهم خلال حياتهم اليومية . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان امتلاك مقومات الحضارة والمدنية تدفع الانسان إلى الاقتتال والحروب وليست الطبيعة البشرية ذاتها . ويرى بعض علماء الاجتماع أن الطبيعة البشرية مكونة من ظاهرتي التعاون والتنازع معا . وهذا في حد ذاته صحيح ، بيد أن هناك أسبابا متعددة للتعاون وليست بدافع التعاون الذاتي التلقائي بل هناك مؤثرات ومتغيرات بيئية وحضارية ودفاعية تعمل على ذلك ، وهناك مؤثرات ومتغيرات بيئية وحضارية تعمل على التصارع ، وعندما تبرز المتغيرات البيئية والحضارية المتكافلة عند مجتمعين فانها تعمل على تعاونهما ، وعندما تبرز متغيرات بيئية وحضارية مختلفة ومتباينة بشكل حاد فانها تعمل على تناحرهما وتحاربهما . واذا كان البعض يعتقد بان الحرب منشؤها غريزة الاقتتال ، فان ذلك يعني أفناء جميع المجتمعات وبقاء فئة اجتماعية واحدة قوية تعيش على حساب قتل الفئات الاجتماعية الضعيفة بيد ان تاريخ البشرية لم يكشف لنا عن مثل هذا الاعتقاد .

نعم هناك حروب وصراعات بين أبناء الجنس البشري ، لكن السؤال هو : متى تقع ولماذا تحصل ولصالح من ؟ فهناك انواع عديدة من الحروب بين المجتمعات البشرية ، ولكل نوع اسباب متعددة ومختلفة كل حسب ظروفها ونوع النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يسود المجتمعات المختلفة .

فلو كانت الحرب منشؤها الغريزة أو أنها تمثل أحد جوانب الطبيعة البشرية ، ألم يكن في مقدور العقل البشري الذي أبتكر واخترع الكثير من الوسائل التقنية والفكرية والقانونية والاجتماعية أن يبتكر أساليب وانماط سلوكية تمنعه وتردعه من ممارسة غرائزه العدوانية العدائية ؟ بمعنى آخر الا يستطيع العقل البشري وضع موانع خلقية أو وسيلة اجتماعية ضابطة لإيقاف أو تضييق أو إزالة هذه الغريزة المميتة ؟ لكن تاريخ البشرية يكشف لنا أنه كلما تقدم الفكر الانساني وتحسنت ظروف عيش الانسان واستطاع أن يبلور ثقافة ومدنية متقدمة ومتطورة ، زاد من تمسكه بمدنيته واحتفظ بها وخاف عليها من سطو واستحواذ الاخرين

عليها من أجل تعزيز مكانته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والابداعية ، وهذان العاملان (التقدم الاجتماعي والشعور بقوة ثقافته ومدنيته) يدفعانه إلى التصادم والاقتتال . وفي هذا السياق يشير كلايد كلوكهون إلى وجود أشكال مختلفة من النظم الاجتماعية تحمل في طياتها درجات متفاوتة في الاستعداد للحرب ، وتتدرج الشعوب بالنسبة إلى هذه الحقيقة من هنود "يويبلو" الذين لم يعرفوا الحرب الهجومية لعدة قرون تقريبا إلى هنود السهول الذين يعتبرون القتال أسمى فضيلة في حياتهم وحتى في المجتمعات التي تمجد الاعتداء فان التنويع في المخارج المتفق عليه حضاريا من الازمات المؤدية إلى القتال كبير للغاية . اما عالم الدراسات السكانية (الديموغرافيا) كونراد لورنتس فقد تحدث عن قضية ما يسمى بالتناشز التطوري الذي يحصل بين التطور الثقافي ووسائل الضبط الاجتماعي ، فقال : "ان الانسان كان وما زال يحصل على سلامه عن طريق التطور الثقافي . لذا كان عليه أن يكتسب نواهيه الداخلية عن طريق تطور الثقافة ذاتها . فتطور ناب الكلب المواكب لتطور نواهيه الباطنية التي تغل يده عن الامتداد للفتك يتطلب وقتا يقاس بالأزمنة الجيولوجية . ولكن الوقت الذي يقتضيه تطور الرقابة الاجتماعية على أستعمال بندقية شديدة الفتك يجب ان يقاس على أساس الوقت اللازم لصنع البندقية نفسها . ومما لا جدال فيه ان التطور الثقافي قادر على خلق وتطوير وازع داخلي يضاهي بقوته النواهي الغريزية ، كما تشهد بذلك مجموعة المحظورات بأسرها . ولكن اذا انتقلنا إلى أسلحة الحرب بدا لنا أن تطور الاسلحة لا يواكب من حيث الزمن تطور القوى الباطنية التي تحول دون استعمالها" . (29)

إضافة إلى ما تقدم يمكن التطرق ايضا إلى مجموعة عوامل اخرى ابرزها :

أ- نشر دعوة دينية أو طائفية ، أي التوجه إلى مجتمع لا يحمل نفس العقيدة الدينية ونشرها فيه عن طريق الترغيب أو الترهيب .

ب-تحقيق طموح تاريخي أي أن هناك مناطق جغرافية استقلت من أقليمها في فترة زمنية وتم الاستيلاء عليها من قبل مجتمع أخر يطمح بها ايضا ، وتريد الدولة اعادة استرجاعها كطموح وطني ، تماما مثل فرنسا التي اصرت على استرجاع الالزاس واللورين وهي مناطق فقدتها في الحرب العالمية الاولى .

ت-تحقيق طموح توسعي ، ويظهر هذا السبب بعد انتصار دولة على اخرى مما يدفعها إلى امتلاك اقاليم اكثر كما حصل في الحرب العالمية الاولى عندما رغبت المانيا في امتلاك مستعمرات اكثر والسيطرة على الشرق الاوسط ، وابتغت روسيا امتلاك مضيقي البوسفور والدردنيل وطمعت ايطاليا في ضم تريستيا والترتينو اليها . (30)

وعليه فان هاجس الخوف من المستقبل يدفع الشعوب جميعها إلى التفكير بالتوسع على حساب الجيران .

2) طبيعة القوى الفاعلة في الحرب والسلام :

نقصد بالفاعل (acteur) كل سلطة أو جهاز أو مجموعة أو جهة أو حتى شخص قادر ان يلعب دورا في الحقل الاجتماعي أو السياسي ، أي على المسرح الدولي في هذه الحالة ويؤثر في قرارات الحرب والسلام . وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما ، أو الإتيان بفعل ما أو حتى مجرد ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار أو الممسكين بزمام القوة المادية . ويكفي هذا الحصر السريع للتأكد على أن "الفاعلين" الذين تدور بينهم العلاقات هم متنوعون بقدر ما هم متعددون . ويتعين علينا أولا تشخيص هؤلاء اللاعبين قبل ان نلقي الضوء على الدور الذي يؤديه كل منهم ، لان العلاقات التي تدور بين اللاعبين هي التي تشكل في الواقع هذه الحركة نحو الحرب أو السلام في الواقع الدولي أو النظام الدولي . وقد تتعدد الإجابات الخاصة بتشخيص اللاعبين . فأتباع هوبس وميكافيلي يرون ان الدولة هي الفاعل الوحيد الممكن في حقول الحرب والسلام وان الحكومات وحدها تصنع الحرب وهي التي تصنع السلام . بينما يؤكد منظرون آخرون على أن قائمة الفاعلين هي قائمة طويلة إلى الدرجة التي لا يمكن حصرها مسبقا ، فكل العناصر التي يمكن ان تتدخل بصفة أو باخرى ، في لحظة أو اخرى من لحظات التاريخ يجب ان تدرج في قائمة الفاعلين بدءا من الشعوب والامم والاجناس والافراد والاعلام والرأي العام وغيرها . (31)

ان عدم التمسك "بالدولة" باعتبارها الفاعل الاوحد في الحرب والسلام لا يعني اطلاقا استبعاد الدولة كفاعل . وسوف يجري الحديث عن دورها الحقيقي في هذا المجال ، إلى جانب دور المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية "والقوى عبر القومية أو القوى العالمية والتي يطلقون عليها اسم "transnational powers" . وان تحليل دور هذه القوة يكشف لنا عن طبيعة النشاط الذي تمارسه في تغذية عوامل الحرب أو المساهمة في دعم السلام . فالعالم أصبح الان خلية نحل اختلط فيها " الحابل بالنابل " واصبحت الرؤيا صعبة واللاعبون في ازدياد . ولابد ان نفرد لكل فاعل صفحات خاصة لتبيان مدى الدور الذي يمارسه وكيف يفعل ذلك :

1. الدول :

أسهم كل من الفقهاء والفلاسفة الذين تأثروا بتوماس هوبس وكذا المنظرون السياسيون ، في صياغة جوهر الدولة باعتباره قاعدة للسلوك السياسي بين المجتمعات . فقد تمكن المستشار داجيسوا (Le chancellier d' Aguessau) من صياغة المسلمة التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للدولة حين قال : " نظرا لأن كل مجتمع بشرى أو كل أمة بذاتها ليست في الواقع سوى تجمع للعديد من الافراد المتحدين والذين يرتبطون معا بروابط

الطبيعة ، فأنه يمكن اعتبار هذا المجتمع أو هذه الامة بمثابة رجل واحد ... ومن ثم فأن كل ما يقال عن الواجبات الطبيعية للفرد ...لابد وأن ينطبق على الامة أو على الدولة بنفس الطريقة التي تنطبق على كل فرد على حده " . وانطلاقا من هذه المطابقة بين الجماعة السياسية والانسان الفرد ، فقد أضفى الفقهاء الشخصية القانونية على الدولة . ثم قاموا بعد ذلك بتزويدها بالخصائص التي تسمح لها بأن تكون " موضوعا " وفي نفس الوقت " فاعلا " وحيدا للقانون الدولي . وبناء عليه فحين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها من الدول ، تتمتع هذه الدولة ، من الناحية القانونية ، بالسيادة ومن ثم بالمساواة مع مثيلاتها . والدول هي وحدها التي تتمتع بكافة الاختصاصات الدولية : حق شن الحرب أو صنع السلام وحق ابرام المعاهدات والغاءها وحق التعاقد ، وهذا كله في اطار ما يسمى بالعلاقات الدولية (les relations internationales) . ونظرا لان عملية تشخيص الدولة هي من قبيل التجريد ، فانه يتعين من ثم ، ان نقبل حقيقة أن العلاقات بين الدول تتم بواسطة اشخاص حقيقيين (Personnes physiques) مخولين حق تمثيل هذه الجماعات السياسية محل الاعتبار . والدولة كما يرى ريمون أرون لها حق احتكار شرعية وقانونية اللجوء إلى القوة المسلحة اذا ما اقتضت الضرورات الداخلية أو الخارجية ذلك . (32)

ان الدول لا تتساوى في الواقع على الرغم من أنها تتساوى قانونا : فهي لا تتساوى من حيث المساحة ولامن حيث تعداد السكان ، كما انها لا تتساوى ايضا من حيث الموارد ولا من حيث مستوى النمو أو القدرات التكنولوجية . واخيرا فأنها لا تتساوى من حيث قدرتها العسكرية .

ان الجمع بين هذه المتغيرات هو الوسيلة الوحيدة لترتيب الدول ترتيبا هرميا بتحديد درجة حضورها وقدرتها على التدخل على المسرح الدولي . لكن المعطيات المادية ليست هي المعطيات الوحيدة التي يجب ان تحظى باهتمامنا . فرغم تجانس الدول من حيث طبيعتها الا أنها تختلف من حيث نظمها السياسية (متسلطة أو ديموقراطية) ونظمها الاقتصادية (موجهة أو ليبرالية) وايضا من حيث الايديولوجية السائدة (نضالية أو ادارية) ومن حيث سلوكها تجاه الدول الاخرى (منغلقة أو منفتحة) ومن حيث خياراتها في رفض الاحلاف أو قبولها (الحياد القانوني أو الحياد السياسي أو العزلة) .

لقد اثبتت أحداث التاريخ القديم والحديث والمعاصر ان الدول الكبرى هي التي تحرك الأحداث من خلال التدخل في جميع انحاء المعمورة . وقد يكون هذا التدخل عسكريا ، كما قد يكون سياسيا (دبلوماسيا) أو اقتصاديا أو أيديولوجيا . وان الجمع بين هذه القدرات المتعددة على التدخل هو وحده الذي يمكن أن يضفي على دولة ما دور القوة العالمية . فاليابان ، على

لرغم من كونها قوة اقتصادية على الصعيد العالمي ، ليست في وضع يسمح لها بالتدخل على لصعيد العسكري بسبب ما فرض عليها من اجراءات تتعلق بنزع سلاحها في نهاية الحرب لعالمية الثانية . وتمارس فرنسا إشعاعا ثقافيا قويا ، لكن أيا من قوتها العسكرية أو قدرتها لاقتصادية لا يسمحان لها بالتدخل في كل أروقة أو قطاعات النشاط الدولي . ومنذ نهاية حرب العالمية الثانية برزت قوتان على المسرح الدولي هما روسيا وأمريكا ، لكن أمريكا مكنت من الحاق هزيمة سياسية بالمعسكر الاشتراكي الذي تتزعمه روسيا وذلك في عام 199(، فانهارت المنظومة الاشتراكية واصبحت الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة على قاليد السياسة العالمية . فالولايات المتحدة غنية بالموارد المادية والبشرية ولديها مستوى نولوجي لا يضاهيها فيه أحد . ومع ذلك فان المحللين يعتقدون ان الصين قد تصبح في نصف الاول من القرن الحادي والعشرين دولة موازية لامريكا في قوتها وقدراتها ونفوذها ، ن العارفين ببواطن الامور يدركون تماما أنه ما زال امام الصين سنوات طويلة جدا لكي سل إلى هذه المرحلة الاستراتيجية الهامة . ويشير الشكل التالي إلى حجم القدرات العسكرية ى بعض أهم الدول المعاصرة :

جم القوات العسكرية (1995) (33)

روسيا (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي)	2 مليون جندي
الولايات المتحدة الامريكية	2.5 مليون جندي
الصين الشعبية	2 مليون جندي
الهند	1 مليون جندي
سويسرا	نصف مليون جندي
كوريا الجنوبية	600 ألف جندي
فرنسا	500 ألف جندي
تايوان	نصف مليون جندي
المانيا الفيدرالية	نصف مليون جندي
بريطانيا	400 ألف جندي
إيطاليا	400 ألف جندي
كوريا الشمالية	350 ألف جندي
فيتنام	350 ألف جندي
أندونيسيا	350 ألف جندي
مصر	400 ألف جندي
إسرائيل	نصف مليون جندي (مع الاحتياط)

تركيا	نصف مليون جندي
إيران	مليون جندي (مع الحرس الثوري)
اليابان	350 ألف جندي
الباكستان	600 ألف جندي
المغرب	200 ألف جندي
الجزائر	200 ألف جندي
تونس	100 ألف جندي
سوريا	300 ألف جندي
العراق	300 ألف جندي
اسبانيا	300 ألف جندي
المكسيك	250 ألف جندي

وهناك دول اخرى فقيرة تحاول زيادة قدرتها العسكرية وخاصة في دول العالم الثالث ، ولكن هذه الدول لا تملك طموحات سياسية ولا توجد أمامها فرصة لان تلعب دورا عالميا . وما حدث في حرب الخليج عام 1990 / 1991 هو صورة مجسدة لذلك ، فقد فشل العراق في أن يحتفظ لنفسه بلعب " قوة اقليمية في الخليج العربي " واستطاعت دول التحالف أن تضع العراق في حجم أقل بكثير مما كان يتوقع . بالمقابل نجد ان كوبا رغم قدراتها المتواضعة استطاعت أن تصمد في وجه التهديدات الأمريكية ، بل ان ثوار كوبا استطاعوا سحق هجوم خليج الخنازير في عام 1960 والذي شاركت فيه عصابات الكوبيين المنفيين والجنود الأمريكان والمرتزقة . لقد اعتمدت سياسات الدول على عنصرين أساسيين هما : الدبلوماسية والدفاع ، وهناك من يضيف عنصر التعاون والتنمية المشتركة . فكثيرا ما إستطاعت بعض الدول من تحقيق أهدافها " بالدبلوماسية الذكية " بدلا من اللجوء إلى الحرب . وهكذا فعلت الصين الشعبية حين استرجعت جزيرة هونغ كونغ في عام 1997 .

2. الرأي العام العالمي

عندما نتحدث عن القوة عبر الدولية فإننا يجب ان نفسح مكانا لإحدى هذه القوى التي يكثر الحديث عنها ولكنها رغم ذلك لا تزال مجهولة الإطار والجوهر ويصعب الإلمام بها على نحو دقيق الا وهي قوة الرأي العام العالمي . وقد أعتبر كاننج (Canning) رئيس الوزراء البريطاني الراحل أن الرأي العام هو " قوة أكثر عنفا من أية قوة اخرى ظهرت حتى الان على الساحة الكونية بل وفي تاريخ البشرية " . بل قال العلامة بالمرستون ان الآراء اقوى من الأسلحة " . وفي وقتنا الحاضر فان السلطات الروحية لا تترك فرصة الا وتؤكد فيها على

أهمية هذه الظاهرة وتحاول الاستعانة بها للإسهام في محاولة دعم اجواء الحرب أو السلام وخلق نوع من الضمير العالمي (Conscience universelle) يسمو فوق الخلافات بين الحكومات . ففي رسالة بمناسبة يوم السلام بتاريخ 1974/1/1 تحدث البابا بول السادس في عبارات حارة عن الدور النشط للرأي العام العالمي في المعركة من أجل السلام ونبذ الحرب ، قائلا : " ليس من الضروري في هذا المقام أن نسرف في استخدام الكلمات للبرهنة على قوة الفكر التي أصبحت تسيطر على عقل الشعوب ، أي على قوة الرأي العام . فالرأي العام أصبح الان القوة الحقيقية التي تحكم الشعوب بالفعل ، وتأثيره الذي لا يبارى هو الذي يشكل ويقود خطى هذه الشعوب ، ثم أن الشعوب ، أي الرأي العام الفاعل هي التي تحكم الزعماء ، وذلك يمثل على الاقل جانبا كبيرا من حقيقة واقع الاشياء " . (34)

وقد اعترف أحد وزراء الخارجية الفرنسية من ناحيته ومن فوق منصة الجمعية الوطنية بأن " كل يوم يمر يأتي بحصاد مر جديد من الإهانات لكرامة البشر . ولكن الرأي العام العالمي أصبح اكثر حساسية ويقظة إلى الدرجة التي لا تستطيع معها أية دولة ان تنأى بنفسها تماما عن نطاق هذا الضغط الدولي ، بل تضطر بشكل أو بأخر ان تقدم كشف حساب إلى هذا الضمير العالمي الذي بدأ يطفو على السطح " . (35)

ومن الملائم في مواجهة هذه التأكيدات ان نشير إلى تحذير العلامة باسكال : " لماذا نتبع الجماعة ؟ هل لان الحق في جانبها اكثر ؟ ابدا ولكن لان القوة في جانبها ... فالإمبراطورية المؤسسة على الرأي هي إمبراطورية عذبة واختيارية ، أما تلك القائمة على القوة فتهيمن دوما . وهكذا فأن الرأي يشبه ملكية العالم أما القوة فهي طاغية ... " . (36)

ولا يزال الجدال قائما بين هؤلاء الذين يخشون من نشوء الرأي الدولي العام وتزايد دوره وبين هؤلاء الذين يصرون على ان القوة المسلحة هي الملاذ الاخير . ولكي نرى الصورة بوضوح اكبر فانه يتعين علينا ان نحدد مفاهيم الرأي الدولي العام ، وهو مفهوم اكثر تعقيدا في الواقع مما قد يبدو لاول وهلة . فالرأي العام هو اولا وقبل كل شيء ظاهرة قومية تنبت في تاريخ وتنتشر في ثقافة وتنطوي تحت لواء حيز يحدده حقل معين من وسائل التعبير التي لا تزال في جوهرها أدوات قومية . واذا ما ابتعدنا عن التجريد فانه يمكن أن نقول أن الرأي العام الدولي لا يمكن ان ينبثق الا من خلال تقارب أو تلاقي عدد من الآراء العامة المحلية المختلفة ، خاصة في سياق حدوث الأمور الجسام . ومع ذلك لا يجوز اعتبار الرأي العام العالمي فاعلا مستقلا في النظام الدولي ، فهذه القوة على درجة كبيرة من الانتشار والتعقيد إلى الحد الذي لا يمكن معه تشخيصها بسهولة . (37)

لقد تعددت الظروف التي كان فيها الرأي العام يحسم الموقف . فمثلا كان الرأي العام الأمريكي وراء انضمام أمريكا للحرب مع الحلفاء ضد النازية والفاشية وهذا الرأي العام نفسه هو الذي ارغم ريتشارد نيكسون على سحب القوات الأمريكية من فيتنام بسبب الخسائر الهائلة التي أنزلتها قوات الفياتكونغ في صفوف الجيش الأمريكي .

يعتقد الباحثون في قضايا الاجتماع السياسي وبالتالي في قضايا الحرب والسلام ان هناك عاملين يمثلان الاساس في توحيد اتجاهات الرأي العام العالمي . وهما العاملان النفساني والتكنولوجي . فالبنسبة للعامل النفساني فهو يتمثل في حقيقة مؤداها ان الطبيعة الإنسانية ذاتها تولد الاعتقاد العام والمشترك في عدد من القيم الأدبية والمبادئ الأخلاقية التي لا تتأثر بالاختلافات القومية أو العنصرية ، وأي انتهاك لهذه القيم يعتبر تحديا لمشاعر الرأي العام العالمي ، مما يدفعه إلى أدانته واستنكاره ورفضه . غير ان هناك البعض ممن يشككون في سلامة الافتراض القائل بوجود أساس نفساني يوحد اتجاهات الرأي العام العالمي . وهم يقولون ان الاختلاف الجذري في أوضاع المجتمعات لا يسمح بوجود هذه الوحدة النفسية التامة . فهناك دول تتمتع بالوفرة الاقتصادية ، على حين توجد دول اخرى تعيش في مستوى الكفاف ، وهناك دول ديكتاتورية وأخرى ديموقراطية ، ودول قوية واخرى ضعيفة . ومثل هذا التفاوت في أحوال البيئات السياسية الداخلية ينعكس على اتجاهات الرأي العام فيها ، فكيف يكون الادعاء اذن بوجود تماثل نفسي من بين كل هذه الاتجاهات المتناقضة ، اذا كنا نعلم ان الرأي العام في كل دولة يتشكل وفقا للمؤثرات التي تتفاعل في هذه الهيئات الوطنية المتميزة . وقد وجد هذا الافتراض من رد عليه بقوله أنه على الرغم من وجاهة هذا الرأي الا أنه هو الاخر لا يمكن أن يقبل على علاته . فحقيقة أن البيئات السياسية الوطنية تشكل ميول الرأي العام واتجاهاته ، الا أنه لم يوجد حد أدنى من الوحدة النفسية التي تقارن بين هذه الاتجاهات في دول العالم المختلفة ، فأنه لا يمكن الزعم وقتئذ بوجود رأي عام عالمي ، ومن ثم تتحول فكرة الرأي العام العالمي إلى خرافة لا وجود لها في بيئة العلاقات بين الدول ، وهذا بلا شك أعتقاد خاطئ تكذبه قرائن الواقع ومشاهداته العملية . اما عن الرأي الذي يعتقد في أهمية العامل التكنولوجي في توحيد أتجاهات الرأي العام العالمي ، فهو يستند على أساس ان الثورة التكنولوجية في أساليب ووسائل الاتصال الدولي استطاعت ان تلغي وإلى أبعد حد تأثير العوائق الطبيعية والمسافات الجغرافية التي كانت تحول دون تقارب الدول وتفاعلها مع بعضها . وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله وأدواته الجديدة يطبع البيئة الدولية بصبغة ديناميكية خاصة تعبر عن نفسها في سرعة ردود الفعل التي تنتج عن أحداث السياسة الدولية ووقائعها في أي مكان من العالم . ومرة أخرى نجد من يتصدى للتقليل من أهمية هذا العامل التكنولوجي والتشكيك في التأثيرات الهائلة التي تنسب اليه . وهم يعللون منطقهم بقولهم أنه

برغم هذه الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتصالات الدولية ، الا أن العالم لا يزال منقسما على نفسه وبصورة أكثر حدة منه في أي وقت مضى . ويرجع ذلك إلى أن النزعة القومية للدول لا تزال تلعب الدور الاول في تحديد أتجاهاتها ، وفي تشكيل نظرتها إلى أحداث السياسة الدولية . وما دام أن النزعة القومية هي المسيطرة ، ومادام انه ليس ثمة ما يشير إلى قرب اضمحلالها ، فأن الرأي العام العالمي سيظل منقسما على نفسه ، ومن ثم فانه يكون من قبيل المبالغة والتطرف ان ندعي بأن العامل التكنولوجي قد أسهم اكثر من أي شيء في التقريب من اتجاهات الدول ، وفي تعميق هذه الوحدة بمرور الوقت , والرأي السابق على جاذبيته المنطقية الا أنه ليس صحيحا هو الاخر بصورة مطلقة وأنما ينطوي على مغالطة واضحة . فحقيقية أن النزعات القومية لم تضمر كما أنها لن تختفي في المستقبل المرئي على الاقل ، الا أن ذلك لا يصلح أن يتخذ كمبرر لإلغاء فعالية العامل التكنولوجي كلية في مجال التأثير الذي يمارسه في مجال تشكيل أتجاهات الرأي العام العالمي ازاء القضايا الدولية التي تبدو فيها مثل هذه الاتجاهات . فالثورة التكنولوجية بلا منازع ، ربطت العالم كله بشبكة واسعة ومحكمة من الاتصالات التي لم يعرفها المجتمع الدولي إطلاقا من قبل . وقد أدى إلى أن أي حدث يقع في منطقة في العالم مهما كانت نائية ، يخلق ردود فعل فورية وعلى أوسع نطاق عالمي ممكن . وردود الفعل هذه تتمخض في النهاية عن اتجاهات عامة تبدو وكأنها المسيطرة على المزاج السياسي العالمي . وهذه الاتجاهات العالمية لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها ، فهي المؤشر الذي يوضح مدى استعداد العالم لتقبل أو رفض بعض أنماط السلوك الدولي كما تعكس نفسها في مواقف السياسية الخارجية . ويكفي للتدليل على ذلك ما يحسه الرأي العام في كل مكان من بغض وأمتعاض تجاه سياسات التفرقة العنصرية التي تمارسها بعض حكومات الاقلية في عدد من دول العالم أو تلك الدول التي تقمع ارادات شعوب اخرى بالقوة والإكراه ، نظرا لما تشتمل عليه هذه الممارسات من اعتداء غير مقبول على قيم المجتمع الدولي وأخلاقياته العامة . (38)

3. الشركات متعددة الجنسية :

قليلة هي تلك الموضوعات التي تثير من الجدل والفضول مثلما يثيره موضوع الشركات متعددة الجنسية . ومع ذلك فهذه الظاهرة ليست بالجديدة . ويكفي ان نشير هنا إلى الظروف التي انبثقت الرأسمالية في إطارها ثم انتشرت في أنماط العالم في القرن التاسع عشر . فعلى ضوء حماية المذهب القائل : دعه يعمل ...دعه يمر ، قامت شركات اوروبية عديدة (وخصوصا بريطانية وفرنسية وهولندية والمانية) وكذا شركات أمريكية واستوطنت العديد من البلاد لكي تسيطر بنفسها على عمليات الإمداد بالمواد الخام التي تحتاج أليها وعلى المنافذ اللازمة لتصريف منتجاتها . وفي هذا الإطار يتعين علينا أن نحدد موقع الجدل الذي ثار

حول قضية الاستعمار : فقد اعتبر أنصار الليبرالية الأرثونكسية (من أمثال ساي J.B.Say ، وباستيا Bastiat وكوبدن Cobden) ان أي استيلاء على الحيز من جانب الدول الكبرى يعوق النمو والتقدم الاقتصادي وعلى العكس من ذلك فقد ضغط أصحاب المشروعات من الرأسماليين بكل قواهم على الحكومات لكي تستولي على هذه الأرض أو تلك أملا في ان تحميهم الدولة من المنافسة الأجنبية ولكي يتمتعوا بوضع احتكاري داخل هذه الاراضي المستولى عليها . وخير مثال على ذلك ان الشركات البلجيكية المتعاملة مع الماس والذهب كانت وراء دعوة حكومة بلادها لاحتلال الكونغو ، كما ان العديد من جمهوريات أمريكا اللاتينية سمي "بجمهوريات الموز" كناية عن سيطرة الشركات الأمريكية الاحتكارية على تجارة هذه الدول وخاصة الموز . والسؤال هنا : إلى أي حد يمكن اعتبار الشركات متعددة الجنسيات بمثابة فاعلين مستقلين قادرين على منافسة أو ربما الإحلال محل الفاعلين التقليديين من امثال الدول ؟

الواقع ان هذه الشركات هي أدوات في خدمة السياسات الحكومية وكثيرا ما تجر هذه الشركات بلادها لشن الحرب كما حصل مع شركة قناة السويس (البريطانية الفرنسية) . فحين اعلن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس عام 1956 ، دفعت شركة قناة السويس حكومتي بريطانيا وفرنسا لشن حرب على مصر للقضاء على نظام عبد الناصر الذي تخطى في نظرها الخط الأحمر . وهكذا فان نشاط الشركات متعددة الجنسية يتعدى ما هو ظاهر ليثبت لنا ان هذه الشركات رقم فاعل في شنون الحرب والسلام .(39)

4. القوى عبر القومية :

نقصد بالقوى " عبر القومية " الحركات والتيارات السياسية والدينية والاقتصادية التي تحاول تثبيت دعائمها عبر الحدود وتهدف إلى ترويج أو تغليب وجهة نظرها في النظام الدولي . ومن ابرز هذه القوى المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والرأي العام العالمي . أما المنظمات غير الحكومية فهي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نمو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أهداف ليس بينها تحقيق الربح . ويبدو ان هذه الظاهرة ، التي نجد لها جذورا ضاربة في القدم (الجماعات الدينية ، منتديات الفكر ، المنظمات الماسونية ونوادي الروتاري ، اتحاد الكتاب العالمي واتحاد الروابط الدولية) . وقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في عام 1909 حوالي 176 منظمة ، وفي عام 1997 وصل إلى اكثر من 4300 منظمة . هذا وتعتمد هذه المنظمات على المبادرات الخاصة وبعضها منظم تنظيما شديدا وقويا . وهي تمارس نشاطات اجتماعية – سياسية – أيديولوجية وتملك نفوذ في العديد من دول العالم ، بل

ان بعضها نجح في التغلغل في أروقة الحكومات ، كما حصل في تركيا حين استطاعت بعض التنظيمات السرية إسقاط الخلافة الإسلامية . إضافة إلى ذلك نجد على المستوى الدولي تنظيم مثل الاتحاد النقابي الدولي الذي يضم بين صفوفه 165 مليون عضو في 61 دولة . ان مثل هذه التنظيمات تلعب دورا خطيرا في تحريك الامور نحو الحرب أو نحو السلام وذلك طبقا لمصالحها المادية أو المعنوية أو طبقا لتوجهاتها الأيديولوجية وأهدافها الخبيثة . ومع ذلك يجب ان نؤكد هنا ان المنظمات الدولية غير الحكومية ليست في وضع يسمح لها أن تنافس الدول جديا كفاعلين رئيسيين على مسرح العلاقات الدولية . ويرجع سبب ضعفها إلى تشتت مراكز المصالح عند البعض منها . وهذا لا يعني التقليل من فاعليتها ، فمثلا منظمة العفو الدولية تجاهر في تقارير بأعمال البطش التي تمارسها الحكومات الديكتاتورية ضد مواطنيها مثل التعذيب والمحاكمات الصورية والاغتيالات واختفاء الاشخاص بظروف غامضة والاعتقال الإداري وغير ذلك .(40)

5. المنظمات الحكومية :

تعتبر المنظمات الدولية الحكومية ظاهرة حديثة نسبيا . لكن تكاثر هذه المنظمات وحيويتها قد منها احدى السمات الأساسية المميزة للمجتمع الدولي المعاصر . والواقع ان تكاثر هذه المنظمات قد أدى إلى خلق شبكة جديدة من الاتصالات بين الدول من فوق الشبكة التقليدية للعلاقات الدبلوماسية واتاح للدول الأعضاء إطارا دائما للمعالجة الجماعية لقضايا الساعة .

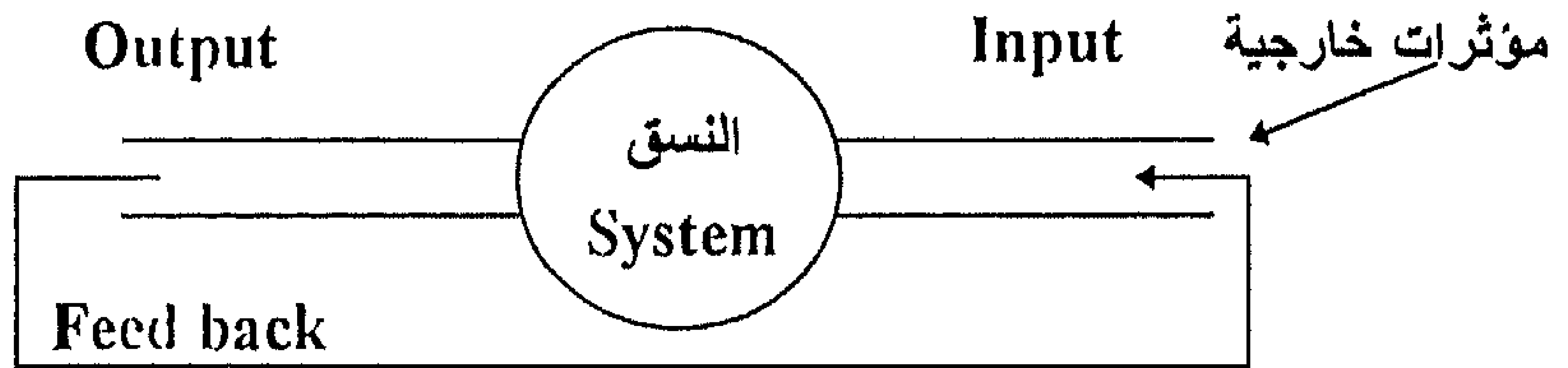
تتقاسم المنظمات الدولية سمة مشتركة الا وهي انها تؤسس وتتشكل من الدول ، كما أن نشاطها يمارس من خلال ممثلي الحكومات الذين لهم صلاحية التحدث باسم دولهم . ونستطيع هنا ان نصف المنظمات الدولية الحكومية طبقا لحجم الوظائف التي تضطلع بها . فبعض هذه المنظمات يقوم بوظائف متنوعة تغطي مجمل القضايا الدولية . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة وايضا بالنسبة لكبرى المنظمات الإقليمية (مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية وكذلك السوق الاوروبية المشتركة) . وهناك منظمات اخرى تقتصر صلاحيتها على مسائل معينة بعينها مثل قضايا التعليم والثقافة (منظمة اليونسكو) ، والصحة (منظمة الصحة العالمية) والقضايا المتعلقة بالنقل الجوي (منظمة الطيران المدني) وقضايا التجارة الدولية (منظمة الجات) وقضايا الاسرى والحروب والسجناء (الصليب الاحمر الدولي ومنظمات حقوق الانسان) .

كما هو معلوم فان هذه المنظمات تلعب دورا اساسيا في قضايا الحرب والسلام ، بل ان الامم المتحدة ساهمت مباشرة في القتال في حرب كوريا أوائل الخمسينات وفي حرب البوسنة والهرسك في التسعينات وارسلت بجنودها إلى الشرق الاوسط وقبرص وكمبوديا

وانغولا وغيرها ، وذلك بهدف منع نشوب المزيد من الحروب . واما مجلس الامن فهو ايضا رقم فاعل في إطفاء الحرائق الدولية ، ولقراراته صفة إلزامية في أغلب الاحيان ، ولكن نظرا لصياغة هذه القرارات بشكل غامض ومطاطي فان الدول لا تنفذ هذه القرارات . وأفضل مثل على ذلك هو قرار (242) الذي صيغ بشكل سمح لاسرائيل ان ترفض تنفيذ كافة بنوده . (41)

6. النظام الدولي :

لاشك ان النظام الدولي لا يختلف في جوهره عن ظاهرة النظام أو النسق الذي اشار اليه ديفيد ايستون في نظرية النسق "System - theory" . فقد أكد ايستون ان النظام الدولي ظاهرة قائمة بذاتها تتفاعل مع بيئتها (غيرها من الانظمة) من خلال قناة (Input) وان لهذا النظام آليات رقابه أو ما يعرف باسم Controll - mechanisme كما أن لهذا النظام أو النسق بنيته الخاصة أو وحداته البنائية وله احكامه وقواعده السلوكية ، أي ان علاقات النظام وتفاعلاته لا تدور في فراغ . فنسق النظام الدولي يدخل في علاقات مستمرة مع الأنساق الاخرى مثل الحضارت والسياسات الخارجية والمصالح والمطامع وايديولوجيات وانظمة سياسية واجتماعية ودينية . وهنا رسم توضيحي يبين كيف يتكيف " النظام الدولي " مع المتغيرات والعمليات التي تحدث في المجتمع الدولي : (42)



اذن النظام الدولي وحدة سياسة حقيقية وهو نسق وظيفي يؤدي وظائف تعمل على تحقيق التوازن للنسق وتكامله واستقراره واستمراره . ولكي يحقق أهدافه عليه ان يعمل على التكيف مع نتائج هذه العمليات وما نتج عنها من متغيرات تحدث في المجتمعات (المجتمع الدولي) . وعليه كذلك ان يكيف نفسه بقدر الامكان ليوائم بينها وبينه ، لانه حتما لن يفلت منها كمؤثرات تعمل على تغييره ، فإذن كلما كانت عملية تفاعله وتكيفه معها بدرجة كبيرة ، كلما أدى ذلك إلى الاقلال من تأثير جوانبها السلبية عليه . ومن هنا يمكن الخروج بما يعبر عنه بعلاقة التناسب الطردي بين النظام الدولي كنسق وظيفي وبين العمليات والمتغيرات في المجتمع الدولي . والنظام الدولي كنسق وظيفي مؤلف من أبعاد تنظيمية ، اقتصادية ، اجتماعية وسياسية تتفاعل فيما بينها لتشكل في النهاية تكوين هذا النسق واطاره البنائي . والهدف الاساسي للنظام الدولي هو تحقيق نظام توازن القوى "Balance of Power" والذي يستهدف بدوره التوصل إلى حالة التوازن "State of Equilibrium" في العلاقات بين الشعوب ، وتقوم هذه الحالة على أساس منطق سياسي يقول : " لا يجوز ان تملك دولة ما

القوة التي تتفوق بها على قوى الدول المجاورة لها والكافية للدفاع عن مصالح هذه الدول ضد الدولة الاولى في جميع الحالات . وبهذا المعنى ، فأن توازن القـوى هـو تكتيك يمنـع علـى أي دولة ان تحشد قوى متفوقة على القوى المجتمعة لتحالف أو أئتلاف (Coalition) من الـدول المنافسة لها . ولقد استمر هذا النظام الدولي في التواجد حتى انهيار المنظومة الاشتراكية عام 1989 / 1990 . كان توازن القوى أبتكارا هاما في تاريخ اوروبا المسيحية ، وقد بدأ العمـل بـه منـذ محـاولات تدمـير الامبراطوريـة الرومـانيـة ، وقـد شـهدت اوروبـا العديـد مـن الحـروب المتواصلة بسبب الخلل في توازن القوى ، حتى وصلت في نهايات القرن العشرين إلـى قـرار بفرض السلام واعتباره محور التعامل بين الشعوب على أساس فرض النظام والقـانون (Law and order) .ورغم ان الدول الاعضاء لم تكن مستعدة استعدادا ثابتا لقبول أحكامـه ، الا ان هذه الاحكام كانت تفرض عليها . فقد كانت تعي الفائدة المشتركة في حمايـة هـذه الاحكـام ضـد انتهاك الآخرين لها . وعندما كانت احدى الدول تبدي تطلعا نحو القوة يضر بـالدول الاخـرى ، كانت هذه الدول تتجه إلـى ضـم قواهـا كخطـوة دفاعيـة . ولذلـك فقـد انتهـت التحديـات الكـبرى لتوازن القوى والتي تمثلت في سياسات لويس الرابع عشـر ونـابليون وقيصـر روسـيا بطـرس الأكبر ، بالنهاية المتوقعة ، وهي الهزيمة على أيدي ائتلافات قابلتها . وقد كان استقرار توازن القوى مبنيا على التوزيع المتوازن للأقاليم الاوروبية الغربية طبقا لمعاهدات صلـح ويسـتفاليا التي انشأت عدة دول كبرى قادرة على المحافظة على وضع توازن القوى بين بعضها البعض . كما كانت "الشرعية" هي أساس التسـوية الدوليـة التاليـة للمرحلـة النابوليونيـة واسـاس إعـادة الاستقرار ، نظرا لانها لم تحدث تغييرات كبرى في الوحدات السياسة التي كانت قائمة من قبـل وقد تمزقت الإمبراطورية العثمانية تدريجيا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القـرن العشـرين . وقد كان هذا الواقع نذيرا بالتمزق الذي شـهدته الإمبراطوريـات المتعددة الاجنـاس أثنـاء وبعـد حرب 1914 – 1918 . لكن النظام الدولي سرعان مـا انهـار أمـام ظهـور الحركـات النازيـة والفاشية واندلعت الحـرب الكونيـة الثانيـة ، لكـي تتشـكل محـاور جديـدة ، وقـد انتهـت الحـرب بالقضاء على الحركتين ومقتل هتلر وموسوليني . والغريب ان التحالف ضـد هتـلر كـان يجمـع قوى متعارضة فيما بينها . وحين سألوا تشرتشل : لماذا تتحالف مع ستالين الشيوعي ؟ أجـاب باقتضاب : ' لو أقتضى الأمر أن أذهب إلـى جهنـم للتحـالف مـع الشـيطان فـي سـبيل بريطانيـا فسوف أفعل' .

وبعد الحرب تمثل نظام توازن القوى بقيام الأحلاف العسكرية وأبرزهـا حلـف وارسـو بزعامة الاتحاد السوفياتي وحلف الأطلسي (الناتو) بزعامة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة . وقـد تمخض عن قيام الأحلاف اندلاع مـا يسـمى بـالحرب البـاردة وهـي حـرب جاسوسـية وإعلاميـة واقتصادية . كما تمخضت عن هذه الحـرب عدة (حـروب نائبـة) مثـل حـرب كوريـا والشـرق الأوسط وفيتنام وانغولا وغيرها من الحروب التي دارت على اراضي دول العـالم الثـالث . لكـن هذا النظام اصبح في ذمة التاريخ بعد سقوط المنظومـة الاشـتراكية وخـروج الولايـات المتحـدة

الأمريكية كقوة وحيدة تتزعم العالم بأجمعه . ويبدو ان اهوال الحرب الشاملة قد اقنعت العديد من الدول بالقبول بسيطرة دولة عظمى كأمريكا رغم ما لهذه السيطرة من تأثيرات سلبية على كرامة الشعوب , وعليه فأن قيادة أمريكا لما يسمى (World - order) يعني ان هذه الدولة ستتولى مع بدايات القرن الحادي والعشرين رسم مسار السياسة العالمية . ويأتي تعاظم دور أمريكا من نظرتها لنفسها على أنها 'شرطي العالم' الذي بمقدوره لجم الصراعات وابقاء الحرائق الدولية في حدود ضيقة كما فعلت بالحروب داخل البوسنة والهرسك وفي حروب الشرق الأوسط وفي الحروب التي اندلعت بين الهند وباكستان وغيرها . وقد حاول علماء الاجتماع الأمريكان ايجاد منهجية لفهم ألية 'النظام أو النسق الدولي' منطلقين من سياسة (Law and order) وهي مفتاح للفلسفة الأمريكية الاجتماعية . يقول تالكوت بارسونز :

" يتعين على كل نظام اجتماعي – سياسي أو نسق دولي ان يقوم بأربع وظائف على الأقل :

1. الحفاظ على النموذج القائم "model" .
2. التأقلم مع الضغوط القادمة من البيئة المحلية أو الدولية .
3. القدرة على تحقيق أهداف مشتركة .
4. التكامل أي دعم التماسك بين أنشطة الوحدات البنائية (كما هو مبين في الرسم السابق) . (43)

لقد سمح نموذج ديفيد ايستون ، مقارنة بنموذج بارسونز ، بالتعرف على السمات الخاصة بالنظام الدولي وكذلك على اوجه القصور الكامنة في هذا النظام . وبسبب طبيعته الخاصة والتي تتمثل في وجوده داخل حيز مغلق وبدون أي اتصال اجتماعي مع بيئة خارجية ، يجد النظام الدولي نفسه خاضعا لضغوط نابعة من بيئته الداخلية وهي ضغوط شديدة التأثير لانه لا يمكن إعادة تصديرها ، وحيث انه لا توجد ، في مواجهة هذه المطالب ، سلطة قانونية أو فعلية يمكن ان تتدخل لتسهيل عملية تكيف النظام في مجموعة ، فلابد حينئذ ان تقوم فجوة تفصل بين الاحتياجات التي يتعين إشباعها وبين قدرة الأبنية المعنية على الاستجابة الملائمة ، وهو ما يؤدي إلى قيام خطر كبير يتمثل في إمكانية إصابة النظام (النسق الدولي) بالعطب (dysfonctionnement) . وعلى احسن الفروض فان هذا التكيف ان حدث يكون نتيجة لسلسلة من المبادرات الفردية التي يقوم بها الفاعلون أو مجموعات من الفاعلين الذين يبذلون جهدا خاصا بهدف اما إلى التقاط التدفقات المختلفة وتوجيه مسارها لخدمة مصالحهم الخاصة وبالتالي مضاعفة قدرتهم على السيطرة على منافسيهم أو لتأجيل حل المشكلات التي تهم كافة الفاعلين . اما فيما يتعلق بالوظائف المشتقة والتي تضطلع بها النظم الأكثر تطورا والأفضل تكاملا فلا تزال صعبة المنال . ومع ذلك فمن الملائم ان نتساءل عما اذا لم يكن من الواجب ان تتمتع هذه الوظائف بأولوية خاصة وعما اذا لم يكن القيام بهذه

الوظائف يعد شرطا ضروريا لامكان ممارسة الوظائف المطلوب القيام بها من جانب النظم العادية . ويمكن ان تتوفر للنظام الدولي الشروط الملائمة لأستعادة توازنه وتحسين طريقة أدائه اذا ما استطاع ان يحدد لنفسه أهدافا جديدة وأن يصلح نفسه بنفسه .لكن قلب عناصر المشكلة رأسا على عقب لا يخرج عن كونه مجرد تسلية عقلانية لا تكفي لتغيير حقائق الوضع . ولا مفر أمام النظام الدولي من ان يحد من طموحاته ، بسبب ضعف الوسائل التي في حوزته ، وان يقتصر على القيام بالوظيفتين الأوليتين ، اللتين يتوقف عليهما وجوده ان لم يكن بقاؤه نفسه ، وهما : ضمان حد أدنى من الانضباط الضروري لتفادي اندلاع حرب عالمية ثالثة ، والإقدام على عملية عادلة لتوزيع الموارد تكفي لوقاية الشعوب ضد اخطار كبرى مثل المجاعات التي قد تؤدي إلى اندلاع العنف والصراعات . وعليه فان تحقيق السلام ومنع الحرب هو من أهم وظائف النظام الدولي . وهناك بالطبع اهداف اخرى يتعين الوصول اليها اذا ما إحتكمنا إلى المطالب التي يلح عليها أغلبية اللاعبين : احترام حقوق الإنسان ، الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، تكريس المساواة بين الدول ، نزع السلاح وتحسين التفاهم الدولي . لكن هذه اهداف ثانوية ، وغالبا متناقضة ولن يؤثر تحقيقها على مستقبل الجماعة البشرية بشكل مباشر الا بالنذر القليل . ومع ذلك فلا يوجد حاجز مانع بين الأهداف الكبرى والاهداف الثانوية : فالتقدم الذي يمكن ان يتحقق في ميدان الاعتراف بالكرامة الإنسانية أو في ميدان الحوار بين الحضارات يمكن ان يسهم في تهيئة ظروف أفضل لتحقيق الامن ، وبالعكس . ولا تتحقق التنمية فقط عن طريق رفع معدلات النمو أو زيادة الإنتاجية ، وانما يتعين ان تستجيب إلى آمال اجتماعية وثقافية ، والا فقد تؤدي إلى إحباطات إضافية يمكن ان تتولد عنها أزمات جديدة . ومع ذلك فان التجربة أثبتت ان التسلسل الهرمي للمسائل العاجلة يفرض على اللاعبين في معظم الاحيان خيارات تؤدي في الغالب إلى التضحية بالأهداف الثانوية في مقابل تحقيق الأهداف الكبرى . والواقع ان هناك صلة بين القضيتين اللتين تحظيان بالأولوية القصوى . فإذا كان صحيحا ان قضية الأمن تتغلب دائما تقريبا على قضية التنمية ، وذلك لان مخاطر اندلاع نزاع مسلح تكون عادة اكثر درامية ، الا ان استمرار وضع غير عادل لفترة طويلة يخلق دوما ظروفا غير ملائمة للحفاظ على السلام . وبالعكس فقيام حالة من الاستقرار الممتد مصحوبة بتوتر شديد على الصعيد الدبلوماسي – الاستراتيجي يمكن ان يدفع بالأطراف المتصارعة إلى التضحية بتنمية الآخرين من اجل الحفاظ على أمنها الخاص . (44)

من جهه اخرى تجدر الإشارة هنا إلى ان تعدد الفاعلين على الساحة السياسية هو حقيقة سوسيولوجية ثابتة . فالملاحظ ان الحكومات ليست هي وحدها موضوع الخلاف ، فخلف سلوك السلطات يمكن ان نلمح حركة ونشاطات الجماعات المهنية والاجتماعية والعقائدية والتي تؤثر على مبادرات الحكومة ، فهذه جميعها تشكل قوى ضاغطة في القرار السياسي .

وكما هو معلوم فان علاقات "فوق قومية" تقوم بين هذه الجماعات وهي علاقات قد تؤدي في الظروف المواتية إلى خلق بؤر للمقاومة أو للنفور يتعين على الحكومات ان تعمل لها حسابا . وفي العلاقات بين الدول ترتسم خطوط تتشكل على أساسها مناطق للتواطؤ أو للتوتر تفرض حدودها على التقسيم السياسي للحيز والذي تشكله الحدود القومية . واخيرا تلعب المنظمات الدولية ، دون ان تشكل مراكز سلطة حقيقية ، دورا خاصا ، باعتبارها حلقة وصل إجبارية في التعامل بين الحكومات ، وهو دور يسهل أو يعقد ، طبقا للظروف ، من قدرة الحكومات على الفعل . (45)

7. الإيديولوجية :

هناك اتفاق عام على ان الأيديولوجية تعد بمثابة إحدى القوى الرئيسية التي تؤثر في اوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته السياسية ، ويرجع التزايد في أهمية الأيديولوجية كمؤثر في الحرب والسلام إلى عدد من الأسباب أهمها :

أولا : ظهور عدد من القوى الكبرى في المجتمع الدولي تدين بأيديولوجيات تختلف في أساسها ومضمونها وبدرجة كثيرا ما تصل إلى نقطة التصادم الحاد . وهذه التناقضات المذهبية بتفاعلاتها المستمرة وبتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على السياسات الخارجية لكثير من الدول ، تهز في النهاية أسس السلام والاستقرار.

ثانيا : ازدياد تأثير الرأي العام في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ، مما يترتب عليه ان يصبح من غير الممكن اعتبار السياسة الخارجية قطاعا منفصلا عن المناخ العقائدي العام الذي يسيطر على الدولة . فالسياسة الخارجية هي امتداد وتعبير عن أوضاع السياسة الداخلية بكل المؤثرات التي تحكمها ومن ضمنها المؤثر الأيديولوجي بالطبع . وتأسيسا على ذلك ، فان اهداف السياسة الخارجية للدولة لا بد ان تقدم للرأي العام في إطار الأيديولوجية التي يعتنقها ويدين بها ، والا كان هناك تناقض بين هذه الأيديولوجية وبين ما تتبناه الدولة لنفسها من سياسات خارجية .

ثالثا: ان دور الأيديولوجية لا يقف عند حد الرأي العام في الداخل ، وإنما يمتد إلى مخاطبة الرأي العام الخارجي كذلك . فالولايات المتحدة الأمريكية تقول أنها تدافع عن الحرية والديموقراطية ولذلك تتصدى للدول المتسلطة والديكتاتورية التوتاليتارية ، والاتحاد السوفياتي قبل انهياره عام 1990 كان يقول انه يدافع عن الشعوب المحبة للسلام والاشتراكية ضد هيمنة القوى الإمبريالية . اما كوبا فيقول زعيمها فيدل كاسترو انها تدافع عن الثورة البروليتارية العالمية . وعلى الرغم من وجود اتفاق عام حول أهمية المؤثرات المذهبية في العلاقات الدولية ، الا ان هناك اختلافا حول تحديد

الكيفيـة التـي يظهـر بهـا هـذا التـأثير نفسـه فـي السـلوك الخـارجي للــدول . وترجـع الصعوبة في هذا التحديد إلى الطبيعة المتغيرة لمواقف السياسـة الدوليـة وحسـاباتها المعقدة ، وعلى اعتبار ان الأيديولوجية ليست سوى متغير واحد من بين العديـد مـن المتغيرات الداخلة في عملية تفاعل واسعة مع غيرها مـن المتغيرات , ومـن ثـم فـان الوقوف على المدى النسبي لتأثير هذا المتغير الأيديولوجي أو للكيفية التي يتدخل بها في عملية التقييم والحسابات التي يجريها كل طرف من أطراف هذه المواقف الدولية ، يصبح متعذرا من الناحية الفعلية . واذا تجاوزنـا هـذه الصعوبـة المبدئيـة لنبحـث فـي الكيفيـة التـي تؤثـر بهـا الأيديولوجيـات ، مـن ناحيـة عامـة ، عنـد وضـع السياسـات الخارجية للدول ، فأنه بالوسع القول ان الأيديولوجيـة تسـهم بصـورة أو بـأخرى فـي تحديد نظرة واضعي هذه السياسـات إلـى العـالم الخـارجي ، كمـا تمدهـم بـالأداة التـي يفسرون بها الواقع في نطاق تصوراتهم وبما يتفق ونماذج القيم السياسية أو الفكرية التي يدينون بها . فمن خلال المنظـور العـادي يتحـدد الواقـع بمعالمـه الراهنـة ، كمـا يصبح في الإمكـان تخيـل الواقـع نحـو مـا يجب ان يكـون عليـه مسـتقبلا . والتفسـير العقائدي للأحـداث يسـمح بالتـأكيد علـى أهميـة بعـض العوامـل ، والتقليـل مـن أهميـة البعض الآخر ، وتجريد عوامل اخـرى مـن كـل تـأثير فعلـي لهـا . وترتيبـاعلى ذلـك ، فان الأيديولوجيه هي التي تمد واضـع قـرارات السياسـة الخارجيـة بـالميل فـي اتجـاه فكري معين ، تماما كما ان التصورات هي التي تحدد له كيفية تخيـل العـالم الخـارجي الذي تمسـه قراراتـه . وقـد بـرزت فـي نطـاق الأيديولوجيـات الحديثـة ، الأيديولوجيـة الشـيوعية والاشـتراكية والليبراليـة والرأسـمالية وعدم الانحيـاز إلـى جـانب الإسـلام والمسـيحية وغيرهـا مـن التوجهـات ذات البعـد الدينـي - السياسـي أو العقـائدي - السياسي . وقد تم استعمال هذه الأيديولوجيات في تبرير الفعل السياسي والاجتماعي ، وسوف تبقى الأيديولوجية سلاح هام من أسلحة الحرب والسلام . (46)

8. الأخلاقيات الدولية :

الأخلاقيات الدولية كقوة ضاغطة على السلوك الخارجي للدول ، أو كإطار منظـم لهـذا السلوك ، تعتبر من أعقد جوانب العلاقات الدولية ويرجع ذلك إلى صعوبـة الاتفـاق دوليـا حـول المعايير التي يمكن الاحتكام إليها في قياس جانبي الصواب والخطأ في هذا السلوك . فالأخلاقيات بطبيعتها نسبية وهي ترتبط على نحو وثيق بالخلفيات الحضارية والثقافية للدول وكذلـك بنـوع التجارب التاريخية التي تمر بها وتتعرض لها . ولعـل ذلـك بـالذات هو مـا يجعـل مـن المتعـذر الادعاء بوجود قيم وأخلاقيات تحظى بالتأييد المطلق للمجتمع الدولـي . كمـا ان ذلـك أيضـا هـو السـبب وراء الانقسـام الحـادث حـول مـا اذا كـان هنـاك وجـود فعلـي لمجموعـة مـن المعـايير

الأخلاقية الدولية التي تطبقها الدول وتراعيها في علاقاتها الخارجية . فأولا ، هناك البعض ممن ينكرون وجود مثل هذه المعايير ، وهم بذلك يعتقدون انهم يمثلون الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية والذي ينبني في صميمه على المبدأ الذي يقول ان اعتبارات المصلحة القومية تنفي الحاجة إلى الالتزام بالأخلاقيات الدولية لما تشكله هذه من قيد على حرية الدول في الدفاع عن مصالحها وتنميتها على أي نحو ملائم تراه . وإلى جانب الاتجاه السابق نجد الاتجاه الآخر الذي يقر بوجود تلك الأخلاقيات الدولية ، ولكنه لم يتوصل إلى تحديد واضح ودقيق بشأن المضمون الحقيقي لها . واخيرا فهناك الاتجاه الذي يرى الأخلاقيات الدولية على انها مجرد امتداد للأخلاقيات الفردية . أو بمعنى آخر ، فأن هذا الاتجاه يقر بوجود تطابق يكاد يكون تاما بين الأخلاقيات الفردية والأخلاقيات الدولية . ولكن أيا ما كان الرأي ، فأنه لا بد من الإقرار بوجود حد ادنى من الأخلاقيات الدولية التي تجعل الرأي العام العالمي في كل مكان يصدر حكمه باستحسان أو استهجان تصرفات دولية معينة تبعا لمجافاتها أو ارتباطها بهذه القيم الأخلاقية الأساسية .ويتضح تأثير الأخلاقيات الدولية كأقوى ما يكون في اتجاه المجتمع الدولي ، على المستوى الرسمي والشعبي ، من موضوع استخدام الحرب المسلحة كأداة للسياسة القومية . فمنذ مطلع القرن الحالي ، أخذت تتدعم النزعة الدولية الرامية إلى تقييد سلطة الدولة في الالتجاء إلى الحرب كوسيلة لحسم تناقضات المصالح التي تنشأ فيما بينها ، وعلى اعتبار ان هناك وسائل بديلة للتسوية السلمية يمكن الاحتكام اليها دون حاجة إلى إثارة الحرب . ومن أمثلة ذلك ان اتفاقيتي لاهاي المعقودتين في عامي 1899 و 1907 وميثاق عصبة الأمم المعقود في عام 1919 وميثاق بريان كيلوج المعقود في عام 1928 ، أدانت كلها الحرب العدوانية أو الحرب غير المشروعة واعتبرتها جريمة دولية يجب معاقبتها ببعض الإجراءات والتدابير الدولية . وقد أنتقل ميثاق الأمم المتحدة خطوة أبعد من ذلك عندما دعا إلى الامتناع عن أستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وأعتبر ذلك أساسيا من المبادئ التي يرتفع فوقها بناء المنظمة الدولية . وقد تأكد هذا في مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية التي أبرمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل أهمها في الآونة الأخيرة الوثيقة التي صدرت عن مؤتمرا الأمن والتعاون الأوروبي في أغسطس 1975 ، والمعروفة بوثيقة هلسنكي والتي وقع عليها رؤساء دول وحكومات خمس وثلاثين دولة ، ودعت إلى منع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات المتبادلة لهذه المجموعة الواسعة من الدول الأوروبية باعتبار أن ذلك يشكل مطلبا أساسيا من متطلبات إرساء دعائم أمن أوروبي مستقر . ولقد أصبح المجتمع الدولي ممثلا في حكوماته وفي مختلف دوائر الرأي الشعبي في كل مكان ، حساسا بصورة متزايدة لأخطار الحروب المحلية أو المحدودة لتخوفه من أن يؤدي ضعف التحكم فيها أو السيطرة عليها إلى تصاعدها إلى مستوى الحروب العامة التي تخوضها القوى النووية الكبرى وهو ما سيؤدي على أرجح الاحتمالات إلى تعريض العالم لخطر الفناء الكامل . ومن هنا تستطيع أن نفهم لماذا استنكر الرأي العالم العالمي الحرب

الفيتنامية التي استمرت طيلة الستينات وحتى بداية السبعينات ، وإصراره على المطالبة بإنهائها ، وكيف انه تقبل بالترحيب الشديد اتفاقية السلام التي وضعت نهاية لهذه الحرب الآسيوية . ويتفرع عن هذا الاتجاه الدولي المناهض للحرب كأداة للسياسات القومية ، والضغوط التي وضعت في اتجاه المطالبة بحظر إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو الجرثومية لأخطارها المحققة على الجنس البشري ، ولأنها لا تقل من حيث الخطورة عن غيرها من أسلحة الدمار الشامل . وقد قادت هذه الضغوط الدولية إلى التوقيع أعلى اتفاقية منع استخدام أسلحة الحرب الكيماوية والبيولوجية في إبريل من عام 1972 . وبالإضافة إلى ذلك فهناك المواثيق الدولية التي تحدد القواعد التي يجب أن تنتهج في معاملة أسرى الحرب ، وكذلك ما يجب أن يتبع في حماية المدنيين وتأمينهم ، وأبراز هذه المواثيق اتفاقيات جنيف المعقودة في سنة 1949 . كذلك هناك الميثاق الدولي الخاص بمنع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 والذي أصبح نافذ المفعول منذ سنة 1951 . وقد حدد الميثاق المذكور هذه الجرائم بأنها الجرائم التي تنصرف إلى القتل أو إلحاق الأذى البيني أو العقلي بالجماعات الإنسانية ، أو جعل ظروف الحياة مستحيلة بالنسبة لها . وقد دعا الميثاق إلى معاقبة المسؤولين عن اقتراف هذه الجرائم ألـلا إنسانية سواء كانوا يتمتعون بالصفة الرسمية أو كانوا مجرد أفراد عاديين (47) . وبالرغم من إدانة هذه الجرائم والحث على معاقبتها ، إلا أن الميثاق لم ينشئ أجهزة دولية تتحمل مسؤولية تنفيذ هذه العقوبات . وبعد حدوث مذابح ضد المسلمين في البوسنة قام بها الصرب ، ارتفعت الأصوات مطالبة بإنشاء محكمة لمعالجة قضايا الإجرام ومجرمي الحرب ، تكون لها سلطات واسعة النطاق .

9) القوة القومية :

نحن نعيش في عالم دائم الحركة والتغيير ، ولقد عاش آباؤنا وأجدادنا في عالم هو أيضا دائم الحركة والتغيير ، وسيعيش أبناؤنا كذلك ، وستعيش أجيال وأجيال من بعدهم . ولا فرق بين عالم الأمس وعالم اليوم وعالم الغد في حتمية الحركة والتطور . ولكن الفرق هو في طبيعة هذه الحركة وأبعاد هذا التطور ومضمونهما التقني وسرعتهما . ففي عالم الأمس ، كان السيف يتغير ، والدرع والرمح يتطوران ، واليوم أصبحت الطائرات والدبابات والصواريخ والأسلحة الذرية تسود الساحة العالمية ، وإن كان الفرق هو في مستوى التقنية والزمن . والقوة كمعنى كانت وستبقى كما هي ، ولكن الذي تغير وسيتغير دائما هي أدوات القوة وأساليب استخدامها ، والأثر الذي تحدثه أو حجم الخسائر الذي يصيبنا من إستخدامها ، فبدل أن كنا نحصي الخسائر بالعشرات والمئات والألوف ، أصبحنا نحصيها اليوم بالملايين . فقد

بلغت خسائر روسيا في الحرب العالمية الثانية مثلا ، ثلاثين مليـون قتيـل ، أمـا اليوم فالأرقـام التي تذكر عن خسائر ضربة نووية واحدة ، قد تصل إلى مئات الملايين .

إن سرعة الحركة ، واتساع ساحة التغيير وفقدان الزمن لأبعاده أمامهما ، فتحت مجالا عريضا للعديد من التساؤلات عن المستقبل ، ما مستقبل الحـرب ، ومـا مستقبل السـلم ؟ وما دور القوة في العالم المعاصر ؟ هل يمكن أن تكـون هنـاك حـرب نوويـة ؟ أم أنهـا ستبقى المارد النائم ولكنه المارد المزعج الذي يلقي بغيومه الثقيلة على مقدرات العالم ؟ تساؤلات ... تعيش معنا . وأن كان المؤكد أنها تساؤلات لن نجد لها إجابات قطعيـة ، بل فقـط هنـاك العديد من التحليلات ووجهات النظر ، ولكننا سنعيش عالما مطمئنا لأنه مـل القلـق ، وإن ظـل يجلـس فوق الخوف ، من أن يفلت العيار ، فيدفع قائد مجنون أو خطأ غبي ، العـالم إلـى الدمـار تحـت ضربة نووية مدمرة . لذلك ، فامكانية استخدام الأسلحة النوويـة ستبقى سؤالا مفتوحـا لكافـة الاجتهادات والاحتمالات ، ولا يجوز لأي عالم أن ينزلق إلى خطأ التعميم . فالحرب كـانت دائمـا هي الحل الأخير لمعالجة مشاكل العالم وتـأمين مصـالح الـدول القـادرة عليهـا . هـذه العقيـدة ، وهذه النظرة إلى الأمور ، هما اللتان شكلتا فكـر قـادة الـدول طـوال حقـب التـاريخ الإنسـاني ، ونفس هذه الفلسفة هي التي دفعت ونستون تشرتشل ليقول : " ليس هناك سياسة خارجية ذات مصداقية ، إذا لم يكن وراءها قوة كافية ، وإذا لم يكن هنـاك استعداد قومي لتقديم تضحيات فـي سبيل الحرب ".(48)

ولا شك أن فقدان القوة ، يفقِد الدولة القـدرة علـى المسـاومة فـي المواقـف والقضايـا الدولية . وامتلاك القوة يعطي القدرة على اختيار الحلول الأنسـب والمواقـف الأفضـل . كمـا أن حرص أي دولة على صيانة أمنـها القومـي ، يدفعهـا إلـى البحـث عـن الاحتمـاء بمظلـة القـوة ، سـواء أكـانت مظلتهـا أو مظلـة الأمـن الجمـاعي أو الإقليمـي . فـالأحلاف أصبحـت بعـد الحـرب العالمية الثانية جزءا من الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين الدول . إلا أن نقطـة الخـلاف ، فيمـا أصبح مسلما به ، هو مجال هذا الاعتماد المتبـادل ومـداه . وهـل يعنـي الناحيـة العسكرية فقط أم يشمل كل مضمون العلاقات الدولية ، من تجارة واقتصـاد وثقافـة وإعـلام ... الخ . فالأحلاف إذن في حد ذاتها أصبحت جـزءا مـن هيكـل السياسـة العالميـة المعـاصرة ، بـل تعدت المفهوم القديم للأحلاف ، حيث تجاوزت المفهوم العسـكري البحـت إلـى المفهـوم الشـامل لكافة العلاقات . والذين ينتقدون الأحـلاف ، عليهـم أن يوازنـوا بيـن الواقـع والمخـاطر ، لا أن ينظروا نظرة عذرية أفلاطونية . إذ يجب أن تكون النظرة من منطلـق متطلبـات الأمـن القومـي للدولة والحفاظ على مصالحها الحيوية ، وعلى هؤلاء أن يجيبـوا بأمانـة علـى سؤال مطـروح دائمـا وهـو : "مـا هـو البديـل إذن لدفـع هـذه المخـاطر ؟" ولسـت فـي ذلـك أدعـو إلـى الأحـلاف

والمحاور دعوة مجردة ، اللهم إلا فيما يجب أن تكون من أجله . وعلى أن يكـون الدافـع دائمـا هو دفع المخاطر التي تهدد الأمن القومي للدولة وتهدد مصالحها الحيوية . ولا تكون الأحـلاف بالضرورة مع قوة كبرى أو تحت مسمى الأحلاف ، إذ أنها في حقيقتها ما هي إلا دفاع جمـاعي مشترك ، بمعنى تجميع القوى وتضافرها لدرء الخطر المتوقع . أمـا اختيـار المسميات ، فهـي أمور تخضع لما يقبله الرأي العام ، ولما تمليه الظـروف السياسـية والمنـاخ السياسـي العـام . ولهذا فعلينا أن نقارن بين الحساسيات السياسية في موضوع الاعتماد المتبادل (الأحلاف) وبين التعرض للخطر . وأظننا لا نجادل في أن القوة تجعل للكلمة السياسية وزنا ثقيلا جـدا ، وكذلـك أيضا للحركة السياسية وحماية المصالح .(49)

كتب ديفيد بلدوين يقول : "إن السياسة الدولية تأخذ دائما شكل الصفـر أي أنهـا تتجـه دائما إلى حالة التوازن أو بمعنـى أخر تـدور حـول محـور الاتـزان الدولـي . وفـي الصراعـات والأزمـات الدوليـة ، وهـي أحد أهم العوامل المسببة للخلـل ، لا يمكـن مواجهتهـا مواجهـة عشوائية ، إذ لا بد مـن استخدام وتطبيق نظريـات الأزمـات الدوليـة . وتطبـق هـذه النظريـات المناسبة لمواجهة الأزمة . وغياب حرية الاختيار هذه تؤدي بنا إلى الوقوع تحـت ضغـط واقـع قائم ، وبدلا من أن نتحكم في مسار الأزمـة ، تصبح الأزمة هي تتحكـم فـي مسـارنا ، وتسـيطر على عملية اتخاذ القرار . وعامل المرونة فـي الاختيـار يتوقـف علـى عـامل القـوة بشـمولها ، فهي التي تعطينا هذه الحرية . فامتلاك الدولة إذن للقوة ، يحرر قدرتهـا علـى احتـواء الأزمـات واتخاذ القرارات ، بل والأهم ، يحرر سياستها الخارجية وتحركاتها الدولية ، لدرجـة مقبولـة . ولهـذا فعلـى السياسـة الخارجيـة أن تجمـع وراءهـا مصـادرا للقـوة وإلا ضـاعت وسـط زحمـة المصـالح الدوليـة المتعارضـة . وهـذه النتيجـة تدفعنـا دائمـا -كـدول صغيـرة- إلـى التجمعـات الإقليمية والجغرافية والعقائدية ".(50)

يقول هنري كيسنجر : "لا يوجد قياس مطلق للقوة ، ولكنها دائمـا نسـبية . وقـد كـان البعد الجغرافي في الماضي يفصل بين الدول ، ولهذا كانت دبلوماسية القوة غير مجدية . ولكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر المتزامن مع ثـورة المواصـلات والاتصـالات تلاشـت هذه الأبعاد الجغرافية ، وأصبح العالم وحدة واحدة تقريبا ، ولذلك أصبح تـأثير القـوة عالميـا . ولانتشار أثر القوة على المسرح الدولي ، أصبحت السياسة الخارجيـة نفسـها عالميـة . وأخـذا بهذا الـرأي فـي الاعتبـار ، نـرى أن مـن الضـروري أن تكـون للدولـة إسـتراتيجية لسياسـتها الخارجية على أن تكون متوائمـة مـع استراتيجيتها للقـوة . وإلا أصبحـت سياسـتها الخارجيـة وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير مـن عوامـل الفعاليـة . وعلينـا أن نعـي تمامـا بـأن خلـل التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية ، يؤدي إلى نتيجتين :

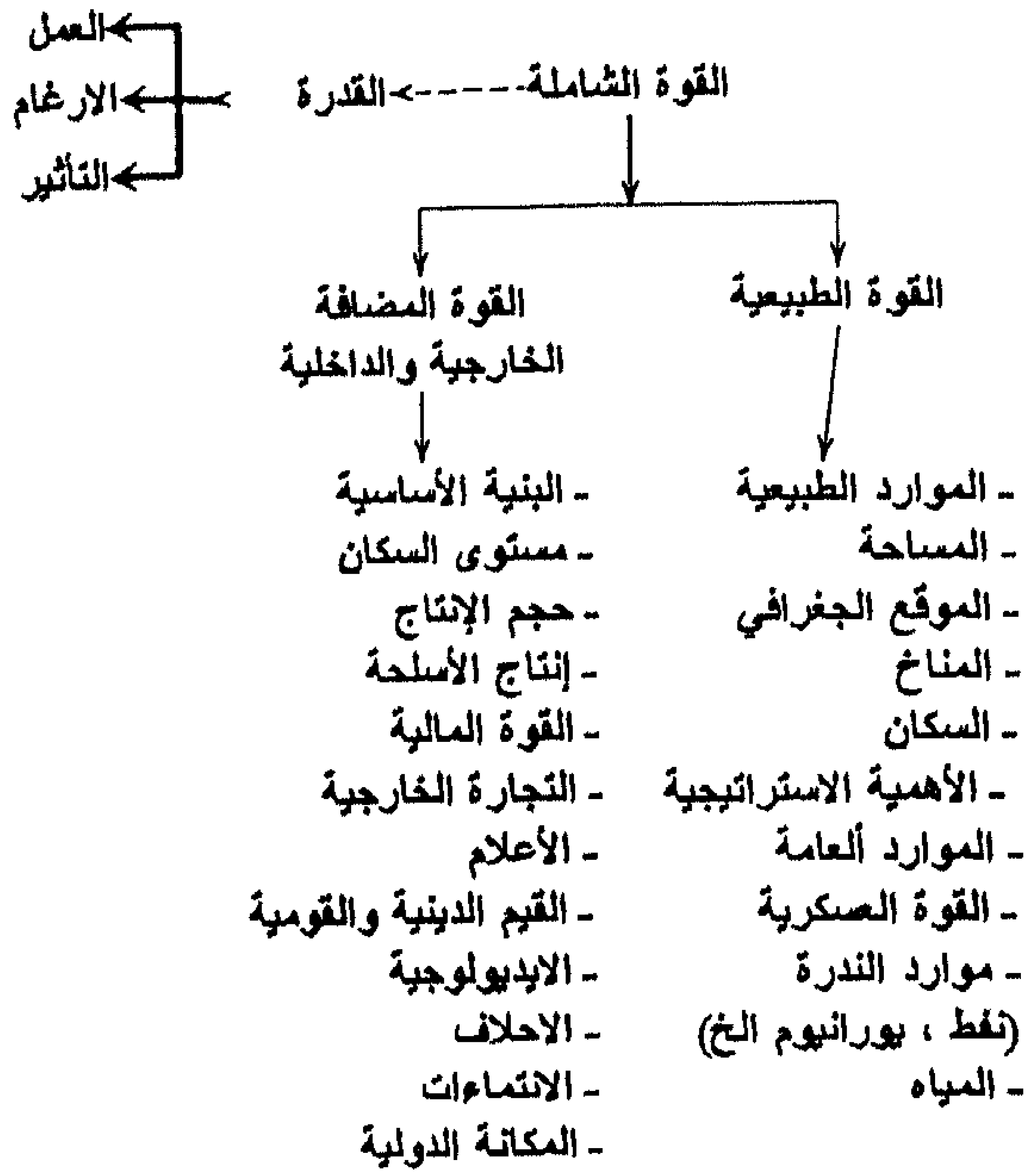
الأولى : أن ، تكون السياسة الخارجية مجردة من الفعالية إلى حد كبير .
الثانية : أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماما في سياستها الخارجية .

والان وقد وضحت لنا -إلى حد معقول - العلاقة بين القوة والسياسة الخارجية للدولة ، وأن الأولى سند للثانية ، نلفت الانتباه إلى أن مرونة القوة - والتي تأتي من شموليتها - تؤدي إلى مرونة الاستخدام لمرونة اختيار الوسائل والبدائل . وهذه البيئة تكسب السياسة الخارجية المرونة والحركة . ولكن إذا لم تكن هناك إستراتيجية ثنائية متوائمة ، وتركت التصرفات للواقعية والظروف (السياسة البرجماطية Pragmatism) ، لأدى الأمر إلى معالجة كل قضية معالجة منفصلة ، وفق ما يمليه علينا الموقف . وبذلك نكون غير ملتزمين بالأستراتيجيات الموضوعة ، وتصبح كل مسألة ، قضية مستقلة بذاتها . وإتباع هذه السياسة يحتاج إلى طاقات كبيرة ، قد تفوق طاقة الفكر البشري ، كما سيصعب حتما التنسيق بينها في النهاية . وذلك لأن النظرة الشاملة للأمور قد أنعدمت ، والترابط الإستراتيجي قد فقد مع ضياع الفهم الكامل للعلاقات والمسببات والنتائج .(51) واستكمالا لنقطة العلاقة بين السياسة الخارجية والقوة توضح أنه لا جدال ، في أن الانضمام إلى تحالف أو إلى مجموعة من الدول (الجامعة العربية ، حلف الأطلسي) يضع بلا شك بعض القيود على حرية تصرف الدولة في سياستها الخارجية . إذ أن هذا الانتماء يفرض عليها بعض الالتزامات ، خصوصا ما يتعلق منها بالقضايا الإقليمية والدولية المشتركة . ولكن البعض يرى في الانتماء ضمانا لاعتدال السياسة الخارجية للدول الأعضاء . كما يرون أن حياد الدولة لا يعني عدم تحرك الدول الكبرى لمساعدتها أو حمايتها سواء طلبت ذلك أم لم تطلب . فالدول الكبرى تحركها مشاكل أمنها القومي العالمي ومصالحها الحيوية ، وليس حياد الدول أو عدم حيادها . فحياد الهند مثلا لن يمنع أبدا أمريكا من أن تتحرك لمساعدتها إذا ما هجمت الصين عليها ، لأن هذه مسألة تخل بالتوازنات الإستراتيجية الدولية . وفي بعض الأحيان ، لا يعني إعلان دولة لحيادها ، أن يحترم هذا الحياد . فبلجيكا مثلا ، أعلنت حيادها قبل الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) . ولكن رغم ذلك ، هجمت عليها ألمانيا لأنها الطريق الموصل إلى فرنسا . كما أن احترام حياد سويسرا ، ليس لأن سويسرا أعلنت هذا الحياد ، ولكن لأن الدول الكبرى لها مصلحة في بقاء هذا الحياد . كما لا يعني الحياد ضعف القوة العسكرية للدولة المحايدة ، فكثيرا ما يتطلب الأمر أن تكون الدولة قادرة على حماية حيادها بأن تكون قواتها العسكرية على درجة من القوة لمواجهة بعض الاعتداءات ، وهذا ما عبرت عنه الدول فيما بعد بكلمة "الحياد الإيجابي" .

كانت "ظاهرة القوة" ودورها في حالات الحرب والسلام موضع اهتمام الباحثين الاجتماعيين والسياسيين ، وأبرزهم هارولد لازويل وأبراهام كبلان وروبرت دال وهيربرت سايمون وجيمس مارش وجاك نيجل ، إلا أن الأضواء العلمية التي ألقيت على هذا الموضوع مازالت في بداياتها وهي تسير ببطء شديد .

لقد تغير معنى القوة مع الزمن ... من القوة المجردة أي القوة العسكرية إلى معنى أكثر شمولا ومضمونا وأكثر اتساعا . إذ لم تعد قوة الدولة ممثلة في قوتها العسكرية فقط . بل تجاوزتها إلى مجالات من القوى الأخرى ، كالقوة المالية والاقتصادية والتجارية وغيرها . كما أن القوى الجديدة التي شملتها النظرية ، تتميز بالمرونة وإمكانية الاستخدام في الظروف والنزاعات الدولية المختلفة . ومن هذه النظرية الشاملة ، لم تعد السياسة الخارجية للدولة مؤسسة على القوة العسكرية فقط ، بل على القوة الشاملة لكل عناصرها الاقتصادية والمالية والتجارية والاستراتيجية . هذا إلى جانب أن السياسات الخارجية اكتسبت بذلك قدرا محسوسا من المرونة والحركة . كما أصبحت تقاس أبعاد الدولة في علاقاتها الخارجية ، بمقدار ما هي عليه من قوة شاملة ، كذلك ، قد تغير هدف القوة ، فبدلا من فرض الارادة السياسية ، وهي ظاهرة كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية . أصبح لدينا ظاهرة التأثير على سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تتوافق مع أغراض الدولة . إلا أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا دائما ، أن استخدام القوة أيا كانت ، ليس استخداما مطلقا ، تحركه المصالح الفردية ، فهناك رأي عام يقف أمام ذلك ، كما أن هناك بعض القواعد الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي والنظام الدولي والحق الطبيعي لكافة الدول في السيادة على مقدراتها .

بقي علينا أن نتساءل : ما هي مكونات القوة الشاملة للدولة ؟ يقول الباحثون بأن مكونات القوة القومية للدولة تشمل : الرقعة الجغرافية والموارد الطبيعية والسكان ومستوى النمو الاقتصادي والقوة العسكرية والكفاءة السياسية والروح المعنوية , أما الباحث ديفيد بلدوين فقد قسم قوة الدولة إلى قوة مفترضة (Putative Power) وقوة فعلية واقعية (Actualized Power) . وبذلك يرى بلدوين أن الفشل في امتلاك القوة ، يرجع – في كثير من الأحيان– إلى فشل الدول في تحويل القوة المفترضة إلى قوة فعلية . وخلاصة القول ، فإن قوة الدولة الشاملة ، هي في حقيقة الأمر ، العامل النشط الذي ترتكز عليه سياسة الدولة الخارجية . وإلا كانت سياساتها هشة لا ترتكز على قواعد صلبة . كما أن المرونة السياسية مردها إلى شمولية قوة الدولة وسعة مجالات تحركها ، بحيث تخلق للدولة قدرتها على الفعل (Action) أو الأرغام (Compellence) أو التأثير (Influence) : فالمساعدات الاقتصادية مثلا "تؤثر" ، والخطر التجاري أو المقاطعة "ترغم" ، والقوة العسكرية "تردع" . وبذلك فالقوة الشاملة متداخلة مع مسار سياسة الدولة الخارجية . والرسم البياني التالي يعطينا تصورا عن مضمون القوة الشاملة ومكوناتها :



تعتبر قوة الدولة بإجماع الآراء حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية .وتحليل القوة القومية كظاهرة أساسية من ظواهر العلاقات الدولية يجب أن يظل بمنأى عن التعرض لطبيعتها الأخلاقية وما إذا كانت خيرة أو شريرة ، وذلك أن الحكم على هذه الطبيعة يختلف من موقف إلى آخر ، وحسب الأيدي التي تمسك بزمام هذه القوة والهدف الذي توجه إليه . (52)

3) أنواع الحروب :

لا تقتصر ظاهرة الحرب على القتال المسلح كما نظن لأول وهلة حين نسمع كلمة "حرب" ، فالحرب هي صراع متعدد الأدوات والأهداف والآليات ، وهي تبعا لذلك ليست مقصورة على نشاط واحد معين . من هنا يمكن تصنيف الحروب في المجتمعات الإنسانية إلى الأنواع التالية :

1. حروب إستراتيجية – جغرافية .
2. حروب دينية .
3. حروب حول السلطة .
4. حروب تحررية استقلالية .

5. حروب توسعية إمبريالية .
6. حروب دفاعية .
7. حروب اجتماعية .
8. حروب اقتصادية .
9. حروب سياسية .
10. حروب ثورية .
11. العنف الثوري .
12. الحرب النفسية .
13. الحرب الدبلوماسية .
14. الحرب الباردة . (53)

أولا : حروب استراتيجية – جغرافية :

تحدث مثل هذه الحروب عندما تكون هناك منطقة جغرافية تتمتع بأهمية تجارية أو ملاحية وتطمح أكثر من جهة واحدة في امتلاكها وضمها إليها ، وهنا يتدخل العامل التاريخي ، أي ترجع الأطراف المتنازعة حولها إلى تاريخ خضوع المنطقة المتنازع عليها . أو أن هناك بعض المناطق الجغرافية مكتنزة بمصادر طبيعية كثيرة تكتشف في فترة زمنية معينة تثير أحد الطامعين فيتنازع عليها مع مالكها القديم ، وفي أغلب الحالات تقع هذه المناطق بين حدود الأطراف المتنازعة أو قريبة منها ، وفي حالات أخرى تكون بعيدة عن حدود بلدان الأطراف المتنازعة ، لكنها تخضع لسيطرتها . مثال ذلك حصلت في الفترة الواقعة بين عامي 1755 – 1763 حرب بين إنجلترا وفرنسا (حرب السبع سنوات) التي نشبت بسبب منازعاتهما حول الحدود في أمريكا الشمالية . وهناك حرب أخرى حول ممرات المواصلات : ففي الفترة الواقعة بين 1636 – 1670 حصلت حرب بين أسبانيا والنمسا وسويسرا حول ممر فالتلين وهو أهم حلقة في المواصلات بين المملكات الإيطالية التابعة للفرع الهابسبورجي الأسباني والفرع النمساوي ، وكان الممر تحت إشراف عصبة إقليم الجريزون ، ولكن أستولى عليه الأسبان منذ عام 1620 ، وفي عام 1621 طردهم النمساويون ، وفي أوائل عام 1625 استولت قوة سويسرية في خدمة فرنسا على ذلك الممر .

وهناك نوع آخر من المناطق الجغرافية الاستراتيجية سببت الحرب أيضا وهو "البحر البلطي" الذي سبب منافسة قوية بين الدنمارك والسويد ، مما أدى إلى قيام حرب "كالمار" وعدم الوصول إلى نتيجة حاسمة ، فقامت حرب ثانية أنتصر فيها السويديون وفقدت الدنمارك بعض الممتلكات على جانبي بوغاز السامنج ، وكانت هذه الحرب تسمى بحروب الثلاثين عاما . أما

في العصر الحديث فتندرج حرب السويس عام 1956 وحرب ارتيريا واليمن حول جزر حنيش قرب باب المندب تحت هذا الأطار الجغرافي - الاستراتيجي .[54]

ثانيا : حروب دينية :

مثل هذه الحروب تحصل بين طوائف الدين أو بين إتباع دينين . ففي حرب بوهيميا تقاتلت طائفتان تنتميان إلى دين واحد وهما البروتستانت والكاثوليك في الفترة الواقعة بين 1618 - 1625 ، وكان سببها إغلاق كنيسة بروتستانتية في دائرة مدينة 'برانا' وتخريب كنيسة أخرى في مدينة تابعة لأسقفية براغ ، وزاد هياج البروتستانت في بوهيمية (الاترسكين) لأن الكاثوليك حصلوا على امتيازات سياسية أعلى . وهناك حرب ثانية مشابهة لهذا النوع من الحرب وهي حرب البروتستانت مع الكاثوليك في الدنمارك في الفترة الواقعة بين 1625 - 1629 . وهناك نوع آخر من الحروب الدينية حصلت بين دينين مثل الحروب الصليبية التي حصلت بين المسلمين والمسيحيين .[55]

ثالثا : حروب حول السلطة

وهي حروب داخلية اندلعت بهدف رغبة هذا الطرف أو ذاك في الاستيلاء على السلطة السياسية . وربما تتدخل دول خارجية لدعم هذا الطرف أو ذاك ، فتشارك في الحرب .

فحرب الليفونية (1557 - 1571) نشبت بسبب النزاع حول وراثة العرش ، فسبب اصطداما بين مطالب كل من بولندا وروسيا والسويد والدنمارك . وفي عام (1667 - 1668) نشبت حرب بين أسبانيا وبلجيكا بسبب مطالبة لويس بعد وفاة فيليب الرابع ملك أسبانيا بممتلكات أسبانيا في الإقاليم البلجيكية . وفي أعوام 1733 - 1738 اشتركت فرنسا مع أسبانيا وسردينيا في حرب الوراثة البولندية واحتلت فرنسا اللوربين سنة 1733 . وهناك حروب عديدة تتعلق بالنزاع حول وراثة العرش منها حرب بولندا مع النمسا في 1733 - 1738 وحرب أسبانيا مع النمسا لنفس السبب في الفترة الواقعة بين 1740 - 1748 .[56]

رابعا : حروب تحررية استقلالية

تحصل هذه الحروب بين الدول المستعمرة والدول الرازحة تحت الاستعمار ، وذلك عندما تبدأ الفئات السياسية والعسكرية الوطنية بتنظيم نفسها بغية طرد المستعمرين . فقد ثار الأمريكيون ضد الاستعمار البريطاني وحققوا استقلالهم الكامل عن بريطانيا . واستطاع الشعب الجزائري أن يخوض حربا استقلالية ضد المستعمرين الفرنسيين بنجاح ، بعد أن قدم أكثر من مليون شهيد .[57]

خامسا : حروب توسعية

تحدث مثل هذه الحروب عندما تتقوى بعض الدول عسكريا وسياسيا وتحتاج إلى مصادر اقتصادية أكثر مما عندها ، لتسد احتياجاتها وتطلعاتها التوسعية أو قد يكون هناك دافع المغامرة لحاكم دولة معينة أو لنشر تعاليم دينية أو عقائدية معينة . ففي عام 1600 ميلادية احتلت مملكة قشتالة (في أسبانيا) البلاد الممتدة من المكسيك الجديدة وفلوريدا شمالا إلى تشيلي ونهر دي لابلاتا جنوبا . وكانت الدوافع التي أوحت لملك قشتالة وملكتها بخلق إمبراطورية مترامية الأطراف في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ، تتلخص في الرغبة في الاستحواذ على ممتلكات أوسع وعلى نشر الدين المسيحي بين الوثنيين ونهب ثروات تلك البلدان ، والظفر بالمكانة السياسية والاقتصادية العالمية إلى جانب حب المغامرة . وأما في العصر الحديث فقد شن أدولف هتلر حربا واسعة للحصول على المجال الحيوي ونهب بلاد الشرق وإقامة الإمبراطورية الجرمانية التي لا تقهر (الرايخ).(58)

سادسا : حروب دفاعية

وهي حروب يشنها طرف ما من أجل الدفاع عن النفس (أي أنها حرب وقائية) تهدف إلى سحق العدو قبل قيامه بشن الحرب . ويرى فقهاء الحرب والسلام ، أنه بالإمكان اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب بموجب المادة (51) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، إذا حدث هجوم مسلح ضد أحد أعضاء الأمم المتحدة .وأنه من الصعب في الوقت الحاضر ، في ضوء تطور الأسلحة حرمان الدول من حقها في حماية نفسها حتى إذا تطلب ذلك توجيه ضربة سباقة أو وقائية ، لكن ذلك يحتاج إلى تنظيم صارم ، ومعايير شديدة الوضوح ، قد لا يمكن إيجادها في الظروف الدولية الراهنة .(59)

سابعا : حروب اجتماعية

وهي أكثر الحروب البدائية رواجا ويشنها قوم لا يبتغون من وراءها كسبا اقتصاديا وسياسيا ، بل يخوضون غمارها بحكم (العادات) التي تفرض عليهم ممارسة الخطط العسكرية التكتيكية واستعمال الأسلحة الحربية واحترام ظروف المحاربة والمصالحة وتشكيلاتها . ويتألف المقاتلون في مثل هذه الحروب من كافة رجال القبيلة المدربين على شؤون الحرب منذ الصغر ، أما غايات هذه الحروب فهي الثأر للدم المسفوح واحترام الفروض الدينية والاحتفاظ بالمكانة الشخصية وممارسة الرياضة وغيرها من الأهداف الاجتماعية ، وقد تسفر مثل هذه الحروب أحيانا عن إصابات كثيرة بالنسبة لعدد سكان القبيلة المحاربة ، ويسميها بعض الكتاب بالقساوة والضراوة لأنه لا يوجد فيها أسرى (60).

ثامنا : حروب اقتصادية

وهي التي يقصد بها الحروب التي تشنها بعض المجتمعات للحصول على احتياجاتها الاقتصادية كالمصادر البشرية والماشية والأدوات والمواد الخام والأرض ، ويملك أمثال هذه المجتمعات عادة نظاما للتدريب العسكري على غرار الحرب الجماعية ، وينظر إلى الحرب في هذه الحالة كضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية للقبيلة . (61)

تاسعا : حروب سياسية

وهي حروب القبائل التي تقاتل بقطع النظر عن الغايات الأخرى في سبيل تحقيق أغراض سياسية كإبقاء الأسرة المالكة أو غيرها من الطبقات في سدة الحكم أو إخماد عصيان أو ثورة أو التوسع السياسي الإقليمي . وتحتفظ هذه القبائل عادة بجيوش دائمة ، وتعتبر مهن الجندية مهن مشرفة جدا ، وتكون أمثال هذه الشعوب عادة على عتبة التحضر والمدنية ولكن بعض الكتاب يصنفونها كشعوب بدائية باسلة وشديدة المراس . وهناك من يصف الحرب السياسية في وقتنا المعاصر بأنها حرب مخابرات (أو حرب سرية) يتم فيها استعمال كافة الوسائل الهجومية السرية والعلنية ، الواضحة والمستترة التي يمكن أن تعتبر وسائل سياسية تبعا لانفصالها التام عن الوسائل العسكرية ، فهي عمليات المخابرات التي تستخدم الآراء للتأثير في السياسة . وهي تتعامل مع الأفكار والآراء والعقائد وانتقالها من شخص لآخر . وهي تعمل دونما عنف على نقيض الحرب العسكرية التي يفرض فيها المنتصر رغبته على المهزوم بالعنف أو بالتهديد باستخدام العنف . ويقول علماء الاجتماع الألمان أن الحرب السياسية هي حرب فكرية ثقافية إعلامية بالدرجة الأولى وهي تستهدف في الأساس التأثير في أفكار أراء الخصوم ومن ثم زعزعة الوضع السياسي في بلدهم . ولهذا النوع من الحروب أهمية بالغة خاصة في حالات التحضير لشن الحرب الساخنة .(62)

عاشرا : حروب ثورية

وهي من الحروب التي كرست قيام شعب من الشعوب بحمل السلاح لتحرير نفسه . فالثورة الفرنسية هي حرب ثورية ، وكذلك ثورة الشعب العربي الفلسطيني وثورة الشعب الصيني بقيادة ماوتسي تونغ ، إضافة إلى ثورة كوبا بقيادة فيدل كاسترو وتشي غيفارا . وهي أما أن تتوجه للإطاحة بنظام ديكتاتوري أو بالتحرر من شعب آخر معادي للشعب الثوري .

حادي عشر : العنف الثوري

العنف في أبسط معانيه الاجتماعية والسياسية يعني "الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية . على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى آخر ، معنى من معاني الانفجار والصدام المسلح .

ثاني عشر : الحرب النفسية

يمكن إدراك حقيقية الحرب النفسية بكل بساطة إذا فهمناها على أنها تطبيق للدعاية في تحقيق أهداف الحرب على نحو التعريف الثاني : "تتضمن الحرب النفسية استخدام الدعاية ضد العدو بالإضافة إلى استعمال وسائل أخرى لها طابع النشاط الحربي أو الاقتصادي أو السياسي على النحو الذي يكون مكملا لنشاط الدعاية" . ومن أبرز صور هذه الحرب "الحرب الباردة" بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي قبل انهيار المعسكر الشرقي في عام 1990 . (63)

ونظرا لأهمية الحرب النفسية في الحرب والسلم ولأهمية قضايا الحرب الدفاعية ، فقد تقرر الحديث عنهما في صفحات مستقلة لاحقا في هذا الفصل .

ثالث عشر : الحرب الدبلوماسية

تستخدم الدبلوماسية لحث الأمم لكي تدخل في أحلاف أو لكي تبقى على الحياد ، كما قد تستخدم لتمزيق أحلاف معادية قائمة فعلا . ويمكن أن تستخدم لوقف وإنهاء حروب بالمفاوضات حتى مع استمرار قيام العمليات الحربية . وقد استخدمت الدبلوماسية في هذه الصورة الأخيرة سنة 1945 عندما بذلت الجهود لإنهاء الحرب ضد اليابان في الميدان الدبلوماسي لا في الميدان العسكري . وفي سنة 1935 عندما أرادت بريطانيا منع إيطاليا من مهاجمة الحبشة استخدمت النفوذ الدبلوماسي عن طريق عصبة الأمم كما طبقت بعض ألوان الضغط الاقتصادي بوساطة التجارة العالمية . هذا وقد استعملت الولايات المتحدة أساليب الحرب الدبلوماسية في حصارها للعراق بعد حرب الخليج عام 1991 وفي تعاملها مع كوبا وكذلك الاتحاد السوفيتي قبل انهياره في عام 1990 . (64)

رابع عشر : الحرب الباردة

يشير اصطلاح الحرب الباردة (Cold - War) الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين بين الدول الغربية ومنظومة الدول الاشتراكية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1990 . فقد نشأت الحرب الباردة مع إطلالة عام 1950 حين أحكم ستالين قبضته على دول شرق أوروبا وأخضعها للسيادة الشيوعية ، مما دفع برئيس وزراء بريطانيا آنذاك تشرشل إلى إطلاق قوله المشهور : " لقد أسدل ستالين ستارا من حديد على أوروبا الشرقية ، وما يجري خلف هذا الستار لا نعلم عنه شيئا" . فالحرب الباردة إذن تجسيد حي لتناقض المصالح بين الشرق والغرب قبل انهيار حلف وارسو أمام حلف الأطلسي . فقد شهدت أوروبا تناقضات جذرية في

المصالح ، وتباينا في مضمون المعتقدات الإيديولوجية (الشيوعية في تضاد مع الرأسمالية الليبرالية) . لكن هذه التناقضات لم تصل إلى مرحلة "الحرب الساخنة" ، بسبب وجود توازن الرعب النووي أو سيطرة سياسة الردع المتبادل . من هنا بقيت وسائل الصراع تقتصر على الأعلام والتجسس والمقاطعة الاقتصادية . ولقد تميزت المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي يمتلئ بكل أسباب الصراع العقائدي ، والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والحرب النفسية والدعائية ، والضغوط الاقتصادية وتصاعد أخطار سباق التسلح بشكل كبير ، إلى جانب تفجر العديد من الحروب المحلية أو المحدودة في مناطق عديدة من العالم قبل حرب كوريا وحرب فيتنام وكمبوديا ولاوس والهند وباكستان وحروب الشرق الأوسط . وقد سميت هذه الحروب "بالحروب النائبة" كناية عن أن الدول الكبرى تخوضها بواسطة الشعوب الفقيرة .(65) ولقد تمخضت الحرب الباردة عن عدد من الأوضاع التي أثرت في البناء العام للعلاقات الدولية ، يمكن إيجازها بما يلي :

1. انبثاق النظام الذي عرف بالقطبية الثنائية أو ما يسمى باللغة الإنجليزية (Bipolar - System) ومضمونه وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول التابعة لهذه الدولة الأعظم أو تلك . فقد أصبح القرار الأعلى أما في يد الاتحاد السوفيتي باعتباره زعيم الكتلة الشرقية الممثلة في (حلف وارسو) أو في يد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيم العالم الحر الممثل في حلف الأطلسي (الناتو) . ولوحظ أن الأساس في الاستقطاب الثنائي كان يتحدد بمعيار الانتماء إلى أيديولوجية أي من الطرفين بمعنى ان الكتلة الغربية كانت تدين بالأيديولوجيا الرأسمالية ، بينما الكتلة الشيوعية كانت تدين بالأيديولوجيا الماركسية . وكان التخطيط الأستراتيجي للطرفين قد خضع للموقف الأيديولوجي لكل منهما . وقد أنعكس هذا الموقف على علاقات الكتلتين مع دول العالم الثالث ، رغم إنشاء ما يسمى "بدول عدم الانحياز" في مؤتمر باندونغ عام 1955 . وقد بقي نظام ثنائية القطبية قائما ، حتى انهيار المنظومة الشيوعية وانحلال الاتحاد السوفيتي عام 1990 ، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت القوة السياسية والعسكرية الأعلى في السياسة العالمية .(66)
2. إن هذه الصراعات العقائدية وتناقضات المصالح في نطاق نظام القطبية الثنائية ، أدت إلى إفقاد نظام الأمن الجماعي الذي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية تطبيقه ، الكثير من أسباب قوته وفعاليته ، حيث بات من المتعذر التوصل إلى اتفاق حول اتخاذ تدابير دولية مشتركة يكون في مقدورها إحباط العدوان وتأمين هيكل التوازن القائم ضد أخطار الاحتلال ، فضلا عن الإسراف الواضح في سوء استعمال حق الفيتو مما شل من سلطة مجلس الأمن وأظهره بمظهر العاجز في العديد من المواقف عن أن يمارس دوره بالقوة المطلوبة . وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك هو توسع سياسات الأحلاف والتحالف حتى شملت كل بقاع الدنيا .

3. لقد خلق التسلح النووي وضعا خطيرا ، بحيث لم يعد بمقدور أي طرف أن يشن الحرب . لأن من يبدأ بالضربة النووية الأولى ، لا بد وأن يجد الموت بالضربة النووية المضادة القادمة من الخصم . ولكن ، ومنذ بدايات عام 1990 أصبح الوضع الدولي أكثر ميلا إلى السلام ، إلا أن التسلح النووي مازال مستمرا ، واحتمالات اندلاع حروب المصالح مازالت ماثلة أمام العيان .(67)

4) الحرب النفسية في الحرب والسلم :

يمكن إدراك حقيقة الحرب النفسية بكل بساطة إذا فهمت على أنها تطبيق للدعاية في تحقيق أهداف الحرب على نحو التعريف التالي :

"تتضمن الحرب النفسية استخدام الدعاية ضد العدو بالإضافة إلى استعمال وسائل أخرى لها طابع النشاط الحربي أو الاقتصادي أو السياسي على النحو الذي يكون مكملا لنشاط الدعاية" . وإذا أخذنا بهذا التعريف وجدنا الحرب النفسية لونا من النشاط الدعائي الذي أستجد في الحرب العالمية الثانية .(68) وعلى هذا الأساس أيضا نشأ نظام وحدة الحرب النفسانية في كل ميدان من ميادين الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك ، فهذا استعمال واحد من بين استعمالات الحرب النفسية ، وهناك بصفة خاصة معنى آخر استخدمت به هذه العبارات استخداما سيئا إبان الغزو الألماني الهتلري لأوروبا وأقصد به الحرب المشتعلة على أساس سيكولوجي . ويعرف علماء الاجتماع السياسي في الولايات المتحدة كلمة الحرب النفسية ، بأنها سلسلة الجهود المكملة للعمليات الحربية العادية عن طريق استخدام وسائل الاتصال التي يستخدمها النازيون ، أي أنها تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الحربية السياسية على أساس نفسية مدروسة ، ومن وجهة نظر الأمريكان تضمنت العبارة تغييرا واضحا تناول الأساليب الحربية التقليدية عن طريق استخدام سلاح جديد وتطبيقه على نطاق واسع .(69) أما من وجهة نظر الألمان فقد تضمنت هذه الكلمة تغييرا طرأ على عملية الحرب نفسها . فقد قيل عنها أنها 'حرب الأعصاب' ' وحرب الدعاية المؤثرة ' والتي تتضمن التوحيد التام أو شبه التام بين المجهودات الحربية ونشاط السيادة والدعاية والأعلام . والواقع أن الالمان قاموا بالخطوات الأولى في هذا المضمار قبل الحرب ، وفي المراحل الأولى منها . وإذا كانت الأسلحة النفسية التي أخترعها الألمان تشتمل على قدرة أوفى من المدافع -كما أعتقد وزير دعاية ألمانيا آنذاك غوبلز- فإن استعمالها صعب إلى حد بعيد ، ولا يمكن استعمال مفتاح العوامل النفسية إلا بكثير من المهارة . ومن أفظع الأخطاء النفسية التي أقترفها الألمان اعتقادهم بأن جميع الناس يخضعون لعوامل واحدة .(70) ولقد كان هذا خطأ فاحشا بالفعل ، لأن النظريات العلمية الحديثة تبين أنه لا يمكن إخضاع جميع الناس لعوامل واحدة . لذلك نجد

النظرية الماركسية تؤمن بالمادية بينما نجد النظرية الديموقراطية تؤمن بالفكر الإنساني . وفي الغزو الألماني لأوروبا أهتم القادة الألمان بتحليل الرأي العام ، ولكن ظهر في أخر الأمر أن الكثير من هذا التحليل كان يستند إلى التخمين . ولقد خيل للناس في ذلك الوقت أن النازيين ربما عثروا على نظرية علمية تحدد بالضبط وقت استسلام العدو .(71) هذا وتحاول الحرب النفسية كسب الحرب بدون استعمال وسائل العنف . والذي حدث في بعض عصور التاريخ هو أن الحرب النفسية اعتبرت ضربا من الأساليب التي لا تتفق والرجولة والشجاعة ، فمن الطبيعي للرجل المحارب أن يعتمد على الأسلحة لا على الكلام . ومع ذلك فقد أولت الحكومات قضية الحرب النفسية جل أولوياتها . ويمكن تقسيم الدعاية السياسية إلى قسمين :

1. الدعاية الإستراتيجية : وتوجه ضد قوات العدو والشعوب المعادية والمناطق التي يحتلها العدو بأكملها وهي بالإضافة إلى الخطط الحربية الموضوعة تستهدف تحقيق أغراض موضوعية مدروسة في فترات قد تمتد إلى أسابيع أو أشهر أو سنوات .
2. الدعاية التكتيكية : وهي التي تتعلق بالخطط فتوجه إلى عدد معين من المستمعين المحدودي العدد في الغالب وهي موضوعة تدعيما لتعليمات حربية محلية . ويوجد تقسيم ثالث للدعاية على أسس أخرى تعتمد على العلاقة بين نشاط الدعاية والدعاية المضادة التي يقوم بها العدو ، وهذا هو ما نسميه دعاية دفاعية وأخرى هجومية . فقبل قيام الحرب العالمية الثانية ظهرت أهمية خاصة للتمييز بينهما ، ولكن التجارب التي حدثت في كل الجبهات الحربية أثبتت أن القيمة الحقيقة مرتبطة بالحوادث التي تحدث أو لا تحدث في كل يوم . والواقع أن الدعاية شديدة الاتصال بالموقف من حيث ما يكتنفه من أخبار وآراء ، لذلك لا تحتمل تحليلا دقيقا قبل بناء العمليات الحربية . فوضع الخطط التفصيلية ينتهي بوجودها في الملفات ، ولذا كان التمييز بين دعاية هجومية وأخرى دفاعية يتضاءل أمام الاعتبارات العملية ، ومع ذلك فيمكن بيان الفارق بين النوعين إذا توخينا الدقة في التعريف .

وهناك أنواع أخرى من الدعايات نلخصها فيما يلي :

1. الدعاية الدفاعية ، وتعني الاحتفاظ بنوع من النشاط الاجتماعي أو العام متفق عليه ومعمول به .
2. الدعاية الهجومية ، وتستهدف وقف أي نشاط اجتماعي لا يرغب فيه القائم بالدعاية أو التوجيه وتحويله إلى نشاط جديد يرغب فيه ، وفي تحقيقه أما عن طريق وسائل ثورية (في نفس المجتمع) أو عن طريق وسائل دولية دبلوماسية أو حربية (بين مجتمعات مختلفة) . وثمة تفرقة أخرى بين ألوان الدعاية مردها إلى الهدف القائم في أذهان رجال الدعاية أو طابعها بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بهذه الدعاية . وهذه الفروق مثل قولنا هجوم دفاعي ، فهي هنا تصدق من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ، لأنها لم تحدث عمليا ، ولو أن الكثير من موضوعات الدعاية المضطربة أشارت إليها مختلف الآراء .

3. الدعاية الانقسامية ، ويقصد بها الدعاية التي تحدث انقساما في جماعات العدو ، او تحدث تصدعا في جبهة معينة من الجيش تعتبر وحدة قائمة بذاتها (مثل الحملة التي قام بها الحلفاء حين أوعزوا إلى الجنود الكاثوليك في ألمانيا بأن يثوروا على القومية الألمانية) .
4. دعاية التركيز ويقصد بها تنفيذ جانب من دعاية العدو في موضوع معين (كالاتهامات التي يوجهها الألمان للفظائع الروسية ردا على مثيلاتها من الاتهامات الروسية ضد ألمانيا) .
5. الدعاية الدينية والدنيوية : يجب علينا أن نميز بين الدعاية الروحية التي تدعو إلى الإيمان الديني ، والدعاية الدنيوية التي تستهدف اتجاهات سياسية . ولقد كانت الدعاية الروحية آلة قوية استخدمتها الكنيسة الرومانية قبل أن تستخدمها الأمم لأغراضها الخاصة أجيالا طوالا . كما أن صلاة القداس التي دعا إليها البابا أوربان الثاني في كليمونت من أعمال فرنسا سنة 1095 لنصرة أول حملة صليبية كانت عملا بارزا من أعمال الدعاية . وفي سنة 1622 أنشأ البابا جريجوري الخامس عشر ما يمكن أن يعد أول هيئة للدعاية الدينية تستخدم إما لنشر الأديان أو أنها تستخدم كوسيلة سياسية ضد عدم إيمان دولة أخرى بالأديان السماوية ، وهذا ما فعلته الكنيسة الكاثوليكية في روما ضد احتلال الاتحاد السوفيتي لبولندا (شعبها من الكاثوليك) على أساس أن الشيوعية هي فكر ملحد وعدو للمسيحية . أما الدعاية الدنيوية فهي الدعاية السياسية التي تمارسها الأنظمة لتسويق مواقفها وآرائها لدى الآخرين .(72)

هذا وترجع بداية الاستخدام الدولي المنظم لإمكانيات الحرب النفسية بكل وسائلها المباشرة وغير المباشرة إلى الحرب العالمية الأولى ، حيث توسع الحلفاء في تطبيق هذا الشكل الجديد من أشكال التأثير الدعائي الموجه ضد خصومهم بكل ثقلهم من الخبرة والتخطيط والدهاء السياسي ، مما كان له أعظم الأثر في الوصول بشعوب دول الوسط إلى حالة من الإرهاق النفسي والانحدار المعنوي . كما ساعد من ناحية ثانية على اجتذاب تأييد الكثير من الأطراف المحايدة لموقف الحلفاء . ومن الأمثلة البارزة لهذه الدعاية الغربية الناجحة ، إعلان النقاط أو المبادئ الأربعة عشر الشهير الذي أصدره الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون ، والذي أحدث أصداء دولية واسعه وأعطى العالم الأمل في عصر جديد من السلام القائم على العدل بعد أن تم دحر العدوان وتصفية معاقله . إلا أن فنون الحرب الدعائية والنفسية تطورت كثيرا أبان الحكم النازي في ألمانيا ، حيث اعتبرت هذه الحرب أداة بالغة الأهمية في ممارسة العدوان بالأسلوب غير المباشر . وانطلاقا من هذا الاقتدار أمكن للدعاية النازية في أوروبا والعالم أن تحقق نتائج دولية باهرة ، حتى أتخذ النموذج الدعائي النازي مرجعا أساسيا لكل عدد من نماذج الدعاية الدولية التي تلته . وقد انبنى التخطيط للدعاية النازية على عدد من المبادئ الرئيسية مثل :

أ. إن التخطيط لتصرف معين من جانب الدولة يجب أن يكون قائما منذ البداية على تحليل الآثار والنتائج الدعائية التي يمكن أن يخلقها هذا التصرف . أو بعبارة أخرى فإن المبادرة إلى إتخاذ إجراء سياسي معين يجب أن تكون نابعة من التقييم الشامل المسبق لما يمكن أن يعود به على الدولة من مزايا دعائية تخدم أهداف السياسة التي تطبقها في مواجهة الدول الخارجية .

ب. إن هدف الدعاية يجب أن يكون موجها أساسا إلى التأثير في سياسات الخصم وسلوكه . فالدعاية في رأي غوبلز تعتبر ذراع الحرب ، ومن خلالها يمكن تدمير معنويات الخصم وإصابته بالذعر الشديد ، والشلل النفسي .

ج. إن الدعاية لكي تضاعف من تأثيرها يجب أن تلجأ إلى استعمال العبارات والشعارات المتميزة . وقد أكد غوبلز على القيمة الدعائية الهائلة للشعارات في مجال التأثير النفسي والفكري والمعنوي في الأطراف المعادية .(73)

وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت مفاهيم وأساليب الحرب النفسية والدعائية في إطار ما يسمى بالحرب الباردة . فلقد استعمل الطرفان المتناقضان (الرأسمالي والشيوعي) مختلف فنون الدعاية والأيديولوجية بهدف إلحاق الهزيمة بالطرف المعادي . وقد حققت الدعاية الغربية الرأسمالية انتصارا في الحرب النفسية ضد الأنظمة الشيوعية انتهى بالقضاء على المنظومة الاشتراكية ورموزها (ماعدا كوبا والصين الشعبية) . وما كان لهذه الانتصارات أن تتحقق لولا حدوث أمرين :

1. بروز نجاحات الرأسمالية في المجال الاقتصادي والسياسي والديموقراطي وحقوق الإنسان ، مع فشل القوى اليسارية في تحقيق ذلك .
2. انهيار الأنظمة الاشتراكية الكاذبة والتي فشلت في تحقيق وعودها للناس داخل نطاق دولها ، كما أن هذه الأنظمة داست على حقوق الإنسان وقمعت الحريات .

ولهذا وذاك استطاعت القوى الرأسمالية أن تحقق نجاحات ملموسة في الحرب النفسية ، في وقت انهارت فيه المعنويات في الدول الشرقية ، فتساقطت واحدة تلو الأخرى ، وعادت شعوبها إلى "أجواء الرأسمالية والديموقراطية من جديد" .

لا يوجد قائد حربي معروف أو صاحب نظرية من نظريات الحرب إلا وأبرز أهمية سلاح المعنويات في التصدي للحرب النفسية التي يشنها طرف ضد أخر بهدف إضعاف قدراته القتالية وإلحاق الهزيمة به قبل أن تبدأ الحرب . فالقوة المعنوية هي التي تقرر مصير الحرب ، لأن الإنسان ، أداة الحرب الحقيقية ، يملك مفاتيح النصر أو الهزيمة . فالروح المعنوية ليست مطلبا مقصورا على الجيش ، بل هي ظاهرة ضرورية لكل جماعة ، حتى يتسنى لهذه الجماعة أو تلك أن تقوم بدورها . وقد عرف البعض "المعنويات" بأنها اتجاه الجماعة نحو

التصدي للظروف والمواقف المتلاحقة سواء تلك التي تمس أوضاعها الداخلية أو الخارجية . وهذا يعني أنه من المستحيل أن يستمر شعب ما في الدفاع عن نفسه في غياب "المعنويات" . وفي هذا الإطار تلعب الأيديولوجية دورا أساسيا في صقل المعنويات بهدف التعبئة الجماهيرية والحربية . وقد قال نابليون " إن المعنويات والأهواء هي أكثر من نصف الحقيقة" . فهي الدينامو الذي يحرك الفرد نحو التقدم لتحقيق الأهداف المرسومة . وربما لهذا السبب أقامت الجيوش وحدات للتوجيه المعنوي باعتبارها عناصر الدفاع الأساسية ضد الحرب النفسية التي يمارسها الطرف المضاد .

فمنذ أن عرفت البشرية الحروب ، كان السعي إلى تجريد الخصم من الروح المعنوية وإرادة القتال ماثلا في كل صراع . فرفع المعنويات أو تحطيمها يتعلق بقدرة الطرف المعني على فهم آليات وميكانيزمات الحرب النفسية ، وعلى قدرته في الاستفادة من كل الوسائل والمعطيات الروحية والمادية المتوفرة .

فالحرب النفسية هي الاستخدام المخطط المدروس والمنظم للدعاية وفنونها بهدف مساندة القوات المسلحة في أي حرب قد تندلع . فالإشاعات والمنشورات وبث الأخبار ونشر التقارير وغيرها تعد من وسائل الحرب النفسية المعاصرة .(74) وقد عالج الإسلام هذه القضية بهدف زرع ظاهرة الثبات في صفوف الجيوش الإسلامية بقوله تعالى :" يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير" .

وحول الحرب النفسية كتب باول لاينيبراغر (Paul Linebrager) يقول : "تشن الحرب النفسية قبل الحرب الساخنة وأثناءها وبعدها . وهي تبدأ قبل إعلان الحرب بوقت طويل وتستمر بعد أن يتوقف العداء العلني " . ويتجنب العدو غالبا أن يكشف عن نفسه في الحرب النفسية ، بل يظل معظم الوقت متخفيا وراء "صوت الوطن" ، أو "صوت الله" أو "صوت الكنيسة" ، أو صوت الصحافة الصديقة ، ومثير الحرب النفسية إنما يحارب الأعداء الذين لا يستطيعون الرد عليه – المستمعين للعدو – لكنه لا يمكنه أن يحارب العدو الوحيد الذي يقف أمامه وجها لوجه . وبالنظر إلى أن مثير الحرب النفسية سريع إلى تلقي الهجوم ، فإنه لا يهمه عامل النجاح ولا عامل الفشل ، فالمهم هو نجاح الاستراتيجية السيكولوجية في بث الذعر لدى الطرف الأخر . وقد وضع باول لاينبراغر سياسة توجيهية لاختيار الأفراد للعمل في نطاق الحرب النفسية . وأوضح أن على كل منهم أن يتصف بالذكاء الحاد والقدرة على ربط الثوابت بالمتغيرات وكشف نقاط الضعف لدى الخصوم والتركيز على هذه النقاط من أجل النفاذ إلى عقل وقلب الخصوم وأضعاف همتهم والإجهاز على قوتهم المعنوية قبل الإجهاز على

قوتهم المادية . فالخصوم يهزموا عادة في "الصدور" قبل أن يهزمهم السلاح . ويشير باول لاينبراغر في هذا السياق إلى عدة أمثلة في التاريخ الحديث والمعاصر استطاعت فيه عدة دول أن تحقق انتصارات سياسية من خلال الإعلام النفسي دون اللجوء إلى السلاح باعتباره الأداة الأخيرة لحسم النزاع مع طرف أخر .(75) ولهذا نرى باول يطالب أولا بأن يكون لدى الفرد المشارك في الحرب الصفات والقدرات التالية :

1. معرفة كافية بطرق وسياسة العمل في الحكومة .
2. معرفة كافية بالإجراءات العسكرية والحربية وبعمليات القيادة .
3. معرفة فنية بوسائل الأعلام وما يتصل بها .
4. الفهم الدقيق لمنطقة ما ، على أساس تجربة ميدانية ,
5. فهم مهني وعلمي لعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية أو أي مجال مماثل آخر .
6. قدرة هائلة على الاستنباط والتفكير المرن .

ويقول لاينبراغر أننا تعلمنا من الحرب العالمية الثانية ثلاثة دروس رئيسية هي :

أولا : إن الحرب النفسية هي دالة السيطرة .

ثانيا : إن الدعاية للشر تنبت الشر .

ثالثا : إن الدول لا تنشئ أفرادا للحرب النفسية في وقت السلم ، فإذا اقتضت الحاجة إليهم مرة أخرى ، فيجب تدريبهم خصيصا ومقدما ، حتى تتحقق الأهداف المرسومة .(76)

ويؤكد لاينبراغر أنه إذا نشبت حرب عالمية ثالثة واستخدمت فيها الأسلحة المدمرة الكبرى ، فإن الحرب النفسية سوف تستخدم في أعمال غريبة , ثم يقول أن الحقيقة المذهلة في الحرب العالمية الثانية هي أنها أظهرت للرجل العادي في كل شعوب العالم أنه سيساق كارها أو راضيا إلى الموت إن لم يمت فورا . على أنه إذا دمرت القنابل المدن والحضارة تدميرا يجعل العسكريين أنفسهم يعرفون أن العالم القديم قد ضاع ، فإن الحرب ستخلق فوضى مسلحة . وحين يضيع معنى الولاء فلن يحارب إنسان ، وفي هذه الحالة تصبح رسالة الحرب النفسية هي إغراء جنود الدول التي دمرت بأن بلادهم ما تزال موجودة وأنهم بالرغم من تعرضهم للموت يجب ألا يموتوا إلا في سبيل هدف .(77) فإذا كان لا بد من تهيئة الحرب النفسية ، فالواجب أن يكون على أساس من الواقع . ويعتقد لاينبراغر أن أكثر الناس أمية سيغير رأيه إذا رأى الأمور تسير على نقيض إيمانه أو رأيه السابق . كذلك يقول لاينبراغر : "إن جوهر السلام هو أن يحدث تغيير الفعل على هذا النحو بعمليات طبيعية وفردية في العالم كله ، وأن يقل سلطان الدعاية إلى أقل حد ممكن ، ولو استطاع الأفراد العاديون أن ينتقلوا من

دولة إلى أخرى ويعودوا إلى أوطانهم يرون ما رأوه في الخارج ويفضون بما يشاءون من حقائق أو أكاذيب عن أنفسهم للأجانب ، لكان من الصعب على أي جهاز للدعاية أن يمضي في حرب الارهاب ... وحرب التخويف عن طريق القول "بأنهم سيضربوننا أولا وقبل كل شيء " ، هي النوع الوحيد العملي من الناحية السياسية في عصرنا هذا " ...(78)

ففي الحرب العالمية الثانية تجاوز الصينيون كل الحدود في الدعاية للحرب . ففي حالات كثيرة تحدثوا فعلا إلى اليابانيين حتى يخرجوهم من الحرب ، وتضمنت أساليبهم معاملة الأسرى اليابانيين معاملة حسنة جدا ، وغرسوا فيهم أفكارا عن حرية اليابان ، وكان الصينيون يأخذون هؤلاء الأسرى اليابانيين إلى خطوط الجبهة ويطلبون إليهم التحدث إلى الحراس اليابانيين في مواقعهم الحصينة ، وكان هذا الحديث يشكل نقطة قوية إلى جانب الصينيين . وبعد أن عرف الصينيون أسماء عاملي التليفون في الميدان الياباني ، كان الصينيون يدخلون في الخط لمناقشتهم في السياسة والحرب والسلام .(79)

وفي أثناء المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية حين كان يبدو أن النازيين لا يقهرون ، كانت نفس عبارة " الحرب النفسية " كافية لإثارة الخوف . ويمكن الوقوف على وقع هذه الفترة ، من كتاب "الحرب النفسية الألمانية " الذي نشر في عام 1941 وأعيد نشره عام 1942 للأهمية .(80) فقد استطاع الكتاب ان يبرهن على ضعف الحملات الأمريكية المضادة لألمانيا .

هناك عدة مجالات لا تخص الحرب النفسية بصورة مباشرة ، لكنها مع ذلك ترتبط بها ارتباطا وثيقا . فكتاب "نورمان مبير" (Norman Meier) عن النفسية العسكرية" له قيمته الكبيرة في تحديد المدخل العادي إلى نظرة الجندي . ثم إن كتاب جورج فيلدنج أيليوت (George Fielding Eliot) بعنوان "السور الذي نرقبه" ، به فصل رائع عن "السياسة العسكرية والرأي العام" وسخط الجندي المحترف على الرأي العام الذي يبدو أحيانا وكأنه يقطف الزهور التي قد تكون موجودة في حقول كراهية الحرب ، في ذلك الوقت بالذات . والانعزالية هي وعي الكثيرين بأنهم لا يستطيعون ان يفهموا ولا أن يؤثروا بأي قدر في النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه(81) فالرجل العادي يشعر بأهميته في عالم تسيطر فيه ، على الأحداث ، المهارات التخصصية التي تغير شكل حياته في أي لحظة . وهذا الشعور بالأهمية يضفي على الوقائع السياسية شيئا من متانة وصلابة الأحداث الطبيعية كالجو أو الزوابع التي تأتي وتذهب . وينشأ عن هذا الشعور موقفان ، أحدهما أن الإنسان لا يتساءل عن أسباب الأحداث التي يراها في هذا الوضع ، والثاني أن الإنسان لا يتساءل عن ناحيتها الخلقية" .(82)

ففي الدول الديموقراطية ، يفترض أن القائد يمعن النظر في الموقف القائم ويتأمل في المستقبل . على أنه في الوقت الذي يعتمد فيه مستمع الدعاية على رجل الدعاية لاداء هذه الوظائف ، فأن الأول يظل بطبيعة الحال يحتفظ بموقف المنتقد الواضح من الثاني ، وعلى ذلك وقياسا على ما تقدم ، فإن الدعاية الديموقراطية مجهزة بالفعل تجهيزا أفضل للتعامل مع الانعزالية والتشكك . أما في الأنظمة الديكتاتورية ، فالثغرة بين الجمهور والأخلاق الشخصية تخلق مشكلة أشد خطورة منها في الدول الديموقراطية .

إن دور رجل الدعاية في رأي كريس أرنست (Kris Ernst) وناثان لايتس (Nathan Leites) دور مزدوج ، إذ يجب عليه أولا أن ينشئ الموقف بصورة يمكن تأملها وفهمها ، ويجب عليه ثانيا أن يظهر هو نفسه بمظهر مثالي ، وبهذه المناسبة نذكر أن جهود ونستون تشرتشل (W. Churchill) أثناء ربيع سنة 1940 اعتبرت نموذجا محددا وصلت فيه الدعاية الديموقراطية إلى أعظم نجاح لها .(83)

ويبدو في الوقت الحاضر إن الحرب النفسية قد أزالت سطح الدوافع الإنسانية لما قد يكون أسبابا مرغوبا فيها ، فإذا كان لا بد من الجمع بين ما هو معقول وبين ما هو غير معقول لتجنب الدمار ، فإن الدعاية ستبلغ في يوم ما مركزا لم يحققه التعليم الذي يكرس كله لما هو معقول ، ويحتمل أن يتغير اسم الحرب النفسية إلى تسميتها "إعلان السلام النفسي" .

مثال تطبيقي :

عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور ، أصدر أيلمر ديفيز (Elmer Davis) في 20 يوليو عام 1942 أي بعد وقت قصير من إنشاء "مكتب الاستعلامات الخاص بالحرب" بيانا جاء فيه ما يلي :

"إن هذه الحرب هي حرب شعب ، ولكي نكسبها يجب أن نعرف أقصى ما يمكن معرفته عنها ، وسيبذل هذا المكتب جهده في أن ، يقول الصدق ولا شيء غير الصدق سواء في داخل البلاد أو خارجها . "أما المعلومات العسكرية التي قد تساعد العدو ، فيجب الامتناع عن نشرها ، ومع ذلك سنحاول في حدود هذا القيد أن نعطي للشعب صورة كاملة واضحة .

"إن مكتب استعلامات الحرب لا يريد أن يوصد ، ولن يوصد سياسة الباب المفتوح التي سادت دائما علاقة الحكومة بالصحافة والإذاعة وغيرهما من وسائل الإعلام . على أن الأمل يراودنا في أننا سنستطيع أن نضع حدا للبيانات المتضاربة التي تشوش عقل الجمهور .

واعتقادي أن ذلك ممكن إذا أعطينا الحقيقة الكاملة بأسرع ما يمكن للجمهور ، وبمحاولة وضع الإجراءات التي تكفل لكل الهيئات المختلفة أن تصل إلى اتفاق قبل أن تنشر أية بيانات . فالمهم هو القدرة على تنظيم العمل الإعلامي السليم" .

..."أنكم تفهمون الحالة ، لكن عليكم أن تتأكدوا من إذاعتها بالصورة المفهومة" .

وهكذا أنشئ مكتب استعلامات الحرب ، وتحددت الطريقة التي يعمل بها . وفيما يلي صورة موجزة للهيكل التنظيمي لهذا المكتب ، نوردها كمجرد مثال تطبيقي للطريقة التي تعمل بها الجبهة الداخلية في أثناء الحرب .

يتكون فرع العمليات المحلية لمكتب استعلامات الحرب من مكتب المدير (ويتضمن الوكلاء ومدير برامج الحرب ، ووحدة لجنة الاتصال بين جهات النشر ، ووحدة الترخيص بالنشر ، وستة مكاتب . ويتلخص عمل المكاتب فيما يلي :

1. مكتب الكتب والمجلات ، وهو المكتب المركزي للترخيص بالنشر ، وجهة الاتصال بين الحكومة وبين الكتب والمجلات ، وبه مرشد حربي للمجلات يخطر محرري المجلات والكتاب والأدباء بالموضوعات الهامة للحكومة ، ويزودهم بمعلومات تتمشى مع برامج الحكومة . ولا يقوم هذا المكتب بكتابة مقالات كاملة ، لكنه يقوم بأي شيء دون ذلك ، ويلقى ناشرو الكتب والمؤلفون ووكلائهم عناية تامة من المكتب في هذا الصدد .
2. مكتب الخرائط ، ويصدر كافة اللوحات والمواد البيانية التي تصدرها الحكومة عن شتى أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والصناعي .
3. مكتب السينما ، وهو المنفذ الرسمي بين الحكومة وصناعة السينما بالنسبة لأفلام الأعلام سواء كانت مما يعرض في دور السينما أو غير ذلك . ولا ينتج المكتب أفلاما بنفسه ،، فإذا رأى أن يقفل ذلك طلب من لجنة النشاط الحربي الخاصة بصناعة السينما أن ترتب أمر إنتاج أشرطة أو إذن بنشر أو توزيع أو عرض الأفلام في أكثر من (16000 دار للعرض) في طول البلاد وعرضها .
4. مكتب الأخبار ، ويباشر كل مراحل أخبار الحرب ، فالأخبار المصرح بنشرها تكتب وتوزع على اتحادات الصحف أو شبكات الراديو وغيرها من وسائل الإعلام ، وكذلك للوسائل المتخصصة التي تختص بقطاعات معينة من الشعب كالريفيين والزنوج والعمال والتجار والأجانب .
5. مكتب الإذاعة ، ويتولى المراجعة والترخيص واعتماد كل برامج الإذاعة المقترحة التي تشرف عليها الحكومة الفيدرالية .

6. مكتب الخدمات الخاصة وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : قسم البحوث ويضم فريق جمع الحقائق لمكتب استعلامات الحرب ، وقسم التحريات الصحفية ويقوم بجمع قصاصات من الصحف لمكتب استعلامات الحرب وللمصالح وللهيئات الفيدرالية ولأعضاء الكونغرس ، وقسم استعلامات الجمهور ويتولى خدمات الإعلام المركزية المتاحة للحكومة وللجمهور ، ويقوم بتوجيه الاستعلامات إلى الفروع الحكومية المختصة بها .

هذا ويتولى مكتب تسهيلات الاتصال الإشراف على شبكة اتصالات عالمية لنقل "صوت أمريكا" بالراديو ، والمواد المعدة بالبرق وباللاسلكي إلى كل هدف إذاعي هام في العالم ، ويتولى المكتب أيضا تشغيل شبكة عالمية لنقل واستقبال الصور بالراديو .(84) أما مكتب نيويورك ، فهو مسئول عن عمليات ما وراء البحار ، التي تتصل بإعداد وتوزيع المواد على كل وسائل الإعلام إلا الإذاعة الموجهة للشرق الأقصى ، وله أربعة مكاتب رئيسية هي :

1. مكتب برامج الإذاعة ، وهو مسئول عن أعداد وإنتاج برامج الموجة القصيرة المذاعة على منطقة الأطلنطي ، وترجمة كل المطبوعات الأجنبية ، بما في ذلك ترجمة الأفلام السينمائية والمقالات والتحقيقات الصحفية لتزويد محطات الإذاعة المتوسطة الموجهة في الدول الأجنبية ، بالبرامج والتسجيلات . وكانت هناك 1500 إذاعة أسبوعيا بحوالي (20) لغة مختلفة .
2. مكتب المطبوعات لما وراء البحار : وهو يعد وينتج مواد مطبوعة من كل الأنواع لنشرها في البلاد المتحالفة والمحايدة .
3. مكتب السينما لما وراء البحار ، وهو يتولى توزيع كل الافلام في الخارج إلى جانب إنتاج أشرطة أخبار وافلام تسجيلية ، بوسائل إنتاجية خاصة وبأتفاقيات تعاقدية مع شركات صناعة السينما . وكانت الافلام تعد بحوالي 25 لغة لمخاطبة اكبر عدد من الناس في العالم .
4. مكتب الأخبار والافلام ، وهو يزود كل المواقع التي وراء البحار بالأخبار والصور . واما مكتب سان فرنسيسكو فهو المركز الرئيسي لعمليات الإذاعة على المحيط الهادي . وكانت كل أنواع الإذاعات على الموجتين القصيرة والمتوسطة توجه إلى الصين واليابان والفلبين وغير ذلك من المناطق .

وكان العمل يسير في تعاون وثيق بين مكتب استعلامات الحرب وبين مكتب الرقيب الذي كان يرأسه بيرون برايس (Byron Price) .

ويثور هنا التساؤل التالي : إلى أي مدى استفاد الرأي العام من وسائل الإعلام ؟؟

نذكر هنا ما قاله جون ديوي (John Dewey) ، فقد يكون قوله هذا إجابة على السؤال : "إن عادات تكوين الرأي هي أعنف العادات وأصلبها عودا ، فهي تصبح طبيعة ثانية ، فإذا افترضنا أننا قذفنا بها من النافذة فإنها تزحف إلينا ثانية متلصصة كما تزحف

الطبيعة الأولى ، وإذا عدلناها فأن التغيير يكشف عن نفسه أولا بصورة سالبة في تفكك معتقداتنا ، لتحل محلها آراء عائمة ، طائرة ، مخطوفة عرضا من هنا وهناك . صحيح أنه حدثت زيادة ضخمة في مقدار المعرفة التي اكتسبها الإنسان ، لكن هذه الزيادة قد لا تعدل الزيادة التي حدثت في مقدار الأخطاء وأنصاف الحقائق التي تداولت بين الناس ... وفي المسائل الاجتماعية والإنسانية بصفة خاصة ، كان نمو الشعور بالنقد وأساليب الحكم غير المتميز أبطأ من نمو الإعلام غير المسئول ، ومن نمو الدوافع لتشويه الحقائق قصدا .(85)

ويقول ديوي أيضا أن من جوانب الفشل الرئيسية للرأي العام أنه ليس في عمل مستمر ، والرأي العام حتى إذا حدث وكان صحيحا هو رأي متقطع ما لم يكن ثمرة طرق بحث تقدر وتعمل باستمرار . فهو لا يظهر الا في الأزمات . وهكذا فإن صوابه لا يعني الا بظرف طارئ .وعدم إستمراره يجعله خطأ من ناحية سير الأحداث . فهو كطبيب يستطيع أن يعالج فورا أعراض مرض طارئ ، لكنه لا يستطيع أن يوائم بين علاجه وبين الظروف التي أدت إلى أعراض المرض ، فهو يعالج الأعراض - أي يجعل الأعراض المزعجة تختفي لكنه لا يمنع أسباب المرض .(86)

والرأي العام الذي لا يمكن تعبئته إلا في المواقف المتأزمة ليس إلا قضيبا هشا من الغاب لا يصلح لمحاولة بناء أية سياسة فوقه ، ومع ذلك فإنه بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، استنجد بالرأي العام بصورة لم يسبق لها مثيل . ومما يميز هذه الفترة تمييزا خاصا ، الاحتكام إلى الرأي العام في مسائل يفتقر معظم الناس إلى القدرة على تكوين أحكام فيها .

ومهما يكن من افتقار الرأي العام إلى القدرة على العمل ، فقد احتكم إليه باعتباره الفيصل الأخير في حكم العالم والسياسة الذرية وتنظيم القوات المسلحة ، والإنتاج الزراعي وقيوده ، والعمالة وآلاف أخرى من المسائل ، هذا مع أن الرأي العام الذي احتكم إليه لم يكن يتوافر فيه الجهاز القادر الفعال .

5) الحرب والتغيير في السياسة الدولية :

يعتبر الباحث روبرت جلبن (Robert Gilpin) من أبرز من كتبوا حول العلاقة بين الحرب والتغيرات في السياسة العالمية وانعكاساتها على الترتيبات الاجتماعية السائدة في المجتمع الدولي عموما .(87) فالحروب القديمة والحديثة تثير عددا من الأسئلة حول التأثيرات المباشرة التي تمارسها الحرب على التغير في السياسة الدولية ، كيف وفي ظل أي الظروف يحدث التغيير في العلاقات بين الدول ؟ وما هي أدوار التطورات السياسية والاقتصادية والتقنية في إحداث التغيير في الأنظمة الدولية ؟ أين يكمن خطر النزاع المسلح الشديد خلال فترات

الغليان الاقتصادي والسياسي ؟ وبكلمة أخرى ، إلى أي مدى تأثر دور الحرب في عملية التغير السياسي الدولي بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية ، مثل تزايد التعاون الاقتصادي المتبادل ومجيء الأسلحة النووية ؟ هل هناك سبب يدعو إلى التفاؤل بأن التغير السياسي ربما يكون أكثر اعتدالا في المستقبل عما كان عليه في الماضي ؟[88] هذه الأسئلة تناولها أيضا فلبرت مور في بحثه حول التغير في السياسة الدولية والذي صدر عام 1968 في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية .[89] وتلاحقت الدراسات في هذا السياق دون أن تتوصل إلى إجماع حول تفسير هذه الظاهرة . وبشكل عام فقد قارنت هذه الدراسات بين النظام الدولي والنظام الاجتماعي أو السياسي . إذ يقيم الأفراد العلاقات والبني الاجتماعية بهدف تعزيز مجموعة معينة من المصالح السياسية والاقتصادية وغيرها . ولأن مصالح بعض الأفراد ربما تتعارض مع مصالح أفراد آخرين .، فإن المصالح المحبذة أكثر من قبل هذه الترتيبات الاجتماعية التي تميل إلى التعبير عن القوى النسبية للأفراد المعنيين . أي ، رغم ان الانظمة الاجتماعية تفرض قيودا على سلوك كل الافراد ، فأن أنماط السلوك التي تنال ثواب وعقاب النظام ستتوافق في البداية على الأقل ، مع مصالح الأعضاء الأكثر قوة في النظام الاجتماعي . وعلى أي حال ، فعلى مر الزمن ، تتغير مصالح الأفراد وميزان القوة بينهم بفعل التطورات الاقتصادية والتقنية وغيرها . وكنتيجة لذلك ، سيسعى أولئك الأفراد الذين ينتفعون أكثر من غيرهم من التغير في النظام الاجتماعي والذين يحصلون على القوة اللازمة لأحداث مثل هذا التغير ، إلى تغير النظام بالطرق التي تخدم مصالحهم . وسيعكس النظام المتغير الناجم عن ذلك التوزيع الجديد لقوة ومصالح الأعضاء المهيمنين الجدد . وهكذا يكمن الشرط الأساسي للتغير السياسي في حالة الانفصال بين النظام الاجتماعي القائم واعادة توزيع القوة لصالح أولئك الأفراد الذين سينتفعون أكثر من غيرهم من هذا التغير في النظام .[90] ويستند هذا المفهوم للتغير السياسي إلى الفكرة القائلة بأنه ربما يتم تحديد هدف أي نظام اجتماعي ، بما في ذلك النظام الدولي ، وفقا للمنافع التي يحصل عليها الأعضاء المختلفون جراء عمل هذا النظام . وكما هي الحال مع المجتمع المحلي، فإن طبيعة النظام الدولي هي التي تحدد مصالح الأطراف التي يخدمها عمل النظام . وتنطوي التغيرات في النظام على تغيرات في توزيع المنافع التي يحصل عليها الأعضاء ، والتكاليف التي يفرضها عليهم المجتمع وهكذا فدراسة التغير السياسي الدولي يجب أن تركز على النظام الدولي وبشكل خاص على جهود السياسيين لتغير النظام الدولي بهدف تعزيز مصالحهم الخاصة . وسواء كانت هذه المصالح أمنية أم اقتصادية أم أيديولوجية ، فإن تحقيق أهداف الدولة يعتمد على طبيعة النظام الدولي (أي التحكم بالنظام وقواعد النظام والاعتراف بالحقوق الخ) . وكما هي الحال في أي نظام اجتماعي أو نظام سياسي ، فإن عملية التغير السياسي الدولي تعكس في النهاية جهود الأفراد أو

المجموعات لتغيير المؤسسات والأنظمة بهدف خدمة مصالحهم . وبسبب تغير هذه المصالح وقوى المجموعات (أو الدول) فإنه سيتم في الوقت الملائم تغير النظام السياسي بالطرق التي تعكس هذه التغيرات في المصالح والقوة . هذا ويستند مفهوم التغير السياسي الدولي حسب طروحات روبرت جيلبن إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول وهي :

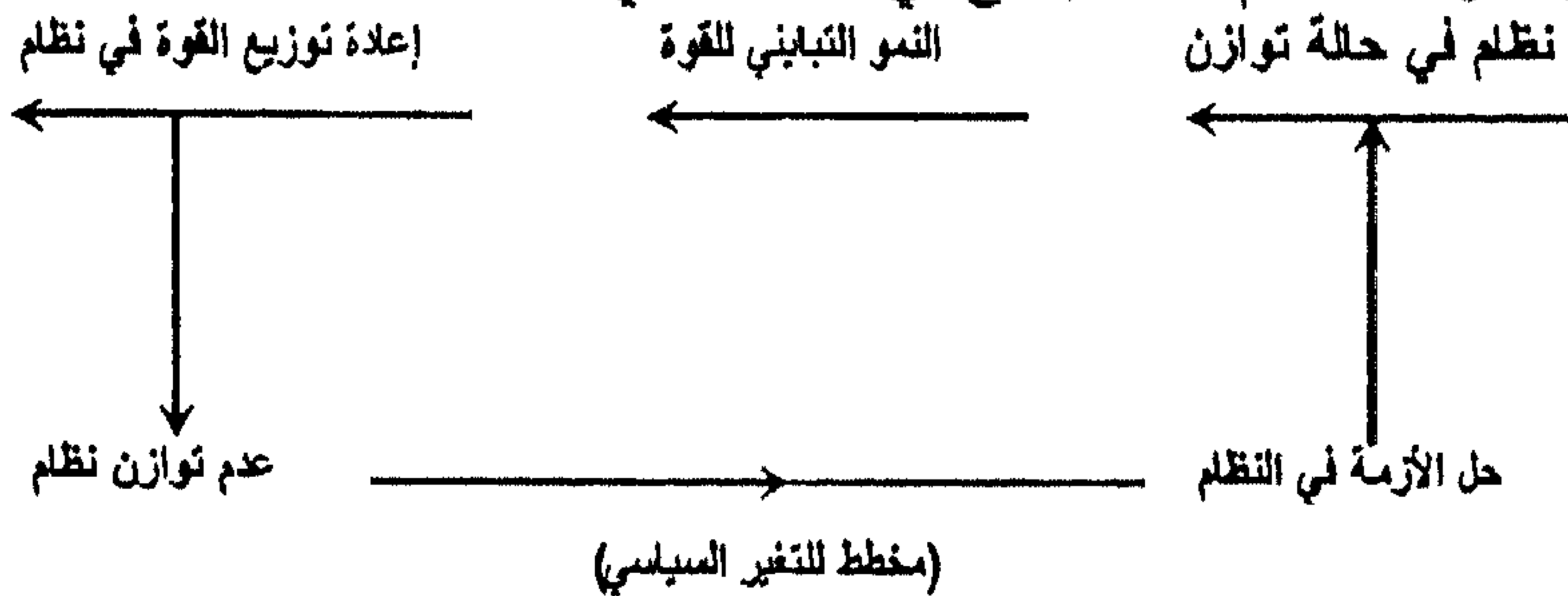
1. يكون النظام الدولي مستقرا (أي في حالة توازن) إذا لم تكن هناك دولة تعتقد بجدوى محاولة تغيير النظام .
2. تحاول إحدى الدول تغيير النظام الدولي عندما تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير تلك التكاليف المتوقعة لذلك التغير ،(أي توقع وجود مكسب صافي) .
3. تسعى إحدى الدول لتغيير النظام من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي إلى أن تصبح التكاليف الحدية لأي تغير إضافي مساوية للمنافع الحدية أو أكبر منها .
4. حالما يتحقق التوازن بين تكاليف ومنافع التغير الإضافي ، تتجه التكاليف الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكثر من زيادة القدرة الاقتصادية لدعم الوضع القائم .
5. إذا لم يتم حل عدم التوازن في النظام الدولي ، سيتم عندها تغير النظام وستقوم حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوة .[91]

هذه الافتراضات السابقة تنطلق من عقلية برجماطية (حسابات المنفعة فقط) وهي تستند إلى حد كبير لفلسفة هوبس في أن المصالح هي التي تحرك الإنسان والمجتمع والدول . وعليه فقضايا التغير السياسي الدولي متعلقة بسلوكيات المصالح ليس الا ، والتاريخ هو انعكاس لحروب المصالح . فالنظام الدولي في جوهره نظام يسعى إلى الاستقرار ، لكنه يحمل في أحشاءه ظواهر ديناميكية ثابتة أو متحركة (Homeostatic or dynamic) والنظام الدولي ، مثله مثل أي نظام أخر ، لا يكون في حالة استقرار تام . إذ تحدث التغيرات على مستوى التفاعلات بين الدول بشكل مستمر . وعلى العموم ، فالنزاعات ، والتحالفات والتفاعلات الدبلوماسية بين الحاكمين في النظام تميل إلى الإبقاء على الخصائص المميزة للنظام . وقد ثبت بالدليل القاطع أن النظام الدولي يتغير بين حقبة وأخرى . فالنظام أو التوازن الشرعي الذي أفضى إليه مؤتمر فينا عام 1814 تفادى آثار النزاعات والمناورات الدبلوماسية المحدودة إلى أن أنهار في النهاية بفعل التغيرات الاقتصادية والتقنية والسياسية الكبيرة التي وقعت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لترسي في النهاية نظام عصبة الأمم الذي انهار بدوره على حائط الأحقاد المترتبة على شروط السلام التي فرضت على الدول المهزومة وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعزز نظام عالمي ثنائي القطبية شهد توترات وصراعات وحروب عديدة . وقد انتهى التنافس الدولي من خلاله إلى انهيار أحد

الأقطاب (وهو النظام الشيوعي) ليفسح المجال أمام نظام دولي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن هذا النظام الذي تجذر في نهاية التسعينات من القرن العشرين معرض للانهيار مع احتمالات ظهور قوى اقتصادية عسكرية جديدة في آسيا (الصين) وأوروبا (ألمانيا) وسوف يشهد القرن الحادي والعشرين صورا متعددة لهذا الصراع .

كتب روبرت جيلبن يقول :" تحدث في كل نظام دولي تغيرات سياسية واقتصادية وتقنية مستمرة تعود بالمكاسب على أحد الأفراد وتلحق بالآخر خسائر ، وفي أغلب الحالات تكون هذه المكاسب والخسائر طفيفة ، في حين تكون التسويات الكبيرة الحجم ضرورية وحدها لتؤخذ بنظر الاعتبار . وتؤدي مثل هذه التغيرات ضمن النظام الدولي إلى حالة من التوازن شبه الساكن ، في حين يتحدد الاستقرار النسبي للنظام إلى حد بعيد من خلال ، قدرته على تلبية مطالب الأعضاء المتأثرة بالظروف السياسية والبيئية المتغيرة . ولذلك تحدث في كل نظام عملية عدم توازن وتسوية بشكل متواصل ، بينما يستمر النظام في حالة التوازن عند غياب المنافع الكبيرة الصافية التي يمكن الحصول عليها من التغير" (92) وإذا بقيت المصالح والقوى النسبية للدول الرئيسة في نظام دولي مستقرة عبر الزمن ، أو إذا تغيرت علاقات القوة بالطريقة التي تبقى على نفس التوزيع النسبي للقوة ، سيستمر النظام في حالة التوازن وبشكل غير محدد . وعلى أي حال فالتطورات المحلية والدولية تقوض استقرار الوضع القائم ، فمثلا ، ربما تستلزم التغيرات في التحالفات المحلية إعادة تحديد مفهوم "المصلحة القومية" . ومهما يكن الحال فاكثر العوامل زعزعة للاستقرار ، هو اتجاه قوى الدول الأعضاء في النظام الدولي إلى التغير بمعدلات مختلفة نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية والتقنية وعندها يؤدي النمو التبايني في قوة الدول المتعددة في النظام إلى حدوث إعادة توزيع جوهري للقوة في النظام ومفهوم القوة هو أحد أكثر المفاهيم إثارة للمتاعب في ميدان العلاقات بين المجتمعات والدول . فالقوة تشير إلى القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية للدول ، إضافة إلى معنويات الشعب ونوعية القيادة صاحبة القرار وقدرتها على المناورة واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب للأمر المناسب . وفي هذا السياق يقول روبرت جيلبن :"... ونتيجة للمصالح المتغيرة للدول ، وعلى نحو خاص ، بسبب النمو المتباين للقوة بين الدول ، يتغير النظام الدولي من حالة التوازن إلى حالة عدم التوازن التي تنسجم فيها التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية عن زيادة ملحوظة في المنافع الممكنة أو نقصان في التكاليف الممكنة لواحدة أو أكثر من الدول الساعية لتغير النظام الدولي . وبذلك يصبح انخفاض التكاليف أو زيادة المنافع باعثا لدولة أو أكثر لتغير النظر الدولي . وهنا تنشأ حالة انفصال بين النظام الدولي القائم والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من عملية التغير في النظام الدولي . وتكون عناصر عدم التوازن في النظام ذات حدين : أولا ، تؤدي

التغيرات العسكرية والتقنية وغيرها إلى زيادة منافع الاستيلاء على الأرض أو منافع تغير النظام الدولي بطرق أخرى .ثانيا ، يغير النمو التبايني للقوة بين الدول في النظام تكاليف عملية تغيير النظام ، وتنشأ عن مثل هذا التغير في منافع وتكاليف عملية تغير النظام حالة انفصام بين مكونات النظام ، كما يتضح في الشكل التالي :



(مخطط للتغير السياسي)

فمن ناحية يبقى التسلسل الهرمي للسمعة ، وتقسيم الأرض ، والتقسيم الدولي للعمل وقواعد النظام بدون تغير جوهري ، وكل هذا يستمر في أن يعكس مصالح القوى المهيمنة القائمة والتوزيع النسبي للقوة الذي كان سائدا وقت حدوث التغيير الأخير داخل النظام . ومن جهة أخرى ، يجتاز التوزيع الدولي للقوة تحولا جذريا يضعف أسس النظام القائم . إن هذا الانفصال بين المكونات العديدة للنظام ومضامينه بالنسبة للمنافع والخسائر النسبية بين الدول المتعددة في النظام هو الذي يسبب التغير السياسي الدولي ، ومثل هذا الانفصال يقود إلى أزمة في النظام الدولي ، يمكن حلها من خلال التسوية السلمية لعدم التوازن داخل النظام . غير أن الأداة الرئيسية للحل عبر التاريخ هي الحرب أو حرب الهيمنة ، أي الحرب التي تؤدي إلى هيمنة وسيطرة دولة أو دول على النظام العالمي . في حين تؤدي التسوية السلمية التي تلي تلك الحرب إلى إعادة ترتيب الأسس السياسية والإقليمية وغيرها للنظام . وهكذا تكتمل دائرة التغير حيث تخلق حرب الهيمنة والتسوية السلمية التي تليها وضعا قائما جديدا وتوازنا يعكسان إعادة توزيع القوة في النظام والمكونات الأخرى للنظام" . (93)

تتحدد أهداف الدول وسياساتها الخارجية وفقا لمصالحها أو مصالح حكامها ، بهذا يتحدد القرار بين الحرب والسلام . وهناك من يقبل بفترة "اللاحرب واللاسلم" طالما أن الاستعداد لهذا الحل أو ذاك لم يكتمل . ولقد سعت الدول والطبقات الحاكمة عبر التاريخ إلى تحقيق سلسلة واسعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعقائدية . ولقد شهدت الدول سلوكيات مختلفة لتحقيق الأهداف من حيث أهميتها ووسائلها . وفي مختلف العصور تفاوت الخلط بين الأهداف بمقدار حجم المجموعات المتنوعة من الأهداف .

فعلى سبيل المثال ، ربما تفاوتت نسبة الأهداف الأمنية إلى الأهداف الاقتصاديه اعتمادا على العوامل الداخلية والخارجية . فالأهداف المهمة في أحد العصور ربما تصبح غير مهمة نسبيا في عصر أخر . فهكذا كان للأهداف الاقتصادية والجيوبوليتكية الأولوية في شن الحروب في بدايات القرن العشرين ، أما الآن فيسيطر على سلوكيات الدول الهاجس الأمني أولا ثم الهاجس الاقتصادي ثانيا . بل إن البعض يربط بين الهاجسين . ولتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي تسعى الدول إلى أسلحة الدفاع وتحسين أوضاعها الاقتصادية ، كما تسعى الدول لعقد تحالفات تعزز من تثبيت أركان الأمن والاقتصاد باعتبارها جوهر السياسة أيا كان توجهها أو موقعها أو هدفها . وكل دولة مهما كان حجمها تسعى إلى امتلاك أسلحة الهيبة مثل السلاح والمال باعتبارهما عصب العلاقات بين المجتمعات والدول . فالهيبة ، وليس القوة وحدها ، هي العملة اليومية في العلاقات الدولية ، بنفس القدر الذي تكون فيها السلطة العامل المركزي في تنظيم المجتمع المحلي . وكما يقول كوينسي ، فإن الهيبة مهمة إلى حد كبير لأنه إذا تم الاعتراف بقوتك ، فبإمكانك ، عموما ، تحقيق أهدافك بدون استعمالها" . ولهذا السبب يوجد استعمال قليل نسبيا للقوة العلنية ، أو التهديدات الصريحة ، في إدارة الدبلوماسية أو حل النزاعات ، إذ تتحدد المساومة بين الدول ونتائج المفاوضات بشكل رئيسي بالهيبة النسبية للأطراف المعنية . ولكن يوجد وراء مثل هذه المفاوضات اعتراف ضمني متبادل بأن الطريق المسدود على مائدة المساومة يمكن أن يقود إلى قرار في ميدان القتال . ذلك أن أضعاف الهيبة والغموض المتزايد في فهمها هما في الغالب البداية لفترات النزاع . ويوضح رالف هونزي الدور المركزي للهيبة في تنظيم وتوجيه النظام الدولي إذ يقول : "إذا كانت الحرب مرحلة فاصلة بين فترتي سلام ، فالحقيقة هي أن السلام مرحلة فاصلة بين حربين . وهذه ليست حكمة شفهية ، بل ذات أهمية بالغة بالمعنى الحقيقي . فالحرب تعني فرض إرادة الأقوى على الأضعف بالقوة . ولكن إذا كانت قوتهما النسبية معروفة سلفا ، عندها يصبح اختيار القوة غير ضروري ، إذ يستسلم الأضعف للأقوى بدون الحاجة إلى الدخول في صراع لفرض التوصل إلى نتيجة معروفة منذ البداية . وما نسميه بالهيبة هي الشهرة التي تحصل عليها الدولة لقوتها . إذ تتكون لأي بلد هيبة نتيجة لامتلاك القوة العسكرية والاقتصادية . وهذه أمور بعضها واقعي وبعضها قائم على التصور .

ولو كانت النزاعات من أجل الهيبة قابلة للتحقيق والقياس بشكل مضبوط ، لكانت قد حلت محل النزاعات على القوة ، ولكن من غير الممكن ضبط قياس ثروة بلد أو درجة تحركه حتى ولو كانت القوة العسكرية التي يمكن الاحتفاظ بها معروفة بشكل دقيق ، فإن هناك أمورا لا يمكن قياسها بدقة ، مثل الصفات العسكرية للرجال ، وبراعة القادة وكفاءة الإدارة ... والحظ المجرد . والنتيجة هي وجود هامش عريض للخطأ . فالهيبة ليست كلية

مسألة إجراء حساب ، ولكن هي جزئيا مسألة استدلال غير مباشر ، فالبلد الذي يستسلم في نزاع دبلوماسي ، من المحتمل أن يفقد هيبته ، لأن مسألة الاستسلام ينظر إليها من بقية العالم على أنها دليل ضعف يظهره ذلك البلد .وإن العناصر المرئية للقوة لا توضح القصة برمتها ، ولا يستطيع أحد تقدير العناصر غير المرئية للقوة بشكل أفضل من السلطات التي تحكم البلد ذاته . فإذا أظهرت الرغبة في منحها الثقة ، يستدل الشعب بأن هناك مصدرا غير ظاهر للضعف . فإذا تدنت هيبة البلد هكذا ، فإنه سوف يضعف في أي نزاع دبلوماسي في المستقبل . وإذا كان النزاع الدبلوماسي حول موضوع جوهري ، فمن المحتمل أن يعني الفشل تضاؤل القوة المادية . (94) لذلك فانحطاط الهيبة هو جرح يثير الفزع . ولكن الهيبة تعني في المطاف الأخير الشهرة الناجمة عن القوة في الحرب . إذ أن الشكوك حول قضية جوهرية حاسمة ، تنتهي فقط عن طريق الحرب ذاتها ، فالبلد سيحارب عندما يعتقد بأن هيبته في مجال الدبلوماسية غير متكافئة مع قوته الفعلية . وعلى الرغم من أن الهيبة هي إلى حد كبير نتيجة للقدرات الاقتصادية والعسكرية ، فإنها تتحقق بصورة رئيسية من خلال الاستعمال الموفق للقوة ، وبالأخص من خلال النصر في الحرب . فأكثر أعضاء النظام الدولي هيبة هي تلك الدول التي استعملت منذ عهد قريب القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية بنجاح وبذلك فرضت إرادتها على الآخرين . وهذا ما نلاحظه في ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لسطوتها العسكرية والاقتصادية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وإلحاق الهزيمة بالعراق في عام 1990 - 1991 . وهناك من يشير إلى استبدال النجاح السياسي والعسكري بالنجاح الاقتصادي كأساس للهيبة الدولية . ويستشهد على ذلك باليابان وألمانيا الغربية كأمثلة بارزة للقوى المهزومة التي استعادت مكانتها الدولية عن طريق بناء اقتصاد قوى ، إذ تمارس هاتان الدولتان نفوذا قويا في مجالات التجارية الدولية والاستثمار الخارجي وقضايا النقد الدولي .

لا شك أنه عندما تزداد قوة دولة ما ، فإنها تسعى لتوسيع سيطرتها الإقليمية ونفوذها السياسي وهيمنتها على الاقتصاد الدولي . ولهذه التطورات تأثير متبادل أيضا في قوة الدولة ، لأنها ستحصل على المزيد من الموارد وستستفيد من اقتصاديات الأسعار (economies of scale) بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي للدولة يزيد حجم الفائض الاقتصادي المطلوب لممارسة الهيمنة على النظام ، إذ أن نهوض وتدهور الدول والإمبراطوريات المهيمنة سببها توافر الفائض الاقتصادي أو انعدامه . ولو كانت هذه العلاقة بين نمو قوة دولة ما وسيطرتها على النظام الدولي بخط مستقيم ، لكانت النتيجة أن تؤسس إحدى الدول "إمبراطورية عالمية" إلى ما لا نهاية . إلا أن هذا لم يحدث في تاريخ البشرية ، فقد صعدت الدول وانهارت ، لأن هناك قوى أخرى تعمل سرا وعلانية لأجل مصارعة هذه الدولة الكبرى وإزاحتها عن موقع القمة .

لقد تحطمت دورة الإمبراطوريات في العالمين القديم والحديث ، وتناول الباحثون في العديد من الدراسات أسباب انهيار الإمبراطوريات القديمة ، كما تناولت الدراسات المعاصرة أسباب انهيار الإمبراطوريات الحديثة . فقد ظهرت في العصر الحديث الدولة القومية وظهرت التكنولوجيا والاقتصاديات المشتركة (تحالفات إقليمية ذات طابع اقتصادي) باعتبارها سمات أساسية للتغير السياسي على المستوى الدولي . ومن الطبيعي أن تسهر الدول المتقدمة على تنامي قوتها العسكرية في محاولة منها لردع كل من تسول له نفسه "العمل على إنهاء حالة الاستقرار والسلام في العالم" . ولهذا نجد أمريكا وأوروبا وروسيا تتدخل في الصراعات الإقليمية لمنع استفحال الحرب ، مما يترتب عليه مزيدا من التكاليف المادية لضمان نجاح هذا التدخل .(95)

إن أي دراسة للتاريخ توضح لنا أن طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير بشكل جوهري عبر آلاف السنين . وباعتقادي فإن الماضي ليس مجرد أعمال عفى عليها الزمن ، كما أن الحاضر لا يحتكر الحقيقة ، ومعنى ذلك أن على كل شعب ينشد البقاء أن يستعد للحرب من أجل ضمان السلام لفترة أطول . وقد كتب عالم الاجتماع المشهور أليكس أنكلس (Alex Inkeles) يقول : "... وغالبا ما عبر الرجل العادي والمفكر المحترف على حد سواء في النصف الثاني من القرن العشرين عن الإحساس بأن علاقتنا كلنا .. كل البشرية بعضنا بالبعض الأخر بعالمنا تمر بسلسلة من التغيرات العميقة . فنبدو وكأننا نعيش في واحدة من تلك الفترات التاريخية النادرة التي تصبح فيها العملية الكمية المتقدمة تحولا نوعيا ، وحتى عندما نعترف ، في اللحظات الهادئة ، إننا لا نزال بعيدين عن تلك الفترة ، فإنه ينتابنا إحساس غير خاطئ بأننا قد بدأنا وبشكل قاطع الانطلاق من مسار جديد ، وبأننا لم نبدأ فقط ، وإنما قطعنا شوطا جيدا باتجاه جهة محدودة بشكل غامض . ويتم التعبير عن هذا الانتشار الواسع للإحساس بترابط عالمي جديد بأفكار عديدة وشعارات وعبارات مثيرة للاهتمام ذات رواج واسع مثل "حكومة عالمية" و "قرية عالمية" " والقنبلة السكانية العالمية" ... ورغم أن تخلخل الرد على هذا الموقف الملح يخبرنا بأن شيئا ما يحدث ، فإن تنوعه يركز الانتباه على ارتباكنا بخصوص ما هو الذي يحدث بالضبط" .(96)

بالنسبة للعديد من الباحثين المعاصرين في ميدان سوسيولوجيا المجتمع الدولي (العلاقات الدولية ، الحرب ، السلام ، الخ) هناك ثلاث تطورات عميقة الأثر توحي بأحداث تغير جوهري في طبيعة العلاقات الدولية . التطور الأول هو الثورة التقنية في فنون القتال والناجمة عن ابتكار الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل . والتطور الثاني هو المستوى العالي من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاقتصاديات القومية . اما التطور الثالث

فهو قيام المجتمع العالمي الذي صاحبه تغير في الشعور الإنساني وسلسلة من المشاكل العالمية . وأوحت هذه التطورات الثلاثة للباحثين بتغيرات كبيرة في تكاليف الحرب ومنافع السلام وضرورة التعاون الدولي . وعند أخذ هذه التطورات الثلاثة سوية ، فإنه يعتقد بأنها غيرت العلاقات الدولية وفرضت التغير السلمي والواقع الجديد . ورغم جاذبية التصور بأن التطورات التقنية والاقتصادية وغيرها قد غيرت طبيعة العلاقات الدولية ، الا أن مثل هذا التصور غير مقنع . فقد تغير العالم حقا وبشكل عميق بفعل هذه العوامل . كما ازدادت كل من مخاطر النزاع ومنافع التعاون . وعلى أية حال ، فعلى الرغم من أن العلم والتقنية والاقتصاد الحديث قد غيرت العالم ، فإنه يوجد دليل ضئيل يوحي بأن الجنس البشري قد حل المشاكل المصاحبة للتغير السياسي الدولي ، وخاصة مشكلة الحرب .

في الحقيقة إن التجزئة السياسية للعالم ازدادت في العقود الأخيرة ، فالعالم يضم الان ما يقرب من (160) دولة ذات سيادة ، وأصبحت القومية هي الأيديولوجية السائدة في المجتمعات المعاصرة . فالتكوين المستمر للدول القومية أطلق العنان لقوى تدمير فعالة وخطيرة . إذ يشهد العصر الحاضر انتشار الدول القومية وليس انحسارها . فقد تم في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات تحريض القوميات الجديدة إحداها ضد الآخر في عدة حروب مثل حرب إيران والعراق (حرب الفرس والعرب) وحرب ليبيا وتشاد (حرب الأفارقة والعرب) ، وكذلك الحرب في جنوب السودان أو ما يطلق عليه (حرب مسيحيي الجنوب الأفارقة ضد الشمال العربي) وغير ذلك . وعليه فإن تحقيق مجتمع دولي خال من الحروب يبدو بعيد المنال مستقبلا . وتنطوي أغلب العلوم الاجتماعية ودراسة المجتمعات المعاصرة على الاعتقاد بأن الجنس البشري يستطيع من خلال العلم والعقل أن يسيطر على مصيره وتستطيع البشرية كذلك من خلال تقدم المعرفة أن تتعلم السيطرة على قوى التغير العمياء وأن تقيم السلام الحقيقي . ومن خلال فهم مصادر سلوكنا وعواقب أعمالنا ، يفترض أن تكون العقلانية البشرية قادرة على توجيه رجال الحكم من بداية أزمة نظام عالمي متدهور إلى قيام نظام عالمي متجدد ومستقر . ويستمر هذا الجدل بالقول أن المشكلة الأساسية التي تتم مواجهتها هي الجهل وليس العواطف غير القابلة للسيطرة .[97]

6) أثار الحرب على المجتمع :

للحرب أثار كثيرة ، منها العسكرية والاقتصادية والجغرافية والسياسية والاجتماعية والصحية والتقنية . ولكننا هنا ووفقا للموضوع المطروح سوف نركز على الآثار الاجتماعية فقط ، وهي ما يلي :

1- الهجرة الخارجية : أي انتقال أفراد المجتمع من موطنهم الأصلي إلى بلد أخر للاستيطان والعيش فيه ، ففي السنوات العشر التالية للحرب العالمية الثانية (1946 - 1955) قدر عدد المهاجرين من أوروبا إلى ما وراء البحار بحوالي 4 - 5 مليون مهاجر ، منهم مليون مهاجر من دول الكتلة الشرقية ، أما الباقي فمصدرهم أوروبا الغربية والجنوبية . (98)

2- حركات سكانية مضطربة ، هناك ثلاث أنواع من الحركات السكانية ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وهي ما يلي :

أ. حركات السكان أمام الجيوش المتقدمة .

ب. الهجرات التي تمت لأغراض سياسية .

ج. الهجرات الضخمة التي حدثت لسد حاجات استقدام ملايين الأسرى للعمل في المصانع الألمانية وأغلبهم من البولنديين والروس والفرنسيين.

وقد كان مجموع اللاجئين بسبب العمليات الحربية ضخما إذ يقدر أن عشرة ملايين شخص تحركوا في الاتحاد السوفيتي وحده أمام تقدم الجيوش الألمانية ، ومع أن معظم هذه الهجرات قد عادت إلى المواطن الأصلية الا أنها تركت مخلفات تتمثل في أعداد من السكان أقاموا واستقروا في الجهات التي هاجروا اليها حيث طاب لهم العيش .

تؤثر هذه الهجرات كثيرا على توزيع السكان داخل الدول المهاجر اليها وتجعل النسبة بين سكان المدن والريف مختلفة وذلك أن معظم المهاجرين يتجمعون في المدن حيث أبواب الرزق والعمل أوفر ، الأمر الذي جعل حكومة الاتحاد السوفيتي تتدخل في توزيع السكان بعد هذه الهجرات فوجهت أعدادا كبيرة للسكنى في الإقاليم الشرقية . أما حركات السكان بسبب الأغراض السياسية فقد كانت أضخم في هذه الحرب منها في أي حرب مضت . وكانت أبرز هذه الهجرات ما حصل في أوروبا والشرق الاوسط .(99)

3- نقص الزيادة الطبيعية للسكان : حاول خبير الدراسات السكانية وارن تومسون دراسة الوضع السكاني بعد الحرب العالمية الأولى فركز على نسب المواليد والوفيات في الخمس سنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى (1910 - 1914) وفترة الحرب نفسها ومدتها خمس سنوات (1915 - 1919) ، ثم السنوات الخمس التي أعقبت الحرب (1920 - 1924) فوجد نقصا كبيرا في الزيادة الطبيعية خلال سني الحرب الخمسة عنها في السنوات السابقة عليها والسنوات التالية لها (أي نقص في عدد الولادات أثناء الحرب بسبب التشتت الأسرى زائدا قتلى الحرب وضحاياها) . وقد انتهى في بحثه إلى تقدير الخسائر السكانية نتيجة نقص الزيادة الطبيعية ونتيجة خسائر الحرب المباشرة للأرواح بحوالي 25 مليون نسمة . ووجد نفس الظاهرة في الحرب العالمية الثانية .(100)

4- تعزيز التفاوت الاجتماعي عند الغزاة المنتصرين بسبب الحرب التي مكنتهم من الاستيلاء على ثروات غيرهم أتاحتها لهم عملية تقاسم الغنائم وفقا لرتبهم ، مما أدى ذلك إلى أحداث نظام اجتماعي طبقي تسلسلي .(101)

5- معاناة الطبقة الوسطى من الاوضاع الاقتصادية المضطربة ،حيث عانت الطبقة الوسطى بعد الحرب العالمية الأولى من تبلبل الأوضاع وارتفاع الأسعار حيث ازدادت أرباح المحتكرين ومعظم أرباب الصناعة والمصارف .(102)

6- مكاسب مهنية للعمال : فبعد الحرب العالمية الأولى حظي العمال بتشريعات خاصة منها ما فرض على أرباب العمل بعدم استخدام العمال للعمل في المعامل أكثر من (8) ساعات في اليوم (أو أكثر من 48 ساعة في الأسبوع) ومنها ضمانات خاصة في حالة المرض والبطالة والحوادث . كذلك وضع حد أدنى لأجورهم غير أن تفاقم البطالة أزم وضعهم مرارا وخاصة بعد عام 1929 (وهو عام الهزات الاقتصادية العالمية) .(103)

7- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة حيث استفادت المرأة بعد الحرب العالمية الأولى ، لان الحرب قد أودت بحياة عدد ضخم من الذكور (13 مليون) ، فاحتلت الإناث الفراغ الحاصل في المصالح ونتيجة لذلك اعترفت لها بعض الدول بحقوقها السياسية مثل انجلترا وألمانيا حيث سمح لها بالانتخابات فتساوت مع الرجل في أكثر من ميدان .(104)

8- سيادة الحراك الاجتماعي العمودي على الأفقي : ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فرص لبلوغ السلطة السياسية . فقد تحسنت الفرص بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة والدنيا ولم تعد تقتصر على الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات التي تؤلف الخزان التقليدي للفئات الحاكمة .(105)

9- بروز تناقضات في نظام القيم : حيث ظهرت هذه التناقضات بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات الصناعية بين وازع المثل الأعلى المتمثل في النجاح الفردي وفي الإنجاز عبر المنافسة وبالتالي في التمييز والتفريق والحاجة إلى أيجاد تقدير للمساواة كمعيار أساسي للاستفادة من الفرص وكقاعدة أخلاقية عامة بحيث يتسنى الاعتراف بالإنجاز الفردي وتسويقه على صعيد أخلاقي .(106)

10- ائتلاف الأطراف الموجودة خارج دائرة النزاع : حيث يقول عالم الاجتماع المعروف جورج زيمل " من معطيات الحرب أنه كلما زادت شدة النزاع والاقتتال بين المجتمعات المتصارعة ساعدت المجتمعات الأخرى خارج دائرة النزاع على الاتحاد والائتلاف من أجل الدفاع عن نفسها في الوجود الاجتماعي وخوفا من تبعات النزاع الحاصل بين الاطراف التجارية .(107)

11- التنفيس عن الدوافع العدوانية : يقول جورج زيمل " أنه إذا تكرر النزاع بين مجتمعين بشكل متقطع بين فترات زمنية متباعدة أدى ذلك إلى خلق قواعد اجتماعية منظمة لظاهرة الحرب فيما بينهما . وكلما زاد تكرار النزاعات أدى ذلك إلى التنفيس عن الدوافع العدوانية عند الأطراف المتحاربة وإشباع حاجاتهم ومصالحهم وإزالة التوتر النفسي والاجتماعي والحضاري ويؤدي أيضا إلى عدم عزلة الأطراف المتنازعة عن المجتمع البشري العام . أي أشغال تفكير العالم حول مشكلتهم ونزاعهم ، وهذا يمنحهم نوعا من التميز والاهتمام الدولي .(108)

12- تضامن اجتماعي داخلي وزيادة الشعور بالتعاون ضد الخطر الخارجي عند كل طرف مشترك في النزاع أو الحرب من أجل المحافظة على وجوده الاجتماعي مما يعمل هذا التضامن على إزالة المشاكل والخصومات وعدم الاستقرار الاجتماعي الداخلي (داخل المجتمع) الذي يحصل بين فئاته وطوائفه وطبقاته وأحزابه وقومياته في أوقات السلم بالنسبة لجميع الفئات ، أي أن الخطر الخارجي يصهر الصراعات الاجتماعية الداخلية ، الا أن، هذا الصهر يكون مرتبطا بالخطر الخارجي ، لذا يكون هذا الانصهار مؤقتا وبالتالي يزول وينتهي بزوال الخطر الخارجي .(109)

13- الإقتداء الاجتماعي والحضاري : أي اقتباس وتقليد أفراد المجتمع لبعض عادات ومعتقدات ومبتكرات لمجتمع أخر لم تكن موجودة في حضارتهم ، وتظهر هذه العملية بعد كل احتكاك حضاري أو اجتماعي سواء أكان عن طريق التجارة أم وسائل الاعلام أو الحرب . ففي حالة الحرب يكون هناك غالب ومغلوب ، منتصر ومهزوم ، فتحصل بينهما عملية الاقتداء الحضاري ، الا أن السؤال هو من يقلد من ؟ هناك رأي يقول بأن المغلوب يقلد الغالب وهذا ما جاء به العلامة العربي ابن خلدون حيث قال :" إن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعاداته " .

والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد بالكمال فيمن غلبها وانقادت إليه ، أما لنظرتها بالكمال لما وقر عندها من تعظيمه ولما تغالط به من ان انقيادها ليس لغلب وانما هو لكمال الغالب ، فإذا غالطت بذلك واتصل بها حصل اعتقادا فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الإقتداء(110). وهناك رأي مغاير لما قاله ابن خلدون وهو أن الغالب يقلد المغلوب جاء به عبد الرحمن الكواكبي الذي مفادة : " من أهم حكمة الحكومات أن تتخلق بأخلاق الرعية وإلى أن توفق لاجتذابهم إلى لغتها واخلاقها ، فجنسيتها كما فعل الأمويون والعباسيون والموحدون ، وكما فعل جميع الأعاجم الذين قامت لهم دول إسلامية كآل بويه والسلجوقيين والأيوبيين والغوريين والأمراء الجراكسة وآل محمد علي ، فإنهم ما لبثوا أن استعربوا وتخلقوا بأخلاق العرب وامتزجوا بهم وصاروا منهم . فالانصهار هنا على أساس اللغة

والأخلاق والجنسية وهو إنما يتم بالاستعراب والتخلق بأخلاق العرب والامتزاج بهم والتحول إلى جزء منهم وليس بسبب الأصل العرقي ، كما أن العقيدة الدينية الواحدة ليست صالحة لأن تكون بديلا له في هذا الباب .(111)

نستفيد من هذين النصين أن الإقتداء الاجتماعي والحضاري بين الغالب والمغلوب بعد الحرب لا يحصل بل يخضع لدرجة تحضر وتمدن المجتمع ، وليس لعامل الانتصار الحربي . فابن خلدون أوضح إقتداء المغلوب بالغالب ، وأوضح الكواكبي إقتداء الغالب بالمغلوب ، والرأيان صحيحان على الرغم من اختلافهما ، لأن الإقتداء الحضاري يخضع لدرجة تمدن وتحضر المجتمع كما سبق لي وذكرت في سياق هذا الموضوع . فإذا كان المنتصر حربيا يملك مقومات حضارية واجتماعية متمدنة ومتحضرة قام المغلوب بتقليده حضاريا ومدنيا ، وإذا كان المنتصر لا يملك مقومات حضارية واجتماعية متمدنة ومتحضرة ، فإنه يقوم بتقليد المغلوب حضاريا واجتماعيا على الرغم من انتصاره عليه في الحرب وإخضاعه لقوته الحربية لا الحضارية المتمدنة . فالإقتداء الاجتماعي الحضاري يعني افتقارا أو نقصا في المقومات الاجتماعية الحضارية لأحد المجتمعات المتحاربة أو يكون الإقتداء طواعية في الأعم الأغلب وتخضع عملية الإقتداء الاجتماعي والحضاري للحالات التالية :

أ. التفاوت وعدم التكافؤ بين التفوق الحربي والحضاري عند المجتمعات المتحاربة ، أي يكون هناك مجتمع غير متفوق حربيا ، لكنه متفوق حضاريا ، والأخر متفوق حربيا بيد أنه غير متفوق حضاريا .

ب. قابلية المجتمع الأول على العطاء الحضاري ودرجة تقدمه الحضاري وإنسانية ثقافته (مجتمع مقتدى به) .

ج. قابلية المجتمع الثاني على الاخذ والاقتباس الثقافي والحضاري لافتقاره لمقومات حضارية أساسية يجدها عند المجتمع الأول وبسبب تفوقه عليه حربيا (مجتمع مقتدى) .

د. الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عند المجتمع الأول المقتدى به وانعدام ذلك عند المجتمع الثاني (المقتدي) .

الا أن هذا التفاوت الحربي والحضاري عند المجتمعين المتحاربين لا يؤدي إلى التوازن والتكافؤ بينهما ، بل يبقى المجتمع المتفوق حربيا متسلطا على المجتمع المتفوق حضاريا والضعيف عسكريا بيد أن هذا التسلط والتفوق الحربي يتقهقران مستقبلا مهما طال زمنهما ، بينما يبقى الإقتداء الاجتماعي والحضاري مستمرا . وهناك حالة ثالثة تحصل بين مجتمعين الأول متفوق حربيا وحضاريا والأخر متخلف حربيا وحضاريا ، وبعد انتصار الأول على الثاني تحصل عملية الإقتداء الاجتماعي والحضاري ، الا أن تسلط الأول عسكريا على الثاني لا يستمر دائما بسبب السيطرة الخارجية الأجنبية فتزول حالما يتقوى المجتمع المتسلط

عليه بينما يبقى الإقتداء الحضاري مستمرا بسبب عدم التكافؤ عند المجتمعين , معنى ذلك ان عملية الإقتداء لا تؤدي إلى إخضاع المجتمع الضعيف حربيا ، إنما الحرب تؤدي إلى الإقتداء الاجتماعي والحضاري .

إضافة إلى ما تقدم يمكن القول انه مهما كانت وسائل وأساليب الحضارة الغازية فإنها لا تثمر في النهاية حضارة أصيلة ذات جذور عميقة في باطن التربة الوطنية التي غزتها وكل ما تقدر أن تفعله هو استنبات بعض شجيراتها في بيوت زجاجية وبطرق صناعية خاصة . أما الحضارات الأصلية في البلد الذي يتعرض لغزوها ، فإنها تمحق محقا أو في أسعد الأحوال تمسخ مسخا وتصبح هجينا مشوها لأبطال الحضارة الغازية في "أصالتها" الخاصة ولا تحتضن الحضارة الوطنية أو القومية في خصوصيتها الأصلية . ولا بأس أن أشير هنا في هذا المقام إلى الظواهر الاجتماعية التي تحصل أثناء قيام الحرب وهي الربا وبيع حلى النساء وازدياد محلات واسواق خاصة بالمزاد العلني للأمتعة والأثاث المنزلية بسبب الغلاء المرتفع وشحة المواد الغذائية والأدوية وعدم قدرة المستشفيات على إيواء المرضى وانتشار الخيالات والخرافات البدائية المتعلقة بظاهرة الحرب وتضخم أخبار الحرب والمبالغة في عملياتها ، ويزداد التفاعل الاجتماعي بين الأفراد منحصرا في تبادل المعلومات وأخبار الحرب وتزداد الاتصالات المباشرة وغير المباشرة . ويفيدنا علم النفس الاجتماعي في ملاحظاته حول الحرب فيقول أن الحرب تشير إلى نزاعات عدوانية قوية ، ومن الغريب أن نزعة العدوان تكون أشد قوة عند المدنيين منها عند العسكريين ، والسبب في ذلك أن العسكريين لديهم الفرص لتصريف طاقاتهم وانفعالاتهم ومشاعرهم ، اما المدنيون فهم يعيدون عن ساحة القتال وعن العدو ، فالشعور السادي يكون أشد قوة عند المدنيين منه عند العسكريين ، وتظهر أيضا ظاهرة التفكير والتصرف الجمعي . (112)

الباب السابع

معضلات الحرب والسلام
في العالم المعاصر

1.خصوصيات العالم المعاصر
2.مظاهر الصراع الدولي المعاصر
- 1.2 نظرية الصراع الدولي
- 2.2 ظاهرة الصراع الدولي المعاصر وآفاقها
- 3.2 سياسات التخريب
- 4.2 قضايا الإرهاب الدولي
- 5.2 سباق التسلح
- 6.2 معضلة الأمن القومي
- 7.2 الصراع بين الشمال والجنوب
- 8.2 الأوضاع السائدة في العالم الثالث
- 9.2 الثورة والانقلابات في العالم الثالث
- 10.2 تصاعد التسليح في العالم الثالث

1. خصوصيات العالم المعاصر :

"العالم المعاصر هو العالم الذي نعيشه والذي ننتمي اليه شئنا ام أبينا والعالم المعاصر هو أيضا العالم الذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله . ولقد انبثق هذا العالم المعاصر إلى الوجود منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، أي ان العالم المعاصر تاريخيا هو عالم القرن العشرين ، ويشتمل بالتالي على جميع الصراعات والحروب والتحولات السياسية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والاختراعات التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأوصلتها إلى شكلها الراهن . (1)

ولقد شهد العالم منذ عام 1914 وحتى نهايات القرن العشرين لحظات تاريخية فاصلة في التطور السياسي ، كالثورة الشيوعية ، وعصبة الأمم ، والحرب الكونية الأولى والثانية ، والحرب الباردة وانفجار أول قنبلة نووية وقيام الأمم المتحدة ، وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي وتفجر الثورة العالمية ، وسقوط العالم الشيوعي وصعود النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . (2)

لقد تقلص العالم بفضل وسائل المواصلات والاتصالات حتى أصبحت الكرة الأرضية وحدة واحدة تعيش مشكلة واحدة وتجابه مصير موحد واحد . (3)

لكن لا الوعي ولا العلم ولا المعرفة استطاع ان يزيل الصراعات والحروب الدموية وينهي الأزمات والتوترات والخوف السائد في العالم ، بل على العكس من ذلك فقد اشتدت أزمات العالم وأصبح البقاء الإنساني والامن الإنساني والتعايش البشري بأكمله مشكلة المشاكل بالنسبة للعالم المعاصر . (4)

ولقد استطاع إنسان العالم المعاصر ان ينطلق بالصاروخ إلى الفضاء الخارجي ، وان يطأ سطح القمر ويكتشف المريخ ، ولكنه مع كل خطوة صعود فقد صلته بالارض وازداد انفصاله عن الواقع ، وأصبح الانسان يعاني من اختلال نفسي واجتماعي ، وتضاعف اغترابه اكثر من أي وقت مضى . ورغم ان ربع سكان الارض يعيش في ثورة تكنولوجية وينعم برفاهية مادية هائلة ، الا ان ثلاثة ارباع سكان العالم المعاصر لا يزالون يعانون من الجوع والمرض ويحرثون الارض بالمعول كما في العصور البدائية ، ويعانون من الجهل حيث يزداد عدد الأميين في العالم بحوالي 5 ملايين نسمة كل عام .(5)

كذلك فانه رغم الرقي المعرفي والتقني في هذا العصر ، والذي لا يضاهيه أي رقي علمي سابق ، الا ان هذا التقدم العلمي لم يسخر لسعادة الانسان وهنائه . وربما كان هذا العالم اول عالم يستخدم تقدمه العلمي والتقني لخدمة اهداف الشيطان ويشعل نيران حرب عالمية

أولى وحرب عالمية ثانية . بل ان هذا العالم هو حتما الاول في استخدامه الطاقة الحرارية الكامنة في الذرة حيث تم في هذا العصر إلقاء قنبلة نووية على مدينتي هيروشيما ونغازاكي ، وحدث على اثر ذلك انفجارات حرارية هائلة أودت بحياة عشرات الالوف من اليابانيين .

ان العالم المعاصر الذي نحن بصدده هو بلا شك عالم متناقض وهو عالم مليء بالأزمات والصراعات . فمن ناحية تم في هذا العصر تحقيق أهم أحلام الإنسان ، وتم تحقيق أعز إنجازات البشرية في توفير حياة أفضل لاكبر عدد من سكان الأرض ، كما تحقق للإنسان في هذا العصر سيطرة أعم وأشمل على الطبيعة والموارد البيئية وذلك بواسطة الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية المتلاحقة . لكن في هذا العصر أيضا اقتربت البشرية من كارثة الفناء الجماعي ، وفقد الإنسان السيطرة على مصيره ، وتزايد إحساسه بالتلاشي والتهميش . يقول الباحث جوزيف كاميللري ، مؤلف كتاب "أزمة الحضارة" "ان انتقال الإنسان من الحالة البدائية إلى الحالة التكنولوجية الفخمة الحديثة جعل الإنسان هشا قابلا للعطب اكثر من ذي قبل ، لان المكاسب العظيمة في المعرفة القيمة في حد ذاتها ، وفي الإنتاجية ، كانت ذات أبعاد أعظم كثيرا اذ وفرت له الضار من أدوات التدمير والعنف . وهكذا فأن ازمة الإنسان المعاصر عميقة جدا وشاملة جدا ، وأي محاولة مهما كانت جادة لتحليلها ، تبدو تحديا لقوة العقل البشري وتصوراته" . (6)

ويضيف كاميللري بأن الأزمة التي تواجه العالم المعاصر هي في الأساس أزمة " اختلال توازن ... قد يدمر نهائيا قدرة الإنسان على التكيف البيولوجي والثقافي مع بيئته ... وقد يمنعه من الاستمرار في نقل سر الحياة إلى الأجيال القادمة ، وبذلك يضع الإنسان حدا لدوره القيادي في مسيرة التقدم والارتقاء . فالازمة التي تواجه الإنسان المعاصر هي ازمة بقاء" . (7)

فمشكلة العالم المعاصر المحورية هي كيف نضمن تعايش التجمعات البشرية المختلفة ، وكيف نضمن عدم فناء الجنس البشري وكيف نحقق السلام بين الأفراد والدول رغم انقساماتهم إلى قوميات وطوائف ، ورغم اختلاف مواردهم وسياساتهم وأيديولوجياتهم وأجناسهم . ان المشكلة الام بالنسبة لهذا العالم هي حتما مشكلة البقاء ومشكلة الأمن ومشكلة التعايش . حول هذا الموضوع كتب يسري الجوهري يقول : "ان المشاكل السياسية العالمية المعاصرة هي مشاكل جامعة شاملة لا تقتصر على السيطرة الأرضية أو بسط النفوذ السياسي على اليابسة أو الهيمنة الاقتصادية على مقدرات أو مقررات الشعوب أو التحليق في الفضاء الخارجي والوصول بالأقمار مختلفة الأغراض والاحجام إلى ما وراء الكواكب الأرضية . ان

المشاكل السياسية العالمية تتضمن مشكلة أساسية هي المعايشة السوية للتجمعات البشرية جمعاء على اختلاف أنماطها السياسية وأشكالها الاقتصادية وألوانها الجنسية . ان مشكلة التعايش تكمن في الإجابة على تحقيق أسلوب المعايشة ومكان وزمان هذا التواجد ، أي كيف يتم التعايش ؟ وما هي الظروف الزمنية المواتية لمثل هذا التعايش ؟ ثم أخيرا أين يتم الوفاق والملائمة وعلى أي أرض تكون ؟" . (8)

ان أزمة البقاء البشري على وجه الارض هي من الضخامة بحيث أنها تدفع بالإنسان المعاصر إلى اليأس . لذلك فان مهمته وهو يتلمس طريقه من أجل البقاء هي مهمة ضخمة وخطيرة . وربما كان أحد اهم مستلزمات البقاء هو وعي العالم المعاصر ووعي أزماته ، ومن ثم التفاعل مع تطوراته والتواصل مع ما يحدث فيه من اجل تطويره ، ومن أجل المحافظة عليه وضمان استمراره وعدم انقطاعه .

العالم المعاصر هو امتداد طبيعي للعالمين القديم والحديث ، بيد أنه اكثر تعقيدا وأكثر تعددية من كليهما . لكن كيف يختلف هذا العصر عن العصور القديمة والحديثة ، وما هي خصائص هذا العالم التي تميزه عن العوالم الأخرى ، وما هي العوامل والمستجدات التي تكيف الحياة في وقتنا الراهن ، وكيف يختلف عن تلك التي شكلت الحياة في الأزمنة السابقة التي مرت على الإنسانية ؟ ان تنوع هذا العصر وشدة تعقيد هذا العالم المعاصر يجعل من أمر وصفه بصفة واحدة ، مهما كانت شاملة وجامعة ، أمرا صعبا . فلا يبدو ان هناك صفة أو تسمية واحدة يمكنها ان تكون أكثر تعبيرا واكثر دلاله من تعددية وعمق التحولات والإنجازات الحضارية والمادية التي أثرت في تشكيل العالم المعاصر . لكن رغم صعوبة الامر ، الا انه لا بد من عناوين وصفية تساعد على فهم طبيعة هذا العصر وتظهر تميزه من العصور الاخرى التي عرفت بعصر النهضة ، أو عصر البخار أو عصر الإمبراطوريات أو العصر البرونزي أو عصر الديناصورات مثلا . ان تحديد سمات مميزة لأي عصر يؤدي وظيفه تعريفية مهمة ويشير في الأساس إلى تسلسل الاحداث وتقسيم التاريخ وتتبع التغير وتفسيره في الوقت نفسه . (9)

لذلك ونتيجة عدم صلاحية تسمية واحدة فقد برزت عدة اجتهادات ومسميات تحاول أن تعبر وتجسد تعقيد وتنوع وشراسة الحياة المعاصرة . وتختلف هذه التسميات باختلاف منطلقاتها العلمية والاجتماعية والفلسفية ، كما تختلف باختلاف أهدافها . فمثلا سمي هذا العالم وهذا العصر عصر الذرة وعصر الفضاء وعصر التكنولوجيا وعصر الاختصاص والتخصص . كما سمي هذا العصر عصر القومية وعصر الديموقراطية وعصر الحروب العالمية وعصر الثورات والاغتيالات والإرهاب وغير ذلك .

وهناك ايضا من سمى هذا العصر "بعصر القلق والخوف" وعصر الانحلال الجنسي وعصر السرعة ، واخيرا "العصر الأمريكي" ، كناية عن تولي أمريكا دور الشرطي الدولي غداة انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية .

ان جميع هذه الصفات والعبارات صحيحة وتعبر كل منها عن احدى السمات التاريخية والحضارية لهذا العصر . كما أن كل سمة من هذه السمات لا يمكنها ان تكون شاملة لوحدها ، فهي تركز على بعد واحد من الأبعاد الخاصة بهذا العالم المعاصر والذي يميزه عن غيره من العوالم الاخرى . فهذا العصر هو عصر الذرة كما أنه عصر الفضاء ، وهو أيضا عصر السرعة وعصر الأيديولوجيات المتصارعة وعصر المصالح وعصر الثورات والانفجارات والإرهاب والحروب . ولا يلغي احدها الاخر ، بل ان هذه الأبعاد والمميزات تكمل بعضها البعض ، وتساهم جميعها في فهم الطبيعة العدوانية لهذا العالم المضطرب . ولا شك ان هناك ما فيه الكفاية من الشواهد والوقائع الملموسة التي أثبتت صحة وواقعية كل تسمية وكل عبارة من هذه العبارات . (10)

فالسرعة إذن هي صفة مميزة لهذا العصر دون غيره ، والتغير المتسارع يكاد يشمل كافة مناحي الحياة . وحول هذه الظاهرة كتب زهير الكرمي يقول : " لقد كان التغير دوما جزءا في بيئة الإنسان . ولكن الذي تغير الان هو معدل هذا التغيير ، ومن المتوقع ان يكون مستقبلا أسرع وأسرع مؤثر في معدله هذا تأثيرا مضاعفا في كل منحى من مناحي الحياة ، بما في ذلك القيم الشخصية والمستوى الخلقي والمعتقدات رغم بعد كل هذه التكنولوجيا . وسيكون التغيير متسارعا بشكل يجعل محاولة تفهمه بمثابة العمل الأساسي في المجتمع المعاصر وشغله الشاغل " . (11)

وهذا العالم المعاصر الذي نعيشه وننتمي اليه هو أيضا عالم يعرف بعصر الذرة . فاستخدام الذرة في الحياة المعاصرة اتسع اتساعا واضحا ، كما أن الوصول إلى فهم علمي أعمق لقوانين الذرة وطبيعتها ومكوناتها وطرائق استعمالها السلمي والعسكري قد تطور كما لم يتطور في أي عصر اخر . لقد أصبحت الذرة الان اكثر تحكما واكثر تغلغلا في حياة الإنسان . وتنوعت استخدامات الذرة بحيث أنها أصبحت قادرة من ناحية على شفاء الإنسان من الكثير من الأمراض المزمنة والمستعصية ، ولكن من ناحية اخرى تحولت الذرة أيضا إلى سلاح قادر ان يتسبب في فناء الإنسان والوجود المادي والطبيعي من حوله . ولقد شهد العالم المعاصر تفجير أول قنبلة ذرية في التاريخ البشري بأسره وراح ضحيتها 78 ألف نسمه في لحظة انفجار لم تدم أكثر من ثلاث دقائق . كتب بيرتراند راسل يقول : "ان العصر النووي الذي يعيش فيه الجنس البشري ، والذي قد يموت فيه ، بدأ بالنسبة للجماهير العالمية بإسقاط القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما في 6 آب من عام 1945" . (12)

فالعالم المعاصر قد وضع مصيره وربط مستقبله بالكامل بالذرة منذ عام 1945 ، وأصبح بقاء العالم وفناء الجنس البشري مرهونين باستعمال الذرة . ولقد تضاعفت القدرات التدميرية للعالم المعاصر على اثر الزيادة المذهلة في عدد الرؤوس النووية حيث بلغت مستويات كبيرة لم يعد معها خيال الإنسان قادرا على استيعاب وتصور مدى الدمار الذي يمكن ان يلحق بالعالم لو تم استخدام جزء يسير فقط من القدرات التدميرية الحقيقية المتواجدة لدى العالم ، والتي تقدر بحوالي 16 ترليون طن من مادة ال ت . ن . ت مخزون في حوالي 100 الف قنبلة نووية ، تعادل كل قنبلة منها مليون ضعف تلك القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما . (13)

ان كل هذا التطور المذهل في القدرات التدميرية والنووية يتم دون ان يستطيع العالم المعاصر ان يطور آليات ومؤسسات فعالة لمنع استعمال هذه القوة التدميرية ، ودون ان يستطيع العالم ان يضمن ان كابوس الفناء الجماعي لن يتحقق في أي لحظة . لذلك كله فأن فهم عالمنا المعاصر لن يكتمل دون فهم دور الأسلحة الذرية والقنابل النووية والنيترونية والهيدروجينية في حاضر ومستقبل هذا العالم المجنون .

من جهه أخرى فأن للثورات والأيديولوجيات والسياسة والمصالح بشكل عام القدر نفسه من الحضور والفاعلية على مجمل التطورات والأحداث العالمية . لذلك ونتيجة شدة تأثير وحضور الأيديولوجيات والثورات فان البعض يؤكد على ان هذا العصر هو بلا منازع عصر الثورات وعصر الايديولوجيات وعصر التسييس ، وانه عصر التنمية والعلم والتقدم .(14)

ولم يشهد التاريخ والعالم ، كما تشهد البشرية في أي فترة تاريخية سابقة ، تعددية أيديولوجية وتوترات أيديولوجية كما يعيشها حاليا العالم المعاصر . فلقد تحولت الأيديولوجيات في عصرنا الراهن إلى قوة من القوى الرئيسية التي تسير وتحرك الأحداث والأفراد والجماعات وحتى الدول . أصبحت الأيديولوجيا تتسبب في العديد من الأزمات والصراعات التي تعصف بالعالم المعاصر . وبعد ان كان الصراع بين الأفراد والدول على الموارد الطبيعية وعلى الحدود الجغرافية ، أصبحت الصراعات الدولية المعاصرة في جوهرها صراعات أيديولوجية أيضا . وحول هذا الموضوع كتب عبد الحسين شعبان يقول : "لعل من نافلة القول الإشارة إلى ان إحدى السمات البارزة لتطور العلاقات الدولية في عصرنا هو تعاظم تأثير الأيديولوجيات ، فقد أصبح مفهوم الأيديولوجيات من اكثر المفاهيم شيوعا وانتشارا في الفكر المعاصر ومن اكثر الالفاظ تداولا" . (15)

ويقول الباحث فريدرش واتكنز : "ان الأيديولوجيات قد استطاعت ان تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعي بان بإمكانها ان تطور حياة الإنسان على الأرض ... لكنها مؤهلة ايضا لبعث الصراعات وتبرير تصاعدها ..." . (16)

ان الأيديولوجيات هي بلا منازع واحدة من القوى المؤثرة في العالم المعاصر ، وتعددها سمة من سمات هذا العصر . ويرتبط تعدد الأيديولوجيات في هذا العصر بتعدد الثورات فيه وخصوصا الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى . ولقد شهد القرن العشرين ميلاد ثورات دموية عديدة ، قضى فيها الملايين من البشر نحبهم بطريقة وحشية . وأبرز هذه الثورات الثورة البلشفية والثورة الصينية والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة النيكاراغوية وثورات اخرى عمت دول العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد تسببت الثورات في جلب المزيد من الصراعات والحروب كحرب كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وأنغولا وكوبا ونيكاراغوا والبيرو وتشيلي وفلسطين وغيرها . كما تسببت الثورات في جلب المزيد من المآسي والأحزان والمعاناة للجنس البشري . (17)

ان تزايد الثورات في العالم وتزايد عدد الحكومات الثورية ، وكذلك الحركات والأيديولوجيات الثورية هي جميعها جزء من عملية تاريخية شاملة تتضمن زيادة تسييس الحياة المعاصرة وزيادة تأثير السياسة في الإنسان . يقول المفكر السياسي كارل دويتش : "أننا جميعا نعرف تأثير السياسة في الحياة ، لكن معظمنا لا يدرك مدى أهمية هذا التأثير وعمق اتساعه . فنحن بكل وضوح نعيش اليوم في عصر السياسة" .(18)

والدول لا شك هي المسئولة عن أمن الإنسان وعن استقرار النظام الدولي بأكمله . فهي التي أصبحت دون غيرها تقرر قضايا الحياة والموت والحرب والسلم في عالمنا المعاصر . (19)

لكن رغم تزايد عدد الدول في العالم ورغم تزايد قدرات وإمكانات هذه الدول ، الا ان الولايات المتحدة أضحت في سياق انهيار الأنظمة الشمولية الديكتاتورية هي اكبر واضخم واقوى دولة في العالم المعاصر على الإطلاق . لذلك يفضل البعض ان يطلق على هذا العصر اسم "العصر الأمريكي" . فالاقتصاد الأمريكي هو اضخم اقتصاد في العالم ، والقوة العسكرية الأمريكية هي اضخم قوة عسكرية في العالم . وليس من المبالغة القول ان الولايات المتحدة ليست فقط اكبر قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية في العالم المعاصر ، بل هي كذلك في كل التاريخ البشري الحديث . (20)

لكن الولايات المتحدة الأمريكية ، هي ايضا اكبر القوى الإمبريالية والاستغلالية في العالم . فالولايات المتحدة هي اكثر دول العالم ممارسة للاضطهاد والقهر ضد الشعوب الضعيفة . وأمريكا تستمد قوتها من قدراتها العسكرية الهائلة . هذه الأسلحة الأمريكية هي المسئولة عن قتل حوالي 15 مليون شخص في شتى أنحاء العالم هم ضحايا الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب الكونية الثانية . ومازالت الولايات المتحدة تطور برامج عسكرية

رهيبة مثل برنامج "حرب النجوم" الذي يعني في نهاية الامر "عسكرة الفضاء الخارجي" . وهي تواصل ذلك رغم انهيار حلف وارسو المعادي لها سابقا .[21]

ان النظام السياسي العالمي الجديد هو تجسيد حقيقي لنشاطات وتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسية والفرعية الأخرى المكونة للعالم المعاصر . والنظام السياسي الراهن هو ربما أعم وأشمل نظام قائم في هذا العصر . ويشمل هذا النظام على عدة وحدات وعدة أنظمة فرعية تتصارع أحيانا وتظهر الميل للتعاون أحيانا أخرى ، وتلتزم بالقرارات والقوانين الدولية حيث يسود عندئذ الاستقرار ، وأحيانا كثيرة تخرج عن إرادة المجتمع وتعم بالتالي الفوضى في العالم . ان النظام السياسي العالمي الراهن هو نظام غير مكتمل ، بل هو نظام يفتقد إلى حكومة وسلطة عالمية مركزية . يقول الباحث دانيال كولار : "ان السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة وغير مقيدة ، لا بل أنها عنيفة غالبا ، اذ لا تتوانى أي دولة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية ، عن تحقيق العدالة بنفسها ، أي اللجوء إلى القوة ، إذا ما اقتضت الحاجة ذلك . ولعل غياب برلمان عالمي وحكومة عالمية وجيش دولي وشرطه دوليه يعبر بصدق عن الوضع الفوضوي الدولي".[22]

فالنظام السياسي العالمي قائم في الأساس على فكرة ان كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها ، وبما أتيح لها من قدرات ، وهي المسئولة في النهاية عن أمنها ومصالحها الوطنية . فالنجاح في مثل هذا النظام يقاس بمدى قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على استقلالها في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير ، وتسعى فيه أيضا لان تصبح دولا كبرى . لذلك فان حالة الفوضى والضعف هي أبرز سمات النظام السياسي العالمي الراهن . يقول الباحث هيدلي بول : " ان سمة الفوضى ، وليست سمة النظام ، هي السمة البارزة في السياسة الدولية . كذلك نلاحظ غياب النظام كليا عن السياسة الدولية ، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوبانية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الان ولم تكن قائمة في أي وقت مضى" . (23)

لكن رغم حالة الفوضى ، ورغم تعدد مسببات الضعف في النظام السياسي العالمي ، الا ان دول العالم ترغب أيضا في التعايش السلمي ، وتبحث عن مجالات التعاون الدولي وتقيم علاقات ودية فيما بينها وتلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك ، بل تعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق النظام بين الدول في العالم . فالعالم المعاصر ، إذا ، يعيش حالتين متناقضتين : حالة حرب دائمة وحالة بحث دائم عن السلام ، أي ان العالم تتجاذبه رغبتان هي رغبة العنف والفوضى ورغبة السلام والتعاون

والحفاظ على الاستقرار الدولي . ويلخص جون ستسنجر هذه التناقضات في النظام العالمي قائلا : " لقد هوى الإنسان إلى عمق أعماق الهاوية بعد ان بلغ أقصى درجات الرقي ، فهو قد اخترع اشد الأسلحة فتكا واكثرها قدرة على أحداث الدمار الجماعي في الوقت الذي نجح نجاحا مذهلا في السيطرة على العديد من الأمراض والحد من شبح المجاعة وانتشار الأوبئة ، كما أنه في الوقت الذي يستعد فيه كل إنسان لخوض معركة ضارية ضد غيره يسعى كما لم يسع في أي وقت مضى لتفادي وقوع كارثة عالمية مدمرة . فالإنسان في هذا العصر يلهث خلف تكديس أضخم قوة في التاريخ ، كما أنه يفتخر أيضا بأنه يساهم بإخلاص من أجل إحلال السلام والاستقرار والنظام في العالم . لذلك فان كان لدى الإنسان المعاصر الكثير الذي يخجل منه ، فأن لديه أيضا الكثير الذي ينبغي ان يعتز ويفخر به . ان البشرية ربما لم تكن قادرة على ايجاد حل نهائي لجميع مشكلات الحياة ، لكنها حتما لن تدع الفرصة لهذه المشكلات ان تحطمها وتنهي وجودها " .(24)

ان النظام السياسي العالمي يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة ، ونحو التعاون تارة اخرى . ولم يشهد العالم في أي وقت مضى توترا بنفس حدة التوترات والصراعات السائدة في العالم اليوم ، كما أنه لم يشهد في أي وقت اخر اندفاعا نحو التعاون ، كما هو أيضا سائد في عالمنا المعاصر . ويعود السبب في وجود مثل هذا التناقض الحاد والصارخ في بنية النظام السياسي العالمي إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في تأسيسه وتشكيله وتطوره ، فهذا النظام قد انبثق تاريخيا نتيجة تجربتين تجسدان قمة الحرب والسلام معا . فمن ناحية ساعدت تجربة مؤلمة ودامية هي الحرب العالمية الاولى التي هي أول حرب ذات طابع عالمي في تكوين النظام السياسي العالمي . اما التجربة الثانية التي ساهمت في تكوين هذا النظام فهي نجاح البشرية في تأسيس عصبة الأمم كأول منظمة في التاريخ البشري تعني بشؤون السلام العالمي ، وتعلن عن بدء عصر جديد من التعاون بين جميع دول العالم . فالحرب والسلام هما اللذان ساهما في تكوين النظام السياسي العالمي ، وظلا ايضا ملازمين له خلال تاريخه وإلى الان . وذلك ان عصبة الأمم ساعدت ولفترة تاريخية قصيرة في إحلال السلام وتوثيق التعاون بين دول العالم . بيد ان هذه الفترة لم تدم طويلا حيث اصيب النظام العالمي بانهيار شامل ، ونشبت حرب عالمية ثانية اكثر دمارا من الحرب العالمية الأولى ، وراح ضحيتها حوالي 65 مليون نسمة من سكان الأرض عدا الخسائر المادية الهائلة . لكن ومع انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية برزت مرة اخرى رغبة السلام ، وسرعان ما لملم العالم المعاصر احزانه وسعى جاهدا لخلق تنظيم دولي جديد اكثر فاعلية من عصبة الامم لحفظ السلام والامن والاستقرار الدولي .

لقد كان متوقعا ، بعد تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة ، ان يعم السلام في العالم ، وكان يتوقع ان يتخلص العالم من كافة اسلحة الدمار . لكن العلم بدلا من التخلص من أسلحته وذخائره ، سارع إلى مضاعفة جهوده في إنتاج الأسلحة المدمرة . وازداد الرعب والعنف في العالم وبلغ حد الرعب النووي ، كما أوضحت في سياق هذا الكتاب . لقد اصبح العالم اليوم يمتلك اكثر من 16 مليار طن من المواد المتفجرة تكفي لتدمير العالم بأسره عشرات المرات ، وتساوي أكثر من خمسة الاف ضعف حجم القوة التدميرية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية . بل بلغ جنون العالم في تكديس الأسلحة حدا هائلا حيث صرف في سنة واحدة فقط ما مجموعه تريليون دولار على الأسلحة والشؤون العسكرية ، وكان ذلك في سنة 1986 . والمفارقة الكبرى هي ان هذا العام بالذات قد خصص من قبل الأمم المتحدة كعام دولي للسلام .(25)

ان النظام السياسي العالمي - رغم فترات الانفراج في العلاقات الدولية - يزداد توترا ويزداد تعقيدا منذ تشكيله في أوائل التسعينات من هذا القرن . فعدد الدول في ازدياد ، وكذلك عدد المنظمات والهيئات الدولية والوحدات السياسة الأخرى .وهل ننسى سيطرة الأيديولوجيات على النظام السياسي العالمي ، التي أنهكت العالم بحروب نائبة مدمرة وقاسية , فلقد عاشت البشرية فترات متأججة من التناقضات والصراعات والعلاقات المتداخلة والمترابطة والمتأزمة .

لقد أصبح أمر فهم النظام السياسي العالمي في غاية الأهمية ونحن نتحدث في سوسيولوجيا الحرب والسلام . فبقاء العالم واستمرار ازدهاره يتوقفان على فهم طبيعة هذا النظام وفهم آلياته وتفاعلاته وعلاقات وحداته ببعضها بعض . وان البشرية بأسرها قد أصبحت اليوم معنية مباشرة بما يجري في هذا النظام واصبحت بحاجة ، ربما اكثر من أي وقت آخر ، إلى معرفة القوانين المسيرة لهذا النظام والقوى المتحكمة في تطوره . ففهم هذا النظام يتطلب فهم قضايا إنسانية وسياسية مصيرية كالامن والنظام والرفاهية والعدالة والحرب والسلم ، وكذلك الحياة والموت . وقد لخص دويرتي وفالتزقراف الموقف بقوله : " بالطبع هناك وجود فعلي وملموس للنظام السياسي العالمي . ان هذا النظام هو عبارة عن تفاعل وتداخل الوحدات السياسية القومية والدولية والتي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض". (26)

اما باتريك مورغان فقد نفى وجود شيء اسمه " النظام السياسي العالمي " وقال انه يسكن في خيال من ابتدعوه . (27) ومضى مورغان يقول : " ان التنظير حول موضوع ما يتطلب افتراض ان هذا الموضوع يتضمن قدرا من التنظيم والانتظام والاستمرارية . ورغم ان زعماء العالم يتصرفون بناء على افتراض وجود من الانتظام والاستقرار في العلاقات الدولية ، لكنهم أيضا على اقتناع بان العالم من حولهم عالم غير مستقر وعشوائي ... ". (28)

وبالرغم من هذه الاختلافات في تفسير مكنون النظام العالمي ، الا ان هناك عدة مدارس نظرية هامة يحاول كل منها فهم حقيقة العالم المعاصر سياسيا ، وفهم أهم القوانين والقوى التي تتحكم في تطويره . وتختلف هذه النظريات باختلاف الرأي حول وجود النظام السياسي العالمي ومدى شمولية وانتظام أحداثه ووقائعه ، كما تختلف هذه النظريات باختلاف المنطلقات المنهجية والأيديولوجيات ، لذلك فأن هذه النظريات تتراوح مابين كونها نظريات واقعية أو مثالية تحليلية أو وصفية ، متشائمة أو متفائلة ، كما ان هناك نظريات سلوكية ، كنظرية اتخاذ القرار ، ونظرية تحليل النظم ، ونظرية التوازن ، ونظريات اخرى تقليدية كالمنهج القانوني والمنهج التاريخي والفلسفي في دراسة سوسيولوجيا الحرب والسلام أو سوسيولوجيا العلاقات الدولية المعاصرة . (29)

ويمكن بشكل مختصر الإشارة إلى أربع من أهم هذه المدارس النظرية وأكثرها انتشارا . النظرية الأولى هي النظرية الواقعية التي تفترض ان القضية الجوهرية التي تشغل اهتمام كل دولة من الدول في العالم هي قضية الحفاظ على أمنها القومي وسيادتها الوطنية ، وأن الوسيلة التي تتبعها الدول لتحقيق هذه الغاية هي بناء القوة ، وخصوصا القوة العسكرية ، واستغلال الظروف المناسبة لبسط نفوذها وتأثيرها وسيطرتها على الدول الأخرى . وينجم عن هذه الحالة صراعات وحروب مستمرة ، لذلك فأن الفوضى والعنف هما أبرز سمات النظام السياسي العالمي الذي لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون فهم هذه الحقيقة . (30)

النظرية الثانية هي النظرية المثالية التي تبرز سمات التعاون بين دول العالم ، وتركز على التزامها بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية ، وبقواعد سلوك المجتمع الدولي . وتستشهد هذه النظرية بالرغبة الطوعية للدول في التعايش مع بعضها البعض وتطوير العلاقات الودية فيما بينها والقائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ولجوء دول العالم إلى إنشاء وتأسيس العديد من المنظمات الدولية التي تهدف إلى حفظ السلام الدولي وتعزيز مجالات التعاون الدولي . (31)

والنظرية الثالثة هي النظرية السلوكية التي تركز على تلك التطورات السريعة التي طرأت على جوهر النظام السياسي العالمي ، والمتمثلة في فقدان الدولة تدريجيا لاهميتها ودورها المؤثر في العلاقات الدولية في مقابل ذلك النمو والبروز الواضح لنشاطات المنظمات والهيئات الدولية . وتفترض هذه النظرية ان الدولة لم تعد هي الوحدة الوحيدة ، بل لم تعد الدولة هي الوحدة المحورية في النظام السياسي الدولي . فتطور العلاقات والارتباطات والتفاعلات بين دول العالم خلال السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد ولد قوى دولية شبه مستقلة كالمنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تحولت إلى مؤسسات

فاعلة وإلى عوامل تتحكم في سلوك الدول وتزيد ، لا إراديا ، ارتباطها واعتمادها على بعضها البعض . (32)

اما النظرية الأخيرة فهي نظريات التبعية التي تؤكد على ان أبرز سمات النظام السياسي العالمي هي سمة الهيمنة التي تمارسها الدول العظمى على الدول الصغرى والتابعة . وتقول هذه النظريات ان النظام السياسي العالمي منقسم بنيويا إلى نوعين من الدول : دول مهيمنة وتقع في مركز النظام السياسي العالمي ، وهي الدول الصناعية والنووية والمتقدمة ، ودول أخرى تابعة تقع على أطراف هذا النظام ، وهي الدول المتخلفة اقتصاديا وصناعيا وتقنيا القائمة بين مجموعات الدول المكونة للعالم المعاصر . (33)

لكن مؤلف هذا الكتاب ينطلق من تصور محدد للعالم المعاصر وينظر إلى النظام الدولي من زاوية الصراع واستمراره ، لكنه لا ينكر ان السلام اصبح وسط كثافة الأسلحة المدمرة أمرا لا مندوحة عنه . وسيبقى الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية الراهنة والقادمة . (34)

واني أرى انه من خلال التركيز على جانبي الصراع والتعاون نكون قد اقتربنا اكثر من الحقيقة الناصعة ...فالصراع هو أهم حقيقة في الوجود ، بل هو الحقيقة الكبرى في التاريخ البشري ، فالعالم المعاصر يتكون من جملة من التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات . ان العالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الحارة والباردة ، الفعلية والمصطنعة ، المادية والعقائدية ، الحقيقية والوهمية . (35)

كتب كارل دويتش يقول : " ان الصراعات الواقعية بين الدول هي خليط من الصراعات الوهمية والتناحرية والعقائدية والتي تتدرج في أهميتها حسب الزمان والمكان . لذلك فأن مهمة الحكومات والزعماء في العالم تتلخص في ادارة هذه الصراعات والحيلولة دون تحولها إلى صراعات دامية ". (36)

اما ظاهرة التعاون فهي ليست سوى برهة لالتقاط الأنفاس بهدف العودة الى لغة الصراع ...! العالم المعاصر هو العالم الذي نعيشة والذي ننتمي اليه الان وغدا وبعد غد ... والعالم المعاصر هو أيضا الذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله , وان جميع التحولات التاريخية والحياتية التي مرت على البشرية طوال القرن العشرين هي التي تصقل الحاضر وتحدد مسارات القرن الحادي والعشرين ، فتجعله عالما غريبا متميزا بأزماته وتعقيداته ومخاطره . لقد اصبح عالم اليوم قرية صغيرة ،

اذ تقلص العالم بفضل وسائل الاتصالات والمواصلات حتى أصبحت الكرة الأرضية بمثابة الحي الصغير الذي لا يخفى على سكانه أي شيء مما يجري بمحيطهم . وهو عالم تتقاذفه موجات التفاؤل والتشاؤم ، وإلى متى ؟ هذا هو السؤال . (37)

2) مظاهر الصراع الدولي المعاصر :

1.2 نظرية الصراع الدولي :

تنفرد ظاهرة " الصراع الدولي " عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد . ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها ، وتداخل مسبباتها ومصادرها ، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف . والصراع في صميمه هو تنازع الارادات الوطنية . وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ...الخ ، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارت أو انتهاج سياسات تختلف اكثر مما تتفق ، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة . والصراع يمكن ان تتنوع مظاهره وأشكاله . فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو أيديولوجيا أو تكنولوجيا أو دعائيا ...الخ . كما ان أدوات الصراع يمكن ان تتدرج من اكثرها فاعلية إلى اكثرها سلبية ، ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط ، الحصر ، الاحتواء ، التهديد ، العقاب ، التفاوض ، التساوم ، الاغراء ، التنازل ، ...الخ . ويختلف الصراع عن الحرب في ان الأخيرة لا يمكن ان تتم الا على صورة واحدة وبأسلوب واحد . فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا . ومن هنا فان الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية . وعلى ذلك وانطلاقا من الحقيقة السابقة ، يمكن القول بان الصراع الدولي اشمل واعقد بكثير في مفهومه ونطاقه من مفهوم ونطاق الحرب ، لان الحرب متى وقعت فأنها لا تترك أمام أطرافها الا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام ، بين المقاومة أو الإذعان ، بين النصر أو الهزيمة ، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع . ذلك انه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون هناك بعض المجال لادارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو اخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة لكل طرف من الأطراف الداخلة فيه . (38)

هذا وتتعدد المداخل النظرية العلمية المنهجية التي تحاول ان تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، وابرز هذه المداخل المنهجية النظرية :

1. المدخل السيكولوجي :

ويمثل هذا المدخل مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع الدولي ، ويركز بعض علماء النفس على تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير ، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط ، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . وتوفر الصراعات والحروب ، في رأيهم الفرصة المثلى لارضاء مثل هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها . وهناك أيضا نظرية الإخفاق أو الإحباط التي يزعم دعاتها ان الدافع إلى الصراع الدولي ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي الذي يبلغ ذروة تأثيره في ظروف الأزمات ، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالإخفاق . ويقولون ان الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون اقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق . وغير ذلك فهناك نظرية الشخصية القومية التي تنبني على الاعتقاد في وجود ما تطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة .وتشكل مثل هذه النفسية القومية العدوانية في تصورها القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية . ومن هنا وكما يقول أصحاب نظرية الشخصية القومية ، فإن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية والوقوف دون تفجر الحرب بسببها ، تقتضي محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها ، وذلك اما لتصفيتها نهائيا كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولي ، أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها إلى أمم محبة للسلام . (39)

2. المدخل الأيديولوجي :

وفقا لهذا المدخل ، فأن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي ، تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة . وقد شهد العالم هذا النمط من الصراع منذ بدايات الحرب الباردة وحتى نهايات القرن العشرين (الصراع بين الماركسية والرأسمالية) ، والذي سيطر على المسرح الدولي طوال اكثر من خمسين عاما .

3. مدخل " المصالح القومية " في نطاق سياسات القوى :

يفترض هذا المدخل ان القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في المسعى المستمر الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن ان تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل . ويقول

اصحاب هذا الاتجاه ان السبيل المضمون إلى ذلك لا يكـون الا بمضاعفـة الدولـة لمواردهـا مـن القوة . وقد كتب هانز مورغنتاو يقول : " المصلحة القوميـة تصبـح مرادفـا وقرينـا للقـوة مـن اجل البقاء ومقابلة التحدي واثبات الذات " .

4. مدخل سباق التسلح :

يقول أصحاب هذا المدخل ان التفوق في التسلح ينتـج بطبيعتـه الميل إلـى اسـتعراض القوى في المنازعات الدولية التي تقضي ظروفها بالتركيز على وسائل التسوية الدبلوماسـية . والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يـؤدي إلـى تـأزيم الصراعـات وشـحنها بطاقـة اكبر من التوتر والعنف ، سواء حدث ذلك إراديا أو تم بصورة عفوية . ومن ناحية ثانية ، فان سباق التسلح الذي يقوم بطبيعته على السرية ، يولد مناخا من الشك والخوف المتبادل ، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظـل التغير المستمر فـي معـادلات القـوى بيـن مختلـف الأطراف وبخاصة تلـك التـي تضمهـا خلافـات معينـة ، وهـو مـا لا يمكـن ان يسـاعد علـى حـل منازعاتها السياسية ، بل يكون هو الاخر مدعاة إلى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينها .

5. المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي :

وهو ينطلق من الافتراض الذي يقول ان النظام السياسي الدولي المرتكـز فـي أساسـه علـى مبدأ " السـيادة القوميـة " يشـكل المصـدر الرئيسـي لكـل أشـكال الفوضـى والصراعـات الدولية ، وان القضـاء علـى هـذه الصراعـات بصـورة إيجابيـة وفعالـة إنمـا يتطلـب تعديـل هـذا الأساس عن طريق إذابة الارادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللازمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره . وعليه ، فان هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجيـة والاجتماعيـة والنفسـية فـي تفسـير أسباب الصراع الدولي . وهو يعتقد ان ذلك الصراع لا ينبع من الطبيعة الإنسـانية ولكنـه ينتـج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب ، والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها الا بإقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول . (40)

6. المدخل الجيوبوليتيكي :

هناك نظرية راتزل التـي قـامت علـى افـتراض ان الدولـة لا تخـرج عـن كونـهـا وحـدة عضوية من السكان والأرض ، وأنها تشـبـه الكائنـات الحيـة التـي ترتهـن مقدرتـهـا علـى النمـو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه . ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر إلى الحدود

الإقليمية على انها مناطق مانعة لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر قوة . وقد أكد راتزل ان الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو ان الحدود إذا نظر اليها على انها نهائية ودائمة فأنها تكون بذلك عائقا أمام نمو الدولة . (41)

7. المدخل السياسي :

وهو يعتنق المنطق الذي يقول ان وجود تكتلات ومحالفات دولية متنافسة يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى الحرب أو تعجل بوقوعها . فالمحالفات ، في تصوره ، هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ سياسات توازن القوى ، واي تغيير يطرأ على تركيب هذه المحالفات أو على الهيكل الدولي العام الذي تتفاعل في إطاره ، لا بد وان تنتج عنه اختلالات ، تتفاوت حدتها بحسب الأحوال ، ولكنها تبقى في التحليل الأخير المصدر الرئيسي الذي تنبثق منه كل أسباب التوتر والصراع .

8. المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي :

يرتكز هذا المدخل على الافتراض القائل بأن انظمة الحكم الشمولية ، بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي اليها والأساليب التي تنتهجها ، تعتبر المصدر الرئيسي والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي . ويضيف ان الدافع الشمولي إلى التوسع هو جزء لا ينفصل من الأساس العقائدي الذي يرتفع فوقه البناء الديكتاتوري برمته . انها الرغبة في اخضاع الاخرين في نطاق نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة دون ادنى تحد . وعلى ذلك فان هجوم الأنظمة الشمولية على أنظمة الحكم الديموقراطي الكائن في المجتمع الدولي ، هو هجوم مستمر لا يعرف معنى التوقف ، ومن صميم التناقض الجذري في طبيعة هذين النوعين من أنظمة الحكم الداخلي ، ينبثق التوتر وتتفجر الصراعات الدولية . (42)

9. المدخل الديموغرافي :

وهو المدخل الذي يقول ان الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، ويقرر ان عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب . كما ان الضغط السكاني يتجه بالشعوب إلى شن الحرب بهدف التقليل من عدد السكان . (43)

10. نظرية المحور الصناعي العسكري :

يحاول هذا المدخل النظري ان ينسب الخطر الذي يتهدد السلم الدولي إلى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تشكل قوة ضاغطة لا يستهان بها

على اخطر مراكـز اتخـاذ القـرارات داخـل النظـام السياسـي . وتـأتي مجموعـة رجـال الصناعـة والعسكريين علـى رأس هـذه القـوة الضاغطـة . وقـد جـرى العـرف علـى تسـميتهم "بتجـار الموت".(44)

لقد تعددت الأسباب المتعلقة بالصراع الدولي وشهد التاريخ أمثلة عديدة أبرزها اندلاع الصراع بين الدول الغنية والفقيرة . فمن جهة اولى يبدو الغنى فـي المـوارد الطبيعيـة مصـدرا للقوة ووسيلة للتنمية الاجتماعية والسياسـية ، ومـن جهـة ثانيـة يـؤدي هـذا الغنـى نفسـه إلـى تراخي الطاقة على العمل ، ويثبط الشجاعة ويؤدي بالتالي إلـى الركـود والانحطـاط . وقـد مـال المؤلفون القدماء غالبا نحو الاتجاه الثاني ، فمونتسكيو مثلا يعتبر ان خصوبة الأراضي ووفرة الأموال تؤدي إلى العبودية . في حين ان الفقر في المـوارد الطبيعيـة يسـاعد علـى قيـام حريـة المواطنين واستقلالهم تجاه القوى الأجنبية . " سكان الريف الذين يشكلون القسم الرئيسي من الشعب ، ليسوا غيورين على حريتهم ، لانهم مشغولون جـدا بشـؤونـهم الخاصـة . وان الريـف الغني بالأموال يخشى السلب والجيوش . اما في البلاد الفقيرة فأن الحرية ...هي المال الوحيـد الذي يستحق ان يدافع عنه الإنسان ". كما ان جدب الأراضـي يجعـل النـاس جسـورين وأذكيـاء وأقويـاء وشـجعان ومسـتعدين للحـرب ، لان عليهـم ان يؤمنـوا لانفسـهم مـا بخلـت عليهـم بـه الطبيعـة . ان خصوبـة البـلاد تـؤدي ، نظـرا لمـا يرافقهـا مـن ضمـان ، للتكاسـل والتقـاعس والبلادة ، وكذلك إلى التمسك بالبقاء ، فتقل النزعة إلى القتال (ولنا في موقف الفرنسيين أثنـاء الحرب العالمية الثانية خير مثال ، اذ استطاعت قوات هتلر ان تجتاح فرنسـا خـلال ايـام قليلـة) وهناك الان نظريات معاكسه تقول ان الفقر عامل لزيادة حدة الصـراع داخـل المجتمعـات وفيمـا بينـها ، وان اغنـاء النـاس يلغي الحرب فيما بينهم . (45)

2.2 ظاهرة الصراع الدولي المعاصر وآفاقه :

يمثل انهيار الاتحاد السوفياتي فـي عـام 1990 ومعـه المنظومـة الاشـتراكية ، نقطـة فاصلة في حركة التطور السياسي العالمي خلال القـرن العشـرين ، بحيـث أدى ذلـك بـالضرورة إلى أحداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية علـى المستوى العالمي . وقد ولدت هذه المتغيرات ذاتها تحولات مماثلة في ظاهرة الصراع الدولـي ، ذلك ان الظاهرة المذكورة كانت تتحدد دائمـا فـي ضـوء هيكليـة النظـام الدولـي وعلاقـات القـوة السائدة فيه . وينبع ذلك مـن ان انهيـار نظـام القطبيـة الثنائيـة أدى إلـى توليـد مصـادر جديـدة للصراع الدولي على مستويات عديدة ، إذ تسبب هذا الانهيـار فـي إنهـاء الحاجـة إلـى المنـاهج العالمية الشاملة للأمن ، والتي كانت تمثل مطلبا حيويا في ظل التصارع والتنافس بين خصـوم استراتيجيين قادرين على التحرك الفاعل على امتداد الساحة العالمية . (46)

وبالتالي أدت هذه الوضعية إلى فقدان وانهيار ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التي طورتها القوتان العظميان (روسيا وأمريكا) في ظل الحرب الباردة وفي إطار قيامهما بإعادة تكييف كافة الصراعات الإقليمية في العالم وفقا لصراعهما المركزي ، الامر الذي كان قد أتاح السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية بغرض التركيز على التهديد العسكري الروسي ، علاوة على قيام الروس بكبح الانقسامات العرقية المريرة داخل بلادهم وفي دول أوروبا الشرقية ، فضلا عن احتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا ان ذلك يمكن ان يجر القوتين الأعظم ذاتهما إلى مواجهة شاملة . (47)

وقد تسبب هذا الوضع في نشوء العديد من التحديات البازغة في البيئة الدولية ، بل ان انتهاء الحرب الباردة شكل بحد ذاته منطلقا للعودة إلى ظاهرة " تعدد مصادر الصراع الدولي " أو ما يسمى بـ (Diversity of Sources of international Conflict) . ويمكن القول بشكل عام ان التحول في ظاهرة الصراع الدولي قد امتد إلى جميع العناصر والأبعاد المكونة للظاهرة ، سواء المصادر المسببة للصراع الدولي أو مضمونه أو آلياته . والحقيقة ان دراسة هذه الظاهرة في طورها الجديد تستلزم إتباع منهج نظامي أو ما يسمى بـ (Systematic Approach) في التناول يقوم على النظر إلى التحولات المذكورة في ظاهرة الصراع الدولي باعتبارها احدى النواتج الرئيسية للتغيرات الحادثة في بنية المنظومة الدولية . وسوف يجري تطوير هذا المنهج بصورة اكثر توافقا مع أغراض هذا الجزء من الكتاب ، حيث يصبح من الملائم التعرض للضغوط والتحولات التي تلعب دورا رئيسيا في توليد الصراع ، ثم تتناول التغييرات التي طرأت على مضمون الصراع الدولي وآلياته . ولهذا فان الحديث عن ظاهرة الصراع الدولي المعاصر سوف يدفعني إلى تناول ثلاثة عناصر أساسية هي :

أ- المصادر الرئيسية للصراع في البيئة الدولية

ب- مضمون الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة

جـ- آليات الصراع الدولي في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن 21 .

ننتقل هنا للحديث عن كل عنصر بمفرده :

أ- المصادر الرئيسية للصراع في البيئة الدولية :

يعتبر الصراع احد جانبي التفاعلات الدولية ، ويمتد بحكم هذه الصفة إلى كافة مجالات الحياة الانسانية . وبالتالي تتعدد مصادر الصراع في المجتمع الدولي ، بحيث تشتمل على مصادر نفسية وتاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية وأيديولوجية ونظامية . (48)

ويمثل ما سبق عموما الشكل الإجمالي لمصادر الصراع الدولي ، الا ان الأوزان النسبية لهذه المصادر تختلف باختلاف النظام الدولي وتوزيع القوة وعلاقات القوة بين أطرافه . وفي ظل هذه الوضعية ، كان المصدر الرئيسي للصراع الدولي خلال الفترة ما بين 1945 – 1990 متمثلا في المصدر الأيديولوجي ، حيث انقسم العالم إلى معسكرين : اشتراكي ورأسمالي تقود كل منهما دولة عظمى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) وكان كل منهما يتسلح بأيديولوجية عالمية شاملة تمتلك محتوى أخلاقيا ، ولها القدرة على تفسير التاريخ الإنساني وتحديد الأهداف البشرية وطرق الوصول إلى تحقيقها . وقد انتج الصراع الأيديولوجي خلال تلك الحقبة بدوره طائفة متنوعة من مصادر الصراع الأخرى على كافة المستويات . (49)

على ان انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية كان بحد ذاته دليلا أكيدا على حالة الإفلاس الأيديولوجي الشامل الذي وصلت أليه النظم الماركسية – اللينينية في أوروبا الشرقية ، الامر الذي أدى إلى تراجع مكانة الأيديولوجية كمصدر من مصادر الصراع الدولي ، وإفساح الطريق أمام مصادر أخرى كانت فيما سبق تستحوذ على أوزان نسبية ضئيلة . وفي مقدمة هذه المصادر يأتي العامل الاقتصادي كمصدر رئيسي من مصادر الصراع الدولي ، حيث تلعب المتغيرات في الوقت المعاصر دورا محوريا في تشكيل وبلورة النمط العام لظاهرة الصراع الدولي ، ويليها في ذلك المصادر النظامية للصراع الدولي النابعة من هيكلية النظام الدولي وتوزيعات القوة بين وحداته .

في ضوء ما سبق ، فأن النوعية الأولى لمصادر الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في المصادر الاقتصادية ، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية المتعارضة تمثل المصدر المحوري للصراع في المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها النظام الدولي . وواقع الامر ، ان هذه الوضعية تعتبر نتاجا موضوعيا للعديد من التناقضات الناجمة عن نظام الرأسمالية الاحتكارية المعمول به في الدول الصناعية المتقدمة في الغرب واليابان ، حيث أدت هذه التناقضات إلى تفاقم أزمة الركود الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية بشكل عام . وقد نشأت هذه الأزمة بفعل انقلاب موازين القوى الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الكبرى لغير صالح الولايات المتحدة وأوروبا ، وتصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة (مثل كوريا الجنوبية وتايوان واندونيسيا وماليزيا) ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في المنظومة الرأسمالية العالمية . ومن غير الممكن تحليل هذا الانقلاب في موازين القوى الاقتصادية دون الرجوع إلى نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين القطبين . فقد تحملت الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية إدارة الصراع حول السيطرة

العالمية مع الكتلة الشيوعية الشرقية ، لا سيما من خلال سباق التسلح كأداة رئيسية لاستنزاف الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون نجاحه في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل الكتلة الاشتراكية عموما . على ان هذا السباق أدى إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها العبىء الاقتصادي للتسلح ، في الوقت الذي جرى فيه اعفاء حلفاءها من هذا العبىء إلى حد كبير . وقد ترتب على هذا العبىء انخفاض قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الاستثمار في مختلف مجالات التجديد التكنولوجي وتمكين حلفائها – خاصة اليابان وألمانيا – من التفوق الاقتصادي والتركيز على القيادة التكنولوجية في القطاع المدني . وبالتالي ، فقد استمرت الولايات المتحدة في المحافظة على مكانتها القيادية غير المنازعة للغرب وللعالم في الجانب العسكري ، الا ان مكانتها تأخرت كثيرا في المجال الاقتصادي ، بحيث أصبحت أدنى بكثير في علاقات القوة الاقتصادية بالمقارنة مع اليابان وألمانيا والدول الصناعية الجديدة ، ويظهر ذلك بصفة خاصة في مؤشرات مثل العجز المزمن في الميزان التجاري وانتقال موازين الاستثمار المباشر ضد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية . (50)

والحقيقة ان المظهر الرئيسي الذي تجسدت فيه هذه الأزمة هو حالة التشبع التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي ككل ، وقد أصبح واضحا ان النظام الرأسمالي يعاني من مخاطر عدم قدرته على تعظيم أرباحه باستمرار ، مما يترتب عليه حدوث مشاكل اجتماعية داخلية جمه في الدول الرأسمالية قد تعيدها إلى أجواء العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ، حين اندفعت الدول إلى تفجير الحروب هربا من مشاكلها الاقتصادية . (51)

بالإضافة إلى ما سبق ، تتفاقم حالة التفاوت الاقتصادي الحاد فيما بين دول الشمال ودول الجنوب . فعلى الرغم من انتهاء الانقسام الايديولوجي العالمي فيما بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي ، فان الانقسام الاقتصادي بين الشمال المتقدم المهيمن والجنوب المتخلف التابع مازال قائما بل ان هذا الانقسام الاقتصادي يتعزز باضطراب سنة بعد أخرى ، بحيث بات يكتسب أبعاد سياسية وحياتية جديدة بما يزيد خطورته يوما بعد يوم على الأمن والاستقرار الدوليين . اما النوعية الثانية من مصادر الصراع الدولي ، فتتمثل في المصادر النظامية ، ذلك انه ليس من قبيل المبالغة القول ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين دول المنظومة الرأسمالية باتت تمثل المظهر الخارجي لهرم كامل من مصادر الصراع الدولي الأخرى ، وفي مقدمتها المصادر النظامية ، أي الناتجة عن طبيعة النظام الدولي وتوزيعات القوة وعلاقات القوة بين وحداته . ومن هذا المنظور ينبغي التفريق بين مضمون الصراع القائم في المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولي وبين الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولي .ففي المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولي مع نهايات القرن العشرين ، أدى انقلاب موازين القوى الاقتصادية لغير

صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، في الوقت الذي ما زالت تتمتع فيه بمكانة الريادة في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والأجيال الأكثر تطورا من نظم الأسلحة ، إلى نشوء ما يعرف بعدم انسجام المكانة ويعبر عنها بالإنجليزية (Status Inconsistency) أي عدم توازن مكانة الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة ، بينما تنعكس الصورة تماما مع دول أخرى مثل اليابان وألمانيا ، حيث تتمتع هذه الفئة الأخيرة من الدول بمكانة مرتفعة في مؤشرات القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة في مجال القوة العسكرية ، وتعتبر حالة عدم انسجام المكانة بشكل عام مصدرا قديما للصراع والعنف المسلح فيما بين الدول ، كما كانت ظاهرة شائعة في المنظومة الدولية . (52)

وخلال فترة التسعينات من القرن العشرين تتمثل الاثار التطبيقية لحالة عدم انسجام المكانة في كونها أسندت وظيفة (الانتاج المنظمة للعنف) إلى دول معينة ، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة ، بغض النظر عن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية لهذه الدول . ومن الطبيعي ان تتولد لدى هذه الدول دوافع قوية لتحويل المزايا العسكرية التي تتمتع بها إلى مزايا سياسية واقتصادية . وعندما تفشل في ذلك في إطار التكوين المؤسسي للمنظومة الدولية ، فأنه يتكون لديها دوافع قوية للعنف العسكري ، الامر الذي يدفع بدوره نحو توليد استجابات دولية مختلفة تسعى اما لاستيعاب هذا العنف من خلال التأقلم السلبي والاذعان للابتزاز من ناحية ، أو الاصطدام العنيف ونمو نزعة العسكرة لدى الدول المتعرضة للابتزاز من ناحية أخرى ، لا سيما لدى الدول القوية اقتصاديا والضعيفة عسكريا . ويعني ما سبق ذكره ان حالة عدم انسجام المكانة يمكن ان تؤدي إلى نشوء فترة طويلة من التوترات العنيفة واعادة ترتيب علاقات القوى ، بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات انفجار الأزمات والحروب . وبطبيعة الحال ، فان هذه الوضعية تمثل مصدرا متجددا للصراع الدولي بحكم ما تنطوي عليه من حرص الدول المنتجة للعنف المسلح على مواصلة الاحتفاظ بالأدوات العسكرية اللازمة لانتاج العنف المسلح ، وبحكم ما يمكن ان تقدم عليه من استخدام سياسات الابتزاز والإكراه والإجبار في تفاعلاتها مع الدول الأخرى في سياق مسعاها الحتمي لتحويل تفوقها العسكري إلى مزايا سياسية واقتصادية واستراتيجية . (53)

ومن ناحية أخرى ، فان التحولات الهيكلية الحادثة في قمة النظام الدولي في اتجاه نبذ القوة العسكرية كأداة لتسوية الصراعات بين القوى الكبرى ، لم تتوافق مع تحولات مماثلة في قاعدة النظام الدولي ، أي فيما بين دول العالم الثالث على وجه التحديد . فما زالت دول العالم الثالث تزخر بأشكال شتى من التوترات الناتجة عن تعدد الصراعات الاجتماعية الممتدة واختلاف الأيديولوجيات السياسية للنظم الحاكمة ، علاوة على تنامي مصادر متجددة للتعصب وللصراع المسلح يأتي في مقدمتها الأشكال المختلفة للتفاوت في معدلات التطور الاقتصادي فيما بين تلك الدول . (54)

وفوق ذلك كله ، فأن مجمل هذه التوترات قد رسخت لدى العديد من دول العالم الثالث الاعتقاد بأن لها حقوقا مهدرة لدى الخصوم الاخرين . ومما يزيد من حدة التوتر في العالم الثالث ان الكثير من دوله ما زالت تحتفظ بقوات عسكرية ضخمة ، يمكن ان تصبح أداة هامة في تذكية وإشعال التنافس والصراع المسلح بينها ، علاوة على ان نفس هذه الوضعية ادت إلى تنامي صراعات منخفضة الحدة في العالم الثالث ، لا سيما تلك الصراعات الناتجة عن أعمال التمرد والإرهاب الدولي . (55)

وفي ظل الوضع ، تتحدث بعض الكتابات الأكثر حداثة في العلاقات الدولية ان تحولات النظام الدولي يمكن ان تدفع بعض القوى الإقليمية في العالم الثالث للإفادة من انهيار نظام القطبية الثنائية في تعديل التوازنات الإقليمية لصالحها وتوسيع قاعدة نفوذها الإقليمي ، كما حدث في حالة الغزو العراقي للكويت في آب 199() وما حدث بعد ذلك . (65)

وفي نفس الوقت ، فأن تفاوت معدلات التطور الاقتصادي في دول العالم الثالث يمكن ان يعمل على توليد مصادر ديموغرافية جديدة للصراع فيما بين تلك الدول ، ذلك ان ازدياد معدلات النمو السكاني في الدول ذات النمو الاقتصادي المحدود يمكن ان يزيد من معدلات الهجرة فيما بين الحدود ، الامر الذي يمكن ان يؤدي إلى نشوب نزاعات واسعة وصراعات سياسية . (57)

ويشير مجمل ما سبق إلى وجود طائفة متنوعة ومتعددة من المصادر المولدة للصراع والعنف المسلح في أقاليم العالم الثالث ، على ان هذه المصادر لا تمثل في معظمها نتاجا للظروف والأوضاع الذاتية التي تعيشها تلك الأقاليم فحسب ، وانما تنبع أيضا من وضعية العالم الثالث كساحة للصراع الدولي الدائر بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية . اما فيما يتعلق بمستقبل الصراع في ضوء المسارات المحتملة لتطور النظام الدولي ، فأن معظم التحليلات المطروحة تنطلق بصفة أساسية من حقيقة وجود تراجع نسبي في القوة الأمريكية ، بما يؤكد استحالة دوام حالة " القطبية الأحادية " والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم . فهناك دول جديدة واعدة بدأت تأخذ طريقها إلى القمة مثل الصين واليابان وألمانيا . والواقع ، ان كافة المؤشرات الإحصائية لتوزيع موارد القوة ، لا سيما القوة الاقتصادية ، تدل على تراجع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بالقيادة العالمية ، الا ان ذلك – برغم صحته – لا يترافق مع صعود قيادة بديلة ، أي ظهور دولة تسيطر على معظم الموارد العالمية للقوة ، وانما مع صعود هيكل قوة انتشاريا نسبيا . وأيا كان الوضع : فأن احتمالات تطور النظام الدولي تصب جميعها في اتجاه نشوء نظام دولي متعدد الأقطاب ، الا ان الإشكالية المحورية القائمة في هذا الشان تنصب في تعيين درجات

التعاون والصراع المميزة لهذا النمط المحتمل لتطور النظام الدولي . اذ أنه ليس هناك ما يساعد تماما على القطع بما إذا كانت القوى المتنافسة داخل المنظومة الرأسمالية العالمية سوف تنجح في احتواء تناقضاتها وخلافاتها (بما يؤدي إلى نشوء نظام متوازن) ، ام أنها سوف تعجز في بلورة نظام ما لتقسيم العمل وتنظيم التعاون فيما بينها ، بما يؤدي إلى ظهور نظام تنافس فوضوي . (58)

ومن ثم ، فأن مستقبل ظاهرة الصراع الدولي ككل يبدو مرهونا باحتمالات التطور المذكور في النظام الدولي . ففي ظل النظام الكتلي المتوازن ، سوف ينقسم العالم الصناعي المتقدم إلى كتل كبرى متنافسة ، ولكن متوازنة بما قد يفضي إلى حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات بين هذه الكتل الدولية . وفي هذه الحالة ، فأن نمط الصراع الدولي سوف يتحدد في ضوء حركة التفاعل بين المراكز المتنافسة وعلاقاتها بدول الجنوب ، حيث أنه كلما تعاظمت عوامل الوحدة والتجانس بين مراكز القوة المتنافسة للسيطرة على المنظومة الدولية ، كلما امكن السيطرة على المنافسات ، وتعاظمت مستويات التجانس فيما بينها ، مع تنامي ميل قوى لفك الصلة مع دول الجنوب ، بينما يؤدي تفاقم التناقضات والمنافسات بين هذه المراكز إلى ظهور ميل قوي للسيطرة المباشرة على الجنوب ، بما يعني ان العالم الثالث ربما يمثل ساحة الصراع العسكري والسياسي غير المباشر بين القوى الرأسمالية الكبرى في ظل سيادة علاقات التنافس بينهما . أما في ظل نشوء كيان كتلي فوضوي بفعل اختلال العلاقات بين الكتل الدولية الكبرى أو بسبب عجزها عن السيطرة على التناقضات فيما بين دول الجنوب واجزاء معينة من الشمال ، فأن تناقضات المصالح وانفلات المشاعر القومية والعرقية والطائفية والدينية يمكن ان تؤدي إلى تورط الكتل الدولية الكبرى في التناقضات المذكورة بما يؤدي إلى فوضى عارمة في النظام الدولي وزيادة احتمالات توسيع الصراعات والحروب لتصبح مادية أو عالمية . ويعني ذلك ، ان النمط العام للصراع الدولي سوف يختلف اختلافا جذريا ما بين المسارات المحتملة لتطور النظام الدولي ، والواضح في جميع الحالات ان دول الجنوب سوف تتحمل العب الأكبر للصراع أيا كانت أنماطه وأشكاله ، إلا أن هذا العبء سوف يختلف حسب طبيعة العلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى . (59)

وأخيرا ، فأن المصدر الثالث للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، يتمثل في المصادر الأيديولوجية ، حيث أدي انتهاء الاستقطاب الأيديولوجي فيما بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية إلى إعطاء درجة اكبر من البروز لمصادر أخرى للصراع الأيديولوجي في النظام الدولي ، وتتسم هذه الوضعية الصراعية الأيديولوجية بالتعدد الواضح في الأنماط والمستويات ، فمن ناحية ، تتسم بتعدد المستويات نظرا لانها تميز كافة المستويات الافقية

والرأسية داخل النظام الدولي ، أي فيما بين الشمال والجنوب في مواجهة بعضهما البعض ، وفي داخل كل منهما على حدة . كما يتصف الصراع الأيديولوجي من ناحية أخرى بتعدد الأنماط نظرا لكونه ينطوي على قدر هائل من التنافس بين الأيديولوجيات السياسية والدينية والاقتصادية . ففي الوقت الحالي (نهايات القرن العشرين) تشهد الايديولوجية الليبرالية الرأسمالية الغربية أزمة هيكلية حادة على كافة المستويات . فقد أدى الانتصار النهائي الذي حققته الرأسمالية الليبرالية (فلسفة اقتصاد السوق) في صراعها الضاري ضد النموذج الاشتراكي إلى جعل الرأسمالية الليبرالية أيديولوجية عالمية لا تقتصر فقط على الغرب ، وانما اصبحت نموذجا إنسانيا شاملا تشترك فيه البشرية جمعاء ، الامر الذي أدى إلى إحساس الغرب بفقدان الخصوصية الأيديولوجية بعد ان أصبحت كافة شعوب العالم تشترك في تبني النموذج الليبرالي وصياغة أفكاره ومشروعاته . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فأن التأثير العاصف الذي أحدثته التكنولوجيا في توحيد منظومات القيم والأفكار في الغرب أدى إلى نشوء تهديدات حقيقية لقدرة الليبرالية على تجديد ذاتها ولقدرتها على توليد المشروعات والأفكار الكبرى وسادت بدلا من ذلك أيديولوجيات ناعمة تتلاشى فيها الحدود بين نظم الأفكار والأيديولوجيات السياسية ومشروعات الأحزاب المختلفة ، حيث أصبح الجميع يتبنون نفس القيم والمبادئ والأفكار ، وبات جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى بعد ان تضاءلت الاختيارات المتنوعة والمتعددة . (60)

وربما كان هذا الوضع يشير إلى وصول الأيديولوجية الليبرالية بدورها إلى مرحلة الإفلاس الشامل الامر الذي ادى بدوره إلى ترعرع وتنامي الاتجاهات اليمينية والشوفينية المتطرفة داخل بلدان أوروبا الغربية لا سيما ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها . وفي نفس الوقت ، يمثل صعود ظاهرة الإسلام السياسي في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصدرا من مصادر الصراع الأيديولوجي في النظام الدولي في إحدى دلالاته ، ذلك ان جوهر الظاهرة يرتكز على النظر إلى الإسلام باعتباره منهجا بديلا في الفكر والممارسة للمنهج الليبرالي الغربي . وبحكم هذه الصفة ، فأن ظاهرة الإسلام السياسي تنطوي على رفض النموذج الحضاري الغربي ، وتدعو بدلا من ذلك إلى أقامة المجتمع الإسلامي ، الا ان جماعات الإسلام السياسي تختلف فيما بينها اختلافا بينا في وسائل تحقيق هذا الهدف . فالجماعات الإسلامية المعتدلة تدعو إلى إقامة المجتمع الإسلامي من خلال التغيير التدريجي السلمي بدلا من الثورة الراديكالية باعتبار ذلك الطريق السليم لتقوية الإسلام في مجتمعاته ، بينما تدعو الجماعات المتطرفة إلى استخدام العنف والإطاحة بالانظمة السياسية الفاسدة وتطهير المجتمع الاسلامي من الذيول العلمانية اليسارية وتخليص اراضي المسلمين من القوى الأجنبية . والواقع ، ان قطاعات بالغة الأهمية داخل المنظومة الرأسمالية الليبرالية العالمية باتت تنظر

ظاهرة الإسلام السياسي باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد في النظام الدولي ، .ت على ذلك العديد من الكتابات المنشورة ، والتصريحات المعلنة . ومن أهم تلك الكتابات كتاب (أنتهزواالفرصة) ، الذي ألفه رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق ريتشارد نيكسون والذي خصص فيه فصلا كاملا عن العالم الاسلامي ودعا فيه إلى تحجيم واستئصال شأفة من أسماهم بالاصوليين والرجعيين من النظم الحاكمة في العالم الاسلامي ، والاقتصار على التعاون مع النظم التقدمية الاسلامية أو النظم العلمانية في العالمين العربي والاسلامي مع ربط هذه الانظمة بقطار العالم المتحضر الحر في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية . (61)

وبصورة موازية ، تنامت أيضا الايديولوجيات الدينية الاخرى (المسيحية واليهودية) في مختلف مجتمعاتها بدرجات متفاوتة . (62)

كما تنامت ايضا الولاءات العرقية والروابط الاولية في العديد من مجتمعات العالم الصناعي المتقدم بصورة غير مسبوقة خلال القرن العشرين . وقد برزت هذه الاشكالية بصفة أساسية في القارة الاوروبية ، لا سيما حول هوية اوروبا وموقعها الجغرافي ودورها التاريخي . ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في :

1. التناقضات المذهبية بين الكاثوليك والارثوذكس والبروتستانت في القارة الاوروبية ، وهي تناقضات غير منفصلة عن الكتل الاجتماعية والاقليات ، أو غلبة الطابع العرقي التعددي على جغرافية اوروبا السياسية .
2. التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد الهويات القومية بين شعوب دول اوروبا الشرقية أوروبا الغربية ، أي التناقضات بين شرق اوروبا وغربها .
3. التناقضات القومية والدينية في داخل كل دولة اوروبية . (63)

وهكذا فأن انهيار الاتحاد السوفياتي في عام (1990) وانتهاء الصراع الضاري بين الاشتراكية والرأسمالية الليبرالية لم يؤد إلى انتهاء ظاهرة الصراع الدولي كما ذهبت بعض الكتابات المبكرة ، وانما يعتبر الصراع ظاهرة قديمة قدم التاريخ نفسه ، علاوة على ان تحولات النظام الدولي ذاتها تلعب دورا محوريا في خلق اليات تفاعلية لتوليد مصادر متجددة للصراع فيما بين الدول ، بحيث ترتبط هذه المصادر المتجددة ارتباطا وثيقا مع مضمون التحولات الحادثة في النظام الدولي وقائمة الاهتمامات البارزة وتوزيعات القوة بين وحداته .

ب- مضمون الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة :

من البديهي القول ان مضمون الصراع الدولي في مرحلة تاريخية ما يتحدد حسب طبيعة المصادر الفعلية أو المحتملة المولدة لهذا الصراع وطبيعة المشكلات القائمة على مائدة البحث والكامنة في نسيج العلاقات الدولية في نفس المرحلة . ومن ثم فان مضمون الصراع

يعتبر من حيث الجوهر بمثابة نوع من الاستجابة مع المصادر المدركة للصراع . وفي المرحلة الراهنة ، يكاد يكون مضمون الصراع الدولي محصورا في ثلاثة أشكال رئيسية يمثل كل منها نوعا من التجاوب مع مصدر محدد من مصادر الصراع . فالشكل الاول للصراع يتمثل في استمرار معدلات التسلح ، فيما يمثل تجاوبا مع التوترات النظامية القائمة ، بينما يتمحور الشكل الثاني في تزايد النزاعات الحمائية والكتل التجارية كنوع من التجاوب مع المصادر الاقتصادية للصراع الدولي . واخيرا ، يتحدد الشكل الثالث للصراع الدولي في العمل على فرض الهيمنة على العالم الثالث من جانب القوى الكبرى في المنظومة الرأسمالية العالمية ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية . وتنبع الدوافع الكامنة وراء استمرار معدلات التسلح العالمية كشكل رئيسي من أشكال الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة من ان القوة المسلحة كانت وما زالت بمثابة القبضة التي تعبر عن قوة الدولة في تفاعلاتها مع العالم الخارجي ، وخلاصة عناصر قوتها بأبعادها الشاملة والمتعددة ، كما تعتبر أداة الدولة في الصدام العضوي مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها السياسية . ولذلك ما زالت معظم الدول في النظام الدولي تسعى إلى زيادة قدراتها الدفاعية وحماية مصالحها القومية لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير من خلال زيادة القدرات والإمكانات العسكرية والنووية . وعلى الرغم من انتهاء الاستقطاب الأيديولوجي في العلاقات الدولية وانهيار نظام القطبية الثنائية ، فأن القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل في الوقت الحالي (نهايات القرن العشرين) على البحث عن عقائد استخدام جديدة لما تمتلكه من أسلحة ومعدات بما يتفق مع المتغيرات الدولية ، وبما يساعد تلك الدول في تعزيز مكانتها ودورها في النظام الدولي . ويبدو التوصيف السابق واضحا بصفة خاصة في حالة التسلح النووي ، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القوة النووية باعتبارها أداة هامة لتصحيح التفاوت الذي تشعر به بين قدراتها العسكرية الهائلة وإمكاناتها الاقتصادية المتدهورة نسبيا . وفي ظل هذا الوضع ، بادرت القوى الدولية الأخرى المالكة للسلاح النووي إلى ربط مصير قدراتها النووية بمدى إمكانية الاتفاق على أسس مشتركة ومتبادلة لتحقيق المزيد من نزع السلاح والقضاء على مصادر عدم الاستقرار النووي ، في المجتمع الدولي ، وينطوي ذلك ضمنا على امتناع تلك القوى عن التخلي عن قدراتها النووية طالما تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ألاحتفاظ بقدراتها النووية المماثلة . (64)

والواقع ان الوثائق الرسمية الأمريكية القليلة الصادرة في هذا الشأن تؤكد على ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير من القوة التقليدية والنووية ، بما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها الريادية في النظام الدولي وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم ، بما في ذلك المنافسون الاقتصاديون داخل المنظومة الرأسمالية العالمية مثل ألمانيا

واليابان . وعلى الرغم من ان المصادر الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة تؤكد على ضرورة تحقيق المزيد من الخفض في الترسانة النووية الأمريكية وتغيير خطة الأهداف التي سوف توجه إليها الأسلحة النووية ، الا ان هناك حرصا أمريكيا واضحا على إبقاء القوة النووية عند مستوى لا يقل عن خمسة الاف رأس نووي . ويؤكد ذلك على ان التفوق العسكري الأمريكي بصفة عامة ، والنووي بصفة خاصة ، بات يستحوذ على أهمية متزايدة في السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها أداة فاعلة من أدوات تنفيذ هذه السياسة ، لا سيما في ظل التدهور الشديد في القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي ، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في المجال العسكري من خلال تحويلها إلى مزايا سياسية واقتصادية . ويتخذ هذا المسعى شكلا تطبيقيا يقوم على توظيف القوة النووية الأمريكية في دعم مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة في الشؤون العالمية ، علاوة على ردع اية أعمال عدائية من جانب الخصوم المحتملين سواء في العالم الثالث أو في رابطة الكومنولث أو داخل المنظومة الرأسمالية ذاتها ، اي ان الاستخدامات الرئيسية للقوة النووية في الاستراتيجية الامريكية تتمحور اساسا حول وظيفتي الردع والمكانة .

وفي نفس الوقت ، ترى الولايات المتحدة ان التهديدات المذكورة لا تحتاج إلى استراتيجيات الردع التي سادت إبان الحرب الباردة ، وانما تحتاج فقط إلى مستويات منخفضة من الردع في إطار ما يطلق عليه (استراتيجية الردع الأدنى) ، والتي تنطوي على إجراء خفض كبير في الترسانة النووية الأمريكية ، مع الابقاء على عناصر الردع النووي وأدواته في حدودها الدنيا . وفي ظل هذا الوضع ، بادرت القوى النووية الأخرى في العالم إلى ربط سياساتها النووية بالموقف الأمريكي ، لا سيما روسيا والصين ، واللتان أكدتا على ضرورة ارتكاز جهود نزع السلاح النووي على أسس متبادلة ، مع ضرورة ان تنطلق هذه العملية في اطار مجهود جماعي شامل لتدمير الأسلحة النووية ، بل ان فرنسا وبريطانيا ذاتهما اشتركتا في هذا الموقف أيضا ، حيث أكدتا على استعدادهما الدائم للمشاركة في جهود نزع السلاح ، الا انهما تطالبان بالمساواة التامة بين جميع القوى النووية في العالم . وترفضان بالتالي التخلي عن قوتهما النووية طالما ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومنولث والصين تمتلك ترسانات نووية اكبر حجما واكثر تقدما . (65)

ومن ناحية أخرى يمتد الحفاظ على مستويات التسلح العالية أيضا إلى القوة التقليدية ، حيث يعبر المسئولون الأمريكيون عن اعتقادهم ان القوة التقليدية تستطيع دعم الاستقرار السياسي في النظام الدولي واقامة العلاقات الدولية مع معظم دول العالم والإسهام في استراتيجية مكافحة الفوضى والشغب وردع العدوان والقتال الفعلي في حالة فشل الردع . وقد تدعمت هذه الاتجاهات بقوة عقب حرب الخليج الثانية (يناير 1991) والتي أكدت ان القوة

التقليدية يمكنها التعامل بصورة حاسمة مع طائفة واسعة من الأزمات الدولية وتحديد الناتج النهائي لها . ومن ثم ، يجري العمل في الولايات المتحدة على إقامة بناء جديد للقوة التقليدية يجمع بين المهارات المتعددة والقدرة على الانتشار السريع في مناطق الأزمات والقدرة على الحسم . وفي اتجاه مواز ، تعمل دول أوروبا الغربية على تعزيز أوضاعها الدفاعية في عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال القوة التقليدية ، مع تغيير مهام وطبيعة حلف شمال الأطلسي . فعلى الرغم من ان دول غرب أوروبا استبعدت في استراتيجيتها الجديدة ما يسمى بالتهديد التقليدي للشيوعية ممثلة في حلف وارسو ، الا أنها حرصت في نفس الوقت على تأكيد الدور الرادع للقوة التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الأمن في أوروبا والتأكيد على الصفة الدفاعية للحلف . وفي نفس الوقت ، ما زال الكثير من دول العالم الثالث يحتفظ بترسانات عسكرية ضخمة لمجابهة التهديدات العديدة الماثلة امامها . (66)

وتتمثل الصورة الرئيسية الثانية للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة في تنامي النزعات الحمائية والكتل التجارية . فقد تمخضت المصادر الاقتصادية للصراع الدولي عن حالة من الفوضى في النظام الاقتصادي العالمي ، الامر الذي ترك آثارة بالدرجة الأولى على حقل التجارة الدولية ، لا سيما فيما يتعلق بدعم النزعة المتزايدة نحو الحمائية والتجارة المفيدة ودعم التوجه نحو تفضيل الإدارة الثنائية والكتلية على نظام التجارة المفتوحة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، وذلك بهدف احتواء منافسة السلع المستوردة الرفيعة والمحافظة على الطاقات الانتاجية ومعدل التشغيل في الفروع المحلية المنافسة . وتنطوي النزعة الحمائية على استخدام " سلة " من الأدوات الحمائية غير التعريفية أبرزها القيود الكمية والإعانات والمنح المقدمة للصناعات المحلية خاصة التي تحل محل الواردات ، علاوة على التدخلات الإدارية المتنوعة . وتعتبر اكثر الدول الغربية لجوءا إلى الحواجز غير التعريفية هي الدول الأكثر تقدما ، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكندا ، وتمتد الإجراءات الحمائية إلى النطاقات الرئيسية للنشاط الاقتصادي مثل السلع الأولية والسلع المصنعة والخدمات والمتدفقات التكنولوجية . وتدلل اتجاهات التطور طويلة الأمد لهذه الظاهرة على ان الحواجز غير الجمركية لن تخف مع الوقت نظرا لنشوء " جماعات المصالح " التي يرتبط تصورها لمنافعها بالدفاع عن الحماية ، سواء في أوساط أصحاب العمل أو أوساط العمال أنفسهم ، بالإضافة إلى قيام البيروقراطية بدور هام متزايد في هذا الشأن . (67)

وفي نفس هذا السياق ، برزت ظاهرة التكتل الاقتصادي والتجاري باعتبارها أهم الإجراءات الحمائية المستخدمة في الصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . فقد اتسمت الفترة منذ منتصف الثمانينات بالتعاقب السريع للتحركات

الرامية إلى توسيع الكتل التجارية القائمة أو إنشاء كتل جديدة ، حيث بدأت دول الجماعة الأوروبية تحركا مكثفا لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام 1985 والقانون الأوروبي الموحد لعام 1987 بشأن مشروع أوروبا المندمجة في عملة واحدة 1992 ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في يناير 1988 ، ثم لحقت بها المكسيك عام 1991 . إضافة إلى ما تقدم ظهرت تكتلات تجارية أخرى في آسيا وغرب الباسيفك ، وانطلقت أساسا من الرغبة في مواجهة الموجة العاصفة من إجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التي اصبح حقل التجارة الدولية يحفل بها . وهناك في الواقع ثلاث محاور للتكتل التجاري في تلك المناطق هي : رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (الآسيان) ، جماعة التعاون الاقتصادي لا سيما الباسيفيكية المعروفة باسم (الابيك) ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعروفة باسم (سارك) . وهكذا فأن الصراع الاقتصادي أصبح يمثل الملمح الأكثر بروزا في ظاهرة الصراع الدولي في الوقت الراهن ، مما يهدد أسس السلام العالمي ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن الاقتصاد هو في طليعة عوامل الحرب أو تكريس السلام . (68)

بالإضافة إلى ما تقدم فأن محاولات الهيمنة على العالم النامي تمثل الشكل الثالث للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، بل ان الهيمنة على العالم النامي (دول العالم الثالث) باتت تستقطب حيزا رئيسيا من السلوك السياسي لدول المنظومة الرأسمالية العالمية ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يعتبر ذلك مطلبا حيويا لانتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم في عجلة التطور الدولي بما لا يهدد مصالحها في الأفق المنظور . (69)

ومع نهايات القرن العشرين نلاحظ وجود تباين في التطور الاقتصادي والسياسي والعسكري والتكنولوجي والاجتماعي بين دول العالم الثالث ، كما ان أحوال هذه الدول تزداد سوءا بالمقارنة مع أحوال الدول المتقدمة . أضف إلى ذلك ان الدول القوية عادت من جديد تفكر في استعمار دول العالم الثالث وفرض الهيمنة عليها . والحقيقة ان هناك استعمار اقتصادي واضح وهناك سلب للإرادة السياسية تمارسه الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث وخاصة ضد الدول العربية . (70)

الا ان الجهود المنصبة على تكريس الهيمنة الإمبريالية التي تبذلها القوى الرأسمالية الكبرى ترمي إلى القضاء على احتمالات تهديد الاستقرار الإقليمي والعالمي التي يمكن ان تتفاقم بفعل استمرار احتفاظ الكثير من دول العالم الثالث بقوات عسكرية ضخمة ، لا سيما في الأقاليم المليئة بالصراعات والتوترات . وتنصب الجهود المبذولة في هذا الاتجاه في مجالين

رئيسيين : أولهما إقامة أبنية عسكرية تقليدية قادرة على مجابهة التهديدات التي يحتمل ان تنشأ في العالم الثالث ، وثانيهما فرض نظم صارمة للرقابة على التسلح والحد منه في أقاليم العالم الثالث المختلفة ، لا سيما بالنسبة للدول الراديكالية التي تتسم تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بغلبة الطابع الصراعي ، بما لا يؤدي إلى الحد من استمرار تدفق الأسلحة والمعدات اليها فحسب ، ولكن أيضا لتقليص القدرات التسليحية الموجودة لدى تلك الدول . وتستهدف جهود الحد من التسلح التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العالم الثالث عموما ، ضمان تمرير أعمال إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في العالم الثالث والحيلولة دون اقدام الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى تسوية منازعاتها بالقوة العسكرية ومنعها من العمل على تحقيق طموحاتها الإقليمية من خلال القوة . وتلعب الولايات المتحدة دورا قياديا في توجيه هذه الجهود ، لكونها تتجه نحو تقليص القدرات التسليحية للخصوم الفعليين أو المحتملين وابقاء الولايات المتحدة دوما على القمة في الردع العسكري . (71)

وفي مراحل الاعداد والتخطيط ، وجدت الإدارة الأمريكية ان هناك عددا من المتغيرات المتفاعلة القائمة في الفترة الراهنة التي يمكن ان تحقق قدرا من النجاح لاعمال الحد من التسلح في العالم الثالث بصفة عامة . فعلى جانب العرض ، حاولت الجهود الأمريكية للحد من التسلح الإفادة من مستويات التعاون غير المسبوقة بين الدول الصناعية المتقدمة في مواجهة الغزو العراقي للكويت (2 آب 1990) بما يفيد في تقليل الضغوط التنافسية فيما بينها على بيع السلاح إلى العالم الثالث ، لا سيما وان ذلك الغزو شكل بحد ذاته حالة نموذجية لإظهار نتائج استمرار سباقات التسلح في العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، حاولت الإدارة الأمريكية الإفادة من الأدوار الجديدة للأمم المتحدة كأداة لحل المنازعات وقيادة الجهود الدولية في مجال الحد من التسلح على المستوى العالمي . وفي نفس الوقت ، نشطت السياسة الأمريكية في بناء إجماع بين الدول المصدرة للسلاح بقصد الالتزام بأنظمة الحد من التسلح على المستوى العالمي . وفي نفس هذا الإطار ، وجدت الولايات المتحدة ان هناك بعض المتغيرات القائمة على جانب الطلب التي يمكن ان تساعد دول العالم الثالث ذاتها على التجاوب مع برامج الحد من التسلح ، أولها ان المشتريات التسليحية أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الميزانيات الدفاعية لجميع الدول ، وثانيها ان سباق التسلح في العالم الثالث قد أدى إلى زيادة معدلات الانكشاف الأمني فيما بينها ، بدلا من ان يحقق لها قدرا اكبر من الامن . (72)

وعلى هذا الأساس ، فأن السلوك الأمريكي للحد من التسلح في العالم الثالث ارتكز عند التطبيق على عدة إجراءات متداخلة . أولها فرض القيود والشروط الصارمة على مبيعاتها

من الأسلحة والمعدات ، بحيث لم تعد هذه المبيعات متاحة في السوق الأمريكية مثلما كان الوضع فيما مضى ، وثانيهما ممارسة الضغوط على الدول الحليفة والصديقة لمنع وصول الأسلحة والمعدات إلى الكثير من دول العالم الثالث (وخاصة الدول العربية وباكستان وإيران) ، وايضا لمنع تلك الدول من الحصول على القدرة اللازمة لتطوير البدائل العسكرية الوطنية ، وثالثها العمل على خنق الصناعات العسكرية في دول العالم الثالث بهدف منعها من تمكين تلك الدول من إحلال المنتجات الوطنية العسكرية محل الواردات التسليحية من الخارج ومنعها ايضا من الدخول إلى ساحة التنافس في مجالات البحث والتطوير والإنتاج الكمي والنوعي للتكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدما ، ورابعها محاولة الحد من نشاط أسواق السلاح السوداء والرمادية في الولايات المتحدة وأوروبا للحد من دورها في عمليات تدفق السلاح من الشمال إلى الجنوب . بالإضافة إلى ما سبق ، لا يستبعد أحد إقدام الولايات المتحدة ودول المنظومة الرأسمالية على الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية حال تنامي القدرات التسليحية لدولة ما في العالم الثالث ، بما يهدد مصالحها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . (73)

ج) آليات الصراع في نهايات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين :

المقصود بآليات الصراع الدولي هنا هو عملية مأسسة الصراع الدولي وإداراته واتخاذ القرارات الكبرى فيها . وتنبع أهمية هذا الجانب من حقيقة ان وحدات النظام الدولي كانت تسعى دائما إلى إدارة تفاعلاتها الصراعية عبر ترتيبات مؤسسية ، تنعكس داخلها مصالح الدول الأعضاء وأهدافها وسبل الدفاع عنها والحفاظ عليها . وفي ظروف الحرب الباردة ، مثلت الأحلاف العسكرية التعبير المؤسسي الرئيسي لظاهرة الصراع الدولي ، كما مثلت الإدارة الرئيسية في إدارة الصراع وحفظ التوازن والردع . ويعني ذلك أن النمط العام للصراع الدولي خلال كل مرحلة تاريخية يفرز البنى المؤسسية اللازمة لإدارته ، إلا أن تحديد وتعيين آليات الصراع الدولي وميكانيزماته في عالم ما بعد الحرب الباردة تنطوي على درجة عالية من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة الصراع خلال نهايات القرن العشرين ، وهي مرحلة يمر بها النظام الدولي وتتسم بتعدد الأنماط والمستويات . وقد أدت هذه الخاصية إلى تداخل العلاقات الصراعية والتعاونية فيما بين الدول ، حيث أن الدول المتحالفة معا في مواجهة الطرف الأخر تجد نفسها بعد حين تنخرط في صراعات ضد بعضها البعض . ولقد أصبحت هيئة الأمم المتحدة أداة قوية في يد الولايات المتحدة تستعملها في أي بقعة من بقاع الأرض كما حصل في قبرص والبوسنة وفلسطين وكمبوديا وانغولا والكونغو وغيرها من بؤر الصراع والتوتر . وقد وصف البعض هذه الظاهرة بأنها "علاقة تسخير" أي قيام الولايات

المتحدة بتسخير هيئة الأمم المتحدة لصالح أهدافها السياسية والإستراتيجية بل والعسكرية . فقد أصبح مجلس الأمن أداة أمريكية للهيمنة على السياسة العالمية وفرض النظام والهدوء والأمن .

وأخيرا فإن الأحلاف العسكرية مازالت أيضا أداة هامة من أدوات الصراع الدولي . فعلى الرغم من انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الاستقطاب الأيديولوجي في العلاقات الدولية وانهيار حلف وارسو الا أن ثمة إصرارا لدى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة على الإبقاء على حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، مع الحرص على ضمان استمرارية علاقات التعاون بين الأجهزة العسكرية والأمنية لدول المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي من خلال منظور تكميلي يرمي إلى النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها لتتفق مع متطلبات النظام الدولي الجديد والمتغيرات الناتجة عن تفكك حلف وارسو والتغير السياسي في شرق أوروبا بصفة عامة . ومازالت هناك اختلافات عميقة بين دول الحلف حول صيغة التعاون المناسبة وتطبيقاتها .

إن بقاء حلف الأطلسي على قيد الحياة يعني أن دول الحلف تعتقد بوجود "عدو جديد" لها يتمثل في العالم الإسلامي والصين ، كما يعني أيضا أن انتهاء مفعول الأيديولوجية في العلاقات الدولية لا يعني بالضرورة انعدام الأحلاف كلية ، وانما سوف تستمر كأداة لحماية كيانات الدول المتكتلة في كتل إقليمية أو غير إقليمية مشتركة في المصالح والأهداف الاستراتيجية . ولا يبدو في الأفق الأن بعد انهيار الشيوعية إلى الأبد أن هناك قوة أيديولوجية عارمة تأخذ مكانها على سطح الكرة الأرضية . صحيح أن الدوائر الإمبريالية بدأت تعزف سيمفونية "الإسلام الاصولي" بهدف توحيد جهود الغرب ضد الإسلام ، لكن الواقع يشير إلى أن الدول الإسلامية برمتها (وعدد سكانها مليار نسمة) لا تملك من القوة العسكرية ما تملكه دولة مثل بريطانيا أو فرنسا . فهل يعقل بعد ذلك كله القول أن الإسلام هو العدو القادم لحلف الناتو ؟؟ لا يمكن أن نغمض عيوننا كعرب ومسلمين أن هناك توجهات خبيثة تريد أن تلقي بالعرب والمسلمين في أتون صراع مرير مع الغرب ، لكن الشعوب العربية والإسلامية هي أبعد ما تكون عن احتسابها طرفا في صراع دولي مرير .

وهكذا يمكن القول في ختام هذا العرض المتعلق بقضايا الصراع الدولي المعاصر أن القرن الحادي والعشرين سيشهد لا محالة وضعا سياسيا - عسكريا جديدا وسوف يكون العالم الإسلامي برمته ساحة لهذا الصراع الدولي ، لأن الأرض الإسلامية تملك أكبر المقومات الاقتصادية (ثروات بترولية وخامات هامة) وأفضل المواقع الاستراتيجية ، فمن امتلكها ملك العالم . [74] وطالما أن "القوة هي الحق" -كما يقال- فإن محاولات الاستيلاء على خيرات

العرب والمسلمين سوف تتواصل ، حتى يتوصل العالم العربي والإسلامي إلى إيجاد الجواب الشافي للخروج من المأزق التاريخي الذي دخله 'طواعية' .

3.2 سياسات التخريب

من الظواهر الدولية اللافتة للانتباه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص في النصف الثاني من القرن العشرين ، التزايد المستمر في استخدام وسيلة التخريب الداخلي والخارجي كأداة يعتمد عليها تنفيذ استراتيجية العدوان الغير مباشر . وعلى الرغم من أن قدرا لا بأس به من الجهود الدولية قد تبذل لإدانة هذه الوسيلة غير المشروعة ، وتحريمها كأداة للسياسات القومية ، نظرا لما تنطوي عليه من انتهاك صريح للتعهدات التي تتضمنها كافة المواثيق الدولية ، والتي تنص على وجوب احترام الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجميع الدول بلا استثناء ، الا أن تلك الجهود لم تتمخض حتى نهاية القرن العشرين عن أية نتائج إيجابية . إذ لا زالت الدول تعاني من سياسات التدخل العنيف التي تمارسها دول معروفة بحبها للفوضى والتخريب والتدمير بهدف شل الحياة السياسية في هذا البلد أو ذاك . وقد يكون الهدف البعيد متمثلا في إسقاط النظام السياسي القائم أو في الرغبة في احتلال البلد نفسه وتنصيب حكومة عميلة للدولة الممارسة للعدوان والتي تقف مباشرة وراء التخريب(75) .
ويعرف العلماء ظاهرة التخريب بأنها تجسد التدخل من قبل إحدى الدول عن طريق استخدام قوتها في صورة غير مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسي فيها ، أو تحقيق سيطرتها السياسية عليها" . وفي رأي أخر " إن التخريب يشمل بصورة عامة ، كل عمل من أعمال التمرد على السلطة الشرعية القائمة في الدولة ، ولكن الذي يميز التخريب كأداة العدوان غير المباشر ، هو أن الذي ينظمه ويوجهه ويوازره ، قوى خارجية تحاول أن تستغل العناصر الثائرة أو المتمردة في الداخل لتحقيق مصالحها الذاتية . ويمضي هذا الرأي إلى القول بأن استخدام سلاح الدعايات المعادية لا يشكل بذاته عدوانا بالمفهوم الكامل لهذا الاصطلاح ، ما لم يكن ذلك الاستخدام قد اتخذ شكلا مكثفا ومنتظما ، وأن يكون ذلك بهدف دعم مركز إحدى المجموعات المتمردة في الداخل بتحريضها على هدم الوضع السياسي القائم والوثوب بالوسائل غير الشرعية إلى السلطة ". ثم هناك التعريف الذي يقول " إن التخريب هو محاولة فرض اتجاه معين على دولة من الدول ، في موقف من المواقف ، لحساب المصالح الذاتية لدولة أخرى ، بوسائل غير مشروعة ، تشكل في مجموعها نوعا من الضغط أو الإكراه الشديد على إرادتها السياسية ، دون أن يصل هذا الضغط أو الإكراه ، إلى نقطة وقوع الحرب المسلحة في صورة شاملة أو محدودة ، بين طرفي عملية التخريب" . وفي رأي الباحث ج. بيرتون فأن التخريب سلاح تستطيع أي دولة أن تستخدمه ، وبالتالي فان

استخدامه ليس مقصورا على الدول الكبرى وحدها ، وهو التصور الشائع بصورة عامة . فالعلاقات الدبلوماسية ، والمساعدات الاقتصادية ، والنفوذ الذي تتمتع به مشاريع الاستثمار الأجنبي ، والأحزاب السياسية التي تعمل بتوجيه من الخارج ، يمكن أن تشكل كلها وسائل فعالة للتخريب الدولي . أما الباحث د. بويت فإنه يعتقد أن التخريب يجد تحبيذا عاما له من كل الدول ، على اختلاف اتجاهاتها المذهبية ، وذلك لأنه يجنبها خطر المواجهات المسلحة فيما بينها ، وهو لذلك يعتبر من أكثر أدوات الضغط الخارجي المفضلة ، اما لاقناع دولة من الدول بالانضواء تحت راية إحدى المحالفات ، واما لاثناءها عن معارضتها لها ، ويستطرد أن أدوات التخريب الدولي متنوعة وكثيرة ومنها الدعاية والتجسس ، واستعمال الضغوط الاقتصادية والسياسية ، كما تشمل تدريب وتسليح وتمويل العصابات المسلحة التي تعمل اما من أراضي الدولة المعتدية ، واما من قواعد لها داخل إقليم الدولة الضحية المستهدفة بالتخريب . (76)

ويعلق بعض علماء الاجتماع السياسي على هذه الآراء والتعريفات بقولهم أنه قد يكون من الصعب عمليا وضع خط تقسيم فاصل بين المعاملات الدولية الروتينية ، وأساليب التبادل الدولي العادي ، مثل التبادل العلمي أو التبادل الدبلوماسي، وبين المعاملات التي تحمل معنى التخريب، والتي تمارسها دولة على أخرى ، ويضيفون ، ان من أهم المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها للاستدلال على طبيعة هذه الأنشطة الدولية، وما إذا كانت تنطوي على تخريب ، البحث أولا وقبل كل شيء فيما إذا كانت تلك الأنشطة تمارس بهدف مضاعفة النفوذ السياسي الفعلي لدولة على أخرى ، سواء تم ذلك بشكل صريح أو بصورة ملتوية ومقنعة . ويكاد ينعقد الرأي بين الخبراء المعنيين بهذا الموضوع على أن تطبيق وسيلة التخريب على نطاق دولي واسع ، يعني بروز متغير جديد وبالغ الأهمية في العلاقات بين المجتمعات المعاصرة . ويرجع ذلك إلى أن هذه الوسيلة بالذات غيرت من الطريقة التي تتنافس بها الدول في مواجهة بعضها بعضا وينطبق هذا الوضع على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء ، ويتضح ذلك بجلاء من الواقع الآتي :

1. إن الدولة قد تكون قوية بمعيار الإمكانات العسكرية والموارد الاقتصادية والقدرات التكنولوجية ... الخ ، وتتمتع في نفس الوقت بمقدرة عالية على التخريب الخارجي . وعلى الجانب الأخر ، فإنه قد توجد قوى عظمى بالمعايير السابقة ، غير أن قدرتها على ممارسة التخريب الخارجي ضعيفة أو محدودة نسبيا . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك دولا قد تكون ضعيفة من الناحية العسكرية الا أنها بالرغم من ذلك تتمتع بمقدرة عالية نسبيا على ممارسة التخريب الخارجي . وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن الدول الضعيفة ، بمعايير القوة التقليدية ، والبارعة في استخدام أسلوب التخريب الخارجي ، يمكنها أن تتنافس على الصعيد الدولي أو الإقليمي بنجاح ، مع الدول التي تملك ترسانات نووية ، وعليه فإن

التخريب أداة عملية فعالة في إرضاء تطلعات بعض الدول ، دون أن تكون مطالبة بتوفير قاعدة عريضة من الإمكانات التي لا تقدر على توفيرها بحكم ظروفها .

2. إن الدول العدوانية ، أو تلك التي تميل بطبيعتها إلى استعمال العنف في تعاملها مع النظام الدولي القائم ، تجد نفسها ، وبدرجة متزايدة ، غير قادرة على ذلك بحكم رد الفعل العنيف الذي يمكن أن ينالها ، ومن ثم فإنها تجد في التخريب البديل العملي الأرخص تكلفة ، والأقل مخاطرة .

3. إن التخريب يمكن أن يستخدم بدرجة أقل نسبيا من التردد الذي يتلازم عادة مع استخدام القوة المسلحة بطريقة سافرة ، كما أن بمقدور وسيلة التخريب مواجهة مستويات متنوعة من التحديات المضادة ، أو بتحديد أدق ، فهو أكثر مرونة في استعماله كوسيلة للضغط والإكراه الخارجي من وسيلة الاستخدام المباشر للقوة المسلحة . (77)

4.2 قضايا الإرهاب الدولي

يعرف الإرهاب الدولي بأنه الإرهاب الذي يتخطى الحدود السياسية للدول ، أو أنه الإرهاب الذي تنتج عن ممارسته ردود فعل وأصداء دولية قد يتسع تأثيرها أو يضيق بحسب الأحوال . والإرهاب الدولي كما يقال عادة ما يصطبغ بالصبغة السياسية ، كما أن الجماعات التي تمارسه هي في الغالب جماعات غير حكومية ، وأن كان هذا في ذاته لا يمثل حائلا بينها وبين الحصول على التشجيع المادي والمعنوي لبعض الدول والحكومات ومن أمثلة الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي برزت على المسرح الدولي في منتصف الستينات والسبعينات من القرن العشرين نذكر جماعة بادر ماينهوف الألمانية ، ومنظمة الألوية الحمراء الإيطالية ومنظمة الجيش الأحمر اليابانية وجماعة توبا ماروس في أرغواي ومنظمة الجيش الثوري الشعبي في الأرجنتين وغيرها .(78) ولا يبدو حسبما تشير القرائن الواقعية أن ظاهرة الإرهاب الدولي عارضة ، أو أنها بصدد الاختفاء من مسرح الحياة السياسية الدولية ، إذ أن هناك من الأسباب التي تعمل في اتجاه استمرارها بل وتفاقمها على نحو أخطر ، ومن أهم هذه الأسباب نذكر :

1. إن العديد من الجماعات ومنظمات الإرهاب الدولي تكرس مجهوداتها لما تعتقد أنه قضايا أو أهداف سامية تستحق التضحية والمخاطرة التي تتلازم مع استعمال العنف ، من أجل الدفاع عنها . وينطبق هذا بشكل خاص على الجيش الجمهوري الايرلندي الذي يعتقد بالقيمة العملية للإرهاب في إقناع العالم بعدالة قضية شعب شمال ايرلنده .

2. إن الإرهاب بطبيعته القائمة على المفاجأة ، وبحكم الصدمة النفسية والعاطفية العنيفة التي يحدثها لحظة وقوعه ، يمثل وسيلة -فعالة من وسائل الدعاية العلنية للقضايا التي تحارب

جماعة الإرهاب من أجلها . كما أن التصميم والإصرار اللذين يصاحبان تنفيذ عمليات الإرهاب في العادة ، لمن العوامل التي يظن أنها تقدر على إثارة جو من التعاطف الدولي مع المطالب التي تتبناها تلك الجماعات الإرهابية .

3. إن الإرهاب في اعتقاد دعاته ، يمثل أكثر الأدوات فعالية في تدمير الزعامات المتربعة على أجهزة السلطة ، والنيل من هيبة الحكومات ، واضعاف تماسك الدولة التي ينفذ الإرهاب في مواجهتها وذلك عن طريق إشاعة جو من عدم الاستقرار فيها ، أو بتقسيمها على نفسها بين قوى وتيارات متعارضة ، أو بضرب مصادر قوتها الاقتصادية أو بتخويف المصالح الاقتصادية الأجنبية فيها ، كما هو حادث في دول أمريكا اللاتينية ، مما يضعف من الثقة الدولية فيها . ومحصلة هذا كله في التحليل الأخير ، تفكيك أوصال الدولة والوصل بها إلى حالة من العجز في مواجهة ما تحاول المنظمات الإرهابية ان تكرهها على قبوله مهما كان فيه من تجاوز للأطر الشرعية القائمة .

4. إن أعمال الإرهاب قد تكون هي الوسيلة للتعبير عن الشعور بالإحباط الكامن في أعماق المجتمع وذلك عندما تعجز القنوات الشرعية أو الدستورية عن استيعاب هذه المشاعر أو توفير المناخ المناسب للتعبير عنها بحرية في مواجهة السلطة المسئولة . ومن ثم فإن الإرهاب قد يكون بمثابة تعبير يائس عن الأوضاع السائدة وبخاصة إذا كانت تلك الأوضاع قد وصلت إلى نهاية مسدودة أو بلغت حدا من التدهور لا يمكن احتماله أو السكوت عليه .

5. وأخيرا فإن ممارسة الإرهاب الدولي مرتبطة بتحقيق أهداف ذاتية مثل الضغط لإخراج "زملاء" في السجون ممن ينتمون مباشرة للمنظمات المعنية ، كما قد يكون الهدف هو الحصول على فدية مالية واستخدامها في شراء أسلحة أو تمويل الأنشطة الإرهابية . وقد أدى تفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بوضع تدابير دولية فعالة تضمن التصدي له وقمعه . الا أن بعض الدول عبرت عن رأيها في أن مجرد معاقبة الإرهاب الدولي لا يمثل الا جانبا واحدا من جوانب هذه القضية الدولية الخطيرة ، وذلك أن المعالجة الواقعية والبعيدة المدى لمشكلة الإرهاب الدولي لا تكتفي بمجرد العقاب مهما كان عنيفا وانما تتجاوزه إلى البحث في جذوره ومسبباته لمواجهتها بالحلول الناجحة . وقد أصدرت الأمم المتحدة بيانا حول ظاهرة الإرهاب في دورتها السابعة والعشرين في عام 1972 قالت فيه : "... أنه على الرغم من الحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي وغيره من وسائل العنف التي تتهدد أرواح الأبرياء ، أو تحرم الأفراد من حرياتهم الأساسية ، ألا أن الأمر يتطلب دراسة الأسباب التي تكمن وراء ممارسة الإرهاب ، والتي تجد جذورها في الإحساس باليأس والإحباط والظلم والذي يدفع بعض الناس إلى التضحية بالأرواح الإنسانية ، بما في ذلك أرواحهم هم أنفسهم ، وذلك من أجل إحداث تغييرات راديكالية في

معالم هذه الصورة القائمة " .(79) كما أظهرت المناقشات التي دارت في اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة وفي لجنة الخمسة والثلاثين التي شكلت خصيصا للبحث في ظاهرة الإرهاب الدولي ، مدى الاختلاف في وجهات نظر الدول حول هذه المشكلة . فالدول النامية كانت من أنصار الرأي الذي يقول بأنه يجب عدم التورط في إقرار تدابير يكون الهدف منها قمع حركات التحرير الوطني أو إنكار شرعيتها وذلك باعتبار أن الكثير من هذه الدول قد ولدت أو حصلت على استقلالها من خلال هذه الحركات الثورية العنيفة مثل كوبا وانغولا وموزمبيق وغيرها . أما البعض الأخر فكان من رأيه أن المنطلق نحو بحث مشكلة الإرهاب الدولي يجب أن تتمثل أولا في إدانة كافة مظاهر الإرهاب الذي تمارسه وتطبقه الحكومات والذي يتولد عنه إرهاب مماثل وان كل هذا يأتي كمجرد رد فعل ولا يكون الإرهاب مقصودا لذاته . وما يحدث في دول أمريكا اللاتينية وتركيا خير مثال على ذلك .
أما الاقتراح الرئيسي الذي وضع أمام الأمم المتحدة فقد تمثل في مشروع الميثاق الأمريكي لمنع ومعاقبة بعض أعمال الإرهاب الدولي . وعليه فهو لم يتسع ليشمل كافة الأعمال الإرهابية ، كما أنه أبتعد عن التعرض لأعمال الإرهاب الداخلي ضد السلطة الشرعية القائمة ، وانما ركز على الجانب المتصل بتصدير العنف إلى أطراف ثالثة وبالشكل الذي ينطوي على نتائج ذات أهمية دولية ، ويدخل ضمن هذه الأعمال على سبيل المثال أو التحديد القتل ، والاختطاف ، والسطو ... الخ ، ولا ينطبق هذا الوضع على الأعمال الإرهابية التي تتم بقصد التحرير أو الحصول على الاستقلال شريطة أن تكون الممارسة داخل حدود الدولة التي يستهدف الإرهاب استخلاص حريتها . لكن الأغلبية الدولية رفضت المشروع الأمريكي بحجة أن الإرهاب ليس جريمة دولية طالما أنه يخدم أهداف الحرية والاستقلال . وما زال تعريف الإرهاب وكيفية التصدي اليه موضوعا معلقا في الأمم المتحدة . (80)

5.2 سباق التسلح :

علينا الآن أن نعترف بأن ما يسمى "توازن القوى" هو في حقيقة الأمر " توازن متحرك" . فقد دأب حلف وارسو قبل حله إلى تطوير قدراته التقليدية والنووية بغض النظر عن كمية ونوع الأسلحة التي يملكها حلف الناتو ، الذي مازال قائما . وسباق التسلح هذا ظل لسنوات طويلة موضع الإنكار والتنديد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى . حيث رفعت الجماهير شعار : "الخبز قبل البنادق" . ومع ذلك ، فإن سباق التسلح الذي بدأ في عام 1946 (مع الحرب الباردة) استمر حتى التسعينات بشكل مخيف ، بل إن أمريكا استمرت في تطوير 'حرب النجوم' رغم انهيار حلف وارسو عسكريا وسياسيا . كان سباق التسلح هذا مختلف

طرازا عن أنواع السباق التي سبقته إلى الظهور .ففي الأيام الخوالي ، كان الأمر كله أمر تعبئة وتدريب حشود ضخمة من الرجال وتزويدها بالأسلحة المعروفة في زمانها مثل البندقية والمدفع الرشاش ومختلف أنواع المدفعية الثقيلة . وزاد استخدام الوسائل الآلية في الحرب البحرية ، ولكن حتى في هذا المضمار نفسه ، كان السباق يدور حول بناء أكبر عدد ممكن من السفن العظمى ومعها السفن المساعدة المناسبة . وكانت التغيرات الفنية تحدث بشكل بطئ نسبيا ، كما أنها لم تكن بأية حال المناط الرئيسي لاهتمام السلطات العسكرية والحكومات المشتركة في السباق . وهذه الأيام من فترة التسعينات لا يكاد يكون من المبالغة القول بأن السباق إنما يتعلق بالنوع والصفة لا بالكم والمقدار . فقاعدة التغير التكنولوجي والفني والتقني صارت ذات نوع مخالف . ويشير الخبراء إلى ان هناك ثورة فنية في الأسلحة تحدث الآن كل خمس سنوات تقريبا ... أجل كل خمس سنوات ، تدخل إلى ترسانة الدول المتقدمة "أنظمة جديدة في الأسلحة " لم نعهدها من قبل . فإلي جانب التطوير الهائل في الأسلحة الذرية ، جرى تطوير لقنابل النيوترون واشعة الليزر لحرب النجوم .(81)

وهكذا أصبح "التقدم" نحو الإبادة الشاملة أمرا واقعا ، رغم صيحات "قساوسة السلام" من أجل نزع السلاح .

أخذ سباق التسلح يصبح أقرب إلى منافسة حول من يستطيع أن يبتكر أولا وأن يستخدم نظم أسلحة جديدة ويجعلها قابلة للعمل ، أكثر منها منافسة في تخزين مقادير ضخمة من الأسلحة الموجودة أو في تعبئة ملايين الرجال وتدريبهم . وكتدبير يمهد لهذا التغيير يجوز لنا أن نلقي بفكرنا قليلا إلى حقيقة مجردة : هي أنه يقال إن ما لا يقل من نصف ميزانية صناعة الطائرات الأمريكية ينفق لا على إنتاج طائرات القتال بأية حال بل على الأبحاث والتطوير . ولهذا التغير في سباق التسلح عواقب هامة . فإن قوة الامم اخذت تعتمد على نحو متزايد على علمائها وخبراتها ، وعلى جامعاتها ، التي تحولت مختبراتها إلى بوتقة أساسية لأبحاث أسلحة الدمار الشامل ، وفي مقدمتها الأسلحة النووية والهيدروجينية والكيماوية والجرثومية وغيرها .

وقد تحدث العلامة مورجن شتاين بعبارة تحذيرية حول أثر هذا الانتقال الخارق لسباق التسلح من الثكنات إلى المختبرات العملية ، فقال : "في العصور القديمة كانت مغامرات المحاربين وتجولاتهم في البلاد الأجنبية هي التي تجتذب كثيرا من الناس إلى معترك القتال . فأما الان فإن هذا السحر نفسه يقع في العمل الذي تقوم به محطات التجارب العظمى بكل أرجاء العالم – وكلها ترتبط على الدوام بتطبيق حربي ممكن أو فعلي . ومن هنا نحصل على شيئين في وقت معا : فنحن نكتشف رويدا رويدا المزيد من قوانين العالم ... التي تسير به نحو مزيد

من الحروب والمآسي ... يحدث هذا كله والعلماء الذين يعملون في هذه الحقول الجديدة الخرافية يأملون بحرارة أن لا يأتي مطلقا اليوم الذي تستخدم فيه أسلحتهم ومستحدثاتهم الجديدة عرفانا شديدا منهم بعواقب ذلك الوخيمة . ولكنها قد تعرضنا للخطر الذي تناولناه بأيدينا : فقد اخترعت الأسلحة ولن تلبث في الحين المناسب حتى تنتقل من أيديهم الى أيدي واضعي السياسة ... الذين يقودون العالم إلى مزيد من التوتر والقلق ... وربما إلى حروب جديدة " . (82)

لقد ثبت بالفعل أن التقدمات الحالية في التكنولوجيا والطبيعة النووية ذات الطاقة العالية وفي الفلك والكيمياء والأحياء وعشرات أخرى من ميادين العلم ، إنما هي أبحاث تخدم الاستعدادات للحرب .

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع أخرى كثيرة أعظم أهمية وأشد جوهرية وراء سباق التسلح، تزيد على رغبة العلماء في الاكتشاف . ان الدافع الرئيسي وراء سباق التسلح إنما هو بالضبط المحاولات التنافسية التي تدور بين عدد من الأمم ، لادراك ما يرغبونه من الامن لأنفسهم . وواضح ايضا أن مثل هذه المحاولة لا بد أن تهزم نفسها بنفسها . فليس في إمكان اي من الجانبين احراز هامش للتفوق على الجانب الاخر . ومع ذلك فإن أقل شيء ينبغي لأي من الجانبين أن يحاول الوصول اليه حتى يحس بالطمأنينة يجب على الأقل أن يكون هامش أمان يطمئن اليه . لكن هذا الاطمئنان مستحيل في ظل ظروف هذا الكوكب الارضي المتناقض في كل شيء ... متناقض في قيمه ، في سلوكه ، في معطياته وإمكانياته ... ! ومن ثم فما دام العالم منظما على الصورة القائمة القائمة حاليا ، وما دام العالم مجزأ اي مقسما إلى مجموعة من الدول ذات السيادة والأحلاف ولا تتفاوض فيما بينها في ابرام معاهدة نزع سلاح متبادلة ، فإن سباق التسلح سوف يستمر مع ما يترتب عليه من احتمالات اندلاع الحرب المحدودة أو الشاملة .من جهة اخرى ماذا يفعل "تجار الموت" إذا توقفت الحروب ؟ فهؤلاء مهتمون تماما ببقاء عنصر الصراع الدموي يسود العلاقات بين الشعوب . وقد علقت مجلة شتيرن الألمانية على ذلك بقولها : "لو توقفت الحروب والصراعات ، فأن الملايين من عمال مصانع السلاح سيصبحون بلا خبز ... عاطلين عن العمل ، يشكلون في جوهرهم خطرا على الديموقراطية ، وربما يكونون بؤرة حرب أهلية ".(83)

إن سباق التسلح بكل ما فيه من حدة علمية وفنية وما فيه من نزوع إلى نشر أسلحة الدمار الشامل نشرا رحيبا بين أمم العالم ، يعد ظاهرة بالغة الخطورة . وتؤكد معظم الخبرات التاريخية الرأي القائل بأنه حتى سباقات التسلح غير النووية كانت تؤدي إلى الحروب العالمية وسباق التسلح النووي والكيماوي والجرثومي الحر من كل ضبط لا بد أن يؤدي إلى إبادة

البشر . فماذا يمكن عمله إزاءها ؟ إن الجواب البديهي هو : لا شيء سوى كتابة المقالات ضدها أو الخروج في مظاهرات لاجل إيقاف إنتاجها . ولكن كيف . فبالنظر إلى المبارزة التي تتساجلها الدول المتصارعة ، يقع المتبارزون في شرك عدم الثقة والخوف المتبادلين والقائمين على أسس معقولة .

أجل إن جهودا متواصلة قد بذلت ولا تزال تبذل مباشرة لإيقاف سباق التسلح النووي بواسطة نزع السلاح . ولقد عقدت عشرات المؤتمرات لنزع السلاح ، وتم بالفعل نزع بعض انواع من الأسلحة ، لكي يجري تطوير أنواع اخرى أكثر فتكا منها . (84)

كما هو معلوم فإنه وخلال الحرب العالمية الثانية ، والتي تمثل أقصى ما وصل اليه إنتاج الاسلحة التقليدية ، كانت عملية الانتاج محصورة في بضعة دول فقط . وهذه الدول المنتجة استعملت حوالي 800 مليون طن من الفولاذ وانتجت 800 ألف طائرة وكذلك 365 ألف دبابة تقدر قوة محركاتها مجتمعة بأكثر من 3 آلاف مليون حصان . هذا عدا الاسلحة الرئيسية والمساندة الاخرى . وعلى الرغم من وجود أسلحة دفاعية ومضادة لكافة منظومات الأسلحة المنتجة ، وبالرغم من أن العمليات العسكرية تعتبر بمعايير الوقت المعاصر محدودة جدا ، فقد قتل في هذه الحرب حوالي 65 مليون إنسان وجرح حوالي 100 مليون شخص . ولقد استمر إنتاج الأسلحة في فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية بنشاط متزايد في كل بلدان العالم ، الا أن التركيز في هذه الفترة قد انصب على الاسلحة النووية والهيدروجنية والنيوترونية ذات القدرات المتزايدة على التدمير . ونتيجة لسباق التسلح ، نرى أنه خلال فترة قصيرة لا تزيد عن أربعة عقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح في العالم كميات ومخزونات هائلة من الاسلحة التقليدية المتطورة ومن الاسلحة الذرية .(85) وهذه الاسلحة مختلفة العيار والحجم ابتداءا من العيار الصغير الذي أبتدأ به العصر النووي وصولا إلى عيارات أكبر بكثير تصل شدة انفجارها آلاف أضعاف الأولى . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن مجموع مخزونات هذه الاسلحة لدى روسيا وأمريكا وصل في عام 1995 إلى ما يعادل 100 ألف رأس حربي نووي . وأن لكل منها قوة تدميرية تزيد كثيرا عن قوة كل المتفجرات التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية ، وإذا وزعت كمية المتفجرات الموجودة في هذه المخزونات على سكان الأرض لأصاب كل منهم ما مقداره (15 – 20) طن من المفرقعات (ت أن ت) ، علما بأن 15 غرام من المتفجرات فقط تكفي لتدمير إنسان واحد . ولقد وضعت هذه المتفجرات في رؤوس حربية زودت بها الصواريخ والمقذوفات والطائرات والسفن والغواصات ، بل إن الاسلحة النووية أصبح بالإمكان حملها من قبل جنود المشاة أيضا . كما زادت الدول الكبرى في إنتاجها لأسلحة متطورة مثل القنابل الجوالة والقنابل النيوترونية وظهرت مقذوفات (XM) المتفوقة القوة إضافة للأسلحة الحديثة للغواصات النووية وأساليب

الملاحة الحديثة والمواصلات فيها . وفوق كل هذا فقد ازدادت كمية المخزونات من الأسلحة الكيماوية والجرثومية .[86]

لقد سمح التوسع الاقتصادي للعالم ، خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يمتلك مزيدا من السلاح ومزيدا من الزبدة . وعلى أية حال وصلت هذه الفترة بالنسبة لبلدان كثيرة إلى نهايتها . ومع تزايد الضغوط على الأنظمة والمصادر الطبيعية والتصدع أو الخلل في مستويات الانتاج لأنظمة المساندة الحياتية المحلية ، واستنزاف احتياطي النفط ، فإن الحكومات لا تستطيع أن تزيد نفقات اسلحة الحرب وبنفس الوقت تتعامل بفاعلية مع القوى التي تقوض اقتصادياتها , والاختيارات الحالية امام كل دولة هي ان تقف الدولة بين توجيه الاقتصاد نحو مزيد من التسلح والاحتفاظ بأنظمة المساندة البيئية لهذا الاقتصاد . لكن العالم لا يملك المصادر الضرورية ولا الوقت أو الانتباه الكافي للتعامل مع المعضلات والمشاكل بصفتها تهديدات خطيرة للامن العالمي . فقد أصبحت قضية الامن هاجس مخيف ، وبالعادة تستخدم الدول هذا الأمر لتبرير الاحتفاظ بالجيوش وزيادتها عددا وعدة إلى جانب السعي الدؤوب لتطوير أنظمة تسليح جديدة من أجل الحرب . ومنذ الحرب العالمية الثانية أكتسب مفهوم الامن القومي مسحة عسكرية طاغية ، نابعة من الافتراض بأن هناك من يهدد ألامن الذاتي . وقد فسر الرعب من الاسلحة النووية الحلم بنظام دفاعي كامل ضدها . فأي حرب نووية شاملة ستنهي وجود القوى المتحاربة أولا وربما أيضا قوى أخرى ليست متورطة بطريق مباشرة . كما أن حربا نووية محدودة ستؤدي إلى مقتل نصف مليار من البشر ، وستكون سببا في موت الملايين بالسرطان وسببا في انتشار العيوب التناسلية ، لذا لاقى اقتراح الرئيسي الأمريكي السابق رونالد ريغان حول " مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) ، كبديل لنظرية مبدأ الدمار المتبادل المؤكد ، اهتماما في الاوساط الدولية . بداية اقترح رونالد ريغان هدفا يرمى "لاجتثاث الرعب الذي تفرضه الصواريخ النووية الاستراتيجية " . ولقد كانت خطته الاساسية حول حرب النجوم (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) تتلخص في تطوير نظام دفاعي مقارب للكمال ويغطي الولايات المتحدة وأوروبا . الا أنه أصبح واضحا أن الدفاع عن السكان ضد هجوم نووي يقوم به عدو متهور هو نوع من المستحيلات .[87]

وبالاضافة إلى الوضع الاستراتيجي ثارت قضية أخرى مفادها أن التكاليف الباهظة لنظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي ستنخر الامن الاقتصادي وبالتالي الامن الاجتماعي للدول المعنية . فعلى سبيل المثال فإن مواصلة التسلح وتصعيد وتيرته سيؤدي إلى مزيد من التوترات الداخلية ،

كما سيؤدي حتما إلى مخاطر الصدام بين الدول . وقد كتب المفكر الإستراتيجي كولن نورمان يقول : "تهب رياح الحرب مع تصاعد وتيرة التسلح" . أما في بلدان العالم الثالث فإن التسلح يخدم مصالح مراكز القوى . ففي هذه البلدان الافريقية والاسيوية تنتعش قوى الامن الداخلي حتى مع تردي ألاوضاع الاقتصادية . ومما يثر السخرية ، إن الجنود غالبا ما يستخدمون أسلحتهم في تعيين أنفسهم حكاما ، يبعثون الرعب في قلوب الناس الذين يفترض نظريا أنهم جاءوا لحمايتهم . فالقوات العسكرية في دول العالم الثالث التي تستخدم عادة للعدوان ، موظفة أيضا ضد الناس داخل حدودها . وفي هذا السياق كتب مراسل جريدة النيويورك تايمز ماي كليفورد (May clifford) عن طبقة جديدة ومنغلقة من المحاربين التي اصبحت "طبقة حاكمة" . فبالدعم الكريم من الحكومات " يحصل الجنود على البنادق والرصاص بينما يحرم المزارعون من المجارف والبذار" . ويشير الكاتب إلى التنافر التقني لطائرة الميج؟ التي تحلق فوق حقول تحركها الثيران .(88) وليس أبلغ على الجهود المشوهة للتسلح من المزاعم أو الادعاءات التي تصدر من هذا الطرف أو ذاك . فالدول الفقيرة تصرف على التسلح أكثر بكثير مما تصرفه على الزراعة والتربية والتعليم والصحة وغيرها . أما استيراد الاسلحة فإنه يسير وفق رغبات الدول الكبرى . فالشرق الاوسط يستورد أكثر من نصف المجموع الكلي للاسلحة المباعة . وبالاضافة إلى الدور الاقتصادي للتسلح ، فإن له أبعادا سياسية تتمثل في خوض الحروب خارجيا والقيام بانقلابات واشعال الحروب الاهلية في الداخل . فكما تكتسب المؤسسات العسكرية نفوذا في بلدان العالم الثالث ، فإنها غالبا ما تقوي نفوذها بقوة السلاح . في بعض الحالات ، هناك ما يبرر الانقلابات العسكرية وذلك بسبب الحاجة إلى انقاذ البلد من الفساد أو التدهور الاقتصادي كنتيجة لممارسات القيادة السيئة الغير مؤهلة . وأحيانا أكثر ، تعكس الانقلابات العسكرية طموح العسكريين غير المؤهلين للقيادة ممن حصلوا على السلاح وقيادة القوات العسكرية التي تساعدهم على تولى مراكز القيادة بالقوة . وحينما يستولي العسكريون على السلطة السياسية فإنهم يغيرون الاولويات باتجاه عسكرة الاقتصاد أو إضفاء الصفة العسكرية عليه ، فمثلا ، خلال السنوات التي تلت سقوط الإمبراطور هيلاسيلاسي ، بنت أثيوبيا أكبر جيش في جنوب الصحراء الكبرى الافريقية وانفقت حتى سقوط حكومة هيلامريام الشيوعية حوالي 45٪ من موازنتها على الاغراض العسكرية ، وذلك بهدف محاربة نوازع الحرية والاستقلال في أقاليم أوغادين وارتيريا الإسلامية .

لقد ازدهرت التجارة العالمية في السلاح خلال الفترة الممتدة من 1950 وحتى 1990 ، وذلك لسبب رئيسي هو إضفاء الصفة العسكرية على اقتصاديات العالم الثالث التي

تفتقر ذاتها إلى الصناعة العسكرية . وللمقارنة ، نسوق هنا جدولا يبين النفقات العسكرية لعدة دول قوية ومتوسطة وضعيفة وذلك حتى عام 1985 فقط .(89)

البلد	الحصة
اليابان	٪1
كندا	٪2.1
ألمانيا الغربية	٪3.4
بريطانيا	٪5.6
الولايات المتحدة	٪7
الاتحاد السوفيتي	٪14
مصر	٪9
سوريا	٪13
الأردن	٪14
المملكة العربية السعودية	٪24
إسرائيل	٪31
سيرلانكا	٪1.6
الهند	٪4
الباكستان	٪6
الصين	٪9
نيجيريا	٪2.5
جنوب إفريقيا	٪4.3
أثيوبيا	٪11
ليبية	٪18
المكسيك	٪1
البرازيل	٪1
فنزويلا	٪1.3
السلفادور	٪4
تشيلي	٪4.4
نيكارغوا	٪10.2

مما تقدم يتبين لنا أن الحصة من الإنتاج القومي المخصصة للأغراض العسكرية تختلف من بلد لأخر . ففي العالم الصناعي تأتي إسرائيل والولايات المتحدة وروسيا ودول حلف الناتو في مقدمة الدُوَل . أما في العالم الثالث ، فإن الإنفاق العسكري الأكبر هو منطقة الشرق الأوسط المتوتر . فلقد أنفقت سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية وإسرائيل بين 14٪ - 31٪ من مصادرها الاقتصادية للمحافظة على مؤسسات عسكرية كبيرة . كما أن دول افريقيا تواصل سياسة التسلح المتصاعد ، ففي النصف الثاني من القرن العشرين صرفت الدول الافريقية أكثر من 285 بليون دولار على شراء الاسلحة . ومما يثير الدهشة أن الانفاق العسكري في البرازيل والمكسيك وهما الدولتان الأكثر ازدحاما بالسكان في أمريكا اللاتينية ، يبلغ 1٪ من الناتج القومي الاجمالي لكل منهما . لكن الوضع يختلف في بلدان فقيرة مثل نيكارغوا والسلفادور حيث تصل النسبة إلى 4٪ .

بكل المعايير ، فالاقتصاد العالمي اليوم له بلا جدال بنية عسكرية أكثر مما كان قبل عقد من الزمان . وباستخدام قيمة الدولار عام 1985 كمقياس ، بلغت النفقات العسكرية لدول العالم الثالث حوالي 500 بليون دولار ، فيما صرفت الدول المتقدمة حوالي ترليون دولار على التسلح . وعليه فإن الحديث عن خفض الانفاق العسكري في العالم مازال في بداياته ، علما بأنه الطريق الوحيد الان لتوجيه السياسة العالمية نحو السلام .

وهنا نسأل : خفض الانفاق العسكري في العالم : من يستفيد منه ؟

انخفض الانفاق العسكري بالنسبة للإنتاج على نطاق العالم انخفاضا ملحوظا منذ عام 1990 (أي منذ سقوط الشيوعية) . وتقدر دراسة اجراها صندوق النقد الدولي أن خفض الانفاق قد عاد بالخير على قطاع الاستثمار والاستهلاك ، خاصة في بلدان العالم الثالث التي تعاني من بطء التقدم الاقتصادي ومن الإرهاق في التسلح . فقد كان للتغيرات التي طرأت عام 1990على المستوى الدولي خصوصا انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية ، أثرا ايجابيا على قضية سباق التسلح في العالم . فقد هبط الانفاق بمقدار الربع تقريبا . ولوحظ هذا الهبوط في الأعوام الممتدة من 1992 - 1995 . ومع أن الاثر الرئيسي للانفاق العسكري يقع على الامن القومي ، فإن له ايضا - اثارا اقتصادية هامة . فإذا قدر لهذا الخفض أن يستمر ، فما هو تأثير ذلك على مختلف المناطق الجغرافية ؟ لقد تناولت دراسة لصندوق النقد الدولي ما يمكن أن يحدث إذا انخفض الانفاق العسكري في العالم بنسبة 20٪ - على نحو ما حدث أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات - واستخدمت في ذلك نموذج (Mulitmod) المتعدد وهو نموذج الاقتصاد الكلي العالمي الذي وضعه صندوق النقد الدولي.. ورغم أن هذ النهج البسيط نسبيا للاقتصاد الكلي لا يأخذ في الحسبان عوامل معينة - مثل أثر التغيير في

تكوين الانفاق الحكومي – فإن النتائج تؤكد أهمية أثر هذا الخفض في الانفاق العسكري على الاقتصاد العالمي والسؤال هنا : لماذا انخفض الانفاق ؟.

يعزى جزء من هبوط الانفاق العسكري إلى القلق الذي انتاب الحكومات بسبب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبروز التذمر الشعبي من التسلح ، وخاصة في بلدان أوروبا والعالم الثالث . كما أن التوجه نحو الديموقراطية دفع بظاهرة السلام إلى الامام وتراجعت ظاهرة الحرب إلى الوراء نسبيا .

من المهم في أية مناقشة النظر في طبيعة التكاليف والمنافع الاقتصادية المترتبة على خفض الانفاق العسكري . ومع أن الكثير من التحليلات الاقتصادية يستخدم الناتج المحلي الاجمالي الفعلي كمقياس للانتاج الشامل لتقدير الرفاه ، فإنه لا يمكن الاعتماد عليه لتقدير المنافع الاقتصادية لخفض الانفاق العسكري . إذ أن الانفاق العسكري يوفر الامن ولكنه لا يوفر القليل من المنافع الاقتصادية المباشرة للمستهلكين . ومن المقاييس الاكثر ملائمة للمنافع الاقتصادية الناجمة عن تقليص الانفاق العسكري ، الارتفاع التدريجي في الاستهلاك غير العسكري ، وبالطبع فإن تكلفة خفض الانفاق العسكري تشمل أي نقص في الامن يترتب على ذلك . ولكن هذا النقص في الامن من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، قياسه وخاصة في حالة الخفض المتعدد الاطراف في الأنفاق العسكري من النوع الذي يجري تحليله في هذا الكتاب ، حيث يتعين ان تقدر خسارة الامن الناجمة من الخفض المحلي في الانفاق العسكري مقابل الكسب في الأمن الناتج عن خفض الانفاق العسكري في البلدان الاخرى . ولهذا السبب اركز هنا على المنافع الاقتصادية التي تخدم سياسة احلال السلام وتوطيد اركانه . فالاموال التي تذهب من أجل السلاح وتكديسه، هي اموال من أجل الحرب والدمار ولا يمكن أن تخدم إلسلام العالمي . من هنا وجب أن يكون هدف التسلح أن يوفر الامن في ادنى التكاليف المالية وان يجري توجيه الأموال نحو بناء قواعد السلام . (90)

لقد ظهرت العديد من الدراسات حول سباق التسلح وجاء أغلبها متناقضا للغاية . ومع ذلك فإني أشير إلى هذه الدراسات كمراجع ثانوية في هامش سباق التسلح . (91)

6.2 معضلة الأمن القومي :

لعله من الأسباب التي تدفعنا إلى القول بأن ظاهرة البحث عن الأمن هي ظاهرة عالمية هي أن جميع الدوَل في هذا العالم تحتفظ بقوات مسلحة . وهذا دفع إلى أن اكتسب مفهوم الامن القومي ، ومنذ الحرب العالمية الثانية مسحة عسكرية طاغية نابعة من الافتراض

بأن التهديد الرئيسي للامن لاي شعب من الشعوب يأتي من شعب آخر . لذلك فقد تم أستخدام مفهوم الامن القومي لتبرير الاحتفاظ بالجيوش الضخمة ، وتطوير أنظمة جديدة للتسلح ولصناعة اسلحة الحرب والدمار . ولقد أصبحت التهديدات العسكرية الاكثر سيطرة على اذهان الناس ودفعت سيطرة هذه الفكرة إلى أن قامت الدول بتخصيص اجزاء لا يستهان بها من مجمل دخولها القومية لشراء السلاح للحفاظ على امنها القومي . وعلى صعيد البحوث العلمية ، فقد كثرت الكتابات حول مفهوم الامن القومي ومعطياته وبرزت خلافات حيال تفسير هذه الظاهرة . فهناك من تناول الامن القومي من زاوية سياسية بحتة ، وآخرون تناولوها من الزاوية العسكرية ، فيما تناولها السوسيولوجيون الألمان والأمريكان من ناحية مجتمعية داخلية . وبالرغم من هذه الاختلافات في تناول قضية الامن القومي ، الا أن هناك شبه اجماع على اعتبارها "ظاهرة متشعبة وبالغة التعقيد " ، خاصة وأن عدة عناصر مجتمعة تكون جوهر هذه القضية .[92] فالامن القومي يعني تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع . فالأمن القومي اذن قضية داخلية وخارجية ، اي ان المخاطر التي تتهدد ألاوضاع الدولية ليست مقصورة على معضلات العلاقات مع الاخرين ، بل هي مرتبطة بطبيعة الاحوال السائدة داخل المجتمع ذاته ،خاصة في وجود التنظيمات السرية والطوائف المتصارعة والاحزاب والخلايا ذات الطابع العسكري . اما التهديدات الخارجية الشائعة في عالمنا المعاصر فتتمثل في الادعاءات المتعلقة بالأرض أو بالغارات المسلحة على الحدود أو بالسيطرة على موقع له مكانة استراتيجية . وهذه كلها تقع ضمن ما يعرف بأعمال الاخلال بالسيادة وامكانية احتوائها حيث اصبحت أمرا ممكنا من خلال الدبلوماسية . ولعله ليس من المعقول الاستمرار في النظر إلى الامن القومي لدولة ما على انه يقتصر فقط على الحفاظ على السلامة السياسية والجغرافية للدولة . وان إقتصار مفهوم الامن القومي على ذلك يعني تجاهل أمور حيوية أساسية لازمة لبقاء الدولة واستمرارها وقدرتها على مواجهة التحديات . فالأمن القومي مفهوم لا بد وأن يتسع ليتضمن أساسيات اخرى من أهمها الاقتصاد . فالرفاه الاقتصادي وحل المعضلات الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الانسانية أصبح من الاهداف الرئيسية لاي دولة من الدول ، ولعله أصبح بالنسة إلى دول العالم الثالث القضية المصيرية والهدف الرئيسي . لقد أصبح الاقتصاد وتحقيق الرضاء الاجتماعي هو الاساس في الأمن القومي وذلك على صعيدي الداخل والخارج . "فصحة الاقتصاد هي متطلب أساسي لتحقيق الامن لأي أمة من الأمم" .[93]

لقد تناسى الناس تهديدات جديدة لأمن الشعوب لا تستطيع القوة العسكرية الوقوف أمامها أو حتى التعامل معها . فالتدهور الهائل في الاوضاع الاقتصادية في كثير من بلدان العالم الثالث يفرض تهديدات جديدة للأمن القومي والعالمي تضاهي التهديدات ذات الطابع

العسكري . أن ندرة المصادر وتدهور ألاوضاع الاقتصادية وزيادة الدين الخارجي هي مشكلات تنذر بكوارث اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تعصف بكيان الدولة برمته . وأمام هذه الحقيقة فإن المنطق يقضي بضرورة قيام الدول بإعادة تعريف مفهومها للأمن القومي . فالأمن القومي لهذه الدول ، أمام هذه المشكلات المتفاقمة ، لا بد من أن ينظر اليه على أنه " قرينا للتنمية الشاملة والتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية والاصالة الثقافية " . ولا بد أن ينظر اليه ايضا على انه "رديف للتعاون والتكامل الدوليين لان الواقع المعاصر يشير إلى أن اي زيادة بالشعور بالأمن لدى دولة ما يعتمد على درجة شعور الدولة المجاورة لها بهذا الامن" . ولهذا السبب تحرص كل دولة على الاحتفاظ بمقدرة عالية على القتال والردع . فالتلازم وثيق بين المقدرة على القتال والمقدرة على الردع ، والردع اسبق في التسلسل الزمني وهو لا يمكن ان يحدث آثاره الإخباطية على الخصم ما لم يكن هذا الخصم مدركا ومقتنعا تماما بأن هذا الردع مرتكز على أساس قوي من القدرة الفعلية على القتال ، بل وأن يساند تلك المقدرة القتالية تصميم قاطع على خوض الحرب عند الضرورة .[94]

2.7 الصراع بين الشمال والجنوب

لا شك أن عالمنا المعاصر ينقسم إلى دول قوية واخرى ضعيفة وإلى شعوب غنية واخرى فقيرة أو مسحوقة ، وإلى مجتمعات متقدمة صناعيا وتقنيا واخرى متخلفه صناعيا وعلميا واقتصاديا ، يسيطر على مقاليد الامور فيها مجموعات من الجهلة والسفلة ومحترفي الدجل والارتزاق . وقد درج العلماء على تسمية هذا التناقض بأنه "صراع الفقراء في الجنوب ضد الاغنياء في الشمال"[95] وبينما تشهد العلاقات بين الشرق والغرب انفراجا متواصلا ، تزداد الفجوة إتساعا بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وتزداد ايضا حدة الصراع بين الطرفين . فالجنوب شاء ام أبى هو منطقة تابعة للشمال الغني ولا يملك من أمره شيئا ، سوى التظلم بين الحين والاخر أو أن تعمد شعوبه إلى حمل السلاح ضد هيمنة الاغنياء المالكين لكل شيء .[96]

إن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب هو في الاساس تقسيم اقتصادي ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وعليه فإن الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع بين اطراف غير متساوية في القدرات والامكانات . اي ان صراع الشمال والجنوب يجسد نضال الشعوب المضطهدة والمستغلة والتابعة "والمستعمرة سابقا" ضد الدول الاستعمارية الامبريالية التي كانت ومازالت تنهب وتستغل ثروات وخيرات الشعوب الفقيرة وتحاول فرض ارادتها وهيمنتها على العالم من خلال الابقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي وصفه الباحث نيجيل هاريس : "انه العدو

الاول والمباشر للشعوب الفقيرة والتابعة في الجنوب". [97] هذا ويشكل أغنياء العالم 20٪ فقط من سكانه ، لكنهم يتمتعون بـ 80٪ من ثرواته . أما فقراء العالم فإنهم يشكلون 75٪ من أجمالي سكان الأرض ، ولا يملكون سوى 20٪ فقط من ثرواتها . لذلك فإن ثمانية من أصل كل عشرة من سكان الأرض لا يشاركون حقيقة ، ولا يتمتعون مطلقا بما حدث من تقدم مادي ومن رفاهية اجتماعية وحياتية في عالم اليوم. [98] وتتضمن هذه الأرقام وجود ألف مليون نسمة من بينهم ثلاثمائة مليون طفل يعيشون في حالة نقص تغذية ومجاعة مزمنة . وقد تحولت حياتهم إلى بؤس يومي قاتل ، وهم يعيشون فقط لانهم غير قادرين على الموت طوعا . وان ثمانمائة مليون فرد من هؤلاء فقراء بكل معايير الفقر التي تشمل إنعدام الملكية وانعدام الدخل . لذلك فإن فقر فقراء الجنوب هو فقر مطلق . ولقد تزايد عدد هؤلاء الفقراء من حوالي مائتي مليون نسمة في عام 1960 إلى أربعمائة وخمسين مليون سنة 1970 ، ثم تضاعف إلى ثمانمائة مليون سنة 1980 ، فيما بلغ في عام 1990 حوالي مليار نسمة . وقد أشار إلى ذلك الباحث جاك لوي في دراسته حول العالم الثالث. [99] ولا شك أن العالم لم يكن غافلا عن ازمة هؤلاء الفقراء ، الا أن إدراكه وفهمه لها ازداد عمقا مؤخرا ، وذلك نتيجة اتساع وازدياد عمق الفجوة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب ، ووصولها إلى مستويات حرجة تهدد استقرار العالم المعاصر .

إن الفجوة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب هي على رأس قائمة الازمات الحرجة التي تواجه العالم المعاصر والتي تشكل تحديا للعقل والخيال البشري . كما تشكل تحديا لضميره واخلاقه علاوة على انها تهدد مستقبله وامنه . وهذه الفجوة الاقتصادية والحضارية الآخذة في الاتساع هي محور الصراع القائم الان بين الشمال والجنوب ، والذي يرتبط مباشرة بوضع مئات الملايين من البشر المهددين بالموت جوعا والاف الملايين الاخرين الذين يعيشون واقع الفقر والجهل والمرض في مدن وقرى وأرياف دول الجنوب . وإذا لم يطرأ تحول عميق وسريع في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، وإذا لم يتم اصلاح الخلل البنيوي الذي يعاني منه هذا النظام ، فإن من المؤكد أن يزداد غنى الاغنياء ويزدادا معه فقر الفقراء في العالم ... "ففي عالمنا هذا أصبحت اقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون ، بين الشعوب التي عاشت على حساب غيرها وتلك التي راحت ضحية استغلال غيرها ، هي وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط في الغذاء ، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها ، فضلا عن كبارها ، لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو ، وفي أحيان كثيرة للمجاعة التي تفضي الى الموت ...". [100] ويقول الباحث جان سان جور : " إن التباين في الثروات بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الأرض يتناقض مع الوحدة الجوهرية لعالمنا المعاصر". ويضيف قائلا :

"إن الفجوة بين سكان الشمال وسكان الجنوب هي فضيحة العالم المعاصر ، وهي إدانة صارخة للضمير وللأخلاق كما أنها تمثل خطرا جسيما وتهديدا فعليا للحضارة الإنسانية."[101] لذلك فإن العالم المعاصر يقف اليوم أمام تحد وجودي يمس جوهر كيانه ، فأما أن يتم التغلب على المجاعة الجماعية والبؤس اليومي المتفاقم للملايين من الجنس البشري ، ويتم التغلب على الفوارق المعيشية والحضارية الفاقعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ويتم إيجاد وسيلة لقيام تعاون دولي حاسم ، والا فإن المستقبل يبشر بكارثة تهدد الجنس البشري في شمال الارض وجنوبها . وهذا ما يؤكده تقرير اللجنة الدولية المستقلة لدارسة قضايا التنمية في العالم ، والذي يوضح بأنه لا يمكن للشمال والجنوب الاستمرار على ما هما عليه الآن ... فالأزمة التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية آخذة في التفاقم وهي تمر الان بمرحلة حرجة ... كذلك فإن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة والتي هي من العمق بحيث يبدو الاغنياء والفقراء كأنهم ينتمون إلى عصور مختلفة ، أو أنهم لا ينتمون إلى عالم واحد ... . لم تسترع هذه الفجوة العناية الكافية ، ولم يتم التعامل معها كأزمة رئيسة في الازمات التي تحتاج العالم . إن هذه هي احد أبرز تناقضات عصرنا تبرز في وقت يشعر فيه المجتمع الانساني بعمق ترابطه ، بل بعمق ارتباط شماله بجنوبه في اقتصاد عالمي موحد" .[102] ويبقى السؤال الكبير : إلى اين يسير العالم وسط هذه الظروف المعقدة ووسط هذا الجشع الذي تمارسه الدول الغنية غير آبهة بالبطون الجائعة في العالم الثالث . فهل تتحقق نظرية ماوتسي تونغ بأن دول العالم الثالث ستحاصر يوما الدول الغنية وتفترسها ؟ وكيف السبيل إلى نظام اقتصادي عادل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات شعوب العالم الثالث إلى التسلح اللامتناهي على حساب لقمة العيش لشعوب هذه الدول ؟

لقد تراكمت الصعوبات على سكان دول حزام البؤس ، وأصبحت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كابوسا يوميا متواصلا ، وهذا يهدد السلم العالمي على المدى البعيد .[103]

2.8 الأوضاع السائدة في العالم الثالث

هناك ملاحظة أساسية تفرض نفسها منذ البداية : فدول العالم الثالث تعتبر جميعا من الدول النامية ، تعيش نفس المشكلات ، وتتشكل علاقاتها فيما بينها وبين الأقطار الاخرى على أساس هذا الانتماء إلى العالم الواحد . فدول العالم الثالث تشترك في خصائص ومشكلات ترتبط جميعا بالتخلف وبتطلعات شعوب هذه الاقطار إلى التغلب على هذا التخلف والخروج منه ، عن طريق التنمية الشاملة . وترتبط هذه المشكلات المشتركة أيضا بالجهود المضنية الشاقة التي تبذل لتحقيق هذه التنمية في ظل ظروف دولية اقتصادية وسياسية بالغة

الصعوبة ، تجعل نتيجة هذه الجهود دون طموح شعوب العالم الثالث . ذلك أن النظام الاقتصادي الدولي القائم الذي تسيطر عليه الدول الصناعية المتقدمة بما فيها من مؤسسات اقتصادية خاصة وعامة ، وليس نظاما مواتيا لعملية التنمية بشكل عام في الأقطار النامية ، بما فيها الوطن العربي . فالنظام الاقتصادي الدولي القائم لا يعتبر فقط معرقلا لهذه التنمية ، ولكنه ايضا نظام يتسم بعدم العدالة ، لانه يقوم على علاقات غير متكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة ، وهي علاقات تعتبر ، إلى حد ما ، استمرارا لنوعية علاقات السيطرة القديمة التي كانت تعود بأكبر المنافع على الاقتصاد الصناعي المتقدم . ومن هذا المنظور ، فإن هناك احتمالات منطقية قد تفرض نفسها في القرن الحادي والعشرين . وأول هذه الاحتمالات أن من طبيعة مشكلات التخلف أنها لا يمكن أن تقف ساكنة ثابتة ، فالتخلف اما أن يزيد ويتعمق وبالتالي يولد الكراهية وحب الانتقام أو ان تتم معالجته من خلال مساعدات جوهرية تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة . ومن هنا فإن استمرار أوضاع النظام الاقتصادي الدولي على ما هي عليه من إهمال لا يمكن ان يؤدي الا إلى اهتزاز الاستقرار الداخلي ، الاجتماعي والسياسي في الدول النامية . وهو أمر لا بد أن ينعكس بالضرورة على الأوضاع السياسية الدولية جميعا . [104] والتنمية الأخرى التي يمكن التنبؤ بقدومها ، هي أنه إذا كانت العلاقات السياسية الدولية تتأثر ، لدرجة كبيرة ، بالمصالح التي لكل طرف من أطراف هذه العلاقات لدى الطرف الأخر ، فإنه يكون من الوهم الخادع أن يتصور احدنا أو البعض منا ان حماية مصالحه لدى طرف أخر يمكن ان تستند إلى القوة العسكرية ، إذا لم تكن هذه المصالح قائمة على رضا واقتناع من الشعب في هذا الطرف الاخر . وان كل المعدات العسكرية والجيوش التي في الدنيا بأسرها لا يمكن ان تنجح ، بصفة مستمرة وعلى المدى الطويل ، في حماية المصالح الاستراتيجية أو غير الاستراتيجية لدولة ما في إقليم دولة أو دول اخرى ، الا إذا كان شعب هذه الدولة أو شعوب الدول المعنية مقتنعة بأهمية وضرورة قيام هذه المصالح . فهذا هو درس التاريخ بكل بساطة . وعلى جميع الدول القوية ان تستفيد من هذه العبرة .

إننا ونحن بصدد استعراض طبيعة الأوضاع داخل دول العالم الثالث لا بد لنا من وضع الاصبع على الجرح مباشرة والتحدث عن ميزات دول العالم الثالث وأسباب الصراعات فيها والعوامل الكامنة في انتشار العنف والخوف . ويمكن تلخيص عوامل الصراع في العالم الثالث في النقاط التالية :

1. إن لكل أمة من الأمم ميزات تختلف من واحدة إلى اخرى . وبالرغم من ذلك فإن هناك مشاكل وميزات مشتركة لكثير من هذه الدول ، وتعود الاختلافات إلى أنواع متعددة منها إجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية وتقود هذه بمجملها إلى عدم الاستقرار السياسي وتؤدي بالتالي إلى حدوث صراعات داخلية .

2. يحدث التغيير باستمرار في اي مجتمع ، وهنالك الكثيرون الذين يرغبون في حدوث التغيير وآخرون يقاومون ذلك ، ويمكن ان يحدث هذا التغيير بطريقة العنف أو بطريقة سلمية ، ومع أن التعامل بشكل مؤثر وفعال مع قوة التغيير دائما ما يعتبر مشكلة بحد ذاته ، فكيف في عصرنا الحاضر ، حيث يحدث التغيير بسرعة وهذا ما يزيد المشكلة تعقيدا .
3. إن الكثير من دول العالم الثالث تمارس تغييرات سوسيو – اقتصادية وسياسية سريعة على الرغم من محدودية المصادر والمواد الخام وكذلك عدم التطور البشري والحضاري ومحدودية الامكانات والمعرفة التكنولوجية .
4. لكل دولة من هذه الدول ميزات قد تكون فريدة في حد ذاتها من حيث تاريخها ، ثقافتها وأهدافها ، ولذلك فإن ميزات الصراع مختلفة لديها عن أية امة اخرى على الرغم من ان هنالك امورا مشتركة بين هذه الدول التي تتقدم أبعد من تراثها التقليدي . هذا ويعرف الخبراء " دول العالم الثالث" بأنها تلك الدول النامية التي يحدث فيها تغييرات في المناحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية والنفسية ، وتتميز هذه التغيرات بالتحديث والنمو والتطور الوطني وتعتبر القوة التي تحدث التغيير بأنها متطورة ومنفتحة وأنها في تقدم بشكل عام ، ولكنه بعيدا كل البعد عما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة" .
5. إن التغيير الذي يحدث في هذه الدول غالبا ما يؤثر بشكل أو بآخر على القيم والتقاليد والفهم العام لبيئة المجتمع ليحل محلها اشياء جديدة وبالتدريج ، مما يؤدي إلى نتائج مصحوبة بالقلق والإحباط يمكن أن يؤدي إلى خلق التوتر وحالة من الفوضى وعدم الالتزام بالنظام احيانا . ان حالة عدم الاقتناع هذه مع ما يوازيها من الطموحات سواء كانت فردية أو منظمة يمكن ان تحاول استغلال هذه الظروف الناتجة عن التغير لاستلام السلطة سواءا سلميا أو عن طريق العنف .
6. إن عدم أو محدودية التجانس السكاني لاي سبب من الاسباب هي من مميزات الدول النامية وان التجمعات والأقليات المختلفة داخل هذه الدول تميل عادة نحو العزلة وفي بعض الاحيان تمتد خارج حدود وطنها وترتبط بشكل أو بأخر مع دول خارجية ويكون ارتباطها بحكوماتها المحلية بمفاهيم ومصطلحات محلية فقط .
7. إن السيطرة العشائرية ونمط المعيشة الفردي لعدة قرون في هذه البلدان اصبح لها تأثير كبير ومفاهيم ونماذج وقيم معينة ، لذلك فإن التغيير في النواحي السياسية والاقتصادية يزعزع ويزعج هذه النماذج والمفاهيم لدى هذه المجموعات والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى خلق التوتر والفوضى والذي تعتبره هذه المجموعات تهديدا لمصالحها وتقاليدها العشائرية والدينية والعرقية احيانا .

8. إن النخبة التقليدية والتي تسعى إلى البقاء فوق 'سرج السلطة' تكون غير راغبة في الاستسلام لان يشاركها احد من الناس الذين تعتبرهم من الصفوف المتدنية أو من الطبقات الحقيرة ، مما يؤجج بدوره من احتمالات اندلاع الصراع الطبقي – السياسي بكافة صوره السلمية وغير السلمية .

9. إن للقوة العسكرية دورا رئيسيا في مجتمعات العالم الثالث ويعتمد تأثيرها في طريقة التحديث والتغير ، وقد اشار العلامة الفرنسي ريمون ارون إلى ذلك في بحثه حول دور النخبة العسكرية في مجرى الاحداث وتطور المجتمعات في العالم الثالث .

10. يميل التحديث إلى تغيير في طريقة الحياة التقليدية عند الناس ، وهو غالبا ما يقلل من الولاء وانتماء الناس إلى الجنس ، الدين ، العشيرة ، الاقليم ، اللغة ، العادات والتقاليد . ولأن الناس يمكن أن يتخلوا بدرجة متفاوتة عن تلك القيم ويتأثروا بالجديد فأن مكامن الصراع يمكن ان تنمو وتقود إلى الصراع بحد ذاته . وعند التخلص من الطريقة المألوفة في الحياة ، فإن الناس ينشدون تحسين احوالهم وظروفهم وليس العكس ، فهنالك القرويون الذين ينتقلون إلى المدن وغالبا ليس لديهم مهارات ، هؤلاء يتوقعون معيشة أفضل في هذه المدن ويفاجئون بأن ليس هنالك عمل ووظيفة فتصبح أحوالهم المعيشية سيئة ومخيبة للآمال مما يساهم في تعزيز الإحباط لديهم وبذلك تكون هنالك أرضية خصبة لفقدان الأمل في الحكومة وإزاء ذلك سيتم استغلاهم من قبل الجماعات والأشخاص الناقمين والمعارضين للنظام السياسي القائم ، والنقطة الرئيسية هنا هو الوعد والأمل الذي يقدمه هؤلاء الأشخاص لمثل هذه المجموعات بحياة أفضل إذا ما تعاونوا وبدءوا بالعصيان .

11. هنالك عوامل اجتماعية وظواهر مشتركة لمجتمعات العالم الثالث أبرزها تزايد السكان ومعدل الولادات مما يهدد النمو الاقتصادي المنشود . كما تسود حالة من التفكك الاجتماعي وانتشار الأمية وقلة الخدمات الاجتماعية الحياتية الاجتماعية وسوء البنية التحتية والفوارق الطبقية وانعدام الرعاية الصحية الشاملة والضمان الاجتماعي ضد البطالة وسوء التغذية . هذه العوامل مجتمعة تدفع نحو تراكم الحقد والكراهية وتمهد الطريق للثورة .

12. إن معدل انخفاض الاجور والرواتب وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة وسيطرة الفئوية والشللية يمكن ان يقود إلى مشاكل خطيرة تبدأ بالإضرابات والاحتجاجات ثم تقود إلى تحدي النظام السياسي برمته وتتحول إلى أعمال عنف يصعب السيطرة عليها ، أضف إلى ذلك عدم التساوي في ظاهرة التطور الحضري ، بحيث بقيت المدن هي المسيطرة على خبرات البلاد ، وأهملت القرى واصبحت منبعا للتطرف ولرجال حرب العصابات الثورية .

13. إن النقص في كفاية النظام الاداري وكيفية تشكيله ومدى المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار السياسي والضعف العام ، كل ذلك يواجه حكومات الدول النامية وأن معظم الأنظمة

التي تتولى السلطة ضعيفة أو ديكتاتورية وكثيرا ما يحل الحكم العسكري محل الحكومات الضعيفة ، كما هو الحال في العديد من دول العالم الثالث ... تركيا ، تونس ، الجزائر ، باكستان ، كمبوديا ، لاوس ، البيرو والارجنتين وتشيلي وغيرها .(105)

14. تميل النظم السياسية في العالم الثالث إلى اجتذاب مجموعة ضد اخرى مما يولد حقدا وكراهية تؤدي بالتالي إلى اللجوء إلى أساليب العنف ، أضف إلى ذلك أن الكثير من التنظيمات داخل هذه الدول لها ارتباط ومراكز نفوذ خارج النطاق الحكومي الرسمي وهذه مصالحها الخاصة تعتمد على عوامل القرابة ، العرق ، المستوى ، الدين ، المنطقة ، وتنجز أعمالها كما في الجماعات السياسية المنظمة ، اما التنظيمات الرسمية المصرح بها مثل الأحزاب والنقابات فإنها غالبا ما تكون مدعومة من مراكز القوى داخل الدولة ، مما يزيد من حدة التوتر داخل المجتمع ويقود إلى الصراع .

15. تعاني دول العالم الثالث من تدخل الدول القوية في شئونها ، فهذه الدول تسعى لخلق جو من الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث ، أو دفع بعضها للاعتداء على بعضها البعض (إحداث حروب نائبة) .(106)

2.9 الثورة والانقلابات في العالم الثالث :

يعرف الانقلاب بأنه انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى يد فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس طبقة الفئة الاولى التي كانت تحكم أو تسيطر على الحكم ، باستخدام وسائل العنف الرسمية (الجيش أو البوليس) دون احداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي فيه . بمعنى مبسط هو تغيير في أوجه الحاكمين دون تغيير في أحوال المحكومين .(107) ونعرف الثورة بأنها احدى ادوات التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية ، وهي أداة من بين العديد من الادوات الاخرى للتطور الاجتماعي وليست الاداة الوحيدة . فقط عندما يتم التطور بطريق العنف الثوري نكون أمام ظاهرة الثورة . وهكذا تأخذ الثورات مكانها كأدوات ضرورية لتصفية المنظمات السياسية والقانونية والاجتماعية التي يحكم عليها تجدد الحياة واضطراد تطورها بالشيخوخة وعدم ملاءمة روح العصر الجديد. (108) ومن المعروف في الفكر السياسي أن الدراسة العلمية للثورات مسألة بالغة الحساسية والصعوبة ، فالثورة بحسب التعريف تمثل نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم ونظام جديد ، ومن هنا يمكن أن يقف انصار النظام القديم مواقف معادية للثورة ، وقد يتاح لهم أن يتحدثوا فيها ، ويحللوا سياستها بصورة لا تتسم بأدنى قدر من الموضوعية ومن ناحية اخرى يمكن أن يقف انصار الثورة لتبرير كل ما قامت به والدفاع حتى عن السلبيات البارزة بدعوى أنها كانت ضرورية لتصفية الطبقات المستغلة والقضاء على القوى الرجعية المضادة .(109)

ليس هناك اتفاق حول مفهوم الثورة ، لكن كرين برنتون يعرفها بأنها " انقلاب جذري شمولي يطيح بمقومات النظام القائم وبكل رموزه ويأتي بنظام جديد ويقيم شمولية

جديده". [110] وأما الباحث كوهان فيعرف الثورة بأنها "تغيير الجماعة الحاكمة في المجتمع عن طريق العنف ، وهي الابدال الجذري للقيم السائدة في المجتمع ." [111] ويشير اخرون إلى ان الثورة هي انتقال السلطة السياسية من فئة قليلة إلى يد جماهير الشعب نتيجة حركة اجتماعية ثورية تحدث لتوترات داخل النظام السياسي ، يترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام السياسي القائم ويؤدي إلى استيلاء الجماهير على السلطة السياسية وعمل تغيير مفاجئ وسريع في توزيع القوة السياسية في المجتمع وفي توزيع عوائد النظام السياسي لصالح قطاعات اكبر من الشعب . [112]

هذا ويميز الباحثون بين الثورة والانقلاب وفق مذهبين :

الأول : يرى أن الحركة (Movement) تعتبر ثورة (Revolution) إذا كان القائم بها هو الشعب ، وتعد انقلابا إذا كان القائم بها إحدى الهيئات صاحبة الحكم أو السلطة . وبعبارة أخرى ان الانقلاب عبارة عن تغيير في زمام الحكم احدثه ذووا السلطان من غير اتباع لاحكام الدستور .

الثاني : يرجع التفرقة إلى الهدف ، فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسي أو تغيير النظام الاجتماعي تعتبر الحركة ثورة بالمعنى الصحيح على أن يكون لها سمتان :

1. ان تكون حركة شعبية تستند إلى ارادة جماهيرية أكيدة .
2. ان تكون حركة هادفة أو بعبارة أخرى ان تكون حركة تقدمية ترتبط بأهداف واضحة في التغيير السياسي أو الاجتماعي أو بهما معا .

ومن الامور المسلم بها ان الثورة لا تغدو حقيقة بهذا الوصف الا بعد مرور وقت كاف يكشف عن أصالتها ويعكس حقيقة ارتباطها بالإدارة الشعبية في التغيير السياسي أو الاجتماعي العميق ، ذلك ان كثيرا من حركات الانقلاب تستند في البداية إلى تأييد الشعب ، ثم لا تلبث ان تخسر هذا التأييد عندما يكتشف الشعب ان أصحاب الحركة لم يكونوا طموحين إلى اكثر من الاستئثار بالسلطة . وكذلك قد تقوم حركة من حركات الانقلاب يقف الشعب في البداية بازائها موقفا سلبيا ، وعندما يكتشف عمق التغيرات في الأنظمة السياسية أو الاجتماعية يمنحها التأييد ، هنا نكون بصدد ثورة وليس بصدد انقلاب . وما دمنا بصدد التفرقة بين الثورة والانقلاب فتجدر الإشارة إلى ما يسميه البعض "الانقلاب الثوري" اي الانقلاب الذي يحمل أهداف ثورية تجديدية . [113]

يتضح مما سبق ان القوات المسلحة الرسمية أو التنظيمات المسلحة (الميليشيا) في الدول تقوم بالدور الرئيسي في الانقلابات الثورية وغير الثورية وهو أمر كثير الحدوث في دول العالم الثالث ، فلا يمضي شهر أو سنة الا ونسمع عن انقلاب في دولة ما من دول أمريكا

ألاتينية أو افريقيا أو آسيا وبالذات في العالم العربي . وتتسم هذه الانقلابات بالدموية وإعلان الأحكام العرفية . ويرجع الدور الذي اصبح يقوم به العسكريون في عملية تغيير القيادة السياسية إلى ثلاثة عوامل أساسية :

العامل الأول : القوة التي يتمتع بها العسكريون .

العامل الثاني : ازدياد فرصة العسكريين للتدخل في الحكم .

العامل الثالث : وجود مجموعة اغراءات لتدخلهم في السياسة .

ايضا تجدر الإشارة إلى التمييز بين الثورة ومقاومة الطغيان / فالثورة إرادة شعبية في التغيير السياسي أو الاجتماعي أو هما معا ، وهي تختلف عن مجرد مقاومة الطغيان ، لان مقاومة الطغيان لا تعني اكثر من الرغبة في عودة الحكام إلى احترام القانون والتزام حدود اختصاصاتهم كما هو قائم في الدستور . ومعنى هذا ان المقاومة تختفي باختفاء الطغيان ، وتتجدد كلما تحدد طرق الدستور أو القانون . فهي من ناحية ذات طبيعة مؤقتة ، كما انها من ناحية اخرى حركة سلبية لا ترتبط باهداف عميقة تمس اسس المجتمع السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وانما لا تطمع في اكثر من احترام الحكام لسلطان القانون . اما الثورة فهي متجددة مستمرة ، وهي عمل إيجابي يرتكز على أسس جديدة ، وهي تقيم البناء الاجتماعي على أسس جديدة ، والثورة تستند إلى إرادة لا تنشأ وتختفي فجأة ولكنها تولد قبل الثورة وتستمر في نضجها حتى تتحقق الأهداف . كما ان الثورة تتسم بالسلوك العنيف وسفك الدماء بلا هوادة أو تمييز (فالثورة تأكل أبناءها) . وهناك عدة تفسيرات واجتهادات مختلفة في تفسير ظاهرة الثورة ، فهناك من يشير إلى أسباب داخلية تنبع من داخل المجتمع ذاته ، وأسباب خارجية مثل الغزو .(114)

لقد قيل ان "السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية) . إن هذا القول لقائد الثورة الصينية ماوتسي تونغ يوحي بأن الأسلحة العسكرية هي مصدر السلطة ، وان السلطة تعتمد عليها بالدرجة الأولى .(115) فالسلطة إذن تعتمد على العنف المادي في كثير من الجماعات الإنسانية وخاصة مجتمعات العالم الثالث . والسياسة لا تميل إلى تدمير أدوات العنف بل إلى حصر استعمالها في أيدي السلطة ، وإلى تحريم استعمالها على المواطنين . ومعنى هذا أن وجود سلطة مسلحة وحدها وسط شعب أعزل تضع الشعب عمليا تحت رحمة السلطة .(116) وعليه فإن احتكار السلطة يؤدي – ولو مؤقتا – إلى زوال استعمال وسائل العنف في المعارك السياسية ، لان طرفا واحدا من الأطراف المتصارعة يملك هذه الوسائل . والأسلحة العسكرية ، إلى جانب استعمالها استعمالا مطردا من قبل الدولة لأ قرار سلطتها على المحكومين ، تستعمل في المعارك السياسية في ثلاث حالات رئيسية . أولها مرحلة بدائية من التطور الاجتماعي ، تكون فيها الدولة ما تزال اضعف من ان تحتكر هذه الأسلحة لنفسها . فالكفاح من أجل السلطة

يشهد عندئذ تجابه أطراف مسلحة وتتخذ المنظمات السياسية شكل (ميليشيا) . ونلاحظ مثل هذه الظاهرة في بلدان مختلفة من بلدان العالم الثالث مثل الهند وباكستان ودول امريكا اللاتينية والعديد من دول افريقيا والعالم العربي . ويمكن ان تحدث ظروف مشابهة في مرحلة أعلى من ذلك من مراحل التطور السياسي ، وذلك حين يعمد أحد الأحزاب إلى تنظيم صفوفه تنظيما شبه عسكري وحين يصبح هذا التنظيم قويا ، وتتركه الدولة وشأنه . فعندئذ لا بد أن تلجأ الاحزاب المضادة إلى هذه الاساليب نفسها ، فتعمد هي الاخرى إلى التسلح للدفاع والمجابهة . ان شيئا شبيها بهذا قد حدث في عدة بلدان عربية وافريقية . وأما الحالة الثانية فهي الحالة التي لا تملك فيها المعارضة وَسائل اخرى غير هذه الوسائل الحربية ، وذلك حين تكون محرومة من جميع وسائل التعبير ، أو حين تكون وسائل التعبير المتاحة غير مجدية . العصيان المسلح ضد السلطة يجري عندئذ على مرحلتين بوجه عام : الاولى مرحلة المقاومة السرية والثانية مرحلة الصدام الثوري ، والمرحلة الاولى تمهد عادة للمرحلة الثانية . على أن المرحلتين ليستا منفصلتين انفصالا تاما . ذلك أن الثورة يمكن ان تكون اما ثورة عارمة فسرعان ما تسقط السلطة في أيدي المعارضة ، واما حربا أهلية تلعب فيها المقاومة السرية دورا كبيرا , ويميل الشكل الثاني إلى ان يحل محل الشكل الأول بسبب نمو وسائل الإكراه التي تملكها الدولة . ففي الماضي ، حين كانت الجيوش ضعيفة نسبيا ، كان يسهل على الشعب ان ينتصر عليها انتصارا سريعا . اما الان فإن الأسلحة التي تحتكرها الدولة قد بلغت من القوة إلى درجة ان الثورة الشعبية لا تستطيع ان تحطمها الا بحرب أهلية طويلة . وقد تجلى ذلك في ثورة كوبا بقيادة فيدل كاسترو وفي ثورة الكونغو بقيادة كابيلا ضد موبوتو . وأما الحالة الثالثة التي تسوى فيها الصراعات العسكرية بالسلاح فهي الحالة التي يكف فيها العسكريون عن أن يكونوا في خدمة الدولة وتحت تصرف الحاكمين ، فيندفعون هم أنفسهم في صراع من أجل السلطة . ففي روما ، إبان القرن الثالث بعد ميلاد المسيح ، كانت كتائب الجيش تنصب الأباطرة وتخلعهم وتهب العرش لهذا أو ذاك من قادتها وكثيرا ما كان يتم ذلك لقاء وعد يقطعه القائد على نفسه بتوزيع مال أو منافع شتى ، ثم كانت تخلعه بعد ذلك بقليل وتحل محله إمبراطور آخر . واليوم نرى العسكريين في العديد من بلدان العالم الثالث ينصبون الحكومات ويخلعونها ، كما هو الحال في تركيا حيث اعتاد الجيش التركي على وضع الحكومات وخلعها كلما رأى أنها لا تستقيم مع أهدافه . إن تنصيب الجيش نفسه منظمة سياسية مستقلة ، وانقطاعه عن إطاعة الحكومة ، يعبران عن تحلل عميق في كيان الدولة . على ان الجيش خطر على الدولة دائما بطبيعته العسكرية ذاتها . فالذين يملكون الأسلحة محمولون على إساءة أستعمالها ككل من يملك سلطة . فالاسلحة هي التعبير الاقصى عن السلطة وهي اداتها الفعالة وعنوان وجودها . " فمن ملك سيفا أغراه ان يلقيه في الميزان يوما" .والعسكريون المسلحون هم خطر دائم على الحاكمين وعلى المواطنين العزل . لكن زرع الانتماء والمواطنة الحقة في نفوسهم يقلل من غلواء تطلعهم إلى السلطة . ومع ذلك دأبت بلدان العالم الثالث إلى ايجاد قوة

مسلحة في مجابهة الجيش وتوازيا مع نشاطاته مثل الحرس الوطني أو حرس الحدود أو قوات الدفاع الشعبي وغير ذلك . وقد كتب ريمون أرون حول ضباط الجيش في العالم الثالث يقول : " انهم نخبة في مجتمعاتهم يشعرون بحقهم في أن تكون اسلحتهم في خدمة اهدافهم ومصالحهم مباشرة" . الم يكن الوضع في بلدان العالم العربي طوال عشرات السنين مطابقا لهذا القول ؟ والا كيف نفسر عشرات الانقلابات التي حصلت ؟

10.2 تصاعد التسليح في العالم الثالث :

يعتمد بناء التسليح على ألاداء البشري على الرغم من انتشار الحاسبات الإلكترونية في الكثير من معدات الصراع المسلح ، كما يحتم التطور الواسع والسريع في هذه المعدات وأساليب الحرب نوعية من الافراد المؤهلين ثقافيا وفنيا وصحيا ، كما يتطلب اعداد القوى البشرية تخطيطا على المدى الطويل للوفاء بمطالب القوات المسلحة للدولة بتخطيط سياسات التعليم والتنمية والصحة والتوزيع على مصادر الانتاج المختلفة للدولة . وترى دراسات التسليح ان التطور في المعدات والتوسع في استخدام الوسائل كثيفة النيران أديا إلى امكانية إحلال الآلة محل الفرد . كما أن التطور في الأسلحة وزيادة كثافة النيران اديا إلى تقليل الاعتماد على عدد كبير من الأفراد لتشغيل المعدات الحديثة ، الامر الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد على فرد من نوعية خاصة من حيث التعليم والاعداد والتدريب . ومن ناحية أخرى فإن هذا التطور في نوعية هذا التسليح ألمستخدم أدى إلى زيادة كبيرة في الخسائر البشرية ، الامر الذي يحتاج إلى توفير قاعدة مناسبة من قوات الاحتياط لسد الخسائر البشرية , ويستند ذلك على الحجم المتيسر من سكان الدولة مع ملاحظة ان حجم السكان ليس العامل البشري الوحيد المؤثر في تحقيق بناء التسلح للقوة العسكرية لدول العالم الثالث . وهذه من المشاكل الرئيسية التي تقابل هذه الدولة عند بنائها لتسليح الدولة .[117] وهنا تظهر أهمية الاعداد الصحي والعلمي لشعوب دول العالم الثالث وهو ما يحتاج إلى نفقات مرتفعة وخاصة لتلك الدول ذات الحجم السكاني الكبير ، وهي تمثل الغالبية في دول العالم الثالث . وتبرز أهمية القاعدة الصناعية والتصنيع الحربي لدول العالم الثالث في ايجاد مصادر التقدم في تكنولوجيا وادارة الانتاج خلال القرن وبداية القرن الحالي في الدول الصناعية وفي تطور وسائل انتاج الصلب ، وارتفاع مستوى الدقة في الانتاج حيث تحقق تفوقا كبيرا للدول الصناعية في الانتاج الصناعي عموما وانتاج أنظمة التسليح المتقدمة المختلفة بشكل خاص ، كما تطور انتاج الاسلحة بدرجة كبيرة نتيجة الحرب العالمية الثانية ، حيث أصبح ذا أهمية إستراتيجية للدول التي حققت تقدما في هذا المجال . وتبادلت الولايات المتحدة الامريكية مع بعض دول أوروبا حقوق انتاج بعض المعدات خلال الحرب العالمية الثانية ، وبإنتهاء هذه الحرب زاد حجم

تصدير السلاح من الدول الصناعية إلى دول العالم الثالث الامر الذي اثر سلبا على انتاج الاسلحة في هذه الدول النامية . (118)

عند دراسة القدرة الاقتصادية والانفاق العسكري للدول المتقدمة نجد بعض الاختلاف بين هذه الدول بصورة مبدئية ويتسع مدى الاختلاف عند المقارنة بين الدول الكبرى المتقدمة والدول الآخذة في النمو بصورة حادة من حيث المقدرة الاقتصادية وبالتالي الاستنزاف الذي تعرضت له . وتتحمل الدول الكبرى القدر الاكبر من المسؤولية تجاه هذه الاوضاع الامنية غير المستقرة التي نشأت في ظلها معظم دول العالم الثالث والمسؤولة عنها الدول الكبرى بطبيعة الحال ، والتي جعلت من بعضها دولا هشة في بنائها الأجتماعي والثقافي والجغرافي تحمل في تكوينها بذور الصراعات والمصادمات الدموية ، وكأن على هذه الدولة النامية أن تدفع من مواردها وثرواتها ضريبة التنافس على التوسع والنفوذ والسيطرة بين الدول الكبرى مضاعفا مرة في أثناء التوسع الاستعماري ومرة أخرى في أثناء الحرب الباردة بين القوى الكبرى . وفي الحالتين كانت دول العالم الثالث تدفع هذه الضريبة . ومع اسدال الستار على نظام دولي خلق لها حالات عدم الاستقرار الداخلي والخارجي ، مازال البعض يأمل أن تدرك الدول الكبرى مسؤولياتها تجاه دول العالم الثالث والتي تفرض عليها تصحيح أخطائها في حق هذه الدول ، بأن تمد اليها يد العون من أجل التنمية ، بدلا من الاستمرار في تغذية الصراعات المحلية والدولية .

تختلف مصادر التهديد لدول العالم الثالث باختلاف هذه الدول وأوضاعها الجغرافية ، ولكن الكثير من هذه الدول يتأثر بصراعات الحدود بينها وبين الدول المجاورة . ويتأثر بناء تسليح دول العالم الثالث بهذه التهديدات وتتباين ظروف دول العالم في ذلك من دولة إلى دولة أخرى . ويعتبر التهديد المحتمل أهم مؤثرات الانفاق العسكري . ومما لا شك فيه أن القدرة الاقتصادية تعتبر ركنا أساسيا في حساب القدرة الشاملة للدولة ، ولا تختلف وجهات النظر حول أهمية القدرة الاقتصادية للدولة وما يترتب عليها من تأثر الانفاق العسكري للدولة بذلك . وبالتالي تتأثر محصلة القوة الشاملة للدولة التي تعتمد تحقيق الامن القومي بصفة اساسية . ومن المفهوم اساسا صعوبة الفصل بين الاقتصاد والحرب عند دراسة الامور الاستراتيجية ، حيث كانت قدرة الدولة الاقتصادية قديما وحديثا حجر الزاوية في تحقيق نتائج إيجابية في حالات المواجهة المباشرة وغير المباشرة . وقد أصبحت دراسة اقتصاديات الدفاع من الموضوعات ذات الاهمية البالغة في هذا العصر ، واثبتت الدراسات التي طرقت هذا المجال أنه في الحالات التي يتعرض فيها أمن الدولة للخطر أو تتطلب ظروفها القومية توجيه قدر أكبر من مواردها للدفاع يحتم إعطاء الأولوية لها على حساب أنشطة التنمية المختلفة . وقد اختلف

دارسو موضوعات الاقتصاد والاستراتيجية عند بحث الصيغة أو النسبة المتوسطة التي يوفر فيها الإنفاق العسكري قدرا مناسبا من التنمية تحقيقا للاستقرار وللأمن القومي والثقل الدولي ، حيث تختلف تلك النسبة باختلاف الأوضاع المؤثرة سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بين دولة واخرى . وقد بلغ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة عام 1990 حوالي 325 مليار دولار بنسبة حوالي 8٪ من الدخل القومي الأمريكي الذي بلغ حوالي 3839 مليار دولار (أربعة ترليون تقريبا) . وقد عملت وزارة الدفاع الامريكية "قبل وقوع أزمة الخليج" على خفض معدل الانفاق العسكري بنسبة 30٪ . وقد كان الانفاق الامريكي في حدود هذا الرقم في السنوات السابقة بينما بلغ الانفاق العسكري عن العام نفسه حوالي 295 مليار دولار اي بنسبة 19٪ من الدخل القومي السوفيتي البالغ 1520 مليار دولار . ولا شك أن هذه المعدلات قابلة للانخفاض أو التصعيد طبقا لتطورات السياسة الدولية المتسارعة . أما في الدول النامية فإن معدلات الانفاق العسكري تختلف باختلاف كل دولة . ويمثل الانفاق العسكري أحد المؤشرات الدالة على حقيقة الاوضاع الامنية القابلة للانفراج في أية لحظة ، حيث يؤدي تدهور الوضع الامني إلى زيادة حجم التهديد الداخلي أو الخارجي الموجه للدولة . وبحكم محدودية الموارد فإنه في الغالب يأتي الانفاق العسكري على حساب برامج التنمية الاخرى خصوصا في حالة ضعف البناء العملي والتكنولوجي ، والتي تجعل من العائد الايجابي للانفاق العسكري في النهاية مصدرا لمصلحة الدول المصدرة للسلاح . وقد كان نتيجة تقرير هئية الامم المتحدة لعام 1990 عن تفوق معدلات الزيادة في نسب الاتفاق العسكري لدول العالم الثالث على مدى الثلاثين عاما الماضية ثلاثة أمثال مثيلاتها في الدول الصناعية ، والذي يعد ترجمة حقيقة لمدى التدهور في الوضع الامني لهذه الدول ولحجم التسليح . كما تتأثر التهديدات بين الدول بموقف أطرافها الثنائية أو المتعددة وتأثير القوى الكبرى على هذه الصراعات ومدى قوة العلاقة بين أطراف الصراع المختلفة بكل قوة من القوى الكبرى وإمكاناتها في التأثير على إمكانات القوى الإقليمية ، إذا كان من الضروري ان تضع لنفسها تصورا خاصا بالأمن في منطقة الصراع ، وأمثلة ذلك متعددة مثل جنوبي شرق آسيا وأمريكا الوسطى والخليج العربي وإفريقيا والشرق الأوسط حيث تتركز الصراعات الدولية بشكل ملحوظ .(119)

الباب الثامن

معضلة السلاح النووي

1. أسئلة هامة في عصر نووي خطير
2. حول عواقب الحرب النووية
3. الحرب النووية بين الاحتمالية والاستحالة
4. مستقبل السلاح النووي

1) أسئلة هامة في عصر نووي خطير :

كيف يمكن أن يتصور إنسان أن يتمخض الشغب القائم بين أيدينا اليوم بين النظم الاقتصادية والسياسية المتناقضة وبين صنوف المذاهب المتناحرة وتضارب الحميات القومية والمخاوف والمنافسات ، عن أي نوع من أنواع السلطة العالمية في يوم من الأيام ؟ ومن العجيب أن الإجابة عن هذا السؤال ، هي أننا نستطيع من ناحية معنى واحد فقط تصور الامر بغاية السهولة واليسر . ويقدم لنا التاريخ سابقتين أو قياسين نقيس عليهما ، وهما تدلان على الطريقة التي ختمت بها " الحالات الطبيعية " عندما أصبحت لا تطاق . ومن سوء الحظ أن هذه الطريقة القوية التأسيس طريقة إنتاج الوحدة والسلام عن حالة فوضى شاملة مكونة من عناصر متقاتلة ، سيظهر أنها طريقة مدمرة بصورة تمنع استخدامها في عالم تظلله الحقبة النووية . ومع ذلك فينبغي لنا أن ندرك تماما أنها موجودة ، ولو لمجرد رؤية ما يحتمل محاولته إذا لم نعثر على وسيلة أخرى . وهناك أولا القياس الذي نشهده في الطريقة التي أخضعت بها دول النبلاء شبه ذات السيادة المحلية القائمة في المجتمع الإقطاعي ، ووضعت في حالات كثيرة جدا قدر من السلطة المركزية كان يكفي لمنعها من شن الحروب بعضها على بعض . وهناك أيضا ذلك القياس الثاني الذي أخضعت فيه مجاميع من الدول المتحاربة كانت في كثير من الأحيان تضم جميع دول العالم المعروف في زمن معين ، لسلطة مركزية لها من القوة ما مكنها من إخماد منازعاتها .

إن القياس الأول يعد صائبا من ناحية واحدة ، فإن القضاء على الدول المحلية شبه ذات السيادة والتابعة للنبلاء الإقطاعيين قد تم إلى حد كبير جدا نتيجة لاختراع استحدث في الفن العسكري . "فالبارود" هو الذي دمر الإقطاع ونسفه . وبديهي أنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة عميقة أدت إلى القضاء على نظام الإقطاع في أوروبا الغربية مثلا عند نهاية العصور الوسطى . وكانت قوة التجار الجديدة ، وهي الطراز الأول المحتذى للرأسمالية بحاجة إلى عدة أدوات أخرى كثيرة ومنوعة لكي تعيد بها بناء الجماعة البشرية على الصورة التي تخيلتها . كانوا بحاجة إلى أيديولوجيات لتكون أداة يتمركزون حولها ، وكانوا بحاجة أن تأتيهم اختراعات البوصلة والسفينة ماخرة المحيط ، واستكشاف العالم الجديد وفتح طرق مواصلات مستمرة وفعالة مع آسيا . لقد احتاجوا إلى هذه الأشياء جميعا هي وكثير غيرها ، ولقد وجدوها كلها ... ولكنهم وجدوا أيضا وسيلة البارود الطبيعية غفلا فهدموا به قلاع البارونات التي كانت قبل ذلك منيعة ليس إلى اختراقها من سبيل . فما كادت رحى الحرب تدور بالمدفعية ، حتى أصبحت القوة المحلية ذات السيادة هينة الاجتياح بقدر ما أصبحت شجى في الحلوق لا يطاق فهدمت جدران القلاع . ووجه الشبه بالنسبة إلينا هنا هو التالي : لقد استطاع البارود تدمير القلاع ، وبقي العالم لمحدودية تأثير البارود ، أما القنابل النووية فلا تملك الا أن تدمر العالم بأكمله .

إذن نحن تحولنا إلى التشبيه أو القياس الثاني ، وهو الخاص بمجموعة من الدول المتناحرة ، التي تكون فيما بينها ما قد نستطيع تسميته للاختصار باسم "العالم المعروف" مع قدر يتفاوت في ضئالته من الاتصالات مع بقية الجنس البشري المعاصر ، يصبح هذا العنصر ، عنصر القضاء على النفس بالنفس عنصرا ظاهرا بارزا ، والسجل هنا يماثل كلا من "العوالم المعروفة" المنفصلة والمستقلة إلى حد كبير ، عوالم الصين وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومصر وحوض البحر المتوسط .

ففي كل حالة من هذه الحالات جاء قرن من الزمان من النوع الذي سماه الصينيون فعلا باسم "عصر الدول المتنازعة" ثم عقبه عصر قامت فيه إمبراطورية موحدة بدرجة متفاوتة ، وهنا كانت عملية التوحيد ذات جوهر واحد في جميع الحالات ، وإن اشتد الخلاف بينها تفصيلا . فقد كانت الدول أو الولايات المتنازعة تقتتل فيما بينها حتى تخر كلها صريعة وتصبح مستعدة للخضوع لفاتح حي قوي ، وبذلك تصبح إمبراطورية عامة وشاملة من حيث أن رقعتها تمتد فوق كل العالم المعروف الذي يدور حوله بحثنا . والاختلاف الرئيسي في النموذج التاريخي ، هو أنه حدث في بعض الحالات أن "برجاس الضربة القديمة" بين الدول المتنازعة دارت رحى معاركه حتى النهاية دون تدخل من الدول الجديدة التي ظهرت في المسرح من خارج العالم المعروف المعين . وفي حالات أخرى ربما تكون هي الأكثرية ، حدث أن تدخل "دخيل" عن ذلك العالم ، وكان ذلك في مرحلة متأخرة من لعبة البرجاس ، حين غلب الإنهاك إلى حد ما على جميع أطراف النزاع ، فلم يلبث أن اختطف صولجان الإمبراطورية لنفسه . مثال ذلك ، إن هذا كان الدور الذي لعبه كورتيز والحفنة الصغيرة من الفاتحين بما لديهم من دروع وخيول ، يوم تدخلوا في آخر لحظة في النزاع الدائر بين دول أمريكا الوسطى ، واختطفوا تاج الامبراطورية من "مونتزوما" . وحدث أيضا في بعض الحين طراز وسط من التطور لم تهبط فيه الدولة الخارجية "الدخيلة"، كأنما هبطت من المريخ ، كما فعل كورتيز ورجاله في أمريكا اللاتينية ، بل إنبثقت من داخل ثنايا العالم المعروف . وكان هذا هو الحال في المثال المعروف لنا جيدا في بلاد الغرب ، وهو الدورة القاضية في دول المدن الإغريقية . وكانت النتيجة أن واحدة منهن لم تصب النصر ، بل ابتلعتهن جميعا مقدونيا شبه الإغريقية وشبه البربرية . بيد أن الذي حدث في نشوء وتطور "إمبراطورية" البحر المتوسط المركزية للعالم المعروف ، التي تشتق منها الحضارة الغربية المعاصرة ، إن ازداد الصراع حده . ذلك أن مقدونيا وان نجحت في بسط سيادتها على اليونان القديمة ذاتها ، الا أنها أخفقت دون تأسيس إمبراطوريتها وسيادتها على حوض البحر المتوسط في مجموعه . وعلى الفور قامت فترة جديدة تنازعت فيها الدول .

وعند اقتراب الحقبة المسيحية من نهايتها لم تبق في العالم الإغريقي سوى دول كبيرة ثلاث : هي روما وقرطاجنة ، فضلا عن مقدونيا بعدهما بقليل . وخاضت روما وقرطاجنة معركة المصير في حروب ثلاث دخلت التاريخ . فقد أزيلت قرطاجنة من الوجود تماما . على أن الجولة النهائية بين روما وبين مقدونيا غير القوية آنذاك لم تكن سوى 'دفعة' طرحتها بها روما أيضا ، ولم تلبث روما حتى أسست على الفور إمبراطوريتها على حوض البحر المتوسط . واستمر هذا الطراز من التطور والصراع حتى التاريخ الحديث ففي عصر النهضة كانت دول المدن المتنازعة بإيطاليا مشتبكة في جولات الإبادة من أجل البقاء ، وعمت الحروب كل الأراضي الأوروبية فيما بعد . فكانت المعارك تهدأ لكي تعود أكثر عنفا ووحشية .

وفي القرن العشرين شهد العالم لأول مرة ميلاد ما يسمى بالحروب العالمية الأولى والثانية . وما أن وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها حتى بدأت الحرب الباردة التي جسدتها بوحشية تلك الحروب النائبة في كوريا وفيتنام وكمبوديا ولاوس والفلبين وانغولا وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ودول أمريكا اللاتينية . فقد حاربت هذه الشعوب نيابة عن الدولتين العظميين روسيا وأمريكا وسقط الملايين من الناس صرعى بالأسلحة الفتاكة وأنقسم العالم إلى أحلاف وأيديولوجيات متصارعة متقاتلة .

وإن هذه الأحداث تعلمنا أن العالم لا يعرف للراحة طعم ، وهو بالتالي أكثر ميلا للحروب منها إلى السلام . والواقع أن 'النسق المطرد' المفترض هنا ، هو أن الدول ذات السيادة قد خاضت الحرب باطراد إحداها مع الأخرى ، وهي فاعلة ذلك مستقبلا .

فلنواصل إذن الفحص عن طبيعة ما سيكون عليه مستقبلنا ما لم نتخذ درجة لم يسبق لها مثيل من التدخل الشعوري الواعي في عمليات التاريخ . ويبدو أن هناك احتمالات مرتقبة بديلة ربما جاز لنا أن ندرسها الواحدة بعد الأخرى . فهناك أولا – احتمال نشوب حرب ثرمونووية سريعا بين الدول النووية الموجودة حاليا . وقد قلنا في سياق هذا الكتاب أنه مثلما تمكن البارود تمكنا ماديا فيزيائيا من القضاء على القلاع الإقطاعية ، فكذلك تستطيع الأسلحة النووية والهيدروجينية إزالة الأقطار إزالة مادية فيزيائية بمعنى قتلها لجميع سكانها تقريبا .

أجل إن من الحق أنه كان في الامكان في حالات استثنائية محضة إفناء الأقطار إفناء ماديا فيزيائيا في العصر قبل النووي . والمثال الذي يذكره الباحثون على الدوام في هذا الصدد ، هو إزالة روما لقرطاجنة عند نهاية الحرب الشاملة آنذاك . ولكن تلك الحالة استثنائية ، وكانت الأقطار المهزومة تواصل معيشتها عادة حتى تنهض وتقاتل في يوم أخر ، وأن غلب عليها بعد ذلك أن لا تعاود ادعاء السيطرة على عالمها . ومن العجيب أن الحرب النووية تعد بأن تكون –بمعنى ما– حاسمة بدرجة أقل . فلو هاجم الطرفان الروسي والأمريكي أحدهما

الأخر بأسلحتهما الثيرمونووية إبان السنوات القليلة الماضية -أي قبل عصر الوفاق والاتفاق- فالمظنون عقلا وعادة أنهما جميعا سيزولان من الوجود كمجتمعات منظمة . والحق أن هذه هي النتيجة المستساغة عقلا ، وأن لم تكن هي النتيجة المحققة . إذ لم نشهد حتى الان حربا نووية على المستوى الدولي حتى نتمكن من إعطاء الحكم الفاصل في هذا الإطار .

ولكن ما الذي سيحدث لأجزاء العالم غير المشتبكة في الامر اشتباكا مباشرا ؟ إنها ستصبح فريسة رهيبة مخيفة للدمار الشامل الذي سينتجه الإشعاع الذري الطويل المدى الذي سيكون النتيجة الثانوية التي نرثها من الحرب . ولكن يرى بعض الناس انه ليس من المحتمل أن تفنى الحياة البشرية . بل إن بعض المجتمعات عالية التنظيم يحتمل أن تظل على قيد البقاء . فهل تتقدم عندئذ واحدة منها أو مجموعة من "الأحياء" تعمل معا وتصهر سيادتها بعضها في بعض ، فتؤسس زعامتها للعالم المحطم ؟ أم أن البشرية ستنكص على أعقابها إلى مستوى إقطاعي أو حتى قبلي ليس له سوى مراكز محلية للسلطة ؟ إنه ليس ثمة جدوى من تقليب الفكر في عواقب كارثة يختلف حجمها وضخامتها عن أية أحداث مرت في حياة الشعوب . ولقد ذكرنا في سياق هذا الكتاب أنه قد حدثت كوارث ذات أحجام ضخمة ، ولكن ذلك حدث محليا وفي عوالم معينة بالذات (كالذي حدث في تجزؤ الإمبراطورية الرومانية في البحر المتوسط) أو في أقطار معينة (كالذي حدث في أوروبا) .

من أجل ذلك يفترض بعض الباحثين أنه بفضل الطرق التقليدية لصيانة توازن القوى ، يمكن أن نتجنب على الدوام الصراع الإجرامي الذي يهددنا نشوبه بين الدول المالكة للسلاح الذري . ولكن السؤال الكبير هو : ما طول المدة التي نعتقد أن سلم العالم سيستمر عليها في مثل هذه الظروف ؟ وهل يستطيع أي إنسان أن يعتقد جادا إن النتيجة ستختلف عما كانت عليه دائما في الماضي أي تكرر نشوب الحروب بين الدول المتفوقة ، تكررا مغبا لا يمكن التخلص منه الا بإقامة صرح سيادة أحد الباقين على قيد الحياة ؟ إن هناك على الدوام فارقا ، هو أن من العسير علينا أن نصدق أن أحدا سيظل على قيد الحياة عند نهاية سلسلة من الحروب الحرارية النووية .

أهذا كله إن هو الا كابوس يجثم على الصدور ؟ من المحققَ أن معظم الناس يتصرفون كأنما هم تحت ذلك الكابوس راقدون . إن الغالبية الساحقة من السياسيين العمليين ومن الدبلوماسيين ومن قادة الفكر المسئولين ، يظهرون بأعمالهم وأقوالهم جميعا ، إن كل ما يعتقدونه ضروريا وممكنا ، هو المحافظة على ثبات توازن القوى بكل وسيلة ممكنة وإذا أمكن فتحسينه أيضا . والحق أن ذلك هو الشرط الأساسي الذي يقوم عليه بقاؤنا أمدا يكفي لتمكننا من محاولة عمل أي شيء آخر .

إن "دعاة السلام" الذين حاولوا بكل إخلاص في قرننا العشرين نشدان نزع السلاح العام الكامل لدى الدول القومية في عالم اليوم كانوا جميعا كشأني أنا أيضا ، أناسا أحسوا بحاجة الدنيا إلى هدف مثالي إلى حد ما ينبغي ان يهدفوا إليه وينشدوه .

إن "المثل الأعلى" لنزع السلاح أو الهدف الأطول مدى له على الصورة التي يتصورها الناس اليوم ، إنما ينطوي على تناقض ذاتي ، كأن يجعله بعيد المنال بحكم تكوينه الفطري . وكانت نقطة التناقض الذاتي هي أن من المستحيل تحقيق قيام عالم من دول كاملة نزع السلاح كاملة السيادة . وأننا لا نرى صوابا من الناحية التاريخية ان يفترض البعض فرضا واعيا أو غير واع – وجود عالم من دول ذات سيادة تقوم على سجيتها الطبيعية . فخيرات الأرض لا تكفي للجميع ولا بد طبقا لفلسفة توماس هوبز أن تدخل المجتمعات في حرب الكل ضد الكل وحرب الفرد ضد الفرد حتى تغدو الحياة قصيرة وقذرة ومملة ويصبح العالم جزءا من الفوضى التي تعم كل شيء وعندها يدفع الجميع الثمن الباهظ .

2) حول عواقب الحرب النووية :

ليس هناك من لا يدرك الأهوال التي قد تترتب على نشوب حرب نووية ، وليس هناك من يجزم بإمكانية بقاء المجتمع الدولي على قيد الحياة إذا ما اندلعت هذه الحرب الانتحارية . فالحرب النووية لا تستقيم مع بقاء المجتمعات البشرية المتحضرة والمنظمة .

إن المخاطرة بنشوب الحروب النووية يعني ان الطرف المعني قد وصل إلى مرحلة اليأس في معالجة قضاياه المعلقة مع الأطراف الاخرى وإذا كانت عواقب الحرب النووية سوداء قاتمة بالصورة التي يصورها لنا الخبراء ، وكان نشوبها جسيما ومرعبا ، الا ينبغي والحالة هذه أن نطالب بتدابير مباشرة ووقائية شاملة ، رغبة في معالجة تهديدها القاتل ؟ وكثيرا ما يطالب من أدركوا على حين بغتة الخطر الداهم الذي يقفون فوق قمته ، يطالبون إما بنزع السلاح من جانب واحد أو المبادرة العاجلة بإنشاء حكومة عالمية .

فلنسأل أولا عن ذلك العامل الذي حال حتى اليوم دون انفجار حرب نووية . فالمشاهد مثلا ان الحرب النووية لم تنشب بين حلف وارسو السابق وحلف الأطلسي ، رغم أن حروبا تقليدية نائبة اندلعت على أراضي دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية . ونحن حين نحاول تقييم احتمالات الحرب النووية أو عدم احتمالها ينبغي لنا إذن ان نتساءل لماذا تدل الخبرة التاريخية على ان الدول تبدو كأنما لها ميول فطرية تدفعها إلى خوض الحرب بعضها مع بعض ، فضلا عن تبيان السبب الذي من أجله تعيش فترات من السلم . وسيرى القارئ أن واحدة على الأقل من الطرائق التي كانت تصان بها فترات سلم كهذه كان يتم الوصول إليها بإقامة ما إعتاد الناس تسميته باسم "توازن القوى" وهو الذي كثيرا ما يسمى الان في العصر النووي باسم له دلالته ، وهو "توازن الرعب" . وسيرى القارئ أيضا ان عهد السلام الذي استمر من عام 1945 وحتى انهيار النظام الشيوعي في عام1990 كان يعتمد اعتمادا أكيدا على وجود مثل

ذلك التوازن .[1] وقد جرت عادة الدوائر المتحررة ان تنـدد بالإجحـاف الـذي يتولـد عن إقامـة سياسة إحدى الدول على هذه الفكرة . فإن اقتصرت هذه التهمة علـى إيضـاح ان إقامـة تـوازن للقوى بين دول أو أحلاف ، لم يمنع وربما لن يمنع حدوث الحرب على فترات دورية لكان لها ما يبررها . وتدل الشواهد التاريخية على ان مثل هذا التوازن لا بد أن ينتهي أمـره فـي جميع الحالات بالانهيار ، ثم تعود الحرب سيرتها الأولى . ولكن الهدف من جميع الجهود التـي بذلـت منذ نهاية الحرب الكونية الثانية لإقامة مثل هذا التوازن في القـوى والمحافظـة عليهـا لـم يكـن هو إلغاء الحرب ، بـل كـان الهدف منهـا كسب الوقـت فـي حلبـة الصـراع بين الأيديولوجيـات والمصـالح المختلفـة . ولا يستطيع أحـد أن ينكـر ان الصـراع السـوفيتي الأمريكـي منـذ انـدلاع الحرب الباردة وحتى انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي كان بالإمكان ان ينفجـر نوويـا فـي أعقاب حصار برلين وحرب كوريا وفيتنام وكوبا والشرق الأوسط .

بشكل عام تكونت مدرستان فكريتان متباعدتان أشـد البعد فـي تقييـم احتمـالات حـرب نووية قبل انهيار الثنائية القطبية . فنهاك المدرسـة البريطانيـة فـي مقـابل المدرسـة الأمريكيـة والروسية ،أو المدرسة الحديثة ، وكان رأي المدرسة البريطانية الذي كان موضع القبول العـام إلى حد ما خارج بريطانيا أثنـاء الخمسينات والسـتينات هـو أن الرعب المتبـادل الـذي مصـدر الوحي فيه هو الأسلحة النووية قد زاد ثبات التوازن زيادة ملحوظـة ، سـاعد مسـاعدة عظيمـة على تفادي نشوب حرب عالمية ثالثة . فقد اصدر السير جون سليسـور فـي عـام 1960 بيـان ذكر فيه "إنه بفضل وفرة الأسلحة الحرارية النووية عند كل من الجانبين ، تكون الحرب الكليـة قد ألغت نفسـها" .[2] بيـد أن أوفـى بيـان أدلـى بـه عـن هـذا الموقـف ربمـا كـان الـذي سـطره البروفيسور بلاكيت فـي كتابـه المعروف "الأسلحة النوويـة وأثرهـا فـي العلاقـات بين الشـرق والغرب" ، حين قال : "ممـا أخذ النـاس يعترفون بـه عامـة أن خطـر نشـوب حـرب عامـة بيـن الشرق والغرب قد اصبح الان ضئيلا جدا . ومن المؤكد ان هذا يرجع بدرجة كبرى إلى امتـلاك كل من الطرفين للقنابل الذرية والهيدروجينية وما يترتب على ذلك مـن قـدرة كـل طـرف إنـزال التدمير الهائل على رأس خصمه" .[3] وهذه الفكرة تندرج تحت بند "مبدأ الردع" .

اما المبدأ السوفيتي الـذي سـاد طـوال صـراع الأحـلاف فقد شـرحه البـاحث الأمريكـي داينرشـتاين فـي كتابـه "الحـرب والاتحـاد السـوفيتي" . وقـد أكـد هـذا البـاحث أن السـوفيات قـد استنتجوا نتيجة مشئومة من اعترافهم المتأخر كثيرا بأن في الامكان أن تكون الأسلحة النووية حاسمة . وهو يؤكد أيضا أنهم تبنوا ما يسمى بمبدأ "ضربة الشفعة" . وهـذه النظريـة تقـول أن الطريقة الوحيدة أو على الأقل أشد الطرق أثرا لصـد هجـوم نـووي مبـاغت إنمـا هـي أن تكـون البادئ بالضرب أولا ، وبذا تستطيع لو أمكن أن تضرب يـد العدو فيطـير سـلاحه منهـا قبـل ان يطلقه .[4]

ويكتب الباحث داينرشتاين ان المارشال السوفيتي روتميستروف واصل حديثه في مقال له بقوله "إن الاستعماريين الأمريكان بخاصة والغربيين بعامة يدبرون الخطط فعلا للقيام بهجوم نووي مباغت على الاتحاد السوفيتي ، فكيف يمكن مقابلة هذه الهجمات بأخرى مضادة ؟. لقد كتب المارشال روتميستروف يقول : "إن الاتحاد السوفيتي ينبغي ان يكون على الدوام مستعدا للقيام "بعمل الشفعة" ضد عمل المعتدين " . وقد واصل المارشال السوفيتي حديثه قائلا : "إن واجب القوات السوفياتيه المسلحة ليس ان تسمح بحدوث هجوم مباغت للعدو على بلادنا ، فإن حدث أن حاول العدو محاولة من هذا القبيل ، فالواجب لا يقضي فقط بأن يصد الهجوم بنجاح ، بل ان تكال إلى العدو ضربات مضادة أو حتى ضربات شفعة مباغتة ذات قوة مدمرة رهيبة . والجيش السوفيتي والبحرية يمتلكان كل اللوازم الضرورية لهذه الغاية".[5] وهناك شيء هو أن مبدأ "ضربة الشفعة" يفترض مقدما ان القطر المهدد وهو الاتحاد السوفيتي في هذه الحالة يعلم بطريقة ما على اليقين انه موشك ان يهاجم . لذا ينبغي له أن "يوجه ضربته هو أولا" . ويقول الباحث داينر شتاين ان الاستعداد لتوجيه "ضربة شفعه" اصبح منذ بداية سنة 1955 هدفا رئيسيا في السياسة السوفياتية العسكرية .[6] وهو يقدم دليلا على ذلك ببيانين صحفيين ظهرا في نسختي مارس ومايو سنة 1955 من مجلة الفكر العسكري" بعد نشر مقال روتميستروف مباشرة . ونص البيانين كالتالي : أولا "لسنا نستطيع تجاهل دروس التاريخ كما أنه يجب علينا أن نكون مستعدين دائما لأعمال الشفعة إزاء غدر المعتدين" وثانيا "ان الواجب ألملقى على عاتقنا ، هو احكام تفصيل كل نواحي هذه المسألة إحكاما مقصودا ومعنيا ، وبخاصة إحكام طرائق ووسائل منع العدو من القيام بهجوم مباغت وتوجيه ضربات الشفعة إلى العدو على كل معيار ، الاستراتيجي منه والميداني التكتيكي" . ثم يستشهد داينرشتاين أيضا بعدد كبير أخر من التصريحات السوفيتية التي تدور حول تلك المسألة ، وكلها تشير إلى الاتجاه العام نفسه ، ولكنها أقل تورطا في فكرة الشفعة . وفي مقابل ذلك كان من الطبيعي تماما أن تنكر الحكومة السوفيتية ، علنا على الدوام انها تؤيد مبدأ هجوم الشفعة . وفوق هذا ، أوضحت التطورات التالية ان الباحث داينرشتاين لم يكن على حق في إيراد تأكيده بان السوفيت قد تبنوا هذا المبدأ الخطير "مبدأ ضربة الشفعة" . ومهما يكن ما كتبه مفكروهم السياسيون ، فإن السياسة العسكرية الفعلية للحكومة السوفيتية تطورت لتجسد مبدأ جديد يتمثل في اعتماد " أدنى درجات الردع "[7]، بالمقابل نما في الولايات المتحدة مبدأ "ضربة الشفعة" ، وهذا ما أكده الباحث الأمريكي بيرنارد برودي في كتابه " الاستراتيجية في عصر الصواريخ" ، حين يقول : "هناك مدرسة فكرية ذهبت إلى ان نظام الدفاع الأمريكي ينبغي ان يقوم على فكرة هجوم التوقع أو الشفعة ، أي الهجوم الذي يستدعيه هجوم محقق من العدو .

وهذا يعني مبدأ : "أريد أن أضربك اولا ما لم تضرب أنت" . الا أن بعض ضباط الولايات المتحدة وخبرائها الاستراتيجيين كانوا يميلون إلى توجيه "الضربة الثانية المضادة" إذا ما قام السوفيت بتوجيه "الضربة الاولي" . والحق أنه حدث كفاح طويل الأمد داخل عالم الدفاع الأمريكي حول أي الوضعين يجب أن تتبناه العسكرتاريا الأمريكية في مواجهة احتمال نشوب حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي . ويبدو في الجانب السوفيتي أن السياسيين هناك آمنو لفترة طويلة بإمكانية اندلاع الصراع الذري مع القوى الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . فقد ألقى نيكتا خروتشوف خطابا هاما قال فيه : " لقد هيأ لنا العلماء والمهندسون والعمال السوفيت جيشا مزود بأسلحة لم يعرفها الإنسان من قبل - وهي الصواريخ الذرية والهيدروجينية وغيرها من الأسلحة العصرية - وإن الحزب والحكومة والشعب السوفيتي عن بكرة أبيه ، ليقدمون بحرارة شكرهم للعلماء والمهندسين والفنيين والعمال الذين أورثنا علمهم وجهودهم تلك النجاحات العظيمة في تطوير الأسلحة الذرية والهيدروجينية والصواريخ وجميع الأشياء الأخرى التي يسرت رفع إمكانيات دفاع بلادنا إلى مثل ذلك المستوى العالي . وقد أدخر الاتحاد السوفيتي الكميات الضرورية من الأسلحة الذرية والهيدروجينية - فدولتنا تمتلك سلاحا قويا من الصواريخ" (9). لقد أصبح واضحا عند بداية الستينات من القرن العشرين ان ما جهزه السوفيت فعلا كان قوة نووية استراتيجية ، كانت من حيث حجمها وطابعها أنسب لدور "الضربة الثانية الانتقامية" منها لدور ضربة الشفعة الأولى التي تقوم بها قوة مضادة .

ان الجهود التي تبذلها الدول الحديثة في سبيل الدفاع يجري تنميقها من خلال استعمال عبارة "الردع" ومعنى ذلك أنه يطلب منا ان نحتفظ بما يتراوح بين 15 - 20 في المائة من دخلنا القومي لكي نزود أنفسنا بقوات مسلحة يخبروننا أنها ستردع أعداءنا المرتقبين وتحول بينهم وبين مهاجمتنا بالأسلحة النووية أو ربما دون إتيان أعمال أخرى قد نرى فيها تحيزا وحيفا على مصالحنا . فإن هذا الضرب من التفسير لمسألة الحاجة إلى التزود بالأسلحة إنما هو شيء أختص به العصر النووي . والسبب الذي من أجله تحسن أية حكومة في العصر النووي التسلح لشعبها هو بالبداهة ان الدفاع بالمعنى المادي التكتيكي الدقيق لا يبدو ممكنا في مواجهة الهجوم النووي . لذا تسعى جميع الدول الان إلى دخول النادي الذري ، وقد نجحت 16 دولة في الوصول إلى السلاح الذري وأهمها إسرائيل وجنوب إفريقيا وباكستان والهند وإيران وتايوان والبرازيل والأرجنتين ، إلى جانب أمريكا وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول . إن الحرب النووية يحتمل أن تختلف عن الحرب العادية كما تعرفها البشرية حتى اليوم في عدة نواح جوهرية أخرى . وان المفكر الألماني كلاوسفيتز ليسرد في كتابه عن الحرب مجموعة من الأسباب يقول عنها أنها "العوامل الفعالة على الدوام" . وهو يبدأ حديثه بأن ينبئنا بأن الحرب من الناحية التجريدية تعني أن الناحية النظرية ينبغي على الدوام أن تكون ما نسميه الان باسم "الحرب الكلية" ومعنى هذا أنها ينبغي أن تكون

محاولة فاشلة عامة وغير محدودة لفرض إرادة شعب على أخر . وقد كانت هذه الفقرات التي كتبها كلاوسفيتز هي التي أكسبته دون ريب لقب المدافع عن الحرب الشاملة " وهو تعبير بالألمانية (Totaler Krieg) استخدمه غوبلز (وزير داعية ألمانيا النازية) لشحذ همم شعب ألمانيا بهدف دفع هذا الشعب نحو القبول بفكرة الحرب الشاملة أو فكرة الأرض المحروقة . وقد وصف كلاوسفتز الحرب بأنها " السياسة بصورة أخرى" .

إزاء ذلك يمكن القول أن إمكانية نشوب حرب نووية عالمية هو أمر وارد طالما أن كافة الدول تسعى إلى امتلاك هذا السلاح الرهيب ، الذي يقال عنه بأنه "سلاح سياسي" بالدرجة الأولى ، لكونه يحمل في طياته صفة "الردع" أولا ، وصفة "الإبادة الشاملة" ثانيا .(10) أما الباحث ستراتشي فيرى في كتابه حول "منع الحرب" إن هناك مدرستان فكريتان تنكران إنكارا تاما أن في الامكان نشوب حرب من النوع الصغير أو المحدود في العصر النووي . وهو أمر عجيب حقا . وذلك لأن من الأشياء النادرة القليلة التي نستطيع قولها ونحن على جانب التأكد في هذا العصر العجيب الدقيق أن الحروب الصغيرة أو المحدودة التي لا تتطور فتغدو مجزرة بشرية نووية عالمية ، أمر ممكن الحدوث . وذلك لأنه نشب عدد كبير منها منذ دخول الحقبة النووية وحتى نهايات القرن العشرين . ولا مراء أن الحرب الفيتنامية والحرب الكورية هي أحسن أمثلتها المعروفة . وقد أظهرت الحرب الكورية مثلا أن في الامكان أن تكون إحدى الحروب ضخمة بدرجة لا بأس بها ، وأن يشترك فيها عدة مئات من آلاف الرجال في كل جانب بما في ذلك قوات واحدة على الأقل من الدول المتفوقة ، وأن في الامكان إطالتها عدة سنوات ، ثم لا تصبح مع ذلك حربا عامة . وكذلك بالمثل كانت حروب الشرق الأوسط في الأعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1973 و 1982 . فلماذا يؤكد البعض إزاء هذا الدليل القاطع أنه ليس في العصر النووي شيء أسمه الحرب المحدودة ؟ وفي اعتقادي أن مرد ذلك هو أن مدرستين فكريتين شديدتي التباين قد شاءتا أن تقررا هذه القضية التي لا تستقر كما هو واضح على أساس يمكن تأييده . فإن المتطرفين من أنصار قدرة الأسلحة النووية على كل شيء قد شاءوا أن ينكروا امكان الحرب المحدودة ، أو يقللوا من شأنها على الأقل . وذلك لأنهم كانوا يرغبون في أن يروا الجهد الوطني مركزا على التزود بقوة نووية ضاربة وقد لقوا في رأيهم هذا تأييدا من شطر كبير من الرأي العام الأمريكي بصفة عامة . حتى لقد أصبحت لفظة "الحرب المحدودة" ذاتها مثار السخرية في يوم من الأيام لدى بعض الإستراتيجيين الأمريكان . وكم من المواطنين الأمريكان من أصابه الانزعاج أو أحس بالمهانة إزاء ما كان يبدو له جهد لا يتناسب والنتائج الدفاعية التي أحرزت في حروب كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا . وكان ضباط الطيران الأمريكي يطالبون بضرورة حسم هذه المعارك بالقنابل النووية . ويبدو أن هؤلاء الضباط لم يتمثلوا أمام أعينهم بأية حال العواقب التي قد تنجم عن حرب نووية غير محدودة ، حيث الدمار الشامل والموت الشامل .

وفي الطرف الآخر من مائدة الفكر تلك ، ظهرت مدرسة السلام التي يتبناها بيرتراند راسل والتي ترى استحالة اندلاع الحرب وضرورة العمل على إيقافها .

إننا نملك انطباعا بأن الأسلحة النووية دون غيرها هي ذات الشأن والأهمية في هذه الأيام . ويرى آخرون انه ما دام أنه لا شك في ان استخدام القذائف الثرمونووية عابرة القارات بصورة مبدئية سيكون حاسما ، فماذا يتبقى للقوات المسلحة غير النووية أو التقليدية من عمل الا أن تقوم بدور البوليس الحربي في معاونة السلطة المدنية ؟ فلماذا إذن الاحتفاظ بالجيوش والأساطيل ما دام كل شيء سيبت فيه فوق رؤوس الجميع في بضع ساعات . وحتى لو فرض أننا نبغي فرض أرادتنا على دولة صغرى متأبية ، أليس التهديد باستخدام القذائف النووية أقوى أثرا من القوة التقليدية ؟ أليس الواقع أن القوة الأعظم تحتوي في باطنها القوة الأقل كما يقولون ؟ – إن الكلب الذي نحتفظ به لنؤدب به القطة خير كافل لتأدب صغارها . غير أن الأمر العجيب (والباهظ النفقة أيضا) هو ان الخبرة أظهرت على الدوام أن هذا الرأي المحمود في ظاهره زائف قلبا وقالبا ، فالأمة أو الحلف الذي يحتفظ بالأسلحة النووية الكبيرة وحدها يضع نفسه موضع المضرة المفرطة ، بالمقارنة إلى دولة أو حلف يحتفظ بكل من هذه القوة النووية وبالقوات التقليدية الكافية أيضا . فالثاني سيكون بكل تأكيد أو يكاد قادرا على تنفيذ إرادته في كل المسائل التي تقل أهميتها عن مرتبة الحياة والموت . ولهذا أخذت عدة دول بفكرة تطوير قواتها التقليدية إلى جانب تطوير قدراتها النووية . وهذا ما فعلته إسرائيل حين دأبت بمساعدة القوى الإمبريالية بزعامة أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية ، إلى بناء قدراتها النووية جنبا إلى جنب مع تطوير قدراتها التقليدية . وكانت إسرائيل على وشك استعمال القنابل الذرية ضد الجيوش العربية في عام 1973 ، حين بدا واضحا أن جيشها قد خسر الحرب . ولولا أن أمريكا سارعت بارسال جسر جوي إلى إسرائيل معبئ بالأسلحة العادية ، لكانت إسرائيل قد لجأت إلى استعمال السلاح النووي . وهكذا تبقى مقولة شارل ديغول أساسية بأن على الدولة أن تمتلك القنبلة الذرية لأنها سلاح سياسي وتساعد على فرض الإرادة الذاتية في حدود ، لكن القنبلة لا يمكن استعمالها بهذه السهولة لما يترتب على استعمالها من عواقب وخيمة تتمثل في ضربة نووية مضادة . فالذي يبدأ بالضربة الذرية الأولى ، عليه أن يضع في حساباته أن هناك ضربة ذرية مضادة ، تماما كما هو الحال في أفلام الكاوبوي حين تنطلق رصاصات رعاة البقر في نفس الوقت .... فالرصاصة الأولى قاتلة ... ولدى المقتول فرصة لتوجيه رصاصته القاتلة قبل موته .[11]

3) الحرب النووية بين الاحتمالية والاستحالة :

إن اختراع الأسلحة النووية قد جعل الحرب العامة غير مقبولة بحال . ونستخدم هنا كلمة " غير مقبولة " بمعناها العسكري : أي بالمعنى الذي يستخدمها فيه قائد جيش مثلا متى قرر ان هجوما معينا لا يمكن القيام به ، لانه سيتمخض عن خسائر " غير مقبولة " في رجاله . والقول ان الحرب بمعيارها كاملا أصبحت غير مقبولة بهذا المعنى يدل على ان هناك

معنى كانت فيه الحرب مقبولة قبل اختراع الوسائل النووية . وهو الواقع فعلا . ومهما تكن الحرب قبل النووية من البشاعة والرهبة ، ومهما يكن من عمق الجراح التي كانت تحدثها في جسم المجتمع البشري ، فأنها كانت تنشب على كل حال . فقد ثبت ان الحرب قبل النووية كانت " بالكاد " مستقيمة مع صيانة الحضارة وتنميتها . وكانت في الواقع مقبولة من حيث هذا المعنى . فأول ما يثار هنا هو أنه يحتمل ان يتحلى تعارض الحرب التي تستخدم فيها الأسلحة النووية إلى أقصى قدرتها وصيانة الحضارة ، بل حتى والحياة البشرية نفسها . ومع ذلك لم تظهر الأيام حتى الان اية وسيلة أخرى لفض المنازعات الناشبه بين الدول . فكأن الحرب بهذا المعنى ، قد أصبحت لا تطاق بينما هي ما تبرح حتمية لا مفر منها . ونسلم نحن هنا بأن هذا هو موقفنا ، حتى نستطيع ان ننقح دور القوة بين الدول تنقيحا أساسيا . كما ان هذا بدوره قد ينطوي على تنقيح للطريقة التي يتشكل بها المجتمع الدولي . ومع ذلك ، فالواجب يحتم علينا أولا وقبل كل شيء ان نفحص موضوعنا الأصلي فحصا دقيقا . وذلك لأننا على يقين تام بأن الإنسان لن يعمد الا مضطرا إلى إعادة صوغ العلاقات القائمة بين الدول القومية التي ينضم اليها في الوقت الحاضر سكان الكرة الأرضية الذين يقاربون ستة الآف الملايين عدا وإذا ظهر ان في الإمكان " بالكاد " مواصلة البشر البقاء على ما هم عليه ، فعلنا ذلك . فهل من المحقق إذن ان الحرب العامة أو " الكلية " وقد أصبحت نووية – شيء غير مقبول ، لانه لا يستقيم والتطور البشري . كما انه فيما يحتمل شيء يتناقض حتى وبقاء البشر ؟ وما من إنسان يعرف بالتجربة وعن طريقها ، ماذا يكون طابع الحرب النووية وعواقبها ، فان ذلك شيء لم يحدث قط في هذا العالم . والاختراعان النوويان اللذان أسقطا على هيروشيما ونجازاكي قرب نهاية الحرب العالمية الثانية كانا من طراز استهلالي جدا ، وهما لا يعطياننا الا انطباعا ضعيفا ومضللا عن العواقب التي ينتظر ان تترتب على استخدام اعداد ضخمة من الأسلحة الترمونووية المتعددة الميجاتون (Multi - Megaton thermonuclear) على ان هناك من الدلائل الكثيرة ما يشير إلى أنه حتى أشد التكهنات تطرفا قد لا يظهر ان فيها شيء من المبالغة . ولكي يمكن ان يستقر في الأذهان أنه ينبغي ان يتغير التنظيم الحاضر للجماعة البشرية كشرط أساسي للبقاء . يجب ان نبرز للأنظار شيئا اعمق من انقطاع السبل بالحرب العالمية . وينبغي لنا ان نظهر ايضا ان مثل تلك الحرب تنطوي على خطر . وذلك ان الضرورةالعاجلة القاضية باتخاذ تدابير ليس لها من سابقة بقصد منعها ، لن تكون عظيمة ان نحن احسسنا ان حدوثها كان بعيد الاحتمال جدا على كل حال . والحق ان هذا الرأي الذي ينطوي على عزاء لنفوسنا يعتنقه بعض كبار العسكريين الذين شددوا على ان "تواجد السلاح النووي" قد الغى الحرب برمتها . لكننا سنقدم الدليل في هذا الكتاب على ان هذا الرأي الشديد الجاذبية لا يمكن الاعتماد عليه لسوء الحظ . وسوف نصل إلى نتيجة منطقية هي ان الحرب على النقيض من ذلك بعد ان اصبحت نووية لم تلغ نفسها . ولن يستطاع الغاء الحرب الا بواسطة تجاوبنا القصدي لتهديدها . وكل ما تستطيع فعله الاسلحة النووية في حد ذاتها ليس

الغاء الحرب ، وانما هو الغاءنا نحن . ومن هنا تبرز ضرورة ابحاث كهذه ، مهما يكن مبلغها من الصعوبة والريبة والتعقيد . (12)

هذا وان درجة خطر نشوب حرب نووية كاملة المدى كثيرا ما تؤخذ مأخذ الاحتمال أو مأخذ التقيض لنشوب تلك الحرب التي نخشاها اليوم بصفة رئيسية . وستكون هذه الحرب حربا نووية تنشب بين الدول المالكة للسلاح الذري وذلك في سياق " تصارع المصالح " الذي بقي يسود الساحة الدولية رغم انهيار الثنائية القطبية في أعقاب انهيار النظام الشيوعي السوفيتي على يد غوربيلتشوف . اما احتمال حدوث ذلك فالشيء الوحيد الذي يمكن ان يقال عنه دون خشية اية مناقضة ، هو ان درجة الخطر الناجم عن مثل تلك الحرب النووية ستختلف اختلافا بعيدا من حيث الحقيقة كما تختلف بدرجة اكبر من حيث التقدير العام . وسيدفعنا الخوف والجهل إلى الاهتزاز الاليم كالريشة في مهب الريح بين الاعتقاد بقرب تلك الحرب وامكان التنبؤ بها وبين التفاؤل والزعم بأن الأمور تجري على ما يرام ، وذلك نظرا لان رجال السياسة في هذا العالم قد بلغوا مبلغا من الاستنامة بعد ان أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي " المايسترو " الوحيد على المسرح الدولي . (13)

. هناك حقائق لا بد من الإشارة إليها ونحن ندخل الان مرحلة هامة من الحديث عن مخاطر الحرب واحتمالات اندلاعها :

1. ان الحرب النووية لم تعد مقبولة كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول ذات السيادة .
2. ان هذا الحكم الوارد في البند الأول يقوم على مجموعة متزايدة الضخامة من الأدلة التي تشير بوضوح إلى ان عواقب تلك الحرب ستنطوي على الأقل ، على نكوص اجتماعي فادح ، فضلا عن انطوائها في أسوأ الأحوال على إبادة الأمم .
3. ان خطر نشوب الحروب النووية مع استحالة تقدير ذلك ليس لسوء الحظ خطرا طفيفا .
4. ان من الزم الضروريات بذل اشد الجهود عزما لتفويت نشوب حرب نووية ، حتى ولو ظل العالم كشأنه اليوم – مقسما إلى عدة قومية ذات سيادة . ولا بد في هذا السياق من إيجاد آليات للرقابة الدائمة والسهر لمنع نشوب الحرب .
5. أنه بالرغم من ذلك ، فأن منع الحرب النووية الذي هو شرط أساسي لبقاء نوعنا البشري ، سيحتاج إلى تعديل عميق في فكرتنا عن استخدام القوة بين الدول ذات السيادة ، وأن هذا بدوره سيتضمن تغييرات بعيدة المدى في تنظيم العالم المعاصر .

والسؤال الهام هنا : هل تستطيع الجماعة البشرية البقاء بعد الحرب النووية ؟

ولنسأل أنفسنا أولا ، أصحيح حقا ان الحرب النووية بالغة المدى ستكون كارثة فادحة لا يقبلها أحد ؟ ان الفروض الواعية منها وغير الواعية حول الحرب النووية وما يمكن ان تكون عليه لم تقم على إجماع ولا هي متماثلة متسقة بعضها مع بعض . ثم إننا نشك في مدى إدراك الغالبية العظمى الساحقة في شعوب العالم أو حتى شعوب المجتمعات المتقدمة المتعلمة وتبصرها إلى اليوم حتى بمجرد طبيعة ما يظللهم الان من خطر . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، هناك أقلية صغيرة نسبيا ولكنها قوية الإفصاح عن ذات نفسها يقتصر وجودها إلى حد كبير على الدول الغربية فيما يظهر ، وان كانت بعض الجماعات المماثلة بدأت تظهر في أوروبا الشرقية غداة انهيار النظام الشيوعي ، هي مجموعة حادة الشعور الواعي بما تولده الحرب النووية من تهديد خطر بحيث تعدها مضرة ايجابية شريرة . وهناك جهات تقول ان العالم قادر على البقاء والتطور حتى بعد حرب نووية شاملة .

ومنذ نهاية الحرب الكونية الثانيه والعالم يتحدث عن مخاطر الحرب النووية ، في وقت تزداد فيه صناعات هذه القنبلة في كل مكان . ففي الخمسينات قال رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي السابق مالنكوف قرب نهاية الفترة الوجيزة التي استمتع فيها بسلطاته في الشهور الأولى من عام 1954 بأن نشوب حرب جديدة سيؤدي إلى تدمير الحضارة العالمية " . ولكن رأي مالنكوف لقي تحديا فعالا بين زملاءه في الحزب الشيوعي السوفياتي ، ولم يلبث ان اضطر في إبريل سنة 1954 إلى تعديل موقفه . وعندئذ أعلن أن نشوب حرب عالمية ثالثة سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الاجتماعي فقط ، بينما يبقى الاتحاد السوفياتي بعدها قائما وان أصابه عطب شديد . (14)

ولو صيغ هذا التأكيد الذي ينص على منعة السوفيات نسبيا في صيغة جازمة ، لم تكن له أية قيمة برهانية ، ويبدو أنه قد بني على أساس أن الذرات هي أيضا صاحبة شعور طبقي ، بحيث تتجنب الشيوعي وتلاحق الرأسمالي حتى مقتله وهذا أمر غير مستساغ بطبيعة الحال . ذلك ان انقساماتها وانتصاراتها يمكن ان يتوقع منها ان تنسف وتبخر من على ظهر البسيطة كل رأسمالي وكل عامل بغير تفريق بين العدل والظلم . ومهما تكن الحال ، فأن السوفيات لم يواصلوا الاستمساك بمبدأ منعة بلادهم الخاصة ضد هجوم نووي كاسح . فقد اعترف خروتشوف الذي خلف مالنكوف في السلطة ان الحرب النووية قد تدمر على كل حال الجماعة البشرية بمجموعها وليس مجرد المجتمع الرأسمالي وحده . مثال ذلك أنه قال في باريس في إبريل سنة 1960 :

تصوروا ماذا يحدث عندما تبدأ القنابل في الانفجار فوق مدننا . ان هذه القنابل لن تفرق بين الشيوعي وغير الشيوعي ... كلا ... ان كل ما فيه حياة تنبض يمكن ان يمحي

محوا في الحريق المروع الذي ستحدثه الانفجارات النووية " . ثم عاد فقارن في النمسا في يوليو من عام 1960 بين أحوال البشر وبين حال الحيوانات في فلك نوح :" ...ونحن سكان هذا الكوكب نشبه من بعض النواحي سكان فلك نوح ... فإذا لم نستطع ان نعيش على هذه الأرض ، كما استطاعت الكائنات الحية على فلك نوح ، إذا نحن بدأنا حربا لتسوية المنازعات بين الدول ، دمرنا فلك نوح الذي عليه نعيش : وهو الأرض " . (15) أما الخبراء الأمريكان فقد عبروا عن رأيهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعيش كمجتمع منظم بعد هجوم نووي بالغ المدى – وذلك على كل حال ، ان هي أعدت للأمر ما يكفية من عدة . وكان الأصل في أنهم ارتأوا ذلك الرأي ابتداء أنهم لا ريب – قد وصلوا حقا إلى استنتاج هذه النتيجة . ولكنهم أكدوا هذه النقطة مدار النزاع فيما اعتقد ، رغبة في القضاء على انطباع الناس بأن من غير المجدي إعداد العدة لمثل هذا الهجوم ، ورغبة بصورة أعم ، شأن زملائهم الشيوعيين ، في الاحتراز من انتشار سيكولوجية دعاة الهزيمة بين الجمهور الأمريكي . ومن هنا كانت تقديراتهم لعواقب الحرب النووية بعيدة عن احتمال الخطأ في الغلو في تقدير طابعها الفتاك . (16)

وعلى النقيض من ذلك ، فنحن في ذكرنا لآرائهم إنما نذكر أقل المراجع احتمالا لتأكيد رأينا الأصلي " بأن الحروب النووية لا تستقيم واستمرار الحضارة الإنسانية " : وهذا ما أكده بيرنارد برودي في كتابه " الاستراتيجية في عصر الصواريخ " ، حيث أوضح المخاطرالهائلة التي قد تترتب على اندلاع حرب نووية . (17)

ويقول البروفيسور اوسكار مورجن شتيرن الأستاذ السابق بجامعة بركستون الأمريكية في كتابه " مسألة الدفاع القومي " : نحن نحاول ان نتصور أحيانا على احسن وجه نستطيعه ، معنى التدمير الحراري النووي – ولكن كتاب القصص وصانعي الأفلام السينمائية أنفسهم قد أخفقوا دون إعطائنا فكرة عميقة عن طبيعة هذه الكارثة ومداها . ولعلهم هم أنفسهم لا يستطيعون تصور المعنى الرهيب لدى الباقين على قيد الحياة حين يرون ثمانين مليونا أو مائة مليون من الأنفس يقتلون في غضون ساعات ، ويرون مئات الملايين وقد مسهم مرض خطير ، وهم يعيشون بلا أمل في بيوت رثة بين أنقاض ذات إشعاع سام " . (18)

ويضيف اوسكار مورجن شتيرن موضحا :"... ونحن في الوقت الحاضر انما نركز انتباهنا على ذلك السعير الفيزيائي الرهيب الذي لا بد ان تنزله بالولايات المتحدة حرب حرارية نووية (تيرمونووية) كبيرة . انا لنتراجع فرقا عن صورة ذلك الموت والتدمير الهائل لدرجة لا يصدقها عقل . ان عقولنا لتأبى ان تحدثنا ان الحياة ستكون ممكنة بعد حرب كهذه ، وإذا كانت ممكنة فهل تكون مستحقة ان يحياها الناس ؟ وهذه حال قد تحدث بالفعل " . (19)

وهناك دراسات ظهرت في بعض ما صدر عن مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تحاول عمل تقدير كمي لعواقب الحرب النووية . وأهم هذه الدراسات ما كتبه هيرمان كوهين حول أساليب الدفاع غير العسكرية ، حيث نصح حكومة واشنطن ان تبادر إلى القيام بتنفيذ برنامج شديد الاتساع لبناء المخابئ وغير ذلك من تدبيرات الدفاع المدني . وقد حاج التقرير انه ربما كان بالإمكان الوصول بهذه الوسيلة إلى المحافظة على الحياة الاجتماعية المنتظمة ، وإلى إعادة بناء مجتمع بشكل مقبول حتى في حالة الحرب النووية ذات المدى البالغ . (20)

وطبيعي ان تختلف عواقب هجوم نووي باختلاف عدد وحجم الأسلحة النووية التي نجحت في إصابة أهدافها ، وباختلاف مقدار التحذير الذي يتلقاه الاهلون وباختلاف درجة الوقاية الممنوحة لهم . وموجز القول فان الدراسات الاستراتيجية الأمريكية تفترض ان هناك مستويين " مقبولين " للهجوم . فلا يدمر المستوى الأول سوى اكبر خمسين مدينة أمريكية " فضلا عن جميع القواعد الإستراتيجية للقيادة الجوية " . ويفترض هذا المعيار للهجوم النجاح في توجيه 1500 ميجاتون من المنتجات الانقسامية للأهداف المعنية . وعلى هذا المعيار للهجوم ، ومع افتراض وجود تدابير دفاع مدني غير ضخمة ، وافتراض وجود الزمن الكافي لإنذار المدن الذي لا يقل عن مدة تتراوح بين ثلاثين وستين دقيقة ، تقدر الدراسات ان لا بد ان يقتل تسعين (90 مليون) من سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 180 مليون . أما المستوى الثاني للهجوم فيقدر له ان يدمر اكبر مائة وخمسين مدينة أمريكية . فإذا لم يتوافر مع هذا الهجوم بعد ذلك أي شيء من الدفاع المدني ، فانه يقدر ان عدد من يقتلهم حوالي 160 مليونا من سكان الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الناحية الأخرى يقدر التقرير ان تنفيذ برنامج متواضع نسبيا للمخابئ الإشعاعية واخلاء البيوت من ساكينها سينقص عدد الموتى إلى سبيعن مليونا في مستوى الهجوم الأدنى ، وإلى 85 مليونا في مستوى الهجوم الأعلى . هذا وان برنامجا مفرط الضخامة من المخابئ العميقة الحصينة من كل نسف (فضلا عن عمل الترتيبات اللازمة لدخول الناس بغاية السرعة اليها) يقدر ان يخفض عدد القتلى إلى 25 مليونا في المستوى الإكبر للهجوم . (21)

ثم تجيء بعد ذلك عدة اقسام من الدراسات تلقي قدرا عظيما من الضوء على الظروف التي يرى هؤلاء الخبراء ان الباقين على قيد الحياة سيقعون فيها مهما كان عددهم . وأول ما ينبغي لنا ملاحظته قبل كل شيء انهم سيضطرون إلى ملازمة مخبئهم مدة تقارب التسعين يوما التماسا لتجنب الفترة القصيرة الحادة والمحلية نسبيا " من الإشعاع " الذي سيكون قاتلا في كثير من الحالات إذا لم تنشأ تلك المخابئ . ومن أجل ذلك صار من الضروري اقتراح تموين هذه المخابيء المقترحة بالأطعمة والمياه والمعدات الصحية الخ ، لمواجهة تلك المدة . فإذا

خرج الأحياء من المخابئ أستقبلهم الإشعاع الطويل الأمد والشامل القاتل . وقد أصدر هيرمان كوهين بعد صدور هذه الدراسات كتابا هاما أسماه : " عن الحرب الحرارية النووية " . وفضلا عن إفاضة الحديث في المواد التي وردت في دراسات إستراتيجية سابقة ، يعود كوهين ويتأمل " البيئة بعد الهجوم " ، ثم يتساءل قائلا : " أيحسد الأحياء الموتى عند ذاك ؟ ثم يكتب :

" ...لا يستطيع المرء ان يبرأ من حرب حرارية نووية . وسيكون العالم إلى الأبد (أي لمدة قد تبلغ عشرة آلاف سنة) عدو لدود للحياة البشرية نتيجة لحرب كهذه . وبناء على هذا ، إذا صدر هذا السؤال ، هل نستطيع استرجاع أحوال الحياة السائدة قبل الحرب ؟ وجب ان تكون الإجابة بالنفي " .(22)

وهنا نستعرض بضع تعقيبات على التقديرات المذكورة آنفا للآثار القصيرة المدى والمشاكل المترتبة على الحرب النووية ، التي وضعها من يدعون ان مجتمعهم على الأقل ربما أفلت وبقي حيا . وأول شيء يصدم الرجل العادي الذي تواجهه هذه التقديرات الحسابية هو عدم عمل حساب لحجم الأوبئة ولاحتمالات " الاختبال العقلي " الذي تحدثه الصدمة في الباقين أحياء عندما يخرجون من مخابئهم بعد تسعين يوما ، فهل ينبغي بناء هذه المخابئ وهل يستطيعون الوصول اليها قبل فوات الأوان ؟ وعلى كل حال ، فأنهم تبعا لهذه التقديرات لابد ان يلتقوا على الفور بعدة ملايين من الجثث العفنة من المحال مسها لمدة ثلاثة أشهر . أليس معقولا ان يعتقد المرء منا لأسباب أخرى فضلا عن هذه ، بل وأيضا بسبب حدوث أنهيار عام في الترتيبات الصحية المحكمة القائمة لدى مجتمع المدنية ، أنه سرعان ما تتمخض الانتشارات الشديدة للأوبئة عن تخفيض عاجل وعظيم لعدد الباقين أحياء وتحدث ضعفا شديدا بين البقية ؟ وثانيا ، هل لنا ان نفترض ان يظل الأحياء محتفظين بكامل قواهم العقلية ؟ الا يتوقع من الصدمة التي تولدها مثل تلك الأحداث ان ندفع عددا عظيما من الناس إلى خوض جميع أنواع التصرفات الجنونية التي تبدأ من الجنون نفسه إلى تكوين العصابات المسلحة المصممة على البقاء بافتراس زملائهم ، أو الوقوع بين براثن اليأس الصامت التأملي والانسحاب من كل جهد دنيوي ؟ أسئلة مقلقة عند العقلاء جوابها . (23)

وفي هذا السياق يقفز السؤال هام إلى الأذهان : " هل ينبغي بالضرورة خوض غمار حرب نووية إلى خاتمتها الحاسمة بين الطرفين المتحاربين الأصليين مع وجود ذلك الاحتمال القوي في انتشار عقباها إلى بقية أجزاء العالم ؟ الواضح ان من يمتلك سلاحا من هذا النوع ، لابد ان يلقيه في الميزان بكل ثقله . فالمسألة إذن ان تكون أو لا تكون ! .

اليس لنا بعد هذا كله من حق شرعي في طرح سؤال هام هو : هل يأتي الوقت الذي يحسد فيه الأحياء الأموات ؟

ان مثل هذا السؤال يدفعنا إلى طرح سؤال أخر مرتبط بـه والاجابـة عليـه لا بـد ان تكشف طبيعة التحليل الذي يقول ان القنبلة النووية سلاح رادع والقول المضـاد الـذي يـرى ان القنبلة لا تشكل عائقا أمام خوض الحرب ... بل واستعمالها عنـد الضـرورة ، خاصـة إذ حلـت ظروف تجلب معها السؤال التقليدي : نكون اولا نكون ؟

ولعلنا نتساءل الان هل القنبلة النووية سلاح رادع بالفعل ؟

ان المفاهيم التقليدية في لغة الردع النووي العالمية لم تعد بالفعل صالحة للتطبيق فـي أعقاب انهيار الشيوعية أمام جبروت الرأسمالية ممثلة في القوة العسكرية الامريكية الطاغية . وحين وقع جورج بوش معاهدة ستارت في موسكو فـي 30 تمـوز 1991 استدار إلـى رجـال الأعلام يقول في روح معنوية عالية " لقد أزلنا اليوم البنية التحتية للخوف في العالم " . (24) وما كان يقصده بوش ان عهد توازن الرعب أو الردع النووي بات في سـبيله إلـى الانقضـاء ، انتقالا إلى عهد افضل منه بالاتفاق المتبادل بين القـوى النوويـة العالميـة ، عهـد تصفـى فيـه الترسانات النووية فلا يعد هنـاك لـزوم لآليات الـردع أو مفـاهيم الرعب المتـوازن . ولـم يكـن متصورا ان الرئيس الأمريكي جورج بوش أراد انهيار مفاهيم الردع النووي مع بقاء الترسـانة النووية . ولكن ما كاد يجف الحـبر الـذي وقعت بـه المعـاهدة مـن أقـلام صنعت مـن مخلفـات صواريخ نووية سوفيتية حتى هزت موسكو العالم بأحداث الانقلاب الذي قامت به مجموعة مـن الشـيوعيين الأصوليين بقيادة ينـايف (نـائب غورباتشـوف) ضـد غورباتشـوف نفسـه . يومهـا تساءل العالم : أصابع من كانت على الزناد النووي الروسي أثناء هذا الانقـلاب ؟ وأصـابع مـن ستكون على الزنـاد إذا ما استولى المجانين على مقاليد الأمور في الاتحاد السوفياتي ؟

مجرد طرح هذا السؤال معناه سقوط المعطيات الكلاسيكية في مفهوم الردع النـووي ، التي يدافع عنها دعاة التسلح النووي بأنها حفظـت السـلام العـالمي وحـالت دون وقـوع الـنزاع المسلح زهاء أربعين عاما انقضت على الحرب العالمية الثانية . ولو ان معطيات الردع النووي سقطت باختفاء الترسانات النووية ، لكان للعالم ان يهلل فرحا مـع رئيس الولايـات المتحـدة – لكن سقوط معطيات الردع مع بقاء الترسانات أمر أشد بلاء على العالم وابلغ خطرا علـى بقائـه من وجود الـردع والترسـانات معـا ، لان العـالم بهـذا الشـكل ينتقـل مـن عهـد " تـوازن الرعـب المحسوب " إلى عهد الفوضـى النوويـة أو حتـى الانتحـار النـووي ، خاصـة إذا سـيطرت قـوى " اللاعقل " على مجريات الأمور في دولة عظمى .

بعبارة أخرى ، حين استبشر الرئيس الأمريكـي جـورج بـوش خـيرا بتوقيـع معـاهدة " ستارت " كان يقصد ان العالم بـدأ مشـوار التخلص مـن الخـوف بـالتخلي فـي وقـت واحـد عـن معطيـات الـردع النـووي ووجـود الترسـانات النوويـة ، لان " سـتارت " (أو معـاهدة تخفيـض

الأسلحة الاستراتيجية النووية) كانت الاتفاق على البدء بالتخلص من السلاح النـووي ، وقضت تحديدا بأن يشرع الجانبان السوفيتي والأمريكي بتدمـير ثلث ما لديهما من مخزون نـووي ، وبهذا الشكل يفتحان السبيل لمعاهدات أخرى يتفق فيها على إزالة بقية المخزون .

لقد أدت التحولات في الاتحاد السوفيتي إلى انفراط السلطة المركزية ، بالتالي إلى انفراط مفهوم الردع العالمي . وسبق لنا في كتابنا هذا ان أوضحنا مفهوم الردع النـووي . والأساس في مفهوم الردع النووي هو ان الضربة الثانية المضادة كفيلة ان تحدث الدمار الشامل المؤكد لدى الخصم موجه الضربة الأولى . ولان البادئ بالضرب يعلم يقينا ان " دماره مؤكد " بفعل الردع على ضربته الأولى ، فهو لن يخاطر بالضربة الاولى ، لان نتيجة التراشق معناها نهاية الطرفين . بهذا الشكل خرج على العالم في أواسط الستينات مفهوم الـردع النووي . وقد صور أحد أساطين الإستراتيجية العالمية الموقف على هيئة لوحتين من الأزرار النووية . لوحة لدى الكرملين وأخرى لدى البيت الأبيض وان كل ما يمنع أحد الطرفين من ضغط هذه الأزرار هو معرفته ان خصمه أيضا يجلس وأصابعه على لوحة الأزرار الأخرى . وبهذا فأن قيمة الأزرار هو في تواجدها ، ولا يجوز التفكير في الضغط عليها ، لان هذا الضغط يعني فناء العالم .

من هذا المنطلق كانت حجة المدافعين عن التسلح النـووي قولهم ان الغرض من حيازة السلاح النووي هو منع الحرب وليس شن الحـرب ، لان الخصمين يعلمان ان المبارزة بينهما لن تنتهي بمنتصر ومهزوم ، وانما ستنتهي بالدمار المؤكد للاثنين . ومفهوم " الدمار المؤكد " مفهوم أساسي في نظرية الردع ابتدعته الخارجية الأمريكية في تعاملها مع السوفيت منذ أواسط الستينات . والأساس فيه ، كما سبق وذكرنا في سياق الكتاب ، ان مخططي الاستراتيجية العسكرية أوصوا على ان يكون لديهم من فائض المخزون النـووي بعد تلقي الضربة الأولى ما يكفي لافناء الخصم في الضربة الثانية ، أو الضربة الانتقامية . ولهذا السبب أيضا فقد حرص الخصمان على توزيع ترساناتهما النووية بشكل يضمن بقاء الاحتياطي الاستراتيجي اللازم للرد على الضربة الأولى المعادية . ومن هنا توزعت الرؤوس القتالية على مواقع أرضية وطائرات محمولة جوا طول الوقت وغواصات في عمق المحيط في كل ساعة من ساعات اليوم .

لقد بنت القيادة الأمريكية حساباتها في مفهوم الردع تجاه الاتحاد السوفيتي على معادلة بسيطة مفادها ان ما سيتبقى لدى الولايات المتحدة بعد الضربة الأولى من جانب الاتحاد السوفيتي كفيل بقتل والفناء ما يتراوح بين ربع ونصف سكان الاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى تدمير ثلاثة أرباع القدرة الصناعية السوفيتية . وكانت هذه المعادلة هي أيضا الأساس في

حسابات الردع السوفيتي تجاه الولايات المتحدة . وأخذ مفهوم الردع منذ الستينات تسميات أخرى مختلفة ، منها " الوقاية من خلال التهديد المتبادل " و " اليقين بالدمار المؤكد المتبادل " و " توازن الرعب " بمعنى ان كل خصم يخشى خصمه ولا يقدم على مهاجمته .

لكن " توازن الرعب " لا يحدث الأثر المطلوب لسياسة الردع بمنع وقوع الحرب ما لم تتوفر ثلاثة اعتبارات أساسية يعنينا شأنها هنا بالتطبيق على واقع الحال في الاتحاد السوفيتي الذي سيبقى مهددا بالاضطرابات حتى ما بعد عام 2000 . الواقع الأول هو مفهوم " المصداقية " بمعنى ان الخصم يعي يقينا نوايا غريمه ، وأنه (أي الغريم) لن يتردد في توجيه الضربة الثانية لأحداث " الدمار المؤكد " .

والواقع الثاني هو مفهوم " الاستقرار " لدى الخصم ، بمعنى ان من مصلحته الحفاظ على الأمر الواقع . والواقع الثالث يتعلق عموما بالحقيقة القائلة ان القوة النووية صاحبة الشأن تستطيع ان تتوقع أو تتنبأ بأفعال وردود أفعال الخصم تحت ظروف معينة . هذه المفاهيم الثلاثة – المصداقية والاستقرار والتوقعية – أختفت خلال أيام الانقلاب الفاشل التي عاشتها موسكو بين فجر الاثنين 19 أغسطس 1991 وعصر الأربعاء 21 أغسطس من نفس العام . وصحيح ان محللي السياسة الغربية قللوا خلال الأزمة من شأن هذا التطور قائلين : ان تشغيل السلاح النووي السوفيتي بحاجة إلى معرفة " الشيفرة " السرية الخاصة بتنشيط المفجرات النووية واجهزة الاطلاق .

والمعلوم ان الترسانة السوفيتية تضم في التسعينات حوالي 37695 رأس نووية ، منها 13600 رأس استراتيجية . وهي مثل المخزون النووي الأمريكي تتوزع على ثلاث ترسانات أصغر ، واحدة في مواقعها الأرضية والثانية في الغواصات والثالثة في الطائرات المحمولة جوا . وتتوزع الرؤوس الإستراتيجية والتكتيكية على بعض الجمهوريات السوفيتية وفي طليعتها روسيا . (25)

والغريب ان روسيا أبقت على مخزونها الصاروخي والنووي في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة حتى بعد ان " تفكك الاتحاد السوفيتي " .

4) مستقبل السلاح النووي :

لقد اصبح السلاح النووي وآفاقه المستقبلية من الموضوعات الإستراتيجية التي تتناولها الصحف والمجلات ومراكز الدراسات ودوائر صناع القرار . وهناك من يتحدث عن ضرورة نزع هذا السلاح كلية من العالم وتدمير بقاياه الموجودة في أمريكا وروسيا والدول

الأخرى . وهناك من يطالب ببقائه لاستخدامه كسلاح ردع ضد أية أخطار محتملة ، وفي مقدمة هؤلاء جنرالات الجيش الأمريكي . ويجري ذلك كله بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة على العالم في سياق سقوط المنظومة الاشتراكية وتحول دولها إلى أعضاء في حلف الأطلسي والسوق الأوروبية المشتركة . (26)

ان النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه أمريكا يعني ببساطه ان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بالفعل " شرطي العالم " . هذا ويشير مفهوم النظام العالمي الجديد إلى مجموعة متسقة ومنتظمة من التفاعلات تتم في إطار بيئة لها معطيات وظروف معينة . والواقع ان النظام العالمي الجديد ليس " جديدا " تماما ، فهو امتداد لظروف سياسية ولحروب طاحنة باردة كانت ام ساخنة . فالسباق الكمي والنوعي للتسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استمر خلال الفترة حتى عام 1995 مع تقارب بين القوتين في عدد الرؤوس الإستراتيجية . وكانت قمة ريكافيك بين رونالد ريغان (رئيس الولايات المتحدة) وغورباتشوف (رئيس روسيا)عام 1986 عاملا حاسما في تقليل التسلح ، حتى عولجت عدة قضايا :

1. فكرة إمكانية حد فئة من الأسلحة بالكامل كما حدث في مرحلة لاحقة بالنسبة للصواريخ متوسطة المدى في محادثات واشنطن التي انتهت بمعاهدة القوى النووية متوسطة المدى عام 1987 .
2. ان تنفيذ معاهدة التحقق في الموقع بواسطة مفتشين من جانب الخصم كانت مقبولة حينئذ وهي فكرة استخدمت في التأكد من تنفيذ معاهدة القوى النووية متوسطة المدى : المادة (11) تنظيم التفتيش على الموقع بعد ثلاثة عشر عاما من توقيع المعاهدة ، والمادة (12) تنظيم تدابير وخطوات التعاون لرفع كفاءة وفعالية استخدام الوسائل الفنية .
3. الأطروحة المتعلقة ببحث مقررات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE) لإقامة تدابير بناء الثقة والخاصة بدعوة مراقبي الخصم إلى المناورات التي تجرى فوق التراب الأوروبي .
4. فكرة أن مفاوضات الحد من التسلح إذا لم تشمل كل أسلحة الدمار الشامل فينبغي على الأقل أن تتناول الأسلحة الكيميائية بالنسبة لجميع الدول والأسلحة النووية الإستراتيجية لدى الدول الكبرى .

وقد وجدت أمريكا بعد المحادثات وفي سياق التحولات السوفيتية عام 1990 وانهيار الاشتراكية أنها تقترب من أهدافها الاستراتيجية . ففي منتصف أكتوبر عام 1991 قدم رئيس المخابرات الأمريكية (CIA) تقريرا إلى حكومته حول الوضع في روسيا وقال : "إن الاتحاد السوفيتي الذي انهارت الأسس التي كان يقوم عليها سيواجه الكثير من الأزمات الداخلية وربما

انفجار العنف المركزي والاضطرابات الداخلية وانحلال كل البنى الاجتماعية ... وعلينا أن لا ننسى أن الروس يمتلكون الان حوالي (57) ألف رأس نووي موجهة نحونا" .

ويحذر المختصون في جامعة هارفارد الأمريكية في دراسة نشرت في عام 1992 في دورية (Defens) حول انعدام أمن الترسانات النووية الروسية ، ومما جاء في هذه الدراسة أن حصول البعض على نسبة 1٪ من السلاح النووي سيؤدي إلى حدوث دمار رهيب ومخيف . والواقع أن انتهاء الحرب الباردة لم يحل دون مواصلة النظر إلى مستقبل الإنسانية بعين حذرة من السلاح النووي . ففي الوقت نفسه الذي كان يقوم فيه الأمريكيون والروس بإجراء المفاوضات الهادفة إلى نزع الأسلحة النووية وتخفيف حدة التوتر كان بعض بلدان العالم الثالث يحاول امتلاك السلاح النووي . وقد تكللت بعض هذه المحاولات بالنجاح حيث يذكر تقرير أعده ديفيد فيشر (نائب رئيس الطاقة الذرية الدولية) (IAEO) فإنه يقدر عدد هذه الدول بنحو ثلاثين دولة ، ويرى أن جميع بلدان العالم الثالث تحاول امتلاك التقنيات التي تساعدها على إنتاج هذا السلاح الخطير من خلال اعتمادها على نفسها أولا . ومن هذه الدول كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وإيران ومصر والأرجنتين والعراق . وقد اكد وزير الدفاع الأمريكي السابق ريتشارد تشيني في مقال له عام 1992 "قبل انتهاء هذا القرن (العشرين) ستصبح 15 دولة قادرة على إنتاج السلاح النووي والصواريخ الحاملة لهذا السلاح . هذا وتنقسم الأسلحة النووية المنتجة حتى الان إلى :

أ. الأسلحة الانشطارية التي تعتمد أساسا على الانتشار وتتكون من قلب مادة مثل اليورانيوم (335) أو بلوتونيوم (239) محاطة بشحنة كيماويات متفجرة في تركيب يركز ناتج هذا الانفجار إلى الداخل مسببا انفجار القلب بادئا سلسلة من التفاعلات الانشطارية .

ب. أسلحة تكبير الانفجار الناتج عن الانشطار النووي وذلك بإضافة نظائر الهيدروجين في القلب النووي لتندمج كنتيجة للانفجار الانشطاري مطلقة سيلا من النيوترونات التي تحد مزيدا من الانشطار بالانوية الثقيلة .

ج. الأسلحة الاندماجية التي تحتوي على وقود نووي حراري مثل ديوتريد الليثيوم الذي يتعرض لناتج تفاعل إنشطاري داخل غلاف من اليورانيوم (238) يعمل على الاحتفاظ بالرأس المتفجرة لفترة قصيرة قبل انفجارها .

د. الأسلحة الاندماجية التي لا تعتمد على تفاعل إنشطاري لبدء عملها وتستعيض عن ذلك بأشعة الليزر أو قذائف الإلكترونات أو الأيونات لأحداث التفاعل الاندماجي بالوقود النووي الحراري .

هـ . يمكن لأسلحة الجيل الجديد ان تستمد طاقتها الانفجارية الهائلة من الانشطار أو من الاندماج ومن الأسهل احداث انفجارات انشطارية وهي أساسا ليست سوى ضم ما يكفي من

المادة (يورانيوم 235 أو بلوتونيوم 239) في نحو (ميكرو - ثانية) وذلك في حجم صغير يتولد في المادة بسرعة عدد ضخم من النيترونات المحرضة على الانشطار .

تقول التقارير الآن ان التكنولوجيا النووية اصبحت متوفرة لجميع الدول التي تملك المال والقدرات التكنولوجية والعلماء . ولهذا تسعى الولايات المتحدة الان للحد من اتساع ذلك ، لما في ذلك من مخاطر على السلام العالمي . وهي تهدد بإجراءات القمع السياسي والاقتصادي وفرض العزلة الدولية على كل دولة تحاول امتلاك السلاح النووي ، وهي تضع الدول العربية والاسلامية في رأس قائمة من يشملهم هذا التهديد . فالولايات المتحدة ترى أنه رغم انهيار الاتحاد السوفيتي ، فإن خطر اندلاع حرب نووية سيبقى قائما في القرن الحادي والعشرين . (27)

الباب التاسع

قضايا السلام العالمي

1.إشكالية الحرب والسلام
2.مهزلة نزع السلاح
3.الردع النووي وقضية السلام العالمي
4.السلام "وخرافة السلطة العالمية"
5.الكفاح من أجل السلام
6.تصورات بديلة للحرب
7.مقومات السلام العالمي
8.هل يكون الحل في الأمم المتحدة
9.طرق السلام ونتائجها

1) أشكالية الحرب والسلام :

من المناسب ان نفحص ها هنا نزعة السلام من زاوية إمكان اعتبارها قسما من أنواع السلوك النفسي ضمن 'ظاهرة الحرب' . فالاتجاه نحو السلام هو نقيض الدافع الحربي . ولذا يزدهر 'حب السلام' عقب الحروب . وهو يجسد هبوط التوتر الحربي . فالنزعة السلمية هي رد فعل نفسي مباشر : أنه يؤثر في الرأي دون ان يمر مقدما بضروب معقدة من الاستدلال كالأحكام اللاهوتية او الفلسفة . والنزعة السلمية لا تمر أيضا بنظريات سببيه سابقة كمخططات السلم . فهي ليست الا التعبير عن اتجاه وعن رغبة . أنها سلوك مباشر وحالة نفسية لا تزال غير مفهومة . لكن الذي هو كائن اجتماعي في الاصل تتخذ ردود الفعل العفوية لديه دائما شكلا نسقيا ومختلفا على حسب العالم الثقافي الذي ينتمي اليه . وعندما يتعلق الأمر بنزعة السلم يمكن ان نعتبر ان الصورة التي تبدو بها المطالبة بالسلام تتعلق بالمفهوم المسيطر لدلالة الحرب تعلقا وثيقا . فيبدو لنا بالنتيجة ان الاتجاهات والمذاهب السلمية يمكن ان تنقسم الى زمرتين كبيرتين حسبما يستمر محركوها الأوائل – وهم يلعنون الحرب – في اعتبارها شيئا مقدسا ، او يطوون منها هذا الاحترام ويتصدون لها تصديهم لشيء مدنس او محتقر . (1)

قال المفكر نوفيكو (Novicon) : "ان تواتر الحروب يبدو كأنه يبرهن على أنها لاتحل شيئا" . وما قاله نوفيكو عن الحرب يمكن ان ينطبق أيضا على السلم على وجه الضبط . فلا السلم ولا المعاهدات التي تقدسه يمكن ان تحل شيئا . وقد أحصى غاستون بوتول ثمانية الاف معاهدة سلام معروفة اثر ثمانية الاف حرب وكان البدء من جديد واجبا دائما . فقد لوحظ ان معاهدات السلم لا تزيد على ان تضع حدا للعدوان وهي لهذا ملطخة كلها بالعنف . ولا يمتنع المغلوبون أبدا عن ان يعتبرونها باطلة لا قيمة لها في أول فرصة ممكنة . وهذا ما فعله الفوهور الألماني ادولف هتلر حين قال 'ان الاتفاقيات تعقد لكي تمزق ، علما بأن القاعدة الأساسية تقول : "ان الاتفاقيات تعقد لكي تحترم ويجري الالتزام بها طبقا للنص القائل باللاتينية (Pacta Sunt Servanda) . (2)

ان مخططات السلم على وجه العموم لا تظهر الا بعد سلسلة من الحروب . فهي تعكس السآمة والسخط والرغبة في الخلاص التي تعقب أيام الحروب . ولكن لكل عصر دوافعه الحربية المفصلة التي تدهش المعاصرين وتغذي تفكيرهم . وقد ثبت من تطور التاريخ ان العامل الاقتصادي الابرز في البحث عن السلام . فكل خلاف اقتصادي يمكن ان يستشري ويؤدي الى حدوث نزاع ، كما حدث في حرب الخليج عام 1991 . وعلى النقيض أيضا يبدو ان المناقشات الاقتصادية كانت أرضا طيبة للمساومات والتراضي . ثم انه يندر الا تفسر حالة

اقتصادية بكثير من الصور المختلفة كالإحصاء . لذلك يمكن القول بان النظريات الاقتصادية التي يعتقد بها البعض ، هي بين أهم الأسباب الاقتصادية للحروب . الم تكن نظرية 'المجال الحيوي' التي طورها روزنبيرغ 'نبي الفكر النازي' سببا في ظهور النازية السياسية واندلاع الحرب العالمية الثانية ؟ يومها آمن هتلر بأن بقاء شعب ألمانيا يتوقف أساسا على استيلاء هذا الشعب على أراضى وثروات ومقدرات أوروبا الشرقية وذلك من حدود ألمانيا شرقا وحتى جبال أورال . وإذا كانت اكثر المذاهب الاقتصادية تعتبر ان الحالة الحاضرة لا تحل الا بالحرب ، كان تأثر رجال الدولة والرأي العام بها أمرا محتوما .

يقول المفكر الفرنسي ايلي فيور (Elie Faure) : 'ليس الخطأ الكبير ان نعتقد بأن الحرب تعود بالربح بل ان نعتقد بأن الحرب تثار لأنها تعود بالربح' . (3)

ومهما يكن من أمر فلا يستطيع أي اقتصادي او أي مؤرخ او أي رجل سياسي ان يحدد او يوضح درجة التناقض الاقتصادي التي ينبغي ان يكون اندلاع الحرب معها أمرا لا مفر منه . ثم ان التجربة تدلنا على ان إهلاك الحرب للحرث والنسل يتجاوز على وجه العموم قيمة مخاطرتها المعاشية العاجلة تجاوزا كبيرا . وحينما ينحط النزاع الاقتصادي الى خصومات دامية يكون قد انضاف اليه عامل عاطفي يجعل المتخاصمين في هذه اللحظة في صمم عن أصوات المصالحة والتراضي . وبكلمة واحدة ، يبدو ان العوامل الاقتصادية تكون أغلب الأحيان في خدمة الدوافع الحربية . فالاقتصاد دوما في كل الحالات بلا استثناء إحدى أدوات الحرب . ولكن العكس ليس بصحيح : فالحرب ليست أداة الاقتصاد دوما . (4)

أما عن الإطار السياسي للبحث عن السلام فيمكن القول بأن الانكسار في معركة ما يكون مصحوبا غالبا بأزمة في النظام السياسي وبأزمة في الشعور. والانكسار لذلك – مالم يكن سحقا تاما – هوغالبا اكثر نموا في الحركة من الانتصار فالنصر يثبت والانكسار يبدل . ولكن التبديلات السياسية التي تحدثها الحرب ليست تقدما بالضرورة . وفي وسعها ان تقود الى دولة سياسية اكثر توحشا . وفي هذا السياق يقول غاستون بوتول : 'ان الحرب هي النتيجة المباشرة لسيادة الدول . فثمة منافسات او مطامع او أحقاد نتيجتها الحرب ما دامت دولة مستقلة ذات سيادة كبيرة أو صغيرة' . (5)

فكل دولة تبحث دوما عن الأمن بكافة أشكاله . وهذا ما يؤكده العلامة امري ريفز (Emery Reves) حين يقول : ' ان الاندفاع نحو الأمن هو السبب الرئيسي للاستعمار' . وهناك حجة تقول ان كل محاولات الاستيلاء الشامل التي أدمت العالم تعلن ان غايتها ان تجعل السلام والنظام يسودان العالم الى الأبد . وقد ذهب ماوتسي تونغ الى القول بان الوسيلة الوحيدة لإنهاء الحرب هي الحرب . (6)

وهكذا فأن هذا التناقض في المفاهيم يزيد في حيرتنا ويعرقل بناء نظرية بعيدة المدى حول الحرب والسلام . لقد ظهرت أخيرا وفي سياق التقدم النووي والتكنولوجي مخططات التوازن خلافا للمخططات الحقوقية – المؤسسة على فكرة مجردة عن الحق والمساواة بين الدول– تحسب حساب عامل القوة . أنها تنطلق من وجهة النظر التي ترى ان السلم يمكن ان يحميه تعارض ألقوى التي قد تتوازن فيبطل مفعول بعضها مفعول بعضها الآخر . أنها إذن مخططات لاجمة بوجه خاص . وهي تأمل ان تجعل السلام يسود اما بتقسيم العالم بين دول متكافئة القوى تتبادل الاحترام واما بحكم اتفاقات واحلاف وتكتلات . أنها تعتقد بأن ما يغري بالانطلاق الى الحرب سيكون أقل إذا كان تعادل القوى المتواجهة يظهر النصر مشكوكا فيه حقا أشد الشك . ومن المناسب هنا ان نشير الى الوجه الهجومي العدواني لمثل هذا المفهوم . فمذهب التوازن يبذل وسعه في منع أية أسرة مالكة او أمة من زيادة قوتها بكل ثمن حتى لاتصبح خطرا على جيرانها ، الا انه ينبوع حروب لا ينفذ ، لانه في التحليل الأخير – يشيرعلى الأمم – كما فعل نيقولا ميكافيلي – باتخاذ حروب وقائية في كل مناسبة . فتاريخ أوروبا والشرق الأوسط مصنوع من وساطات واحلاف وتحزبات وكتل وحروب عامة ولدتها كلها نظريات التوازن . ولهذا ظهرت نظريات أخرى تتحدث عن إمكانية قيام مخطط لمنظمة عالمية تفسح المجال لنصرة السلام بين الأمم . ومن أهم هذه الاتجاهات نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

أ– دانتي ، وقد ذكر هذا الفيلسوف ان السلام هو خير وسيلة للإنسان تمكنه من تحقيق أهدافه . ولاجل هذا لا بد من وجود حكومة عالمية تسيطر على النزعات العدوانية . فالجنس البشري كله يكون مجتمعا واحدا ، تحت رئاسة حاكم واحد . وهو يرى انه من المستحيل ان يستتب السلام بين الناس الا إذا وجد قاضي عظيم يترفع عن الطمع والهوى ويستطيع ان يقضي في المشاحنات التي تقوم بين الدول والزعماء . وكذلك لا يمكن ان تكون هناك حرية ، الا إذا وجدت في العالم قوة تسمو على الظلم والعدوان . (7)

ب– الأب سان بيير : في عام 1713 وبالذات في مؤتمر اوترخت (Congress d' utrecht) بدأ الأب سان بيير 'مشروعه لجعل السلم دائما في أوروبا' فالشرط الأول للسلم يعني تأسيس ما سماه الأب سان بيير 'جمعية دائمة' تشمل أربعا وعشرين دولة يوقع أعضاؤها على معاهدة قائمة على الوضع الراهن (Status quo) الذي أقيم في اوترخت . وبموجبها 'تحتفظ كل الدول بحدودها التي تملكها الان ، فلا يمكن ان تقطع أية ارض من أية دولة ، ولا يمكن ان تضاف أية ارض أخرى بالوراثة او الاصطفاء او الهبة او البيع او الغزو او الخضوع الإرادي للأشخاص او أي شيء آخر' . والمادة تنص على ان يسهم كل عضو في النفقات العامة على حسب ايراده ومسئولياته . ويدخل في التفصيل : 'تخمينات دقيقة لميزانية مؤلفة من 25 مليون يذهب نصيب هام منها في أعمال المعونة' . وهو يطلب في المادة الثالثة 'ان يكف الحلفاء

الكبار عن سبيل السلاح حتى ينهوا خلافاتهم الحاضرة والمستقبلة بينهم وان يجمعوا على اتخاذ سبيل المصالحة فيما بعد بتوسط بقية الزعماء الكبار ...". لكنه ينص مع ذلك على التحكيم وعلى عقوبات : 'يسلح الحلف الكبير ، ويقاوم ويقاضي الذي يدخل في حرب بغير حق' . فينبغي إذن إيجاد جيش دولي يصفه سان بيير وصفا دقيقا ، غير ان توزيعه بالنسبة الى الموقعين يبدو مملوءا بالخطر . ولقد سمى الأب سان بيير مجلسه هذا 'بمجلس السلم' . (8)

جـ- يرميه بنتهام : نادى يرميه بنتام بضرورة إنهاء الاستعمار وترك المستعمرات . واعتبر ان التنافس التجاري هو السبب المباشر في اندلاع الحروب ، وقال : 'لان تهلك المستعمرات خير من ان يهلك مبدأ ' . وقد طور بنتهام مشروع للسلم الدائم طلب من خلاله "تحديد التسلح" . كما هاجم الإنجليز وقال مخاطبا إياهم : 'انتم المجرمون الكبار ، ولكنكم ايضا أقوى أمة . انتم لا تخافون من العدالة غير أنكم تملكون القوة ، وقوتكم هي التي كانت السبب الرئيسي لظلمكم' . (9)

وقد وضع بنتام محكمة عدل ومجلسا للسلم على رأس جمعية أممه , وإذا قضينا على أسباب الحروب كانت المحكمة التحكيمية فرصة للاقتصاد المعتبر . وسوف تحل الثقة محل عدم الثقة والحسد . وإذا استعملنا الصحافة وكل الوسائل التي نسميها الدعاية لين مؤتمر السلم هذه العقول حتى يعمل على قطع أسباب التهيج الممكن ، وبذلك يتم تجنب استعمال القوة عن رضى شامل . وقد الح بنتام أخيرا على إلغاء سر العمليات الدبلوماسية . "فالسر غير مجد ومضاد للاهتمام بالحرية والسلم كذلك" .

ان هذا المشروع هام على وجه الخصوص ، لانه يحتوي على كل المؤسسات التي اجتهد البعض في تحقيقها فيما بعد . وان المشروعات الراهنة للعدالة او الأمن الدولي او التحكم تعود الى تحليلها في ما تطوي .

د- الجهود الحديثة : في الثامن عشر من أيار 1898 اجتمعت لاول مرة ست وعشرون دولة يمثلها مئة نائب رسمي في لاهاي للبحث عن وسيلة ينتشر بها السلام في ربوع العالم . وقد حضر الاجتماع كل الأمم الأوربية والصين واليابان وإيران والولايات المتحدة الأمريكية . وقد آتت الحركة الأولية من الكونت مورافييف (Comte Mouraviev) وزير الشؤون الأجنبية للقيصر نيقولا الثاني . وقد بين في مذكرة وجهها الى الدول ان التسابق في ميدان التسلح يبتلع اقتصاد الدول وقواها ، واقترح الا تقتصر الدراسة على تحديد التسلح بل ينبغي ان تشمل التوسط والتحكم أيضا . كان مآل هذا المؤتمر الأول إخفاقا معظمه على أثر مقاومة ألمانيا ، وسرعان ما انفجرت حرب البور (Bocrs) ثم الحرب الروسية اليابانية (1905) استجابة لهذه الجبعية الأولى . وقد انعقد مؤتمر لاهاي الثاني في عام1907 بناء على طلب الرئيس

الأمريكي ثيودور روزفلت . وقد دون هذا المؤتمر قواعد الحقوق الدولية وقت السلم والحرب وحقوق الدول ، والأشخاص المحايدين وواجباتهم . غير ان المسائل الأساسية اصطدمت بمقاومات متعددة ، فكانت ألمانيا ترفض دوما تحديد التسلح وخضوعها التام الى التحكيم كما في عام 1899 . وقد تم إيجاد مجلس للتحكم مع ذلك يصغى الى أحكامه أحيانا حينما تطلق على مسائل ثانوية . ونجد بعد حرب (1914 - 1918) (الحرب الكونيه الأولى) آمالا جديدة للتنظيم الحقوقي للسلم تتخذ صورة ميثاق عصبة الأمم الذي يشمل مبدأيين أساسيين : شمول العصبة وأمانة سر دائمة تضمن الأعمال خلال المؤتمرات كأنه ينبغي ان يجتمع أعضاؤها في مؤتمر دولي بين فترة وأخرى . ولكن سرعان ما أتيح لكل عضو ان ينسحب من العصبة بعد إعلان سابق . فلم يعد إذ ذاك إلزام ولا عقوبة . وأصبحت نوعا من الاجتماع الحر لا تمتد صلاحيته الا الى أعضائه الذين يستطيعون ان يتحرروا من عهود زاحمة كثيرا إذا رغبوا . ثم كان ميثاق 'كيلوغ' (Kellogg) في عام 1928 . وقد وقعه في السابع والعشرين من آب 1928 في باريس وزراء الشؤون الاجنبيه لكل البلاد الأوروبية ، ووقعه الألمان النازيون في بداية الثلاثينات . وقد أخذت جميع الدول على نفسها عهدا بالكف عن الحرب كأداة للسياسة الوطنية ، لكن ذلك لم يمنع ألمانيا الهتلرية من شن الحرب العالمية الثانية . وفي عام 1944 طرح ميثاق الأطلنطي بدوره قواعد السلام في المستقبل . وقد حضر مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 سبع واربعون دولة . وكانت الغاية دائما هي نفسها :

"نشر السلام والأمن الدولي" . يومها تم التأكيد على المساواة بين كل الأمم المتحدة . كما تقرر ان يتولى مجلس الأمن المؤلف من أحد عشر عضوا منهم خمسة كبار دائمون (أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين) مسئولية الحفاظ على السلام العالمي . هذا وتملك الدول الخمس حق الفيتو في المجلس . كما وينص ميثاق الأمم المتحدة على تعاون عالمي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبية والتربوية . (10)

وختاما يمكن القول ان المساعي الدولية لتجنب الحرب أخذت أسسا جديدة قانونية حين أقامت هيئة الأمم المتحدة . والواقع ان جميع الشعوب تتحدث عن أهمية السلام وفوائد السلام . ففي غياب السلام تنتفي إمكانية استمرار الحضارات . فالصلوات اليومية والأدعية والشعائر والاحتفالات ، كل أولئك يطلب السلام من الله العلي القدير . (Dona nobis pacem) . وقد قامت منظمات عالمية بجهد كبير لطرد روح الحرب من الكتب المدرسية . كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة مخططات لنزع السلاح . والاستدلال الذي تقوم عليه هذه المخططات من ابسط الاستدلالات : بما ان القتال يحدث بواسطة السلاح يكفي ان نلغيه حتى تنتهي الحرب . لكن النظريات المضادة تقول ان امتلاك السلاح هو أمر مهم لحفظ السلام .

فوجود الأسلحة الرادعة يمنع اندلاع الحرب . وقد أخذت هذه النظرية أهميتها من وجود الردع النووي على وجه الخصوص . ولكن السؤال يبقى بلا جواب : لماذا لم تمنع هذه الظاهرة النووية حروبا نائبة ؟ فهل الحرب أمرا لا مندوحة عنه ؟ (11)

2) مهزلة نزع السلاح :

'هناك طريقة يستطيع بها العالم ان ينهي سباق التسلح غدا ...وذلك بنزع السلاح فورا' ...هذا مايقوله دعاة السلام ، الذين ينكرون على الاطلاق كل حرب ظاهرة وكل كفاح وكل قتال بالاسلحة الظاهرة ، مهما تكن الغاية منه ومهما يكن العذر الذي يتخذ ذريعة لذلك ، فالغاية لا يجوز لها تبرير الوسيلة . فقد رفع دعاة السلام شعارا في اوروبا مفاده : 'الشيوعية ولا الموت ! ' . في اشارة واضحة لرفض الحرب ضد الشيوعية . اما الحركة العالمية لنزع السلاح فقد طرحت سؤالا منطقيا يقول : 'اذا كنا لا نستطيع ايقاف سباق التسلح من جانبنا ، أفلا نستطيع ايقافه بالاتفاق مع اعدائنا المرتقبين ؟ ' . ورغم كثرة الدعوات لنزع السلاح ، ورغم انعقاد العشرات من المؤتمرات ، لكن نزع السلاح لم يتم . بل على العكس زاد التسلح !؟ . فلماذا ياترى ؟

غني عن البيان ان سرد تاريخ كامل لمحاولات نزع السلاح من جميع الجوانب منذ سنة 1918 ، يحتاج الى كتاب طويل يخصص لبحث ذلك الموضوع . وفوق هذا فلن يكون تسطير مثل ذلك الكتاب الا عملا مرهقا ، كما لن تكون قراءته الا جهدا مضنيا . وذلك ان تاريخ نزع السلاح كان في ظاهره السطحي تاريخ فرص ضيعت : فرص ضيعت في آخر مراحلها ، وضيعت في اكثر الأحايين لاسباب عارضه بدرجة تتفاوت ، منها مثلا الأخطاء ومنها التحريات . منها مثلا أخطاء بعض أفراد رجال السياسة وتحيزاتهم او حتى مجرد وضعهم الأشياء في غير أبانها المناسب : انه لتاريخ لإمكانيات تذهب وتمزق القلب فشلت بين طياتها اتفاقات ربما كانت تنقذ العالم بعد ان كانت قاب قوسين من النجاح . او قل على كل حال ، ان ذلك في جوهره هو السبيل الذي كثيرا ما لاح لاخلص المدافعين عن نزع السلاح ، انه ألسبيل الذي سلكته هذه المفاوضات الدولية . (12)

عند بداية العصر النووي في سنة 1946 لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى عمل شيء كان في ظاهره كما كان في الواقع عرضا بنزع السلاح النووي نزعا تاما مطلقا ومن جانب واحد في الحين نفسه (وذلك لأنها وحدها كانت تمتلك القنبلة الذرية) . وقد اشترطت الولايات المتحدة في العرض أنشاء وكالة دولية تسمى السلطة الدولية للتطور الذري ، تكون تابعة للأمم المتحدة ، وتكون لها سلطات واسعة . وكانت هذه السلطات تمنح لها أولا لكي

تستطيع القضاء على أية محاولة تقوم بها الدول الأخرى لإحراز الأسلحة النووية او العودة الى إحرازها في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، وثانيا لكي يقوم احتكار عالمي في ملكية العمليات النووية والهيمنة عليها والتصرف فيها ، وذلك للأغراض السلمية . على هذين الشرطين عرضت الولايات المتحدة تدمير مخزونها الكامل من القنابل الذرية والمواد القابلة للانقسام التي تصنع منها القنابل . ولم يكن من المستحيل في ذلك الوقت التحقق من ان ذلك النزع قد حدث فعلا بصورة جوهرية ، وذلك لان مخزون الولايات المتحدة من المواد النووية كان ضئيلا جدا في عام 1946 ، كما كان هو المخزون الوحيد في العالم كله . من أجل ذلك كانت الولايات المتحدة تستمتع انذاك باحتكار تام في ملكية الأسلحة النووية وانتاجها ، وهو احتكار ظلت محتفظة به لم تفقده سوى في عام 1949 ، حين نجح السوفيات في صناعة القنبلة . الا ان السوفيات رفضوا يومها الاقتراح الأمريكي ، لخوفهم من ان يعطل تنفيذ الاقتراح برنامجهم النووي الذي كان قد قطع شوطا لا بأس به . ويبدو ان الرفض السوفياتي قد أثلج صدر الأمريكان ، لان السوفيات كانوا يملكون تفوقا واضحا في الأسلحة التقليدية . فلو ان الأسلحة النووية الغيت لما بقي شيء يوازي هذا التفوق التقليدية لدى الروس . ولن نغالي كثيرا إذا قلنا ان تفوق الروس كان من العسير حقا تحديه في ذلك الحين . ومن هنا كان من المفارقات المتطرفة الغلو حقا ان يرفض السوفيات بلا تمهل مجرد النظر في مشروع يبشر على كل حال بالتمخض عن هذا الموقف المناسب لهم اشد المناسبة . [13] وربما نسأل لو أن السوفيات قبلوا المشروع تحت شرط تعديلات معينة ، اكان من المحتمل ان يجدوا من الوسائل ما يساعد على تنفيذه ؟ ان أحدا لا يستطيع ان يقطع في هذا برأي . فالسوفيات كانوا يرتجفون خوفا من سياسة الحرب الباردة ومن سياسة القمع ضد الشيوعية الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة على المستوى المحلي والدولي . ونسأل هنا في هذا السياق : هل نزع السلاح ممكن ؟ واذا كان كذلك فالي أي مدى ؟ ولا مراء انه يمكن في بعض الاحيان إقامة بعض درجات خاصة من نزع السلاح المتبادل المتفق عليه بين الدول ذات السيادة . وذلك لان مثل هذا الأمر قد حدث فعلا . فان معاهدة 'راش باجوت' في عام 1817 بين الإمبراطورية البريطانية وأمريكا ، وهي المعاهدة التي تحدد عدد السفن الحربية في البحيرات العظمى الى أدنى حد ، ومعاهدة واشنطن في سنة 1922 لنزع السلاح البحري بين أمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا . وهي التي حددت هي الأخرى عدد السفن الحربية وحجمها ونوعها ، هما المثلان اللذان تضربهما عادة لنجاح نزع السلاح باتفاق . المرحلة الهامة من مفاوضات نزع السلاح بدأت في سنة 1952 ،يوم أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة لنزع السلاح تعالج شئون الأسلحة التقليدية فضلا عن النووية . وعندي ان هذه الفعلة والحادثة التي تلتها مباشرة كانتا بعيدتين كل البعد عن الجهود المخلصة الصادقة في سبيل الوصول الى اتفاقات

نزع السلاح وإنجازها ، وأدنى الى شكل التدريبات على 'الحرب السياسية' من كافة المشاريع الأخرى . والواقع ان من العسير على الإنسان ان يكتب عنهما دون ان يتطرق الى كلمة التهكم او المرارة . وربما لم تجد الحكومات القوية مندوحة من ان تحاول إحداها الفوز على الأخرى بأظهارها بعضها بعضا مخطئة في مسالة نزع السلاح . ولكننا لو تذكرنا مدار النزاع يصبح 'خداع الشعوب' المندرج تحته ، مسألة يصعب تحملها . فقد قضت الحكومات السوفياتيه والأمريكية بدايات عصر الخمسينات من القرن العشرين في تراشق التهم . فالسوفيات طالبوا 'بإلغاء الأسلحة النووية' أولا ، أما الأمريكان فطالبوا 'بالإلغاء الكلي للأسلحة التقليدية' ، وذلك لوجود تفوق سوفياتي واضح في هذا الميدان . كانت الثقه المتبادلة منعدمة بين الطرفين : فالسوفيات أضحوا أسرى أيديولوجيتهم بضرورة نشر الشيوعية وسحق الرأسمالية ، والأمريكان أوضحوا من جانبهم انهم سيحطموا 'الستار الحديدي' الذي أسدله ستالين على أوروبا الشرقية بهدف ابتلاعها . في عام 1959 عادت مفاوضات نزع السلاح الى الظهور من جديد . وفي عام 1960 اسقط السوفيات طائرة تجسس أمريكية من طراز (يو 2) وأسر طيارها . وكان لهذا الحادث الخطير تأثيرا سلبيا على المفاوضات بين الأطراف المعنيه مباشرة بنزع السلاح .

في نفس الوقت كانت هناك مفاوضات أخرى تجري حول خطر التجارب النووية ، لكنها توقفت في جنيف في عام 1961 . (14)

3) الردع النووي وقضية السلام العالمي :

ضمن المفاهيم الغربية التي تفسر الثورة العلمية والتقنية المعاصرة ، يمكن تصنيف نظرية 'الإفلاس الأوتوماتيكي للحرب' . ويعتقد أنصار هذه النظرية أن خلق السلاح النووي ونماذج الأسلحة الأخرى الحديثة ، التي تشكل 'وسيلة شاملة' للابادة الجماعية غير محدودة القدرة عمليا ، قد وضع نهاية لأمكان استعمال الأمم لها في صراعها الواحدة ضد الأخرى ، أي انه وضع نهاية لحروب الأمم .

ان هذه الفكرة بحد ذاتها غير جديدة ، فقد تحدث عنها العلماء قبل الحرب العالمية الاولى . إذ كان يبدو لهم عندئذ ان اختراع أسلحة كالدبابات والطائرات ...الخ سينهي الحرب كوسيلة لحل النزاع بين الأمم والدول . لكن الأحداث المتتالية ووقوع حرب عالمية أولى وثانية نسفت هذه المفاهيم . ان العديد من علماء الاجتماع والسياسة يستغلون الان في مؤلفاتهم وبشكل كبير ، فكرة 'الدور السلمي' الرادع لاحدث وسائل التخريب الجماعي . وقد كتب عالم الاجتماع الفرنسي غرافيتز يقول : 'ان وجود وسائط الدمار النووية الحرارية ، التي توجهها

آلات قاذفة عابرة للقارات وفضائية ، ربما يستطيع وضع نهاية للحروب العالمية ، وستكون هذه النهاية هي الفناء المشترك للمتنازعين . ويعتقد غرافيتز انه كلما كانت نماذج الأسلحة الجديدة مخيفة ، وكلما كدست بشكل اكبر تحت تصرف الانظمه السياسية المتصارعة والمتناقضة ، كلما اصبح إمكان إندلاع الحروب في العالم المعاصر اقل واقعية . وعليه فأن سباق التسلح – وفقا لهذا الموقف – وتخزين وسائط الدمار الشامل ، يبدوان ليس كتهديد اكثر خطرا على قضية سلام الشعوب وأمنها ، وليس كعامل مساهم في خلق جو من الريب والتوتر بين الدول ، ولكن كأمر جيد ومقبول ، والوسيلة الوحيدة الناجعة تقريبا لأحلال السلام العالمي او السلام بين دولتين . ويصرح الباحث الإستراتيجي الأمريكي بون (Bohn) ان الأداة الرئيسية للوقاية من الحرب هي الان حروب الابادة الأكثر هولا ووسائل القيام بها' . فلقد أصبحت الحرب في الشروط الحالية فوضى ، ومستحيلة ، لأنها تعني انتحار الجميع . ولن يكون هناك منتصر ولا خاسر في أي حرب متطورة ، وسوف تكون البشرية جمعاء ضحيتها المشتركة : هذه هي الفكرة الأساسية لانصار هذا المفهوم . انهم يرون ان الحرب النووية الشاملة لا يمكنها ان تكون أداة سياسية ، فلن يكون هناك منتصرون عمليا ، إذا نظرنا الى الجحيم الواسع للدمار والضحايا لدى الجهات المتورطة في هكذا حرب . وقد كتب عالم الاجتماع الألماني شيترنبيرغ : 'في العصر النووي ، لم تبق الحرب امتداد السياسة عبر وسائل أخرى ...' . ويؤيده في ذلك الباحث الاستراتيجي الأمريكي غرتهوف : 'لقد أصبحت استراتيجية التخريب غير فعالة كأداة للسياسة القومية ' . إذن حسب منطق دعاة 'نظرية الإفلاس الأوتوماتيكي' للحروب لا فائدة ترجى من حركة القوى المسالمة ضد الروح العسكرية وسباق التسلح ، هذه الحركة التي تجمع مختلف الزمر والطبقات الاجتماعية والأديان والأنظمة الفلسفية والاتجاهات السياسية والأحزاب . فلماذا نكسر الرماح في حين ان اختراع السلاح النووي في حد ذاته قد شل تماما إمكان قيام حرب عالمية ، وان ضمانة السلام قد أمنها اليا 'التوازن النووي' للأنظمة السياسية المتعاكسة ؟ واقع الحال : ان خلق السلاح النووي وسائر الوسائط الحربية الحديثة ، قد جلب فعلا للبشرية سلسلة من المشاكل الاجتماعية والسياسية واللاهوتية الأخلاقية الجديدة والخطيرة ، ومارس تأثيرا خطيرا على علاقة الحرب بالسياسة ، وأرغم الناس على النظر الى مصير الحضارة والتقدم الاجتماعي بعين جديدة . وقد ارتفعت أصوات كثيرة في أوروبا وأمريكا تطالب بالاتعاظ ، وانه يجب ان نستمر في تذكير البشرية بالفظائع التي تنتظرها في حالة حدوث حرب عالمية ثالثة ، وما على الجميع سوى الاتعاظ بما جرى في هيروشيما ونكازاكي .

ان الحرب النووية ، في حال اندلاعها ، ستكلف البشرية بالفعل آلاما وأحزانا لم يسبق لها مثيل ، ويمكنها ان تهدد وجود أمم ودول كاملة . وهذا يوقظ الزعماء السياسيين من

سكرتهم بعض الشيء ، ويجبرهم على اتخاذ بعض التحفظ ، وتقييم موازين القوى في العالم بصورة اكثر واقعية ، وعدم القبول بالحرب النووية كوسيلة لحل المشاكل العالمية ، وإعادة توجيه تخطيطهم السياسي ، كما يدفعهم الى طريق الانفراج العالمي والحوار السلمي مع الغير . (15)

ان مجرد وجود إنتاج الأسلحة في أيدي قوى احتكارية مختلفة يحتوي في ذاته خطرا مستمرا كامنا على مصير السلم . وعندما يصنع الاحتكاريون الأسلحة ويتاجرون بها من اجل مصالحهم الطبقية ، فلن يقبلوا بمحض إرادتهم تحديد هذا الإنتاج الحربي الذي يعود عليهم بأرباح طائلة ، او بالأحرى إلغاءه ، وكما تشهد به التجربة التاريخية فأن أرباب الأعمال يضعون العراقيل باستمرار أمام إقرار المشروعات والمقترحات الهادفة الى إلغاء بعض الأسلحة ومنعها ، ويقاومون كفاح الجماهير الشعبية من اجل نزع السلاح التام والشامل .

ويستخدم 'تجار الموت' كل الوسائل والأساليب المشروعة واللامشروعة (بدءا بالدعاية الواسعة للأفكار العسكرية وحتى الإفساد المباشر لرجال الدولة والسياسة) من اجل الضغط على الرأي العام وعلى أجهزة السلطة السياسية ، بهدف تأمين استمرار خط سياسي يلائمهم ، والوصول الى زيادة طلبات الحرب والحصول على قروض وإمدادات لصناعة الأسلحة . ولا ننسى أيضا انه في العالم المعاصر تنشأ اصطدامات عسكرية دورية ، تحرضها الأوساط الإمبريالية وتضرمها ، وكذلك حروب تسمى 'محلية' او 'حروبا صغيرة' يمكنها ان تتحول بسهولة ، في ظروف معينة ، الى صراع شامل ، وان تصبح سبب 'حرب كبيرة' وبداية لها ، كما لوحظ هذا مرارا في التاريخ . وطالما بقي نظام الإمبريالية العالمي ، يبقى دوما خطر الحرب ، رغم انهيار الأنظمة الشيوعية وزوال المعسكر الاشتراكي . وكذلك في قضية الحرب والسلام ، لا يمكن ان نعتمد ألان او غدا على 'النوايا الحسنة' او 'إدراك المسئوليات' لدى الأوساط الحاكمة في البلاد الإمبريالية ، ولكن يمكن ان نعتمد بالأحرى على إجراءات عملية تهدف الى تأمين السلم ، وسترغمهم على اللجوء أليها الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية المجسدة في حركة الشعوب ضد الحرب . ان التكديس الهائل للأسلحة النووية قد يؤخر نشوب الحرب الشاملة ، لكنه لا يلغيها ، وحتى ما يسمى 'بسياسة توازن الرعب' لا تقود الا الى سلام مؤقت . وكما سبق وذكرنا فان من يملك سلاحا أيا كان نوعه ، لا بد يلقيه في الميزان يوما . (16)

4) السلام وخرافة "السلطة العالمية" :

لا بد لنا في هذه النقطة من البحث ان نظهر مفهوم "السلطة العالمية" الذي تحدث عنه الكثيرون غداة الحرب العالمية الثانية ، بهدف لجم العدوان عند بعض القوى الفاشية

والديكتاتورية . والواقع ان فكرة 'السلطة العالمية' قديمة ، فقد طالب بها كانط ودانتي وغيرهم . فالسلطة العالمية المنشودة هي سلطة سياسية تمنع تفاقم الصراعات ، خاصة في العصر النووي . ولكن كيف يكون لدينا 'سلطة عالمية' في وقت أصبحت فيه القنبلة الذرية موجودة ليس فقط في روسيا وأمريكا ، وانما أيضا في بريطانيا وفرنسا والصين وإسرائيل وجنوب أفريقيا وإيران والبرازيل وربما الباكستان وكذلك الهند والصين . هذا يعني انه لم يعد بالإمكان تحديد من يملك القنبلة ومن لا يجوز له ان يملكها . ونجاح الولايات المتحدة في تحييد القدرات النووية العراقية غداة حرب الخليج لا يعني إمكانية إعادة هذا النجاح مرة أخرى في منطقة أخرى مثل كوريا الشمالية ، التي تملك هي الأخرى قدرات نووية غير خاضعة للتفتيش والرقابة الدولية . وعليه هناك شكوك ان يكون لمثل هذه السلطة الدولية فاعلية في كل الظروف والأماكن . فهل بمقدور مثل هذه السلطة إرغام كوريا الشمالية على فتح منشآتها النووية في أراضيها للتفتيش والرقابة ؟ العارفون ببواطن الأمور يدركون استحالة ذلك تماما ، نظرا لضعف الأمم المتحدة .

هناك قوة اعظم كثيرا ومباشرة اكثر تجعل قضية توحيد العالم من اجل السلام جديرة بالبحث والمناقشة . وتلك هي ببساطة الفزع من حرب نووية ماحقة . وذلك ان هذا الفزع هو المصدر الرئيس المباشر لجميع الجهود التي تبذل للحيلولة دون نشوب الحرب النووية او تأجيلها على الأقل . ومع ذلك فما مدى خوف الناس من نشوب الحرب النووية ؟ وما مدى خوفي أنا منها ؟ وما مدى خوف قارئ هذه السطور منها ؟ والى أي مدى نخافها بمعنى ان يدفعنا ذلك العمل بطريقة ما بحيث نحاول مثلا تعديل بعض ما ثبت بأدمغتنا من آراء وتحيزات او التضحية ببعض مصالحنا كبشر رغبة في تجنبها ؟ (وغني عن البيان ان أنصار نزع السلاح من جانب واحد متحركون للعمل في هذا الاتجاه . ولكنه من سوء الحظ ان أفعالهم قد ختم عليها بالعقم . ان من العسير اشد العسر الإجابة عن الأسئلة . ولا شك ان الخوف من الحرب النووية عام ، وانه يشترك فيه الشعوب والحكومات ، وهو خوف يجعلهم شديدي الحذر في سلوكهم الدولي . ولعل الحكومات هي اشد تيقظا من الشعوب الى الطبيعة الحقة لورطة البشرية في العصر النووي ، وذلك ان الرجال في الحياة العامة كالموظفين وقادة القوات المسلحة والدبلوماسيين تلزمهم طبيعة أعمالهم الى التعرف بعض الشيء على العواقب الممكنة التي قد تتمخض عنها الحرب النووية .

وكأني بتأثر الشعوب بها يتراوح بين الرعب السلبي وبين عدم الاهتمام . وربما كان ذلك لان الموضوع من شدة الإيلام للأنفس ، بحيث لا يستطاع استبقاؤه في العقول - الا في حالة واحدة هي حالة الأزمات . وهناك بضعة أسباب تناهض الاعتماد المطلق النهائي على ما للحرب النووية من رهبة وفزع واتخاذه ضمانا كافيا لعدم نزول الكارثة بنا . ولست أنكر ان

من البديهي ان هذه الرهبة عامل حقيقي جدا وثمين جدا في ذلك الموقف . ولذا فكل رجائنا أن تنمو عند كافة الأطراف نموا متناسقا متكافئا . بل ينبغي لها ان تفعل ذلك ملئ ضميرها . إذ ان العالم قد مر في غضون الأربعين عاما من العصر النووي من أزمة الى أخرى ، ولا بد له من ان يظل حاله كذلك طالما كان مكونا من دول قومية ذات سيادة كاملة .

وقد يدفع البعض بأن تكرار الأزمات التي كان في الإمكان حل كل منها بطريقة او بأخرى على أساس الفرض الضروري الموضح في سياق الموضوع ، يغير نشوب الحرب النووية البالغة المعيار ربما كان يصيب ذكاء الشعوب والحكومات بالغباء بدفعهم الى افتراض ان مثل هذه الأزمات لا بد ان تحل على الدوام . فأن كان الحال كذلك فآفاق المستقبل معتمة . ولا يسعنا الا ان نرجوا ان يدرك الناس ان الدلائل التاريخية تشير الى ان حل بعض الأزمات بسلام ، ليس فيه ما يبرر الظن بأن أزمة ما لن تنتهي بحرب شاملة ، ولنا في الحرب العالمية الأولى والحرب الكونية الثانية خير دليل . ومن عجيب المفارقات ان إمكان حدوث الأحداث الدولية الشديدة بالدرجة الشديدة الكافية لقطع حبال روتينيات الحياة وخلق إطار نفسي جديد للعالم ، ربما كان يعتمد على سياسة طورها جون فوستر دالس والقاضية بدفع العالم الى حافة الحرب الشاملة ثم إعادته الى 'صوابه' من جديد قبل انطلاق أول رصاصة نووية . وهذا ما تم تطبيقه بالفعل في أزمة كوبا في أوائل الستينات . ولكن هل لدينا ضمانات من ان لا تنساب الأمور من بين أيدينا كما ينساب الماء منها ؟ إذا فقدنا هذه الضمانات او عجزنا عن توفيرها ، فقد يتجول أبناءنا الباقون على قيد الحياة في البرية الى الأبد ... . (17)

5) الكفاح من اجل السلام :

ورد في مقدمة مذكرة عام 1945 الخاصة بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو) ان الحرب إنما تبدأ في عقول الناس ...أي ان الحرب تبدأ كفكرة ما تلبث ان تأخذ طريقها الى التنفيذ . (18)

ويمثل هذا جزءا من الحقيقة . ولان الناس لا يستطيعون التأثير في مصير البشرية إلا من خلال عقولهم وإراداتهم ، فأن هذه الحقيقة في حاجة الى استعراض وتشديد مستمرين . كما انها في حاجة الى التجديد خصوصا بعد ان رأينا كيف أدى التقدم المادي ، على امتداد قرن من الزمن ، الى حروب هائلة وهو يندفع بزخم هائل وباتجاه يتوقف عليه مصير البشرية . وساعد نمو الثروة المستمر في المجتمعات الإنسانية في تأمين السلاح للإنسان إضافة الى الموارد والوقت التي كرست جميعها في التمتع بترف القتال . وهذا يختلف والرأي القائل ان الحروب لا بد وان تحدث نتيجة للزيادة الهائلة في إنتاج السلع ، إذ يترك للمجتمعات ان تحدد طريقة استغلالها ثرواتها . لقد نتجت الحروب الشاملة في عصرنا الحديث عن سلسلة من

الأخطاء الفكرية والروحية وعن وهن خلقي وجمالي . ومن بين الأخطاء الجسيمة التي دفعت العالم باتجاه الحروب العالمية الافتراض ان التقدم المادي هو شيء أساسي لاقرار السلام . ثم اكتسب هذا الرأي زخما في الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى . ان ما فعله مخترع الديناميت الكيميائي السويدي الفريد نوبل (1833 – 1896) تاركا جزءا من ثروته الطائلة جائزة سنوية للسلام إنما هو دليل ملموس على مساهمة السلام في تقدم الاختراعات وفي تكديس الثروة . ان مثل هذا الرأي لا يخلو من الصحة . فالخطأ يكمن في افتراض ان أمم العالم وشعوبه ستنتهج في المدى البعيد نهجا تمليه عليها فقط مصالحها المادية . وفي هذا السياق يعتقد الباحث جون نيف ان ازدياد البضائع والخدمات قد ساعد في إشاعة السلام من خلال امتصاص اهتمامات الرجال والنساء وشحذ غريزة المنافسة لديهم في زيادة الإنتاج وتحسين التجارة ورفع مستوى الصحة . ولكنه يعترف ان هذه الحالة قد تنهار فجأة بسبب ظروف سياسية او استراتيجية تظهر فجأة . وهكذا فان التقدم الاقتصادي لم يفعل شيئا لحل مشكلة النزوع الى الشر . 'فما ان بدأت ساعة السلام الرملية المليئة بالمشاغل الاقتصادية تأتي على ما في داخلها حتى تبدأ الجوانب الشريرة من الطبيعة البشرية تطفو على السطح' . (19)

يبدوا ان نزوع الناس الى السلام كان في ازدياد في العقود التي سبقت عام 1914 . فقد رفع الأدباء ورجال التربية وحتى رجال الدولة أصواتهم منادين بالسلام وأسست مجتمعات للسلام في كل سنه . وعند بداية القرن التاسع عشر وحينما كانت الجمهورية الأمريكية لا تزال غضة العود أعلن توماس جفرسون ان 'السلام إنما هو ما نطمح إليه' . وباقتراب نهاية القرن بات السلام رغبة العديد من النساء اللواتي ينزعن الى الخدمة الإنسانية . ومن بين هؤلاء السيدات نذكر النمساوية بيرتافون ستنر (1843 – 1914) والأمريكية جين آدمز (1860 – 1935) ، اللتان عملتا من اجل السلام بنزاهة واندفاع . ومع بدايات القرن العشرين ازداد نشاط النساء من اجل أحلال السلام وديمومته ، كما انضمت الطبقات العمالية والموظفين والفلاحين ورجال الأعمال الى القوى المنادية بدعم السلام . ومع ذلك شهدت الدول تصاعدا في التسلح البري والبحري بشكل مذهل ، وكأن الحكومات لم تسمع نداءات السلام . وصارت القضية التي أثارتها تلك الاستعدادات العسكرية تبدو حساسة تجاه الحلول التي جادت بها بديهة الناس العاديين في اروقة الجامعات وعلى موائد الولائم التي أقامها الرأسماليون الأثرياء ، ثم أثار شاب إنجليزي يدعى نورمان انجل (Norman Engel) عام 1910 قضية السلام على نحو حاد في كتابه الموسوم 'الوهم الأكبر' وطبع هذا الكتاب بلغات عدة في وقت واحد في لندن ونيويورك وباريس ولايبتزج وكوبنهاجن ومدريد وهلسنكي وتورين وستكهولم وطوكيو . لم يكد نورمان انجل ينهي دراسة علم الاقتصاد حتى بدأ يحاول ان يثبت مستعينا بالثروة الهائلة

من الإحصائيات ان حرب بين قوتين رئيستين او اكثر لا بد ان تدمر اقتصاد الغالب والمغلوب على حد سواء . وهكذا فان 'الوهم الكبير' يكمن في الاعتقاد ان بإمكان أمة ما كسب الحرب وقد سعى نورمان انجل الى الهام أصحاب النفوذ أهمية السلام ، لان السلام يمكن تحقيقه بحساب عقلاني .[20]

من جهة اخرى فقد أثار الأدباء والكتاب الأوروبيين قضية مصير البشرية مستندين الى معضلات الضمير والأخلاق والمسئولية ، وطالبوا الأعلام بتوخي الموضوعية في طرح المواضيع الحساسة ، لان المغالاة في تصوير الطرف الأخر تزيد من الأحقاد وتدفع باتجاه الحرب . وهذا يعني ان الأعلام المساند للسلام هو الأعلام الملتزم بالضمير والاخلاق وحب الإنسانية ..

ساهم تطور عادات السلوك المهذب بين الشعوب الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في جعل الحروب محدودة . وجعلت عادات السلوك المهذب الحكام ووزرائهم وسفراءهم يميلون الى ممارسة الكثير من اللياقة والانضباط في المباحثات الدبلوماسية . كما كثرت المقالات الصحيفة في الجرائد والمجلات التي تمجد السلام وتدعو الى التفاهم بين الشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية ، فخيار الحرب مرفوض كما دعت وسائل الاعلام الى تطوير "ثقافة السلام" كبديل لثقافة الحرب أو تمجيد الحرب ، وطالبت بتعميم ثقافة السلام في المدارس والجامعات بهدف صقل تفكير وسلوك الأجيال . كما راهن دعاة السلام على تعليم الناس جميعا أسس وقواعد ومزايا السلام لأن المعرفة هي الفضيلة الأساسية لصقل مواقف الناس من الحرب والسلام . ولكنهم لم يقفوا عند هذا الحد بل طالبوا بشطب الفقر من قاموس الحياة الاجتماعية ، لأن الفقر باعث على الأحقاد واندلاع العنف والعدوان بكل أشكالها . ولهذا لا بد من رفع مستوى المعيشة للناس حتى نرسخ أركان السلام . وتوازيا مع هذا التوجه ظهرت جماعات تقدس "العنف" باعتباره إله الخلاص لعذابات الناس . وقد حذر العقلاء من العلماء من تمادي البعض في تقديس العنف لان الجميع يكتوي بناره . ويبدو أنه بعد كل حرب إقليمية أو عالمية تكثر أعداد "قساوسة السلام" الذين يلعنون الحرب ومدبريها ، وكثيرا ما تجد دعوتهم آذانا صاغية ، لكن الوضع سرعان ما يتغير إذا بدأت ماكينة الاعلام الحربية عملها في هدم "أهرام السلام" .

كتب جون نيف يقول : "ينبغي لنا أن لا نخدع أنفسنا بمفاهيم السلام الأبدي ... فهذه المفاهيم تحمل في طياتها مخاطر اندلاع الحرب ... فالناس ليسوا بملائكة ، إذ من المؤكد أن من واجبهم ومبعث سعادتهم أن يخلقوا على الأرض ما يشبه الجنة التي يحلمون بها . الا أن عليهم أن لا يخلطوا بين هذا الحلم والجنة نفسها ، لان مثل هذا الخلط لن يؤدي بهم لا الى جنة الأرض ولا الى جنة السماء بل سيعني ضياع الاثنين معا" .[21]

6) تصورات بديلة للحرب :

ظهرت بعد الحروب العديدة بين المجتمعات الإنسانية أفكار وتصورات إنسانية لإيقافها وإحلال السلام الدائم ، منها أفكار بيرتراند راسل التي مفادها :

1. إقامة حكومة واحدة للعالم كله تحتكر القوات المسلحة ومن ثم تستطيع فرض السلام .
2. نشر الرخاء بين الجميع بحيث لا يكون هناك مجال لأن يحسد جزء من العالم جزءا أخر .
3. تخفيض معدل المواليد في كل مكان بحيث يصبح عدد سكان العالم ثابتا أو قريبا من الثبوت .
4. توفير السبل الفردية في كل من العمل واللهو مع توزيع أكبر قد ممكن من القوة بما يتفق والمحافظة على الإطار السياسي والاقتصادي الضروري .[22]

وهناك تصور أخر للباحثين مفاده ما يلي :

1. توسيع الحركة العمالية في العالم واتخاذها طابعا دوليا .
2. إنشاء تجارة دولية وموازنتها مع الاستهلاك .
3. إنشاء اتحادات ومؤتمرات عالمية مثل اتحاد البريد العالمي .[23]

إن هذه التصورات لا تمنع الحرب بل تؤجل وقوعها ، لأن المجتمعات البشرية تختلف في نظمها السياسية والاجتماعية والعسكرية وتتباين في مصادرها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وتتفاوت في قدراتها الإنتاجية والتقنية ولها تاريخ وميراث حضاري خاص بها ومصالح متشابكة . إضافة الى ذلك فإن ظاهرة الحسد مرتبطة بالقناعة التي بدورها متصلة بالتنشئة الاجتماعية التي تختلف من مجتمع الى أخر وهذا لا يمكن السيطرة عليه بشكل تام مطلقا . كما أن الاجتماعات والمؤتمرات والحركات العالمية لا تمنع وقوع الحرب على الرغم من دعوتها لها ، لأنها تخضع الى أيديولوجيات وسياسات دولية متباينة ومختلفة فهي تدعم نظاما سياسيا معينا ضد الأخر وبالتالي لا تعالج ظاهرة الحرب بشكل جدي بل تعمل على تعزيز أيديولوجية سياسية معينة ضد الأخرى . وحتى التجارة الدولية لا تستطيع أن توقف الحرب بين الدول بل تسبب مشاكل مالية بينها . لذا فإن جميع المقترحات المقدمة ما هي الا تصورات حياتية غير واقعية ولا يمكن أن تقف موقف المعالج لظاهرة تعيش في المجتمع البشري ومتأصلة في سلوكه . فالحرب ظاهرة اجتماعية مرضية كمرض البيروقراطية . فالاثنان يؤديان الى إخلال في وظائف المجتمع ، بيد أن الحرب تؤدي في النهاية الى التغير الاجتماعي بواسطة القوة والإجبار ، بينما تؤدي البيروقراطية الى المحافظة على التركيب الطبقي داخل المجتمع من خلال محافظتها على التسلسل الإداري وتأكيدها على الإنجاز والتخصص والكفاءة الفردية من أجل خدمة مصلحتها الأساسية وليس المجتمع .[24]

المعروف أن الفرق الأساسي بين المجتمع البشري والحيواني هو تملك الأول نظما اجتماعية وسياسية وعسكرية وله حضارة ومدنية وحياة نامية متطورة ، والأخر لا يملك هذه

الجوانب الحضارية . إضافة الى ذلك فإن لهذه الملكية مؤثرات ذات أثر فعال على سلوك ومواقف وأفعال الإنسان تجاه الآخرين . ففي بعض الحالات تدفعه الى التعاون وفي الأخرى تدفعه الى التنازع والتصادم ، وليس للغرائز الموروثة أثر في ذلك فالغرائز الفطرية الموروثة -التي يؤكد على وجودها عند الانسان بعض الكتاب والمفكرين- تتضاءل وتقل مؤثراتها على سلوك الانسان عندما يتمدن وينشأ اجتماعيا وحضاريا . بيد ان الصراع والاقتتال لا يزولان من حياة المجتمع البشري إنما لا يكون مكان للغرائز لكي تعمل على بلورة الاقتتال بين الجنس البشري ، حيث هناك مؤثرات مصنعة اجتماعيا ، أي مؤثرات تخلقها حياة الانسان وتفكيره وليست غرائزه العدائية المتجذرة في ذاته والمنقولة بواسطة الوراثة . فالإنسان إذا أمتلك شيئا يعمل على الاحتفاظ به والمطالبة بالمزيد منه لمواكبة نمو الحياة الاجتماعية المتطورة ، وهذا يتطلب استخدام القوة التي تأتي عن طريق التعاون الداخلي ، وهذا بدوره يؤدي الى التغلب والحكم بالقهر وبالتالي يحصل تجديد في حياة المالك القوي . وفقدان الشيء عند الانسان يؤدي به الى الانتقام من الأخر الذي يسيطر على ملكيته بالقوة ، ويتم ذلك عندما يتفوق هو ويضعف المسيطر ، وقد رأينا من خلال دراسة أسباب الحرب وعواملها أنها جميعا كانت ملتصقة بملكية الانسان المادية والمعنوية وليست العزيزة الفطرية .(25)

وعلى مستوى أخر أي على المستوى الدولي رأي البعض ضرورة خلق مجتمع دولي يقبل ويعترف بوجود قوة ملزمة لبعض القواعد التي تحكم التصرفات الدولية ، وتسمى باسم القانون الدولي ، بالرغم من أنها تختلف اختلافا كبيرا عن القوانين الوطنية لعدم وجود حاكم يضمن تطبيقها . والقانون الدولي هو حالة موجودة بين الدول وليس حالة فوقها أو سامية عليها ، وأنه ملزم للدول استنادا الى المعتقدات والمفاهيم القانونية . ولكن بنفس الوقت لا يمكن إجبارها على القبول به .

إن القانون الدولي يهتم بمعالجة جانبين من الحرب هما ، مشروعيتها وتنظيمها . وفيما يتعلق بمشروعية الحرب ، فقد تم في القرن العشرين التوصل الى إجماع بين الدول تجسد في العديد من المعاهدات الدولية بما في ذلك عهد عصبة الأمم واتفاقية برانيد كيلوك لعام 1928 . وينادي ميثاق الأمم المتحدة بأن اللجوء الى استخدام القوة المسلحة لفض النزاعات الدولية هو أمر غير مشروع باستثناء حالة الدفاع عن النفس ، الا أن مثل هذا الأسلوب القانوني لمنع نشوب الحرب يبقى أمرا غير مثمر مادام يفتقر الى وسيلة قسرية للرضوخ له . كما أن الإجراءات القسرية التي فرضت في عهد العصبة أو في ميثاق الأمم المتحدة والمتضمنة العقوبات العسكرية والاقتصادية لم تطبق بشكل ناجح حتى نهايات القرن العشرين وذلك بسبب الخلافات السياسية والاستراتيجية بين الدول العظمى (أعضاء مجلس الأمن وأصحاب الفيتو) . وهذا يبين بوضوح أنه من أجل أن تصبح القواعد القانونية قابلة للتطبيق ومؤثرة فيها فإنها ينبغي أن تعكس واقعا سياسيا معينا .(26)

لقد كلفت الأمم المتحدة بمهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . والمعروف ان الأساليب العديدة لتحقيق السلام والمبنية في ميثاقها والتي تم تطويرها من خلال الممارسة عبارة عن انعكاس لحصيلة النظريات المعاصرة عن الحرب . وفي الميثاق ثلاثة أساليب لمنع الحروب : الأول هو التسوية السلمية للنزاعات ، والثاني أسلوب الأمن الجماعي ، وهو الأسلوب الذي يتم من خلاله مجابهة المعتدي بقوة أكبر مما هو مستعد لقتالها ، والثالث هو نزع ألسلاح ، والغاية منه حرمان الدول من أدوات القتال الأساسية لمنع الحرب :

1- التسوية السلمية للنزاعات :

تعتمد التسوية السلمية للنزاع على الافتراض القائل بأن الحرب هي بالدرجة الأولى أسلوب لتسوية النزاع ، بالرغم من إمكان استخدامها لأغراض أخرى طبعا . وهناك بعض الافتراضات الأخرى القائلة بأن الحرب غالبا ما تحدث نتيجة لجهل صناع القرار بإمكانيات حل النزاع سلميا من الفائدة المتبادلة للطرفين . لذا ينبغي على المنظمات الدولية أن تساهم في منع الحروب باستنباط أساليب سلمية لتسوية النزاعات وبإقناع الدول باللجوء اليها والإفادة منها .

إن مجال هذا الأسلوب محدود عادة وذلك لامتناع معظم الدول من القبول بالأحكام المحايدة الصادرة حول أمور تعتقد أنها تمس مصالحها الحيوية ، كما هو واضح من موقف إسرائيل ورفضها لقرارات الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 242 .

2- الأمن الجماعي :

هو مصطلح يطلق على الإجراءات الأمنية الجماعية المتخذة من قبل مجموعة من الدول بموجب اتفاقية ما بينها ، وذلك لمعاقبة المعتدي أو ردعه . والغاية من هذا الأسلوب ، كما هو واضح ، هو ردع المعتدي بإجباره على مجابهة قوة دولية متفوقة عليه ، وأنه إذا ما تصدى لهذه القوة فسوف يواجه الدول مجتمعة . وبالرغم من أن أسلوب الأمن الجماعي قد أشغل حيزا كبيرا في عهد عصبة الأمم ، كما أنه أدخل في ميثاق الأمم المتحدة الا أنه قد فشل فشلا ذريعا في التطبيق العملي لحد الآن ، لعدم وجود سلطة أو حكومة عالمية بإمكانها اتخاذ القرار النهائي بشأن اللجوء إليه أم لا في ضوء التحقق الفعلي لحالة العدوان . والجدير بالذكر أن الدول لم تتوصل بشكل مقنع لتعريف العدوان ، وقد جاءت محاولات الأمم المتحدة لتعريفه ، والتي تم الاتفاق عليها أشبه بشرح أو سرد لحالات عديدة قد تقع ، كما أن الأمم المتحدة فشلت في إقامة قوات أمن جماعي تابعة لها ، كما نص عليه ميثاقها للأسباب أعلاه .

3- نزع السلاح :

تعتمد فكرة نزع السلاح أو تحديد التسلح على النظرية القائلة بأن الدول تحاول تأمين التفوق في عدد الأسلحة التي تمتلكها ونوعيتها المتوفرة لدى أعدائها ، والذي قد يؤدي الى نشوء سباق للتسلح وبالتالي الى وقوع الحرب . ويعاب على هذه النظرية أنها تخلط ما بين النتائج والأسباب فتعالج النتائج دون الأسباب ، متناسية أن السبب في نشوء سباق التسلح هو السياسة التي تؤدي الى خلق التوترات الدولية المؤيدة لنشوب الحرب ، أي أن السياسة هي السبب في الحروب وليس سباق التسلح . وهذا يعني في نظر بعض الباحثين أن إنقاص مستويات التسلح لا يؤدي بالضرورة الى إنقاص مستويات التوترات .

ويبدو أنه بعد ان تبين للأمم المتحدة أن ما جاء في ميثاقها من مواد لمنع نشوب الحروب ، لم تكن قابلة للتطبيق ، كما أسلفت ، لجأت الى استنباط وسائل جديد من خلال ممارستها العملية لتحقيق ذلك الهدف . فكانت الوسيلة الأولى هي ما أصطلح على تسميته باسم "الدبلوماسية المانعة" أو الدبلوماسية الاستباقية "Preventive Diplomacy" وهي تعتمد بالدرجة الأولى على المبادرات والإجراءات الدبلوماسية التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، كما تتجلى في إرساله قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى مناطق الصراع في العالم للتقليل من احتمال نشوب الحرب . وهي وان كانت قد نجحت في الكثير من الأحيان في منع الحرب ، مثلما حدث في قبرص وغيرها ، نراها تفشل في دول أخرى .

أما الوسيلة الثانية فتتعلق بتفعيل الرأي العام العالمي أو الإدانة الجماعية لعمل غير مشروع قد تقوم به دولة ما . وعلى الرغم من أن توصيات الهيئة العامة للأمم المتحدة ليس لها قوة الإلزام ، لكن قيمة هذه التوصيات المعنوية قد ازدادت زيادة عظيمة منذ أواسط السبعينات في القرن العشرين ، حيث أصبحت الأمم المتحدة منبرا لإضفاء الشرعية الجماعية على سياسات الدول ، الأمر الذي يجعل من اللجوء للحرب أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة للدولة المعنية إذا ما علمت أنها سوف تواجه الإدانة الجماعية . على أن هذه الإجراءات تبقى أيضا غير فعالة في مجابهة أنظمة مستهترة بالوضع الدولي .

7) مقومات السلام العالمي :

أختلف العلماء حول ماهية المقومات الأساسية للسلام وما هي آلياته ومنابع تغذيته . ومن أبرز المقومات المعروفة حتى الآن في البحوث السوسيولوجية نذكر ما يلي :

أ- التجارة الحرة بين الدول :

نادى العديد من العلماء بضرورة فتح المجال أمام التجارة بين الشعوب . فقد ذكر العلامة ليبراليو مانشستر بأن "التجارة الحرة ستفضي الى السلام" . وعليه وجب تشجيعها

واعتبارها ركنا أساسيا في تنمية العلاقات السلمية بين الشعوب ، ذلك أن المصالح الاقتصادية المشتركة والمنطلقة من مبدأ التعاون ، تعزز فرص التفاهم والانسجام بين الشعوب . وكذلك يقول الباحث وليام دومك بأن "تنامي قطاعات التجارة الخارجية يخلق جماعات مصالح محلية قوية لديها الرغبة في تجنب الحرب ، وأن وجود قطاع محلي للتجارة الخارجية سيقلص الخيار الحكومي" .(28)

ب- التكنولوجيا المتطورة :

يبدو ظاهريا على الأقل أن الحجة القائلة بأن الأسلحة النووية كانت سببا في إرساء دعائم السلام هي حجة مقنعة . فمنذ تفجير القنابل النووية الأولى في لحظة غضب عام 1945 ، أقلعت الدول الكبرى والأمم الصناعية المتطورة عن شن الحروب بعضها ضد بعض ، ولم تخض دولتان تملكان أسلحة نووية حربا مطلقا إحداهما إزاء الأخرى ، إضافة الى أن الحلفاء الرسميين للدول العظمى لم يخوضوا حروبا بين 1950 (عام قيام الأحلاف) و 1990 (عام انهيار المنظومة الاشتراكية) . ولهذا يرى العديد من العلماء بأن للأسلحة النووية المتطورة أثارا قوية في تحقيق السلام . فقد أورد الباحثان شاي فلدمان وستيفن روزن حججا مفادها أن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يكون مفتاحا مهما لتحقيق السلام في المنطقة . ويرى الباحث الاستراتيجي مويلر "بأن الحرب آيلة الى الزوال" ولكن حجته ليست مبنية على الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية ، وحول العوامل الطويلة الأجل التي يرتكز عليها السلام في الحضارة الغربية ذكر الباحثون أن أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت كافية لتحقيق السلام حتى ولو لم تخترع الأسلحة النووية .(29)

ج- التقدم الأخلاقي :

لا يكفي الركون الى العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية العسكرية لخلق الظروف الثابتة التي تصبح فيها الحرب غير مجدية ، بحيث لا يتم شنها أبدا . ولعله يمكن وضع نهاية للحروب الدولية بشكل موثوق عبر القبول الواسع وشبه الشامل بالقاعدة المتعارف عليها وهي أن شن الحرب ليس مقبولا على أسس عقلانية أو أخلاقية .

د- الديموقراطية :

استنادا بصورة جزئية الى النتائج التي خرج بها الباحثون ، يرى الباحث جاك ليفي بأن غياب الحروب بين الدول الديموقراطية أشبه ما يكون بقانون تجريبي في العلاقات بين

الشعوب . كما يرى آخرون أن الديموقراطيات نادرا ما تصطدم إحداها مع الأخرى . وفي هذا السياق ذكر الباحث بروس راست "بأن الدول الديموقراطية لم يقاتل بعضها بعضا . وقد وضع راست (Russet) برهانا مقنعا جدا على أن العلاقة بين الديموقراطية والسلام على المستوى الثنائي للتحليل ليست علاقة زائفة ، على الأقل بالنسبة للفترة الممتدة من 1946 (نهاية الحرب العالمية الثانية) الى 1990 . وهي نتيجة يعززها تحليل ستيوارت بريمر ولالمن وبونيودي مسكيتا . وقد توصل الجميع الى حقيقة مفادها "بأنه من غير المحتمل للنزاعات بين الدول الديموقراطية ان تفضي الى حرب دولية"(30)

يستدل من الطبيعة السلمية للعلاقات بين الدول الديموقراطية بأن عالما تسوده بالكامل دول ديموقراطية قد يكون مسالما . وهذا استنتاج عميق المغازي ، إذا كان هناك بالفعل توجه عالمي نحو الديموقراطية . ويبين الباحث هارفي ستار بأن هناك "توجها عالميا نحو الديموقراطية حتى قبل عام 1990" (أي قبل انهيار عالم ثنائية القطبية وخروج الولايات المتحدة كقطب أوحد على الكرة الأرضية) . ويشير بروس مككولم الى أنه بناء على معلومات مؤسسة (Freedom House) حول عام 1991 "فمن أصل 165 دولة جرى رصدها ... يصل عدد الدول الديموقراطية الليبرالية الى 76 دولة ، وهناك 36 دولة أخرى يمكن القول بأنها تمر بمراحل انتقالية متفاوتة نحو النظام الديموقراطي" . وفيما يتعلق بعام 1991 أعلنت مؤسسة (Freedom House) بأن عدد الدول التي تصنف بأنها حرة سجل رقما قياسا . (31)

إن تصنيف الدول حسب نمط النظام السياسي مسألة مثيرة للجدل بطبيعة الحال ، لكن بات هناك الان اتفاق واسع النطاق على أن عدد الدول الديموقراطية في العالم قد حقق قفزة كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين . فقد انتقلت عدة دول من أنظمتها الديكتاتورية والتسلطية الى أنظمة ديموقراطية ليبرالية . وربما يكون أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل الحرب والسلام هو هذا التقدم العلمي الذي يقود البشرية نحو الرخاء والسعادة .

لقد كان "السلام العالمي" وما زال طموح البشرية منذ غابر الأزمان ، وأصبح هاجس الفلاسفة والمفكرين وعامة الناس على حد سواء ، وأستمر السعي الحثيث لتحقيق "مبدأ السلام العالمي" مع تفاوت وتباين الاجتهادات حوله الى يومنا الحاضر ، حيث تشهد مناطق مختلفة من العالم نزاعات دامية يصحبها جهود دولية لفض تلك الاشتباكات والنزاعات وفرض "السلام" .

دعا الرواقيون منذ القرن الثالث قبل الميلاد الى حق الإنسانية في السلام ، وذلك بالتحرر مما يفرق بين الانسان وأخيه ، وهذه فروق أساسها الاختلاف في اللغات والأديان والأوطان . ويمكن النظر حينئذ الى الناس جميعا كأسرة واحدة قانونها العقل ودستورها

الأخلاق وغايتها السلام . وإذا كان السلام الدائم" باعتباره غاية أخيرة للقانون الدولي وللعلوم الاجتماعية والسياسية- فكرة غير قابلة للتحقق ، فإنه يمكن بالمقابل " تحقيق السلام من خلال الأحلاف" . ان الغاية النهائية للقانون الدولي هو الوصول الى " ميثاق السلام العالمي الدائم" . ويستند المطالبون بهذا الهدف الى مشروع السلام الدائم الذي وضعه عمانويل كانط والذي يتألف من ستة نقاط هو :

1. "إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة حرب من جديد" .
2. أن اي دولة مستقلة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، لا يجوز ان تملكها دولة أخرى بطريق الميراث او التبادل او الشراء او الهبة .
3. يجب إلغاء الجيوش الدائمة جذريا .
4. يحظر على كل دولة ان تضع مقدراتها ومواردها في سبيل الحرب .
5. يحظر على كل دولة ان تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في حكومتها .
6. لا يسمح لأي دولة في حرب مع أخرى ان ترتكب أعمالا عدائية كالقتل والتسميم ونقض شروط التسليم والتحريض على الخيانة . وقد يكون من شأنها -عند عودة السلم- امتناع الثقة المتبادلة بين الدولتين .

اما المواد الثلاث النهائية للسلم والتي تشكل شروطا إيجابية فهي :

اولا : يجب ان يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا يضمن الحرية والمساواة واستيعاب السلام" .

ثانيا : يجب ان يقوم قانون الشعوب على التحالف بين دول حرة .

ثالثا : حق النزيل الأجنبي ، من حيث التشريع العالمي مقصور على إكرام مثواه .(32)

إن ما يضمن السلام الدائم هو الطبيعة التي تكشف عن ميول المنفعة والأنانية التي هي بجوهرها معارضة للسلام ، لذا فإن النظام السياسي الصالح لا بد من أن يعمل على تثقيف الشعب أخلاقيا لمناصرة السلام . ومع ان الاختلاف في اللغات والدين مصدر أساسي لذرائع الحرب ، الا انه ومع ازدهار المدنية لا بد من أن يزداد التقارب بين الناس في المبادئ . وقد استعملت الطبيعة واقعة تبادل المصالح بين الشعوب المختلفة وضرورتها للوصول الى جمع شملها جميعا ، كما حصل في قيام هيئة الأمم المتحدة . ولولا هذا لما استطاعت فكرة القانون العالمي وحدها ان تحمي السلام العالمي من العنف والحرب . ولقد حرص ميثاق الأمم المتحدة على حظر التهديد باستعمال القوة او استعمالها في العلاقات الدولية ، غير أن هذا الخطر لا ينصرف بطبيعة الامر الى حالة الدفاع الشعبي ولا الى كفاح الشعوب المستضعفة من اجل الدفاع عن حقها في تقرير مصيرها ولا الى حالات مقاومة الطغيان . وتبين مما سبق أن أهمية

السلام نابعة أساسا من كون الحروب والعنف نفيا لحرية الانسان وكرامته ، فلا بد إذن من صون الامن والسلام بتعزيز التعاون بين الأمم عن طريق التربية والعلم والثقافة ، ودعم الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون الدولي العادل بدون تمييز . وقد تأكدت مكانة هذه الفكرة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث نصت على ان الاعتراف بكرامة الاسرة البشرية وبحقوقها الأساسية المتساوية الثابتة ، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم . كما جاء في الإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلام : "ان لكل أمة وبغض النظر عن معتقداتها أو لغتها الحق في العيش في سلام ، وان هذا شرط ضروري لتقدم الأمم . وقد رأى البعض ان الطريق الأنسب للبحث عن السلام الثابت الدائم هو ان يقوم هذا السلام بين الشعوب وليس بين الحكومات والدول . لقد توثقت ، منذ ان أعلنت سنة 1986 سنة دولية للسلام وحتى الان –العلاقة في أذهان الناس بين احترام حقوق الانسان وصيانة السلام والامن الدوليين ، فلا مجال لتحقيق حلم الانسان المتحرر من الخوف والفقر الا في ظل الامن والسلام .(33)

8) هل يكون الحل في الأمم المتحدة ؟

سبق لنا في سياق هذا الكتاب ان حاولنا تقدير حركة السلم القومية التي تولدت عن الحربين العالميتين ، والتي نطالب بها الان رهبة من الأسلحة النووية والهيدروجينية والنيوترونية , غير أننا جعلنا هذا التقدير على أساس حركة نزع السلاح ، ولم نلبث حتى وصلنا الى نتيجة مؤسفة ، هي ان مؤتمرات نزع السلاح المتعاقبة لم تنته بالإحباط فحسب ، بل ان ذلك إنما يرجع لا الى سلاسل متلاحقة من الخطوب والأخطاء ، بل يرجع الى أسباب أساسية بعينها . وربما أمكن تلخيص هذه الأسباب الأساسية في قولنا ان نزع السلاح العام الكامل بين الدول ذات السيادة القائمة على سجيتها الطبيعية يكاد يكون تناقضا في التعبير او الاصطلاح . على ان من الظلم للحركة الداعية الى السلام ان يشار الى ان مؤيديها الجادين قد نظروا الى المسألة على الأساس الضيق نسبيا لنزع السلاح وحده . والأمر على العكس من ذلك ، فمنذ ان ابتدأت حركة السلم في شكلها الحالي إبان السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى حتى نهايات القرن العشرين ، أدرك دعاة السلام انه لا بد لهم من إقامة شكل جديد لمنظمة عالمية حتى يتهيأ لهم بلوغ أهدافهم المنشودة التي يدخل فيها نزع السلاح نفسه . ومن ثم كانت عصبة الأمم المتحدة أولا ثم الأمم المتحدة الثمرتين العمليتين لهذا الادراك . وقد يقال أحيانا ان كلاً من عصبة الأمم والامم المتحدة كانت مجرد منتدى للمساجلات الدولية . وعندي ان هذه صورة مبسطة ساذجة جدا لسجلات أول منظمتين عالميتين في التاريخ البشري . وإذا نحن تأملنا عصبة الأمم أولا ، وجدنا أنه مرت عليها فترة تقابل على التقريب عشرينات القرن العشرين كانت فيها العصبة هينة مؤثرة أو تكاد . وكان ذلك على الرغم ان بعض الدول

الكبرى آنذاك مثل روسيا وأمريكا لم تكن عضوا فيها . ومن ثم كانت عصبة الأمم تتكون بصفة رئيسية من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ، وأخصها بريطانيا وفرنسا . وكان هدفها الأساسي هو المحافظة على التسوية الأوروبية التي أبرمت في فرساي . وقد أظهرت العصبة فيما يتعلق بهذا الغرض اثرا فعالا بدرجة لا بأس بها . ولا شك ان ذلك كله كان يمكن بلوغه بعقد تحالف إنجليزي فرنسي بسيط : ولكن الذي تم كان افضل بكل تأكيد ، كما انه لم يتم من اجل المظاهر فقط ، وكان تمامه على يد منظمة دولية كالعصبة مثلا . وذلك لأنه كان لزاما على العصبة على الأقل السماح بسماع أصوات أمم أخرى .

غير ان تاريخ الأمم المتحدة قد اختلف عن تاريخ عصبة الأمم . فقد شاركت أمريكا والاتحاد السوفيتي في تأسيس هذه الهيئة ، وكانت للبلدين منذ البداية أغراض متناقضة الى حد كبير . وربما عجبنا بناء على هذا وتساءلنا كيف تهيأ للأمم المتحدة ان تعمل على الإطلاق ، او تهيأ لها على كل حال أن تنجز شيئا ؟ ومع ذلك فلا شك أنها كانت ذات اثر فعال الى حد لا بأس به في عدة مناسبات . مثال ذلك أنها استطاعت ان تلعب دورا في حرب كوريا أوائل الخمسينات ، كما لعبت دورا إيجابيا في إيقاف العدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي الإسرائيلي) على مصر عام 1956 ، وكان لها دور في معارك الكونغو التي أطاحت بالمناضل الإفريقي باتريس لومومبا . فكيف كان يمكن بلوغ هذا النجاح غير الطفيف وامثاله تلقاء العداء العنيد المتبادل بين عضوي الأمم المتحدة الرئيسيين : أمريكا وروسيا ، وإزاء عزمهما الأكيد على انتهاج أهداف متناقضة ؟

لاشك ان الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال هي الى حد ما مجرد (الحظ البحت) . فأن الحظ البحت وحده في حالة الانسحاب الروسي الذي أساء أصحابه تقديره – هو الذي مكن الامم المتحدة من استنكار عدوان كوريا الشمالية ومعاضدة كل مقاومة له . ولكن هذا ليس الا جزءا صغيرا من القصة . والحقيقة هي انه في هذه المواقف الهامة – تلك المواقف التي اضطرت فيها الأمم المتحدة ان تعمل عملا فعالا (وما يستطيع إنسان ان يؤمىء ولو بإشارة بعيدة الى أنها تستطيع تسوية مسائل يدور حولها نزاع مباشر بين الدول العظمى) . وهي هنا قد عملت كأداة للدول الغربية ...تنفذ أغراض الغرب الامبريالي . وحرب السويس سنة 1956 هي الاستثناء العظيم الوحيد لتلك القاعدة . بيد أنها استثناء ضرب أمامنا مثلا وكشف لنا عن حقائق . فالذي حدث في السويس هو ان سلوك الحكومتين البريطانية والفرنسية ، بلغ من السوء والبعد عن المعقول انهما نجحتا الى حين في شيء غريب ، هو التوحيد بين روسيا وأمريكا في هدف مشترك . فلما تم ذلك التوحيد اصبحت الأمم المتحدة على نحو أسرع من البرق الخاطف ، قوة لا تقاوم . فاضطرت اثنتان من أهم الدول الثانوية هما بريطانيا وفرنسا ان تنحنيا لإرادة تلك الهيئة في مدى أربع وعشرين ساعة ، وان توقفا عمليتهما الحربية

وتقبلا صدا مهينا . ولكن الذي حدث في كوريا والكونغو وقبرص وكمبوديا وغيرها اثبت ان هيئة الأمم المتحدة هي "مطية" لأمريكا ودول أوروبا الغربية السائرة في الفلك الأمريكي . مثال ذلك ان الأمم المتحدة نعت على الروس تصرفاتهم في بلاد المجر ، لكنها لم تنع على الفرنسيين تصرفاتهم البربرية في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية . كما ان الأمم المتحدة لم تستنكر التدخل الأمريكي السافر في كوبا ، حيث حاولت الولايات المتحدة إسقاط كاسترو بواسطة بعض المرتزقة أنزلتهم في خليج الخنازير . وقد برزت السيطرة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة في موضوع الصين الشعبية حيث بقيت جزيرة تايوان ممثلة لشعب الصين في مجلس الامن . وفضلا عن هذا وضح تماما سيطرة الأمريكان على كافة منظمات هيئة الأمم المتحدة ، خاصة وان أمريكا هي التي تدفع "تصيب الأسد" من مخصصات هيئة الأمم . ومع ذلك فقد جرت محاولات من دول عدم الانحياز ودول الكتلة الشرقية (سابقا) للحد من النفوذ الغربي في هيئة الأمم ، وصدرت قرارات حاسمة ضد إرادة الولايات المتحدة .

ورغم نجاحاتها وفشلها ، فان الأمم المتحدة لا غنى عنها في عالم يريد ان يتخذ لنفسه بعض الرجاء في منع الحرب النووية . والشيء المطلوب من محبي السلام هو أنه يجب عليهم ان يواجهوا بشجاعة مسألة القوة القصوى -وهي أمر لا يجوز لهم ان يخطئوا فيه بحال- شيء لا بد لهم من وجوده . وكذلك ليس من الإجابة المقنعة في شيء القول بأن تلك القوة ينبغي ان تمكث بيد الأمم المتحدة نفسها . ذلك ان الأمم المتحدة إنما هي بالفعل منبر لطرح الخلافات والآراء ، والعالم بحاجة الى مثل هذا المنبر . ولكن ليس هناك اي معنى معقول للقول بأن القوة العالمية النهائية يمكن ان يمسك بزمامها "محفل الأمم المتحدة" . فهذه الهيئة عبارة عن قفص يتعايش فيه الثعالب مع الأسود ومع الخراف والطيور ... وإمكانيات تبادل الأدوار قائمة أيضا . فالأسد الروسي سقط في بداية التسعينات وتحول الى "أسد بلا أنياب" ، وغدا في مرتبة "الأرنب" أمام جبروت الفيل الأمريكي .(34)

9) طرق السلام ونتائجها :

يقول البرت اينشتاين (Albert Einstein) أنه طالما كانت هناك دول ذات سيادة تمتلك قوة كبيرة ، فالحرب لا مهرب منها " ويصور أحد علماء النفس الاجتماعي المسألة بقوله ":إن عالمي الأشياء العادية والأشياء القومية مختلفان ومتعارضان ، ففي العالم الأول ننشد رفاهيتنا وفي العالم الثاني نضحي بها ، وهذان النوعان من الحياة متعارضان تعارضا مطلقا ، فنحن لا نستطيع ان ننشد رفاهيتنا ونضحي بأنفسنا وبمصالحنا في نفس الوقت . وحين نفكر في العمل القومي (أو العمل المقدس) فإن شيئا ما في داخلنا يعارض الصراعات التي تنشأ من الخلط بين العالمين ، فالأحاديث القومية تتكون من المجاهرة بأن يكرس الانسان

نفسه لأرض آبائه ، والحرص على ذلك ، والثناء على أرض الوطن ، وامتداح قصص أبطال أو قديسي القومية الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل الوطن .(35) ولما كان الأمر بالنسبة لنا ذا وجهين فنحن نختار أحدهما أولا ثم الأخر ثانيا . فالحرب مسألة طبيعية كالسلم ، والسلم مسألة طبيعية كالحرب . لكن عالمي الأشياء العادية والقومية بعيدان كل البعد عن ان يكونا السبب الوحيد للحرب في الحضارة الغربية . ويرى جون ماكوردي (J. Maccurdy) أن الايمان بطبيعة الإنسان الكونية قد أسهم بدوره في الحرب . فهو يقول :

"إن معظم ما يقوم من سوء تفاهم شخصي أو من صراعات دولية إنما ينشأ من أن كل إنسان يصر على أن يفكر الغير كما يفكر هو . ومن أكثر الكليشيهات السيكولوجية الشائعة ضررا أن طبيعة الانسان واحدة في كل مكان –فلو كان صحيحا لما كانت هناك الا حالات طلاق قليلة وحالات حروب أقل . وقد يبدو أن النصف الأول من هذه العبارة أمر مبالغ فيه ، لكن شيئا من التأمل كفيل بتبريره بالنسبة للوقت الحاضر . فالشعوب التي تتطلع للتوسع على حساب غيرها ، لا تلبث أن تبحث عن مسببات لغزو الآخرين وسلبهم أوطانهم وثرواتهم . ولنا في ألمانيا النازية خير مثل ، كما أن توسعات ستالين توحي بذلك . وكل شعب يبتلى بالكسل لا بد أن يدفع الثمن . فمن أراد الحياة بكرامة ، وجب عليه الاستعداد لكل طارئ" .[36]

إن من جوانب فشل "القانون الدولي الحديث" أنه أغفل إيجاد أساس قانوني لمبدأ كراهية الحرب الذي أضافه الى ميدان الأخلاق وعلم الاجتماع .[37] اما الباحث جون باسيت مور (John Bassett moore) فيعطي نظرة متفائلة عن القانوني الدولي ، فنراه يقول :

إن جروتيوس (Grotius) وهو يستطلع تاريخ الانسان حاول أن يخفف من شرور نظام لم يستطيع القضاء عليه ، وقد بارك الزمن اختياره المثمر ، واسترشد من جاء بعده بطريقته .[38] وبالإضافة الى نظريات القانون الدولي وقوة التوازن ، هناك أيضا فكرة وتجربة الاستثناءات ، اي حماية المصالح الخاصة . فمثلا في حالة 'مبدأ مونرو' لم تدافع الولايات المتحدة الأمريكية عن تصرفاته على أساس النفعية فحسب ، بل تمسكت أحيانا بالقول بأن ظروفا اضطرارية اقتضت فيها ان تفرض لنفسها قدرا من المسئولية عن حالة الحكومات في أمريكا اللاتينية حتى تدافع عن نفسها ضد احتمال تدخل أجنبي في تلك الدول مما يكون بدوره خطرا على سلامتها .[39] ويقول هارولد فينيك (H. Vinacke) ' مع أن الوثائق الثلاث كانت كلها وثائق قانونية رائعة ، فإن الملاحظ ان واحدة منها فقط هي التي عنيت بأخلاقيات الحرب" .[40]

إن ول وثبة عظيمة حقا نحو سلام العالم جاءت مع عصبة الأمم ، وقد اقترح أحد الباحثين إجراء انتخابات شعبية لمندوبي العصبة بعد أن ظهر ، ان من المؤكد ان الطريقة

التقليدية لاختيار رجال يمارسون الشئون الدولية لم تحقق خيرا للعالم ، ومن المؤكد أنه ليس ثمة ضرر متوقع من تجربة هذه الطريقة .[41]

وعلى الرغم من أن العصبة لم ترسخ جذورها في المثالية الكاملة ، فإن المتفائلين في العالم كله كانوا ينظرون اليها على أنها خطوة عظيمة الى الأمام . وبعد عشرة أعوام ، كانت النتيجة هي أن "عصبة الأمم أصبحت عبارة عن منظمة توفق وتنسق وتقترح وتصالح وتضع خططا ومعاهدات جديدة ، وتشرف على النشاطات الدولية العظيمة التي تقوم بها الدول ، وان فائدتها تعتمد الى حد كبير على حسن النية والثقة التي توحي بها . ومن أفضل نتائجها في هذا الصدد ، القضاء على الاحتكاكات القديمة بين الدول الكبرى والدول الصغرى ..." وختاما لعل أفضل طريقة لتلخيص عمل العصبة كله هو أن تقتبس كلمات مندوب اسبانيا كونيوس ديلون (Quinones de leon) الذي أعلن في العيد العاشر لعصبة الأمم "بأن عصبة الأمم قد تحولت من فكرة عظيمة الى حقيقة عظيمة"[42]. ومن ثمار المثالية التي خلقت عصبة الأمم ، محكمة العدل الدولية الدائمة .[43] وقد قضت المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء محكمة عدل دولية جديدة على أساس المحكمة الدائمة القديمة .[44]

ومن ثمار حسن النية الشبيهة بتلك التي أدت الى قيام عصبة الأمم ، تكونت الأمم المتحدة . وكانت الامم المتحدة في جملتها قضيبا هشا تعلقت به آمال السلام كما كانت عصبة الأمم ، فالفيتو ، بصفة خاصة ، لا يجعل منها أكثر من جمعية خطابة ، فمثلا حين عاد وزير الدولة الأمريكي جيمس بيرنس (Jams F. Byrnes) من اجتماع وزراء الخارجية بموسكو في ديسمبر سنة 1945 ، كان عليه أن يؤكد لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة سلطات لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ، فأعطى المستر "بيرنس ثلاثة تأكيدات" أولها : ان اللجنة لا تستطيع أن ترغم الولايات المتحدة الأمريكية ولا أية حكومة أخرى على الإدلاء ببيانات . والثاني : ان اللجنة لن تكون لها سلطة القيام بأي إجراء أكثر من مجرد التوصية لمجلس الامن ، حيث يمكن حماية مصالح الولايات المتحدة عند كل خطوة بحق الفيتو . والثالث ، انه لن يجري اي اتفاق بشأن الإشراف الدولي الا بموافقة مجلس الشيوخ او الكونغرس وعن طريق معاهدة او قرار .[45] وقد حاولت عصبة الأمم ان تستند الى الرأي العام كما جاء في تقرير سكرتارية العصبة : "من الطبيعي ان يعتمد تقدم عصبة الأمم على الرأي العام ... وان اعتماد دول العالم الحديث بعضها على بعض والفرص السانحة للمعرفة تجعل من الفهم الأوسع أمرا محتوما ، اذا كان لا بد أن يكون تدريجيا . وفي العمل على تفهم المسائل الدولية ، تلعب العصبة دورا هاما كنقطة محورية لتبادل الآراء وللكشف عن ارض مشتركة يمكن التقدم عليها .... ولتنمية العصبة في هذا الصدد ، ولتدعيم سلطتها الأدبية اي

الاحترام الذي تستحقة في عقول الناس ، هنـاك مطلبـان بديـلان واضحـان همـا اولا : يجب ان يكون الرأي العام قوة دافعة نحو الأداء او ثانيا: يجب أن يقتنع بعدالة الإجراءات او الإنجـازات التي يطلب منه الحكم فيها . ان أحد هذين المطلبين يجب أن يتوافـر ، الا اذا كـان الـرأي العـام غير مكترث . وليس الحال كذلك غالبا في المسـائل الكبرى ، وان كـان صحيحـا ان تغييـرات كبيرة تحدث ولا يحس بها أحد .

"إن قـوة الدفـع التـي يعطيهـا الـرأي العـام شـيء بسـيط نسـبيا ، وإقنـاع الـرأي العـام وبخاصة على المستوى الدولي ، في كثير من الدول ، مسألة مختلفـة . فلـو أن شـعوب الـدول المختلفة أظهرت رغبة قوية لحكوماتها على ان تتبع سياسة ما ، فلن يكون مـن الصعب علـى حكومات تلك الدول ان تفعل ذلك . ولكن اذا كـانت الحكومـات ، بالتشـاور فـي العصبـة ، تتبـع خطة سياسية غير مألوفة وغير مرغوب فيها ، من شـعوب تلـك الـدول ، فـإن هـذه الحكومـات تجد صعوبة في كسب تأييد شعوبها داخل بلادها . ان الحكومة التي تكسـب تـأييد شـعبها قـد لا تكون لها الا صورة ضعيفـة فـي المؤتمـر الدولـي كمـا ان الحكومـة التـي تلقـى التصفيـق علـى آرائها الدولية المستنيرة في الخارج ، قـد لا تكسـب تـأييد الشـعب فـي داخلهـا ، وان سياسـتها وإدراكها لما يريده الرأي العام في بلادها ، وللوسيلة التي يمكنها إقناعه بها أو بما هو مستعد للاقتناع به ، يشكل مساهمتها في التعاون الدولي بصورة أو اخرى . فعصبة الأمم بالنسبة لكـل دولة على الرغم من اختلاف المقـاصد والأهـداف ، هـي حكومـة تلـك الدولـة مسترشـدة برأيهـا العـام أو قـائدة لـه ... ".(46) وقـد انتهـى العلامـة الأمريكـي هـانز مورغنتـاو (Hans Morgenthau) بعد تحليل رائع للرأي العام العالمي الى نتـائج تجعـل السـلام العـالمي يبـدو مستحيلا ، فهو يبدأ بأن يشرع كيف ان الـرأي العـام كـان يعتمـد عليـه كتـأييد رئيسـي بالنسـبة لعصبة الأمم ، ومحكمة العدل الدولية ، وميثاق بريان كيلوج (Briand - Kellogg Pact) -والقانون الدولي بصفة عامة ، ثم يذكر أنه في تقرير نشـر فـي سـنة 1947 تحـت عنـوان : "الامن في ظل الأمم المتحدة" جاء ان اللجنة الخاصة بدارسـة منظمـة السـلام أعلنـت مـا يلـي : "إننا نحتكم الى رأي عام عالمي لتأييد الامم المتحدة ... على الأقل الى حـد تعبئـة الـرأي العـام الذي يحدد- في التحليل الأخير - توازن القـوى الدوليـة " ثـم يقـول مورغنتـاو : "إن علينـا ان نسأل سؤالين : الأول هو ماذا نعني حين نتكلم عـن الـرأي العـام العـالمي ؟ والثـاني هـو كيـف يعرب هذا الرأي العام العـالمي عن نفسـه فـي ظـل الظـروف الأدبيـة والاجتماعيـة السـائدة فـي منتصف القرن العشرين؟" .(47)

ويرى مورغنتاو في تحليلـه سـالف الذكـر ، ان الـرأي العـام الصحيـح يجـب ، ليكـون فعالا ، ان يفرض إرادته عن طريق العقوبات الفورية علـى أي حكومـة متمـردة لا تحـترم رأي

الجماعة . فمثل هذا الرأي العام لا بد أن يعلو بصرف النظر عن الوضع القومي ، "لكن التاريخ الحديث لم يسجل ان حكومة واحدة خافت من سياسة دولية معينة عن طريق إجراء فوري من الرأي العام الدولي" . فمحاولات تعبئة الرأي العام العالمي مثلا ضد الهجوم الياباني على الصين منذ سنة 1931 ، أو السياسة النازية الخارجية منذ سنة 1935 ، أو الهجوم الإيطالي على الحبشة في سنة 1936 ، كانت كلها محاولات فاشلة" .(48)

وفي اعتقاد مورغنتاو انه كلما ظهر تهديد مادي للسلام فإن الحرب لا تجد معارضة من رأي عام عالمي ، ولكن من الرأي العام في الدول التي تتهدد مصالحها من جراء تلك الحرب . ثم نراه يقول : "تستخلص من ذلك أنه من العبث الواضح أن نقيم آمالنا في المحافظة على السلام في العالم ، على رأي عام عالمي لا يوجد الا كعاطفة عامة ، لا كمصدر للعمل قادر على منع التهديد بالحرب ..." "وكلما تعمقنا في البحث تحت سطح العبارات الشائعة ، وجدنا أنه لا يوجد رأي عام عالمي يكبح السياسات الدولية التي تتبعها الحكومات القومية . وحين تلجأ دولة الى الرأي العام العالمي ، أو الى الضمير الإنساني لتؤكد لنفسها ولدول العالم الأخرى ان سياساتها تتفق مع الأوضاع المستقرة التي يؤيدها الناس في كل مكان ، فإن هذه الدولة لا تلجأ الى شيء حقيقي ، بل تستسلم لاتجاه عام .. إنها تتمسك بمفهوم قومي معين عن الأخلاق ، وباحترام القوانين العالمية التي تربط البشر جميعا . إن ما يسود الأطراف المتنازعة من ثقة بأنها مؤيدة من الرأي العام العالمي بالنسبة لنفس الخلاف ، كفيل بأن يبرز عدم منطقية مثل هذا الاحتكام .(49) ذلك أن الرأي العام ، في الحضارة الغربية ، قد تكيف على قبول دورة الحرب والسلام كما يتقبل البشر مقدم الفصول الأربعة وذهابها . وليس ثمة ما يدل على ان تقبل الناس للحرب والسلام قد تغير من جراء الأحداث ، حتى تلك الأحداث الكبرى كاستكشاف الطاقة الذرية واستعمال القنبلة الذرية .(50)

الباب العاشر

خاتمة تحليلية

خاتمة تحليلية :

حاولت النظريات الاجتماعية - السياسية في أوروبا وأمريكا إعداد مبادئ وآليات الوقاية من كل النزاعات الممكنة ومظاهر العنف أو إنهائها . وبفضل اكتشاف سلسلة من العوامل الموضوعية والذاتية التي تتحكم في ظهور النزاعات واعمال العنف ومقاييسها ودلائلها الوصفية ، تتم محاولة توحيد طبيعة هذه المواقف والأعمال نفسها ، واعداد بعض النماذج المشتركة لها ، لتحدد بدورها جملة الإجراءات الوحيدة والضرورية لكل من هذه النماذج ، والتي تسمح باستبقاء الصراعات والنزاعات واعمال العنف التي تثيرها أو بالوقاية منها . ومع ذلك ، فالكثير من الباحثين الأوروبيون يميلون بوضوح إلى القيام بتصنيف مفصل للنزاعات ومظاهر العنف ، تبعا لنمطها ، ونوعها ، واعتمادا على دلائل خارجية بحتة ، ثانوية غالبا ، غير قادرة على تفسير طبيعتها الطبقية الحقيقية ، وكثيرا ما يصبح السبب لديهم هو المسبب . كما نلحظ أيضا الميل إلى إعطاء الأولوية المطلقة لدور الطرائق الحسابية الإحصائية وسائر طرق وأساليب التحليل القائمة . وليس أبدا وليد المصادفة ان تبوء بالفشل كل هذه المحاولات لاعطاء توقع علمي وتوصيات ناجعة في هذا الميدان ، وتطبيق معطيات تجاربهم في الممارسة الاجتماعية السياسية الملموسة ، والا تنتج بشكل عام أية نتيجة مفيدة . وان إنشاء علوم الحرب والعنف والعدوان والسلام لم يأت بأي جديد أيضا في هذه المسألة . ولقد حاول مؤسسوها إنشاء نظريات في الحرب والسلام واعداد جملة إجراءات للوقاية من أعمال العنف والعدوان قائمة على مناهج ومعلومات مستعارة من علوم اجتماعية مختلفة ، مع البقاء في المواقع المثالية والميتافيزيقية القديمة . ولكن هذه المحاولات لم تعط ، ولم يكن بإمكانها ان تعطي أية نتائج ، وفي حالات كثيرة أدت إلى استنتاجات اجتماعية سياسية رجعية للغاية . وينبغي طبعا ان نبحث عن تفسير ذلك ، سواء في عدم اكتمال الأسس والمعلومات التجريبية والملموسة المتعلقة بموضوع البحث هذا نظريا ومنهجيا أو في الاتجاه الملحوظ لدى علماء الاجتماع الغربيين لتعميم ونشر الخلاصات والتوصيات التي يصوغونها ، بهذا المستوى الناقص للغاية من المعارف ، والتي تنطبق في احسن الأحوال على مجال محدود جدا من المواقف المتنازعة والمتصارعة ، وينبغي أيضا ان نأخذ بعين الاعتبار التعقيد الهائل والذي لم يسبق له مثيل للمعرفة العلمية لموضوع البحث هذا نفسه ، هذا التعقيد الناجم عن اختلاف صور العلاقات والروابط المشتركة بين العناصر المؤلفة لها ، وصعوبة الوقاية من كل صور الأحداث المحتملة في الواقع الحي . وفي الوقت نفسه ، نجد ان وضع هذه المشكلة الحالية نفسه وزيادة اهتمام العلم الغربي نظريا بها ، لما يستحق الانتباه والدعوة إلى دراستها وبذل كل ما يمكن في سبيل ذلك .

وفي جملة الأفكار الأكثر نوعية وانتشار في الفكر الاجتماعي والسياسي والمتعلقة بطرق تلافي مظاهر العنف والنزاعات المسلحة ، وتأمين السلام والنظام يمكن ان نصنف ما يلي :

أ- إنشاء حكومة فيدرالية عالمية مكلفة بحفظ العلاقات السلمية بين الأمم والدول ، وحل كل المنازعات وتامين السلم الشامل . ويعتقد بعضهم ان منظمة الأمم المتحدة يمكنها مؤقتا ان تؤدي هذه المهمة . وترى هذه الفكرة ضرورة تحديد السيادة الوطنية لأطراف العلاقات الدولية ، وإخضاع إرادتهم ونشاطهم إخضاعا كبيرا إلى سلطة وحيدة مركزية . ان سذاجة هذه الفكرة وطابعها الخيالي واضح تماما ، في الظروف الحالية المتسمة بانقسام العالم إلى أنظمة اجتماعية متعاكسة ، والميل لاستقلال الأمم وازدياد تمايز حياة الدولة والسياسة في كل بلاد العالم . في هذه الشروط ، يكون فرض أية قرارات من الخارج على بعض الشعوب والدول بشكل إجباري مهما كانت النوايا الحسنة التي تبرره ، ليس أمرا غير واقعي وحسب ، ولكنه خطير أيضا . إذ يمكن ان يثير لدى هذه الشعوب ردود فعل ذات نتائج بعيدة المدى . وكذلك لا يمكننا تجاهل خطر استخدام بعض الأوساط لهذه الفكرة ، في هذه الحالة ، من اجل فرض إرادتها وديكتاتوريتها على شعوب أخرى وتحقيقها بممارسة العنف على نحو عالمي . (على سبيل المثال : الدور الأمريكي في كوريا وفي فلسطين وفي البوسنة وغيرها) .

من الواضح ان فكرة خلق ما يشبه الولايات العالمية المتحدة هو في غاية الصعوبة أو حتى الاستحالة . لكن هذا لا يمنع قيام وحدات إقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية وغيرها .

ب- لقيت فكرة دور السلاح النووي وسائر وسائط الدمار الشامل في صنع السلام وفرض الاعتدال والعقلانية رواجا كبيرا خاصة في فترة الحرب الباردة (1950 - 1990) ، ومازالت قائمة حتى ألان . ويؤكد أنصارها ان سباق التسلح وتوازن القوى النووية والقلق من الفناء المشترك ، يمكنها ان تشكل اكثر عوامل الردع فعالية وتؤمن الحفاظ على السلم الشامل . وتتألف المهمة الرئيسة ألان ، كما يعتقد أنصار هذه الفكرة ، من إقناع كل العالم باستحالة استخدام الوسائط العسكرية لبلوغ الأهداف السياسية ،ولا منطقية هذا الاستخدام . ويعتقد هانز مورغنتاو بأن تعاظم القوة العسكرية اللامحدودة والذي بدأ مع العصر النووي سيؤدي إلى حالة الاستقرار ، لانه لا طائل من وراء استعمال السلاح النووي اللهم إلا فائدته السياسة . فالسلاح النووي هو سلاح سياسي يملكه الإنسان ولا يجوز استعماله ، لانه للردع . ويكتب ايرنغ فيتشر ، عالم الاجتماع السياسي الغربي مشككا في فائدة سياسة " توازن القوى " عمليا ، وحتى في إمكاناتها ، في العصر النووي : " منذ ملكت الدول وسائل إبادة البشرية ، لا يمكن النظر إلى حالة الاستعداد للحرب على أساس توازن القوى غير المستقر بين الدول بنفس الطمأنينة التي كان يبديها هوبس وكانط وهيغل في زمنهم " . ولنترك لضمير فننشر (Fininsher) استطراده في التاريخ وحتى الزعم القائل ان البشرية تعلمت العيش مع القنبلة الذرية ، ونستطيع القول ان الروح العسكرية وسباق التسلح ، وكذلك تبررها أيديولوجيا لم تؤمن السلام أبدا حتى ألان ، ولكنها - على العكس ، ساهمت في خرقه وفي إثارة الحرب .

وعليه فأن فكرة السلام القائم على " توازن السلاح " و " الخوف المشترك " لا معنى لها من الوجهة النظرية وكذا من الوجهة العملية . كما ان الميل إلى الانتقال من نمط أسلحة إلى نمط آخر ، يقوم بشكل جلي ، على الحسابات الساذجة لهؤلاء الذين يظنون ان بإمكانهم احتكاره . بيد ان هذا يقوي سباق التسلح ويزيد التشكيك المتبادل ، ويعقد إجراءات نزع السلاح .

ان التجربة التاريخية تؤكد ان من الخيال ان نرغب في تامين السلام عبر سياسة الردع وسباق التسلح . وان علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا الذين يؤدون هذه الفكرة المخادعة لا يأخذون بعين الاعتبار العلاقة المتبادلة القائمة بين الطابع التكنيكي العسكري للحرب والأسباب الاجتماعية الاقتصادية العميقة للحروب ولسباق التسلح . وهم يقللون عمدا من أهمية الحقيقة القائلة بأن المصالح الطبقية الوثيقة واهداف العصبة الحاكمة - البرجوازية الاحتكارية ، التي تنال أرباحا طائلة بفضل السياسة الإمبريالية ، هي التي تقرر الاتجاهات المتعاكسة في العلاقات الدولية ، وتقودها نحو التصاعد ، ونحو حرب عالمية جديدة ، برغم من ان هذه الأخيرة لا معنى لها إطلاقا من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية والسياسية .

ان المركب العسكري والصناعي يبحث عن أشكال ناجعة لتطبيق قوة الإمبريالية العسكرية في الوضع السياسي العالمي الجديد وموازين القوى الجديدة فيه ، خاصة في أعقاب انهيار المنظومة الشيوعية التي حصدت نتائج بربريتها وتسلطها وأجرامها . والغريب ان بعض الدوائر في أوروبا وأمريكا ترى في العالم الإسلامي " العدو القادم للقرن الحادي والعشرين " رغم معرفة هذه الدوائر بأن العالم الإسلامي يعيش محنة كبرى وهو يحاول الخروج من مأزق التخلف الذي فرضته عليه عوامل خارجية وداخلية .

ان القوى الامبريالية تبحث عن طرق ووسائل لاستعمال السلاح النووي " دون خطر " بأمل تحاشي نتائج اندلاع الحرب النووية الخطيرة على الرأسمالية ذاتها . وان أعداد آليات قاتلة جديدة ، بما فيها قنبلة النيترون ، وجعل الاقتصاد عسكريا بشكل متسارع في البلدان الرأسمالية ، وتقوية دور العسكريين في الحياة السياسية ، لتشهد كلها بدورها على مطامح الإمبريالية العدوانية . ومعلوم ان السياسة الإمبريالية التوسعية الاستغلالية في العدوان والحرب تقررها خلافات القوى الرأسمالية حول الأهداف الداخلية والخارجية . وهكذا توجد بؤرة الحرب طالما وجدت النوايا لاستعمار الغير ، فكيف لنا إذن ان نبعد التهديد بالحرب عن لائحة أحداث الساعة ؟

لقد سئمت البشرية من الحياة على جبال من الأسلحة ، ومع ذلك فأن سباق التسلح يتواصل بلا توقف .

ان أيديولوجية الوداعة " وموقف النعامة " وكذلك أيديولوجية اليأس وموقف الاستسلام القدري ، اللتين يدعو أليهما العديد من المنظرين الاجتماعيين في الغرب والعالم العربي يولدان في قسم من الجماهير وضعا نفسيا اجتماعيا سلبيا بالنسبة إلى قضية الحرب والسلام ، وينجم عن ذلك لدى الناس أضعاف إدراك الخطر في سباق التسلح المتزايد باستمرار ، وان الموقف الموضوعي العادل والواقعي الوحيد في هذه القضية هي الدعوة التي أطلقتها القوى المحبة للسلام من اجل خلق عالم بلا سلاح وتحويل أموال التسليح للبناء وصنع الحضارات . وعليه يجب على كل قوى السلام ان تبدي يقظة شديدة وعليها ان توحد جهودها وتعمل بنشاط .

جـ- هناك دعاية نشيطة لعدة مفاهيم ذات صفة مسالمة وإنسانية تتعلق بإمكان خفض " القاسم المشترك للحروب " وإلغاء العنف والعدوان بوساطة " المعالجة الأخلاقية " للمجتمع ، وتحويل العلاقات البشرية واكتمال الشخصية أخلاقيا ، وتحقيق " السلام الاجتماعي " ومزج السياسة بالأخلاق ، ومن الواضح تماما ان من المستحيل القيام بتوقعات علمية والبت في هذه المشكلة ، إذا أردنا الانطلاق من مواقف ذاتية مثالية للمسالمة المجردة ، مع تجاهل الطابع الموضوعي والطبقي للتنازعات الداخلية والخارجية ومظاهر العنف والعدوان المتصلة بها في العالم المعاصر والمساواة بين المعتدين الإمبرياليين والشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها . وكذلك من المستحيل عندما نتغنى بحب البشر (وكمال الأشخاص الذاتي الأخلاقي) ان نلغي خلافات المجتمع الرأسمالي وانقسامه إلى طبقات متعادية متصارعة متناقضة المصالح والغايات . ان السلام الاجتماعي ليس مفهوما أخلاقيا ، ولا يمكن تأمينه بفضل إرادة الأفراد ورغباتهم ، دون إجراء تغييرات ثورية جذرية في الاقتصاد والسياسة ونمط حياة المجتمع القديم .

ان الطابع اللاعلمي المبهم للمفاهيم والتوصيات المسالمة في المسألة المطروحة وغياب برنامج عمل محدد لدى ممثلي هذا التيار ، ناجم أيضا عن انهم لا يرون القوى الاجتماعية القادرة على تحطيم عالم العنف والعدوان وعلى خلق المجتمع الجديد للديموقراطية الحقيقية والحرية والإنسانية .

د- يعتقد العديد من علماء الاجتماع بأن حل مشكلة العنف والعدوان والحرب بطريقة جذرية هو مستحيل مبدئيا . ولذا يعتبرون ان المهمة الرئيسية هي تحديد اكثر مظاهر العنف " اساءة " " وعداء للمجتمع " وضبطها بقدر الإمكان ، وهم يصنفون ضمنها بالدرجة الأولى ما يسمونه " النزاعات المدنية " واعمال العصيان الجماعية أو بصيغة أخرى كفاح التحرير الوطني الثوري ، وحروب الأنصار ، وثورة السود ، وعصيان الطلاب وسائر حركات الاحتجاج الجماعية . وفي سبيل إلغاء العنف الآلي " من الأسفل " الذي يمثل تهديدا لسلطة " الرأسمالية

الديموقراطية " ، يقترحون اللجوء إلى احدث الوسائل النفسية الدوائية والوسائل الإلكترونية وسائر وسائل السيطرة على نشاط الإنسان الدفاعي وادارة ردود فعله السلوكية .

ان مجموعة هذه الوسائل والأساليب ، التي هدفها النهائي " تصحيح البرنامج الوراثي " للإنسان وابطال مفعول الجرثومة العدوانية ، قد شكلت قاعدة المذهب السلوكي الحديث المعروف بأسم " تكنولوجيا السلوك الاجتماعي " . ويعلن ممثلو هذا المذهب انه فقط بتأثير بيولوجي وراثي خاص على وعي الناس ونفسيتهم يمكن خلق حضارة فعلية جديدة ، ستتم في ظروفها برمجة سلوك كل فرد في الاتجاه المرغوب فيه ، وبذلك تلغى الحروب والثورات وسائر أشكال العنف غير المرغوب فيه . ولا يخفى انه في هذه الحالة يصبح المبدأ النظري والمنهجي الأساسي هو الفكرة المثالية الذاتية عن إمكان بلوغ النتيجة المرغوب ليس بتغيير ظروف الوجود البشري الاجتماعية ، وليس " بالرفض الثوري " للعلاقات الاجتماعية البرجوازية القديمة ، ولكن " بتحويل " طبيعة الإنسان ، أي بأن تشكل اصطناعيا بعض أنماط أو كليشيهات التفكير والسلوك الاجتماعي . وبحجة الاهتمام بالسلم والنظام الاجتماعي " والحرية والاستقلال " للشخصية وبقاء النوع البشري ، يحاول منظروا اوروبا وأمريكا وسياسيوها استخدام مكاسب العلم المعاصر لاقامة رقابة صارمة على السلوك غير المرغوب فيه لدى المواطنين ، وهذا ما نلاحظه في الفكر الوظيفي الذي تبناه تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ولويس كوزر وغيرهم .
هـ- قدمت النظرية الماركسية - أللينينية تصورا سهلا للفهم الإنساني لكنها أخفقت في فهم العمق البشري . فقد اقتصر حديثها على قضية التناقض الطبقي على المستوى الداخلي بين المالكين والمحرومين ، وعلى المستوى الدولي بين القوى الإمبريالية والقوى الكادحة . ورغم أن هذا التبسيط يحمل في طياته شيء من الصحة والتحليل الناجح ، الا انه لا يعكس بالضرورة واقع الحياة الاجتماعية والسياسية .فهل قيامنا بحل قضية الصراع الطبقي يصل إلى السلام الاجتماعي ؟ وهل بقيام أنظمة اشتراكية تحل قضايا الصراع المستوى الدولي ؟ ان فشل المنظومة الشيوعية وسقوطها المريع سنة 1990 يؤكد ان هذا التبسيط هو الذي قاد أركان الحركة الماركسية إلى متحف التاريخ .

وختاما نقول ان هذا الكم الهائل من النظريات لم يصل بنا إلى تصور نهائي لقضية الحرب والسلام ولكنه فتح الباب على مصراعيه لمواصلة الحوار في هذا الموضوع المصيري .

وأيا كان الأمر فأن المهم جدا لكل منا رؤية العالم من جديد وعلى نحو جديد ، كما يقول خبراء " المستقبل " ....يجب علينا ان نفكر عالميا وان نتصرف محليا وان نرى الأمور

على نحو جديد أو كما يقولون : (Think globally , act locally and precieve newly) ان هذا يفرض علينا النظر إلى العالم من الخارج واعادة تحليل كثير مما كنا نعتبره مسلمات لأننا إذا لم نستطيع تجاوز التفكير التقليدي في الوقت الذي يفقد فيه هذا التفكير صلته بالحقيقة ، فأن من المحتمل سقوطنا فريسة لوباء الارتباك آلاتي في القرن الحادي والعشرين . ان الارتباك يوقع في الأخطاء ويوقف الحركة النهضوية ويسحق طريقة الحياة المنشودة ...والتاريخ يفتح أبوابه أمام من يقرعون هذه الأبواب ...ومن لا يفكر بالمستقبل فلن يكون له مستقبل . ولقد كان المفكر الإنجليزي المعاصر ليدل هارت مصيبا في قوله إن العلم والسياسة والاستراتيجية ليست الا وسائل لتقريب المرء من غرضه النهائي ، وهو امتلاك الحقيقة والتمتع بالسعادة ، وهو ما كان يسميه الأقدمون " الحكمة " . وقد كان التمييز قائما منذ قديم الأزمان بين العلم والحكمة ، فالعلم يقتصر على المعرفة بصورة شفافة ، اما الحكمة فهي فن السعادة ، لكنها السعادة التامة ، والسمو رغم الآلام ، والهدوء ورباطة الجأش في حالات الفشل . وبين العلم والمعرفة يقف الفن ، وهو مركب من العلم والحكمة ، لانه الممارسة المستندة إلى المعرفة .

لقد وجدنا الآراء العجيبة حول الحرب والسلام . فمن قائل ان الحرب وسيلة " تستهدف صنع الخير " رغم الألم الذي يسببه موت الألوف من البشر ، لان هدف الحرب كما قال هؤلاء ، هو إنقاذ الشعب الذي يخوضها وتجنيبه الهزيمة الجذرية التي تتأتى من خسارة استقلاله . ولقد كانت الهزائم تعن في الماضي استعباد شعب بكامله ، ليصبح آلة طيعة بيد الغالب ، ولم يتغير هذا المفهوم تغيرا أساسيا : فالهزيمة تعني أيضا سلب موارد البلد المهزوم ، والانتقاص من حريته ، الأمر الذي يعني في أيامنا إبادة تامة للشعب المغلوب . ولهذا كثيرا ما مجدت الأمم والشعوب المنتصرين والغالبين في الحروب . وتضمنت الحرب دوما قسطا لا بأس به من التركيبات والمناورات والحساب ، قبل العمل واثناء العمل نفسه . ونحن لا نمجد المنتصر لانه حقق الانتصار ولا لشجاعته فحسب ، بل نمجده أيضا لحيلته وذكائه .

لقد مضى وقت طويل قبل ان تقتنع الشعوب بضرورة تمجيد رجل العلم الذي لم تكن ترى فيه هذه الشعوب في الماضي سوى مظاهر السحر والشعوذة . وكان من الضروري ان تفهم هذه الشعوب أخيرا ان المعرفة تؤدي إلى السعادة أو الشقاء . وقد حان الوقت الذي اصبح فيه رجل العلم يتمتع بالهيبة التي كانت مخصصة في الماضي لرجل الحرب ، مؤسس السلالات الحاكمة التي كانت تشكل " الدول " القديمة .

في القرن الثامن عشر عالج الاستراتيجيون الحرب كفكرة ، أسوة بالسياسة والفنون والتشريع والاقتصاد والتعليم . ومازلنا حتى الان نحن أبناء القرن العشرين ...قرن العقلانية ،

ندور حول الحقيقة ولا نلمس ذيولها . فالحرب مستمرة ومستقرة ويوما بعد يوم يزداد أوارها . فالكل يستخلص العبر من حرب مضت ، لكي يحقق النصر في حرب تليها وهكذا دواليك إلى ما نهاية . صحيح ان الدول الكبرى وصلت إلى مرحلة سلام الواقع الناتج عن نجاح استراتيجية الردع ، لكن خطر الانزلاق إلى حرب مدمره يبقىَ ماثلا للعيان . إن التاريخ المعاصر يعلمنا بأن كل إدانة للحرب ، حتى لو كانت مخلصة ، تبقى عديمة الفاعلية ، لانه حتى بعد وضع الحرب خارج القانون الدولي العام فأنها لم تكن أبدا في الواقع خارج إطار مصلحة هذه الدول أو تلك . ولكن اللجوء إلى السلاح مع ظهور السلاح النووي إلى الوجود لا يبدو عملا خارج إطار العقل والزمن فحسب ، بل انه يبدو خارج إطار المصلحة الحيوية لاحد الطرفين ، مهما كان هذا الطرف قويا ومراوغا ، الأمر الذي يفرض إمكان حل كل الصراعات الحالية والمستقبلية عن طريق اللجوء إلى المفاوضات . وتحت هذا المفهوم يندرج الصراع في الشرق الأوسط الذي استمر طوال القرن العشرين . اذ ان المفاوضات بين دول الشرق هي الحل ، آما البديل فهو أيضا " خارج إطار العقل...وإطار الزمن " . وحتى لو كانت المفاوضات بين الشعوب طويلة الأمر ، فأنها افضل بكثير من ان يستبدلها البعض " بالسلام المسلح " من الرأس حتى أخمص القدمين ووسط التهديد المتبادل ...فالحرب أولها كلام .

لقد اصبح من المهم الان معرفة ما إذا كان بوسع البشرية ان تفكر في الانتحار أو ان تختار السلام . فقضية المستقبل الإنساني تشغل بالنا وضمائرنا ... فهناك خطر الموت الجماعي ...ولكن أيضا هناك الأمل بالحياة .

ان اكبر النجاحات متلازمة مع اكبر الأخطار ... وهناك من يهمس بأن البشرية ستعرف مزيدا من المحن ... ولكنها لن تندثر . أهي حكمة الساعة الأخيرة ؟ لست ادري ...وكل ما أدريه هو ان لحظات الاختيار بين الأسوأ والأفضل ستبقى ماثله أمامنا . ان لكل شيء حسابه في الحرب ...وحسابه في السلام . واني اعترف في نهاية كتابي هذا إنني لم أزدد حكمة في فهم السلام ... ولكني ازددت حكمة بعد تفكيري بآثار الحرب . ذلك ان النصر ليس حلا للمصاعب التي دفعت الإنسان إلى ساحة المعركة ، بل من المرجح ان تزيد الحرب من تلك المصاعب . فالحرب لا تقود الا إلى الحرب ...وإذا كان الوضع كذلك ...الا يمكننا القول ان السلام يفضي إلى السلام ؟ أسئلة هامة قد لا تحتاج إلى جواب ...فنحن قد لا نرى الهلال في الليلة الظلماء ... لكنه بالقطع هناك !

قائمة
هوامش الكتاب

هوامش الباب الأول

المدخل

(1) أنظر على سبيل المثال :

- C. A. Colliard : Institution des relations internationales, Precis Dalloz 1980 .
- Paul reuter et Jean Combacau, Institutions et relations internationales, P.U.F, 1980.
- Simone Dreyfus, Droit des relations internationales, Masson 1981 .

(2) أنظر :

- Kenneth Boulding : The learning and reality - testing process in the international system, in : John Farrell : Image and reality in world politics, New York, Columbia University press, 1967 (PP 1 - 15) .

(3) أنظر كتاب روبرت ميرتون :

- Robert Merton : The probleme of Structural changes, in : Theories of society, edt. by T. Parsons, N.Y. 1961 (PP 30 -70) .

(4) من كتاب

- Fragments du Chancelier Bacon, Amsterdam 1765 .

هنا نقلا عن :

- Wolfgang Zapf : Theorien des Sozialen wandels, Verlag Kiepenhauer, Berlin 1971, P 10 .

(5) أنظر كتاب ليدل هارت :

- Liddell Hart : Deterrent or Delence ? London, Stevens and Sons, 1960, (preface).

(6) أنظر :

- Dieter Senghaas : The Specific Contribution of peace Research to the Analysis of the Causes of Social Violence : Transdisciplinarity in : " Law and State " , A biannual Collection of recent german contributions to these fields, Vol. 13, edt. by the german institut for scientific Cooperation, Tubingen 1976, pp 86-93 .

(7) أنظر :

- Ekkrhart Krippendorff : Friedensforschung Koln, kiepenhauer and witsch-verlag, 1974, P. 13 .

(8) أشير هنا الى أهم المؤلفات التي صدرت عن هؤلاء :

- Quincy Wright : A study of war, the University of chicago press, Chicago, 1965 .
- Raymond Aron : The Century of total war, Garden City, 1955 .
- Lewis Coser : The functions of social conflict, Glencoe, the free press, 1956 .
- Kenneth, Boulding : Toward a theory of peace in : international conflict and behavioral sciences, N.Y. Basic Books INC, 1964 .
- Herbert Marcuse : Agressivitat in der gegewartigen industriegesellschaft, in : Friedensforschung, edt. by Ekkehart Krippendorff, Koln 1974 (pp 133 - 146) .
- Margaret mead : The psychology of warless man , in : Arthur Larson (edt.), A warless world, New York 1963 .
- Crane Brenton : The Anatomy of revolution, New York 1959 .
- Gaston Bouthoul : Les gurres elements de polemologie , paris - payot 1951 .
- Mark may : A psychology of war and peace, New Haven, yale university press, 1943 .
- Hans Morgenthau : Politics among Nations, New York, Alfred A. Knopf, 1960 .
- Karl Dentsch : Power and communication in international Society, in : Von de Rueck (edt.) conflict in society, Landon, 1966 .

(9) بعض المراجع العربية المتوفرة :

- جون نيف : الحرب والتقدم البشري ، جزئين ، ترجمة محمد عبد المجيد رؤوف ، بغداد 1990 (منشورات وزارة الاعلام العراقية) .

• آرثر ماروبك : الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، منشورات دار المأمون ، بغداد 1990 .
• روبرت جيلبن : الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة باسم مفتن النصر الله ، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990 .
• روبرت كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة أحمد ظاهر ، منشورات مركز الكتب الأردني ، عمان / الأردن ، 1989 .

(10) أنظر :

• Holsti, K. J. : The Horsmen of the Apocalypse : At the Gate, Detoured or retreating, in : international studies Quarterly 30, December 1986, N. Y. P. 356 .
• طبقا لما جاء في دراسة استراتيجية اعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي 1995 .

(11) أنظر العرض المتضمن في :

• Angell, Norman : The Great Illusion, 4 th ed., New york, the knikerbocker press, 1913 .

(12) أنظر :

• Hans Morgenthau : politics Among Nations, 4 th ed. New York, knopf, 1967, P. 49 .

(13) هذه المراجع هي :

1. Fukuyama, Francis : The End of History? the national interest Nr. 16, summer 1989, P. 3 - 18 .
2. Fukuyama, Francis : The End of history and the last Man . New York, free press, 1992 .
3. Mueller, John, E : retreat from Doomsday : The obsolescence of major war, New York, Basic Books, 1989 .
4. Mueller, John : Is war still becoming obselete? paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association washington, D.C. August 29 - September 1, 1991 .

5. Forrester, Jay, W. : World Dynamics, Wright - Allen press, Cambridge, Mass. 1971 .
6. Schwarzendirger, George : power politics, A study of world society, New York 1964 .
7. Nerlich, Uwe, (Krieg und Frieden) in der modernen (staatenwelt) , Gutersloh 1966 .
8. Howard, Michael : Studies in war and peace, New York 1971 .
9. Dann, Friederik S : War and the Minds of Men , New York 1950 .
10. Mitrany, David : A working peace system, London 1966 .
11. McNeil, Elton : The Nature of Human conflict, Englewood Cliffs, N.J. 1965 .
12. Burton, John :Peace Theory, the preconditions of Disarmament, New York 1962.

(14) أنظر المزيد حول هذا العلم الجديد في :

- James Doughenty, The contending Theories of International relations, N.Y. 1973 .
- Davis Bobrow : international relations, the free press, N. Y. 1972 .
- Chandra parakash : international politics, vikas Publish House, New Delhi, India, 1979 .

(15) حول دور العلم الحديث أنظر :

- فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 3 ، الكويت ، مارس 1973 ، ص 193 - 200 .

(16) قارن مع مفاهيم أوردها :

- جون نيف : الحرب والتقدم البشري ، الجزئين الأول والثاني ، ترجمة ابراهيم جلال ابراهيم وآخرون ، منشورات دائرة الاعلام - سلسلة المأمون ، بغداد 1990 .

(17) قارن مع :

- علاء الدين حسين خماش : أفكار حول الحرب ، دراسات في ثقافة الحرب ، بغداد 1977 ، ص 26 وما يليها .

(18) نقلا عن مجلة دير شبيغل الالمانية :

- Der Spiegel, Hamburg, 15.3.1979 Nr. 23 .

(19) للمزيد أنظر :

- ماريانو أغيري : النزاعات المسلحة في نهاية القرن العشرين ، مقال مترجم عن ' لوموند دبلوماتين' ، في : صحيفة الرأي الأردنية ، بتاريخ 1995/11/26 ، ص 33

(20) للمزيد حول هذه الآراء ، طالع في :

- Istvan Kende : Twenty - Five years of local wars, in : Journal of Peace Research, Nr. 1 , 1971, PP. 5-22 .

(21) لمزيد حول مواقفه وتفسيراته أنظر :

- Michael Haas : Social Approaches to the study of war, in : Journal of peace research, Vol. II, 1965, PP 307-322 .

(22) للمزيد حول ذلك أنظر :

- Aron, Raymond : The century of total war, New York 1954 , PP 72-75 .
- Theodor, Ropp : War in the modern world, Durham, 1960 PP 34-38 .

(23) للمزيد طالع في :

- إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية ، منشورات ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1979 ، ص 251 - 309 .

هوامش البـاب الثانـي

قضايا المنـهجية

(1) أنظر المزيد في :

- Quincy wright : A Study of war, The University of Chicago press . Chicago 1965 (Preface) .

(2) تضمن كتاب الفرائض (Les Offices) للمفكر الروماني سيسرون (Ciceron) عبارات بليغة ينتقد فيها اللجوء الى القوة المسلحة . يقول سيسرون : ' هناك طريقتان للاعتراض تتمثل الأولى في مقارعة الحجة بالحجة وتتمثل الثانية في اللجوء الى القوة ، وبينما تشكل الأولى خاصية من خصائص الانسان فإن الثانية هي من شيمة البهائم ، وعلى الانسان الا يلجأ اليها أبدا طالما كان في الأولى كفاية' . ويقول أيضا : ' في كل مرة يتعين علينا فيها تأييد الحرب يجب الا تكون تلك الحرب سوى وسيلة للوصول الى السلام ودعمه وتأكيده ' . لكنه كان أسيرا في الوقت نفسه لتصور مغرق في الشكلية عن العدل ، إذ كتب يقول : 'ليست هناك حرب عادلة سوى تلك التي تنشب لاستعادة حق أغتصب أو تلك التي تعلق وفقا للاصول قبل أن تمارس' .

للمزيد حول آراء سيسرو ، أنظر :

- Horowitz , Jrving : War and Peace in contemporary Social and Philosophical Theory , London, Souvernir Press, 1973 .
- Cicero,de re : publica de legibus, with an english translation by clinton press,1948 .
- Clarke, M. L. : The roman mind, studies in the History of thought from cicero to marcus Aurelius, cambridge, Mass., 1956 .

وكذلك كتاب : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، بيروت 1968 .

(3) للمزيد أنظر :

- Dunn, Friedrick : War and the Minds of Men, New York, 1950 pp 33-40 .
- Grabmann, M. : Thomas Aquinas, his personality and thought, New York 1928 .
- Carlyle , R.W. : History of mediaval political theory in the west, London 1936 .

(4) أنظر :

- Bartolome "De Las Casas", Tres breve relation de la destruction des indes, 1552 .

• Bernard, L. : War and its Causes, New York, Heury Holt and Co. , 1944, pp 34 .

(5) عن :

• Merle, Marcel : L'anticolonialisme europeen de las casas a Marx, A. colin 1969 . p. 73 .

(6) أنظر :

• Fontaine, Andre' : Historie de la guerre froide, paris 1967, pp. 63-70 .

(7) أنظر :

• Etienne Gilson : Dante, the philosophy, New York 1949 .

قال دانتي : " من المستحيل أن يستتب السلام بين الناس إلا اذا وجد قاضي عظيم يترفع عن الطمع والهوى ويستطيع أن يقضي في المشاحنات التي تقوم بين الملوك والأمراء . وكذلك لا يمكن أن تكون هناك حرية ، الا اذا وجدت في العالم قوة (حكومة عالمية) تسمو على الظلم والاضطهاد " .

هنا عن

• Herbert Schneider : on world - government, N.Y. 1957 . pp 30-31 .

(8) عن

• Herald Tribune, 5. 10. 1965, N.Y.

(9) نقلا عن :

• Rapoport, Anatol : Directions in peace research, in peace research reviews, Bd 1 , 1967. N. Y.

(10) نقلا عن :

• Der Spiegel, 3.5. 1979, Hamburg, p. 135 .

(11) للمزيد أنظر :

• Merle, Marcel : Pacifisme et internationalisme (XVII)- Siecle, A. Colin 1966 .

(12) راجع تداعيات حرب البوسنة والهرسك بين المسلمين والصرب في العديد من الصحف والمجلات . وانصح بالاطلاع على الدراسات التي قدمتها مجلة دير شبيغل في عام 1994. Der Spiegel , Hamburg الأعداد من شهر يناير 1994 وحتى أوغست 1994.

(13) أنظر : الصراع العراقي - الفارسي ، في مجلة دراسات دبلوماسية لعام 1984 ، جدة / منشورات المعهد الدبلوماسي . ص 5 - 54 .

(14) نقلا عن :

- Osgood, Charles : An Alternative to War and Surrender, Urbana 1962 . p. 94 .

(15) لمزيد من التفاصيل حول فلسفة ميكانيكي وآراءه ، أنظر :

- Strauss, Leo : Thoughts on Machiavelli, Glencoe, 1958 .
- Fay, C.r. : Machiavellis political philosophy, London 1941 .
- Allen, J.W. : A History of political Thought in the sixteenth century, London 1951, pp 487-500 .
- Jeffery pulver : Machiavelli, the man, his work and his time, London 1937, pp 30-50 .

ومن المراجع العربية أنظر :

- مطارحات ميكافيلي ، تعريب خيري حماد ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري 1962 .
- ميكافيلي ، الامير ، تعريب خيري حماد ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت 1960 .

(16) عن :

- Gaston Bouthoul : Les guerres, Elements de polemologie, paris 1951 p 181 .

(17) عن :

- Georg schwarzenberger : power politics, London, Stevens and sons 1951 .
- Alastair Buchan : Power and equilib-rium , London, chatto and winders 1973 .

(18) أنظر :

- Hans Morgenthan : politices among Natious, the struggle for power and peace, New York, A. knopf, 1958. p. 37 .

(19) أنظر ما ورد في مقال رايت كوينسي :

- Wright, Guincey : Article war, in : international encyclopedia of the social sciences, Bd. 16, 1968 London . N. y .

(20) أنظر ما ورد في كتاب ريون آرون :

- Aron, R. : paix et guerre entre les nations, paris 1962. translated into german : Frieden und krieg, Eine theorie der statenwelt, Frankfurt 1963 .

(21) نقلا عن :

- Zinnes, D. : Capability, Threat and the Outbreak of War, in : J. N. Rosenau (edt.), international politics and foreign policy, New York 1961 . pp 46-49 .

(22) حول مجمل هذه الآراء قارن مع :

- Colonel Gonard : La recherche oper-ationnelle et la descision, Geneve, Droz, 1958 .
- La "Rapport sur les principales options du huitieme plan soumis Par Le gonrernement áLávis du conseil economique et social, in : La documentation francaise, Paris 1979 .

(23)

- Thoms Hobbes : Leviathan , London, (english works), edt. by molesworth, vol. 11 , p. 16-20 .

وقد شرح هوبس نظريته في الفصول : الثالث عشر ، الرابع عشر ، السادس عشر .

(24) للمزيد حول آراء هوبس أنظر :

- Howard Warrender : The political philosophy of Hobbes, his History of obligation, oxford 1957 .

- Leo strauss : The political philosophy of Hobbes, its basis and its genesis, oxford 1936 .
- John Bowle : Hobbes and his critics, New York 1952 .
- Hobbes and Hobbism; edt. by Sterling lamprecht, in : the american political science review, Vol., XXXIV, 1940, p. 30-40 .

وأنظر كذلك :

- محمد فايز عبد أسعيد : عباقرة الفكر الاجتماعي ، الجزء الأول ، منشورات دار الوطن ، الرياض 1984 ، ص 217-231 .

(25) انظر المزيد حول آراء في :

- ويل ديورانت : قصة الفلسفة الحديثة ، جزءا ، ص 88-177 .
- عبد الحميد لطفي ، علم الاجتماع ، القاهرة 1980 ، ص 238-241 .

(26) للمزيد حول آراءه ، أنظر :

- Vaughan, C. E. : The political writings of Jean-Jacques Rousseau, Cambridge, 1915 .

(27) أنظر أسس نظريته في كتاب :

- Wolman, B. B. : E. Kant, in : international Encyclopedia of the social sciences, New York 1968 .

(28) حول آراء هيجل أنظر :

- Foster , M. B. : The political philosophy of plato and Hegel, oxford 1935 .
- Carl Friedrich Joachim : the philosophy of Hegel, New York, 1954 .
- Herbert Marcuse : Hegel and the rise of social theory, New York, 1954 .
- Stace, W. T. : The philosophy of Hegel, London 1934 .

وأنظر كذلك شرحا لمواقفه في :

- محمد فايز عبد أسعيد : عباقرة الفكر الاجتماعي ، مرجع سابق الذكر ، ص 283-292.
- رينيه سيرو : هيقل والهيغلية ، تعريب نهار رضا ، بيروت 1970 ، ص 96-103 .

(29) نقلا عن :

- Nef, J. : war and Human-progress, Cambridge, England 1950 p. 84 .

(30) راجع :

- Wright Quincy, A study of war, chicago 1965, pp 41-47 .

(31) نقلا عن :

- Buchanan, William : How nations see each other, A Study in war and peace, urbana, 1953 . p. 17 .

(32)

- Aron, R. : Paix et guerre entre les nations, Paris 1962, p. 112-113 .

(33) نقلا عن :

- Allen, J.W. : Jean Bodin , in : A History of political thought in the 16th century, London 1957 .

(34) نقلا عن :

- Rosen Ismond : Foctors and Themes in violent crime and war, in : proceedings of the medical Association for the prevention of war, No. 2/7, 1965, p. 1-10 .

(35) أنظر :

- de Mirabean : L'Ami des hommes, ou traite' de la population, 1756

هنا نقلا عن :

- Gluckmann, Andre : Le discours de la guerre, paris 1967, p. 18.

(36) أنظر :

محمد فايز عبد اسعيد : سوسيولوجيا المجتمع الدولي ، منشورات الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الرياض 1985 ، ص 18-62 .

وانظر كذلك باللغة الانجليزية والفرنسية والالمانية الكتب التالية :

- Lemonde, Paris 31.7.1980 .
- Adiseshiah, M.S. : Restless Nations, A study of world Tension and Development, New York 1962 .

- **Boulding, Kenneth : The meaning of the 20th century, New York 1965 .**
- **Ossip, Flechtheim : Eine welt oder keine, frankfurt 1964 .**
- **Howe, Gunther : Atomzeitalter, krieg und frieden, witten 1959 .**

(37) نقلا عن :

- **Boasson, charles : The relevance of research to the problems of peace, in : Research for peace, Essays, Amsterdam 1954,pp 165-251 .**

(38) نقلا عن :

- **Jugement Sur La paix perpetuelle (1760), Texte dans Marcel Merle, pacifisme et internationalisme, op. cit, p. 78-79 .**

(39) حول موقف كانط أنظر :

محمد فايز عبد اسعيد ، عباقرة الفكر الاجتماعي ، مرجع سابق الذكر ، ص 265-268 .

(40) حول آراء جون لوك أنظر :

- **Cox, R. H. : John Locke on war and peace, New York, 1960 .**
- **Gough, J. W. : John Lockes political philosophy, Oxford 1950 .**

(41) لقد اعتقدت جميع الشعوب الكبرى بأن القدر قد خصها برسالة عليها أن تؤديها ، ولم يفت هذه الشعوب أن تبرر هذه الرسالة بادعاء تجسيدها للروح العالمية . فقد صاح فيشته في سامعيه " يمكنكم أت تروا ، بعيون الروح ، أن هذا الجيل قد رفع اسم ألمانيا وسط شعوب العالم و أن الأمة الألمانية في سبيلها لأن تعيد شباب العالم " .
نقلا عن :

Raymond , Arou : Science of Concien de la Societe . P. 111 .
وهو كتاب ترجم للألمانية .

(42) حول آراء هيقل ، انظر :

Findlay , J . N . : Hegel , a re - examination , London 1958 .

(43) انظر :

Proudhon , P. J : La querre la paix , recherches sur le principe etla constitution du droit des gens , 1861 , les citations qui suivent sout extraits du livte v , chap = v = .

(44) انظر نظرية كارل ماركس في :

- Meyers , A . : Marxism , theory and practic , A critical essay , Harvard 1945 .
- Sidney Hook : Towarts the understanding of karl marx , New York 1933 .
- Avineri , S. : The social and political thought of karl marx , Cambridge . 1960 .

(45) للمزيد طالع في :

Reinhard Rode : Trade and peace , in : "" Law and State " , Journal edt. by institute for Scientific Cooperation , Tubingen , Germany 1084 . P. 111 - 133 .

(46) قارن مع :

Louis , Baudin : Free Trade and Peace , Paris 1939 , P. 18 - 31 .

(47) أهم هذه المؤلفات هي :

- Dieter Senghas : Kritische Friedens Forschung (Critical Peace research) Frankfurt 1971 .
- Hirschman , Albert : National Power and the Structure of Foreign trade , 1980 , N. Y.
- Hans Dieter Jacobson : Wirtschafts Krieg oder Einladung zu Zusammen arbeit , in : Politische Stufien , Hamburg , Vol. 4 , 1978 , PP 13 - 29 .

(48) انظر :

محمد فايز عبد السعيد : الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ، منشورات دارالطليعة ، بيروت 1982 ، ص 51 - 52 .

(49) محمد فايز عبد السعيد : مرجع سابق الذكر ، ص 52 - 54 .

(50) محمد فايز عبد السعيد : مرجع سابق الذكر ، ص 55 - 58 .

(51) للمزيد حول آراء سان سيمون ، انظر :

- Frank , Manuel : The new world of Henri Saint - Simon, Cambridge , 1956 .
- Nuckle , Friedrich : Henri de Saint Simon , Jena 1908 .

وكذلك :

إبراهيم أباظه ، تاريخ الفكر السياسي ، بيروت ، منشورات دار النجاح ، 1973 ، ص 298-399 .

(52) أهم المؤلفات الجيدة هي :

- James Davis : Toward a Theory of Revolution , in : American Sociological review , Nr. 27 , 1962 , P. 5 - 19 .
- Midlarsky , Manus : A Theory of revolution , in : Journal of Conflict Resolution , Nr. 11 , 1967 , Michigan , University press .
- Lewis Richardson : Arms races , in : Arms and Insecurity , Chicago , 1960 , Boxwood press .
- Reinhard Bendix : System and Process in international Politics , N. Y. Nr. 5 , 1960 .

(53) انظر كتاب كريندورف حول سوسيولوجيا العلاقات الدولية المنشور بالألمانية وعنوانه :
Ekkehert Krippendorff : Soziologic der Internationalen Beziehungen , Verlag Kiepenhauer , Berlin , 1973 , P. 9 .

(54) انظر المزيد حول هذه التساؤلات في :

- Karl Kacser : Transational Politics , toward a theory of multinational politics , in : Journal of international organization . N. Y. 1971, (Chapter IV) .
- Raynolds , P. A. : An Introduction to international relations , Longman , London , 1971 , PP 15 - 32 .
- Nicholson , M. B. : General Systems , the international systems and the Eastonian Analysis , in : Political Studies , London , Vol. XV , 1969 , PP. 1 - 15 .

(55) حول أسس ومعطيات المنهج التاريخي ، انظر :

- Seegnobos . Ch. : La methode histerique oux Sciences Sociales , F. Alcan 1909 .
- Duroselle , J. : Introduction a L'historie des relations internationals , A. Colin 1964 .
- Harold Jacobson : The anatony of influence , Decision making in international organizations , 1970 , N. Y. , free press .
- Noami Rosenbaum : Readings on the international political system , Englewood Cliffs , Prentice Hall , 1970 .

(56) نقلا عن :
ليدل هارت : التاريخ فكرا استراتيجيا ، تعريب ، حازم طالب مشتاق، الطبعة الأولى ، بغداد 1988 ص 74 .

(57) انظر ص 41 من الطبعة العربية لهذا الكتاب المذكور أعلاه .

(58) قارن مع : حازم طالب مشتاق : الفكر السياسي والواقع التـاريخي ، العدد الرابع مـن مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، مطبعة المعارف ، بغداد 1971 ، ص 4 - 6 .

(59) للمزيد حول المنهجية في دراسات الاجتماع السياسي والحرب والسلام ، انظر :

- Cahnman , W. J. : Socialogy and History , Theory and research , N. Y. 1964 .
- Coser , L. A. : Social Conflict and the Theory of social change , in : The British Journal of Socialogy , Nr. 8 , 1957 . PP. 197 - 207 .
- Krockow , C. Graf Von : Soziologie des Friedens , Gutersloh 1962 .
- Nef , J. : War and Human Progress , Cambridge , England 1950 .
- Haas , M> : Societal Approaches to the study od war and peace , in : Journal of peace researching , Nr. 2 , 1965 , Oslo , PP. 307 - 323 .
- Levi , W. : On the causes of War and the Conditions of peace , in : The Journal of Conflict resolution , Nr. 4 , 1960 , PP. 411 - 420 .
- Zinnes , D. : Threat and the outbreak of War , in : J> N. Rosenau (edt.) The international Politics and Foreign Policy , New York 1961 .

(60) للمزيد ، انظر ما أورده ليوان حول آراء العلماء :

- K. Lewin : Patterns of agressive behaviour in experimentally created Social Scienles , in : Journal of Social Psychology , N. Y. 1939 , PP. 271 - 301 .

(61) قارن مع :

- McDonald , J. : Strategy in Poker , Busniss and War , New York ,
- Norton Company , Inc. , 1950 .

هوامش الباب الثالث

حول ظواهر العنف والعدوان والحرب

(1) انظر المزيد في :

علاء الدين خماس : افكار حول الحرب ، دراسات في الثقافة و الحرب ، صادر عن دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1987 ، ص 7 - 8 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول اراء ' عمانويل ' انظر عمر عودة الخطيب : المسألة الاجتماعية بين الاسلام والنظم البشرية ، بيروت 1970 مؤسسة الرسالة ص 87 .

(3) حول هذا المفهوم طالع في :

- **Hans Morgenthau : Politics among Nations , N . Y . 1960 .**

(4) انظر :

- **Gaston Bouthoul : La guerre , Paris , P. U . F . 1973 ,**

و قد ترجم هذا الكتاب للعربية بعنوان : هذه هي الحرب ، بيروت 1975

(5) انظر ما كتبه غاستون بوتول حول هذا الموضوع في مؤلفه المشار اليه سابقا . و قد اعتمد بوتول مصطلح علمي جديد لهذا الموضوع هو : 'Polemologie' ' و يعنى به ' الدراسة العلمية لظاهرة الحرب ' .

(6) هنا مأخوذ عن :

- **= Bouthoul , Gaston : L'apport de La polemologie a La Solution des Couflicts , in : Guerres et paix , Nr. 2 , 1967 . P. 17 .**

(7) نشير هنا إلى أهم هذه الدراسات :

1. **Aron , Raymond : Paix et guerre entre les nations , Paris 1962 .**
2. **Silberner , Edmund : La Guerre et la Paix daus L' Historie des Doctrines Economoques , Paris 1957 .**
3. **Hamon , Leo : La Strategic Contra La guerre , Paris 1966 .**
4. **Bouthoul , Gaston : Les guerres , Elements de Polemologie , Paris 1955 .**

(8) انظر نظرية هوبس حول الحرب في كتابنا :

عباقرة الفكر الاجتماعي ، تأليف محمد فايز عبد إسعيد ، منشورات دار الوطن للنشر والإعلام ، الرياض 1984 ، ص 217 - 232 .

(9) نقلا عن :

غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 41 .

(10) نقلا عن :

غاستون بوتول ، ص 41 .

(11) انظر تعريف غاستون بوتول في كتابه هذه هي الحرب ، ص 42 . والمعلوم أن غاستون بوتول هو أول مفكر معاصر يبادر إلى تأسيس معهد لدراسة " الحرب " وذلك في فرنسا .

(12) انظر :

علاء الدين خماس : أفكار حول الحرب ، دراسات في الثقافة والحرب ، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1987 ، ص 12 - 13 .

(13) انظر :

محمد أبو زهرة : نظرية الحرب في الإسلام ، في المجلة المصرية للقانون الدولي ، 1958 ، القاهرة ، ص 1 .

(14) انظر :

مقدمة ابن خلدون ، المطبعة الميرية ، القاهرة 1284 هجرية (طبعة جديدة ، دمشق 1965 ، ص 270 - 271) .

(15) مقدمة ابن خلدون ، الباب الثالث " فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران " . ص 22 وما يليها .

لمزيد من التحليل حول موقف ابن خلدون من الحرب ، انظر :

Mahmoud Dhaoud : The Place of human nature in Ibn - Khaldun thinking ,

in : Arab Journal for the Humanities , Vol. 4 , Ny , 13 , 1984 .

(16) انظر المزيد في :

أحمد سويلم العمري ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة 1960 .

(17) للمزيد حول آراءه ، انظر :

علاء الدين خماس : أفكار حول الحرب ، دراسات في الثقافة والحرب ، بغداد 1987 ، ص 39 - 40 .

(18) للمزيد ، انظر :

- Osgood , Ch. : Limited War , Chicago , 1957 .
- Berkowitz , L. : Roots of Agression , A Re - examination of the Frustration - Agression , Hypothesis , New York 1968 .

(19) قارن مع :

- Tinbergen , N. : War and Peace , in : Science Quarterly , Nr. 3835 , N. Y. 1968 , PP. 1411 - 1418 .

(20) انظر :

- Homer Lea : The Valor of Ignorance , New York , Harber and Brothers, 1909 . P. 11 -12 .

(21) انظر :

- Homer , Lea , Ibid , Loc. Cit .

(22) للمزيد حول آراءه ، انظر :

- Quincy Wright : A Study of War , New York 1980 . (new edition) , PP. 112 - 122 .
- Rymond Aron : The Century of total war, London 1970, PP. 56 - 60 .
- Brown , L. : Use of Force between states , London 1973 , PP. 31 - 39 .

وهناك عدة بحوث تناولت مواقفه نذكر منها :

- Round Table , University of Chicago , 28 - April - 1946 , transcript No. 423, PP. 16 - 20 .
- The War Potential of Nations , in : Indian Military History , New Delhi 1968 . P. 73 .

(23) انظر :

- Ruth Benedict : Patterns of Culture , New York , Penguin Books , 1946 , PP. 27 - 32 .

(24) انظر المرجع السابق :

- Ruth Benedict , Ibid , Loc. Cit .

(25) انظر :

- quincy Wright : A Study of War , N. Y. 1982 , P. 13 .

وانظر كذلك :

- Science News Letter , November 6, 1948 , Vol. 54 , No. 19 , P. 293 , N.Y.

(26) انظر :

- The School Executive , November 18 , 1948 , Vol. 68 , Nr. 30, PP 8-9 , N. Y.

(27) انظر :

- John Collier : Indians of America , New York , New American Library of World Literature , 1948 , P. 15 .

(28) انظر :

- Julian Huxley : Man in a modern world , New York , New American Library of World Literature , 1948 , P. 185 .

(29) انظر المرجع السابق :

- Julian Huxley , Ibid , P. 189 - 191 .

(30) انظر مقالة " فرانتس بوار " في :

- Encyclopaedia of the Social Sciences , Vol. 2 , 1930 , P. 81 .

(31) انظر كتاب :

- Thomas A. Bailey : A Diplomatic History of the American People , New York , S. F. Crofts and Co. 1946 , P. 86 .

(32) انظر :

- Quincy Wright : A Study of War , Chicago - University of Chicago press 1942 , Vol. 2 , P. 1351 .

(33) انظر :

- Maurice Davie : The Evolution of War , New Haven , Yale University press , 1929 , P. 233 .

(34) انظر :

- Liddell Hart : The Revolution in War-Fare , New Haven , Yale University press 1947 . PP. 118 - 119 .

(35) انظر :

- Alfred Vagts : A History of Militarism , New York , W. Norton and Co. 1937 , P. 36 .

(36) انظر :

- Hans Kelsen : Law and Peace , in : international relations , Cambridge , Harvard University press , 1942 , P. 169 - 170 .

(37) انظر :

- Denver Post , 29 February 1948 , Vol. 56 , Nr. 211 , Sec. 1 , P. 1 .

(38) انظر :

- Robert Gilpin : War and Change in world - politics, New York 1981 .

(39) انظر :

- علاء الدين خماس : أفكار حول الحرب ، دراسات في الثقافة والحرب ، بغداد 1987 ، ص 39 - 41 .

(40) دينيسوف ، ف : نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي ، ترجمة سحر سعيد / منشورات دار دمشق للطباعة والنشر ، 1981 ، دمشق ، ص 4 - 12 .

(41) انظر :

- Nieburg , Political Violence , New York 1969 . P. 5 - 6 .

(42) انظر :

- Nieburg . Ibid

(43) طالع مجموعة هذه التساؤلات في :

- **Lewrence , J. : Violence , in Theory and Social Practic , New York 1970 , Bd. 1 , P. 31 - 32 .**

(44) انظر مزيدا من التفاصيل في :

- **Marxismus - Leninismus , Gesamtwerk , Berlin (ost) , 1968 , Hrsg. Von der SED (Sozialistische Einheit Deutschlands) . PP 210 - 254 .**

(45) انظر :

- **Marxismus - Leninismus , Ibid .**

(46) انظر :

- **Lenin , Werke , Berlin , 1965 , PP. 314 .**

(47) انظر :

- **Lenin , Ibed , P. 315**

(48) انظر :

- **Karl Marx : Kapital , Berlin , 1964 , P.P 410 - 415 .**

(49) انظر

- **Friedrich Engles : Briefe , Bd 1 , Nov . 1835 - Dec . 1848 , Soziale Publikationen , Paris 1971, PP289-290**

(50) انظر المزيد في :

- **Encyclopedia Americana , (war) , Washington , Library congress 1979 .**

و انظر كذلك :

- **Clark , C.F. : The Science of war and peace , London 1971 . P. 10 .**

(51) انظر المزيد في :

- **Konred lorenz : On Agression New York 1966**

(52) قارن مع :

- **Berkowitz , Leonard : Aggression , A Social Psychological Analysis , New York 1962 .**

(53) طالع في :

- Dollar , John : Frustration and Aggression , Paperback edition , New Haven 1961 .

(54) مزيدا من الاراء طالع في :

- Wolin , S . : Violence and the Western Political tradition , in American Journal of ortho-psychiat , Nr. 33. N . Y . p. 15 - 28. (1973)

(55) انظر المزيد في :

- Herbert Marcuse : Eros and Civilization , Beacon press , Boston 1954 .

(56) انظر حول اراء فرويد :

- Sigmund Freud an Albert Einstein , Wien , September 1932 , Nachdruck in : Friedensforschung , Hrsg . von Ekkehart krippendorff , koln , Berlin 1974 , pp 115 - 125 .

(57) لمزيد من التفاصيل حول قضايا العدوان كظاهرة اجتماعية سياسية انصح بمطالعة الكتب التالية :

- Werner , Levi : on the Causes of war and the Conditions of peace , in : Journal of Conflict Resolution , year IV , No. 4 , 12 , 1960 , p. 411-420 .

(58) انظر :

- Sinclair , T . A . : A History of Greek Political thought , London 1959 , P. 5 .

(59) انظر :

Johnson , C . : Revolutionary change Boston, little Brown Comp, 1966 , pp. 4 -12 .

(60) انظر :

- Crane Brinton : The Anatomy of Revolution , New York 1959 , pp 17 - 18 .

(61) انظر كتاب المؤلف الالماني كارل برنكمان :

- Carl Brinkmann : Soziologische Theorie der Revolution , Gottingen 1958 . p . 36 .

(62) انظر :

- James Davies : Toward a Theory of Revolution , in : American Sociological Reveew , Nr . 27 , 1962 , N.Y.PP. 5 - 20 .

(63) انظر المزيد في :

- Mark Hagopian : Utopia and Revolution , University of Chicago press 1974 , P. 37 .

(64) حول ظاهرة الثورة طالع في :

1. Daniel , Lerner , The Passing of Traditional Society , Glencoe , 111. 1968 .
2. Le Bon , G. : The Psychology of Revolution , New York 1923 .
3. Raymond Tanter : A Theory of Revolution , in : Journal of Conflict resolution , Nr. 11, 1967 , PP. 264 - 280 (N. Y.) .
4. Ortega Gasset Jose : The Revolt of the Masses , New York 1940 .

(65) مزيدا من التفاصيل حول أنواع الثورة ، انظر :

فهد عبد الله المالكي : المصطلحات السياسية الشائعة ، الدوحة / قطر 1989 ، ص 68 - 72 .

هوامش الباب الرابع

الفكر الإنساني في قضايا الحرب والسلام

(1) انظر المزيد في :

• يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، بيروت 1965 ، ص 20-30 .

وكذلك في :

• John Figgis : The Political Aspects of Augustine's City of God, London 1941 .
• Versfeld , M. : A Guide to the City of God , N. Y. 1958 .

(2) انظر :

• Clark , M. T. : Augustines Philosophy of Freedom, N. Y. 1959 .

(3) للمزيد حول آراء دانتي ، انظر :

• Passerin d'entreves : Dante as a political thinker , Oxford 1952 .
• Herbert Schneider : On World governmernt , N. Y. 1957 .

(4) انظر المزيد في :

• Alan Gewirth : Marsilius of Pauda , the defender of peace , N. Y. 1956 .

(5) حول نظريات الفارابي وابن خلدون ، انظر :

• محمد فايز عبد اسعيد ، عباقرة الفكر الاجتماعي ، ج 1 ، منشورات دار الوطن للنشر والإعلام ، الرياض 1984 ، ص 158 - 182 .

(6) انظر المزيد في :

• Waring , L. H. : The political theories of Martin Luther , New york 1920 .

(7) مزيدا من فكره في :

• Jean Bodin : Six Books of the Commonwealth , New York 1955 .
• Allen , J. W. : " Jean Bodin " , in : A History of Political thought in the 16th Century , London 1957 .

(8) للمزيد حول فكر توماس هوبس في السلام ، انظر :

• Thomas Hobbes : De Cive , Ch. 2 , English Works , edt. by molesworth , Vol. 11 , London , 1960 , P. 16 - 25 .

• Goldsmith , L. : Hobbes Science of Politics , London 1966 .
• Hood , F. C. : The Divine Politics of Thomas Hobbes , London 1964 .
• Howard Warrender : The Political Philosophy of Hobbes , his History of obligation , Oxford 1957 .
• George Catlin : Thomas Hobbes as Philosopher , publocist and man of letters , Oxford 1942 .
• Leo Strauss : The Political Philosophy of Hobbes its basis and its Genesis , Oxford 1936 .

(9) انظر :
• عبد الحميد لطفي ، علم الاجتماع ، القاهرة 1980 ، ص 238 - 240 .
• محمد فايز عبد اسعيد ، عباقرة الفكر الاجتماعي ، الرياض 1984 ، ص 243 - 245 .

(10) للمزيد انظر :
• عباس محمود العقاد : مطالعات في الكتب والحياة ، القاهرة 1958 ، ص 534 .
• وكذلك كتاب :
• Wolman , B. : E. Kant , in : international Encyclopedia of the Social Science , New York , 1968 .

(11) انظر المزيد في :
• Herbert Marcuse : Hegel and the rise of social theory , N. Y. 1954 .
وكذلك كتاب :
• رينيه سيرو : هيفل والهيغليه ، ترجمة نهار رضا ، بيروت 1970 ، ص 96 - 103 .

(12) للمزيد انظر :
• Avineri , S. : The Social and Political thought of Karl Marx . Cambridge , 1968 .

(13) انظر المزيد في :
• Encyclopedia Americana , Washington , 1979 , (War) .

(14) للمزيد انظر :
سورة الروم (القرآن الكريم) .

(15) انظر دراسة بالألمانية :

- Wolfgang Zapf : Die Juden und der krieg , in : Friedens forschung , Koln , Berlin 1974 , P.P 30 - 45 .

(16) للمزيد طالع في :

- Wolfgang Zapf : Zur Theorie des krieges , in : Friedens forschung , Koln , Opladen , 1974 , P. 43 - 48 .

(17) انظر مواقف الاكويني :

- محمد فايز عبد اسعيد :عباقرة الفكر الاجتماعي ، الرياض ، منشورات دار الوطن ، 1984، ص 132 - 139 .

(18) للمزيد انظر دراسة كتبها هاورلد نوكي في صحيفة فرانكفورتر :

- Harald Vocke : Das Claristentum und der krieg , in : Frankfurter Allgemeine , dated 18 . 3 . 1971 , P. 16 , Frankfurt , Germany .

(19) للمزيد انظر :

- وهبة الزجيلي : آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة ، منشورات دار الفكر ، دمشق ، 1981، وانظر كذلك :
- جوستاف لوبون : حضارة العرب ، الطبعة الثانية ، مطبعة البابي الحلبي ، دمشق ، 1976 .

وحول موقف الإسلام بشكل عام ، انظر :

- محمد أبو زهرة : نظرية الحرب في الإسلام ، في : المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة 1958 ، ص 1 - 40 .
- مقدمة ابن خلدون ، المطبعة الميرية ، دمشق 1965 ، ص 270 - 273 .
- حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ، ثلاث أجزاء ، القاهرة ، مطبعة حجازي 1935 ، ص 98 - 110 ، (ج 1) .
- ابن كثير : البداية والنهاية ، 14 جزءا ، الطبعة الأولى 1932 ، جزء 2 ، ص 289-291.

(20) انظر مقالات مؤلف الكتاب د. محمد فايز أسعيد في صحيفة الشعب الأردنية من 15/يناير/1992 - 14/أكتوبر/1995 .

(21) قارن مع :

عمر فروخ : تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ، دمشق 1958 .

(22) ابن خلدون ، عبد الرحمن : المقدمة ، بيروت ،منشورات دار الكتاب اللبناني ، 1956 ، ص 1018 .

(23) قارن مع :

محمد فايز عبد اسعيد : عباقرة الفكر الإجتماعي ، دار الوطن ، الرياض 1984 ، ص 145 - 147 .

(24) قارن مع :

عمر عودة الخطيب : المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية ، منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت 1970 ، ص 5 -6 .

(25) سورة الإسراء (9 - 39) .

(26) سورة الحجر (93 - 95) .

(27) سورة الحج (39 - 40) .

(28) سورة الممتحنة (الآية 3) .

(29) انظر :

عمر بهاء الدين الأميري : الإسلام في المعترك الحضاري ، بيروت 1972 ، ص 7 وما يليها .

(30) سورة التوبة (29) .

(31) الأنعام ، 127 .

(32) انظر :

- متولي عبد الحميد : مبادئ نظم الحكم في الإسلام ، الإسكندرية 1970 .

ونظرا لأهمية موقف الإسلام من غير المسلمين فإني أنصح الأخوة الباحثين بالرجوع إلى الكتب التالية :

- عباس العقاد : الإسلام في القرن العشرين ، القاهرة 1960 .
- محمد شلتوت : الإسلام والوجود الدولي للمسلمين ، القاهرة 1958 .
- عباس العقاد : حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، القاهرة 1962 .
- عبد الفتاح حسن : ميثاق الأمم والشعوب في الإسلام ، الكويت 1968 .

(33) انظر مزيدا من التفاصيل في :

- Bouthoul , Gaston : Sauver La guerre , Paris 1961 .

(34) انظر ما ورد في كتاب :

غاستون بوتول : هذه هي الحرب ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1975 ، ص 10 - 12 . وتعتبر دراسات هذا المؤلف الأساس لما سيرد بعد ذلك . (مترجم للعربية) .

Gaston , Bouthoul : La querre , Paris 1973 .

وقد قام بترجمة الكتاب مروان القنواتي .

(35) انظر :

العهد العتيق - سفر تثنية الاشتراع - الفصل السابع ، (الفقرات 21 - 22 - 24) ، مطبعة المرسلين اليسوعيين ، بيروت 1937 .

(36) عن : غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 16 .

(37) انظر :

غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 17 ، هنا عن :

- Cf. Bruneau de Solages , in : Balletin de litterature , Ecclesiastique , Paris , W. Y.

(38) غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 18 .

(39) غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 18 .

(40) غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 22 - 23 .

(41) غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 24 - 25 .

(42) انظر المزيد حول موقف المسيحية في العصور الوسطى ، في :

- Fontaine , Andre : Histoire de la querre froide , Paris 1967 .

(43) انظر المزيد حول آرائه في :

- Leo Strauss : Thoughts on Machiavelli , Glencoe 1958 .
- Fay , C. R. : Machiavelli's Political Philosophy , London 1931 .

(44) انظر المزيد في :

مطارحات ميكافيلي ، تعريب خير حماد ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري ، 1962 .

وقارن كذلك مع :

- Jeffrey Pulver : Machiavelli , the man , His Work and his time , London 1937 .

(45) انظر المزيد في :

- Allen , J. W. : A History of Political thought in the Sixteenth Century , London 1941 .

(46) أهم الأفكار التي جاء بها سان سيمون تجدها في :

- Frank , Manuel : The new world of Henri Saint - Simon , Cambridge 1956 .
- Nuckle , Friedrich : Henri de Saint Simon , Jena 1908 .

(47) حول هذا الموضوع طالع في :

- مصطفى الخشاب : المدارس الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة 1958 .
- حسن سعفان : التفكير الاجتماعي ، القاهرة 1964 .
- قباري إسماعيل : علم الاجتماع الفرنسي ، منشورات دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1971 .

- Henri , Gouhier : La Vie d'Auguste Comte , Paris 1930 .

(48) المزيد حول آراء أوغست كونت انظر :

غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 30 - 31 .

(49) غاستون بوتول ، ص 31 .

(50) غاستون بوتول ، ص 32 .

و للحصول على المزيد من أفكار سبنسر ، انظر :

محمد فايز عبد اسعيد : تاريخ الفكر الاجتماعي الحديث ، منشورات دار الفيصل ، الرياض ، 1986 .

- Hudson , W. H. : An introduction to the Philosophy of Herbert Spencer , N. Y. 1944 .

• Rumney , J. : Herbert Spencers Sociology , N. Y. 1940 .

(51) انظر :

محمد فايز عبد اسعيد : مرجع سابق الذكر ، ص 160 .

وطالع كذلك في :

نيقولا تيماشيف ، النظرية الاجتماعية ، القاهرة 1980 .

(52) انظر المزيد حول مبادئه وأفكاره في :

• Foster , M. B. : The Political Philosophy of Plato and Hegel , Oxford 1935 .
• Findlay , J. N. : Hegel , A Re - examination , London 1958 .
• Friedrich , Carl , J. : The Philosophy of Hegel , N. Y. 1954 .
• Nure , G. R. : An Introduction to Hegel , Oxford 1940 .
• Stace , W. T. : The Philosophy of Hegel , London 1924 .

و انظر كذلك :

رينيه سيرو : هيغل والهيغلية ، تعريب نهار رضا ، بيروت 1970 ، ص 96 - 103 .

(53) هنا نقلا عن :

غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 20 .

(54) غاستون بوتول ، ص 20 - 21 .

(55) مزيد حول آراء كارل ماركس انظر كتابنا :

محمد فايز عبد اسعيد : عباقرة الفكر الاجتماعي ، منشورات دار الوطن للنشر والإعلام ، الرياض 1984 ، ص 320 - 332 .

(56) غاستون بوتول ، ص 28 - 29 .

(57) غاستون بوتول ، ص 34 .

(58) انظر المزيد في :

غاستون بوتول ، ص 34 - 35 .

هوامش الباب الخامس

الإطار النظري لظاهرة الحرب

(1) انظر :

- Istvan Kende : Twenty - Five years of local wars , in : Journal of Peace research Nr. 1 , 1971 , PP. 5 - 22 .

(2) انظر :

- Quincy Wright : A Study of War , N. Y. 1990 (new edition) , PP. 20-50 , (First edition 1965)

(3) للمزيد طالع في :

- Michael Haas : Social Approaches to the Study of war , in : Journal of Peace Research , Vol. 11 / 1965 , PP. 307 - 322 .

(4) قارن مع :

- Kenneth Boulding : Toward a Theory of Peace , in : International Conflict and behavioral Sciences , edt. by Roger Fisher , The Craigville papers , New York 1964 , P. 70 - 87 .

(5) قارن مع :

- Hadley Cantril : Tensions that Cause War , N. Y. 1950 , PP. 17 - 21 .

(6) قارن مع :

- Ismond , Rosen : Factors and Themes in violent crime and war , in : Proceedings of the medical Association for the prevention of war , No. 2 / 7 P.P 1 - 9 . NY , 1965 .

(7) قارن مع :

- Peter Cooper : The Development of the concept of war , in : Journal of peace research , Vol. No. 1 , 1965 , PP. 1 - 17 , Oslo , London , N. Y.

(8) قارن مع :

- John Galtung : A Structural Theory of Aggression , in : Journal of Peace research , 1964 , PP. 95 - 119 .

(9) للمزيد انظر :

- Williams , J. D. : The Compleat Strategist , Being a primer to the theory of Games , N. Y. Mc Graw Hill Book Co. , Inc , 1954 , PP. 50 - 62 .

(10) انظر أبرز الكتب للمؤلف مايلز كوبلاند :

- Miles Copeland : The Games of Nations , Widenfeld and Nicolsen , London 1969 , PP. 80 - 92 .

(11) قارن مع العرض الذي قدمه ثيودور آبل :

- Abel , T. : The Element of Decision in the pattern of war , in : American Sociological Review , Vol. 4 , 1941 , PP. 853 - 859 .

(12) هذه الآراء جميعها نقلا عن :

- Bernard , L. : War and its causes , New York , Henry Holt and Company 1944 , PP. 18 - 44 .

(13) للمزيد انظر :

- Bernard , Jessie : The Sociological Study of Conflict , in : International Sociological Association , The Nature of Conflict , (UNESCO) , Paris 1957 , PP. 33 - 117 .

(14) قارن مع :

- Gladstone , Arthur : The Conception of the Enemy , in : Conflict Resolution , Nr. 111 , 1959 , PP. 132 - 137 .

(15) لمزيد من التحليل قارن مع :

- Johnson , Juli : Selected Articles on War - Cause and Cure , New York , Wilsor Publishing house , 1926 , PP. 113 - 124 .

(16) انظر :

- Ralf Dahrendorf : Soziale Klassen und Klassen Konflikte , Frankfurt 1958 .

• Jurgen Habermas : eine Theorie der Gesellschaft , Frankfurt 1971 .

(17) قارن مع :

• Buss , Arnold : The Psychology of Agression , New York 1961 .

(18) انظر :

• Wolin : Violence and Western Political Traditions , in : E. Artzt : Violence , Causes and Solutions , New York 1971 , P. 30 - 41 .

(19) انظر المزيد في :

• ف . دينيسوف ، مرجع سابق الذكر ، ص 100 - 103 .

(20) انظر :

• Ardrey , R. : The Road of Agression , in : Life - Magazine , Nr. 69 , 1968 , New York , P. 65 - 70 .

(21) نقلا عن :

• Ernest Van Den Haag : Political Violence and Civil disobedience , New York 1972 , PP. 54 - 60 .

(22) محمد فايز عبد اسعيد : نظريات اجتماعية حديثة ، منشورات دار الفيصل الثقافية ، الرياض ، 1986 ، ص 78 .

(23) نقلا عن :

• Bell David : The Coming of Post industrial Society , N. Y. 1973 , PP. 488 - 500 .

(24) نقلا عن :

• Bigelow , R. : Relevance of ethology to human Agressiveness , in : Journal of international social studies , N. Y. Bd. 23 , 1971 , Nr. 1 , PP 19 - 25 .

(25) نقلا عن :

• Durbin , M. : Personal Aggressiveness and War , New York 1939 , PP. 50 - 60 .

(26) أنصح بمطالعة الكتب التالية حول قضية العنف البشري ونظرياته :

1. Andrew , Scott : Agression , Chicago 1958 .
2. Pear , Tom : The Psychological Study of Tensions and Conflict , in : UNESCO editing , The Nature of Conflict, Paris 1957, PP. 118 - 176 .
3. John Dollard : Frustration and Aggression , New Haven 1967 .
4. Ralf Denker : Aufklarung uber Aggression , Stuttgart 1966 .
5. John Carthy : The Natural History of Aggression , New York 1964 .

(27) انظر :

- Levin , R. A. and Campbell , D. T. : Ethnocentrism , Thoeries of Conflict , ethnic attitudes and Groupe Behavior , New York , 1972 , PP. 257 - 258 .

(28) انظر :

- Karl Lorenz : Agression , N. Y. 1967 , PP. 9 - 30 .

من المعروف أن تالكوت بارسونز حاول من خلال كتابه ' نحو نظرية عامة للفعل الاجتماعي ' أن يعمل إلى تشكيل نظرية سوسيولوجية شاملة لكنه لم يفلح .

انظر كتابه :

- Talcot Parsons : Towards a general Theory of action , N. Y. 1951 .

(29) انظر المزيد في :

- Minton , H. L. : Attributed Social Power , A Scale and Validity , in : Journal of social psychology , Massat , U.S.A , 1. 10 . 1971 , PP. 37 - 38 .

(30) انظر :

- White , Ralph : No One Wanted War , New York 1968 .
- White , Ralph : Misperception and the vietnam war , in : Journal of social Issues , Vol. 22 , 1966 .

(31) انظر الانتقادات الموجهة إلى وايت في :

- Dieter Senghas : Zur Pathalogie Organisierter Friedlosigkeit , in : Weltfrieden and Revolution , edt. by Hans - Erkhard Bahr , Hamburg 1969 .

هوامش الباب السادس

الحرب البشرية ... دوافعها وقواها الفاعلة

(1) نقلا عن :
غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 45 .

(2) نقلا عن :
غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 45 .

(3) غاستون بوتول ، ص 63 - 64 .

(4) غاستون بوتول ، ص 64 - 65 .

(5) مزيدا من التفاصيل حول العامل الديموغرافي في اندلاع الصراعات انظر :

- Sauvy , Alfred : Theorie generale de la population , Paris 1954 .
- Balandier , G. : Sociologie de la Colonisation et relations entre Societies globales , in : Chaiers internationauy de sociologie , Nr. 17 , 1954 .

(6) غاستون بوتول ، ص 67 .

(7) نسوق هنا أهم الكتب والدراسات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي التي فتحت الباب أمام البحث العلمي في قضايا الحرب والصراع والسلام وانبثقت عنها عدة مدارس فكرية :

1. Levi , W. : On the causes of war and the conditions of peace , in : The journal of conflict resolution , Nr. 4 , 1960 , N. Y.
2. Zinnes , D. : Capability , Treate and the outbreak of war , in : J. N. Rosenau (edt.) international politics .
3. Rosecrance , R. N. : Action and reaction in world politics , (Toronto) 1963 .
4. Singer , David : Formal Alliances (1815 - 1939) in : Journal of peace research , Nr. 3 , 1966 .
5. Wright , Q. : The study of war , Chicago 1965 .

(8) مزيدا من التفصيل ، انظر :

- Current Thoughts on peace and war , A Quarterly Digest of literature and research in progress on the problems of world order and conflict , USA .

(9) للمزيد طالع في :

• Tuker , Robert : The just war , Baltimore 1960 .

• Zuckerman , Solly : Scientists and war , London 1966 .

(10) للمزيد طالع في :

• غاستون بوتول ، ص 104 - 105 .

(11) انظر المزيد في :

• غاستون بوتول ، ص 106 - 107 .

وكذلك :

• جون ستراتشي : حول الحرب ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة 1963 .

(12) انظر المزيد في :

• محمد فايز عبد اسعيد : الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ، منشورات دار الطليعة ، بيروت 1982 ، ص 79 - 87 .

(13) انظر المزيد في :

• Bouthoul, Gaston : Les guerres elements de polemologie, Paris 1951 .

هنا (عن الترجمة الألمانية) :

• Die Elemente des krieges , Frankfurt 1973 .

(14) قارن مع :

• Flechtheim , Ossip : Eine welt oder keine , Frankfurt 1964 .

(15) انظر الجدول في :

• Archiv der Gegenwart , Wiesbaden 1995 . W. Germany .

(16) قارن مع :

• John Nef : War and human progress , Cambridge 1950 .

(17) انظر :

• Russett, Bruce : The Ecology of Future international politics, in : international studies quarterly , Bd. 9 , N. Y. 1967 , P. 12 - 31 .

(18) قارن مع :

• Wollny , Gunther : Die zukuuft ist anders , Boppard 1962 .

(19) انظر :

• Arthur Hocombe : Organizing peace in the nuclear age , New York 1959 .

(20) للمزيد طالع في الكتب التالية :

• Boulding , Kenneth : The role of war industry in international conflict , in : Journal of social issues , Bd. 23 , PP. 47 - 61 (N. Y.) .
• Richard Brody : Some systematic effects of the spread of nuclear weapons technology , A study through simulation of a multi - nuclear future , in : Journal of conflict resolution , Bd. 7 , 1963 , PP. 663 - 753 .
• Coffin Tristram : The armed society , New York 1964 .
• Cook , Fred : The warfare state , London 1962 .
• Green , Philip : Deadly logic , the theory of nuclear deterrence , Columbus 1966 .
• Otto Kimminich : Rustung und politische spannung, Gutersloh 1964 .

(21) انظر :

• Technology , trade and diplomacy , in : Far Eastern Economic Review , Hong Kong , 21 . 11 . 1980 .

(22) انظر المزيد حول المصالح المتضاربة على المستوى الدولي :

• Landheer , Bert : On the sociology of international society , Den Haag 1966 .

(23) قارن مع :

• Stephen D. Krasner : Definding the national interst , princeton university press 1978 , PP. 338 - 342 .

(24) انظر المزيد في :

• Joseph Frankel : National interest , London , Pall Mall , 1970 .

(25) انظر المزيد في :

- Edward Earle : Nationalism and internationalism , New York , Columbia University press , 1951 .
- Marcel Aerle : Le role du facteur culturel dans les relations internationales Paris 1980 .

(26) حول هذه النقطة ، انظر :

- Arthur Larsons : When nations disagree , Louisiana 1961 .

(27) انظر :

- Clark , C. F. : The science of war and peace , London 1971 , PP. 10 -15 .

(28) للمزيد طالع في :

- International Herald Tribune , March , 10 , 1971 .

(29) لمزيد من التفسيرات حيال هذه النقاط ، طالع في :

- Mendlovitz , Saul : Legal and political problems of world order , N. Y. 1962 .

(30) انظر :

- Charles L. Taylor and Michael C. Hudson : World handbook of political and social indicators , Yale University press , 1972 .

(31) انظر :

- Rosenan, J.N. : The analysis of international politics , The free press , 1972 , N. Y.
- David Wilkinson : Comparative foreign relations , frame work and methods , Dickenson publishing Comp. 1969 .
- Stephen Andriola : Foreign Policy Behavior Analysis Model , Sage 1980 .

(32) Archiv der Gegenwart , Wiesbaden , Germany 1995 .

(33) انظر :

- International Herald Tribune , N. Y. 2 . 1 . 1974 .

(34) نقلا عن :

- David , Singer : Human behavior and international politics , New York 1969 , PP. 15 - 22 .

(35) انظر المزيد حول آراء باسكال في :

- Friedrick Dunn : War and the minds of men , N. Y. 1955 , PP. 30-42 .

(36) قارن مع :

محمد عبد القادر حاتم ، الرأي العام ، القاهرة 1969 .

(37) للمزيد حول هذا التوجه ، انظر :

- Quincy Wright : The world community , Chicago 1968 .
- Richard Gardner : The pursuit of world order , New York 1964 .
- Arthur Larson : Propaganda , towards disamament in the war of words , New York 1964 .

(38) انظر :

- محمد فايز عبد اسعيد : سوسيولوجيا المجتمع الدولي ، منشورات الدار العالمية ، الرياض 1985 ، ص 82 - 92 .

(39) للمزيد انظر :

- The anatomy of influence , Decision making in international organization , Yale University press , Yale 1973 .

(40) انظر :

- L'organisation Mondiale , Paris , A. Colin , 1972 .

(41) انظر :

- David Easton : System Theory , N. Y. 1975 , P. 34 .

(42) انظر :

- Talcot Parsons : An outline of the social system , in : Theories of society , N. Y. 1961 , PP. 30 - 79 .

(43) انظر :

- Talcot Parsons : Evolutionary Universals in society , in : American sociological review , Nr. 29 , 1964 , PP. 339 - 357 .

(44) انظر :

- Karl Dentsch : The Analysis of international politics , Englewood Cliffs , 1968 .
- William , Fox : Theoretical Aspects of international relations , Indiana 1960 .

(45) دور الأيديولوجية ، انظر :

- Karl Deutsch : The future of world politics , in : political quarterly , N. Y. , Vol. 37 , 1966 , PP. 9 - 40 .

(46) للمزيد طالع في :

- Leonard Dobb : Patriotism and nationalism , New Haven 1964 .

(47) نقلا عن :

- Charles, Reynolds : Theory and Explanation in international politics , Martin Robertson and Comp. London 1975 , P. 181 .

(48) للمزيد انظر :

- Baldwin , David : Power , Strategy and security , power analysis and world politics , Guildford , surrey , 1983 , PP. 17 - 19 .

(49) انظر :

- Baldwin , David , Ibid , P. 29 .

(50) للمزيد طالع :

- Henry Kissinger : The Dimensions on diplomacy , reflections on power and diplomacy , The John Hopkins press , Baltimore 1967 , PP. 20 - 21 .

(51) حول دور القوة في صنع الحرب والسلام ، انظر :

- Andrew Mack : Power , strategy and security , why big nations loose small wars , Princeton University press , Guildford , Surry , 1983 , P. 126 .

وكذلك :

- إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ، مطبوعات جامعة الكويت 1979 ، ص 283 - 286 .

(52) حول أنواع الحروب ، انظر :

- Samuel Huntington : Patterns of violence in world politics , in : Changing patterns of military politics , New York , 1962 (edt. by Huntington) .

(53) حول هذه الحروب المختلفة ، انظر :

- Janowitz , Morris : Armed forces and society in a world perspective , in: Transactions of the sixth world congress of sociology, Evian 1966, Genf 1976 , PP. 145 - 171 .

(54) الحروب الدينية تجدها في :

- Leonard , Lewin : Verdammter Frieden , Wien 1968 .
- Robert Tucker : The just war , Baltimore 1960 .

(55) حول حروب السلطة طالع في :

- Robert Angell : The sociology of human - conflict , in : Elton Mc Neil , (edtor) , the nature of human - conflict , Englewood Cliffs , 1965 , PP. 91 - 120 .

(56) حروب الاستقلال تجدها في :

- Quincy Wright : The escalation of international conflict , in : Journal of conflict resolution , Vol. 9 , 1965 , PP. 434 - 449 .

(57) انظر :

- Uwe Nerlich : Krieg und frieden im industriellen Zeitalter , Beitrage zur suzialwissenschaft , Gutersloh , 1969 .

(58) انظر :

- Richard Falk : Toward a theory of war prevention , the strategy of world order , Vol. 1 , New York , 1967 , PP. 3 - 15 .

(59) انظر :

- **Kenneth , Boulding : Towards a Pure Theory of threat Systems , in : Journal of conflict resolution , Vol. 3 , 1960 , PP. 120 - 132 .**

(60) انظر المزيد في :

- **Jesse Clarkson : War as a social institution , the historian's perspective, New York 1967 .**

(61) انظر المزيد في :

- **Delbez, L. : La notion sociologoque de guerre , in : Revue general de droit inetrnational public , Vol. 23 , 1955 , PP. 5 - 33 .**

(62) انظر :

- **Tedd , Dunn : Atternatives to war and violence , London 1965 .**

(63) انظر تفاصيل ذلك في :

- **Henry Kissinger : The Dimensions of Diplomacy , Reflections on Power and Diplomacy , the John Hopkins press , Baltimore 1967 .**

(64) انظر مزيدا من التحليل في :

- **Morton Halperin : Limited war , Cambridge , 1962 .**

(65) حول القطبية الثنائية وسياسة توازن الرعب ، انظر :

- **Leonard Beaton : Must the Bomb Spread , London 1966 .**
- **Herbert Dinerstein : War and the Soviet Union , N. Y. 1959 .**

(66) حول المعضلة النووية ، اقرأ في :

- **Pierre Gallois : Strategie de lage nucleaire , Paris 1960 .**
- **Morton , Halperin : Contemporarry military strategy , Boston 1979 .**
- **Charles Hitch : The Economics of Defense in the Nuclear Age , Cambridge 1963 .**
- **Herman Kahn : On Thermonuclear war , Princeton 1960 .**
- **Herman , Kahn : Thinking about the unthinkable , N. Y. 1962 .**

(67) انظر :

- Harold Lavine and James Weghsler : " War propaganda and the United States " , First Edition , New York , 1910 , P. 8 .

(68) انظر :

- Arnold Buss : The psychology of Agression , New York 1961 .

(69) انظر :

- جوستاف لوبون : فلسفة التاريخ ، ترجمة عادل زعيتر ، بيروت 1954 ، ص 262 .

(70) أشيع في الحرب العالمية الثانية أنه نظرا لقوة الحرب السيكولوجية الألمانية فإن زعماء العالم كانوا إذا لم تطالعهم ألمانيا بأخبار جديدة يقولون :"إنعدام الأخبار هو خير سار " وهو تعبير درج باللغة الإنجليزية : ' No news good news' .

(71) حول هذه الأنواع من الدعاية ، انظر :

- Elton , Mc Neil : Psychology and aggression , in : Journal of conflict resolution , Bd. 1 , 1957 , PP. 195 - 293 .
- Nielsen , G. S. : Psychology and International Affairs , Kopenhagen 1962 .
- Pear , Tom : The psychological study of tensions and conflict , in : The nature of conflict , edt. by (UNISCO) , Paris 1957 , PP. 118 - 176 .

(72) للمزيد انظر :

- Stagner , Ross : Psychological aspects of international conflict , Belmont 1967 .

(73) انظر :

- Stagner , Ross : Needed social psychological research of war and peace , in : Social problems , Vol. 2 , 1954 , PP. 88 - 92 .

(74) انظر :

- Paul , M. Lineberger : Psychological warfare , Washington , Infantry journal press , 1948 , P. 1 .

(75) Lineberger , Ibid , P. 98 - 101 .
(76) Lineberger , Ibid , P. 251 .
(77) Lineberger , Ibid , P. 246 .
(78) Lineberger , Ibid , P. 106 .

(79) للمزيد طالع في :

- Ledislas , Farago : German psychological warfare , New York , G. P. Putnam's Sons, 1942 .

(80) انظر :

- George Fielding Eliot : The romparts we watch , New York , Raynal company , 1938 .

(81) انظر :

Ernst Kris and Nathan Leites : Trends in twentieth century propaganda , in :

- Geza rohien (editor) psycho - analysis and the social sciences , New York , International University press , 1947 , P. 401 .

(82) انظر :

- Ernst Kris : Ibid , PP. 405 - 407 .

(83) انظر :

- Leister , Markel : Public opinion and foreign policy , New York , Harber and Brothers , 1949 .
- Davison , Phillips : Voice of America , 1953 , PP. 156 - 179 . (4 8) Leister , Markel : Ibid , PP. 162 - 163 .

(85) نقلا عن :

- Leister , Markel : Ibid , P. 178 .

(86) انظر كتابه بعنوان :

- Robert Gilpin : War and change in world politics , N. Y. 1981 .

(87) هذه التساؤلات أثارها كينيث والتس في كتابه حول الرجل والدولة والحرب :

• Kenneth Walz : The man , the state and the war , N. Y. 1959 .

(88) انظر :

Wilbert More : International political change , in : International Encyclopedia for social sciences , N. Y. 1968 .

(89) انظر ترجمة روبرت جيلبن الذي قام به باسم مفتن . وقد تم الاعتماد في هذا الفصل على ما جاء في الكتاب لأهميته :

الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، تأليف : روبرت جيلبن ، ترجمة باسم مفتن النصر الله ، مراجعة : عبد المنعم عبد الوهاب ، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990 .

(90) روبرت جيلبن ، مرجع سابق الذكر ، ص25 .

(91) روبرت جيلبن ، مرجع سابق الذكر ، ص 27 .

(92) روبرت جيلبن ، مرجع سابق الذكر ، ص 28 - 29 .

(93) روبرت جيلبن ، مرجع سابق الذكر ، ص 44 - 45 .

(94) للمزيد انظر :

• Percy Corbett : Morals , Law and power in international relations , Los Angles 1958 .

(95) نقلا عن :

• Jermo , Frank : Sanity and survival , New York 1967 , P. 80 .

(96) طالع المزيد في الكتب التالية :

• Otto Klineberg : Tensions Affecting international understanding , a Survey of research , N. Y. 1950 .
• Herbert Kelman : International behavior , New York 1965 .
• Thomas Sceiling : The strategy of conflict , Cambridge 1960 .
• Richard Rosecrance : Action and reaction in world politics , Boston 1968 .

- Raymond Platig : International relations research , Santa Barbara 1967 .
- George , Modelski : A Theory of foreign policy , N.'Y. 1964 .

(97) للمزيد انظر :

- صبحي عبد الحكيم ، السكان ، منشورات مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة 1974 ، ص 135 - 136 .

(98) للمزيد انظر :

صبحي عبد الحكيم ، مصدر سابق الذكر ، ص 142 .

(99) انظر :

لطفي عبد الحميد وحسن الساعاتي : دراسات في علم السكان ، منشورات دار المعارف بمصر ، الإسكندية ، 1977 ، ص 127 .

(100) روبرت ماكيفر : تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت 1966 ، 55 .

(101) عبد الستار لبيب : أحداث القرن العشرين ، منشورات دار المشرق ، بيروت 1971 ، ص 31 .

(102) عبد الستار لبيب ، مصدر سابق الذكر ، ص 31 .

(103) عبد الستار لبيب ، مصدر سابق الذكر ، ص 31 .

(104) بيتز ورنر اكسندر : التعبئة الفروانية لأوروبا ، تحرير ستيفن جروبارد ، ترجمة حسن صعب ، مكتبة لبنان ، بيروت 1968 ، ص 286 .

(105) بيتزورنر اكسندر : التعبئة الفردانية لأوروبا ، تحرير ستيفن جروبارد ، ترجمة حسن صعب ، مكتبة لبنان ، بيروت 1968 ، ص 286 .

(106) بيتز ورنر اكسندر ، مرجع سابق الذكر ، ص 287 .

(107) انظر :

- Turner , Janathan , The Structure of Sociological theory , N.Y. The dorcy press , 1970 , P.P : 85 - 86 .

(108) للمزيد طالع في :

آرثر مارويك ، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، منشورات دار المأمون ، بغداد 1990 ، ص 19 - 34 .

(109) انظر :

تاريخ العلامة ابن خلدون " المقدمة " ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، المجلد الأول ، بيروت 1956 ، 263 .

(110) انظر :

- محمد عمارة : الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي ، منشورات الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة 67 ، ص 43 .

(111) انظر :

- محمد عبد الرحمن عيسوي : دراسات في علم النفس الاجتماعي ، منشورات دار النهضة العربية ، بيروت 74 ، ص 47 - 48 .

هوامش الباب السابع

معضلات الحرب والسلام في العالم المعاصر

(1) عن :

- عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت 1989 ، ص 13 (منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) . (سلسلة عالم المعرفة رقم 133) .

(2) قارن مع :

- عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق الذكر .

وكذلك مع :

- أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، من سلسلة عالم المعرفة ، رقم، الكويت 1985، ص 13 .

(3) انظر المزيد حول هذه الآراء في :

- لويس ، شنايدر : العالم في القرن العشرين ، بيروت (مترجم – بدون تاريخ) .
- مصطفى المصمودي : النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة رقم 94 ، الكويت 1985 ، ص 333 .

(4) انظر :

- يسري الجوهري وناريمان درويش : الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1986 ، ص 188 .

(5) انظر :

- جوزيف كاميللري : أزمة حضارة ، منشورات الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق 1983 ، ص 7 .

(6) انظر :

- جوزيف كاميللري ، مرجع سابق الذكر ، ص 6 .

(7) جوزيف كاميللري ، مرجع سابق الذكر ، ص 20 .

(8) يسري الجوهري ، مرجع سابق الذكر ، ص 188 .

(9) انظر :

- هيوغ إتكن : دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت 1980 .

(10) عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1989 ، رقم 133 (سلسلة عالم المعرفة) . ص 16-17 .

(11) زهير الكرمي : العلم ومشكلات الإنسان المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 1978 ، ص 287 .

(12) بيتراند راسل : هل للإنسان مستقبل ، منشورات دار المسيرة ، بيروت 1982 ، ص 23 .

(13) عن :

- **Ruth L. Sivard : World military and social expenditures , 1986, world priorities , Washington D. C. 1986 .**

(14) انظر المزيد في :

- فؤاد زكريا : التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 3، الكويت 1978 ، ص 197 .
- **Henry D. Aiken : The age of Ideology , Mentor Books , Nwe York 1956 .**

(15) انظر :

- عبد الحسين شعبان : الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره في العالم العربي ، منشورات دارالحوار ، سوريا 1985 ، ص 11 .

(16) انظر :

- **Frederick M. Watkins : The age of Ideology , Prentice - Hall , New Jersy 1964 , P. 2 .**

(17) انظر :

- كورتونوف ، صراع الأفكار في العالم الحديث ، دار دمشق / سوريا ، 1981 .

و انظر كذلك :

- **David , Ralston : Revolution , A reader , New York 1971 , P. 1 .**

(18) انظر المزيد حول دور السياسة في الوضع الدولي في :

- **Karl Deutsch : Politics and government honghton mifflin co. , N. Y. 1970 .**
- **Richard H. Cox : The state in international relations , Chundler publishing Co. California 1965 , P. 19 .**

(19) انظر :

- عبد الخالق عبد الله : التبعية السياسية ، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1986 ، ص 70 .

(20) انظر المزيد في :

- فؤاد زكريا : العرب والنموذج الأمريكي ، منشورات دار ابن رشد، بيروت 1981، ص5 .

(21) انظر :

- **Samir Amin : Imperialism and unequal development , in : Monthly review press , N. Y. 1970 , P. 112 - 115 .**

(22) انظر المزيد في :

- دانيال كولار : العلاقات الدولية (كتاب مترجم) ص 6 (بيروت 1971) . و لمزيد من التفاصيل ، انظر :

- **Kenneth Walts : Theory of international politics , Massachusetts 1979 .**

و كذلك :

- حسن الإبراهيم ، جولة في السياسة الدولية ، الكويت 1983 .

(23) انظر :

- **Hedley Bull : The anarchical society , Columbia University press , N. Y. 1977 , P. 12 .**

(24) انظر :

- **John G. Stossinger : The Might of nations , world politics in our Times , Random House , New York 1975 , P. 6 .**

(25)

- **Ruth L. Sivard : World military and social expenditures , 1986 .**

(26) انظر :

- **Robert Pfaltgraff : Contending theories of international relations , Harper and Row , Cambridge , 1981 , P. 9 .**

(27) انظر :

- Patrick, Morgan : Theories and approaches to international politics , Transaction Books , London 1982 , P.

(28) انظر :

- Patrick , Morgan : Ibid , P. 25 .

(29) انظر :

- إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ، ص 13 - 24 .

(30) انظر :

- Hans Morgenthan : Politics among nations ,N. Y. 1967 .

(31) انظر :

- Hedley Bull , The anarchical society , A study of order in world politics , N. Y. 1968 .

(32) انظر :

- Robert Keohane : Power and Independence , Littel Brown , Boston 1977 .

(33) انظر :

- John Galtung : A structural theory of Imperialism , in : Journal of peace research , Vol. 13 , No. 2 , 1971 .

(34) انظر :

- إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ، صفحة 230 .

(35) انظر :

- Karl Deutsch : The Analysis of international relations , N. Y. 1968 .

(36) انظر :

- Karl Deutsch , Ibid , P. 132 .

(37) للمزيد انظر :

- لويس . ل . شنايدر : العالم في القرن العشرين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت 1972 .
- مصطفى المصمودي : النظام الإعلامي الجديد ، في : سلسلة عالم المعرفة ، رقم 94 ، الكويت 1985 .
- عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت 1989 .

(38) للمزيد طالع في :

- David Singer : Quantitative international politics , New York 1968 .

(39) انظر :

- Appadorai , A. : The use of force in international relations , Bombay 1968 .

(40) انظر :

- Kenneth Boulding : Conflict and defense , N. Y. 1965 .

(41) انظر :

- John Burton : International relations a general theory , Cambridge 1965 .

(42) انظر :

- Multinational Corporation and confrontation - Nation - state interaction , Philadelphia , edt. by Foriegn policy research institute , 1971 .

(43) انظر :

- Ernest Jack Vincent : A Handbook of international relations , A guide to terms , theory and practice , Woodburg , N. Y. 1969 .

(44) انظر :

- Bruce Russett : Trends in world - politics , New York 1965 .

(45) انظر : محمد عبد أسعيد ، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ، دار الطليعة ، بيروت 1983 ، ص 51-52 .

(46) انظر المزيد في :

- Lawrence , Freedman : Order and disorder in the new world , in : Foreign Affairs , Washington , Volume 71 , No. 1 , 1992 , P. 20 .

(47) انظر مزيدا من التحليل في :

- Joseph Nye : What is the new world order ? in : Foreign Affairs , Washington , Volume 71 , No. 2 , 1992 , P. 147 .

(48) انظر :

- أحمد يوسف أحمد : مقدمة في العلاقات الدولية ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1985 ، ص 147 - 151 .

(49) انظر :

- عبد المنعم سعيد : العلاقات السوفياتية - الأمريكية وقضية الحد من التسلح ، في : السياسة الدولية ، العدد 83 بتاريخ يناير 1986 ، القاهرة ، ص 240 .

(50) انظر :

- صفي الدين أبو العز : الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، القاهرة ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991 ، ص 58 وما يليها .

(51) نيكيتين : أسس الاقتصاد السياسي ، موسكو ، منشورات دار التقدم ، 1984 ، ص 156 - 170 .

(52) عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 133 ، يناير 1989 ، ص 135 .

(53) انظر المزيد في :

- Geffrey Kemp : Regional security arms control and the end of the cold- war , in : Washington quarterly, Autumn 1990, PP. 36-37 .

(54) انظر المزيد في :

- Geffrey , Kemp : Op. Cit. , PP. 37 - 38 .

(55) انظر المزيد في :

Carl Vuono : Desert storm and the future of conventional forces , in :

- Foreign Affairs , Washington , Spring 1991 , PP. 52 - 55 .

(56) انظر مزيدا من التحليل في :

- Eliot Cohen : After the Battle , in : New Republic , N. Y. April 1991 , PP. 19 - 26 .

(57) انظر :

- Yezio Sayigh : Confronting the 1990's security in the developing countries , in : Adelphi Papers , N. Y. No. 251 , 1990 , PP. 31 - 35 .

(58) انظر :

- أحمد إبراهيم محمود : ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، في : مجلة السياسة الدولية ، يوليو 1992 ، القاهرة ، ص 151 .

(59) قارن مع :

- محمد السيد سعيد : " صور الأمن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " إنهيار الإتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي " ، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 22 - 23 فبراير 1992 .

(60) انظر :

- نبيل عبد الفتاح : " تعقيب على موضوع إنهيار الإتحاد السوفياتي " ، ورقة مقدمة إلى ندوة إنهيار الإتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي ، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 22 -23 فبراير 1992 .

(61) ريتشارد نيكسون : الفرصة السانحة ، ترجمة أحمد صدقي مراد ، القاهرة ، دار الهلال ، 1990 ، ص 135 - ص 162 .

(62) محمد السماك : الأصولية الإنجيلية واليهودية والمسيحية والموقف الأمريكي ، مالطة ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، 1991 .

(63) وليد نويهض ، من الحرب الباردة إلى السلام البارد ، في : مجلة مستقبل العالم الإسلامي، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطا، العدد 3، صيف 1991، ص52 .

(64) أحمد إبراهيم محمود : مستقبل القوة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، في : صحيفة الأهرام 20 / 3 / 1992 .

(65) محمد فايز عبد اسعيد : إندلاع الحرب العالمية الثالثة ما زال ممكنا ، في : صحيفة أخبار الأسبوع ، 2 يناير 1993 ، عمان / الأردن .

(66) انظر :

- صفاء موسى : الإطار الأوروبي الأمني الجديد ، في : مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، إبريل 1992 (العدد 108) ص 266 وانظر كذلك كتاب هانز بنيندك .
- **Hans Binnendijk : The Emerging European security order , in : The Washington quarterly , Autumn 1991 , PP. 67 - 81 .**

(67) انظر :

- محمد عبد الشفيع عيسى " الحمائية التجارية للرأسمالية و أثرها على العالم الثالث ، في : مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، اكتوبر 1991 ، العدد 38، ص 223-227 .

(68) انظر مزيدا من التفاصيل في مجلة دير شبيغل الالمانية :

- **Der Spiegel , 3.8.1994 Hamburg , W. Germany .**

(69) للمزيد انظر :

- محمد فايز عبد اسعيد : مشاكل التنمية في العالم الثالث ، منشورات دار الوطن ، الرياض 1984 .

(70) انظر :

- عبد المنعم سعيد : العرب و مستقبل النظام العالمي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .

(71) لمزيد من التحاليل طالع في :

- **Gloria Duffy : U.S. Thinking About Arms Competition and Arms control , in : Strategic Power edt. by Carl Jacobsen , New York , St .Martin's press 1990, p.144 .**

(72) انظر المزيد في :

- **Janne Nolan : The Global Arms Market After the Gulf War : Prospects for Control , in : The Washington quarterly , Summer 1991 pp 90 - 100 .**

(73) انظر :

- احمد ابراهيم محمود : السوق الدولية للسلاح و مستقبل النظام الاقليمي العربي : الهيكلية الجديدة والاتحاد المتبادل للمنتجين ، في : مجلة السفير ، 1991/11/21 . (بيروت) .

(74) للمزيد انظر :

- محمد عاشور مهدي : ميثاق الامم المتحدة بين التأويل و التسخير ، في : مستقبل العالم الاسلامي ، السنة الثانية ، العدد 6 ، ربيع 1992 ، ص 200 - 201
- بسيوني محمد الخولي : ظاهرة الاحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الاعظم ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1989 .

(75) انظر :

- اسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية و السياسة الدولية ، المفاهيم و الحقائق الاساسية ، منشورات نؤسسة الابحاث العربية ، بيروت 1979 ، ص 26 .

(76) للمزيد حول اراء جون بيرتون ، انظر :

- Roger , Fisher : International Conflict and behavioral Science , New York 1964 .

(77) انظر المزيد في :

- Edward Glover : War , Sadism and Pacifism , London 1964 .

(78) انظر المزيد في :

- اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق الذكر ، ص 29

(79) اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق الذكر ، ص 30

و للمزيد حول ظاهرة الارهاب الدولي انظر :

- Stahl , K . H . : Terror and Terrorismus in : Tribune Magazin , Bonn 1976 .
- Walter Laquer : Terrorismus , Kronberg 1977 .

(80) انظر :

- Harold Lasswell : World Politics and personal Insecurity , New York 1975 . pp 18 - 22 .

(81) انظر :

- Gerhard Brandt : Mainfest function of Military Armament , in : Armed Forces and Society , edt . by : Jacques van Doorn , Mouton and company , Den Haag 1968 , pp 17 - 21

(82) نقلا عن :

- Trashis , L . : Mobilizing Resources for War , New York 1961 . pp 23 - 25

(83) انظر :

- Stern - Magazin , Hamburg , 6 . 9 . 1979 .

(84) لاحظ :

- Schlesinger , R : The Political economy of national security , London 1964 .

(85) للمزيد انظر :

- Huntigton , S . P . : The common defense , Strategic Programs in National Politics , New York , 1969

(86) انظر :

- Economist , London , 18.3.1992 (world Economy and defense) .

(87) انظر المزيد في :

- Bernard Brodie : Strategy in the missile age , Princeton 1969 .

(88) انظر المقال في :

- May Clifford : Militarisme in the third world , in : New York times , 17 . 6 . 1990 , P. 16 .

(89) انظر :

- Arms imports worldwide from (ACDA) world military expenditures and arms transfer , Washington 1985 , (Statistics year book) .

(90) انظر :

- United states arms control and disarmament agency (ACDA) , world military expenditures and arms transfers 1995 ,Washington D. C. , income figures from world Bank , world development report 1995 , N. Y. Oxford University press 1995 .
- Ruthleger Sivard : World military and social expenditures , Washington , (world prioritis) 1985 .

و انظر كذلك :

- علاء الدين خماس : أفكار حول الحرب دراسات في الثقافة والحرب ، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1987 (91) حول سباق التسلح ، انظر الآراء المختلفة في الكتب التالية :

1. Kahn , Herman : On Thermonuclear war , Princeton 1960 .
2. Rosecrance , Richard : The dispersion of nuclear weapons , Stanford 1964 .
3. Blackett , Patrick : Studies of war , nuclear and conventional , London 1962 .
4. Knorr , Klaus : Military power and potential , Lexington , Mass 1970 .
5. Kaufmann , William : Military policy and national security , London 1956 .
6. Lefever , Ernest : Arms and arms control , A symposium , New York 1961 .
7. Bolton , Roger : Defense and disarmament , Englewood Cliffs , 1966 .

(92) انظر :

Richard Suyder : National and International Decision - Making , New York , 1974 .

(93) انظر :

William Kaufman : Military Policy and national Security , London 1966 .

(94) انظر :

- Bert Cochran : The War - System , London 1965 .
- Glen Suyder : Deterrence and defense , Princeton 1961 .

(95) انظر :

- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، الكويت 1989 ، ص 135 .

(96) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق الذكر ، ص 135 .

(97) انظر :

- Nigel , Harris : The end of the third world , Penguiin Books , N.Y. 1986 , P. 26 .

(98) انظر مزيدا من التفاصيل في :

- موريس غورييه : العالم الثالث ثلاث أرباع العالم ، منشورات المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر ، بيروت ، 1982 .

(99) انظر :

- جاك لوب : العـالم الثـالث وتحديات البقـاء ، سلسـلة عـالم المعرفـة ، رقـم 104 ، الكويـت 1986 ، ص 7 .

(100) انظر :

- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز : صناعة الجوع ، سلسلة عالم المعرفـة ، رقـم 64 ، الكويت 1983 ، ص 5 .

(101) انظر :

- جان سان جور : ضـرورة التعـاون بين الشـمال والجنـوب ، منشـورات المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر ، بيروت 1986 ، 27 .

(102) انظر :

Willy Brandt : North - South , Boston , 1980 , P. 26-30 .

(103) انظر :

- احمد ثابت : قياس معدلات المعاناة الانسانية ، في : جريدة البيان ، دبي / الامـارات العربية المتحدة ، 4 أبريل 1987 .

(104) انظر :

- Sung - Jo Park : Planning and the political progress in developing countries, in : "Law and state" , A biannuel collection of recent German contributions to these fields , Vol. 16 , edt. by institute for scientific Co - Operation , Germany 1977 , PP. 30 - 47 .

(105) حول عوامل الصراع في العالم الثالث ، انظر :

1. Packenham , R. A. : Approaches to the study of political development , in :World politics , Vol. XVII , No. 1 , N. Y. 1964 , PP. 108 - 120 .
2. Pye , L. : The political process in third - world countries , in : Political Science , Tubingen 1966 (German translated) .
3. Herbert Kelman : International behavior , N. Y. 1966 .

(106) انظر :

1. John Wheeler - Bennett : The Nemesis of power , London 1958 .
2. Raymond Aron : La mitraillette , le char d'assaut et l'idee , in : Europaisches Archiv fur soziologie , Nr. 2 , 1961 , PP. 93 - 111 , edt. by Peter Flora .

(107) فاروق يوسف ، الثورة والتغيير السياسي مع التطبيق على مصر ، مكتبة عين شمس ، القاهرة 1979 ، ص 4 .

(108) طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو ومبادىء النظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967 ، ص 17-22 .

(109) السيد ياسين : الثورة والتغير الاجتماعي - ربع قرن بعد 23/ يوليو / 1952 منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، صحيفة الاهرام ، آب 1977 ، ص 4 .

(110) انظر :

- Crane Brinton : The Anatomy of Revolution, N.Y. 1959 , p.31 .

(111) انظر :

• أ . س . كوهان : مقدمة في نظريات الثورة ، ترجمة فاروق عبد القادر ، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى 1979 . ص 13 .

(112) للمزيد انظر :

• جلال ثروت : نظرية العمل الثوري ، منشورات المكتب المعري الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية 1965 ، طبعة 1 ، ص 5-7 .

(113) = للمزيد انظر :

• **Harry Brent : on Revolution , Winthrop Publishers , Cambridge , massachusetts 1971 , PP. 68 - 70 .**

(114) = انظر المزيد في :

• **Gasset , ortega : The Revolt of the Masses , New York , 1950 . PP 98 - 102**

(115) انظر : محمد فايز عبد سعيد : قضايا علم السياسة العام ، منشورات دار الطليعة ، بيروت 1983 ، ص 169 .

(116) انظر المزيد في :

• **Field lowel : Hypotheses for a theory of Political science Review , washington / USA , 1951 , P. 716 - 800 .**

(117) انظر المزيد في :

• **Ruth L. Sivard : World military and social expenditures , Leeburg , Virginia 1978 .**

(118) انظر المزيد في :

• **Istvan Kende : Dynamic of wars , of arms trade and of military expenditures in the third world , (1945 - 1977) , in : Instant research on peace and violence , 2 / 1977 , PP. 59 - 67 N. Y.**

(119) انظر :

• **(SIPRI) - World Armaments and disarmament , Yearbook 1974 , 1975 , 1980 , 1990 .**

هوامش الباب الثامن

معضلة السلاح النووي

(1) لمزيد من التفاصيل حول توازن الرعب ، انظر :

- Knorr , Klaus : On the uses of military powers in the Nuclear Age , Princeton 1966 .
- Murry , Thomas : Nuclear policy for war and peace , N. Y. 1960 .
- Richard , Falk : Toward a theory of war prevention , the strategy of world order , N. Y. 1966 .
- Contril , Hadley : Tensions that cause wars , Urbana 1950 .

(2) نقلا عن :

- John Strachey : On the prevention of war , Ibid . P. 37 .

(3) نقلا عن :

- Professor Blackett : Atomic and East west relations , Cambridge University press 1956 .

(4) نقلا عن :

- Dinerstein , H. S. : War and the Soviet Union , Atlantic Books , N. Y. 1959 .

(5) نقلا عن :

- Dinerstein , H. S. : Ibid .

(6) عن :

- Dinerstein , H. S. : Ibid , Page 188 .

(7) انظر :

- جون ستراتشي ، حول منع الحرب ، مرجع سابق الذكر ، ص 54 .

(8) انظر :

- Bernard Brodie , Strategy in the missile age , Page 189 , Princeton 1959 .

(9) نقلا عن :

- جون ستراتشي ، ص 57 .

(10) لمزيد من التفاصيل حول ذلك ، انظر :

1. Beaton , Leonard : Must the bomb spread , London .
2. Beaufre , General : Totale Kriegs Kunst im Frieden , Berlin 1964 .
3. Beaufre , General : Abschreckung und strategie . Berlin 1966 .
4. Kahn , Herman : Thinking about the unthinkable , N. Y. 1962 .

(11) لمزيد من التفاصيل حول هذا الإطار المعروض ، انظر :

1 . Earle , Edward : Makers of modern strategy , Princeton 1941 .
2 . Gallois , Pierre : Strategie de lage nucleaire , Paris 1960 .
3 . Halperin , Morton : Limited war , Cambridge 1962 .

(12) انظر المزيد في :

- Robert Gilpin : War and change in world politics , N. Y. 1981 .

(13) حول مخاطر الحرب النووية ، طالع في :

- إسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي ، في : مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مارس 1966 .
- إسماعيل صبري مقلد : ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الإطار النظري العام ، في : مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، يناير 1977 ، الكويت .

(14) انظر مزيدا من التفاصي في :

- John Strachey : On the prevention of war , London 1963 .

(15) نقلا عن :

- John Strachey , Ibid , P. 16 .

(16) حول هذه المفاهيم والنظرة الأمريكية السابقة للحرب النووية ، انظر الكتب القيمة التالية :

- Zinnes , D. : Capability , Treat and the outbreak of war , in : J. N. Rosenau (edt.) International politics .
- Bennett , John : Nuclear weapons and the conflict of conscience , N. Y. 1962 .

- Clancy , William : The moral dilemma of nuclear weapons , N. Y. 1961.
- Rabinowitch , Eugene : The atomic age , N. Y. 1963 .
- Murry , Thomas : Nuclear policy for war and peace , N. Y. 1960 .
- Oscar Morgenstern : The question of national defense , Random House Inc. , 1959 , USA .

(17) انظر كتابه :

- Bernard Brodeh : Strategy in the missile age , Princeton University press , N. Y. 1959 . USA .

(18) مأخوذ عن :

- Oscar Morgenstern : The question of national defense , Random House Inc , 1959 .

(19) عن :

- Oscar Morgenstern : Ibid .

(20) انظر المزيد في :

- Herman , Cohen : A Report on a study of non - military defense , USA 1958 .

(21) يعتقد البعض أنه لو أمكن وضع الترتيبات لإخلاء جميع المدن الأمريكية استراتيجيا بالإضافة إلى تنفيذ كامل لبرنامج بناء المخابئ ، لأمكن تخفيض عدد الوفيات إلى 6 مليون نسمة .

(22) عن :

- Herman , Cohen : On thermo - nuclear war , Princeton University press , 1960 . P.,36 .

(23) حول هذه التساؤلات طالع في :

1 Senghas , Dieter : Abschrekung und Frieden , studium zur kritik organisierter Friedlosigkeit , FrankFurt , Germany 1969 .

2 Gallios , Pierre : Strategie de l'age nucleaire , Paris 1960 .

3 Green , Philip : " Deadly logic " , the theory of nuclear deterrence , Columbus 1966 .

(24) انظر :

- New York Times , 1. 8. 1991 .

(25) انظر :

- Der Spiegel , 15. Feb. 1991 .

(26) انظر :

- Richard Barnet : Who wants disarmoment , Boston 1960 .

(27) انظر تقارير مجلة دير شبيغل الألمانية :

- Der Spiegel : " Atom - Waffen " , Vom 3. 3. 1993 (Hamburg) .

هوامش الباب التاسع

قضايا السلام العالمي

(1) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السلام ، انظر :

- Galtung , John : " Peace " , in : International Encyclopedia of the social sciences , New York 1968 .

(2) طالع في :

- Galtung , John : Towards a definition of peace research , in : International Repertory of Institutions specializing in research on peace and disarmament , Report and papers in the social sciences , Nr. 23 , edt. by UNESCO , 1966 . Paris .

(3) نقلا عن :

- غاستون بوتول ، مرجع سابق الذكر ، ص 117 .

(4) انظر المزيد في :

- Nef, John : War and human progress, Cambridge 1950 .

(5) انظر :

- غاستون بوتول ، ص 120 .

(6) طالع في :

- Lentz , Theo : Towards a science of peace , N. Y. 1955 .
- Holcombe , Arthur : A Strategy of peace in a changing world , Cambridge 1967 .

(7) انظر المزيد في :

- Etienne Gilson : Dante the philosophery , N. Y. 1949 .

وانظر كذلك كتابنا :

عباقرة الفكر الاجتماعي، منشورات دار الوطن للنشر والإعلام، الرياض 1984، ص 140-141.

(8) انظر :

- غاستون بوتول ، ص 131 .

(9) عن :

• غاستون بوتول ، ص 132 .

(10) انظر المزيد في :

- Singer, David: National Alliance Commitments and war involvement, (1815-1945) in : Peace Research Society, Paper 5, 1966 N.Y.
- Singer , David : Formal Alliances (1815 - 1939) in : Journal of Peace Research Nr. 3, 1966.
- Bailey , Sidney : The United Nations, A short political guide, N. Y. 1963.

(11) حول هذه التساؤلات ، طالع في :

- Buss, Arnold : The psychology of aggression, N. Y. 1961.
- Forbes, Henry : The strategy disarmament, Washington 1962.

(12) انظر المزيد في :

- Baker , P. N : The Arms race, a programme for world disarmament stevens 1958.

(13) انظر مزيدا من التفاصيل في :

- Hedley Bull : The control of the arms race, Disarmament and arms control in the missile age, N. Y. 1960.

(14) انظر :

- Der Spiegel, Hamburg (Germany), Nr. 12, 14. 6. 1981 .

(15) انظر :

- Green Philip : Deadly logic , the theory of nuclear deterrence , Columbus, 1966.

(16) للمزيد طالع في :

- Der Spiegel, Hamburg, (Germany), Nr. 9, 4. 4. 1981.

(17) للمزيد انظر :

- Walter Clemens : Towards a strategy of peace, New York 1965.

(18) جون نيف : الحرب والتقدم البشري ، دراسة في نشأة الحضارة الصناعية ، ترجمة إبراهيم جلال إبراهيم وآخرين ، منشورات دار المأمون ، بغداد ، 1991 ، ص 501 (الجزء الثاني) .

(19) جون نيف : مصدر سابق الذكر ، 502 .

(20) جون نيف : مصدر سابق الذكر ، ص 530 .

(21) جون نيف : مصدر سابق الذكر ، ص 545 .

(22) بيرتراند راسل : المجتمع البشري ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، منشورات مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة 1960 ، ص 202 .

(23) راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية ، منشورات مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1972 ، ص 138 .

(24) انظر المزيد في :

- آرثر مارويك ، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، منشورات دار المأمون ، بغداد 1990 .

(25) انظر وقارن مع :

- Walter Millis : The abolition of war , New York 1963 .

(26) حول توجهات القانون الدولي ، انظر :

1. Julius, Stone : Legal controls of international conflict , London 1951 .
2. Bert Von Roling : International Law in an expanded world , Amsterdam 1960

(27) حول دور الأمم المتحدة وميثاقها ، انظر :

- Gabriella Rosner : The United Nations Emergency Force , New York 1963 .
- Quincy Wright : The strengthening of international law , A Balance sheet , New York 1958 .
- Joseph Nye : International Regionalism , Boston 1968 .

• Ernest Gross : The United Nations, Structure for peace, New York 1962.

(28) للمزيد انظر :

• Dale, Hekhuis : international Stability, New York 1966.

(29) انظر :

• Elizabeth Hollins : Peace is possible, New York 1967.

(30) انظر عن :

• Theo Lents : Towards a science of peace, N. Y. 1965

(31) انظر :

• Max Lerner : The Age of overkill, New York 1964.

(32) انظر :

• Raves Emery : Anatomie des Friedens, Hamburg 1949.

(33) انظر :

• Angell, Robert : Dicovering paths to peace, in : (UNESCO), the Nature of conflict, 1957, pp 204 - 423.
• International Herald Tribune, 7.8.1986.

. (34)

• Hayward, Alker : The long road to international relations Theory, in : World Politics, Bd 18, 1966, pp 623 - 655.

(35) انظر :

• Frederick Creedy as quoted in Robert Merton : " Mass persuasion " New York, Harper and Brothers, 1964, pp. 45 - 46.

(36) انظر :

• J. T. Maccurdy : The Structure of Morale, New York, The macmillan Company, 1943, p. 110.

(37) انظر :

- H . Lauterracht : The funtion of law in the international community oxford , Clarendun press , 1933 , p . 438 .

(38) انظر :

- John Bassett Moore : international law and some current illusions and other Essays , New York , The Macmillan Co. , 1924 , p . 37 .

(39) انظر :

- Burleigh Cushing Rodick : The Doctrin of Necessity in international law , New York , Columbia University press , 1928 , p . 48 .

(40) انظر :

- Harold M . Vinacke : international oranization , New York , Crofts and Co. 1934 P. 165 .

(41) انظر :

- Horace Meyer Kallen : The League of Nations , Boston , Marshall Jones Company , 1918 , p . 43 .

(42) انظر :

- Paul K . Walp : Constitutional Development of the league of Nation , lexington , university of kentucky 1931 , pp . 153 - 157 .

(43) انظر :

- Manley O. Hudson : The permanent court of international Justice , N.Y . The Macmillan company 1931 .
- Edward lindsey : The international court , New York , Thomas crowell , 1931.

(44) انظر :

- Louis Dolivet : The United Nations , New York , Straus Company , 1947 , pp . 78 - 80 .

(45) انظر :

- **Ernest Lindley : Harnessing the Atom in Atomic Challenge , New York , Foreign Policy Association Bulletin No. 63 , 1947 , p . 29 .**

(46) انظر :

- **Secretariat of the league of Nations , Ten years of world cooperation , London 1930 , PP 398 - 400 .**

(47) انظر :

- **Hans J. Morgenthau : Politics Among Nations , New York , Alfred A.Knopf , 1948 , pp . 197 - 198 .**

(48) انظر :

- **Hans Morgenthau , Ibid , p . 199 .**

(49) انظر :

- **Hans Morgenthau , Ibid , p . 198 .**

(50) انظر :

- **Thomas A . Bailey : The Man in the street , the impact of American Public opinion on Foreign Policy , New York , The Macmillan Company 1948 .**

فهرس

تم بحمد الله







دار البداية ناشرون وموزعون
عمان - وسط البلد
هاتف: 4640679 6 962+ تلفاكس: 4640597 6 962+
ص.ب 510336 عمان 11151 الأردن
Info.daralbedayah@yahoo.com
خبراء الكتاب الأكاديمي

دار ... ريع
عمان - و... ابسوغ
تلفاكس : 4658263 6 962+
ص.ب 184248 عمان 11118 الأردن
info.daralmostaqbal@yahoo.com
مختصون بإنتاج الكتاب الجامعي